

# أَفْجَرُ الْمَسَالِكِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ السَّادِسُ عَشَرَ

تَأْلِيفُ

إِلْمَامِ الْمُحَدِّثِ

مُحَمَّدِ زَكْرِيَّا الْكَافِي عُلُومِي لَمْدَنِي

أَتَمَّ فِي سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

عَشَقَ بِهِ وَصَقَ عَلَيْهِ

الْإِسْتَاذُ الْكَتُورُ تَقِي الدِّينِ لَمْدُونِي

دَارُ الْفَيْءِ

بِمَق



اخرج من الدنيا

موت بركة

الطبعة الأولى  
مُحَقَّقة وَمُنَقَّحة  
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م  
حقوق الطبع محفوظة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN NADWI CENTER

For Research & Islamic Studies.

MOZAFFAR PURI, AZAMGARH, U.P. (INDIA).

Tel: 0091 54622 70104

0091 54622 70317

Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفر پور - أعظم جراثي (الهند).

بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٧ - كتاب القدر

### (١) باب النهي عن القول بالقدر

#### (١) النهي عن القول في القدر

وفي النسخ المصرية «عن القول بالقدر»، والاول أرجح، وهو فتح المصاب والمجاز. المسئلة، وقد سكت الدال، قال الراجب: هو التعذيب، والفضاء هو التنبيل وانقطع، فالفضاء آخص من القدر، لأنه الفصل بين التفسير، والقدر هو التفسير، والفضاء هو فصل، ونقطع، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المعد المكمل، والفضاء بمنزلة الكيل، وهذا كما قال أبو عبيدة نعم رصي الله به - لما أراد الرجوع عن المشام لطاعون. أنفر من الغضاء؟ قال عمر - رضي الله عنه - أنفر من قضاء الله إني قهر به، تنبهاً على أن القدر ما لم يكن قضاء، عمر بن الخطاب يدعه الله، فإذا قصر فلا مدفع له، اهـ.

وفي النسخ<sup>(١)</sup> قال الكرمانلي: المراد بالقدر حكم الله، وقالوا، أي العلماء - الذين - هو الحكم الكلي الإجمالي في الآزل، والقدر جزئات تلك الحكم وتفاصيله، اهـ.

قال الرزقاني<sup>(٢)</sup>: قدر، أصل المسئلة: قدر الله الأشياء، أي علم مقاديرها وأحوالها وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد منها ما سبق في علمه، فلا يحدث في العلم العلوي والتفلي شيء، إلا وهو صادر عن علمه تعالى وقدره وإرادته دون خلقه، وإن خلقه ليس لهم فيها إلا مخرج اكتساب ومحاولة وبسبه وإضافته، وإن ذلك كله إنما حصل لهم بتيسير الله وقدرته، وإلهامه، لا إله إلا هو، ولا جاني غيره، كما نص عليه الرزقاني والسنة.

(١) فتح الباري (١/١٧٧).

(٢) مخرج الرزقاني (١/٢٤٣).

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: قال أبو المعظم بن السمعاني: سبيل معرفة هذا الباب التوفيق من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل، فمن عدل عن التوفيق ضلّ وتاه في بحار العمية، ولم يلمع شفاء العين ولا ما يطمئن به النعب، لأن اقتدار بيوت من أسرار الله تعالى اختص العليم العليم به، وضرب دونه الأستار، وحجبه عن عمول الخلق؛ لما علمه من الحكمة، فلم يعلمه نبي مرسل ولا منك مقرب، ونيل: إن سر القدر يتكشف لهم إذا دخلوا الجنة، ولا يتكشف لهم قبل دخولها، وقد أخرج الظهيراني بسند حسن من حديث ابن مسعود رفعه: إذا ذكر القدر قامسكوا<sup>(٢)</sup>.

وأخرج مسلم من طريق طاووس: أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر، وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: كل شيء بشيء حتى العجز والكيس، ومعت أن كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم الله وشيئته، وإنما جعلها في الحديث غاية للإشارة إلى أن الله لما وإن كانت معدومة لنا ومراعاة مناه فلا ترفع مع ذلك منا إلا بحسنة الله، وهذا الذي ذكره طاووس موثق ومرفوعاً مطابقاً لقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ غَلَّتْ سَحَابٌ يَغْشَى السَّمَاءَ﴾<sup>(٣)</sup>، قرئ هذه الآية نصّاً في أن الله خالق كل شيء ومفعله، وهو أنص من قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾. واشهر على السنة السنن والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية، وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة: «ما شركوا قرين يخدمون النبي ﷺ في القدر، فنزلت، أهد.

وفي المحلي: عن تشرح السواقف: قضاء الله عند الأشاعرة هو الإرادة الآلية المتعلقة بالأشياء غير ما هي عليه فيما لا يزول، وقدره بيجادها على قدر مخصوص، ونقل القسطلاني عن بعضهم أن القدر بمنزلة المعد للكيل.

(١) اتح. إي. (١٧/١٧٧).

(٢) سورة النجم: الآية ٤١.

والقضاء الكلي، فالقدر ما لم يكن قضاء، فمرجو أن يذنبه الله، فإذا قضى فلا يدفع. وقال مذهب السنة: القدر سر من أسرار الله تعالى، لم يطلع عليها منكأ ولا نبياً، ولا يجوز الحومس فيه والبحث عنه بطريق العقل، وسأ، رجل عبقاً - رضي الله عنه - قال: طريق مقصم، لا تسلكه، فأعاد السؤال، فقال: بحر عبق لا تلحه، فأعاد السؤال، فقال: سر الله قد خفي عليك فلا تفسه، انه.

وقال العلامة<sup>(١)</sup> في موضع آخر: إن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزاعاتها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن خلقه وقدرته وإرادته، وهذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان الخلاف من الصحابة (وخيار التابعين)، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن النصفانية - رضي الله عنهم أجمعين -.

وقد روى مسلم<sup>(٢)</sup> القصة في ذلك عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في النار بالهجرة معبد الجهني، قال فخطبنا أنا وحميد الحميري، فذكر اجتماعهما بعد الله بن عامر - رضي الله عنه - وأنه سأله عن ذلك، فأخبره أنه رى من يقول ذلك، وأن الله لا يقبل من لم يؤمن بالقدر عملاً.

وقد سلك المصنفون في المقالات عن طوائف من العددية إنكار كون الماري عالمياً بشيء من أعمال النبيات قبل وقوعها منهم، وإنما يعتمدها بعد كونها، فإن القرطبي وغيره: قد افترض هذا المذهب، ولا أعرف أحداً يسبب إليه من المتأخرين، قال: والعددية اليوم مطبقون على أن الله تبارك تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة عنهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً

(١) فتح الباري (١/١١٨).

(٢) صحيح مسلم (٢٢٥٢)، ص ١١٨١، وموسى غنيها السلام (١٣/١٤)، ١٤.

١/١٥٩٩ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ**، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **سَخَّاجٌ أَذِمُّ**  
**وَمُوسَى**.....

أخف من المذهب الأول، وأن المتأخرين مهم، فأنكروا أفعال الإرادة أفعال  
العباد فمراً من تعلق القديم بالحدث، اهـ.

١/١٥٩٩ - (مالك عن أبي الزناد) يكرر الزناد المدة عدة الله من  
ذكوان، (عن الأصرح) عبد الرحمن بن هرمز، (عن أبي هريرة)، قال الحافظ<sup>(١)</sup>  
هذا الحديث ثابت بالانفاق، روى عن أبي هريرة جماعة من التابعين، وروى  
عن النبي ﷺ من وجوه أخرى من رواية الأئمة الثقات، ثم ذكر عشرة طرق من  
أبي هريرة ثم قال: ومن رواه عن النبي ﷺ عمر - رضي الله عنه - عبد أبي  
داود وأبي عوانة، وجعل بن عبد الله عند النسائي، وأبو سعيد عبد البراز،  
وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والحاوث من وجه آخر عنه، وقد أشد إلى  
هذه الثلاثة الترمذي، اهـ.

(أد رسول الله ﷺ قال: فعاج) بفتح الهمزة الموقية والحاء المهملة آخره  
جيم مشددة، أصله تعاجج، فأدغمت أولهما في الأخرى (أدم وموسى) - عن  
نينا وعبيها الصلاة والسلام - بحرف التعطف بين آدم وموسى، فلما في بعض  
النسخ من حذفها تحريف من النسخ، أي ذكر كل واحد منهما حجة، قال  
القبلي وابن عبد البر: التقت أرواحهما في السماء أول ما مات موسى عليه  
السلام، فعاججا، قال عياض: ويحتمل أن الله أحياهما فاجتمعا، متحاشيا  
بأشخاصهم، كما جاء في الأسراء، وقيل: كان هذا في حياة موسى، قاله  
المرزقاني<sup>(٢)</sup>.

(١) «فتح الباري» (١/١٠٦).

(٢) «شرح الترمذي» (١/٢١٢).



وتوجه البخاري في «صحيحه» باب تحتاج آدم وموسى عند الله. قال الحافظ<sup>(١)</sup>: زعم بعض شيوخنا أنه أراد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة، ثم رده بما وقع في بعض طرقه، وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث عمر، قال: قال موسى: يا رب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم، فقال: «أنت أبونا»، الحديث، قال: وهذا ظاهر أنه وقع في الدنيا، قال الحافظ: فيه نظر، فليس قول البخاري: «عند الله» صريحاً في أن ذلك يقع يوم القيامة، فإن العندية عندية اختصاص وتشريف، لا عندية مكان، فيحتمل وقوعه في الدارين، وقد وردت العندية في القيامة بقوله تعالى: ﴿لِيَلْبِسَ ثِيَابَ قَتْلٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي الدنيا بقوله ﷺ: «أَبُيْتُ عِنْدَ رَبِّي بِطَمَسِي وَسَقَمِي».

والذي ظهر لي أن البخاري لمح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث، وهو ما أخرجه أحمد عن أبي هريرة بلفظ: «احتج آدم وموسى عند ربهما»، الحديث، ثم قال: واختلف العلماء في وقته، فقيل: يحتمل أنه في زمان موسى، فأحيا الله له آدم معجزة له فكلمه، أو كشف له عن قبره فتحدثا، أو أراه الله روحه كما أرى النبي ﷺ ليلة المعراج أرواح الأنبياء، أو أراه الله له في المنام، ورويا الأنبياء رحي، ولو كان في بعضها ما قبل التعبير، أو كان ذلك بعد وفاة موسى في عالم الرزخ أول ما مات موسى، فالتقت أرواحهما في السماء، وبذلك جزم ابن عبد البر والقباسي.

وذكر ابن الجوزي احتمال التقائهما في البرخ واحتمال أن يكون ذلك صريحاً مثل، والمعنى لو اجتمعا لقالا ذلك، وخص موسى بالذكر لكونه أول نبي بُعث بالتكاليف الشديدة، قال: هذا وإن احتمل لكن الأول أولى، قال: وهذا مما يجب الإيمان به لثبوته من خبر الصادق، وإن لم يطلع على كيفية

(١) فتح الباري (١٦/٥٠٥).

(٢) سورة القمر: الآية ٥٥.

صَحَّحَ أَدَمُ مُوسَى. قَالَ لَهُ مُوسَى: أَأَنْتَ الَّذِي أُنْعُوْتُ النَّاسَ

الْحَقَّ، وَأَنْتَ هُوَ الْوَلَدُ مَا يَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَقِفْ عَلَى حَقِّقَةِ  
مَعْنَاهُ، كَعَذَابِ الْغُرِّ وَنَعِيمِهِ، وَهِيَ ضَافَتُ الْحَبْلِ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ لَمْ يَرِنِ  
إِلَّا التَّسْلِيمَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمُبَرِّ: مِثْلُ هَذَا عِنْدِي بِجِبِّ فِيهِ التَّسْلِيمُ وَلَا يَوْقِفُ  
فِيهِ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْ جَنْسِ هَذَا الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً، اهـ.

(صَحَّحَ أَدَمُ) بِالنُّزُوعِ عَلَى أَنَّ عَلِيَّ (مُوسَى) فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الْمَقْعُولَةِ  
أَيَّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ بِالنَّحْوَةِ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْضِيِّ»: وَتَلَمَّذَ عَلَيْهِ فِي دَفْعِ اللَّوْمِ  
يَعْدُ التَّوْبَةُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فَضِي قَبْلَ خَفِّهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَوَجُّهِ اللَّوْمِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ  
قَبْلَ التَّوْبَةِ وَتَفَاتُهَا بَعْدَهَا، اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>: قَوْلُهُ: صَحَّحَ أَدَمُ أَيَّ عَلَيْهِ بِالنَّحْوَةِ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: قَالَ  
مُوسَى: أَأَنْتَ أَدَمُ؟ تَوْصِيحٌ لِفَذَلِكَ، وَتَفْسِيرٌ لِمَا أَجْمَلْتُ، وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهِ فِي  
حَدِيثِ الْمُعَاوِي: «صَحَّحَ أَدَمُ» تَقْرِيرٌ لِمَا سَبَقَ وَتَكِيدَةٌ لَهُ، رِسَالَتِي الْكَلَامَ عَلَى  
الْغَلِيَّةِ فِي آخِرِ التَّحْدِثِ.

(قَالَ لَهُ) أَيَّ لِأَدَمَ (مُوسَى) عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: (أَنْتَ أَدَمُ) وَفِي الْبَحْثِ الْخَوَارِ  
بِرِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «يَا أَدَمُ أَنْتَ أَمِينُنَا»، قَالَ الْحَافِظُ.  
وَمِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: «أَنْتَ أَبُو النَّاسِ» وَفِي رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ: «أَنْتَ أَدَمُ  
أَبُو الْبَشَرِ» (الَّذِي أُنْعُوْتُ النَّاسَ) أَيَّ كُنْتَ سَيِّبًا لِعَوَايَةِ مَنْ غَرَى مَشْهُدُهُ، وَهُوَ  
سَبَبُ عِبَادَةِ إِيْذُلُو لَمْ يَنْقُصْ لِأَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ لَمْ يَنْقُصْ الْإِخْرَاجَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ لَمْ  
يَنْقُصْ الْإِخْرَاجَ مَا تَسَلَّطَ عَلَيْهِمُ الشَّهَوَاتُ وَالشَّيَاطَانُ الْمَسْجُوبَةُ عَنْهُمَا الْإِغْوَاءُ،  
وَالْفِرْقَةُ ضِدُّ الْإِشْرَافِ، وَهُوَ الْإِهْمَالُ فِي غَيْرِ الْبَحَاثَةِ، وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مَجْرَدِ  
الْخَطَا، يُقَالُ: غَرَى أَحْطَأَ صَوَابَ مَا أَمَرَ بِهِ، قَالَهُ الْحَافِظُ، وَسَمِعْتُ فِي اخْتِلَافِ  
الرِّوَايَاتِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ تَشْدِيدَ لِسَانِي.

(١) انظر الباقى (٥٠٦/١١)

وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أُعْطَاهُ اللَّهُ  
عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ.....

وقال الباجي<sup>(١)</sup>: معنى أغويت - والله أعلم - يحتمل أن يريد به عرصتهم  
للإغواء لما كانت سبب خروجهم من الجنة وتعريصهم للتكليف، ويحتمل أن  
يريد جعلهم غاوين لكونهم من ذريته حين غويت، من قوله سبحانه: ﴿وَوَعَدَ  
آدَمَ وَنُوحًا﴾.

(وأخرجهم من الجنة) قال الزرقاني: فيه أن الجنة التي أهبط منها آدم هي  
الجنة التي يسكنها المزمعون في الآخرة، فَبَرَزَ قول المبتدعة: إنها غيرها، قال  
الأبي<sup>(٢)</sup>: كان موسى جُوزَ الولادة في الجنة مع أنها مشقة، لأنها إنما هي  
مشقة في الدنيا، وقد قيل في هابل: إنه من حمل ابنة، وذكر القرطبي عن  
أبي سعيد مرفوعاً: «أن الرجل من أهل الجنة، ليولد له الولد كما يشتهي،  
وسكون حمل وفصاله وشبابه في ساعة واحدة».

وفي «المصحيح» من روجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً: «استخ آدم  
وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا غُفِينَا وأخرجنا من الجنة»، وفي  
رواية: «أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ومنح عليك من روحه، وأسجد لك  
ملائكته، وأسكنك في جنة، ثم أهبط الناس يخطيئك إلى الأرض».

(لقال له) أي لموسى (آدم): أنت موسى الذي أعطاك) كذا في النسخ  
النهدية، وفي المصرية بدله «أعطاه الله» مضمير الغائب وذكر الفاعل، والأوجه  
الأول كما سيأتي (علم كل شيء) قال عياشي: هام يراد به الخصوص، أي مما  
هممك، ويحتمل معاً علمه البسر، وفي البخاري في القدر: «ما موسى  
اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده».

(١) «المعنى» (٢٠١/٧).

(٢) «إكمال إكمال المعلم» (٨٥/٧).

وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ رَسُولًا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَتَقُولُونِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ  
قَسَرَ عَلَيَّ .....

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وفي رواية الأعرج: «أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء»، واصطفاك على الناس برسالتك، وفي رواية حمام نحوه لكن بلفظ: «اصطفا» وأعضاه، زاد في رواية يزيد بن هارون: «وقربك نجياً»، وأعطاك الأنواع، فيها بيان كل شيء، وفي «المحلى»: قوله: «عَلَّمَ كل شيء» بأن أعطاه الأنواع، وفيها تبيان كل شيء، من جملة ذلك عصيان آدم فمكتوب فيها قبل خلقه بأربعين سنة، اهـ.

(واصطفاك) كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية بدله «اصطفاه»، وتقدم قريباً في كلام الحافظ أن رواية الأعرج بضمير الخطاب ورواية حمام بضمير الغائب، فالصواب ما في النسخ الهندية (على الناس) من أهل زمانه، وليس في النسخ الهندية لفظ «على الناس» (برسالته) بالإنفراد في النسخ الهندية والمصرية. قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: وفرت الآية به وبالجمع، اهـ. يعني في قوله عز اسمه: «يُرْسِلُونَا إِلَى كَيْفَ شَاءَ عَلَيْنَا أَرْسِلُهُمْ وَيُكَفِّرُهُمْ»<sup>(٣)</sup> الآية (قال: نعم) وفي حديث عمر - رضي الله عنه - قال: أنا موسى، قال: بئس مني إسرائيل؟ قال: نعم، قال: أنت الذي كلمت الله من وراء حجاب، ولم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه؟ قال: نعم، كذا في «الفتح».

(قال: آدم): (أقولونني على أمر قد قدر) بشد الدال منباً للمجهول على ما ضبطه الزرقاني، وفي «المحلى»: بوزن المجهول من الثلاثي، وفي نسخة بتشديد الدال، اهـ (علي) بشد الياء، واقتضاه البخاري في الفهر من رواية ابن طلحوس عن أبي هريرة: «على أمر قد قدر الله علي»، قال الحافظ: كذا في المسرخصي

(١) اختص النووي (٥٠٨/١١).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢١٣).

(٣) سورة الأعراف: الآية ٤٤.

قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ<sup>(١)</sup>.

أخرجه مسلم في ٤٦ - كتاب القدر، ٢ - باب حجاج آدم رموس عليهما السلام، حديث ١٤.

والمستملى بحذف المفعول، وللباقين: «قدره الله عليّ» («قبل أن أُخلق») بناء المجهول، زاد في رواية البخاري المذكورة: «قدر الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة».

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: «وقع في حديث أبي سعيد الخدري: «أتلووني على أمر قدره الله عليّ فل أن يخلق السموات والأرض»، وانجم بينه وبين الرواية المفيدة بأربعين سنة حمها على ما يتعلق بالكتابة» وحمل الأخرى على ما يتعلق بالعلم، وقال ابن التين: «يحتمل أن يكون المراد بالأربعين سنة، ما بين قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلْقَةً﴾ إلى نفخ الروح في آدم».

وأجاب غيره إذ ابتداء المدة وقت الكتابة في الأنواع، وآخرها ابتداء خلق آدم، وقال ابن الجوزي: «المعومات كلها قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها، لكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة».

وقد ثبت في صحيح مسلم<sup>(٣)</sup>: «إن الله قَدَّرَ المقادير قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»، فيجوز أن تكون قصة آدم بخصوصها كتبت قبل خلقه بأربعين سنة، ويجوز أن يكون ذلك القدر مدة لبث طيناً إلى أن نفخت فيه الروح، فقد ثبت في صحيح مسلم: «أن بير تصريحه طيناً ونفخ الروح فيه كان مدة أربعين سنة»، ولا يخالف ذلك كتابة المقادير عموماً قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

وقال المازري: «الأظهر أن المراد أنه كتبه قبل خلق آدم بأربعين عاماً».

(١) فتح الباري (١١/٨-١٥).

(٢) صحيح مسلم (٢٦٥٣).

ويحتمل أن يكون المراد أشهره للملائكة، أو من فعلاً ما أضاف إليه هذا التاريخ. وإلا فحسبته أنه وتفسيره قديم، والأشبه أنه أراد أنه كتبه في النوراة بقوله في رواية أبي سلمة بن فضال: «فكم تجد في النوراة أنه كتب على العمل الذي عمت في أن أختار» قال: «اربعمائة سنة»، وقال الموهبي: «المراد بتفسيرها كتبه في اللوح المحفوظ أو في النوراة أو في الأنوار». ولا يجوز أن يراد أصل النوراة لأنه «لشيء»، وله يراه الله سبحانه ونعاني مريباً كما صنع من خلقه. وكان بعض شيوخه يرفع أن المراد يطهر ذلك عند تصوير آدم طيناً، فإن آدم أقام في فيه أربعين سنة، والمراد على هذا بخلفه نفع الروح به.

قال الحافظ: «ويُعْتَمَرُ عليه رواية أبي صالح: «كتبه الله علي قبر آدم يخلق السموات والأرض»، ذكره يحتمل قوله: «كتبه الله علي قبره» أو علي تعدد الكتابة لتعدد السكتوب، والمعلم عند الله تعالى. هذا زاد ليخبرني في آخر الحديث: «فخرج آدم موسى حج آدم موسى ثلاثاً»، قال الحافظ: «كنا في هذه الرواية» وأم يذكر في أكثر الطرق عن أبي هريرة، وأما الرواة والفقهاء ولم يراع على أن آدم بالرفع، وهو الفاعل، وشذ بعض الناس فقرأه بالنصب على أنه المفعول، وموسى فاعله. نقله الحافظ أبو بكر عن مسعود السجزي الحافظ قال: سمعته يقرأ فخرج آدم بالنصب، وكان قديماً. قال الحافظ: وهو صحيح بالاتفاق قبله، على أن دم بالرفع على أنه فاعل، وهذا أخرجه أحمد من رواية أبي سلمة صحبه آدم، وهذا يرجع الإشكال، فإن روي أنه أتمه حفظ، فالرواية هي المعتبرة في ذلك، ومعنى خلقه عليه بالحجة.

قال ابن عبيد البر: «هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات النور»، قال: «وليس فيه حجة تلجيرية، وإن كان في يادي الرأي يساعدهم».

ورول الخطابي في المعاني: يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر، ويؤمنون أن غاية آدم كان من هذا الوجه، وليس كذلك، وإنما معنى ذلك الإخبار عن إثبات علم الله تعالى بما يكون من أفعال العباد، وصدورها عن تقدير سابق منه.

وجماع القول فيه أنهما أمران لا يُبدل أحدهما عن الآخر، أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء وتقصه، وإنما جهة حجة آدم أن الله تبارك وتعالى علم منه أنه يتدرك من الشجرة، فكيف يمكنه أن يرز علم الله فيه، وإنما خلق للأرض، وأنه لا يترك في الجنة. بل ينقل منها إلى الأرض، فكان تناوله من الشجرة سبباً لإهباطه واستخلاقه في الأرض.

فلما لامه موسى قال: أأتلومني على أمر قدّر الله عليّ؟ فأتلوم عليه من قبلك فقط، إذ ليس لأحد أن يُعَيَّرَ أحداً بذنب كان منه، لأن الخلق كلهم تحت العبودية سواء، وإنما يتجه اللوم من قبل الله سبحانه إلى آخر ما بسطه.

قال الحافظ: ولم يخلص من كلامه مع نظيره دفع للنسبة إلا في دعواه أنه ليس للآدمي أن يلوم آخر مثله على فعل ما قدّره الله عليه، وإنما ذلك لله تعالى، وللمعتزلي أن يقول: وما المانع إذا كان ذلك أنه أن يبشره من تلقى عن الله من رسله، ومن تلقى عن رسله ممن أمر بالمبلغ عنهم؟ وقال القرطبي: إنما غلبه عليه؛ لأنه علم بالنوادة أن الله تاب عليه، فكان لومه له على ذلك نوع جفاء، كما يقال: ذكر الجنة بعد حصول الصفاء جفاء، وهو محصل ما أجاب به المالزي وغيره من المحققين وهو المعتمد.

وأنكر القدورية الحديث؛ لأنه صريح في إثبات القدر السابق، وتقدير النبي ﷺ لأدم على الاحتجاج، وشهادته بأنه غلبه، فقالوا: لا يصح، لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه، وقد قتل هو نفساً لم يؤمر بقتلها.

ثم قال : رب اعصر لي مغفر له ، فكيف - يلوم آدم على أمر قد غفر له؟ وثانيها : لو سأل ذلك لكان من عوقب على معصية قد رتكها ، فيحج بالقدر السابق لانسأ باب القصاص. والحدود ، ولا حرج به كل واحد علم ، ما يرتكبه من الفواحش ، قال ذلك على أن هذا الحديث لا أصل له .

والجواب من أوجب أحدهما : أن آدم احتج بالقدر على المعصية لا بالمخالفة ، فإن محجل يوم موسى إنما هو على الإخراج ، فكأنه قال : ام أخرجك ، وإنما أخرجك الذي رتب الإخراج على الأكل ، والنتج رتب ذلك قذره قبل أن أمطر ، قال السامع : وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية

ثانيها : إما حكم النبي ﷺ لآدم بالحجة في معي حاضر ، وذلك لأنه لو كانت في المعنى العام لما تقدم من أنه تعالى لومه بقوله : **قَالَ أَنَّهُ كُنَا عَنْ تَبَكُّا الْكُفْرَةِ** ، ولا أخذ بذلك حتى أخرجه من الجنة ، ولكن لما أخذ موسى في لومه ، وعلّم عوه : أنت الذي خلقت الله بيده ، وأنت وأنت ، ثم فعلت ذلك؟ عارضه آدم بقوله : أنت المذي اصصفاك الله وأنت وأنت .

وحاصل جوابه إذا كنت بهذه المنزلة ، كيف يحصى عليك أنه لا محيد من القدر؟ وإنما وقعت الغلبة لآدم من وجهين :

أحدهما : أنه ليس لمخلوق أن ينرم مخلوقاً في وقوع ما قدر عليه إلا بإذن من الله تعالى ، فيكون الشارع هو اللازم ، فلما أخذ موسى عليه السلام في لومه من غير أن يؤذن له في ذلك ، عارضه بالقدر ، فأمكنه .

والثاني : أن الذي فعله آدم احتج فيه القدر والكسب ، والنوبة تمحو أثر الكسب ، وقد كان الله تاب عليه فلم يبق إلا العذر ، والقدر لا يتوجه عليه لوم؟ لأنه فعل الله تبارك وتعالى ، ولا يسأل عما يفعل



١٦٠٠/٢ - وحدثني يحيى بن عمر مولى مالك - عن زيد بن أبي

أنيسة . . . . .

**قائلها:** قال ابن عبد البر: هذا عندي مخصوص بآدم؛ لأن لما طردت بهيمة  
وعدت بعد آ. قال الله على آدم قطعاً، كما قال تعالى: **لَقَدْ كُنَّا يَوْمَ نُوحٍ**  
**كَلْبَةً فَإِنِ تَوَلَّوْا** (١)، فحسب منه أن ينكر على موسى لومه علم الأكل من  
النجس، لأنه كان قد ثبت عليه من ذلك، وإلا فلا يجوز لأ. أن يقول لمن  
لومه على ارتكاب بعمية: هذا سب في علم الله وقدره، فليس لك أن تلومني  
عليه، فإن الأمة قد أحسنت على حوار لوم من وضع منه ذلك، بل على  
استجاب ذلك، كما أجمعوا على ارتكاب محبة من وافق على الطاعة،  
وحكى ابن دعب في كتاب القدر عن مالك عن يحيى بن سعيد أن ذلك كان  
من آدم بعد أن توب عليه.

**رايها:** إنما نوحيت البعثة لآدم؛ لأن موسى لومه بعد أن مات، والقوم  
إنما يتوجه على التكليف من دام في دار التكليف، فإن الأحكام حينئذ جارية  
عليه، فيلام بتعاصيه، ويقام عليه الحدود وانعصاؤه وغير ذلك، وأما بعد أن  
بعثت فقد ثبت الله على من سب الأموات، نوحاً تذكيراً أمواتكم، لا بعيراً، لأن  
مراجع امره إلى الله، وقد ثبت أنه لا شيء الممنوعة على من أقسم عليه المحذ،  
بل ورد النهي عن الشرب على الأمة إذ رمت، وأقسم عليها المحذ، إلى آخر ما  
يسطر الحافظ في **«الفتح»** (٢).

وقال فيه وفي العملة دأب الحربة الثاني والثالث، ولا تنافي بينهما،  
فيمكن أن يشرح منهما حوار واحد، وهو أن الثأب لا يلام على ما يجب عليه  
منه، ولا سيما إذا اشغل عن دار التكليف، وهو محذور.

١٦٠٠/٢ - (مالك عن زيد بن أبي أنيسة) قبل: واسمه أيضاً ريد الجزري

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧.

(٢) فتح الباري (١/١٦١).

عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ: .....

أَبُو أَسَامَةَ، أَصَدُّهُ مِنَ الْكُوفَةِ، ثُمَّ سَكَنَ الرَّهَاءَ، ثُمَّ، سَمِعَ عَنِ الْإِسْتِخَارِجِ بِهِ، وَهُوَ أَفْرَادٌ، مَاتَ سَنَةَ ١١٩ هـ. وَصِلَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَهُ مَرْغُوعًا فِي «الْمَوْطَأِ» هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>.

وَفِي «الْجَرِيدَةِ»<sup>(٢)</sup>: زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ الْبَجَرِيُّ الرَّهَازِيُّ أَبُو سَعِيدٍ، كَانَ مِنْ سُكَّانِ الرَّهَاءِ، وَبِهَا مَاتَ، قَالَ الْوَاقِدِيُّ: سَنَةَ ١٢٥ هـ. قَدْ ذَكَرْنَا اسْمَ أَبِيهِ وَوَلَدِهِ، وَوَقَاتَهُ رِجَالُهُ فِي «الْتَمِيدَةِ»<sup>(٣)</sup>، لَعَالَتْ عَنْهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، لَمْ ذَكَرْ حَدِيثَ الْبَابِ.

(عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ) الْعَدَوِيُّ لَمَعْنِي (أَنَّهُ) أَيُّ عَبْدِ الْحَمِيدِ (أَخْبَرَهُ) أَيُّ زَيْدًا (عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ) فَبَدَّ الْيَحْيَى (الْجُهَنِيِّ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْهَاءِ، ثُمَّ، رَوَى لَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَالثَّلَاثَةُ تَابِعِيُونَ يَرَوْنَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ. وَفِي «الْمَرْيَةِ»<sup>(٤)</sup>، مَقْبُولٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ، قَالَ الْخَازَنُ: أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَاشِيَ عَنْ - - - وَمُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرِ - وَضَعِي اللَّهُ عَنْهُ - وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَعَمْرِ - وَضَعِي اللَّهُ عَنْهُ - رَجُلًا.

وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ<sup>(٥)</sup> فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ الرَّحْلَى، فَقَالَ: عَنْ مُسْلِمٍ مِنْ يَسَارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِ - وَضَعِي اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِشَوَاهِدٍ أَمْ.

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٢/ ٢٤٤).

(٢) (ص ٥٤).

(٣) (٢/ ٦).

(٤) (٢/ ٢٤٨).

(٥) «تفسير الطبري» رقم (١٥٣٥٧) (٣/ ١١٠).

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُبُلَ عَنْ عَبْدِ الْآزَةِ - وَهُوَ أَخَذَ رُبَّكَ مِنْ بَنِي  
وَأَدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ لَبَنَتُهُمْ .....

كذا في «الخازنة» - وفي «تهذيب الحفاظ» - نعيم من ربيعة بدل يعمر من ربيعة،  
وبه عزم ابن عبد البر، كما سيأتي في آخر الحديث.

(أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (سئل) بماء المجهول (من هذه الآية  
ورؤ) حين (أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم) بدل استعمل بما قبله بإعادة  
النجار (فريتهم)<sup>(١)</sup> هكذا في جميع نسخ نسخة وأنعم صيغة بالافراد، وهي  
فرائد في التزويل، وهي «الروائي» تبعاً للمجلدين يفظ ذرياتهم بالجمع، قال  
الروائي: قرأ نافع وابن عامر وابن عمرو ذريتهم بالأكثف على الجمع، والشافعي  
ذريتهم على الواحد.

قال الواحدي: انطوية تقع على الواحد والجمع، فمن أفرد فإنه قد  
استثنى عن جمعه بوقوعه على الجمع بصار كالبشر، فإنه يقع على الواحد،  
كقوله: ﴿وَأَفْزَا بَنِي﴾ وعلى الجمع كقوله تعالى: ﴿وَأَفْزَا بَنِي﴾، وكما لا  
يجمع بسر تصحيح ولا تكسير، كالك لا يجمع الآية. ومن جمع قبل إن  
الذرية إن كان واحداً، فلا إشكال في جواز الجمع، وإن كان جمعاً، فجمعه  
أيضاً حسن، فإن المجموع السكرة قد جمعت كالمطرقات، العدرات، الخ.

في العذون في تفسيره<sup>(٢)</sup> وإنما لم يذكر ظهر آدم وإن كان الله سبحانه  
ويعالي أخرج جميع الذرية من ظهره، لأن الله تعالى أخرج ذرية آدم بعضهم من  
ظهر بعض على نحو ما يتوالت الأب من الآباء. فلذلك قال سبحانه ﴿وَمِنْ بَنِي  
وَأَدَمَ﴾ «مِنْ ظُهُورِهِمْ»، استثنى عن ذكر ظهر آدم - عنه سلام - لما علم أنهم  
كلهم بنو آدم، وأخرجوا من ظهره، تنوكت ذكر ظهر آدم استثناء.

قال صاحب «الجلالين»<sup>(٣)</sup> أخرج بعضهم من صلب بعض، من صلب

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٧٢، «الجلالين» (ص ١٧٤)

وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا .....  
-----

أدم سلا بعد نسل. كنحو ما يتوالدون كدلمر بعمدان يوم عرفة، ونصب لهم دلائل على ربوبيته، وركب فيهم عقلاء، **اهـ**.

قال صاحب «الجميل»<sup>(١)</sup>: إن الله تعالى أخذ ذلك عليهم من بني آدم وهو وإن سبقت عرفة، قاله ابن عباس وغيره، وقال بعضهم: أخذه بترديد من أرض الهند، وهو الموضع الذي أبط فيه آدم من الجنة، وقال الكشي: كان أخذ العهد بين مكة والبلخ، وقد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : كان أخذ العهد في الجنة، وكل هذه الأمور محتملة، ولا يضرنا الجهن ما يمكن بعد صحة الاعتقاد بأخذ العهد، **اهـ**.

وفي «المشكاة» برواية أحمد<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بعمدان يعني عرفة، فأخرج من صلبه كل دابة، الحديث، وهو مرفوع، فهو أدنى من غيره، وعمدان بفتح الدال وسكون العين تسفطان وإن بعرفة.

(وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ) أي فورهم بربوبيته، فك إشهدهم المرء على نفسه أي الإقرار، قال تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) بضم الفوقية، وهذا بيان الذي طلب عليه الإقرار (قَالُوا بَلَىٰ) أنت ربنا (شاهدنا) بدلتنا، قال صاحب «المعنى»: الصحيح أن جوابهم يقول بلى كان بالسطوح، وهم أحياء، عقلاء، وقيل سبأ الحال، **اهـ** قلت: واليسط في كتب التفسير في «الخارن» والكبير وغيرهما، قالوا: الأول قول أهل السنة، والثاني قول المعتزلة.

(أَنْ تَقُولُوا) بالملانة الفوقية في جميع النسخ، وقال صاحب «الخلاص»<sup>(٣)</sup> بإياه وأثناء، يعني كان ذلك الإشهد لئلا تقولوا (يوم القيامة إنا كنا عن هذا)

(١) (١٣٩/٢).

(٢) «مرمه أحمد في مسنده» (١/٤٤ - ٤٥).

عَمَلَيْنِ». - فقال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها. فقال رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، ثم مسح ظهره بيده فاستخرج منه .....

أي التوحيد (عالمين، فقال عمر بن الخطاب) في جواب السائل. (سمعت رسول الله ﷺ يسأل) بناء المجهول (عنها) أي عن هذه الآية التي سألتني عنها (فقال رسول الله ﷺ) في جواب سألته (إن الله تبارك وتعالى خلق آدم) عليه السلام (ثم مسح ظهره بيده).

قال النجاشي<sup>(١)</sup>: هذا يقتضي أن انبأني تعالى موصوف بأثر له بعيداً، قال تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَلُوفُونَ بِبَيْنُونِهِ»، وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «أول شيء خلقه الله عز وجل القلم، فأدغم به سمه، وكلفنا بقلبه بحيره». وأجمع أهل السنة أن بيده صفة، وليست بحارون. كحوارج المملوقين، لأنه سبحانه ليس كمثلهم شيء، وهو السميع البصير.

قال الرافعي<sup>(٢)</sup>: وقال بر العربي: غير المصحح عن بعض القدره يظهر آدم، وكل معنى يتعلق به قدرة الخالق يُعزَّر عنه يفعل المخلوق ما لم يكن عاقلاً. وقال عياض: اختلف في اليد وما هي معناها من الممرار التي وردت وتستحيل نسبتها إلى الله تعالى؛ فذهب كثير من السلف إلى أنه يحب صديها على طاهرها المحال ولا تُنْزَل، ويصرف عالمها إلى الله تعالى، وهي من المشابهة، وتناولها الأشعري وناس من أصحابه على أنها صفة لا تعلّمها، ونزلها قوم على ما يقتضيه اللغة، واليد في اللغة تعني على القدرة راسمة، فكذلك هاهنا، أم.

(فاستخرج منه) أي من ظهر آدم. قال الشيخ: رضي الله عنه أي

(١) المستدرج، ٢٠٢/٧.

(٢) شرح الرافعي، ٢٤٥/٤٦.

ذُرِّيَّةٌ. فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِمْ. ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ بَنُو ذُرِّيَّةٍ. فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ بِعَمَلِهِمْ. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَيُعَيِّمُ الْعَمَلُ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ. حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ».

«المبذل»<sup>(١)</sup>: أي بواسطة ظهور الآخر، كما هو مدلول الآية، وإنما أسند الكل إلى ظهور آدم لكونهم راجعين إليه بواسطة آباءهم، اهـ. (ذرية فقال: خلقت هؤلاء للجنة) أي لادخلهم في الجنة يوم القيامة (ويعمل أهل الجنة) وهو العمل بالطاعات والاحتساب عن المعاصي (يعملون) في الدنيا (ثم مسح ظهره مرة) أخرى (فاستخرج) أي أخرج (من ذرية) أخرى (فقال) عز اسمه: (خلقت هؤلاء للنار) يدخلونها يوم القيامة (ويعمل أهل النار) من المعاصي (يعملون) في الدنيا.

(فقال رجل) قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: يحتمل أنه عمران بن حصين كما في مسند مدد بن مسرهد في نحو هذا الحديث، أو أنه سرافقة بن مالك كما في مسلم في نحوه (يا رسول الله فقيم العمل؟) قال الباجي: معناه إذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحدهما من الجنة أو النار، وأنه لا محيد عنه ولا بد منه، فلم يتكلف العمل، اهـ. يعني لا حاجة إذاً إلى عمل، لأن سبيلنا إلى ما نُقَدَّر له.

(فقال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى إذا خلق العبد) ليصير آخراً (للجنة استعمله) أي وفقه (بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فدخله به) أي بسبب ذلك العمل (فلجته) بالتصحب على المفعولية

(١) مبذل المجهود (٢٢٣/١٨).

(٢) شرح الزرقاني (٤١/٢٢٥).

وَإِذَا خُلِقَ الْعَبْدُ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهُ بِهِ النَّارُ.

أخرجه أبو داود في: ٣٩ - كتاب السنة، ١٤ - باب في القدر، والترمذي في: ٤٤ - كتاب التفسير، ٧ - سورة الأعراف، حديث ٦.

(وَإِذَا خُلِقَ الْعَبْدُ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ) فِي الدُّنْيَا (بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهُ بِهِ النَّارُ) وَإِنَّمَا الْعَبْرَةُ بِالْخَوَاتِيمِ.

وفد روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: إِنْ خُلِقَ أَحَدُكُمْ يُجَمِّعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَقَبَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مَصْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ، فَيُؤَدُّنَ بِأَرْبَعِ كُتُبَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ، وَأَجْرَهُ وَعَمَلَهُ، وَشَقِي أَوْ سَعِيداً، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لِيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا قَرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنْ أَحَدُكُمْ لِيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا<sup>(١)</sup>.

وهذا يقتضي أنه سبق الكتاب بما يعمل وبما يصير إليه، وأنه سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً صالحاً، ثم في آخر عمره عملاً سيئاً ثم يموت عليه وينقلب إليه، وقد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً سيئاً، وفي آخره عملاً صالحاً ثم يموت عليه فيصير إليه، كذا في «السنن»<sup>(٢)</sup>.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: وحديث الباب أخرجه أحمد وأبو حنيفة والترمذي وحسنه من طريق مالك به، وصححه الحاكم، وهو من التفسير المرفوع،

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، مسلم (٢٦٤٣).

(٢) (٢٠٢/٧).

(٣) شرح الزرقاني، (٢٤٦/٤).

وشواهد كثيرة كحديث «الصحيحين» عن عمران بن حصين، قال دخلتُ با رسول الله: «أُعْلِمُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟» قال: «نعم»، قال: فقيم يعمل الصالحون؟ قال: «كُلُّ مُسْرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، وناقض ابن عبد البر، فقال أولاً: حديث مقطوع، لأن مسلم بن يسار لم يلق عمرو - رضي الله عنه -، وبينهما نعيم بن ربيعة، ثم أخرجه من طريق النسائي وغيره عن أبي عبد الرحيم عن زيد عن عبد الحميد عن مسلم عن نعيم بن ربيعة، قال: كنتُ عند عمر - رضي الله عنه - فسأله رجل عن هذه الآية فذكر الحديث، ثم قال: زيادة من روى نعيماً ليست بحجة؛ لأن الذين لم يذكروه أحفظ، وإنما يقبل الزيادة من الحافظ المتين.

قال البرقاني: فحيث لم يقبل موهي من المزيد في متصل الأسانيد، فناقض قوله أولاً: مقطوع بهما معيم، وأما قوله: وبالجمل، فإدنه ليس بالقائم، فمسلم، ونعيم غير معوفين بحبل العم، لكن جمع معناه من وجوه كثيرة عن عمرو وغيره، فإن هذا ليس بحلة فادحة، انتهى كلام البرقاني، وقال ابن عبد البر في «المنجريد»<sup>(١)</sup>: في إسناده هذا الحديث عثمان، قد بينهما في كتاب «المجهول»<sup>(٢)</sup>، اهـ.

وما ذكره أن النسائي أخرجه بواسطة نعيم لم أجده في «المجتبى»، فيمكن أن يكون تخريبه في «الركوى»، نعم أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> بواسطة، فإنه أخرج الحديث أولاً من طريق مائل بدون الوسطة، ثم أخرجه برواية عمر بن جعفر القرشي عن زيد بن أبي أنيسة، تذكر فيه واسطة نعيم بن ربيعة، وذكر الحافظ

(١) (ص: ٥٤)

(٢) (٢/٦٦)

(٣) (١٧٠٢، ١٧٠٤)



٣/١٦٠١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ .....

في «تهذيبه»<sup>(١)</sup> ترجمة ميم هـ، وروى عنه لأبي داود فقط، فقال: نعيم بن ربيعة الأودي عن عمرو بن الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ﴾ الآية، وعند مسلم بن يسار الجعفي، ذكره ابن حبان في «الثقات»، اهـ.

والحديث أخرجه الحاكم من طريق مالك، بدون واسطة نعيم، وقال: صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه، اهـ. ونعقب عنه الذهبي فقال: فيه إرسال، اهـ.

٣/١٦٠١ - (مالك أنه بلغه) قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>. إن بلاغه صحيح، كما قال ابن عيينة، وقد أخرجه ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن حماد، اهـ. وقال في «التجريد»<sup>(٣)</sup>: هذا حديث محفوظ مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد، وقد ذكرناه مستداً في كتاب «التبسيط»<sup>(٤)</sup>، اهـ.

قلت: وذكر الحديث صاحب «المشكاة»<sup>(٥)</sup> عن مالك مرسلًا كما في «الموطأ»، وأخرج الحاكم في «المستدرک»<sup>(٦)</sup> بسنده إلى ابن عباس: أن رسول الله ﷺ عظم الناس في حجة الوداع، فقال: «قد يشس الشيطان بأن يعبد بأرضكم»، الحديث، وفيه: إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً. كتاب الله رسالة نبيه ﷺ، ثم قال: وقد وجدت به شاهداً من حديث أبي هريرة، فذكر بإسناده إليه، قال: قال رسول الله ﷺ: إني قد تركت

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٦٤/١٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٤٦/٤).

(٣) (ص: ٢٥١).

(٤) «التبسيط» (٣٣١/٢٤).

(٥) ج (١٨٦).

(٦) (٩٣/١).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَرَرْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا فَا مَسْكُكُمْ هَهُمَا: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ».

فيتم شيئين، لَنْ تَضِلُّوا بعدهما: كتاب الله وسننّه، وَلَنْ يَضِلُّوا حتى يروا على المحوّر.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَرَرْتُ فِيكُمْ) صيغة المتكلم (فيكم) بعد وهاتين (أمرين) قال صاحب «المحلى»: أي «شيئين» عظيمين أو حكيمين، اهـ. وفي رواية أبي هريرة لمقدمة عند الحاكم شيئين (لَنْ تَضِلُّوا) بمعنى «دَامَ (تَمَسَّكُمْ) بِرِوَاةِ الْعِثَّةِ الْعَوْنِيَّةِ فِي أَوَّلِهِ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ الْإِسْنَانِيَّةِ وَالصُّمَيْرِيَّةِ مِنَ النُّسَخِ، وَنسخة الزُّوْجَانِي بِدُونِ النَّوَاءِ، وَنسخة خُتَمِ الْحَيْمِ وَالسَّيْنِ يَعْنِي مِنَ الْحَبَرِ، وَالْمَعْنَى لَنْ تَضِلُّوا مَدَامَ تَمَسَّكْتُمْ وَتَعَنَّفْتُمْ (بِهِمَا كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ) ﷺ بِتَعْنِيهِمَا عَلَى انْتِبَاحِيَّةٍ مَرَّيْنِ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّي»: أَوْ تَنْذِيرٍ أَعْيَى، أَوْ مَرَّةً عَلَى الْخَبَرِ، اهـ. وَالْمَعْنَى أَنَّهُمَا الْأَصْلَانِ الْبَدَائِلُ لَا عُدُولَ عَنْهُمَا، وَلَا هَدْيَ إِلَّا «تَهُمَا»، وَالْحَصَةُ وَالنَّجَاةُ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِمَا وَتَعَنَّفَ بِحِلْمِهِ.

قال الرباعي<sup>(١)</sup>: فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِفْظِ عَلَى تَعْلُمِهِمَا أَوْ اتَّمَعَتْ بِهِمَا وَالْإِتِّدَاءَ بِمَا فِيهِمَا، وَثَبَّتَ ﷺ الْأَمْرَيْنِ فَقَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ» يَرِيدُ - وَافَقَ اعْلَمَ - مَا سُنَّهَ وَتَرَعَهُ. وَأَيُّنَا عَنْ تَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيسِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَهْوٍ، وَهَذَا يَبِينُ كَيْفَ كِتَابُ لَمْ سُنَّهَ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ فَرُدُّوا إِلَيْهِمَا وَمَعْتَبَرٌ بِهِمَا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي «الْمَجْمُوعَةِ»: الْحَكَمُ عَلَى وَحْيَيْنِ، فَالَّذِي يَحْكُمُ بِأَقْرَبِهَا وَسُنَّةُ ذَلِكَ الْمَوْصُوفِ، وَالَّذِي يَجْهَدُ الْعَالَمُ عِصْدَهُ فِي قِيَمَةٍ لَمْ يَأْتِ فِيهِ شَيْءٌ فَلَعَلَّ يَرْفُقُ، وَتَأَلَّتْ مِنْكَ كَلْفٌ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَمَا أَشَدَّ أَنْ لَا يَرْفُقَ.

ومقتضى هذا - والله أعلم - أَنَّ الْحَكَمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُقَدِّمٌ فِيمَا فِيهِ

(١) «الشيخ» (٢٠٢/١).



أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ.

قَالَ طَاوُسٌ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُسَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكِبَرُ».....

(أنه قال: أدركت فلاناً أي جماعة (من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون) قال الباقى<sup>(١)</sup>): قال ذلك على وجه التصحيح لما حكاه لنفسه المائلين له وعلمهم ودينهم، وأنهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وعلموا ما جاء به، وتكرر أخذهم وسماهم لما قاله، وفهمهم المراد ومزانهم النبي ﷺ عما أشكل عليهم، وانفعاقتهم على صحة النقل عنه، فسمعه يقولون: (كل شيء بقدر) أي جميع الأمور إنما هي بتقدير الله تعالى في الأزل، فما قدر لا بد من وقوعه. أو المراد كل المحلوقات بتقدير محكم، وهو الإرادة الأزلية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب، قاله الزرقاني<sup>(٢)</sup>).

قال الباقى<sup>(٣)</sup>: وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، وبمثل من جهة مقتضى لأن العرب معاني: أحدها: أن يكون معناه خلقنا منه شيئاً مقسوماً، لا يزداد عليه ولا ينقص منه، الثاني: خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص، قال تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، الثالث: أن يكون معناه تقديره عليه، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُبْرَأُ عَلَى اللَّهِ تُجْرَتُهُمْ﴾، الرابع: بشيء أن نخلقه في وقته، فقدر له عز وجل وقتاً يخلقه فيه، اهـ.

(قال طاووس: وسمعت عبد الله بن عمر) من الخطيب - رضي الله عنه - (يقول: قال رسول الله ﷺ: كل شيء) متبداً خبره يكون (بقدر حتى العجز والكبر) مفتح الكاف ومكون الباء، آخره سن مهله، قال عباس: رويته

(١) «المعجم» (٧/٢٠٢).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/٢٤٦).

(٣) «المعجم» (٧/٢٠٤).

بالخفض عطفًا على شيء، والرفع عطفًا على كل، وقد نكرن حتى حارة، وهو أحد معانيها، وفي «المحلى»: قال النوربشتي: البحر أكثر، وقال النوربشتي: العجز عدم القدرة، أو هو ترك ما يجب فعله وتأخيرها عن وقته، أو العجز عن الطاعات، أو هو عدم فهم أمور الدنيا والآخرة، والكثير ضد العجز، وهو النشاط والحذف بالأمور، وقيل: هو كمال العقل، وشدة معرفة الأمور، وتمييز ما فيه النفع عما فيه الضرر، والعجز مقالة.

قال الصبي: قول الكيس مانعجز على المراد على النسي، لأن السبائل الحقيقية للكيس الثلاثة، والعجز القدرة، وفائدة هذا الأسلوب تقييد كل من اللطيفين بما يقابل الآخر، كأنه قيل: حتى الكيس والقدرة والملاذ والعجز، وقال النوربشتي: الكيس جودة الفرعية، وهذا أتى به في مقابلة العجز، لأنه هو المحصلة التي يقضي صاحبها إلى الجلادة وإتيان الأمور من أبوابها، وذلك فقيض العجز، وهذا المعنى كانوا من العذبة، فقالوا: كايه مكانة. أي غلبه، والعجز هنا عدم القدرة، أو ترك ما يجب فعله بالتأخر فيه، سني أن الكيس يتضمن معنى القدرة، أم.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: والعجز يحتمل أنه على ظاهره، وهو عدم القدرة، وفيه، هو ترك ما يجب فعله، والتنصيف فيه حتى يخرج وقته، ويحتمل أن يريد به عدم لطاعات، ويحتمل أمر الدنيا والآخرة، والكيس هنا العجز، وهو النشاط في تحصيل المطلوب.

قال: وإدخال ما لث «غيره» هذا الحديث في كتب الفدر يدل على أن المراد به هنا ما قدر الله سبحانه وقضى به وأراد من خلقه، أم.

قال الزرقاني: وهو وجه، لكن تعجب الأسى لتعبر العجز بعدم القدرة

(١) شرح الزرقاني (٤/٢٤٧)

## أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْرِ.

أخرجه مسلم في . ٤٦ - كتاب القدر . ٤ - باب كل شيء بقدر . حديث ١٨ .

بصره عدماً، وهو عند المتكلمين صفة ثبوتية يمنع معها ونوع الفعل الممكن،  
درجح الطبري أن «حتى» حرف جر بمعنى «إني»، نحو «عَنْ مَطْلَعِ الْقَنْزِ»، لأن  
المعنى يقتضي القاية، إذ المراد أن أفعال العباد واكتسابهم كلها بتقدير خالقهم .  
حتى الكيس الموصّل صاحبه إلى البغية، والمعز الذي يتأخر به عن حركتها .

قال القرطبي: ومعنى الحديث ما مر شيء يقع في الوجود إلا وسبق  
علمه به، وتعلقت به إرادته، ولذا أتى بكل التي هي للعموم، وعقبا بحنى التي  
هي للخاصة، وإنما عبر بالمعز والكيس لئلا أن أفعالنا وإن كانت مرادة لنا فهي  
لا تقع إلا بإرادة الله تعالى، كما قال تعالى: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ  
اللَّهُ . اهـ» .

(أو الكيس والمعز) هكذا في النسخ المصرية . وليس هذا في النسخ  
الهندية، والصواب وجوده في رواية يحيى، قال الباجي<sup>(١)</sup>: على وجه الشك  
من الراوي، ومعناه - والله أعلم - أن كل شيء بقدر، وأن المعجز قد قُلِّزَ  
عجزه، والكيس قد قُدِّرَ كيه، اهـ .

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: فإن صح أن الشك من ابن عمر أو من دونه، ففيه  
مراعاة على رتبته، وأخطئه من روى ابن عمر - وصلى الله عنه -، والذي عليه  
العلماء جواز الرواية بالمعنى للعارف بالمدني، اهـ .

وقال ابن عبد البر في «التحريد»<sup>(٣)</sup>: هكذا روى يحيى هذا الحديث على  
الشك في تقديم إحدى اللفظين، ونابغه ابن بكير وأبو مصعب، وروته طائفة  
على القطع بلا شك، ورواه الفغتي وابن وهب مؤثفاً، ثم يزيدوا على قول

(١) (المنهاج) (٧/٣٠٤) .

(٢) (التهذيب) (٢٤/٢٣١) .

(٣) (ص ٥٥) .

٥/١٦٠٣ - وَحَدَّثَنِي نَائِلٌ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ غَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ فِي حَقِّهِ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْهَادِي.....

طاووس بن. أدركت نائلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بخير انتهى. قلت: وهكذا كانت في رواية مسلم المتقدمة في أول الحديث.

٥/١٦٠٣ - (مالك عن زياد بن سعد) المذكور آنفاً، مما في بعض النسخ يذكرون سعد بن سعد، ولم يذكر هذا الحديث ابن عبد البر في "التجريد" في الأحاديث الثلاثة التي ذكرها لزياد كما تقدم قريباً (عن حمرو) بفتح الحين وسكون السين (ابن دينار) المكي أو محممة الجمحي، ثقة، كنت، من رواية الفتية، مات سنة ١٢٦ هـ. (أنه قال: سمعت عبد الله بن الزبير) رضي الله عنه (يقول في خطبته) في زمان خلافته (إن الله) تبارك وتعالى (هو الهادي) الذي بين الرشيد من أنبياء، وأنهم طرق المصالح الدينية كل مكلف، والدينية كل حي، فاه الزرقاني.

وفد قال عز سمعه لنبيه ﷺ حين حرص على إيمان عبده أبي طالب: **فَإِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَرَادَكَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ** (١) قال صاحب "الحمل": "تكون معنى الهداية خلق لاهتداء، وهو المذكور في كلام مشايخ أهل السنة. وحسبنا فلا تنافي بين هذا وبين قوله تعالى: **فَإِنَّكَ تَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**" (٢) لأن الذي أتته، وأوصف إليه الدعوى، والذي نفي عنه هدايته، التوفيق، وشرح الصدر، اهـ.

قال الناجي<sup>(٣)</sup>: الهداية تكون على معنيين: أحدهما بمعنى الإيضاح

(١) سورة النحل، الآية ١٠٦.

(٢) (٢٧/٦).

(٣) سورة الشورى، الآية ٢٢.

(٤) العنق، (٢٠٥/٧).

والتعاليين.

١٦٠٤/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَائِكَ، عَنْ عُمَرَ أَبِي سَهْلٍ بْنِ

فَانَسٍ: .....

وَالْإِشْرَادَ، وَالْأَخَرُ بِمَعْنَى التَّوْبِيقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَهْدِي مَنْ أَسَفَتْ﴾<sup>(١)</sup>  
الْأَيُّ، وَلَا يَحْزَنُ أَنْ يَرِيَهُ، هُوَ الْإِشْرَادُ، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُرْسِدَ، وَبَيَّنَّ، وَأَوْضَحَ، وَبَلَغَ مِنْ بَحْثِ مَنْ لَا يَحِبُّ، هــ.

(وَالْمُتَأَنِّقُ) بِمَعْنَى الْمُعْضَلِ الْوَاردِ فِي أَسْمَاءِ تَعَالَى، وَلَكِنْ هَذَا وَدَّ أَيُّضاً  
عَنْ صَحَابِيٍّ، فَهِيَ تَوْقِيفٌ، إِذْ لَا يَقْدِرُ بِالرَّأْيِ. وَعَنِ التَّحْزِيلِ: ﴿قَدْ قُتِلَ  
قَوْلُكَ﴾<sup>(٢)</sup>: «إِنْ هِيَ إِلَّا بِقَتْلِكَ تُبْعَلُ بِمَا تَرَفُّدُ»<sup>(٣)</sup>، وَأَخْرَجَ أَبُو عَمْرٍو عَنْ  
عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاحٍ: كَتَبَ عِنْدَ ابْنِ تَسْلِسَ: تَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَرَيْتَ بَرَّ حَرَمِي  
الْعَدِيَّ وَأُورِثِي الصَّلَاةَ وَالرَّدَى، أَمْرًا أَحْسَنَ مِنْ أَبِي أَوَّلِ الْمَرْءِ؟ فَقَالَ أَبُو عُبَيْسٍ:  
إِذَا كَانَ الْيَهُودِيُّ سَيِّئًا كَانَ لَكَ عَمِدَةٌ فَصَبْرُكَ فَقَدْ فَلَّطَكَ، وَإِنْ كَانَ الْيَهُودِيُّ  
مِنْ بَشَرٍ هُمَا فَلَّطَكَ سَيِّئًا، وَلَا تَحْبِائِسْنِي مَعَهُ، وَهَذَا أَحَابَ رِيْعَةً غِبْلَانِ  
الْقُدْرِي، فَمَا سَأَلَهُ، وَإِنِّ أَنْتَ مِنْ فِرْلِ ابْنِ عُبَيْسٍ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ الرَّاجِزِيُّ<sup>(٥)</sup> الْعَتَّةُ مَعْنَاهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْإِحْبَارُ إِلَّا أَنَّهَا مَسْمُوعَةٌ  
فِي عَرَبِ التَّحَاظُّفِ فِي مَعْنَى الْفُضْلَانِ، يَقَالُ: قَتَلَ فُلَانٌ إِذَا حَذَنَ وَهَسَ، وَفُلَانٌ  
سَقَتُونُ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّهُ قَالَ: الْيَهُودِيُّ بِمَعْنَى الْمَوْفِقِ، فَسَعَاءُ  
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ الْمَوْفِقُ بِهَقْدِهِ، وَالْمَعَادِلُ حَسَنُ شَاءَ بَعْدَهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
الْمُفْعَلُ لَهَا بِرَيْدٍ، هــ.

١٦٠٤/٦ - (مَلِكٌ عَنْ عَمْرِو أَبِي سَهْلٍ) مُصْعَرًا اسْمُهُ نَافِعٌ (بْنُ مَالِكٍ) بـ

(١) سورة طه: الآية ٨٤.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٥٥.

(٣) شرح الزرقي: (٢/٤٧٥).

(٤) ص: (٢٠٥/٧).



أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَمِيرٌ مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ فِي هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّةِ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتُ أَنَّ تَسْتَبِيئَهُمْ. فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَذَلِكَ رَأَيْتُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ رَأَيْتُ.

أَيُّ عَامِرٍ (أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَمِيرٌ مَعَ) أمير المؤمنين (عمر بن عبد العزيز فقال) لي (ما رأيك في هؤلاء القدرية؟) يعني ما أُنْجَلُ بهم؟ قال الجاحي: اختلف أهل العلم فيما سموا به قدرية، فقال قوم من أهل العلم: سموا به لأنهم غوا انقدر، وقال قوم: سموا بذلك لأنهم ادعوا أن لهم قدرة على خلق أفعالهم، ونحو هذه الباري سبحانه عليهم، **إد.**

(قُلْتُ: رَأَيْتُ أَنَّ تَسْتَبِيئَهُمْ) أي تطلب منهم التوبة عن عقيدتهم الفاسدة (فإِنْ تَابُوا) أي التوبة، وتابوا فاقبلت توبتهم وحل سلبهم (وإِلَّا) أي إِنْ لَمْ يَتُوبُوا (عَرَضْتَهُمْ) بتخفيف الراء المهيض من المرض (على السيف) كناية عن قتلهم (فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَذَلِكَ) الذي رأيك (رَأَيْتُ فِيهِمْ قَالَ) الإمام مالك. وَذَلِكَ رَأَيْتُ فِيهِمْ) أنهم إِنْ لَمْ يَتُوبُوا يَفْتَلُوا، قَالَ الزَّهَّاقِيُّ: دُعَاً لِمُسَادَعِهِمْ وَقَضَاً لِنَدَمَتِهِمْ لَا لِلْكَفْرِ. **إد.**

وفي «المحلى»: قول مالك: وَذَلِكَ رَأَيْتُ فِيهِمْ ظاهراً أثقوا بكنيتهم. وقال ابن القاسم: هم مسلمون، وإنما قتلوا لأنهم أسوء، قال القاضي: إنما قال مالك في بقية، وسائر أهل البدع مُسْتَبِيدُونَ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا، لِأَنَّ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ، كَذَلِكَ فَكَّرَهُ عَمَّاسِي فِي «الشَّعَاءِ».

وفد يتمسك بالكفر محدث ابن عباس عند الترمذي<sup>(١)</sup>، صمد من أمي ليس لهما في الإسلام نصيب: التمرجة والقدرية، والمحققون على أن لا يسارع إلى تكفير أهل الأهواء المتأولين؛ لأنهم بحركة الجاهل، والحديث

(١) مسند الترمذي (٤: ٤٥١)

محسوس على سوء الحظ وقلة التصيب، وكذا كلما وقع في شأنهم مما يدل على التكفير. فهو من باب الزجر والتبليغ، قال عياض: أكثر قول مالك وأصحابه ترك القول بتكفيرهم، وإنما دُفِعَ في عيوبهم، وطاعة سجنهم حتى تستبين موبتهم، وهذا قول محمد بن الموارق في الخوارج وعبد المالك بن النجاشي، ويقولون سجون في جميع أهل الأمراء.

فان عياض: وممن روي عنه القول بترك تكفيرهم عدي بن زيد - رضي الله عنهما - والحسن البصري وجماعته، واحتجوا بتوريت الصحابة ورثة أهل حروراء، ومن عرف بالفكر منهم، ودمهم في شارب المسمن، قال: وهو قول أكثر الفقهاء والتكفيرين، وقالوا: هم قُتِلُوا وعُصُوا، قال سحنون: ولا إعادة على من مرأى عافهم في وفد - ولا في غيره، قال: وهو قول جميع أصحاب مالك إلى آخره، بسطه.

وقال النووي في شرح مسلم<sup>(١)</sup> في حديث يحيى بن يعمر، إلا قال لا ين عمر - رضي الله عنه - طهر قبلنا ناس يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر لله، أي مستأنف، ثم بسطه قدر، ولا علم من الله تعالى، وإنما يعنده بعد وقوعه: وهذا قول غلاة، وبس قول جميع الفدرية، وقول ابن عمر - رضي الله عنه - هنا ظاهر في تكفيره الشذرية، فابن القاضي عياض: هذا هي الفدرية الأولى الذين نفو تقدم عدم الله تعالى بالكائنات، قال: وانفاس بهذا كافر بلا خلاف، اهـ.

قال ابن عابد<sup>(٢)</sup>: حكى الخوارج عند جمهور الفقهاء والمحدثين حكم النفاق، وذهب بعض المحدثين إلى كفرهم، قال ابن المذاري: لا أعام أحداً

(١) (١/١٥٦)

(٢) فرد المساجد (١/٢٠٠)

## (٢) باب جامع ما جاء في أهل القدر

٧/١٦٠٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ

وَفِي أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ، وَهَذَا يَقْتَضِي بَقْلَ إِجْمَاعِ الْفُقَهَاءِ، وَتَدْرِكُ  
فِي الْمَحِيطِ أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ لَا يَكْفُرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الدُّعَى، وَبَعْضُهُمْ يَكْفُرُ مِنْ  
خِلَافِهِ مِنْهُمْ يَدْعُو دَلِيلًا قَضِيًّا، وَنُسَبَهُ إِلَى أَكْثَرِ أَهْلِ الْمَنَةِ وَالنُّفْلِ الْأَوَّلِ  
أَثَبَتْ.

نَحْنُ بَقَعُ فِي كَلَامِ أَهْلِ مَذْهَبِ تَكْفِيرِهِ كَثِيرٌ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ  
الَّذِينَ هُمْ الْمُسْتَحْدُونَ، بَلْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا غَيْرُهُ بِغَيْرِ الْفُقَهَاءِ، وَانْتَقُولُ عَنْ  
الْمُسْتَحْدِينَ مَا ذَكَرْنَا، وَبَيْنَ الْمَسْرُوعِ أَعْرَفُ بِبَقْلِ مَذَاهِبِ الْمَجْتَهِدِينَ، لَكِنْ صَرَّحَ  
فِي كِتَابِهِ «الْمُصَابِرَةِ» بِالِاتِّعَاقِ عَلَى تَكْفِيرِ الْمَخَالِفِ فِيمَا كَانَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ  
وَضُرُورِيَّاتِهِ، كَالْقَوْلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مِنْفِي خَشَرِ الْأَجَادِ، وَفِي الْعَمَلِ بِالْجَزْئِيَّاتِ،  
وَأَنَّ الْحِلَافَ، فِي غَيْرِهِ كَفِي مَادَى الصَّمَاتِ، الْقَوْلُ بِحُلِّ الْقُرْآنِ، أَمَّا

## (٢) باب جامع ما جاء في أهل القدر

بَعْنِي أَرْوَاحَاتِ الْمَفْرَقَةِ الْمُتَصَمِّتِ لِأُمُورٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْقَدْرِ.

٧/١٦٠٥ - (مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بِكَسْرِ الزَّيْدِ وَخَمْعِ الزَّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
ذُكْوَانَ (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَةِ أَبِي سَعْدَةَ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>: ظَاهِرُهُ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ عَلَى مَا إِذَا أُمَّ بِكَنٍ هَبَاكٍ  
سَبَبٌ بِحُوزِ ذَلِكَ، كَرُبَّمَا قِيَتْ الْمَرْأَةُ لَا يَنْفِي مَعَهَا أَنْ تَسْمَرَ مَعَهَا فِي عَمَلَةٍ

(١) «فتح الباري» (١/١٩٠).

## ضلاقي أختها

الزوج، ويكون ذلك على سبيل التصحيف التحفة أو لغرض يحصل لها من الزوج، أو الزوج منه، أو يكون موانها ذلك بغيره، وللزوج ربه في ذلك، فيكون كالمطلع مع الأجنبي إلى غير ذلك من المنفعة، المندفعة، وقد ابن حسب حمل النساء، قد انتهى على ذلك، فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح، وتعلمه ابن بطال بأن بني الحمل مخرج في التحريم، ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح، وإنما فيه التغلظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى، اهـ.

قال الشيخ: نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لما فيه من سمي والأذى والظلم للتي بشرط طلاقها، ويحمل أن يرد ما بشرط الت، عند عقد النكاح، من أن كل امرأة مع طلق، وأن لا يزوج سنها ولا ينسأى معها ولا تنجد أم ولد، اهـ.

(طلاق أختها) قال النووي<sup>(١)</sup> المراد بأختها غيرها، سواء كانت أختها من النسب أو ترصاع، أو الدين، ويلحق بذلك الكافرة في الحكم، وإن لم تكن أختاً في الدين، وما ذاك المراد الغالب أو أنها أختها في الجنس الأدبي، وحمل ابن عبد البر الأخت هاهنا على الحضرة، فقال فيه من اتفق أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق صهرتها لشتمه، وهذا ممكن في الرواية التي وقعت بلفظ: «لا تسأل المرأة طلاق أختها»، أما الرواية التي فيها لفظ الشرط، فظاهرها أنها في الأجنبية.

ويؤيده قوله فيها: «أو تنكح» أي وتتزوج الزوج المذكور، من غير أن بشرط أن يطلق التي ليلها، وعلى هذا فالمراد بالأخت: «الأخت في الدين»، ويؤيده رواية ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ: «لا تسأل

(١) - المصنف: (٢٠٧/٦)

(٢) - المصدر: فلاح المازن (٢٩/٢٢٠)

..... انصرف فاحفظها، والله اعلم .....

المسلم فلا فرق أختها تستغفر سبحانه، فإن المسلمة أخت المسلمة. وقد تقدم  
في باب لا يحضب العرجس على جلب ثيابه، نقل الأئمة ١٧٤٠، ع الأئمة ١٧٤١،  
وبعض المشايخ أن ذلك محصور بالحسنة، وإن جرم أو الشرح في كتاب  
الفتاوى، ويأتي مثله هناك، ونحوه، على رأي أبي القاسم أن بعض ما إذا كان  
المسجون طلاقاً فامتنع، وعدد الجمهور لا يفرق، اهـ.

وقال الساجي<sup>(١١)</sup> : إنما أراد أحدها في الدين ، و هو منها بقلب ليدكره  
 يتهدد من الحارة التي توجب إضعافها ، و ترك مضربها ، و

السنطريج). ذكر الـلام وفتح العتائين القومش وكسر الراء المصنعة،  
(اصحفتها) قال صاحب «سباه» الصحة: بناء فالتصحة المسبوقة، قال  
المازني: أي تحمل فتحة أخيرا فادخه عما فيها من طعام، وهذا مثل غيره،  
تجارة الفرة من صاحبها لنفسه. وقال الطبيب: أي تمرز بحفظها. »

وقال الحافظ<sup>(١٢٢)</sup> يفسر السرد بقوله تكلموا باللهم، فعلق من كفاك  
الإيمان إذا قلبته وأفرغت ما فيه، قال: وهذا من ريد الاستئذان عليها، يحفظها  
فيكون كسر قلب إذا عبده في إلهه، أو

وفي رواية البيهقي في المناسخ: «إياه أحبها» (ولننسخ) قال ابن راضي<sup>١٧٦</sup>  
يؤيد ذلك كلام والحرم، أي والسراج هذه الحرفاء من خطها من غير أن نسلكه  
صلاحي أحبها له

وقال القزويني<sup>121</sup> : «كج نودعة اندهلوم ميصوب بالخط غلي وانهض»

$$d\mathbf{y} = \mathbf{y}^T d\mathbf{y} + \frac{1}{2} d\mathbf{y}^T d\mathbf{y} \quad (3)$$

(1)  $\alpha_1 = 0.4$ ;  $\alpha_2 = 0.4$

(۳) مشعر من خالصه (۲۹۹/۴)

(٤) "مرآة العقائد" (٤، ٢١٢).

فَإِنَّمَا نَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا.

أخرجه البخاري في: ٨٢ - كتاب القدر، ٤ - باب وكان أمر الله قنوا مقهوراً.

أي ولتنكح زوجها ليكون جميع مال ذلك الرجل لطلبة، كذا قيل، والمعنى لتكح هذه المرأة الزوج خاصة أي لتكح طالبة الطلاق زوج تلك المطلقة، وإن كانت الطالبة والمطلوبة تحت رجل، يحتمل أن يعود ضميره إلى المطلوبة، يعني ولتنكح ضررتها زوجاً آخر، فلا تشرك معها، أو مجزوم بالعطف على تسأل، أي ولتنكح زوجاً غيره، وقيل: بصيغة المجهول، أي ولتجعل منكحة له، وقال ابن الملك في شرحه للمشارق: روي لتكح بصيغة الأمر المعلوم أو المجهول مطلقاً على قوله: لا تسأل، يعني لتثبت المرأة على نكاحها الكائن على ضررتها فأنفة بما يحصل لها فيه، أو معناه لتكح تلك المرأة الغير المذكورة زوجاً غير زوجها، ولتترك ذلك الزوج، اهـ.

وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: ولتنكح بكسر اللام وبإسكانها ويسكون الحاء على الأمر، ويحتمل النصب مطلقاً على قوله: لتكح. فيكون تعليلاً لسؤال طلاقها، ويتعين على هذا كسر اللام، ثم يحتمل أن يكون المراد، ولتنكح ذلك الرجل من غير أن تعرض لإخراج النضره من عصمته، بل تكل الأمر في ذلك إلى ما يقدره الله، ويحتمل أن يكون المراد تنكح زوجاً غيره، أو المراد ما يشمل الأمرين، والمعنى لتكح من تيسر لها، اهـ.

(فإنما نَهَا) أي للسائلة (ما قدر لها) بيناء المجهول، أي لم يعدو ذلك ما قسم لها، ولما تنقيد به شيئاً<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: هذا الحديث من أحاديث القدر عند أهل العلم؛ لما

(١) فتح الباري (٩/٢١٤).

(٢) نفس المصدر (١٠/٤٩٥).

٨/١٦٠٦ - وحدثني عن مائلا، عن يزيد، عن أبي زياد، عن  
 محمد بن كعب القرظي، قال قال معاوية بن أبي سفيان رضى الله  
 عنهما: «أبها الناس إنهم لا مانع لما أعطى الله، ولا منعي لما  
 منع الله» .....

دل عليه من أن الزوج هو أحدهما، وظل من ظن أنها تراحمها في رفقها، فإن  
 لا يخص لها من ذلك إلا ما كتب الله لها، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>، ولذا ذكره الإمام  
 في أبواب القدر.

٨/١٦٠٦ - (مالك عن يزيد، عن أبي زياد، وقد نسب لجهده،  
 قال ابن حبان الرقي «الجزيد»<sup>(٢)</sup> له حديثان، أحدهما موقوف، وهو هذا.  
 والثاني تقدم في المباحث موقوفاً، والموقوف لا تذكره الرواية، وقد روي  
 مرفوعاً، كذا قال ابن عبد البر، وأنت ترى أن حديث أبياب أيضاً مرفوع إذا  
 قال معاوية في تحريمه، سمعت من رسول الله ﷺ قائل.

(عن محمد بن كعب القرظي) من بنى قبضة (قال: قال معاوية من أبي  
 سفيان) والحق الزور عن مالك كما أحده أبو حمزة، قال سمعت محمداً،  
 كذا في «الزرقاني» (وهو) أي معاوية (عنى العنبر) السوي عام حج في خلافته  
 (أبها الناس إنهم) العنبر للشاة (لا مانع لما أعطى الله) أي لما أراد الله من اسمه  
 إعطاء، وإلا فبعض الإعطاء من كل أحد لا مانع له، إذ الواقع لا يمنع، وأنه  
 الزرقاني (ولا منعي لما منع الله) أي لا يمكن ذلك، وما موصوفه، وجملة  
 أعطى مائة، ولعلك محذوف، وبين في وجه امرأه غير ذلك، ذكره  
 الزرقاني<sup>(٣)</sup>، وقال الرواية على بابه من غير زور.

(١) شرح ابن أبي عمير، ١/٢٤٨.

(٢) زرقاني، ٢٠٨.

(٣) شرح ابن أبي عمير، ١/٢٤٨.

وَلَا يَنْفَعُ فِي الْجِدِّ مِنْهُ نَجْدٌ.....

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يريد أن ما أعطى الله من جبر دين أو دنيا، فلا مانع له، وما منع من ذلك فلا معطي له، وهو نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَن تَسْتَسْئِلَ لَهُ يَفْزَؤُا كَمَا تَسْأَلُ لَهُ إِلَّا قَوْلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾. وإذا لم يفتقر إلى ما قدر له، من مثله<sup>(٢)</sup>، (هـ).

(ولا ينفع ذا الجِدِّ منه الجِدُّ) ينفع الجيم فيهما على المشهور، ومنه يتعلق ببيع، أي لا ينفع صاحب الحظ من نزول عذابه حظه، وإنما ينفعه عنه الصالح، قال ابن عبد البر: الرواية بفتح الجيم، لا أعني فيه خلافاً عن مالك. وهو الحظ، وهو الذي نقوله العامة النجدة، وقال أبو عبد، معناه لا ينفع ذا الغنى من غناه، وإسما للضعف طاعته، واحتج بحديث قصت على باب الجنة، فإذا عامة من دخلها الفقراء، وإذا أصحاح الجِدِّ محسوسون، أي أصحاح الغنى في الدنيا محسوسون. قال: وهو حسن أيضاً، وروي بكسر الجيم أي الاجتهاد، والمعنى لا ينفع ذا الاجتهاد في طلب الزوِّق اجتهاده، وإسما بأنه ما قدر له، وليس يرق الناس على قدر اجتهادهم، ولكن الله يعطي من يشاء ويمنع. وهذا وجه حسن.

وقال الساجي<sup>(٣)</sup>: الحد بفتح الجيم في جميع الروايات ومعناه الغنى، كما نقله البخاري عن الحسن، أو الحظ، وحكى شراعب أنه أبو الأب، أي لا يمنع أحداً نسيه، وحكى عن أبي عمرو نشيباني أنه رواه بالكسر، بمعنى الاجتهاد، وأما الطبري. قال الثوري: لأن الاجتهاد في العمل نافع لدعاء الله عز اسمه الحق إليه، فكيف لا ينفع عنده؟ قال: فيحتمل أن المراد الاجتهاد في طلب الدنيا، وتصحيح الآخرة، وقال غيره، يُعمل المراد أنه لا ينفعه بمجرد

(١) المصنف (١٠٨٠٧).

(٢) سورة الأسم: الآية ١٧.

(٣) فتح الباري (٢/٢٢٦).



مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ . . . . .

حتى يفارقه المنول، وذلك إنما يفرض الله ورحمته، وقبل: البراد على رواية  
المكر السمي التام في الحرص، أو الإسراع في الهرب.

وقال النووي: الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه مالم يفتح، وهو  
الحظ في الدنيا بالمال، أو الولد، أو العطف، أو السلطان، والمعنى لا ينجي  
حظه منك، وإنما ينجب فضلك ورحمتك، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>، وقيل لا ينفع  
معضوفه على ما قبله، وإذا الجد نادى، أي ذا الننى والمعطية والحظ، منك  
الجد لا من غيرك، كذا في هامش «الحصن» وغيره.

(ومن يرد الله) يضم الياء وكسر الراء من الإرادة (به خيراً) أي جميع  
الخيرات أو خيراً عظيماً (يفقهه) بشديد القاف المبكورة، قال الحافظ: هي  
ساكنة التاء، لأن جراب الشرط (في الدين) والفقه لغةً، عنهم، والعمل عليه هنا  
أولى من الفقه الاصطلاحي، ليعم فهم كل علم من علوم الدين، ومن  
موصول، فيه معنى الشرط، ومكر خيراً ليفيد التعميم، لأن المكره في سياق  
الشرط كهي في سياق النفي، أو التذكير للتعظيم، ولذا قدر بجميع أو عظيم،  
قاله الزرقاني.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>، الفقه عنهم، قال تعالى: ﴿لَا يَتْلُواوْنَ يَفْقَهُوْنَ حَيَاتًا﴾<sup>(٣)</sup>،  
والمراد عنهم في الأحكام الشرعية، وترجم البخاري في «صحيحه» بهذا  
اللفظ، وأخرج فيه بسنده، إلى حميد بن عبد الرحمن، قال: سمعت معاوية  
خطيباً يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»،  
وأما أنا فاسم والله عظيم، الحديث، فإن احفظ: أي ينهيه كما تقدم،

(١) «شرح الزرقاني» (٢/٢٤٩).

(٢) «فتح الباري» (٢/١٣٢).

(٣) سورة النساء، الآية ٧٨.

ثُمَّ قَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ.

ورقاه: فقه بالضم إذا صار الفقه له مسجبة، وفقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم، وفقه بالكسر إذا فهم، وتكرر خيراً لينمّل القليل والكثير، والتذكير للتنظيم؛ لأن المقام يقتضيه.

ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين، أي يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الترويع فقد حرم الخير، وأخرج أمر يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف، وراد في آخره: «ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به»، وانمشر صحيح؛ لأن من لم يعرف أمور دينه، لا يكون فقيهاً ولا طالب فقه، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير. وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس، ولفضل الفقه في الدين على سائر العلوم، اهـ.

(ثم قال معاوية: سمعت هؤلاء الكلمات) المذكورة (من رسول الله ﷺ) وانحار متعلق بسمعت (على هذه الأعواد) جمع عود، والمراد أعواد المنبر الببوي، قال الزرقاني: ظاهره أنه سمع جميع ما ذكره منه، وهذه رواية أهل المدينة، وأما أهل العراق فيروون أن معاوية كتب إلى العميرة أن اكتب إلي ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلوات، فكتب إليه: سمعته يقول خلف الصلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» كما في «الصحيحين»، وجمع ابن عبد الله بجواز أن الذي سمعه منه ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، فأشار إليه؛ لأن ذلك ليس في حديث العميرة، فتخضع بذلك الأحاديث؛ لأنها كلها صحيحة، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: ويمكن سواد الإشارة لجميع ما ذكره، ولا يخالف ذلك

(١) فشرح الزرقاني (٢/٢١٩).

كنانته إلى الصغيرة لا حتمان أنه سمع ذلك كله منه عليه السلام، ثم شك، فبدأت  
المغيرة، فأجاب فرأى بذلك شكها، فحدثت به عن سماعة بنه عليه السلام، قال: هكذا  
ظهر لي، ثم وأنت «فتح القاري» قال: وزعم بعضهم أن معاوية كان قد سمع  
الحديث، وربما أراد استنساخ المغيرة، واحتج بحديث «السوطي» هد، اهـ،  
قال: وهو حسن وإن غير عنه برغم، لأنه من حيث جزمه لذلك، انتهى كلام  
المرقاني

والذي ذكر من كلام الحافظ، قال في حديث أخرجه البخاري <sup>(١)</sup> بسنده  
إلى وراد كاتب المغيرة، قال: أمدى علي المغيرة في كتاب إلى معاوية أن  
يسبى بعض ثوب يقول في كل صلاة مكسوبة، ألا لله إلا الله وحده لا شريك  
له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت  
ولا تقبطني وما منعت، ولا يقع ذا الجذبة

قال: وسباني من فقد <sup>(٢)</sup> مني، أخره ابن وراد قال: ثم وجدت بعد علي  
معاوية، فسمعتة يأمر الناس بذلك، وزعم بعض أن معاوية كان قد سمع  
الحديث المذكور، وربما أراد استنساخ المغيرة، واحتج بعض في «نحوط» من  
وجه آخر عن معاوية، أنه كان يقول على المنبر، فذكر حديث الباب.

وما يظهر لهما العبد الفقير من مبادئ حديثين، انهما حديثان مختلفان  
ظاهراً، أحدهما غير المذكور بعد الصلاة، سألته معاوية عن المغيرة، وأثنائه،  
حدثت الباب سمعه معاوية من النبي عليه السلام على المنبر كما صرح به هو نفسه،  
ولا يلزم من اتحاد ألفاظ الأدعية اتحاد الحديثين، فإن الأدعية السالوة تؤثر  
عند بعض في الأوقات المختلفة، ولكن يشكل عليه أن جهابذة العلم كلهم ملوا  
إلى أحدهما

(١) «صحيح البخاري» (٨٤٤)

(٢) «المعجم للحري» (٦٦١٥)

٩/١٦٠٧ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: اُتُّخَذَ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَنْبَغِي. الَّذِي لَا يَعْجَلُ شَيْءَ أَنَاءَ وَقْدَرُهُ. ....

٩/١٦٠٧ - (مالك أنه بلغه) عن الأسلاف من الصحابة والتابعين (كان يقال) هكذا في النسخ المصرية ببناء المحمولى، وقذا في «التجريد»<sup>(١)</sup>، وفي النسخ الهندية «أنه كان يقول» ببناء المعلوم، والأوجه الأول، لأنني لم أراه موصولاً إلى رسوله ﷺ في كلام أحد. قال الباجي<sup>(٢)</sup> - يقتضي أنه مر نول كلمة الشيء، لأن ما تكلمنا داخله في كتاب لعنقد صحته، وبمحمد أنه به فالحمد لله الذي خلق كل شيء) من شأنه أن يحلق (كما ينبغي) أن يحلق.

قال الباجي: يريد أنه أحسن، وأتى به على أفضل ما يكون عليه، فيكون معناه قوله. الذي أحسن كل شيء خلقه على تأويل من قال: خلفه حسناً، ويحتمل أن يريد به خلقه على ما ينبغي من قدرته عليه، وإرادته له، وعلمه به، وما فيه من المصالح لخلقته، أم. أشار الباجي إلى قوله عز اسمه في سورة السجدة: ﴿وَاللَّهُ لَمَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِن طِينٍ﴾، وذكر المفسرون في معناه أفولاً بسطها صاحب الحمل.

(الذي لا يعجل شيء) بالرفع في جميع النسخ المصرية والهندية (أناء) ينقص انحرافاً في جميع النسخ، أي لا يسبق شيء وقته الذي وقته له، وقال صاحب «المحلى»: لا يعجل شيئاً أناء بعد الهبة والترك، أي أخره، وفي نسخة شيء بالرفع، ويحتمل بوزن المجهول، أم. وظاهر ما سبأني في آخر الحديث من كلام ابن عبد البر أنه هذه رواية النعني لا يحيى، وفي «مختار الصحاح»: أي يأتي كرمي يرمي، إما بالكسر: أي حان، وأما الليل ساعتها، أم. (وقدرة) أعرب عليه في النسخ المصرية بهندية انزال.

(١) (ص ٢٥٩)

(٢) «النعني» (٢٠٨/٧١).

حَسْبِيَ اللَّهُ وَكَفَى، سَمِعَ اللَّهُ يَقْرَأُ دُعَاءَ قَيْسِ بْنِ وَزَّاءَ اللَّهُ مَرْمَى.

قال الباجي: الذي لا يعجل شيئاً أثناء وقته، معناه لا يسبق وقته الذي وقت له. فإن الأخصش: أما الشيء وقت بدوّه، وقال غيره<sup>(١)</sup>: ألا التأخير والانتظار، يريد - والله أعلم - لا يسبق وقته الذي قدر له، فإن تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup> (وكفى) أي كفايته يكفي ثم غيّر جميع الأمور.

(حسبي الله) أي الكافي لي في جميع أموري الله عز اسمه، قال الراغب: حسب يستعمل في معنى الكفاية، حسب الله، أي كفايته هو، وفي التنزيل: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٣)</sup> (وكفى) أي كفايته يكفي ثم غيّر جميع الأمور.

(سمع الله لمن دعا) أي أجاب الله عز وجل دعاء من سأل، قال الباجي: يحتمل أن يريد به الخبر، ويحتمل أن يريد به الدعاء (ليس وراء الله مرمى) بفتح العين ومكون الراء، أي ليس وراءه غاية يرمى إليها أي يقصد إليها بدعاء أو أمل أو رجاء، يقال: ههنا الغاية التي يرمى إليها، أي يقصد، حيث سقاة المسهام التي ترمى، ويقصد بها كذا في «الاستقنى» وفي «المحلى»: مرمى أي مقصده ترمى إليه الأموال، والرمى موضع الرمي، تشبيهاً بالهدف الذي ترمى إليه المسهام، اهـ.

قال ابن عبد البر في «التجريد»<sup>(٤)</sup>: هكذا روى يحيى هذا الأخير، وتابعه قوم، ورواه القسبي فقال فيه: «الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي» الذي لم يعجل شيئاً أثناء وقته، وقد روى من حدث عبد الرحمن بن عوف أن

(١) انظر: غلامشكارة (١٠٩/٢٦).

(٢) سورة الأعراف: الآية ٣١.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٩.

(٤) انظر: الاستذكار (١١٠/٢٦)، و«التجريد» (ص ٢٥٨).

١٠/١٦٠٨ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ : إِنَّ**

**أَخَذًا لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ رِزْقَهُ . . . . .**

رسول الله ﷺ كان فيما يعود به الحسن والحسين اكنس سبع انه دعيا لمن دعى . لا تزفني وراء امر الله نوام رنمى ، قال : وكان نواهم علي السلام يؤذ بها انية سماعيل واسحاق . صلاة الله وسلامه على نبينا ومنهم اجمعين . . اهـ

١٠/١٦٠٨ - (مالك أنه بلغه) وفد روي سرفوعاً متصلاً بوجه شني (أنه

كان يقال) به . انجبول في جميع السخ الهندية والمصرية ، ولو وجد ههنا في نسخة مساه المعلوم كان أوجه . ذكر الحسن بن علي الحنساوي بسنده إلى يحيى بن عتيق ، كان محمد بن سيرين إذا قال : كان يقاتل ، لم يثبت أنه من النبي ﷺ ، قال من عبد الر . وكذا كان مالك إن شاء الله ، قال : وهذا الحديث جاء من وجهه حسن بن جابر وأبي حنيفة الساعدي . وأن مسعود ، وأبي أمامة ، وغيرهم عن النبي ﷺ ، قاله ترمذي<sup>(١)</sup> .

وفي «التحريز»<sup>(٢)</sup> : هذا يروي عن النبي ﷺ من حديث ابن مسعود رجاهر وأبي أمامة وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> «ساعدي» ، يروي ابن سريج عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : **إِنْ أَحَدُكُمْ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ رِزْقَهُ ، فَاذْكُرُوا اللَّهَ وَأَحْمِلُوا فِي الطَّلَبِ . فَخُذُوا مَا حَلَّ وَدَعُوا مَا حَرَّمَ .** اهـ

(إِنْ أَحَدًا لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ) ويسوي (رِزْقَهُ) الذي كتب له ، وهو في بطن أمه ، كما تقدم في الباب السابق من حديث ابن مسعود .

(١) «شرح لمزمعي» (٢/٢٥٠)

(٢) (ص ١٢٥٨)

(٣) كذا في الأصل . انتهى

(٤) سورة الزحف . الآية ٣٢ .

وقال عز سجد: ﴿لَمَنْ قَسَتْ نَفْسٌ تَلْبِسَتْهُمُ تَعَبَتْهُمْ فِي الْآخِرَةِ كَذِبًا﴾<sup>(١)</sup> الآية. قال  
الزرقاني: قوله سبحانه قسم الرزق، وقدره لكن أحد بحسب إرادته. لا يتقدم ولا  
يتأخر، ولا يزيد ولا ينقص بحسب علمه تعالى المقدم الأولى، فلا يعارضه  
ماورد: «صحيحة تمنع الرزق، والكذب ينقص الرزق، وإن أعيد ليحرم الرزق  
بالكذب بعبه»، وغير ذلك مما في معناه، أو أن الذي ينقصه ويتنقصه هو الرزق  
الخالص، أو البركة لا أصل للرزق، الخ.

وترجم الزورج في «صحيحه» آيات من أحب البسط في الرزق،  
وأخرج فيه حديث أبي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رزقه الله  
له في رزقه، أو يشاء له فيه شيء فليقبل رحمه» قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: فإن العلماء  
منهم البسط في الرزق البركة، وفي أحسن حصول القدر في الجسد، لأن  
صلة آثاره صدقة، والمصدقة ربي المال، «يزيد فيه يسويها ويذكر» لأن رزق  
الإنسان ما يخبى في بطن أمه، فلذلك احتج إلى هذا التأويل، أنه المعنى أنه  
يكتب حقيقته شرطه، كأن يقال: إن رزق رحمه له كذا، وإلا فقدما، أو المعنى  
بقاء أثره الجميل بعد الموت.

وأعرب المحكم الترمذي فقال: المراد بذلك منه البقاء في الرزق،  
وقال ابن حبه: يحتمل أن يكتب أحل العبد مائة سنة، ويتركه مشرياً، فإن  
أحسن رحمه زاد البركة، وقدر غيره المكنون، عند الملائكة الموكلة به غير  
المعلوم عند الله تعالى، وما هو، فالأول يدخل فيه التفسير، وتوجيهه أن  
المعادلات علو الظواهر، والمعلوم السافل، معنى لا يعنى عليه الحكم، فذلك  
الظاهر الذي اطلع عليه المفسر، هو الذي يدخله الزيادة، والنقص، والمحو،  
والإلآت. واحكمه في إيلاء ذلك إلى المكلف، ليعلم فضل السر، وشؤم  
الخطيئة، الخ.

(١) «فتح الباري» (٤/٣٠٢)

فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ.

جاء في معناه مرفوعاً، عن جابر. أخرجه ابن ماجه في: ١٢ - كتاب التجارات، ٢ - باب الاقتصاد في طلب المعيشة.

(فأجملوا) بفتح الهمزة وكسر الميم، أي أحسروا (في الطلب)<sup>(١)</sup> بأن تطلبوه بالطرق الجيدة المحللة، بلا كد ولا حرص ولا تهافت على السرايم أو الشبهات، أو غير منكرين عليه مشتغلين عن الخلق الرازي.

وهي «المحلى»: وبين كيفية الإجمال في المرفوع عند ابن ماجه<sup>(٢)</sup> عن جابر: اخذوا ما حلّ ودعوا ما حرم. وروى أبو نعيم في «الحنية» عن أبي أمامة مرفوعاً: «إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى يستكمل أجلها، وتستوعب رزقها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن يظلمه بمحصنة، فإن الله تعالى لن ينال ما عنده إلا طاعته، قيل لبعضهم: من أين تأكل؟ قال: لو كان من أين لفنى، وقيل لأحر ذلك، فقال: سل من يضمني». اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: أخرج ابن ماجه والمحاكم وصححه عن جابر رفعه: «أبها الناس تقرب الله، وأجملوا في الطلب، فإن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها، وإن أبطأ عنها، فأتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حلّ، ودعوا ما حرم». ولليهنى والعسكري وغيرهما عن أبي الدرداء مرفوعاً: «إن الرزق يطلب العبد كما يطلبه أجله» وفيه: «أن الطلب لا ينافي التوكل».

وما حديث ابن ماجه والترمذي والمحاكم<sup>(٤)</sup> وصححه عن عمر - رضي الله

(١) انظر هذا الحديث في (المعجم) (٤٤٤/٦٤).

(٢) مسند ابن ماجه (٣١٤٤).

(٣) شرح الزرقاني (١/٦٥٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٣٤٤)، وابن ماجه (٤١٦٤)، والمحاكم في المستدرک (٢/٣٠٨).



عه - رفعه ولو تركتم على الله حق التوكل، لترككم، كما يترك الطير، يغور  
حماصاً بين ربح بطنائه، فقال، الإمام أحمد: فبما يدل على الطلب، لا  
القبول، أراد لو توكلوا في دينهم ومحبتهم وتصرفهم، وعليه: أن الخير بيده  
من عنده ثم يصرفوا إلا ما ليس غانمير كانطير، ولكنهم يعتمدون على قوتهم  
وكنسهم، وهذا خلاف التوكل

وعن أحمد أيضاً في المقاتل: أحسن لا أعين شيئاً حتى يأتيني رزقي،  
هذا رجل جهل العلم، أما سمع قول النبي ﷺ: إن الله تعالى جعل رزقي  
نحو راحتي، وقوله: اتعدوا عما حساً وتزوج بطائفة، وكان أصحاب ﷺ يتجرون  
في الـ والبحر، ويعملون في نخلهم، وبهم اتفاق، اهـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٨ - كتاب حسن الخلق

(١) باب ما جاء في حسن الخلق

(١) ما جاء في حسن الخلق

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: آدم الخس فقال نراغب: هو عبارة عن كل مرغوب فيه، إما من جهة النفس، وإما من جهة العرس، وإما من جهة الخس، وأكثر ما يقال في عرف العامة مما يذكرونه نراغب، وأكثر ما جاء في النسخ فيه بذلك بألفاظه، كما قال، وبصر النراغب: الخس عبارة عن كل شيء مرغوب، وذلك لأنه أصغر، مستحسن من جهة العقل، وأحسن من جهة الهوى، وأحسن من جهة النفس، هو.

قال الزحاف<sup>(٢)</sup>: وأما الخلق فهو: نظم الجاه واللام ويجوز - كونه - قال نراغب: الخلق: الخلق يعني: الخلق، النظم في الأصل بمعنى واحد ككسب والشرب، لكن خص الخلق بالفتح، والهندسة وتصوير الملائكة، وأصغر، وحسن الخلق بالقسم والعرفي والمجاري، والبركة، والمصيرة، وكمال الشئ بطلان عيوبه، الخلق: خلقه، وحسن خلقه: أخرجه أحسن<sup>(٣)</sup>، وصححه ابن جابر، هو.

وفي التوراني<sup>(٤)</sup>: الخلق صليب، ولكن التام منقسم، وفي الشهادة: الخلق - نظم اللام ومكتوبه - : فدين والخلق والسمية، وحقيقته أن الصورة الإلهية في الملائكة، وفيه - : : وأولها: فهي الملائكة، بها حسن الخلق صورته الظاهرة، هو.

(١) معجم لسان العرب، ١٠: ١٠٠ (١٠٠٠).

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل، ١: ١٠٠، ابن أبي شيبة، ٣: ١٠٠ (١٠٠٠).

(٣) شرح التوراني، ١: ١٠٠.

وإن القرضي في الحشر، الأخرى، إرشاف الإنسان التي يعمل بها غيره، وهو مجموعة، مدمجة، فالمجموعة على الإجمال أن يكون له غيرك على نفسك، لتتصف منه ولا تتصف بها، وعلى التفصيل انعم والتجمل بالحدود والنقص وحيل لأذى وإرساء والمعتقد وتقصه الخواص والموافاة وليس الخائب ونعم ذلك، والدمره منها صد ذلك، كذا في الفصح<sup>(١)</sup>.

وهي الحشر: قال الحشر، على الحد سط أوجا ودار الذي وكف الأذى، وتل التواضعي: هو أن لا يحاصم ولا يحاسم، وقلة أوصاء، هو إحصاء الخلق في الحشر، والفرار، ودار سهل التحري، إحصاء الاحتمال، وركب الضلالة، والرحمة بخلقهم، والاستعانة، ثم، اهـ.

ثم قال الحشر: وحكى ابن خالين في تفسيره خلافه، هل ضمن الخلو عريضة أو مختصة؟ وتساك من قال بأنه عريضة حديث ابن مسعود: «إن الله قسم أهل الأرض كما قسم أرضكم»، الحديث، وهو عند الطبراني في «الآداب الغريبة»، ووقع في حديث الأشجعي، أحمد، وإسناده في «الآداب الغريبة» ومروجه من حديث أبي النبي ثور، قال: «إن فيك جفلس بجيها الله، الحشر والآفة، قال: يا رسول الله، صمما كذا أو حديثاً؟ قال: فبيها، قال: الحمد لله الذي جعلني على جفلس بجيها الله<sup>(٢)</sup>، فرددته أكرام، وتغريبه يثو غلبا شعر بأن لي الحشر ما هم مبني، وما غير مكتسب، اهـ.

قال ابن قاضي: هذا هو الحق، وهو جمع بين التفسيرين كما رأيت، اهـ.

وقال الخازن في «مخرج القرآن»<sup>(٣)</sup>: اختلف أهل حشر الخلق غريزة

(١) وضع سادس: (١٥٦٩-١٥٧٠).

(٢) أسنده أحمد (١، ٢، ٣، ٤)، وإسناده في «السير الكبرى» (١٨/ ١٥٦٣)، الطبراني في «الآداب» (١٥٦٤)، ابن حبان (٣٦٠٧-٧٢٠٧)، وابن عسك (١٧٢١).

(٣) (١٥٦٩-١٥٧٠).

١/١٦٠٩ وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ خَلْفٍ قَالَ: ...

صَلَاةٌ أَوْ مَكْتَسَبَةٌ اجْتِبَارِيَّةٌ؟ فَقِيلَ: بَلَا، لِحَبْرِ: «إِنْ أَلَّفَ تَمَسَّ بَيْنَكُمْ أَخْلَافُكُمْ». الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: بَعْضُهُ مَكْتَسَبٌ لِمَا صَحَّ فِي حَبْرِ الْأَنْحِيقِ قَالَ أَبُو حَجْرٍ: فَتَرَدَّدَ لِسْوَاقُ عَلَيْهِ وَيُقَرَّرُ بِشَوْهِدِ «أَلَّفَ مَدَّ مَا هُوَ جَائِزٌ» وَمِنْهُ مَا هُوَ مَكْتَسَبٌ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَمِنْ شَكِّهِ فَذَا الْقَرِطِيُّ: هُوَ حَبْلَةٌ فِي بَوَاقِ الْأَوْسَانِ. وَهِيَ مُتَعَادِلَتُونَ فِيهِ، فَجِي غَنَى حِسَّتِهِ فِيمَا الْمَحْمُودُ. وَالْأَمْرُ بِالْمُعَاوَدَةِ حَسْبَ تَقْصِيرِ حَسَبًا، وَبِالْزِيَادَةِ حَتَّى يَزِيدَ حَسَبًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَخْلَاقَ فِيهَا بِاعْتِبَارِ أَصْلِهَا حَبِيبِيَّةٌ فَابِيَّةٌ فَلِزِيَادَةِ وَالْقُصَصَاتِ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ دَلِيلَاتُهَا: التَّائِيَّةُ عَنْ الْأُمُورِ الْعَلَمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعَادَاتُ النَّوْبَةُ وَالْإِشَارَاتُ الصَّوْبِيَّةُ.

مِنْهَا حَدِيثٌ: «إِنَّمَا بَعَثَ اللَّهُمَّ مَدْلَحَ الْأَخْلَاقِ»، مَبْنًى فِي «السُّوْطِ» هَرَبِيًّا، بِوَاوِ الْبَحَارِيِّ فِي «تَرْبِيَّتِهِ» وَالْحَاكِمِ وَابْنِ بَيْهَقٍ وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَرْزَةَ: «سَكْرِمُ الْأَخْلَاقِ».

وَمِنْهَا، مَا فِي مُسْلِمٍ عَنْ غُنَيْمٍ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» فِي ذَمِّهِ الْإِفْتِنَاجُ. وَابْنُ أَبِي الْأَخْلَاقِ، لَا يَهْدِي لِأَسْمَائِهَا إِلَّا أُنْتُ.

وَمِنْهَا، مَا صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> «الَّتِي هُمْ كَمَا حَسِبْتَ خَلَقْتُ لِحَبْرِ حَلْفِي». وَالْمَعْرَادُ رَأْدَةُ لِحَبْرِ الْخَلْقِ عَلَى مَا هُوَ الْمَطْلُوعُ عَلَى طَبَقِ رَبِّهِ وَرَضِي عَمَلَاتُهَا.

وَبَشَكْرٍ عَلَى عِلَالَةِ الْأَوَايِدِ، مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> «إِذَا سَمِعْتُمْ بِرَحْلٍ تَقِيرُ عَنْ لَحْلِهِ فَلَا تَصْدُقُوهُ». الْحَدِيثُ، وَسِبَاقِي الْحَوَاتِ عَنْهُ فِي آخِرِ النَّاسِ.

١/١٦٠٩ - (مَالِكٌ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَالَ) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ إِذْ صَرَّحَ مِنَ الْمَعْنَى وَالشَّرْحُ، وَفِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ: «مَالِكٌ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ».

(١) : جميع النسخ، (٢/١٦٠٩)

وفي «التحريد»<sup>(١)</sup>: «مالك أن معاذ بن جبل قال: «أخبر ما أوصاني به» الحديث. هكذا يرى بحسب هذا الحديث، وبإيمانه أن القاسم والمحمسي، ورواه ابن بكير عن مالك عن يحيى بن معاذ عن معاذ بن جبل. وهم مع هذا مقطوع حذاً، ولا يوجد مستنداً عن النبي ﷺ من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ، وإفاه أعلم. ولكن معناه صحيح مستند. هـ.

رزاد م «التنوير»<sup>(٢)</sup> في كلام ابن عبد الجبار: «لأن ورد معناه، فأخرج الترمذي»<sup>(٣)</sup> مسنده إلى ميمون بن أبي شبيب عن معاذ بن يحيى: قال: يا رسول الله علمني ما ينفعني. قال: «أتق الله حيث كنت، وأتبع السنة الحسنة تسحبها، وتخالف الناس بخلق حسن»<sup>(٤)</sup>. وأخرج الترمذي عن أنس قال: بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى البقي فقاتل. فب معاذ أنزل الله، وخلف الناس بخلق حسن»<sup>(٥)</sup>. هـ.

وفي «المحلى»<sup>(٦)</sup>: قال أبو عمر: «هذا أحد الأحاديث الأربعة التي هي منقطعة في الكتاب، ولا يوجد موصولاً. هـ. ونقدم ذكر الأربعة في الفوائد التاسعة من الباب الثاني من مقدمة هذا لأجزاء. وفي «المشكاة»<sup>(٧)</sup>: عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أتق الله حيث كنت، وأتبع السنة الحسنة تسحبها، وتخالف الناس بخلق حسن»<sup>(٨)</sup>. رواه أحمد والترمذي، والدارمي، قال القاري: وفي «المناجم بصغير»<sup>(٩)</sup>: رواه أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي عن أبي ذر، وأحمد والترمذي والبيهقي عن معاذ بن أنس عمار عن أنس، هـ.

(١) (ص ٢٩٩).

(٢) «تنوير المصطفى» (ص ٤٥٠).

(٣) «حسن الترمذي» (٢/٣٥٥) ج (١٩٨٧).

(٤) أخرجه أحمد (٢/١٥٣)، والترمذي (١٩٨٧)، والدارمي (٢٧٩٦).

أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ بِمِ رِسَالَةِ اللَّهِ ﷺ جِبِينَ وَصَمْتُ رَجُلِي فِي الْغُرَى  
أَنْ قَالَ: «أَخْسِرُ خُلُقَكَ لِنَاسٍ».....

(أخبر ما أوصاني به رسول الله ﷺ) لما بعثه إلى اليمن فاصباً تاسع الهجرة  
(حين وضعت رجلي) يسكون الباء في النسخ المصرية والهندية (في الغر) بفتح  
ثغين الموحدة وسكون الراء المنهضة آخره زاي معجمة، فإن صاحب  
«المحلى» هو الركاب، وقيل: الركاب يكون من العدة والخشب والغرز لا  
يكون إلا من الجلد. وقيل: هما مترادفان. والعز لسجله، والركاب  
لعمسه. هـ.

(أَنْ قَالَ لِي) قال الباجي<sup>(١)</sup>: «نبيه على تأكيد ما أوصاه به ربه ﷺ  
بولائه، ولا يهين في ذلك من لوصيه من بدوع المسافر إلا بدركه ما يوصيه به  
(أحسن) بصيغة الأمر (خلقت) قال الباجي: تحسين خلقه أن يظهر لمن يعاينه  
أو ورد عليه البشر والحلم والإشفاق والتعبر على التعليل والتودد إلى الصغير  
والكبير، وقد قال مالك: «والعطف مكره» لقول الله عز وجل: «وَلَوْلَا كُنْتُ فَظًا  
يَلْبِسُ الثَّغَابَ لَأَنفَضُوا بَنِي حَوْلًا» هـ.

وتقدم في أول كتاب ما حكى صاحب «المحلى» من قول الحسن وغيره  
(لناس) قال الباجي: وإن كان لفظ عاماً إلا أنه يريد بذلك من ينحى تحسين  
الخلق له، فأما أهل الكفر والإصرار على الكفر والتمادي على ظلم الناس،  
فلا مؤثر بتحسين خلقهم، بل مؤثر بأن يظلم عليهم، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا الْعِظَامُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ عَلَيْهِمْ»<sup>(٢)</sup>، وقال سبحانه وتعالى: «الْأَرْثَى وَالزُّفَى  
تَمِيدُوا عَلَى صِدْقِ بَيْنِنَا بَأْتِ حَلْفًا وَلَا تَنْسُكِرْ بِهِ زَعَمَ فِي يَدِي أَنَّهُ عَمِيدٌ وَأَنْتُمْ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ يَوْمَئِذٍ نَدَابُهُمَا طَائِفَةٌ بَيْنَ التَّوْبِينَ»<sup>(٣)</sup> وفي «الاعتبة» من سماع مالك:

(١) «المحلى» (١/١٠٩).

(٢) سورة لقمان: الآية ٧٣.

(٣) سورة لقمان: الآية ٤.

يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ.

مشت عاتشة - رضي الله عنها - عن خلق النبي ﷺ فقالت: كان خلفه وأمره القرآن وإتباعه، اهـ.

وحكاية القاري عن السيوطي إلى قوله: بن يומר بأن يفظ عندهم، ثم قال: قلت: قد يقال: إن الرفع من جملة حسن الخلق فيمكن أن يعم جميع الخلق، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالنَّوْظِ الْمُنِيرِ﴾<sup>(١)</sup> الآية، اهـ. قلت: ولا منافاة بينهما، فإنهما حادثان مختلفتان، إحداهما حالة الموصلة، والثانية: حالة المجاهدة والانتهاك لحرم الله.

(معاذ بن جبل) هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية بحذف حرف النداء وبه جزم الزرقاني، رد قال: فهو منادى بحذف الأداة، وفي المحلى: «معاذ بالضم على أنه منادى معرفة، وحرف النداء محذوف، وهو بن جبل» بنصب النون كما هو المختار. اهـ. وفي أكثر النسخ المصرية بذكر حرف انداء بلفظ «يا معاذ بن جبل».

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: وهذا آخر الأحاديث الأربعة التي خالفوا: إنها لم مرجحة موصولة في غير الموصلة، وذلك لا يقصر مائكا الذي قال فيه سفيان من عيبته: كان مائكا لا يبلغ من الحديث إلا ما كان صحيحا، وإذا قال: بلغني فهو إسناد صحيح. فقصور المتأخرين عن وجود هذه الأربعة موصولة لا يقدر فيها، فلعلها وصلت في الكتب التي لم تصل إليهم.

وقد قال السيوطي في حديث «اختلاف أمي رحمة»: لعله خرج لي بعض انكتب التي لم تصل إلينا؛ لأنه عزاء لجميع من الأجلة ذكره في كتبهم بلا إسناد، ولا نسبة لمخرج كلامهم الحرميين، ولا ريب أنهم دون مالك بعراجل بعيدة، اهـ.

(١) سورة النحل: الآية ١٢٥.

(٢) «توضيح الزرقاني» (١/٢٥٠).

١٦١٠/٢ - وحديثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن  
عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أنها قالت: لما خير  
رسول الله ﷺ .....  
.....

قلت: وهكذا يقول الحنفية في الأحاديث التي استدل بها الإمام أبو  
حنيفة، وفان المتأخرون - أم لا، هذه كلها انقطعت عن أبي حنيفة - وصي له عنه  
أنكرت من الإمام مالك - وصي له عنه - أكثر من عمر مسير، ثم قال  
بوقاسي كيف، ومن شواهد هذا الحديث ما رواه أحمد والترمذي وغيرهما  
عن معاذ بن عبد الله بن رسول الله ﷺ ما يعني الحديث، وأخرج الترمذي عن  
أنس قال: بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن، فحدثه، فلما فرغاً من  
كلامه التوب،

ثم قال: وروى قاسم بن أسع عن معاذ أن أعر كلسة فأتت عندها  
رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله أي العمل أفضل؟ قال: لا يزال يسأل  
طيباً من ذكر الله، فكأنه لما كان أعر ما أوصاه سأله عن هذا فأجاب، فذكر  
أعر كيفية فلا خلاف له.

وهذا الحديث الذي ذكره العلامة الزرقاني ذكره الحارثي في "المعجم"  
بلحظ أن كلام عارقه عليه رسول الله ﷺ أن قلت: أي الأعمال أحسن  
إلى الله؟ قال: أن تسب رسلكم وطب من ذكر الله، وعزه إلى أبي حنيفة  
والأول، وأما الثاني التكميل.

١٦١٠/٣ - (مالك عن ابن شهاب) الترمذي (عن عروة بن الزبير) أم  
المؤمنين (عائشة زوج النبي ﷺ) ما خيرت بعد هذا المعجزة وكسر  
اللعنة المختلفة بين المحجل (رسول الله ﷺ) نسيب الصديق، فذكر الحافظ  
وأفهم الخال ليس أعم من قبل الله أن من قبل المؤمنين، أنه



في أمرين فقد لا أخو أيسرهما، ..

وقال الثباحي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يريد بذلك ما خيّر الله عز وجل بين أمرين من الأعداء مع بكلفه أنه إلا اختار أيسرهما بأمنه وأرفقهما بأمنه، ويحتمل أن يريد ما خيّر الله بين العنوين ينزلهما من عصاه إذا اختار أيسرهما، ويحتمل أن يريد بذلك ما خيّر أحد من أمته ممن له بدخل في طاعته، ولا آمن به بين أمرين كان في أحدهما مودة ومسانة، وفي الآخر محاربة ومشاقة إلا اختار ما فيه المودة، وذلك قيل أن يزم بالمشاهدة.

ويحتمل أن يراد به جميع أوقاته، وذلك بأن يحيره بين الحرب وأدب الجزية، فله كان يأخذ بالأيسر، ويقبل الجزية، ويحتمل أن أمته المزمعون لم يخبروه بين التزام الشدة في العادة وبين الألفة بما يجب عليهم من ذلك، إلا اختار لهم أيسرهما رفقاً بهم وخوفاً أن يكتب عليهم أتعقهما فيمضوا عنها اهـ.

وفي «جميع الوسائل»<sup>(٢)</sup>: قال ابن حجر نفعاً لمسارح «الخبيث»: إما يأخذ بخبره أنه بين عقوبتين، فإما أن يأخذ بالألفة، أو في حق أمته في المشاهدة في العادة والاقتصاد فيختار الاقتصاد، زاد انقاري: بقي خبير آخر من الله تعالى في حق أمته بين وجوب الشيء وبذنه، أو حرمة وإباحته، اهـ.

رد المناوي: مثل قول جبرائيل أو ملك الجن: إن نلت أطبقت عليهم الأخشيش، فاختار فداهم رجاء أن يخرج من أصلاهم من يوحى الله، اهـ.

(في أمرين) وثلاثين والثلاثين «أيسر» (قسط) تشديد انطاء، قال الحافظ أي من أمور الدنيا بدليل قوله: «عما لم يكن إتيماً» لأن أمور الدين لا يتم فيها (إلا أخذ) وفي رواية (إلا اختار)، كما في «الشمائل» (أيسرهما) أي أسهلهما، قال المناوي: استاء لدينه على أبس «وأيضاً الله يحكم أئسره»

(١) مجمع، ٧١/٢٠٩

(٢) ٢٥٩/٢٥



وهي «الزمناء»<sup>(١)</sup> من رواية هشام بن عمرو: «ما رأيت رسول الله ﷺ مستصراً من مظلمة شئها قط»، الحديث.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: «فلا يرد أمره بقتل غيبة، وعند الله من حفظ وعيونهما من كان يؤذيه؛ لأنهم كانوا مع ذلك ينتهكون حرمان الله، ويخيل: «أرادت أمه لا يتلف إذا أودى في غير السبب الذي يخرج إلى الكفر، كما عند عن الأعراس الذي جفا في رفع صوته عليه». وهذا الآخر الذي حيد برده حتى أثر في كنفه، وحمل النواوي عدم الانضمام على: «وخص .. لعال، قال: «وأما المعرض فقد اقتصر ممن كان منه»، قال: «وقضى ممن نذ في مرصه بعد نهي عن ذلك، كذا قال. اهـ».

قال البياحي<sup>(٣)</sup> وروى ابن حبيب قال مالك: «كان رسول الله ﷺ يمشي على شتمته»، اهـ. قال فقاري: «لم ينتقم شتم من الأعمى الذي سحره، واليهودية التي شتمه. لأنه حق آدمي سقط عنه». اهـ.

قال النقاشي في «الشفاء»<sup>(٤)</sup>: «ولا حياء مما يؤثر من جلته، واحمالة، وإن كل حليم قد عرفت منه بركة، وهو شقة لا يربد مع كثرة الأذن إلا مبال، وعلى إسراف الحامل إلا حليماً، ثم ذكر حديث الثابت، ثم قال وروى أن النبي ﷺ لما كثر رجاؤه، وشغ وحنه يوم أحد، شق ذلك على أصحابه شديداً، وقالوا: «لو دعوت عليهم»، فقال: «إني لم أبعث لغداً، ولكني بعثت دعياً ورحمة، اللهم أهد نومي وبنهم لا يمسوا».

(١) «الزمناء» مع شرحه: «جميع الرسائل» (٦١/٦٥).

(٢) «فتح شامي» (١١/٥٧٥).

(٣) «إرشاد» (٧/٣١٠).

(٤) «أطراف الشفاء» مع شرحه: «عن النوري» (١٦/٢٧).

إِلَّا أَنْ تَنْتَهَكَ حُرْمَةَ اللَّهِ . فَتُتِمَّ كَلِمَةُ اللَّهِ بِهَا .

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ: ٦٦ - كِتَابُ الْمَنَافِعِ، ٣٣ - بَابُ صِلَةِ النِّسْبَةِ .  
وَمُسْنَدُ فِي: ٤٣ - كِتَابُ الْمُضَافِ، ٢٠ - بَابُ مَعَاذَةِ اللَّهِ بِالْأَتَامِ، حَدِيثُ ٧٧

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ: يَا أَيُّ النَّاسِ  
وَأَمِي . يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ دَعَا نُوْحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْمَهُ، فَقَالَ: «يُرِيدُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَى الْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>  
الْآيَةَ . وَلَمَّا دَعَوْهُ عَنِتَّ دَلِيلُهَا فَهَلَكْنَا مِنْ عِنْدِ أَهْلَاءِهَا . فَأَمَّا: وَهُوَ: ظَهْرُكَ وَالْفَعْيُ  
وَجَهْتُ وَكَسَرُهُ رَمَاعِيكَ، فَأَيُّتُ أَنْ تَنْتَهَكَ حُرْمَةَ اللَّهِ . فَتُتِمَّ كَلِمَةُ اللَّهِ بِهَا .  
فَاللَّهُ لَا يَغْفِرُكَ .

وَلَمَّا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ: عَذْلٌ، قَالَ هَذِهِ قِسْمَةٌ عَا أَرِيَا بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، لَمْ يَرُدَّ  
فِي حَوَائِجِهِ إِلَّا أَنْ قَالَ: «وَبِحُكِّكَ» فَمِنْ يَحْكُكُ إِنْ لَمْ أُعَذَّلْ، وَنَهَى عَنْ أَرْدٍ مِنْ  
أَصْحَابِهِ فَتَنَّهُ، وَلَمَّا تَصَدَّى عَمُورُ بْنُ الْحَارِثِ لِبَعِثَتِهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ  
شَجَرَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّ يَسْتِ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ، وَانْبَسَجَ صَنِيعًا فِي يَدِهِ، فَقَالَ: مَنْ يَمْسُكُ  
مَنِي؟ فَقَالَ: «اللَّهُ» . فَخَطَّ السِّبْطَ مِنْ يَدِهِ، فَأَحْفَقَ السَّيْفُ ﷺ . وَقَالَ: مَنْ يَمْسُكُ  
مَنِي؟ فَقَالَ: مَنْ حَبَسَ أَخَذَ، فَمَنْ عَدَّ، فَحَدَّ إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: حَتَّتْكُمْ مِنْ عِنْدِ  
خَبَرِ النَّاسِ، وَمَنْ غَضِبَ خَبِيرَهُ مِنَ الْعَفْوِ عَفْوَهُ، عَنْ الْيَهُودِيَّةِ الَّتِي سَفَتَ مَعَدَّ  
اِغْتِرَافُهَا، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الرِّوَايَةِ، وَلَمْ يَأْخُذْ لِيُبْدِ بِهَا الْأَعْصَمَ، وَفَدَّ وَحْيِي  
إِلَيْهِ شَرْحَ أَمْرِهِ، وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ فَضْلًا عَنْ مَعَاذَتِهِ، إِلَى آخِرِ مَا يَسْطُرُ، وَقَالَ فِيهِ:  
وَالْحَدِيثُ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَغَيْرِهِ، الْمَقْدُورَةُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ

(١) [لَا أَنْ تَنْتَهَكَ] بِمَعْنَى: تَعْرِيفُ الْأَوَّلَى بِبَنَاءِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْإِفْتِهَافِ فِي جَمْعِ  
النَّسَبِ الْهِنْدِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ، وَقَالَ صَاحِبُ «الْمَحْفُوفِ»: بِمَعْنَى تَعْرِيفِهِ وَمَكُونِ الْهَاءِ  
لَمْ تَعْرِفْهُ الْمَسْتُوحَا مِنْ تَهْنُوكَ، وَفِي «الْبُخَارِيِّ» مِنَ الْإِسْنَهَاكَ، أَيِ تَشْطِيعِ  
وَبِصَافِ، أَيْ: (حُرْمَةُ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ (فَتُتِمَّ كَلِمَةُ اللَّهِ) تَسَارُكٌ وَتَعَانِي (بِهَا) أَيِ سَبَبِهَا،



الزرقاني: مرسلًا عند جماعة رواة السيوطة فيما سمعت إلا خالدا بن عبد الرحمن الخراساني، فقال: عن مالك بن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه، وخالد ضعيف، ليس بحجة فيما عرفت به. ولا ابن شهاب به إستانان أحدهما مرسل كما قال مالك، ولا آخر عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وهما من رواية الثقات، وله في التمهيد<sup>(١)</sup>.

وقال السيوسي: رتبته الدارقطني بن طريق خالد الخراساني وموسى بن داود القاضي كلاهما عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه، قال ابن عبد البر: خالد وموسى لا بأس بهما، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: ولم أجده في التمهيد، إنما فيه ما ذكرته، ولم أر نسحه اختلفت، اهـ. وانظروا عندي أنه وقع الخط في نسخة التنوير التي بأيدي العلامة الزرقاني، ومن ذلك الذي وقع التعاون عنده في كلام التمهيد.

والنسخة التي بأيدي من التنوير<sup>(٣)</sup> هكذا نصه: وصلى الدارقطني بن طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه، ومن طريق موسى بن داود القاضي عن مالك كذلك، قال ابن عبد البر: وخالد وموسى لا بأس بهما، اهـ.

وانظروا عندي أن قوله: كذلك قال ابن عبد البر معقوب ما مر، وقوله: خالد وموسى لا بأس بهما من كلام السيوطي، لا ابن عبد البر، وعلى هذا فلا تعاون في كلامي ابن عبد البر، ثم قال العلامة الزرقاني: والحدث حسن،

(١) (١٩٩/٤).

(٢) شرح لمروقني (١٤٣/٤).

(٣) شرح الحوايك (١٥٠).

أَنْ زَانُوا اللَّهَ يَكْفِي قَالَ: «مَنْ خُلِيَ بِإِسْلَامٍ أَسْرًا تَرَكْتُهُ مَا لَا يَحِبُّهُ»

بل صحيح، أخرجه أحمد وأبو يعلى وأبو داود وابن ماجه<sup>(١)</sup> من حديث  
الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد والنسائي في «الكبير»  
من الحسن بن علي، وأبو حاتم في «الكمي» عن أبي ثور، وأبو بكر بن أبي حاتم  
في «تاريخه» عن غني - رضي الله عنه - والنسائي في «الصغير» عن زيد بن  
أبي، وابن عساکر عن الحارث بن هشام، اهـ.

(أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ) ونسب محمد في «موطئه»<sup>(٢)</sup> مالك عن ابن  
شهاب عن علي بن حسين يرفعه إلى النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ حَسَرَ إِسْلَامَ الْعَرَبِ  
تَرَكْتُهُ مَا لَا يَحِبُّهُ» قال محمد: هكذا ينبغي للعرب المسلم أن يكون تركاً له، لا  
بعينه (مَنْ حَسَرَ إِسْلَامَ الْعَرَبِ) قال الطبري: «مَنْ تَعَيَّضَ، وَبَجَّزَ لَهَا بَدِيَّةً،  
وَأَمَرَ الدَّيْعَةَ بِالْإِسْلَامِ عَلَى الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ، وَالنَّفْسُ وَالشُّرْكُ إِسَاءَةٌ  
بِعَاقِبَاتِهَا سَنِيهَا، وَرَدَّ حَسَرَ» إيماء إلى أنه لا تتميز حوردة الأعمال فعلاً  
وسكناً، إلا أن اتصف بالحسن بأن حورث شروط مكملاتها فضلاً عن  
المستحبات. وسئل ترك ما لا يحب من الحسن مالهذه فله الزواني<sup>(٣)</sup>.

(تَرَكْتُهُ مَا لَا يَحِبُّهُ) يفتح حرفه من عداء كذا إذا نعلقت عنايته به، وكان من  
فصله يعني ترك الفضول كله على خلاف أنواع

قال أبو العريبي: لأن العرب لا يقدر أن يشغل بالآزم، فكيف بتعداد إلى  
الفضل، قال كزبانني: وفي إيهاده أن من فتح إسلام العرب أسد ما لا يحبه؛  
لأنه صناع لتوقت النفس الذي لا يمكن تعريضه، فإن الذي بعينه الإيمان

(١) مسند أحمد (٢٢١١)

(٢) مسند أبي داود (٢٩٧٦)

(٣) موطأ أحمد، مع الشرح الصغير (١٨٣/٢)

(٤) شرح الزبيري (١/٢٢٢)

والإسلام والعمل الصالح، وما تعلق بصيرورة حياته في معاشه من شيع وري وشتر عورة وعفة مخرج ونحو ذلك، مما يدفع الضرورة دون مزيد النعم. وهذا يسلم من جميع الآفات دنیا وأخرى، قال بعضهم: ومما لا يعني تعلم ما لا بهم به من العلوم وترك الأهم منه، كمن ترك تعلم العلم الذي فيه صلاح نفسه، وشتغل بتعلم ما يصلح به غيره، كعلم الجدك ويقول في اعتدائه: نهي نفع الناس. ولو كان صادقاً لبدأ باشتغاله بما يصلح به نفسه وقلة من إخراج الصفات المذمومة من سحر حسد ورياء وكبر وعجب وتواضع على الأقرباء وتعاون عليهم ونحوها من المهفكات.

قال ابن عبد البر: هذا الحديث من الكلام الجامع للمعاني الكثيرة الجيدة في الألفاظ القليلة، وهو مما لم يفقه أحد قبله رحمه الله، لكن دُرِي معناه عن صحف إبراهيم عليه السلام مرفوعاً، ثم أخرج سننه عن أبي ذر قلت: يا رسول الله ما كانت صحف إبراهيم؟ قال: كانت أمثالاً كلياً، الحديث، وفيه: فوعلى العاقل أن يكون بصيراً برمائه، مبيلاً عن شأه، حافظاً للسانه، ومن حسب كلامه من عدته قلّ كلامه إلا فيما يعنيه.

وقيل للقمي الحكيمة: ما الذي بلغ بك ما سري - أي انفضله؟ قال: فسر الله، وصلى الحديث، وأدا الأمانة، وترك ما لا يعني.

وروى أبو حنيفة عن الحسن بن علامة إعراس الله عن العبد أن يجعل شغله فيما لا يعني، وقال أبو داود: وأصول السنن من كل فن أربعة أحاديث، هذا وحديث «الأعمال بالنيات»، و«تحلال بين»، و«إهد في الدنيا»، وقال الناجي <sup>(١)</sup> قال حمزة النكائي: هذا الحديث ثبت الإسلام، والذمي: «الأعمال بالنيات»، والثالث: «الحلال بين والحرام بين»، وقال غيره: هو نصف الإسلام وقيل: كله.



ورحمته صاصت<sup>(١)</sup> الإنصاف<sup>(٢)</sup> وغيره عن الإمام أبي داود: «يحدث عن رسول الله ﷺ نحو خمسمائة ألف حديث، النجيد منها ما حسده هذا الكتاب أي الناس<sup>(٣)</sup> ثم جمعت فيه أربعة آلاف حديث ولما خافه حديثه، ويكفي الإنسان تدينه من ذلك أربعة أحاديث: أحدها قوله عليه السلام: «إنما الأيمان شجرات» والثاني: «من حسر إسلام المرء نكس له لا يهدى» والثالث: «لا يكون المؤمن مؤمداً حتى يرعى لأخيه ما يرعى لنفسه» والرابع: «الحلال بين والحرام بين» الحديث.

قال شيخنا متابعنا الفاضل عبد العزيز الدهلوي في المسند<sup>(٤)</sup>: «عن كذا» فإن الأول يكفي الصحيح العبادات، والثاني لسدادة الأوفياء، والثالث لمعرفة الحق، والرابع لوضع السنن والهدى من اختلاف العلماء وغيره.

قلت: وقد سبق الإمام أبو داود في ذلك الإمام أبو حمزة رضي الله عنه، ففي جامع أصول الأولاد<sup>(٥)</sup> قال أبو حمزة لأبيه عاصد: «سئلت أباك هل تعلمني وأبديت أوصيك برحمة إن حفظتها وحفظت عنيها، رحمتك أنت السعادة في ذلك إلى يوم الله».

أولها: مراعاة الشؤون بحسن حوارك من المعاصي تحذراً من الله تعالى الثاني: لا تسفر على جاهل<sup>(٦)</sup> نباح أبي علمه.

الثالث: أن لا تعبر إلا مع من يحتاج إليه في ذلك أو تدينك

الرابع: أن تتصرف في نفسك ولا تتصرف بها إلا الضرورة

والخامس: أن لا تعدي منياً أو ذمياً

(١) مستار الحديث: (ص ١١٩).

٤/١٩٩٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ ..... ..

وَالْحَافِظُ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ اللَّهِ بْنِ رِزْقٍ عَنْ مَالِكٍ وَهَذَا، إِلَى أَنَّهُ الْقَاتِلُ الْعَاصِمُ  
عَشْرَ أَثْنَيْ عَشَرَ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ، فَتَحْبِطُ مِنْ خَمْسَمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، هَذَا  
الْثَلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي كَلَامِ أَبِي دَاوُدَ قَوْلُهُ وَالْبَرَاءُ وَالْإِسْلَامُ بِإِثْرِهِ وَلِلْحَرَامِ يَنْبَغُ  
وَبِهِمَا أَمْرٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْ أَلْفَى الشُّبُهَاتِ اسْتَدْرَأَ  
لِنَفْسِهِ وَعَرَبِيَّةً، وَمِنْ وَفَّعَ فِي الشُّبُهَاتِ فَقَدْ وَفَّعَ فِي الْحَرَامِ، كَرَجْعِ بَرٍّ عَنْ حَوْلِ  
الْأَحْمَرِيِّ بِشَيْءٍ أَنَّهُ يَفْعُ بِهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مُلْكٍ حَسَنَةً أَلَا وَإِنَّ حَسَنَةَ  
مَعْدُومَةٍ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْحَسَنِ مَصْغَفَةً، إِذَا مَنَعَتْ سُلُوحَ الْعَبِيدِ فَلَهُ، وَإِذَا  
مَنَعَتْ سُلُوحَ الْعَبِيدِ فَلَهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَاتِلُ

وَالْحَافِظُ أَنَّهُ السَّيِّئُ مِنَ سَلَمِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ نَسَانِهِ وَبِهِدَاهُ، وَالْعَشِيرُونَ  
إِنَّمَا مِنَ الْوَصَالَةِ، أَنَّهُ تَكُونُ بَيْنَ الْخَوَلَاءِ وَالْمَجْدِ فِي حَالِ صَحَّتِكَ، وَنَسَبِ  
حَسَنِ النَّظَرِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى وَغَدَى رَحْمَةً، قَالَ أَبُو بَكْرٍ، أَنَّهُ يَنْبَغُ رَحِيمٌ، هَذَا  
وَيُحْسِنُ الْإِمَامُ أَمَّا دَاوُدُ لَمْ يَحْدِثْ الْحَافِظَ لَاسْمَاجَةً فِي ثَلَاثَةٍ، وَغَدَى الْإِمَامُ أَبُو  
حَبِيبٍ بَرَاءَةً بِشَيْءٍ الْإِسْلَامِ يَدُ.

٤/١٩٩٢ - (مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ) قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّجْرِيدِ<sup>(١)</sup>: إِذَا  
الْحَدِيثُ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ رِوَاةِ الْحَوَالِ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ  
عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ يَحْيَى رِجَالَهُ مَعَهُ، فِي عَدَّةِ الْحَدِيثِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَقَدْ  
رَوَى عَنْ عَائِشَةَ مِنْ وَجْهِهِ مَسْحَاحٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ  
عَائِشَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَائِشَةَ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ  
عَائِشَةَ، وَهِيَ حَدِيثٌ مُجْمَعٌ عَلَى صَحَّتِهِ، وَأَصَحُّ أَسَانِيدِهِ رِوَايَةُ ابْنِ عَجِينَةَ عَنْ  
بَنِي لَسْكَدٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، هَذَا، وَغَرَأَ الزُّنْقَانِي هَذَا الطَّرِيقَ إِلَى التَّجْرِيدِ  
وَأَبَى دَاوُدَ وَابْنُ مَرْزُوقٍ.

(١) أَحَادِثُ الْحَاظِي ج (١٩٩٠)، وَأَمْرٌ بِهَذَا (٢٠٠٠)، وَالنَّسَبُ (٢٠٠٠)

عَنْ عَائِشَةَ رَوْحِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ .....

(من عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أنها قالت: استأذن رجل قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: قال ابن بطلان: هو عبيدة بن حصن الغزاري، وكان يقال له: الأحق المطاع، وزوجا النبي ﷺ بإقباله عليه تألفه ليسلم فومه، لأن كان رئيسهم، وكذا فسره به عياض ثم القرطبي والناووي جازمين به، ونقله ابن المنين عن الداودي احتمالاً لا جزمًا، وقد أخرجه عبد الغني بن سعيد في «المبهمات» من طريق ابن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة: استأذن عبيدة بن حصن على النبي ﷺ فقال: فبشر ابن العشرة، الحديث.

وأخرجه ابن شكوان في «المبهمات» من طريق يحيى بن أبي كثير أن عبيدة استأذن، فذكره مرسلًا، وأخرج عبد الغني أيضاً من طريق أبي يزيد السلمي عن عائشة، قالت: جاء محرمه بن نوفل يستأذن، فما سمع النبي ﷺ صوته، قال: «بئس أخو الحشيرة»، الحديث، وهكذا وقع لنا من فوائد أبي إسحاق الهاشمي، وأخرجه الخطيب، يحمل على التعدد، وقد حكى المنذوي في «مختصره» القولين، فقال: هو عسنة، وقيل: مخزومة، واقتصر ابن المنين على أنه مخزومة، وذكر أن نفعه من عائشة بخط الدماطي، ولكنه حكى عد ذلك عن ابن التين أنه يجوز أنه عينة، قال: وصرح به ابن بطلان، اهـ.

وفي «المنتقى»<sup>(٢)</sup>. قال ابن حبيب: هو عبيدة بن حصن الغزاري، كان يقال له: الأحق المطاع، اهـ. وقال الزرقاني: حكى المنذوي القولين، فقال: هو عبيدة، وقيل: مخزومة، وهو الأرجح، وتُعقَّب بأن حديث سمعته عبيدة صحيح، وإن كان مرسلًا، وخبر نسبه مخزومة فيه راويان ضعيفان، ولذا قال الخطيب وعياض وغيرهما: الصحيح أنه عينة، قالوا: وبعد أن يقول ﷺ في حق مخزومة ما قال، لأنه كان من خيار الصحابة، اهـ.

(١) فتح الباري (١٠/١٥٣)

(٢) (٢١٣/٧).

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ثَلَاثٌ عَاشِقَةٌ: إِيَّاْنَا نَعُوْهُ فِي الْبَيْتِ.....

قلت: ما حكى العلامة الزرقاني في قول الثوري عن بعض أهل البيت ليس هو في كلام الحافظ، بل ما حكى عن قوله يشير إلى معنى عبيدة أو ذكره بالجزم، والثاني يلفظه قبل، نعم، ذكر الحافظ في الباب التسديد<sup>(١)</sup> أن البخاري رمز بذكر حديث مخرومة بعد هذا الباب، لأنه هو منهم فيه، أما

وفي المحلى: قال عياض: هو عنه من حسن، ولم يكن مسلم حينئذ، وبذلك قد ظهر الإسلام، وكان منه في حياته عليه السلام ويملكه ما زال يحسن تصحيحه، وأورد مع الترمذي، وحكي به إلى أبي بكر أمير، وقوله عليه السلام ذلك من كلام النبوة، لأنه ظاهر كلامه، وأما ما قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: إنه وثقه في بعض الحديثين، وخبره، ثم رجع، وأسلم، وحضر بعض الفروع في عهد عمر - رضي الله عنه -، أما

ولأن كشاف في شرح المشاف<sup>(٣)</sup> هو عبيدة بن حسن المرادي الذي يقال له الأحمق المطاع، وحده في رواية أنه مخرومة، فإن كانت الواقعة تعادلت، فلا فائدة عنده عليه السلام هو لأول نسخة روايته، وأما خبر سبب بمخرقة، فقيه أبو يزيد المدني، وفي كلامه، وأنه سافر صالح بن رستم الجبلي، صنفه ابن سيرين وعبد الله، ويرجح كونه محبة في رواية عليه السلام أن هو المعنى هو بلاغ مالك - رضي الله عنه -

(علي رسول الله ﷺ ثالث عاشقة) - رضي الله عنها - (وإنما معه) عليه السلام (في البيت) قبل نزول الحجاب

قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: والحدث الذي فيه إياه أحمق مطاع أخرجه سعيد بن

(١) مع التاريخ (٤/٢٨٨)

(٢) مع التاريخ (١٠/١٥٥)

(٣) (٢/١٥٩)

(٤) مع التاريخ (١٠/١٥٥)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ: ثُمَّ أَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمْ أَتَّسِبْ أَنْ سَمِعْتُ ضَجِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ. فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ فِيهِ مَا قُلْتَ. ثُمَّ لَمْ

يَنْصُورَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخَمِيِّ. قَالَ: جَاءَ عَيْنَةُ بْنُ حُصَيْنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ. قَالَ: أَلَا أُتَوَلَّى لَكَ عَنْ أَحْمَسَ مِنْهَا، فَقَضَيْتَ عَائِشَةَ، وَقُلْتَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: أَحْمَسُ مِنْهَا. أَيْ، وَذَكَرَهُ الزُّوْفِيُّ بِلَفْظٍ. قَالَ: أَلَا أُتَوَلَّى لَكَ عَنْ أُمِّ الْبَيْرِ، فَخَصَّصْتَ عَائِشَةَ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): ب: (بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْمَوْطِئِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ رُوَيْحٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ: «بِئْسَ أَحَدُ الْعَشِيرَةِ، رِيْسُ ابْنِ الْعَشِيرَةِ يَلْقَى الْوَأُو، وَفِي أُخْرَى بِلَفْظٍ قَوِيٍّ بِهِمَا.

قَالَ عِيَّاضٌ: الْمُرَادُ بِالْعَشِيرَةِ الْجَدَّةُ أَوْ الْقَبِيلَةُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْعَشِيرَةُ الْأَدْنَى مِنَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ. وَهِيَ وَلَدُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ».

قَالَ الْبُخَارِيُّ: يَرِيدُ عَشِيرَتَهُ، وَنُصِفَ الْعَرَبُ الرَّجُلَ بِأَنَّهُ ابْنُ الْعَشِيرَةِ جَعَلْنِي أَنَّهُ ابْنُ مِنْهَا، أَيْ، قَالَ الْفَرَزْدَقِيُّ: عِاضَاةُ الْإِبْنِ أَوْ الْأَخِ إِيَّيْهَا كِإِضَافَةِ الْأَخِ لِلْعَرَبِ بِمَا أَخَا الْعَرَبَ، أَيْ،

ثُمَّ أَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ: تَذَلُّوا، أَيْ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَلَمْ أَتَّسِبْ) يَتَنَحَّ الْهَمْزَةُ وَالشَّيْنُ الْمَحْجُوزَةُ أَيْ لَمْ أَتَّسِبْتُ (أَنْ سَمِعْتُ ضَجِكَ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَيَكْسِرُ ثَانِيَهُ عَلَى مَا أَسْرَبَ فِي التَّنْخِصِ الْعَصْرِيَّةِ، وَفِي «الصَّرَاحِ»: يَكْسِرُ تَيْنِ. وَتَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَيَكْسِرُ ثَانِيَهُ وَتَكُونُ أَوْسَعُ لُغَاتٍ، أَيْ، بِإِضَافَةِ الْمُعْصِدِ إِلَى فَاعِلِهِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ) وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: «فَمَا جِئْتُ نَظَّقْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي وَجْهِهِ، وَابْطَأَ إِلَيْهِ»

(فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلُ) الْمَذْكُورُ (قُلْتَ) بِصِيغةِ الْمُتَكَلِّمِ أَيْ مُتَحَبِّةٍ وَمُسْتَفْهِمَةٍ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ) حِينَ دَخَلَ ذَلِكَ (قُلْتَ فِيهِ مَا قُلْتَ، يَتَنَحَّ لَذَّةً فِيهِ) خَطِيئَةً (ثُمَّ لَمْ

تَنْتَشِبُ أَنْ ضَرَحَكَتْ مَعَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ  
شَرِّ اتِّقَاءِ النَّاسِ بُشْرَهُ.\*

أُخرجاه في الصحيحين من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن  
عروة عن عائشة.

وأُخرجاه البخاري في ٧٨ - كتاب الأدب. ٤٨ - باب ما يحذر من اعتياد  
أهل النساء والربوب. ومسلم في: ٤٥ - كتاب الأدب. ٢٤ - باب مداراة من يمس  
فعله. حديث ٧٣.

تَنْتَشِبُ أي لم تسكت بصيغة الخطاب (أَنْ ضَرَحَكَتْ) بصيغة التعاطب (مَعَهُ)،  
وفي رواية البخاري «فلم اطلق الرجل» قالت عائشة: يا رسول الله حين رأيت  
الرجل، قلت له كذا وكذا، ثم أظننت في وجهه، وانسقت إليه فقال  
رسول الله ﷺ: واد الشيخان: «يا عائشة متى عهدتني فحاشاً».

(إِنْ مِنْ) بكسر الهمزة (شَرِّ النَّاسِ مِنْ) بفتح الحيم (اتِّقَاءِ النَّاسِ بُشْرَهُ) قال  
صاحب المعجم: يعني إنما لم أواجهه بالمكروه، لأنها تجوز نكرته غي،  
وتركه إياي لخوف فحشي، وشَرُّ النَّاسِ مِنْ تَرْكِهِ انْشَارُ لُحُوفِ فَحْشِهِ، ويحصل  
أن يكون ينادي لفحش الرجل، وأنه من شر الناس، وإنما لم يواجهه بالمكروه،  
وتركه على حاشه لانتفاء شره وخوف فحشه، ويؤيد هذا المعنى لفظ أي داود  
إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اتِّقَاءَ أَنْسَنِهِ<sup>(١)</sup>، اهـ.

قلت: ويؤيد المعنى الأول لفظ الشيخين: «يا عائشة متى عهدتني  
فحاشاً، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شراً»،  
لكن لاحظ حملته أيضاً على فحشه إذ قال: قوله: اتقاء شره، أي يخش  
لأن المذكور كان من جهة العرب، اهـ.

لكن طاهر السيف يؤيد المعنى الأول، وردّه القاري في شرح

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٩٣).

لشمائل<sup>(١)</sup> إذ قال: أهدأ الحسني في هذا الصمام، ورايت قدم قلعه في بيان الحرام، حيث قال: المعنى إما أنت له كنوز: لأنني لو قلت له في حسمه ما قلته في غنمه لتركني اتهدأ بحسني، وأكون من أشير الناس، الهد. ولم تنفرد الحسني بذلك. بل شرح به غيره أيضاً. كما حكاه السباوي<sup>(٢)</sup> عن العلاءي وغيره. إذ قال: إن الخ سرقة إلى المفلوك فيه أنه يسر آخر الأشياء، ويكسر هذا كالتعجيل.

وبأن وجه الحكمة لما أذكبه عاقبة - رضى الله عنها - من إرادة العمل، قال العلاءي وغيره. وسجل أنه عمل به عذارته لعموم الناس عند وجهه، وأنه ليس حديثاً، بل شأن إكرام الناس واحسان البشرية، الهد.

قال: وبإية ما يقدم عن الصحابة. \* عمنشة متى عهدني فحاشاً وأوصح منه لفظ أبي داود: فلما خرج قلت ما رسول الله، لما دعى قلت كذا، فلما دعى انسلطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: وبز الله لا يجب المناجني المتعش<sup>(٣)</sup>.

وذكر شيخ مناصح نكته هي، قدس سره في «الكوكب»<sup>(٤)</sup> لا حنطاس معاً إذ قال: من عنده يصلح للإطلاء، على النبي ﷺ، فالمعنى أمي له أحسن لنسب تنقض الناس من حولي، وتصلح للإطلاء على الذي حاد به ﷺ بأنني لم أترك ما كان له إلا لأتاني بالمداراة عن فضله، الهد.

قال السباوي<sup>(٥)</sup>: الحاصل أن إرادة القول له بعداً قال: إنما هو ليجيب

(١) (٢٢/١٣٦).

(٢) (٢٢/١٥٠).

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٩١).

(٤) «الكوكب الدرر» (٣/٦٥).

(٥) شرح التلويح (٢٠٠/١٦٠).

أَهْلَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَهُوَ مِنَ السَّبِيحَةِ الْيُسْبَى. وَأَبْسَرُ هَرٍ مِنْ قَبِيلٍ مَا يَطْهَرُ  
الشَّخْصَ خِلَافَ مَا يَطْنُ، وَهُوَ ثُمَّ يَمْدَحُهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونُ مَنَاقِبًا، لِقَوْلِهِ  
الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا بِذَلِكَ لَهُ حَسَنٌ عَشْرَتُهُ وَخِلَافُهُ وَجْهٌ تَطْيِيبٌ لِحَاضِرِهِ وَاتِّقَاءٌ لِبَشَرٍ مِنْهُ  
قُوَّةٌ مِنَ التَّدْخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَرِهِ، بَلْ حَمْسُهُ بَلْ نَدْبِهِ، وَإِنَّمَا  
أَنَّهُ نَوْعُ الْمَدَافَنَةِ كَمَا تَقَرَّرُ

وَقَدْ كَمَّلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَحَلَّ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَأَعَادَهُ مِنْ مَلَكَ  
التَّائِبِ مَا لَمْ يَعْطِ سِوَاهُ، نَحَاكَ بِأَنَّهُمْ يَفْذِلُ الْأُمُورَ الْمُعْضَمَةَ، فَصَلَّاءٌ عَنْ طَلَاغَةِ  
الْوَجْهِ، كَالِ ذَلِكَ شَفِيقَةٌ عَلَى الْخَلْقِ وَكَثِيرٌ لِلْأَمَةِ، كَيْفَ لَا وَجْهِي  
الرَّحِمَةَ، أَمْ

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ<sup>(١)</sup> إِنَّ تَقَاءَ الشَّرِّ جَانِبٌ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: لَكِنْ  
هَذَا وَرِدَ فِي الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ وَاسْتِيسَمَ، وَأَمَّا الْإِتْنَاءُ، فَهُوَ كَذِبٌ صَرِيحٌ فَلَا يَحُورُ  
الْإِتْنَاءُ، وَلَا الْمَصْدِيقُ وَلَا تَحْرِيتُ أَرْوَاسٍ فِي مَعْرِضِ التَّصَدِيقِ عَلَى كَلَامِ بَاطِلٍ،  
فَإِنْ هَلْ ذَلِكَ عَدِ مَتَأَمَّرٌ، أَمْ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: جَمَعَ هَذَا الْأَحَدِيثَ عُلَمَاءُ وَأَدَبَاءُ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي  
أَمْتِهِ دَلَالَةٌ عَلَى بَسِيحِهِمْ بِنَا أَوْ بَضِيفِهِ، إِلَيْهِمْ مَوْلَا الْمَكْرُوهِ غَيْبَةً، وَإِنَّمَا يَكُونُ  
ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ فِي مَعْصَرٍ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ ذَلِكَ، وَتُعَرَّفَ النَّاسُ  
أَمْرَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّصْبِيحَةِ وَالتَّعَفُّفِ عَلَى الْأَمَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا جَاءَ عَلَيْهِ مِنَ  
الْكُرَمِ، وَأَعْطِيَهُ مِنْ حَسَنِ الْخَلْقِ أَظْهَرَ لَهُ لِبَشَانَتِهِ، وَنَمَّ بِحَسَنِ الْمَكْرُوهِ لِيُتَفَضَّلَ  
بِهِ أَمْتُهُ فِي الْقَاءِ، شَرٌّ مِنْ هَذَا سَبِيلُهُ.

فَإِنَّ الْمَدْفُظَ<sup>(٢)</sup>، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ يَكُونُ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ خَصَائِصِهِ ﷺ،

(١) (١٥٢/١).

(٢) فُضِحَ الْبَابِيُّ (١٠٠/١٥٤).



وليس كذلك، بل كل من اقتلع من حال شخص على شيء، وحشي أن غيره يحترق بجميل صامره، فيقع في محذور، فعليه أن يظلمه على ما يحترق من ذلك فاصداً بصيغته، وإلما الذي يمكن أن يحترق به النبي ﷺ أن يكشف له عن حال من يحترق بشخص من غير أن يظلمه انمحترق على حاله، فيدم الشخص بحضرته لينحبه المغتر.

بحلاف غير النبي ﷺ، فإن جواز دمه للشخص يتوقف على تحقق الأمر بالقول أو الفعل، وقال القرطبي: في الحديث جواز حية المعلن بالنفس أو الفحش أو نحو ذلك، من الجور في الحكم والدعاء إلى الدعة مع جواز مداراتهم اتفاق شروهم، ما لم يؤد ذلك إلى المداينة في دين الله.

ثم قال نعماً لمبايض: والتعرف بين السنارة والمداينة، أن المداينة نذراً للصالح الدنيا أو الدين أو نهما معاً، وهي مباحة، وربما أصبحت. والمداينة ترك التمكن للصالح الدنيا، والتي ﷺ إنما يذل له من نفيه حسن عشرته، ومع ذلك لم يسدحه بقول، فلم ينافض قوله فيه فعله، فإن قوله فيه قول حق، وفعله معه حسن عشرته، فيزول من هذا التقرير الإشكال بعد الله تعالى، اهـ.

وقال عياض: لم يكن عيبة - والله أعلم - حينئذ فلم يكن القول فيه غيبة، أو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحاً، فأراد النبي ﷺ أن يبين ذلك لتلا يغتر به من لم يعرف باطنه. وقد كانت منه في حياة النبي ﷺ وبعد أموره تدل على ضعف إيمانه، فيكون ما وصفه به النبي ﷺ من حملة علامات النبوة.

وقال القرطبي: في هذا الحديث إشارة إلى أن عيبة المذكور خدم له بسوءه، لأن النبي ﷺ اتفق بحسنه وسره، وأنجز أن من يكون كذلك يكون شر أفسس منزلة عند الله يوم القيامة. قال الحافظ: ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال، فإن الحديث ورد بلفظ الصوم، فمن انصف بالصفة المذكورة فهو

الذي يترجمه عليه الوعيد، وشرط ذلك أن يموت على ذلك، ومن أين له أن عيئة مات على ذلك. واللفظ المذكور يحتمل لأن يفيد بتلك الحالة التي قيل فيها ذلك، وما المانع أن يكون تاب وأُتَاب، وقد كان عيئة ارتد في زمن أبي بكر، وحارِب، ثم دَجج وأَسْم، وحضر في بعض الفتح في عهد عمر - رضي الله عنه - اهـ.

وذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»<sup>(١)</sup> وقال: أسْم قبل الفتح وشهدا وشهد حنبلاً وأطائف، وبعثه النبي ﷺ إلى تميم، فسبى بعض بني النضير، ثم كان ممن ارتد في عهد أبي بكر، ومال إلى طليحة، فبايعه، ثم عاد إلى الإسلام، وكان فيه جفاء، ثم ذكر من جفاه بعده ﷺ.

وقال في آخره: رأيت في كتاب «الأم» للشافعي في باب من كتاب الترك أن عمر - رضي الله عنه - قتل عيئة عن الردة، ولم أر من ذكر ذلك غيره، فإن كان محضاً فلا يذكر في الصحابة، لكن يحتمل أن يكون أمر بقتله، فيأمر إلى الإسلام، فترك، فعاش إلى خلافة عثمان - رضي الله عنه -.

وقال أيضاً في القسم الأول<sup>(٢)</sup> من الطاء، في ترجمة طليحة بن عمار الأسدي: إنه ارتد بعده ﷺ وأدعى النبوة، قال: ثم أسلم إسلاماً صحيحاً، ووقع في «الأم» للشافعي في «باب قتل المرتد» في «باب الجنائز» أن عمر - رضي الله عنه - قتل طليحة وعيئة بن بدر، وراجعت في ذلك الغاضي جلاء الدين البلقيني، فاستغربه جداً، ولعله قبل - بالباء الموحدة - أي قبل منهما الإسلام، اهـ.

(١) (٥٥/٥).

(٢) (٢٩٩/٦).

٥/١٩١٣ - وَحَقَّقْتُ لِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا أَحْسَنْتُمْ أَرْغَافَكُمْ فِي الْعِبَادَةِ عَدَّ إِلَهُ، فَانْظُرُوا مَاذَا يَنْتَعِلُ مِنْ خَيْرِ أَلْشَاءِ.

٥/١٩١٣ - (ما لك عن عبد أبي شهر) مصدراً اسمه نافع (بن مالك عن أبيه) ما لك من مدر (عن كعب) بن مراح السعدي بن كعب (الأخبار) جمع خبر (أنه قال) موقوفاً. ويحتمل أن يكون من الرقب القديمة لأن خبره، وقد روى ابن مسافر بن كعب عن أبي بن كعب، قاله برفاقي.

وذكر السيوطي في (الجامع الصغير)<sup>(١)</sup> وقال ابن عساق: عن علي، ومالك عن كعب موقوفاً. وروى علي بن كعب، وقال العنزي في (الشرح) روى ابن عساق في (تاريخه)، وقال الشيخ حسن بن عيسى، اهـ.

(إذا أحسنتم) بالمصدرين أي أديتم (أن تعلموا ما) موصولة أو مستفيدة (فعدَّ الله رباً) من مزية غير أو شر (فانظروا) أي تأملوا. (فما يبتغيه) أي يطلبه من الذي يجري على ألسنة الناس في حديثه أو بعد موته (عن حسن النساء) بفتح الفتح. ثم أتى الوصف بدينه أو بدينه.

قال الساجي<sup>(٢)</sup> قوله: (فما يبتغيه بعد ربه) أراد به من العبادات أو الأعمال أو المصالح عند أو الشغل عند ما يفتروا ما يشعرون، قال ابن العربي: (وما في الدنيا) وما بعد الموت، وقاله بعد من عيسى الأعمش، يريد ما يجري على ألسنة الناس من ذكره، فإن الذي أتى تعالى على أسمائهم ألسنة التحليل وذلك دليل على صلاح ما يصير إليه، وقد أتى عن أسمائهم الذكر التاسع، وذلك دليل على شدة ما يصير إليه، وإنما يريد به ذلك التلخيص عند جمهور الناس.

(١) جامع الصغير (٢/٢٥٥).

(٢) جامع الصغير مع بعض الهدى (٢/٢٥٥).

(٣) المستدرج (٢/٢٥٥).

وأهل الدين والخير، وأما ما ينمرد به الفواحش وأهل الضلال، والمحق فلا اعتداد به، لأنه قد يكون له إنسان العدو فينبغي بالدكر المنيح، وأما أهل الضلال فلا يذكرهم أهل الدين والأصالح إلا بأساً، وإدخال الأمر على ما قدمت، اهـ.

قال المروقي<sup>(١)</sup> «من ذكره الصلحاء يني، علم أن الله تبارك وتعالى أجري على ألسنتهم ما به عده، فإنهم يخطئون بالهامه. كما يفيد قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ مَلَأَتْهُ تَنَاطُلًا عَلَى أَلْسِنَةٍ يَوْمَ يَكُونُ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ دَوَاهٍ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَمْرِ، فَمَنْ كَانَ حَيًّا، عَيَّيْتَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَلَا مَحْجَبَ، بَلْ يَكُونُ حَاضِرًا مِنْ مَكْرِهِ الْخَفِيِّ، وَبَلْ كَانَ شَرًّا فَيَكُونُ بِالْخَيْرِ، وَحَقُّ سُلُوكِهِ وَفَهْرِهِ، اهـ».

وهذا أسى المذكور ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» ورفعه في «المصحف» وغيره إلى الحاكم في «المستدرک» والسيوطي في «الشعب»، وقال المروقي: قوله: «سطق على ألسنة بني آدم» أي خلق الله تعالى لها قوة الإلقاء على ألسنتهم، وقيل المروقي: «كأنها تكتب ألسنتها على ألسنتهم كما في التابيع ولصريح من تعين، وقوله: «من البحر والشر» متعذر، تنصير أي فإذا أجرى الله ذكر إنسان بالخير على ألسنة أهل الخير، كان ذلك علامة على ما هو منصوب عليه، وحكم حكى حسن حكمه، اهـ.

وفي أسباب عده روايات ذكرها السيوطي في «الدر»<sup>(٢)</sup> هي قوله تعالى: «إِنَّ أَوْلَى الْأَشْيَاءِ أَلْسِنًا وَكَلِمَاتٍ فَتَبَيَّنَ لَكُمْ أَنَّمَا يُكَلِّمُ الْوَيْلَ»<sup>(٣)</sup>، ومنها ما قال: أخرجه البخاري ومسلم والترمذي<sup>(٤)</sup> وغيرهم عن أبي هريرة أن

(١) تاريخ المروقي (١١/٢٥٥).

(٢) زاد المسير (٥١/١٢٧٨).

(٣) سورة سبأ الآية ٩٦.

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٤٧)، ومسلم (٢٦٣٧)، والترمذي (٣٨٧٩).

٦/١٦١٤ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ**

**قَالَ: بَلَغَنِي .....**

رسول الله ﷺ قال: «إذا أحب الله عبداً نادى جبرائيل: إني قد أحب فلاناً، فأوحى، فينادي في السماء، ثم تنزل الملائكة في أهل الأرض فذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هُمْ أَغْنَى اللَّهُ عَنِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾. وإذا أبغض الله عبداً نادى جبرائيل: إني قد أبغضت فلاناً فينادي في أهل السماء، ثم ينزل في البغضاء في أهل الأرض». اهـ.

ولفظ البخاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أحب الله العبد نادى جبريل: إن الله يحب فلاناً فأوحى، فيحبه جبريل، فينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلاناً فأوحى، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في أهل الأرض».

قال «الحافظ»: زاد مسلم فيه: «إذا أبغض عبداً نادى جبريل: عداقه عنى من آل الحب، فنادى في آخره: ثم يوضع له البغضاء في الأرض»، و نحوه في حديث أبي أمامة عند أحمد، وفي حديث ثوران عند الطبراني: «إن العبد يعمل بسخط الله فيقول الله: يا جبريل إن فلاناً يستسخطني»، فذكر الحديث على حوال الحب أبغضاً. وفيه بعض جبريل: سخطه الله على فلان، وفي آخره مثل ما في الحب، وقوله: «يوضع له القبول» هو من قوله تعالى: ﴿وَنَقُصِّهَا رَبُّهَا يَقُولُ حَسَنًا﴾. اهـ.

قلت: وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أحب الله العبد نادى جبريل: قد أحببت فلاناً فأوحى». الحديث، يأتي في «الموطأ» أيضاً مختصراً في باب ما جاء في المتحابين في الله.

٦/١٦١٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصمري (أنه قال: بلغني) فإن

أبي عبد الله في «المجريد»<sup>(١)</sup>: هذا لا يجوز أن يكون رأياً. وإنما هو توثيق،

(١) «صح البخاري» (١٠١/٤٦٢).

(٢) (س ٢٣٢).

أَنَّ الْمَرْءَ لِيُذْرَكَ بِحَسَنِ خُلُقِهِ دَرَجَةً الْمَقَائِمِ بِالْمَلِئِلِ . الطَّامِي بِالْهَوَاجِرِ

وفد روي مستد<sup>١</sup> عن النبي ﷺ من حديث عائشة وأبي أمامة وجابر وأبي هريرة، ورواه زهير بن معاوية عن يحيى بن سعيد عن أنس عن عائشة عن النبي ﷺ . اهـ . قلت . أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> بإسناد المصنف عن عائشة ، وقال السيوطي في «الجامع الصغير» : «إن المؤمن ليدرك بحسن أخلاقه درجة المقائم الصالح» ، وهذا إلى أبي داود وابن حبان في «صحيحه» ، وروى عنه الطائفة . وقال : «إن الرجل ليدرك بحسن خلقه درجة المقائم بالليل الطامى بالهواجر» ، وعراه إلى الطبراني في «الكبير» ، وروى عنه بالضعف . قال المروغاني : ورواه النجاشي ، يقال : صحيح عن شرطهما . وأخره المعري من أبي هريرة مرفوعاً . اهـ .

(أن المرء) وهي رواية «إن الرجل» والمراد بهما الإنسان ، وهي رواية «إن المؤمن» قال الزرقاني<sup>(١)</sup> (ليدرك بحسن خلقه) قال الباجي<sup>(٢)</sup> : «وس حسن الخلق مجاملة الزوجة والأهل ومعاشرتهم والتوسعة عليهم» ، قال مالك : ينبغي لمرجل أن يحسن إلى أهل داره حتى يكون أحب الناس إليهم (درجة المقائم بالليل) بالعبادة (الطامي) بالنقاء : المنعجة أي العطشان (بالهواجر) جمع هاجر أي في شدة الحر سبب الصوم : لأنهما مجاهدان لأنفسهما في مخالفة طبعهما من الطعام والشراب والمصنع والنوم وغيرها ، ومن حسن خلقه يجاهد نفسه في تحمل آثاق مساوييه أخلاق الناس ، وهو جهاد كبير .

وفي «العربري»<sup>(٣)</sup> : قال النعيمي : أعلى درجات الليل الطامى في النهج .

(١) أخرجه أبو داود في الأدب (١٧٩٨) باب في حسن خلقه والجامع في «المستدرك» (٦٥/٨) .

(٢) «مع الزرقاني» (٢٥٥/١) .

(٣) «السنن» (١٧٦/٧) .

٧/١٦٦٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: .....

وَأَعْلَى دَرَجَاتِ نَهَارِ الصَّيَامِ فِي بِلَادِ الْبُرَاجِ، وَصَاحِبِ الْخَلْقِ نَعْسَنَ بِذِكْرِ ذَلِكَ بِسَبْعِ حَسَنٍ حَقِيقَةٍ، هـ.

قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّي»: «اسْتَوْبَاهُ فِي الدَّرَجَةِ، عَلَى رِسَاةٍ زَادَ، قَالَ: «الْحَاقِي» لِإِدْرَافِ حَسَنٍ خَلْفَهُ دَرَجَةً لِمُسْغَلٍ بِالْصُّوْمِ وَاتِّصَالَةِ تَفْسِيرِهِ عَلَى الْأَدْنَى، وَكَفَى عَنْ أَدَى حَبْرَةٍ، وَالْمُعَارَضَةُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى سَلَامَةِ صَدْرِهِ مِنَ الْإِفْطَارِ، هـ.

٧/١٦٦٥ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي «التَّجْرِبَةِ»<sup>(١)</sup> هَكَذَا «السَّامِعُ» مَوْقُوفٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَلَى سَعِيدٍ، وَلَمْ يَخْتَلَفِ الرَّوَاهُ فِيهِ، وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ شَيْبَةَ «تَكَامَلِي» عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي الْفَرْدَاءِ عَنْ أَبِي النَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَاهُ أَبُو كَرِيمٍ عَنْ حَمِصِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي الْفَرْدَاءِ عَنْ أَبِي الْبُرْكَاتِ<sup>(٣)</sup>، وَزَادَ فِيهِ، قَالَ أَبُو الْفَرْدَاءِ: «أَنَا بِي لَا يَقُولُ: حَالِقَةُ النَّاسِ، وَكَأَنَّهُ حَالِقَةُ الْمَيِّتِ، وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ خَفِضَ مِنْ عِبَادَتِ عَنْ يَحْيَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْفَرْدَاءِ مَوْقُوفَةً، وَمِنْ حَدِيثِ لَأَعْمَشَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أُمِّ الْفَرْدَاءِ عَنْ أَبِي الْفَرْدَاءِ مَوْقُوفَةً بِمَعْنَى هـ.

وَمِنْ «الزُّبُرِ»<sup>(٤)</sup>: مَوْقُوفًا لِحَمِيمٍ رَوَاهُ «الْمَوْطَأُ» إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ شَيْبَةَ<sup>(٥)</sup> لِتَكَامُلِ وَجْهِ ضَعِيفٍ، مَرْثُوكِ الْحَدِيثِ، رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْفَرْدَاءِ مَوْقُوفَةً، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ خَفِضَ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ

(١) «أَصْحَابُ» (١٠٣) وَالتَّجْرِبَةُ (١١٤/٢٣).

(٢) مَشْرِحُ الزُّبُرِ (٢٥٤/٢).

(٣) كَذَا فِي الْأَسْلَفِ، وَمِنْ «التَّجْرِبَةِ» وَالتَّوْبَةِ: ابْنُ أَبِي تَكَامَلِي - (قَالَ)

أَلَا أَخْبَرَكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْفَضَلَةِ وَالصُّلَّةِ؟ .....

ابن المسيب، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَكَرَهُ مَرْسُوقًا»<sup>(١)</sup> وَرَوَاهُ أَبُو بَرٍّ عَنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمِيرَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْغَدَادَةِ عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَخْرَجَهُ لُؤْلُؤُا بْنُ طَرْفُوتٍ لِأَخِيهِ عَنْ عُسَيْدِ بْنِ مَرْوَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْغَدَادَةِ عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْمَدِينِ أَنَّهُ يَهْمِي لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ سَعِيدٍ، وَابْنُ بَرٍّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ كَمَا حَدَّثَ بِهِ حُذْرُ حُجَّابٍ، وَيَزِيدُ بْنُ شَارْبَوْنٍ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ ابْنِ الْمَدِينِ عَنْ رُوَيْدِ بْنِ مَرْزُوقٍ، قَالَ كَانَ ابْنُ مَرْزُوقٍ مَرَّضًا.

وتحليل ابن السني ليس طاهرًا، وإنَّ يحيى إذا حافظ بالذوق، وقد صرح بإسقاطه في بعض طرقه، ألا والله سمعته من إسماعيل بن سعد بن أم سمعته من سعيد، فحادث به على الوجهين، كما أنه ابن المسيب حدث به مملًا، وهو مملًا، ومرسولًا، وأما كونه لم يسمعه من سجع، وما أخرجه أحمد والنسائي في الألبان المفضلة وأبو داود والترمذي وصححه، عن أبي الغدادة عن النبي ﷺ، من.

(ألا) حرف شبه مركب من عبارة الاستفهام التي لا تذكر ولا هي لنفي (أخبركم بخير من كثير) فكذلك في جميع النسخ المستمرة بزيادة النخبة بين الضميمة والراء، وفي النسخ الهندية بعدها ملحق بكثرة والنصوات الأبرز، وفي «السنن» برواية أبي داود والترمذي عن أبي الغدادة، ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟، الحديث، (من الصلاة والصدقة) يرد في بعض الروايات، وأنصاهم، كما تقدم عن «الشكوك» وكذا في غيرهما.

قال البخاري<sup>(٢)</sup> يعني أنه أفضل من فعل مجمعها، ويحتمل أن يكون

(١) هذا في الأصل: «عن المصنفين» ومنه الباطني في طريقه بعض من حديثه من حديثه، (٢) رواه الشيخ (٣٦٩، ٩٠)



قَالُوا: بَلَى. قَالَ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ. ....

بمعنى «أمره فالتعصّب أفضل من كل منها». والأول «تبع في مقام الترغيب كما لا يخفى». وقال الأشراف: المراد بهذه المذكورات أنواع دون التواضع.

قال القاري: - والله أعلم بالمراد - إذ قد يتصور أن يكون الإصلاخ في صدد تفرغ قلبه عن الدنيا، وبعبارة الأموال، وهناك الحرم أفضل من فرائض هذه العبادات مع إمكان فصلها على فرض تركها، فهي من حقوق الله هي أعون عبده سبحانه من حقوق العباد. فإذا كان كذلك فصيح أن يقال: هذا الجنس من العمل أفضل من هذا الجنس لكون بعض أفراد أفضل، كالشجر خير من الشوك، اهـ.

وفي «المحلى»: أي التواضع، وعظم الظبي. اهـ. قال القاري: ويؤيد الأول لفظ الصدقة فإنها للمعاصرة غالباً، قال الشافعي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يريد به التواضع. فيكون معناه أنها خير من كثير من حسنات صلة والصدقة. ويحتمل أن يريد به خير من إكثار الصدقة والصدقة، وهو أيضاً واجب إلى السابعة. ويحتمل أن يريد أنها خير، وأكثر ثواباً مما يستحقه بعضهم إلى بعض، مع ما في إصلاح ذات البين من حسن المعاشرة والمناسحة. ويحتمل أن يراد: أن كثرة الصدقات تكون باحتساب الأذى.

(قائلاً: بلى) أخيراً، وفي رواية أبي الدرداء المذكورة قال: قلنا: بلى (قال: إصلاح) كذا في جميع نسخ التهذيب والعدة إلا أن رافعي وفيها «صحيح»، قال: مصمم فيكون، وفي رواية الجماعة «إصلاح» اهـ. (ذات البين) قال القاري: قيل: يريد بذات البين الموصلة التي تكون بين الناس من قرابة ومودة ومساومة، وقيل: المراد بذات البين المتخاصمة والمهاجرة بين اثنين يحصل بينهما بين، أي فرقة، والبين من الأضداد: الوصل والعرف.

(١) «السنن» (٢/١٣٧).

فَرِيَاكُمْ وَالْبَغْضَةَ، وَإِنَّهَا فِي الْحَايِفَةِ.

وقال الطيبي: إصلاح ذات البين أي إحداث بينكم بعض ما بينكم من أحوال ألفة ومحبة واتفاق، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِبَئِذٍ نَاصِرًا﴾ وقال عمر رضي الله عنه: «أَصْلُهَا دَاثٌ بَيْنَ خَلْقٍ»، قال السمعاني: يريد به الله تعالى - إصلاح الحال التي بين الناس.

وَالْبَغْضَةُ: متصوِّبة على الحذر. قال الزرقاني: تكبر البغضة وسكون لغز، وفتح الباء المعجنتين وهاء تأنيث: شدة البغضاء. وهي روية «البغضاء» بالفتح والمد، هو أيضاً شدة (قيلها) أي البغضاء (هي الحائفة) ولهذا «أي البغضاء» شدة «توسد ذات البين» هي الحائفة: ورد في رواية لبنا نقده، قال أبو الدرداء: «أبى لي لا أقول» حائفة البغضاء. ولكنها حاللة الناس.

وفي «الشيكاة» عن الربيع قال: قال رسول الله ﷺ: «دَثٌ بَيْنَكُمْ دَاثٌ لَا تَمُحُّ خِلَافَكُمْ. الْحَسَدُ، الْبَغْضَةُ، وَالْحَايِفَةُ، لَا تُقْبَلُ: تَحْلِقُ الشَّعْرَ، وَكُنْ تَحْلِقُ الْبَيْنَ». رواه أحمد والترمذي. قال النووي: قال الحميري: رواه أحمد والبخاري بإسناد صحيح جيد والبيهقي وغيرهم، الم.

قال البخاري<sup>(١)</sup>: «أي البغضاء والنزيلة لثبوتات والحيرات، ولعمري سنده يؤم هذا الفعل عن تعميل لطاعات والعبادات، وقيل: البغضاء، من غيظ بعضهم بعضاً. أي قتل، ما عُدَّ من خلق الشعر، وهي التناهي: أي البغضاء التي من شأنها أن تعيق، أي تهلك، وتُحْلِقُ الناس، كما يستأصل السوس من الشعر، وفي: هي قطعة البرجم والتنظيم، وقال الطيبي: فيه حث على إصلاح ذات البين، لأنه سبب للاعتصام بحبل الله، وسد ذات البين ثمة لبني السبب، فمن سخط على أخيهها ورفع سددها زال درجة قوي ما بينه الضائم لثبات المشتغل بحببته معه، فعلى هذا ينبغي أن يحسن الصلوة، والصلوة على المظالقة، الم.

(١) في نسخة: «الشيكاة» (١٦١٥).

٨/١٦١٦ - وحديثي عن مالك: أنه قد بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «يُعْثَثُ لِأَنْتُمْ حُسْنُ الْأَخْلَاقِ».

قال الباجي<sup>(١)</sup>: قال الأعمش: أصل الحائقة حلق الشعر، وإذا وقع الفساد بين قوم، من حرب أو تخاصم حلقهم عن البلاد أي أحلقهم وغرقهم حتى يخلوها، ويحتمل عدي، أن يريد أنها لا تبقى شيئاً من الحصنات، حتى يذهب بها كسا يذهب الحلق بالشعر من الرأس حتى ترزه عارياً، اهـ.

٨/١٦١٦ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «المحرر»: هذا الحديث متصل من وجود صحاح عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ، اهـ. وقال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: رواه أحمد وأحمد بن أبيه وقاسم بن أصبغ والحاكم والخراطي برجال الصحيح عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة، هـ.

وهي «الجامع الصغير» برواية أبي هريرة إنما بعثت لأتعمم الأخلاق» ورقم له بالصححة، وعرفه إلى ابن سعد والبخاري في «الأدب المفرد» والحاكم والبيهقي في «الشعب» (أن رسول الله ﷺ قال: بعثت) وفي رواية بزيادة «إنما» في أوله كما تقدم زيادة للمباعدة (لأتعمم) وأكمل، واللام للتعليل (حسن) قال الزرقاني: مفتحتين وبهم فسكون، وفي رواية «مكارم»، وفي رواية «صالح»، اهـ. (الأخلاق) قال المناوي: الأتياء تَعَثَرُوا مكارم الأخلاق. وبقيت بقية، فبعت بما كان معهم ومسامها، أو أنها تفرقت فيهم، فأمر بجمعها لتخالفة عليه الصلاة والسلام بالصفت الإثنية، كذا في شرح «الجامع»

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: يحتمل أن يريد به بعث بالإسلام لأتعمم شرائعه وحسن هديه وزبه وسنته حسن الأخلاق، لأن العرب وإن كانت أحسن الناس أخلاقاً

(١) «المتقى» (١١٣/٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٥٦/٤).

(٣) «المتقى» (١١٣/٧).

بعدا بقي عندهم مما تقدم من الشرائع قبلهم. فقد كانوا ضلوا بالكفر عن كثير منها، ومنها ما غص به بيتنا ﷺ فتنم بالأمرين محاسن الأخلاق. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِقَوْمِ عُثْمَانَ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، وقالت عائشة: كان خليفة لعمران. ومن تحلى بأمر القرآن ونواهيه كان أحسن الناس خلقا، وقد قال تعالى: ﴿حَسْبُكُمْ اللَّهُ وَهُوَ غَنِيٌّ بِمَا يُرِيدُ﴾<sup>(٢)</sup>، ففضلت هذه الآية من حسن الأخلاق ما لا ينقطع امتاله إلا من وفقه الله عز وجل، فكيف مائر ما تصحبه القرآن وسنة النبي ﷺ. اهـ.

وقال ابن عبد البر: يدخل فيه الإصلاح والخير كله بالدين والفصل والمرورة والعدل والإحسان، فذلك بعث ﷺ. اهـ.

وقال الصفي: يحصل أنه كملها بعد نقصان، أو أنه جمعها بعد النقص، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِقَوْمِ عُثْمَانَ عَظِيمٌ اللَّهُ بِهِمْ لَشَاقِقٌ﴾<sup>(٣)</sup>، قال الإمام البخاري: الآية تدل على فضله ﷺ؛ لأنه تعالى أمره بالافتداء بديارهم، ولا بد من مثاله لذلك الأمر. فوجب أن يجمع فيه جميع حسناتهم وأخلاقهم المسترفة، وإلى تسعني الأول أشار ﷺ بقوله: «علي ومثل الأنبياء في كمال قصر أحسن شأنه وفكر موضع لبته معه إلى أن قال: «فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة حتى لم يبق السبيل»<sup>(٤)</sup>، قال البخاري: «ولا منع من الجمع بسر الفولبي» لأنه ﷺ كان في مرتبة جمع الجمع، أنه يجمع بينا في المسيرة، ولبه كصبر. اهـ.

(١) سورة الفلم: الآية ٢.

(٢) سورة الأسماء: الآية ٦٠.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦).

(٤) معرفة الصحابة (٣٠١/٣).

قبيبه: يشكل على روايات هذا الباب كثرة لا سيما على الروايات التي ورد فيها الأمر بحسن الأخلاق ما في «المشكاة» عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: ببسامة عن رسول الله ﷺ: «إذا كرمك الله بك، لا يكون إلا أن يرسل الله ﷻ: "إذا سمعتم بجيل زل عن مكانه فصفوه، وإذا سمعتم برجل تقير عن خلقه فلا تصدفوا به، فإنه يصير إلى ما جيل عليه" رواه أحمد<sup>(١)</sup>، و«العريزي شرح الجامع الصغير» قال الشيخ: حديث صحيح، وقال الماوي<sup>(٢)</sup>: «بمعنى إن فرط منه على الشور خلاف ما يقتضيه طبعه، فما هو إلا كلف سام، أو برق لبع وما دام» اهـ.

قال القرني: فإن قلت: مدار الصوفية على تبديل الأخلاق فكيف هذا الحديث؟ قلت: المحذور أن كل أحد طبع فيه الأخلاق حسنة، وهي صالحة بأصلها أن تكون حميدة أو ذميمة، وإنما نحمد إذا كانت شوشة بين طرفي الإفراط والتفريط، والذميمة صالحة، فعلاً بالحاجة صفة معتدلة بين الإسراف والبخل، وكذا الشجاعة بين التهور والحيي، وكذا الواضع بين الضعة والتكبر، والذال على الناس عدم الاستئذان، فالصوفية يراغبون فينبذوها عن مفتضى العادة، ويغذونها على مناس الاستقامة والعبادة، ومن جملتها البغض، وحالة اعتدائه المحمود أن يكون في محله السببي عند الله على القدر المحمود في الشرع، وكذلك فنده المحبة، ولذا قال ﷺ: «من أحب الله، وأبغض به، فقد استكمل الأيمان»<sup>(٣)</sup>.

وأما إزالة صفة البخل من أصلها بالكتابة فهو ممكنة إلا بانجذبة الإلهية من قبل، لو أزيلت الصفات الذميمة بالكتابة عن الإنسان يكون ناقصاً، إذ كماله أن يعلو صفاته الحميدة، وبهذا فصل نوع الإنسان على نوع الملك

(١) مسند أحمد (٦/١١٢).

(٢) الفهرست الصغير (٣٨١/٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٦٦).

والمحاصل أن التبديل الأصلي الذاتي غير ممكن كما أشار إليه الحديث النبوي، وأما التبديل الوصفى فهو ممكن، بل المبدأ مأمور به، ويسمى تهذيب النفس، وتحسين الأخلاق، قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْبَحَ مِنْ زِينَتِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: «حسنوا أخلاقكم».

ويمكن أن يقال إن المخلق المبرم لا يبدل، والمخلق المعلق بغيره، وهو مبهم عندنا معلوم عند الله تعالى، فعلى المحاهدة فكل ميسر لما خلق، ولذا نرى كثيراً من المومنان لم تحسن أخلاقهم في أزمنة طويلة، وبعضهم تبدل أخلاقهم المنسية بالحنينة في مدة قليلة، أو النفي محمول على إعادة من غير حصول الأسباب العادية والإثبات على خرقها، وهو بارة بكون بالحلة الإلهية، ونارة بالراقيات النفسانية. ونارة بالمعلوم والمعارف الربانية، اهـ.

وأجاب رئيس الصوفية شيخ مشايخ الشاه محمد مظهر خاسا ناد الدهلوي<sup>(٢)</sup> في بعض كتابه أن التبديل الحقيقي لا يتحقق بالرياضات، بل بتغير محله، وأيده بقول عمر - رضي الله عنه - : «لم يزل عني الغضب، لكنه كان أولاً في حماية الكفر، والآن في حماية الإسلام» أو كما قال، فإني كنت رأيت مكتوبه الشريف يقرب من عشرين سنة، فالمقصود بروايات تحسين الأخلاق. وهو المحاصل بالرياضات الصوفية، هو المعاملة مع الناس بالأخلاق الحسنة، ولذا قال ﷺ لأبي ذر - رضي الله عنه - كما هي الترمذي: «خالق الناس بخلق حسن»<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ: «من كظم عيظاً وهو يستطيع أن ينفذه انتحيت، فإن حصول الغضب طبعي وكظمه كسبي مأمور به، وهو الذي يحصل بالمجاهدات، وأما كون الرجل على الأخلاق الحسنة طبعاً وفطرة، فإنه هو

(١) سورة الشمس: الآية ٩.

(٢) المنبر في سنة ١٦٩٥ هـ.

(٣) سنن الترمذي (١٩٨٧).



٩/١٦١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمَةَ الزُرْقِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ رُكَّانَةَ، .....

الفسر حشية ارتكاب ما يكره أعم من أن يكون شرعياً أو عفوياً، ومقابل الأول فاسق، والثاني مجنون، والثالث: أوله، وقال الأديبي: حقيقة الحب خوف الذم نسبة الشر إليه، قال غيره: إن كان فيه محرم، فهو واجب، وفي مكروه، فمستحب، وفي مباح، فهو لعرفي المراد بقوله **يُكْرَهُ**: «الحياة لا يأتي إلا سخيرو» وحكي عن بعض السلف: رأيت المعاصي مذلة فتركناها مروعة، فصارت ديانة، وقد يتولد الحياة من الله تعالى من الثقل في نعمه، فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته، اهـ.

٩/١٦١٧ - (مالك عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقي) بضم الزاي وفتح المراء وقاف، الأنصاري المدي الثالثة، وفيه له في «التزييه» لأن ما جاء، وفي «التجريد»<sup>(١)</sup>: له حديث: «أحد مرسل عنه الصحيح».

(عن زيه) كذا، في جميع النسخ الهندية والمصرية بدون زيادة الياء، في أوله. قال ابن عبد البر: عكفاً قال يحيى بن يحيى: زيد بن طلحة. وقال ابن بكير والذهبي وابن القاسم وغيرهم: يزيد يعني بزيادة الياء في أوله، قال: وهو الصواب، كذا في «التنوير»<sup>(٢)</sup>.

(ابن طلحة بن ركانة) بضم المراء، قال الحافظ في «التمجيد»<sup>(٣)</sup>: زيد بن طلحة يأتي في يزيد، وروى له لمات.

ثم قال في الياء: يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المظنبي، روى عن أبيه وأبي

(١) (ص ٦٦).

(٢) «تنوير الحوالك» (ص ٥٣).

(٣) «تكميل التكملة» (ص ٥١).



يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

هريرة وغيرهما، وعنه سلمة بن صفوان الزرقعي، وابن موهب، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وقال: هو أخو محمد بن طلحة، مات في أول ولاية هشام بالمدينة، قال ابن الخطاء: هو من السيوخ الثقلين، الذين استوفى من معرفتهم برواية مائة منهم.

قال الخطيب: هو كلام فارغ، وإنما يقال ذلك فمن لم يعرف شخصه ولا نسبه وداحاله ولا ينده، وانفرد عنه واحد، وهذا بخلاف ذلك كله، وأنه المستجاب، اهـ.

وذكر في القسم الرابع من «الإحصاء»: يزيد بن طلحة بن ركانة يأتي في يزيد، ثم قال فيه: يزيد بن طلحة بن ركانة، ذكره يحيى بن يونس الشيرازي في المصنف، وروى له عن مالك عن سلمة بن صفوان عنه، بروعه حديث الباب، قال المستعبري: هذا مرسل، ويزيد هذا هو أخو محمد بن طلحة بن ركانة تابعي معروف، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكر ابن عبد البر: أن جمهور الرواة عن مالك قالوا هكذا، وقد وكبح وحده. عن يزيد بن ضعة عن أبيه، زاد فيه عن أبيه، قال: ورواه يحيى بن يحيى الثعلبي كانجهو، فقال: زيد بن مزيه قال ابن عبد البر: ويكون علي قول، كصح الحديث مسدداً، كذا قال، ولم يذكر ضعة في «الاستيعاب».

وعليه فيه تعقب آخر. فإن الذي أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق وكيع قال: عن مالك عن سلمة عن يزيد بن ركانة عن أبيه، فعلى هذا الصحيحة لركانة، قال الدارقطني: ورواه علي بن زيد أصبغاني عن مالك، كذا قال، يزيد بن طلحة بن ركانة، اهـ.

(يرفعه) أي يرفع زيد الحديث (إلى النبي ﷺ) قال ابن عبد البر: أكثر الرواة رواه هكذا مرسلأ، ورواه وكيع عن مالك عن سلمة عن يزيد بن طلحة عن أبيه، ولم يقل عن أبيه إلا وكيع وحده، وقد أنكر علي بن يحيى بن معجب،

قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ دِينٍ خُلُقٌ، وَخُلُقُ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ».

وقال: ليس فيه عن أبيه هو مرسل، كذا في «التنوير»<sup>(١)</sup>.

وتقدم في كلام الحافظ عن ابن عبد البر أن الحديث على رواية وكيع يكون مستداً إلا أن طلحة لم يذكره في «الاستيعاب»، وروى الدارقطني حديث وكيع عن مالك عن سلمة عن يزيد بن وكاف.

قلت: والعجب أن الحافظ - رحمه الله تعالى - ذكر طلحة بن ركانة في القسم الأول من «الإصابة» فقال: طلحة بن ركانة بن عبد يزيد، ذكره ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٢)</sup> ولم يذكره في «الاستيعاب». ثم ذكر حديث الباب، وقال: قال ابن عبد البر: إذا كان وكيع حقه، فالحديث مستند، وكان يحيى بن معين ينكر عن وكيع قوله: عن أبيه - اهـ. فثبت شعري كيف ذكره الحافظ بنفسه في القسم الأول، غاية ما كان يمكن أن يذكره في القسم الرابع.

(قال: قال رسول الله ﷺ) وقد ورد هذا الحديث أيضاً من حديث أنس ومعاذ بن جبل، كذا في «التنوير»، وفي «المحلى»: أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة بإسناد صحيح، اهـ. وفي «المشكاة»: رواه ابن ماجه والبيهقي في «شعب الإيمان» عن أنس وابن عباس، وعزاه في «الجامع الصغير» برواية أنس وابن عباس إلى ابن ماجه، قال العزمي: قال الشيخ: حديث صحيح، اهـ.

(لكل دين خلق) بضم الخاء أي سجية لها خصيصة بذلك الدين، وعخص أهلها عليها خاصة (وخلق الإسلام الحياء) قال العزمي: أي طبع هذا الدين وسجيته التي بها قوامه ونظامه المحب، لأن الإسلام أشرف الأديان، والحياء أشرف الأخلاق، فأعطي لأشرف الأشراف.

(١) تنوير الحوالك (ص ٦٥٣).

(٢) (٢٥٢/٩).

١٩١٨/١٠ - وَحَقَّقْنِي غَيْرَ مَا زَكَّ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ  
سَائِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، .....  
.....

وَبْنِي الشَّاهِدَ،<sup>(١)</sup> قَالَ الطَّبِيبُ السَّجِسِيُّ ابْنُ الْعَلَابِ عَمْرٌ أَهْلٌ كَلَّ بَنِي  
مَحَبَّةٍ مَوَى الْحَبِيَّةَ، وَالْعَلَابِ عَلَى أَهْلِ دِينِنَا الْحَبِيَّةَ، لِأَنَّهُ مَتَّعَهُمْ مَكَارِمَ  
لَاخِلَاتٍ، وَإِنَّمَا يَحْتَزُّونَ بِرِئَاسَتِهَا

قَالَ الْقَارِي: الْقَائِدُ ابْنُ الْعَلَابِ ابْنُ الْعَلَابِ عَلَى أَهْلِ كَلَّ بَنِي مَحَبَّةٍ مَوَى  
لَحَبِيَّةَ، هِيَ مَحَبَّةٌ بَالِغَةٌ كَمَا مَعَ السَّجِسِيِّ السَّجِسِيُّ فِي مَذَاهِبِ  
الْمَحَبَّةِ، إِهْدِ.

قَالَ الْيَاقُوتِيُّ<sup>(٢)</sup>، قَوْلُهُ: الْكَلَّ بَنِي مَحَبَّةٍ مَوَى، وَهِيَ  
أَهْلٌ دَلَّتْ عَلَى نِيَّةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مَحَبَّةً تَشْمَلُ أَهْلَ ذَلِكَ الدَّهْرِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ  
أَوْ تَشْمَلُ أَهْلَ الصَّلَاحِ مِنْهُمْ، وَتَرَى رَأْيَهُ الصَّلَاحَ، وَتَنْتَظِرُ بَقِيَّتَهُ، وَدَلَّتْ  
الْإِسْلَامَ الْحَرَمَ، وَالْحَرَمَ بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: وَغَرَبُهُمَا،  
وَالْإِسْلَامَ بِالْحَبِيَّةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْحَبِيَّةُ نِيَّةٌ شَرَعٌ فِي الْحَبِيَّةِ، وَهِيَ حَبِيَّةٌ يَزِيدُ إِلَى  
رُكْنِ التَّحْلِيمِ، بِهِيَ مَسْرُوعٌ.

قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: نَعِمَ النِّصَاءُ نِسَاءً لَأَنْصَارِهِ، ثُمَّ سَمِعْتُ  
النِّصَاءَ أَوْ يَمْتَنِعُ فِي الدِّينِ، وَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ النِّصْرِ، هَلْ  
عَلَى السَّرَافِ عَسَى الْحَبِيَّةَ، وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: لَا يَسْتَحْيِي مَسْحِي وَلَا  
شَكِيرٌ، وَبِهِ يَزِيدُ سَجَّ نَالِحِيَّةَ السَّجَّ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ،  
وَالْحَكْمَ بِالنَّحْلِ، أَدَاءَ الشَّهَادَاتِ وَالْحَبِيَّةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، اهـ.

١٩١٨/١٠ - (بِالْمَلِكِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) إِبْرَاهِيمُ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ)  
أَبِی (عَمَدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو) - عَمِي اللَّهِ عَمْرٍ - وَالحديث آخره في أبيه عَمَرُ بْنُ

(١) إرفقه المصنف: ٥: ٣٠٠.

(٢) السجسي: (٢١٣/٢).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَرَّ عَلَيَّ رَجُلًا وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا دُعَاةَ إِلَّا الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ».

أخبره البخاري في: ٢ - كتاب الإيمان، ٦٦ - باب الحياء من الإيمان.  
ومسلم في: ١ - كتاب الإيمان، ١٢ - باب شعب الإيمان، حديث ٥٥.

عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السند، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَرَّ) أي احتاز، «يَعِدِي سِرًّا عَلَيَّ» (على وجل) ولمسلم «سَرَّ يَرْجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ» (وهو يعظ أخاه) سَأَ عَلَيَّ الظاهر، ويحتمل ديناً (في الحياء).

فإن المحافظ<sup>(١)</sup> ثم أضاف اسم هذين الرجلين الذراعين وأخيه، وقوله: يعظ أي ينصح أو يخوف أو يدكر، كذا شرحوه، والأولى أن يشرح بما جاء عند البخاري في الأدب، لفظ «وعايت أخاه في الحياء» ويقول: إنك تستحيي حتى كأنه يقول. قد أضر بك، ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والنوع، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر، لكن السخرج مشدد، فالظاهر أنه من تصرف الرواة بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر، اهـ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَا) أي تركه يريد الإمساك عن وعظه (فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ) قال الساجي<sup>(٢)</sup>، أي من شرائعه، وبذلك دُرِّي، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَدَاءِ، فَمِنْ خَلْقِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْإِيمَانِ، كَمَا قَالَ لِعَبِيٍّ - رضي الله عنه -: «أَنْتَ مِنْهُ»، اهـ.

فإن المحافظ<sup>(٣)</sup> فكان الرجل كان كثير الحياء، فكانت تلك بسمه من استيفاء حقوقه، وعمايته أخوه، على ذلك، فقل له النبي ﷺ: اتركه على هذا الخلق السني، ثم زاده في ذلك ترغيباً بحكمه بأن من الإيمان. وإذا كان الحياء

(١) فتح الباري، (١٠/٥٢٢).

(٢) المنقذ، (٧/٢٩١).

(٣) فتح الباري، (١/١٧٤).

يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه، تجر له ذلت تحصيل أجر ذلك الحق، لا سيما إذا كان المتروك له مستحقاً.

وقال ابن قتيبة: معناه أن العبداء يمنعون صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان، فسمي إيماناً كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه، وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان محاز، والظاهر أنه الناهي ما كان يعرف أن العبداء من مكملات الإيمان، فلذا وقع التاكيد، وقد يكون التأكيد من جهة أن انفصية غير غلبها مما يهشم به، وإن لم يكن هنالك منكر، اهـ.

قال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»<sup>(١)</sup>: قالوا: حديث يكذبه التطور، فقد زعم أن النبي ﷺ قال: «الحياة شعبة من الإيمان» والإيمان اكتساب، والحياة عريضة مركبة في المروءة، فكيف تكون العريضة اكتساباً؟ والجواب به نحر نقول: إن المستعني يقطع بالحياة عن المعاصي، كما يقطع بالإيمان عنها، فكانت شعبة منه، والعرب يقسم الشيء مقامه إذا كان مثله أو سبباً له، ألا تراهم سموا الركوع والسجود صلاة، وأصل الصلاة الدعاء، وسموا الدعاء صلاة، فلما كانت الدعاء هي الصلاة سميت به، وأصل الزكاة النماء والتطهير، ولما كان النماء يقع بإخراج الصدقة عن أموال شئ زكاة، ومثل هذا كثير.

وقد وردني عن ابن مسعود قال: كان آخر ما حفظ من كلام النبوة: «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت» يعني من لم يستحي، وكان فاسقاً ركب كل فاحشة، ألا ترى أن الحياة قد صار<sup>(٢)</sup> والإيمان يعملان عملاً واحداً، فكانتاهما شيء واحد، اهـ.

(١) (ص ١٢٠).

(٢) كذا في الأصل، اهـ.

## (٣١) باب ما جاء في الغضب

قال الحافظ<sup>(١)</sup> في حديث: «الحب من الغرائر فكيف جعل شدة من الإيمان؟» أحب ماله قد يكون غريزة، وقد يكون تعلُّفاً، ولكن استعماله غير وفق المخرج يحتاج إلى اكتساب وعلم وفيه، فهو من الإيمان لهما ولكونه باعتماد على أمن الطاعة وحاجراً عن الله صفة، ولا يقال: رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير، لأن ذلك ليس شرعياً، اهـ.

وقال في موضع آخر: قال أبو العباس الغضبي: الحياء المكتسب هو الذي جعله الشارع من الإيمان، وهو المكتسب دون الغريزي، غير أن من كان فيه غريزة منها فإنها تعب غير مكتسب، وقد ينطع بالمكتسب حتى يصير غريزاً، وكان النبي ﷺ قد طمع الله نوعان، فكان في الغريزي أشد حياءً من العترة في غلظها، وكان في الحياء المكتسب في المنزلة العليا، اهـ.

## (٣٢) ما جاء في الغضب

بالغيث والغضب المصححين، قال الرغب: هو نوراني دم القلب، وإداه الانقسام. ولذلك قال<sup>(٢)</sup>: «تقوى الغضب فإنه حمرة ترقد في قلب من آدم، ألم تروا إلى انقسام أوداجه وحمرة عذريته» وإيا وحيف الله تعالى به، وانصواء به الإلهام دون غيره، اهـ. وفي «الترغاة»: قال بعض المحققين: الغضب تروان دم القلب، أو عرض يتدفق للمؤذيات، وللانتقام بعد وفاءها، فإطلافة على الله تعالى كما في حديث رواه الترمذي<sup>(٣)</sup>، وغيره: «من لم يسأل الله بعضب عليه، محاز أي يفعل به ما يعمل السك إن غضب على من أحب يده، اهـ».

(١) مجمع البحار، ١٧٤: ١٧٥.

(٢) مسند الترمذي، (٣٣٧٢).

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: قال بعض العلماء: خلق الله الغضب من النار، وجعله غريزة في الإنسان، فمهما فسد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم، لأن البشرة تحكي ما وراءها، وهذا إذا غلب على ما دونه، واستثمر القلوة عليه، وإن كان من فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب، فيصفر اللون حزناً، وإن كان على التنفیر تردد الدم بين انقباض وانبساط، فيحمر ويصفر، ويترتب على انقباض تنفير الظاهر والباطن، كتنفير اللون والرعدة في الأطراف، وخروج الأفعال من غير ترتيب، حتى لو رأى الغضبان نفسه حال غضبه لم يكن غطبه حياء من قبح صورته، هذا كله في الظاهر.

وأما الباطن فبجده أشد من الظاهر، لأنه يولد الحقد في القلب والحسد واضمحار السوء على اختلاف أنواعه، بل أولى شيء يتبع منه باطنه، وتغير مظهره شعرة تغير باطنه.

وأما أثره في اللسان فانطلاقه بالشم والفحش الذي يستحي منه العاقل، وينم قاتله عند سكون الغضب، ويظهر أثر الغضب أيضاً في الفعل بالضرب والقتل، وإن فات ذلك يهرب المحضوب عليه رجح إلى نفسه، فيمزق ثوبه ويلطم خده، وربما أغمى عليه، وربما كسر الآنية وضرب من ليس له في ذلك جريمة.

ومن تأمل في هذه المفاسد عرف مقدار ما اشتعلت عليه الكلمة المنطقية من قوله ﷺ (الآتي): «لا تغضب» من الحكمة واستجلاب المصنعة في درء المفاسد، مما يتعلم إحصاؤه، وهذا كله في الغضب الدنيوي لا الغضب الديني، اهـ.

(١) التاج الباري (١/٦١٠).

١٦١٩/١١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاالْمَلِكِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ  
حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قلت: كما أشار إليه البخاري في باب ما يجوز من الغضب والندبة  
لأمر الله تعالى<sup>(١)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقْلِبْ  
أَنفُسَكُمْ لِلَّهِ، وَأَطِيعُوا فِي الرُّبُوبِيَّةِ الْوَارِدَةَ فِي عَفْوَهِ ﷻ لأمر الله تعالى، وقالت  
عائشة: قَدْ أَتَاهَاكَ مِنْ مُحَارَمِ اللَّهِ شَيْءٌ، كَانَ مِنْ أَمْنِهِمْ غَضَبًا.

١٦١٩/١١ (صالح عن ابن شهاب) الزهري (عن حميد) مصنفراً (ابن  
عبد الرحمن بن عوف) مرسل عند أكثر رواة الموطأ، قال، التسيوطي في  
«التبصرة»<sup>(٢)</sup>: وصف مطرف عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة،  
ورواه ابن عينة عن الزهري عن حميد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ورواه  
إسحاق بن بشر الكاهلي عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبيه، قال ابن  
عبد البر<sup>(٣)</sup>: هو خطأ والرجل المذكور هو: حارثة بن قدامة التميمي، وقد ورد  
هذا الحديث من حديثه أيضاً، ومن حديث أبي سعيد الخدري، اهـ.

قلت: أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup> برواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي  
هريرة، قال الحافظ<sup>(٥)</sup>: خالفه الأعمش نقل: عن أبي صالح عن أبي سعيد  
أخرجه مسند أبي مسعود، وهو على شرط البخاري أَيْضاً، نولاً عن  
الأعمش، اهـ.

(أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قال الحافظ: هو حارثة بن قدامة التميمي

(١) سورة التوبة، الآية ٥٣.

(٢) التبصرة، (أحوال) (ص ١٦٤).

(٣) التبيين (٧/٢٢٥).

(٤) أخرجه البخاري في الأدب (٦١/٦) باب تحذير من الغضب.

(٥) فتح الباري (١٠١/٥١٩).



فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَحَبُّنَ إِلَيَّ، وَلَا تُكْثَرُ غَمِّي فَأَنْسَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْضَبْ».

فدأمة، أخرجه أحمد وابن حبان والطبراني من حديثه موهماً ومغسوراً، وبحسن أن يصير بمعنى، ففي الطبراني من حديث سلمان من عند الله التقيي قلت: يا رسول الله قل لي قولاً أنفع به وأقل، قال: «لا تغضب» وذلك الجنة. وفيه عن أبي الدرداء: قلت: يا رسول الله قلني على عمل يدخلني الجنة، قال: «لا تغضب»، وفي حديث ابن عمر صدقني يعني قلت: يا رسول الله قل لي قولاً وأقل، نعمني أفضل، أخرجه الزرقاني<sup>(١)</sup>، وعمر عثمان بن أبي العاصي عند غيرهم، فالظاهر كما قال ولي العراقي: إن الدلائل عن ذلك تعدد، اهـ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي) صيغة الأمر من التثنية، واللفظ البخاري، عن أبي هريرة، قال رجل: أوصني، قال: «احفظ في حديث أبي الدرداء، الذي عن علي بن أبي طالب، يعني الجنة، وفي حديث ابن عمر عنه أحمد: يا محمدني من غضب الله (كلمات أحبت إلي) فتح الهمة وكسر العين العهدة، آخره شيء عجيب، قال الباجي: يحتمل أن يريد به أنفع بها مئة عيشي، ويحتمل أن يعني بها عني عيشي، أي: (ولا تكثر) يشتم الفوقية وكسر التثنية (علي) يشد ثبائ (فَأَنْسَى) فتح السين، قال الباجي: يحتمل أن يعرف من نفسه قلة، لحفظ، فأراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينساه.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَغْضَبْ)، رواه البخاري في رواية أبي هريرة المذكورة: أفرد مراراً لا تعصب، أي: احفظ. في رواية أبي كريب «قل ذلك يقول: لَا تَغْضَبْ»، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة، قال: «لا تعصب ثلاث مرات» وفيه بيان عند المبرار، وأد أحمد وابن حبان في رواية عن رجل لم يسم، قال: تكثرت قبحاً قال: فزاد الغضب يجمع الشر كله.

قال الخطابي: معنى قوله: «لا تغضب» أي اجتنب أسباب الغضب، ولا تعرض لسا بجله، وأما نفس الغضب فلا تدأى النهي عنه؛ لأنه أمر طبيعي، لا يزول من الجيلة، وقال غيره: ما كان من الطبع الحيواني لا يمكن دفعه، فلا مدخل في النهي؛ لأنه من تكليف لمحال، وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد، وقيل معناه: لا تغضب؛ لأن أعظم ما يشأ عنه الغضب الكبر؛ لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد، يحمل الكبر على الغضب، فالذي يتراخى حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب.

وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب، قيل: نعم السائل كان غصراً، وكان النبي ﷺ يأمر كل أحد بما هو أولى به، وإذا اقتصر في وصيه على ترك الغضب، وقال ابن النسن: جمع له ﷺ خبر الدنيا والآخرة، فإن الغضب يزول إلى النفاطم ومنم الوفق، وربما ال إلى أن يزدي المغضوب عليه فيقتصر ذلك من الدين، وقال البيضاوي: لعله ﷺ لما رأى أن جميع المفاسد التي تعرض للإنسان إنما هو من شهوته ومن غضبه، وكانت شهوة السائل مكسورة، نهاء من الغضب الذي هو أعظم ضرراً من غيره، وأنه إذا ملك نفسه عند حصوله، فإن فاهر أقون أعذاته.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: ويحمل أن يكون من باب النهي بالأعلى على الأدنى؛ لأن أعدى عدو للشخص شيطانه ونفسه، والغضب إنما يشأ عنهما، فمن حاههما حتى يخلصهما مع ما في ذلك من شدة المماثلة كان لفهمه عن الشهوة أقوى، وقال ابن حبان بعد ما أخرجه: أراد لا تعمل بعد الغضب شيئاً مما نهيت عنه، لا أنه نهى عن شيء جيل عليه، ولا حيلة في دفعه.

وقال بعض العلماء: من تأمل المفاسد التي في الغضب اندي تقدم ذكر

(١) «معجم البخاري» (١٠٠/٥٦٠)

بعضها في أول الباب، عرف مقدار ما أضيف عليه هذه الكلمة العظيمة من قول **﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ﴾** لا تغضب من الحكمة واستجلاب لمصلحة في درء التمسدة، مما يتعلم إحصاءه والوقوف على نهجته. وهذا كله في الغضب العنبري لا الغضب الشبني، كما تقدم في أول الباب.

وبعين على ترك الغضب مستحضراً ما جاء من كظم الغيظ من الفضل، وما جاء في عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد، وأن يستعين من الشيطان كما في حديث سليمان بن صرد، وأن يحرصاً، وقال الطبري: أقوى الأشياء في دفع الغضب استحضار التوحيد الحقيقي، وهو أن لا فاعل إلا الله، وكل فاعل غيره فهو آفة، فمن توجه إليه بذكره من جهة غيره، فاستحضر أن الله هو الله أم يمكن ذلك العبر منه، اندفع غضبه؟ لأن ثم غضب، والحالة هذه كان غضبه على ربه جلّ وعلا، وهو خلاف العبودية. اهـ.

قال ابن عبد البر: أراد - والله أعلم - غلّمني ما بغضني بكلمات قليلة لئلا أنسى إن أكثرت عني، ولو أراد غلّمني كلمات من الذكر ما أجهل بهذا الكلام القليل الألفاظ، الجامع للمعاني الكثيرة والقوائد الجليلة، ومن كظم غيظه، ورأى غضبه يحزى شيطانه، وسلمت له مروءته ودينه، قال علماؤنا: إنما نهى عما علم أنه هواء، لأن الغضب إذا ترك ما يشتهي كان أجدر أن يترك ما لا يشتهي، وعصواً المعص، فإن ملك نفسه عنه كان شهيداً، وإنا نملكه عند الغضب كان أحرى أن يملكها عبد الكبير والحد وأخواتهما، كما هي الزرقاني<sup>(١)</sup>.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: جمع له **﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ﴾** لفظ واحد لأن الغضب يمد كثيراً من الدين والسنبا؛ لأنه يؤدي إلى أن يؤدي ويؤدي، وأن يأتي في وقت

(١) شرح نزدي، (٢/٢٥٩) واللاستكارة (١/٢١١).

(٢) المعنى، (٢/٢١٤).

١٦٢٠/١٦٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلَيْسَ الشُّدْبَةُ بِتَقْصُرٍ غَفٍ.....

غفب من القول والفعل ما يشتم به ويؤثر غيره، ويؤذي لمص (أي الشخص) التي هي الحائقة، والعصب شدة كثيراً من ما هم دباه.

ومعنى قوله: لا تقصِب، يريد: والله أعلم - لا تعبر ما بينك وبين نفسك، واعتصم منه بكذا... وما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه، وإنما يؤمر ما يدعو إليه، وقد روي عن الأحنف بن قيس أنه قال: لست بحليم ولكي أتحالم، هـ. وما اختار الناحي في معنى «لا تقصِب»، تقدم نحوه في كلام الحافظ عن من حار.

ثم قال الناحي: وإنما أراد متاعه من العصب في معنى «هـ»، وإنما فيها مفاد إلى الختام بالحق ما يغضب فيه قد يكون واحداً، كالغضب على الكفر، والعبادة فيهم بالجهاد، وكذلك الغضب على أهل التباطل والإكراه عنهم بما يحور، وقد يكون متبوعاً للغضب على المخطئ إذا عرفت أن في هذا غصت ردعاً له وباعثاً على الحق، وقد روي أن رسول الله ﷺ لما ساء له رجل غير فداة الإبل غضب حتى احمرت وجهاه أو احمر رخته، وغضب رسول الله ﷺ لما ساء رجل معاداً أنه يقول نعم الصلاة، هـ.

١٦٢٠/١٦٢١ - (مالك عن ابن شهاب) الأزهري (عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة) رضي الله عنه أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن عائشة، هذا إسناد (أن رسول الله ﷺ قال: ليس الشديد) أي القوى (بالصرعة)، قال الحافظ: فيضم البدء المنفصلة وفتح الراء الذي يصح الناس كثيراً ثونه، والهاء نعتاً في كصفة، والصرع سكون الراء بحكمه، وهو من بصرعه غيره.

إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ.

أخرجه البخاري في: ٧٨ - كتاب الأدب، ٧٦ - باب أئخذ من الغضب.  
ومسم في: ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٣٠ - باب فصل من يست نفسه عند  
الغضب، حديث ١٠٧.

كثيراً، وكان ما جاء بهذا اللون بالنص والسكون، فهو كذلك كقصة ولعمرة  
وقد حكى، يعني يكون بالفهم والفتح للناعي، وبالنص والسكون للمفعول: قال:  
ووقع بيان ذلك في حديث ابن مسعود عند مسلم، وقوله: «ما نعدون الصرعة  
فيكم؟ قالوا: الذي لا يصرعه إلّا حالاً»، قال ابن القيم: ضيقت به فتح الرأى،  
وقرأه بحضرة يسكنها، وليس بشيء، لأنه عكس المطلوب، قال: وضبط أيضاً  
في بعض النسخ، يفتح الصاد، وليس بشيء، اهـ.

قال الساجي<sup>(١)</sup>: ثم يرد من الشدة، فإنه يحسم بالتصويرة شدة، وإن  
أراد بفتح - والله أعلم - أحد أمرين، يحتمل أنه أراد أنه ليس بالهابة في نفسه،  
وأشد منه الذي يملك نفسه، ويحتمل أن يريد به أنها شدة ليس لها كثير منعة،  
وإنما الشدة التي ينتفع بها الشدة التي يملك بها نفسه عند الغضب، وهذا  
كقولهم: لا كريم إلا يوسف، ثم يرد به في الكرم عن غيره، ولما أراد إثبات  
مزية له في الكرم، وكذا لا سيف إلا ذو القدر، ولا شجاع إلا علي - رضي الله  
عنه - اهـ.

(إنما الشديد الذي يملك نفسه) بالنصب (هتد الغضب) وفي رواية أحمد  
من حديث رجل لم يسم شهد رسول الله ﷺ يقول: «الصرعة كل الصرعة»،  
كررها ثلاثاً، الذي يغضب فيشد عصبه ويحزم وجهه، فيصرع غضبه، كذا  
في الدعاء<sup>(٢)</sup>.

(١) المكي (٢١٥/٧)

(٢) فتح الباري (٥٦٩/١٠٠).

## (٤) باب ما جاء في المهاجرة

قال ابن أبي: نزل بهذا إلى ملك الرجل نفسه عند الغضب عن إضفاء ما ينقصه الغضب من أذى من بعث أذاه، أو منارعة من تنازعه، وقد قال عز وجل: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ** ﴿١﴾ وقال تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ** ﴿١﴾ وقال تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ** ﴿١﴾

## (٤) ما جاء في المهاجرة

قال الراغب: الهجر والهجران مفارقة الإنسان غيره، إما بالبدن أو باللسان أو بالقلب، وقوله تعالى: **إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقَرْيَةَ مَهْجُورًا** ﴿١﴾ هجر بالقلب أو باللسان، وقوله تعالى: **وَأَنْزَلْنَا قُرْآنَكَ بِالْغَيْبِ** ﴿١﴾ حيث على انفارقة بالوجه كلها، والمهاجرة في الأصل مصارعة العبر ومنازكته، اهـ.

وفي «المجمع»<sup>(١)</sup>: الهجرة في الأصل الاسم من الهجر ضد الوصل، ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض، يقال منه: هاجر مهاجرة، اهـ. وقال الشاعر في قوله **وَالْمُهَاجِرُ**: «المهجر من هجر ما نهى الله عنه» هو بمعنى الهاجر، وإن كان لفظ «المهجر» ينشأ من فروع الفعل من اثنين، لكنه لم يثبت للمواحد كالمسافر، ويعتدل أن يكون على ما به، لأن من لازم كونه هاجراً وظنه مثلاً أنه مهجور من وطنه، اهـ.

قال الثوري<sup>(٢)</sup>: قال أكمل الدين من أمثال: في الأحاديث دلالة على حرمة هجران المسلم فوق ثلاثة أيام، وأما جواز هجرانه في ثلاثة أيام، فمفهوم منه لا منطوق، فس قال بحجية المفهوم كالتأقية جاز له أن يقول بإباحته، ومن لا فلا. قال الثوري فيه إن الأصل في الأشياء الإباحة، وشارع بما

(١) سورة الفرقان: الآية ٣٠.

(٢) (١٢٢/٥).

(٣) «تولاه لماتنج» (١٢٣/٩).

حرم المهاجرة السقيدة لا السطوفة مع أن في إطلاقها حرجاً عظيماً، حيث لزم منه أن مطلق الغضب المؤدي إلى مطلق الهجران يكون حراماً، قال الخطابي: وخص للمسلم أن يتغضب على أخيه ثلاث ليالٍ لقلبه، ولا يجوز نوبها إلا إذا كان الهجران في حق من حقوق الله تعالى، فيجوز فوق ذلك.

وفي «حاشية السيوطي على الموطأ»<sup>(١)</sup>: قال ابن عبد البر: هذا مخصوص بحديث كعب بن مالك ورفيقه حيث أمر ﷺ أصحابه بهجرهم، يعني زيادة على ثلاث إلى أن بلغ خمسين يوماً، قال: وأجمع العلماء على أن من خاف من مكالمه أحد وصلته ما يفسد عليه دينه أو يدخل مضرة في دينه، يجوز له معانته ويؤذنه، ورب صرم جميل خير من مخالعة تؤذيه.

وفي «النهاية»<sup>(٢)</sup>: يريد به الهجر ضد الوصل، يعني فساداً يكون بين المسلمين من عتب وموجدة، أو تفصير يقع في حقوق العشرة والصحبة، دون ما كان من ذلك في جانب الدين، فإن هجرة أهل الأهواء والبدع واجبة على مر الأوقات، ما لم يظهر منه التوبة والرجوع إلى الحق، فإنه ﷺ لما خاف على كعب وأصحابه الاتفاق حين تخلفوا عن نبيك أمر بهجرانهم خمسين يوماً، وقد هجر نساء شهرًا، وهجرت عائشة ابن الزبير مدة، وهجر جماعة من الصحابة جماعة منهم، وماتوا مهاجرين، اهـ.

وفي «مجالس الأبرار»: النهي عن الهجران فوق ثلاث، إنما هو فيما يقع بين الرجلين من جهة التفصير في حقوق الصحبة والمعاشرة دون ما كان في حق الدين، فإن هجران أهل الأهواء والبدع دائم إلى أن يتوبوا، فقد مضت الصحابة والتابعون وآبائهم وعلماء أهل السنة على هذا مجتمعين متفقين على معاداة أهل البدعة وهجرانهم، اهـ.

(١) «تتوهم الحواشي» (ص ٦٥٥).

(٢) (ص ١٠٠).

وهي «المنح»<sup>(١١)</sup> قال النووي: قال العلماء: تحريم التمسح حرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ثياب بالنقص. وتباح في الثلاث بالمعقوم، وإسبا حتى عده في ذلك، لأن الآدمي «مجبور على العصب» فلو صح ذلك انقضى الرجوع ويرد ذلك العارضة، قال ابن عبد البر: أحسموا على أنه لا يحرم كنهجوا يوفى ثلاث، إلا أنس خاف من سقائمته ما يمسد عليه دونه أو يدخل منه على عيه أو يباه مصرة؛ ويرى ذلك كذلك حاز

وقد ذكر الخطابي<sup>(١٢)</sup> أن حجر نولد ولده والروح وروحه ومحو ذلك، لا تصح ثلاث، واستدل بأنه يتلو نحو ساءه شعرا، وكذلك من صدر من السلب في استحسانهم ترك مكثفة بعضهم بعضا مع علمهم بالنهاي، ولا يحسن أن يهنا مقدمي الأعتي والأدور، فلا على اجاب الإعراض جسد، فبدل السلام والاكلام والموودة بكل ضربين، والأدس الاقمارا على السلام دون غيره، والبرعد الشديد إسبا هو ليس نرك الشام لأمي، وأما الأعلى، فمن نركه من الاجاب فلا ملحه الترم، بخلاف الأقارب، فإنه يدخل فيه فضعه امرحم، امر.

وترجم البخاري هذا حيز من النهج ان لعن عصى، قال المصنف<sup>(١٣)</sup> بمرص البخاري هي عدا الناس أن سن صفة النهج ان السحار، وأنه يتنوع بغير الحرم، فمن كان من أهل العصيان بشحن النهج ان شوك المكثفة كسا في نص كعب وعصا حية، وما كان من المعاصية بين الأهل والإخوان يجوز فيه التمسح بترك النسبة مثلا، أو بترك بسط لوجه مع عدم حجر السلام والعلام، وقال الطبري: فضع كعب أصل في حجران أهل المعاصي، وقد استشكل كون

(١١) مفتاح النوري: ١٠٠/١٩٦.

(١٢) طبع المصنف: ١٠١/٤٩٦.

(١٣) طبع: مفتاح النوري: ١٠٠/١٩٧.



محران المعاصي أو المستدع مشروعة، ولا يسرع هجران الكافر، وهو أشد حرماً منهما لكونهما من أهل الترحيد في الجملة.

وأجاب ابن بطل بأن الله تعالى أحكاماً فيها مصالح للعبادة، وهو أعلم بشأنها، وعليهم التسليم لأمره فيها، فخرج إلى أنه تعبد لا يعقل معناه، وأجاب غيره بأن المحران على مرتبتين: المحران بالقلب، والمحران باللسان، فمحران الكافر بالقلب، وبترك التوحد والتعاون والمناصرة، لا سيما إذا كان حريباً، وإما أم يشرع محرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره، بخلاف المعاصي المسلم فإنه يدجر بذنبه غالباً، ويشارك كل من ارتكبه والمعاصي هي مشروعية مكالته بالرداء إلى الطلعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإما المستدع ترك المكائنة بالمواد، ونحوها، اهـ.

وفي «محال الأوامر» فإن قيل: العصاة والناسي على مراتب مختلفة، فهل يسلك في جميعهم مسلكاً واحداً أم لا؟ فاجاب أن المخالف لأمر الله تعالى لا يحلوا إلا أن يكون في نفسه أو في عمله.

والمتخالف في الاعتقاد لا في أقسامه: الأول: «الكافر» فإن كان حربياً يستحق القتل والاسترقاق، وإن كان ذمياً لا يجزئ إبدائه إلا بالإعراس عنه والكف عن مخالطته، ويكره كراهة شديدة مكاء منتهى إلى التحريم، الانسحاب معه.

الثاني: المستدع الذي يدعو إلى بدعة، فإن كانت بدعته بحيث ذكر بها دأبه أشد من الذمي، لأنه لا بد من حجة ولا بسامع يعقد الفقه، وإن كانت مما لا يكثر بها، فأمره بين وبين أنه أخف من أمر الكافر لا مخالفة، إلا أنه الإنكار عليه أشد منه على الكافر، لأن شر الكافر غير متعبد، وإن المسلمون لا يلتفتون إليه، ولا يسلون قوته لكونه ذمياً، وهذا المستدع الذي يدعو إلى بدعة سبب لدعاية العلني، فشره متعبد، فالاستحباب في إظهار بعضه ومعاداته، وإن سلم في الصلاة فترك الحجاب أدل، تغييراً لماس عنه وبفساداً لبدعته.

١٦٢١/١٣ - وحفظني عن مائث عن أبي شهاب، عن عطاء بن يزيد اللبني، عن أبي أيوب الأنصاري: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لمسلم أن يهاجر أخاه.....»

والثالث: اجتماع العاصي الذي لا يفتر عن الدعوة، فالأولى أن لا يذبح بالتحذير. بل ينبغي أن يتلفظ به في التصريح، لأن قلوب العوام مريجة القلب، وقد تم ينفع التصريح وكان في الإعراض عنه تصحيح لبدعته في عينه. يتأكد الاستعجاب، يلي آخر ما يسطه

وقال المحقق<sup>(١)</sup> في باب من وصل رحمه الله: قال ابن أبي جمرة: صلة الرحم تكون بالمال والعون على الحاجة ودفع الضرر، وطلاقة الوجه والخدمة، وإن على الجامع إيصال ما أمكن من الخير، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة. وهذا يسمى إذا كان أهل الرحم أهل استقامة، فإن كانوا كفاراً أو فجاراً فمناصحتهم نهي الله عن صلتهم. بشرط بذل الجهد في وعظهم، ثم إعلامهم إذا أمرهم أن ذلك مريب، بخلافهم عن الحق، ولا يسلط مع ذلك منهم ما دعاه لهم يظهر العيب أن يعودوا إلى الطريق لمشي، أم.

١٦٢١/١٤ - (مالك عن أبي شهاب) الزهري (عن عطاء بن يزيد) ضعيفين بينهما زاي (اللبني) الحنفي (عن أبي أيوب الأنصاري) وقد أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> برواية عبد الله بن يوسف عن مائث هذا النسب (أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لمسلم أن يهاجر) قلنا في جميع النسخ ابتدأه واستمرة نحو المرفأني، فيها ما يهاجر، وقال: كذا ليحيى بن عمار، أن يهاجر، أم. لكن النسخ كلها متفقة على لفظ يهاجر، وهكذا ذكر هذا اللفظ ابن عبد البر في التجرید في هذه الرواية. والذي حكاه المرفأني هنا ذكره ابن عبد البر في الرواية الآتية كما سيأتي. (أخاه) في الإسلام، وفي مجالس الأئمة، والمراد به الأخ في الدين.

(١) صحيح تباري: ١٠٤/١٦٦

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٧٧) باب الهجرة، وفي «المعجم»: ١٠٤/١٠٤

فَوْقَ ثَلَاثِ نِيَّاتٍ. يُلْتَفَتَانِ. فَيُعْرَضُ خُذْ. وَيُعْرَضُ هَذَا. . . . .

بدليل قوله **يُلْتَفَتَانِ** في حديث آخر: «لا يحمل الحسم أن يعجز مسلماً فوق ثلاث»، الحديث، قال الحفاظ: وسقاه النووي في أن التفتد مألوج دالٌّ على أن الحسم أن يعجز الكافر من غير عيب، هـ.

(فوق ثلاث ليال) قال الفرغاني: الحسم ثلاث ليالٍ متى لو بدأ بالمهاجرة في أثناء النهار. ألحق الحسم، وتشرية ذلك، فيوم. ويُعْرَضُ أَيْ يُعْرَضُ، بالفتحة، اليلة الثالثة، قال الحفاظ<sup>(١)</sup>، وفيه انجرم باعتبار التماسي دون الأيام حمود، وهذا ورد في رواية شاذية من حديث أبيه، عنه البخاري «ثلاثة أيام»، فالمعتمد أن السرخس فيه ثلاثة أيام بدلاً، بحيث أطلقت التماسي لزيد بناليها، وحيث أطلقت الأيام أربعة بدلاً، ويكون الاعتبار مني ثلاثة أيام بدلاً، منطلقاً إذا ابتدأت بدلاً من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء، وسدسها أن يلحق تكسراً، ويكون أول العدد من بداية اليوم أو ليلة، والأول أحوط، اهـ.

(ابتغيان) ادعى السجدة، الطبري أن المهاجران المتوحي عن ترك الإسلام (الفتيان) كذا في التفتيح، (يعرض) بضم، التحنية وكسر، (هذا) من أحبه السليم (يعرض هذا) الآخر كذلك، وفي بعض النسخ الهندسة بلغة أو يعرض، تحريف من التماسي، قال البخاري: أصبه أنه يولي كل واحد منهما الآخر عرضاً أي حابه، وفي رواية: قصد هذا، وقصد هذا.

قال النجاشي<sup>(٢)</sup>: يريد أنه كل واحد منهما يعرض عن صاحبه بمهاجرة له فلا يسلم عليه ولا يكلمه، فهذا السداز الذي نهي عنه من المهاجرة، وأما الآن فلا يحمل عليه ولا كثير.

(١) انظر فتح الباري (١/١٠٢: ١٠٢)

(٢) المغيرة (٢/١٥٧)

وَأَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ.

أخرجه الشيخان في: ٧٨ - كتاب الأدب، ٦٦ - باب الهجرة ونزول رسول الله ﷺ: لا يحل لرجل أن يهجر أحداً فوق ثلاث، ومسلم في: ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٨ - باب تحريم الهجرة فوق ثلاث، حديث ٢٤.

(وأخيراً) أي أفضلهما وأكثرهما ثواباً (الذي يبدأ بالسلام) زاد الطبري من وجه آخر عن الزهري بعد قوله: بالسلام يسبق إلى الحق.

قال الحافظ: ولأبي داود<sup>(١)</sup> بسند صحيح عن أبي هريرة أن مرثبه ثلاث، عليه فليسلم عليه. وإن رفته فقد استوكأ في الآخر، وإن لم يرد عليه فقد بان بالإثم، وإخراج المسلم من الهجرة. ولأحمد والمصنف في «الأدب المفرد» وصححه ابن حبان من حديث هشام بن عمار: أقبلت ناكثاً من الحق، مادماً على صرامتها، وأولهما فيثأ يكون سيفه كفارته، وذكر نحو حديث أبي هريرة وزاد في آخره: «فإن مات على صرامتها لم يدخل الجنة جميعاً»، اهـ.

وتقدم في أول الباب ما قال من عبد الر: إن الحديث مخصص بقصة كعب ورفيقيه، وأصح الطلبة، على حواز محاضرة من خالف من مكانته ما تقدم عليه دينه. قال الحافظ: قال أكثر العلماء: نزول الهجرة بسجود السلام وركوعه، وقال أحمد: لا يبرأ من الهجرة إلا بعودته إلى الحال التي كان عليها أولاً.

وقال أيضاً: نزل الكلام إن كان يؤديه ثم نطق الهجرة بالسلام، وكذا قال ابن القاسم، وقال عياض: إذا اعتزله كلامه ثم قبل شهادته عليه عدماً ولم نسّم عليه، يعني رخص يؤد قول ابن القاسم، قال الحافظ<sup>(٢)</sup> ويمكن الفرق بأن الشهادة تؤقّف فيها، وتركه الحكامة يتعز بأن في ساحته عليه شيئاً. فلا تقبل شهادته عليه، وأما زوائد الهجرة بالسلام عليه بعد تركه ذلك في الثلاثة فليس

(١) سنن أبي داود (٤٩١٢)

(٢) فتح الباري (١/١٠٦) ٢٩٦.

بمسمع. واستدل للجمهور بما رواه الطبراني عن ابن مسعود في حديث موقر، وفيه: «ووجهه أن نأني قيلَ عليه». اهـ.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: أما إذا سلم فقد روى ابن وهب عن مالك: «إذا سلم عليه، ولا يكلمه بهذا المقدار الذي بهي عنه، فقد قطع الهجرة»، وقال ابن القاسم في الذي سلم على أخيه: «ولا يكلمه بغير ذلك بل يحجب كلامه: إن كان غير مؤذ له فقد برئ من الشحناء». وإن كان مؤذياً له فلا ينبرأ منه، وهذا قول أحمد بن حنبل.

وحد القول الأول هذا الحديث، فقولاً: أن السلام يقطع الهجرة لما كان أنصليهما الذي يبدأ بالسلام، بروحه القول الثاني أنه إن كان لا يؤذيه فقد برئ من الهجرة؛ لأنه أتى من المواصل بما لا أدى فيه، وإن كان يؤذيه فلم يبرأ من الهجرة. لأن: «أذى أخذ من المهاجرة».

قال ابن القاسم: إذا اعتزل كلامه لم نقل شهادته عليه وإن كان غير مؤذٍ له. اهـ. وقال النووي: من الحديث دليل لمنهيب السافحي ومالك ومن وافقهما أن السلام يقطع الهجرة ويرفع الإثم ويزيله.

وعلى أصحنا: لو كانت لمواسلة عند غيبته هل يزول إثم الهجرة؟ فيه وجهان: أحدهما لا يزول؛ لأنه لم يكلمه، وأصحهما يزول لرواها الوحشة. اهـ. والحديث أخرجه محمد في «موطئه»<sup>(٢)</sup>. ثم قال: ويهدأ نأخذ لا ينبغي الهجرة بين المسلمين. اهـ.

قال القاري<sup>(٣)</sup>: قال أكمل الشئ من أنشد: في الحديث دليل على حرمة

(١) «المسهم» (٧/٣١٥).

(٢) «موطأ» محمد مع التلخيص المسند (٣/١٢٨).

(٣) «إرواء الغريب» (٩/٣١٣).

١٦٦٢/١٤ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْغُضُوا ...»**

هجران المسلم فوق ثلاثة أيام، وأما الخواز في الثلاث فمعتبر منه لا منطبق كما تقدم، ثم قال: وقد حث على إرضاء الهجران، وكذا يروى بمحروم الصلاة، **أمر**

١٦٦٢/١٤ - **(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أنس بن مالك) براه البخاري<sup>(١)</sup> برواية محمد بن يوسف عن مالك هذا الحديث (أن رسول الله ﷺ قال: لا تبغضوا) حذف إحدى النسخ فيه وفي نسخة، قال النجاشي: هم علي بن إمام بن أبيه بنته عن أبيه، وهو أن يبغض بعض المسلمين بعضاً أمر معنى موجب لذلك من جهة الشرع، وفي "الحزبية" لبعض من دياره معناه لا يبغض بعضكم بعضاً، ولا يبغض بعضكم بعضاً إلى بعض، **أمر****

**قال الحافظ<sup>(٢)</sup> أي لا تتباغضوا أسباب الإغضاء لأي البعض لا بكتيب ابتداء، رقب، التمراد انتهى عن الأسماء المتعددة المستصفا لتباعد عن الحافظ بل هو أنكر من الأسماء لأن بعض الأسماء صوب من ذلك وحقيقة التباغض أن يقع بين اثنين، وقد يظن إذا كان من أحدهما، والمعلوم في غير الله، فإنه واجب فيه، كتاب تعظم حق الله، وأمر كتاباً أو أحدهما عند الله، عانى من أهل السلامة، كمن يؤذي جنباؤه إلى اعتقاد بآدمي الآخر، فيعصيه عن ذلك فهو مدور عند الله تعالى، **أمر****

**تمت: وهو المشكاة<sup>(٣)</sup> عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحب الله، وأبغض الله، وأبغض الله، وأبغض الله، وأبغض الله، فقد استكمل الإيمان»، رواه أبو**

(١) صحيح البخاري (١٠٧٦) باب المعرفة، وهو في "المقدمة" (١١/١٦٦٢)

(٢) فتح الباري (٤/٢٦٦)، ونظر: "المقدمة" (١٠/١٦٦٢)

(٣) ج (٢٠ - ٢١).

وَلَا تُحَسِّدُوا

داود، ورواه الترمذي عن معاذ بن أنس مع تقديم وتأخير، وفيه: «نقد استكمل  
إيمانه»، وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «الفضل  
الأعمال المحب في الله والمغص في الله»، رواه أبو داود.

(ولا تحاسدوا) قال الحافظ<sup>(١)</sup>: الحسد بمعنى الشخص زوال النعمة عن  
مستحق لها نعم من أن يسع في ذلك أو لا، فإن سعى كان باغياً، وإن لم  
يسع في ذلك، ولا أظهره، ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التي نهى  
المسلم عنها في حق المسلم نظر، فإن كان المانع له من ذلك المعجز بحيث لو  
تمكن لفعل، فهذا مأزور؛ لأن كان المانع من ذلك انتفوى تغبر؛ لأنه لا  
يستطيع دفع الخواطر المعانية؛ فيكفي في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم  
على العمل بها.

وفى أخرج عبد الرزاق عن إسماعيل بن أمية رفعه ثلاث لا يسلّم منها  
أحد: البغية، والظن، والحسد، قيل: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال:  
«إذا نظرت فلا تعمل بها، وإذا ظننت فلا تحقن، وإذا حسدت فلا تبغ، وعن  
الحسن البصري قال: ما من آدمي إلا وفيه الحسد، فمن لم يجاوز ذلك إلى  
البي والظلم لم يتبعه منه شيء».

وفى «الزرقاني»<sup>(٢)</sup>: روى ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> عن الحسن البصري: ليس أحد  
من ولد آدم إلا وقد خلق معه الحسد، فمن لم يجاوز ذلك إلى البغي والنظم  
لم يتبعه منه شيء، وقد ذمّ الله قوماً على ذلك، هم أخريش، فقال: «أَمْ يَحْسَدُونَ  
الَّذِينَ عَلَى مَا فَضَّلَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؟»<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك من الآيات، وقد ورد

(١) معجم النوي (١/١٨٧).

(٢) شرح الزرقاني (١/٢٦٢).

(٣) انظر الاستذكار (١/١٤٩).

(٤) سورة النساء: الآية ٥٤.

مرفوعاً: «إنَّ الحسد يأكلُ الحسَناتِ، كما تأكلُ النارُ الحطبَ»، وروى ابن أبي شعبة عن الزبير مرفوعاً: «حَسَدُ إِنْكُمْ دَاءٌ لِأَمَمِ بَيْتِكُمْ: الحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ حَالِقَتَا نَفْسٍ، لَا حَالِقَةَ الشَّعْرِ»، وغير ذلك من الروايات.

فإن ابن عبد البر - وهذا مخصوص بحديث ابن عمر مرفوعاً - إلا حسد إلا في اثنين: رجل آثام الله إقرآن، فهو يقوم به أثناء الليل وأثناء النهار، ورجل نادى الله مالأ، فهو خلقه آثام الليل والنهار، وبحديث الصادق عن ابن مسعود مرفوعاً: «إلا حسد إلا في اثنين: رجل آثام الله مالأ، وسلطه على همكة في الحير، ورجل آثام الله حكمة، فهو ينصي بها ويعلمها»، قال الزرقاني: «قال ابن أبي شيبة: إنما هو غبطة، وهو أن يتشاور أو يتكلم له منه من غير أن تسمى روكه عنه».

قال الباجي<sup>(١)</sup>: قوله: «ولا تحسدوا» وهذا إما يكون على وجهين: أحدهما: أن تسمى نفسك مثل ما عند أحبك من أمر دين أو عمل صالح، ولا تريد أن يرد من عندك فهذا غير مسموم. والوجه الثاني: أن تسمى زوال نعمة عند أخيك المسموم، سواء أردت إحقاقها إليك أو لم ترد. فهذا الحسد المسموم، وهي «العتية» عن مالك: بلغني أن أول سعية كانت الحسن والكمر والتمج، حسد إبليس وتكبر على آدم، وشج آدم، فبذل كل من شجيرات الجنة كلها، إلا التي سبي عنها، فاشج، فأكل منها. اهـ.

قلت: المراد بالشمع ههنا مادة الحمر من، وقال القاري<sup>(٢)</sup>: قال تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِكُمْ مِنْ بَشَرٍ»<sup>(٣)</sup>، إلى أن قال: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ

(١) (المعجم: ٧٦/٢٩٩).

(٢) (دراسة الخفايا: ٩/١٩٣).

(٣) سورة النساء: الآية ٢٩.



وَلَا تَذَابُرُوا وَتَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا . . . . .

بن قتيبة<sup>(١)</sup> أي على سنة العدة أو أثقل منها، وهذا الحد انحصاره المسمى بالمعقة كما في حديث «لا حسد إلا في شيئين» هـ

(ولا تذابروا) أي لا يعزروا أحدكم بوجهه عن أخيه، ويؤونه بوجهه، وفي المنع<sup>(٢)</sup> قال السدي: لا تهابروا، فيجحد أحدكم إخاء مأخوذ من توكية الرجل الآخر دبره إذا أعرض عنه حين سراه، ويقال من صمد البر شيئين للإعراض، منابر: لأن من أبغض أعرض، ومن أبغض وأبى دبره، ولعجب ما تعقبي، وفي: معنى لا يتأثر أحدكم على الآخر، وقيل للسنائر مستند: لأنه يولي دبره حين يتأثر بشيء دون الآخر. وقال المازني: معنى تذابروا السعداء بقول دارته أي عداوته، وحكي عياض أن معناه لا يجادلوا، ولكن يعاونوا، قال العاصم: والأولى أنه لم يـ. وقد فسر مالك بأحسن منه. فقال: لا أحسب التذابير إلا لإعراض عن السلام، اهـ

فب: وسباني نسيب الإسلام مالك - رحمه الله تعالى - قريباً، وقال الباجي: قوله: لا تذابروا، قال في المنية: لا تعرض وجهك عن أخيك، قوله دبرك استقلالاً، وبخساً، بل أقبل عليه، وبسط له وجوه ما استطعت، قاله عيسى بن دينار، وروى عن ابن نافع، اهـ.

(وتكونوا عباد الله) مبادئ بحذف حرف النداء، به حزم الزرقاني (إخوفاً) لمحذوف<sup>(٣)</sup> خبر الخبر، أو مذك، أو هو الخبر، وعباد الله منصوب على الاختصاص بالنداء، قال الطبري: وهذا الوجه أوقع، قال الثعالب: بل وقومه حسراً وتعباً تحت الأسر أو حبه، لكون هذا الوجه مشعراً بالعبودية من حيث العبودية، ويؤيده أن في رواية بسط «عباداً» نصب، والله باللام الأجنبية،

١: فتح الباري (١٠/٤٨٦)

٢: مرقات الفرائج (٩/٢٦٦)

والمعنى أنتم مستترون في كونكم عبيد الله، وملكتم واحدة، والنباغض والنحاسد منافية لحالكم، فتوجب أن تعاملوا معاملة الأخوة والمعاشرة في العودة، اهـ.

وقال النحافظ<sup>(١)</sup>: هو بلفظ السنادى المتضاد، راد مسلم في آخره في حديث أبي هريرة: «كما أمركم الله، ومثله عنده من طريق قتادة عن أنس، وهذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم، كأنه قال: إذا تركتم هذه المنهيات كنتم إخواناً، ومفهومه إذا لم تتركوها تصيروا أعداء، ومعنى كونوا إخواناً: اكتسبوا ما تصيرون به إخواناً عما سبق ذكره، وغير ذلك من الأمور اقمقضية لذلك إثباتاً وظيفاً.

وقوله: عباد الله أي يا عباد الله، وفيه إشارة إلى أنكم عبيد الله، فحقكم أن تتواخوا بذلك. قال القرطبي: المعنى كونوا كإخوان السبب في الشفقة والرحمة والمحبة والمواساة والتصحيح، ولعل قوله في الرواية الرابعة: «كما أمركم الله أي بهذه الأوامر المقدمة ذكرها، فإنها جامعة لمعاني الأخوة، ونسبها إلى الله، لأن الرسول مبلّغ عن الله تعالى.

وفد أخرج أحمد يستند حسن عن أبي أمامة: «لا أقول إلا ما أقول»، ويحتمل أن يكون أراد بقوله: «كما أمركم الله» الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتَوَخَّوْنَ اللَّهَ﴾، فإنه خسر عن العبادة التي شرعت للمؤمنين، فهو بمعنى الأمر، اهـ.

ثم قال النحافظ: هكذا اقتصر النحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة، وزاد عبد الرحمن بن إسحاق عنه فيه «ولا تتناكسوا»، ذكر ذلك ابن حيد البر في «التمهيد»<sup>(٢)</sup>، والخطيب في «المدرج»، قال: وهكذا قال سعيد بن أبي

(١) انفع النسخة (١٠٠/٤٨٣).

(٢) (١٠٨/٢٠).

وَلَا يَجْعَلُ لِنَفْسِهِ أَنْ يُهَاجَرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ نَيَّالٍ.

أخرجه البخاري في: ٧٨ - كتاب الأدب، ٩٢ - باب الهجرة وقول رسول الله ﷺ: لا يجعل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث. ومسلم في: ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٧ - باب انتهى عن الشجاعة والتأفف والتعدي، حديث ٢٣.

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحْسِبُ التَّهَابِرَ إِلَّا الْإِعْرَاضَ عَنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ. فَتَذِيرُ عَنْهُ بِوَجْهِكَ.

مريم عن مالك عن ابن شهاب، وقد قال الخطيب وابن عبد البر: خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في «الموطأ» وغيره، فإنهم لم يذكروا هذه الكلمة في حديث أنس، وإنما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد أي الحديث الذي يلي هذا، فأخرجها ابن أبي مريم في إسناده حديث أنس، وكذا قال حمزة الكنعاني: ولا أعلم أحداً قالها في حديث أنس غير سعيد، اهـ.

(ولا يجعل لمسلم أن يهجر) هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية غير الزرقاني يلفظ المجرد، وفي نسخة الزرقاني يلفظ «يهاجر»، وقال: قال أبو عمر: كذا ليحيى وحده، وسائر الرواة يقولون: يهجر، اهـ. وهكذا في «التجويد»<sup>(١)</sup> يلفظ «يهاجر»، وقال: هكذا قال يحيى: يهاجر، وسائر رواة «الموطأ» يقولون: يهجر، والمعنى ولحد في ترك مكالمته، والإعراض عنه، اهـ (أخاه) في الإسلام (فوق ثلاث نبال) وتقدم الكلام عليه مبسوطاً.

(قال مالك: لا أحسب التهابر) أي معناه في الحديث المذكور (الإعراض) أي إعراضك (عن أخيك المسلم) وترك السلام والكلام (يلعب) هو (هناك بوجهه) هكذا في جميع النسخ الهندية، ورغم عليها علامة النسخة، ولبت هذه الجملة في النسخ المصرية، بل افترض فيها على الجملة الآتية، وهي قوله: (تذير عنه بوجهك) وهذه الجملة موجودة في جميع النسخ الهندية والمصرية.

١٥/١٩٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ...»

وحكى الحافظ في «الفتح» هذا الكلام سابق آخر، فقال في شرح قوله: «ولا تأيروا...» وقد تيسر مالك في «الموطأ» فقال إذا ساق حديث الباب عن الزهري بهذا اللفظ، «لا أحسب التقدير إلا الإعراض عن السلام، بدر عنه حرجه، وكأنه أخذه من بقية الحديث، يلتفتان بعرض هذا ويعرض هذا، ويخبرها الذي يبدأ بالسلام». فلهذا يغيب أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الإعراض، اهـ. هكذا قال الحافظ

وبه أن الإمام مالكاً - رحمه الله تعالى - لم يذكر هذا الكلام في حديث أبي هريرة كما حكاه الحافظ عند أبي حمزة، إذ قال في حديث الباب بهذا اللفظ: «وأيضاً ليس في - مع الموجودة عندنا لفظ السلام، بل بدنه عن أحمد السلام». فاعمل.

١٥/١٩٢٣ - (عاطف عن أبي الزناد عن عبد الله بن ذكوان (عن الأخرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) وقد أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا اللفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ كَلِمَةُ تَحْذِيرٍ وَالظَّنَّ» بِأَرْصَبَ عَلَى التَّحْذِيرِ، قَالَ الْفَارُجِيُّ: "أَيُّ أَحَدِهِمَا اتَّبَعَ الظَّنَّ فِي أَمْرِ الْمَدِينِ الَّذِي مَبْنًى عَلَى نِيَّتَيْنِ، قَالَ - نَعَالِي: «أَرَوْهَا يَسْمُ أَكْثَرُهُ إِلَّا خُتاً بِذِي الظَّنِّ لَا يَفْقِي مِنَ الْخَلْقِ شَيْئاً»»، قَالَ الْقَاضِي: التحذير من الظن فيه، يجب فيه انقضاء أو التحذير به عند الاستغناء عنه أو عما يظن كذبه.

قال الفارسي: أو اجتنبوا الظن في الإخبار، وبؤيده قوله: «فإن الظن أكذب الحديث»، ويقويه قوله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما

(١٦) - «مروءة» ص ٩١ / ٢٦٣.

(١٧) - «وراء» ص ٣٦ / ٢٦٣.

سمعه، وقيل: معناه أكذب حديث النفس؛ لأنه يكون بإلقاء الشيطان، أو انقوا  
سوء انفس بالتمسك به، قال تعالى: ﴿يَتَّبِعُهَا أَكْثَرٌ مِّمَّا سَمِعُوا نَبِيًّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>  
الآية، وهو ما يستقر عليه قلبه دون ما يخفى بقلبه، اهـ.

وفي «المنتقى»<sup>(٢)</sup>: قال عيسى بن دينار في «المزني»: يريد طي السوء،  
وسمائه أن تعادي أهلك وصديقك على ظني نكته به دون تحقيق، أو تحدث بأمر  
على ما نكته، فنكته علم أنك قد علمته، ويحتمل أن يريد به - والله أعلم - أن  
يحكم في دين الله بمجرد الظن دون إعمال نظر ولا استدلال بدليل، وقد قال  
عز سبه: ﴿وَلَا تَقُمْ مَّا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ  
عِنْدَهُ مَشْهُولًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقد قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضُ الْوَعْدِ إِنشِءُوا﴾، وهذا يقتضي أن  
منه ما ليس بالظن، وهو ما يوصل إلى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من  
أهل النظر والاجتهاد. اهـ.

وفاء الحفاظ في «الفتح»<sup>(٤)</sup>: قال الخطابي وغيره: ليس المراد ترك  
العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالباً، بل المراد ترك تحقيق الظن الذي  
يضر بالمعتون به، وكذا ما شاع في القلب مغر قليل، وذلك أن أوائل العقول  
إنما هي غواطر لا يمكن دفعها، وما لا يقدر عليه لا يكلف به، ويؤيد  
حديث أنجاء الله للامة عما حدثت به أنفسهم.

وفال القرطبي: المراد بالظن ههنا التهمة التي لا سبب لها، كسر بينهم  
وجلاً بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يفتن فيها، ولذلك عطف عليه قوله:

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٢.

(٢) (٢/١٩٩).

(٣) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٤) فتح الباري (١٠/٤٨٨).

فإنه لا يستمر به، وذلك أن الشخص يقع له خامس التهمة، فبريد أن يستحق  
فيحس، ويبحث ويستمع، فلهي عن ذلك.

وهذا الحديث يوافق قوله تعالى: ﴿لَتَعْلَمُنَّ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّكُمْ عَنْ كُفْرٍ كَرِيمٍ﴾ (١) فقد سبق الآية على الأمر مسنون بحسب  
العلم بحياة النبوة لتقدم انتهى عن الحوض في بالظن، فإن قال قائل: إن  
أحدث لا تحقق، قيل له: «ولا محذور»، وإن قال: «نحقق من غير نجس»،  
قيل له: «ولا عتب بعضهم بعضاً»، وقال عياض: «استدل بالحديث قوم على  
منع العمل في الأحكام بالأحباد والبراء، وجماعة المحققون على ظن مجرد  
عن الدليل، نسى مبدأً على أصل، ولا تحقيق نظر».

وقال النووي<sup>(٢)</sup>: ليس المراد في الحديث بالظن ما يدل على الاستدلال الذي  
يتعلق بالأحكام أصلاً، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل، وسعياً بأن  
صحة صاهر، وأما بطلان فلا، فإن الأدلة مباحة لذلك، ولا سيما إن حمل  
على ما ذكره الشافعي مناصر، وقد تجر به القرضي في «المعجم»، وقال: «الظن  
الشرعي الذي هو مغيب أحد الحدين أو هو بمعنى استقبح لبعض مراد من  
الحديث، ولا من الآية، فلا يلتزم نس استدل بذلك على إنكار الظن  
الشرعي».

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الدريعة  
في التبع، فأبطل بيع التبعة، ووجه الاستدلال انتهى عن نظر بالمعجم شراً،  
فقد دأب شيئاً حسن على طاهره الذي وقع العقد به، ولم يطل محذور فواتهم  
إنه سلك به هناك الحيلة، ولا يخفى ما فيه، إن.

(١) سورة المجرات الآية ١٧.

(٢) انظر: الشرح لرواقي (١/٢٦٣).

(٣) صبح المأثور (١/١٠٠).

فَارِ تَطْلُ الْكُذِبِ الْحَبِيثِ . . . . .

قال الزرقاني: الطل نبيه يقع في القلب بلا دليل، قال الغزالي: هو حرام كسوء القول، لكن لك أعني به إلا عقد القلب، وحكمه على غيره بالسوء، أما الخواطر وحديث النفس فعفو، بل الشك عفو أيضاً، فائتمني عنه الظن، وهو عبارة عما تركز إليه النفس، ويصل إليه القلب، وسب تحريمه أن أسرار الاضطراب لا يعلمها إلا عزائم فغيوب، فليس لك أن تعتقد في غيرك سوءاً إلا إذا اكتشف لك بيان، فقد ذلك لا يعتد إلا ما علمته وشاهدته، فإنا نم تحده أو نسحه، ثم يقع في قلبك، فإن الشيطان يقيه إليك، فينبغي لك أن نكذبه فيه أفسق لتساقى وقال المعارف زروق: إنما إنشأ اطلع الحبيث عن القلب الخبيث.

(فإن الظن) أقام الظن مقام المصير لزيادة تمكن المستند إليه في ذهن السامع حثاً على الاحتياط (الكذب المحدث) أي حديث النفس؛ لأنه يكون بإلقاء الشيطان في نفس الإنسان، واستشكك بسببه كثيراً بأن الكذب من صناب الأفتون، وأجيب بأن المراء عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أم لا، كذا في الزرقاني.

وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: «شبهات تسمية ظن حديثاً، وأجيب بأن المراء عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أم فعلية، ويحتمل أن يكون المراء ما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً». قال: واد، وصف الظن كونه كذب الحديث مع أن نحمد للكذب الذي لا يستند إلى ظن، فضلاً عن أنه من الأمر الذي يستند إلى ظن.

فللاشارة إلى أن الظن الممنهني عنه هو الذي لا يستند إلى شيء محوز الاعتد عليه، فيمنه عليه، وبحزم به، ليكون الحازم به كافياً، وإنما صار

(١) فتح الباري (١٠/٢٨٦).

وَلَا تُجَسِّسُوا وَلَا تَنُكِّلُوا .....

أما من الكاذب؛ لأن الكذب في أصله منسج مخفى عن دمه بخلاف هذا. فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء، فوصف كونه أصل الكذب بدلالة من دمه والتفسير منه. وإشارة إلى أن الاعتبار به أكثر من الكذب المحض لشدته عدلاً ووضوح الكذب المنحصر. اهـ.

(وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَنُكِّلُوا) بالنجم في الأول والهاء المبهمة في الثانية. في جميع النسخ لهدية والمصرية لا توكلتني، خط الأولى بالمهجمة والثانية بالنجم، فإن زيدي متقدمهم على الهاء، قال الجوهري: إحدى التكنيس بالنجم والآخر بالهاء المبهمة، وفي كل منهما حذف إحدى التائين تحفيظاً، وهـ في ثانياً نسعي التي في حديث الباب، والأصل تجسس.

وفي التورنسي: قال ابن عبد البر: هذا معاذان معاً، واحد واحد وهو السنت والتطلب لتعريب الناس ومساوئهم. إذا خب وأمن أن لم يحل أن يسأل عنها، ولا يكشف عن جربها، وأصل هذه اللفظة هي الفتحة من بولك: حس الشيء أي افترقه لعدته. رجت من المحسنة والمحسنة، وقد قال إبراهيم الحربي: هذا بمعنى واحد.

وفي المتنح: قال الخطابي معناه لا تنكروا عن عيوب الناس ولا تنسوها، قال نحاس حاكياً عن يعقوب عليه السلام: **لَا تَلْهَيْتُوا قُلُوبَكُمْ بِأَسْرِ بُلُوبٍ وَتَلْهَيْتُمْ<sup>(١)</sup>**. وأصل هذه الكلمة التي بالمهجمة من الحائنة إحدى الحياض المنحسر، وبالنجم من الحسن بمعنى اختار الشيء نكيداً، وهي إحدى العصور، فكون التي بالهاء أعم، وقال إبراهيم الحربي: هم معنى واحد.

قال ابن الأثير: ذكر النسي لتأكيد كقولهم: بعداً وسحقاً، وقيل

(١) (٤٨٢/١)

(٢) سورة يونس الآية ١٧



بالجسم البحت عن غورته<sup>(١)</sup>، وبالحاء استماع حديث المشرك، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أحمد بن محمد بن أبي عبيد، وقيل: بالجيم البحث عن مواطن الأمور. وأكثر ما يقال في الشرع، وبالحاء البحث عما يدرك بعامة العين والأذن، ورجح هذا القرطبي.

وأما: بالجيم تتبع الشخص لأجل غوره، وبالحاء تشبه لنفسه. وهذا اختيار ثعلب، ويستثنى من النبي عن الشخص ما لو تعين طريقاً بين إلقاء نفس من الهلاك، مثلاً كان يخطر نفة بأن فلاناً خلا بشخص ليفتنه ظلم، أو يدمره أو يزيه بها، فيشرح في هذه الصور التحسين والبحث عن ذلك حذراً من عورات استدراكه، فقلعه الشوكي عن الأحكام السلطانية للماوردي. واستجاده، وأول كلامه ليس للمحتجب، أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات، وأو غلب على الظن اعتبار أهلها بها إلا هذه الصورة، لم.

وفي الزهراني<sup>(٢)</sup>: قال ابن العربي: التحسين بالجيم كطلب أخبار الناس في التحفة، وذلك لا يجوز إلا للإمام الذي رتب له التحسين، ونقي إليه ردم منتههم. فأما عرض الناس فلا يجوز لهم ذلك إلا لفرض مضاهرة أو حوار أو رفاه في سفر أو معاملة أو ما أشبه ذلك من أسباب الامتزاج، وأما بالحاء فمذهب الخبر تغلب للشخص، وذلك لا يجوز للإمام ولا لسواه.

وفي الأحكام السلطانية للماوردي: ليس للمحتجب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات وفروغ على الظن اعتبار أهلها بها إلا إن تعين طريقاً إلى آخر ما تقدم من كلامه.

وفي المتن<sup>(٣)</sup>: روي عن ابن وهب: لا يجوز له أن يدخل أحداً

(١) شرح الزهراني: (٢٦٣/٤).

(٢) (٢١٤/٧).

وَلَا تَنَافَسُوا .....

استنباح ما يتولد فيه أخوه ثم يفتن في أخيه، فولا بمسوا. أي لا ترسل من يسألك عما يقارن فيك من يقارن في أخيك من الشر، وقال في «المزنية» محمد بن عيسى عنه، وزوي عن ابن نافع أنه قال: هي كلمة متصرفة يريد بها أن لا يتنافس الإنسان من أمور أخيه التي يخاف أن يعيبه ويسببه، ولا يكثر السؤال عما يكره أخوه أن يطلع عليه من حديثه، إلخ.

وفي المروفة<sup>(١)</sup> قال ابن المبارك: لا تظنوا أنطلع على خبر أحد ولا نلى شراً، وكلاهما سهي عنه، لأنه لو اطلعت على خبر أحد ربما يحصل لك حسد، ولو ضمنت على شره تعبه وتنصحه، وقد ورد: «طوبى لمن شغلته عيه شر غيره»<sup>(٢)</sup>، إلخ.

(ولا تنافسوا) هكذا في جميع النسخ، وهو بخلاف حديثي الناس، كما تقدم في كلام الحفاظ من العاصفة، وحسب الرغبة في المعنى، قال القرطبي: أي لا تنافسوا حرصاً على الدنيا، إنما تتنافس في الخير، قال معالي: «وأي ذلك، جَنَّافَسَ التَّكْنُفُوتُ»، وكان التنافس هي العطف، وأبعد من غيرها بالحسد لأنه عطفه عليها قوله: «ولا تحاسدوا»

وقال ابن العربي: التنافس هو الحاسد في الحمة، إلا أنه يضمير عنه مائة مائة، قال ابن عبد البر: السواد التنافس في الدنيا، ومعه طلب الظهور فيها على الناس والتكبر عليهم، وإنافسهم في رياستهم، وأبغى عليهم، وحسدكم على ما آتاهم الله منها، وأما التنافس والحسد على الخير وظهور البر، فليس من هذا في شيء، كذا في التورقات<sup>(٣)</sup>

وفي المحلى<sup>(٤)</sup> هو من الحمة، وهو نية في الشيء، والاستعداد به، والتنافس والتحسد واحد في المعنى، وإن اختلفا في الأصل، ذكره الفيحي،

(١) درة المناقب: (٩/٢٦٣)

(٢) (٢٦٤/٢٦٤)

وقال ابن القيم: الفرق بين المتافسة والحسد، أن المتافسة المباركة تلي الكمال الذي تشاهد في غيرك، فتأخذ فيه لنفسك ولجوارحه، فهو من شرف النفس وعلو الهمة، والحسد حلق نفس ذميمة ليس فيها حرص على الخير، اهـ.

ولا يلزم عليك أنه وقع في رواية البخاري من حديث عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السند والمعنى بدل قوله: «ولا تنافسوا» «ولا تتاجسوا»، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: كذا في جميع النسخ التي وقعت عليها من البخاري بالجمع والسبب المعجمة من الجش، وهو أن يزيد في السعة، وهو لا يريد بها لبقع غيره فيها، وقد تقدم بيانها وحكمها في كتاب البيع، والذي في جميع الروايات، عن مالك بلفظ «ولا تنافسوا» بالفاء وليس المهمة.

وكذا أخرجه الدارقطني في «الموطآت» من طريق ابن وهب وسمن واس الغاسق ويحيى بن يحيى التميمي والقعني ومحمد بن الحسن وغيرهم، كلهم عن مالك، وكذا ذكره ابن عبد البر من «رواية يحيى بن يحيى التيمي وغيره عن مالك، إلى آخره، بلفظ «ولا يتجسسوا» على بعضهم بعض».

وقال فيه: وبعد أن يجمع الحسح على شيء، وتنفرد واحد بخلافه ويكون محفوظاً، وحاصل ما سطره أو التصواب في رواية مالك بالفاء والسبب المهمة، لكنه قال في موضع آخر: «وللمسلم»<sup>(٢)</sup> من طريق الأعمش عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فيه «ولا يتجسس بعضكم على بعض».

ومثله له من رواية أبي سعيد مولى عامر بن كبريت عن أبي هريرة راد بعد قوله: «فخونا»، «المسلم أخو المسلم»، لا يظلمه ولا يخذله، ولا يحترقه، «حبسه» من أن يشر أن يحرق أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام:

(١) فتح الباري ١/١٠٦ (٢٢٨٤).

(٢) صحيح مسلم ١/٦٤١٢.

وَلَا تُحَاسِدُوا وَلَا تَبَاحُضُوا وَلَا تَذَابِرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ بِإِحْوَانٍ.

أخرجه البخاري في ٧٨، كتاب الأدب، ٥٨ - باب يا أيها الذين آمنوا  
احتسروا كثيراً من الظن. ومسم في: ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٩ - باب  
تحريم الظن والتجسس والتنافس، حديث ٢٨.

دعه وماله وعرضه، يلتقي فيها، ويشير إلى صدره - ورد في رواية أخرى من  
عذه الطريق «إن الله لا ينظر إلى أجسادكم، ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى  
إلى قلوبكم»، وهذه الطريق من رواية هامة أجمع ما وقفت عليه من طرق هذا  
الحديث عن أبي هريرة، وكأنه كان يحدث به أحياناً مختصراً، وطوراً بتمامه،  
وقد فرقته بعض الرواة أحاديث، وممن وقع عنده مرفقاً ابن ماجه في كتاب  
الرهبة من كتابه، وهو حديث عظيم يستعمل على جميل من الفوائد والآداب  
المحتاج إليها. اهـ.

وعنى هذا فلا يبعد أن يكون اللمعان معاً، ذكر أحدهما مرة، والاخر  
أخرى، وفي «المشكاة» بروايه الشيخين «ولا تناحشوا»، قال: وفي رواية: «ولا  
تنافسوا». قال القاري: <sup>(١)</sup> قوله: «ولا تناحشوا» من النجش بالنجش والتجسس،  
فيل: المراد به التوابع والعلو على الناس، وهو المناسبات السابقة واللاحقة،  
وقيل: أن يجري بعض بعضاً على الشر والمصرومة، وهو من نتائج التجسس،  
وقيل: هو الرياسة في الثمن ليقادح المشتري بالترغيب، وهذا المعنى هو  
المشهور عند الفقهاء، وقيل: من النجش بمعنى التفسير، أي لا ينظر بعضهم  
بعضاً بأن يسمعه كلاماً، أو يعمل شيئاً يكون سبب بفرقه، اهـ.

وفي «المحلى»: وروي «ولا تناحشوا» من النجش، وهو رفع الثمن في  
البيع، وقيل: المراد في الحديث النهي عن إغراء بعضهم بعضاً على الشر  
والخصومة، هـ.

(ولا تحاسدوا ولا تباحضوا ولا تذابروا وكونوا عباد الله إخواناً) قال

(١) «مرقاة المفاتيح» (١/١٦٢)

١٦/١٦٢٤ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ  
عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَاسَانِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: .....

الحافظ: وقع عند مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخره: «كما أمركم الله»، اهـ. قلت: وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ وعلى بنية اللفاظ الحديث في الحديث السابق.

١٦/١٦٢٤ - (مالك من عطاء بن عبد الله الخراساني) وهو المعروف بعطاء بن أبي مسلم، قال ابن عبد البر في المجريد<sup>(١)</sup>: عطاء الخراساني، وهو عطاء بن أبي مسلم، وقيل: عطاء بن عبد الله، وقيل: عطاء بن ميسرة، مولى المهلب بن أبي صفرة، وقيل: مولى لهذيل، والأول أكثر وأشهر، اهـ.

(قَالَ) عطاء: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قال المنذري: هكذا رواه مالك معضلاً، وقد أسند من طرق فيها مقال يشير إلى ما أخرجه ابن عدي عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «تصافحوا يذهب الخُلُّ من قلوبكم»، وإلى ما أخرجه ابن عساكر عن أبي هريرة مرفوعاً: «تهادوا تحابُّوا، وتصافحوا يذهب الخُلُّ عنكم».

فقول السيوطي: في المصافحة أحاديث مرسولة بغير هذا اللفظ عجيب مع أنه نفسه ذكره في «جامعه»، وقال ابن المبارك: حديث مالك جيد، وقال ابن عبد البر: هذا ينصل من رجوه شتى حسان كلها، ثم ذكر بأسانيده جملة منها في المصافحة بغير هذا اللفظ، فكان السيوطي اغترُّ به، وغفل عما في «جامعه»، كنَّا في «الزرقاني»<sup>(٢)</sup>.

والحديث الذي أشار إليه في «الجامع» ذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، بلفظ: «تصافحوا يذهب الخُلُّ من قلوبكم» غُذِّ عن ابن عمر يعني

(١) (ص ١١٤).

(٢) (٢٦٥/٤).

## «تصافحوا يذهب الغل».....

لابن عدي في «الكامل»، وروى عليه المضعف، وسكت عليه العزيزي، وأخرج أيضاً إمامنا تدايوا، وتصافحوا يذهب الغل عنكم، ابن عساكر عن أبي هريرة، وروى عليه بالحسن، وقال العزيزي: بإسناد جيد، هـ.

وأنت غير بأن هذين اللغتين لبا تمام ألفاظ «الموطأ»، فالتفت بهما على نسبو علي مشكل، نعم يصح التعقب بهما على ما في «الفتح» إذ قال: وفي مرسل عطاء الخراساني في «الموطأ» «تصافحوا يذهب الغل»، ولم يفت تنبيه موصولاً، واقتصر ابن عبد البر على شواهد من حديث البراء وغيره، اهـ.

«تصافحوا» أمر من المصافحة، قال الحافظ: هي مفاعلة من الصفحة، والمراد بها الإقبص. بصفحة اليد إلى صفحة اليد. وفي «الترغاني»: قال الجوهرى: المصافحة الأخذ باليد، وفي «المشارف»: المصافحة بالأيدي عند السلام واللقاء، هي ضربٌ بعضها ببعض، اهـ.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود بسند صحيح من طريق حماد عن أنس ربه: «قد أقبل أهل اليمن وهم أول من حُيِّنَا بالمصافحة»، وفي «جامع ابن وهب» من هذا الوجه: «وكانوا أول من أظهر المصافحة»، اهـ.

(يذهب) أصرب عليه في النسخ المصرية يصح أوله وفتح الهاء أي من المجرد، قال «الترغاني»<sup>(٢)</sup>: يكسر الباء مجزوم في جواب الأمر، حرك بالفتح لا تنفخ، التاكيد وبالرفع، أي فيه يذهب، اهـ. (الغل) بكسر الغين المصححة وتشديد اللام. الحقد والبغضاء على ما أعرب في نسخ «الموطأ»، وقال الثعالبي: يذهب بفنحتين، وفي نسخة: بضم أوله وكسر الهاء، فقله: الغل

(١) «فتح الباري» (١/١٦٤)

(٢) (٢/٢٦٥)

مخرج المصاحفة على الأول، متصوِّب بالمفعولية على الثاني، وفاعله ضمير  
راجع إلى المصاحف الدال على المصاحف.

قال الأمازيغي<sup>(١)</sup> يريد - والله أعلم - المصاحفة بالآلادي، وقد قال علقمة  
والأسود: من نعم النجبة المصاحفة، ودخلت عنده سنان بن عينة مصاحفة  
مائل، وإن: قولاً أنها بدعة لعائشة. فقال سعيد: عائق من هو خير مني  
وملك أنسى بركة زعفران قدم من أرض الحبشة، قال مالك: ذلك حاصر،  
قال سيبك: بل هو حمام، وروى ابن وهب عن مالك، أنه كره المصاحفة  
والمعائقة، فعلى هذه الرواية يحتمل أن يريد - والله أعلم - هي الحديث  
المصاحفة أن يصح بعضهم عن بعض، من المصحح، وهو التحايز والمعران،  
وهو أشبه، لأن ذلك يذهب الغل في لأعجب.

واحتج مالك لمنع المصاحفة باليد بقوله غير وحل: فإنما دخلوا غير ذلك  
سلفاً قال سلفاً في شكركم<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر مصاحفه، وقوله يجهل، يذهب  
الغل في التعدي، ومعنى ذلك أنه إذا صحح عن أخيه، وصحح عنه أخوه ذهب  
ما في أنفسهما من الغل، وكذلك إذا تصاحفا بالآلادي، لأجل نهاية ما يتوعد به  
للمعلم، وإحراصل على قول من حمله على ذلك، اهـ.

وفي التلخيص<sup>(٣)</sup> روى ابن وهب وغيره عن مالك كراهة المصاحفة  
والمعائقة، وفيه قال سحنون وغيره، وروى عن مالك خلافة، وهو الذي يدل  
عليه معنى ما في "الموطأ"، وعلى حواشي جماعة العلماء سلفاً وخلفاً، وفيه  
تلزح حاشي، اهـ.

(١) التلخيص (٢١٠-٢١٦)

(٢) سورة القارعة، الآية ٦:

(٣) (٦/٢٦٧)

قلت ترجم البخاري في صحيحه: «باب المصافحة»، وذكر فيه عن ابن مسعود - رضي الله عنه - عني الذي يخطو الشهد وكفي بين كفيه، وقال كتب بين يديك: «دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ فقام بيني صلحاً بين عبيد الله يهرول حتى صاحمني، وهناني، وعن قتادة قلت لأبي رضي الله عنه - «أبانت المصافحة في أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، وعن عبد الله بن هشام كما مع الذي يخطو وهو أحد: يده عمر بن الخطاب.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: قوله: «عني مصفحاً وهناني» وجاء ذلك - أي لمصافحه - من عن النبي ﷺ، كما أخرج أحمد وأبو داود من حديث أبي ذر: «نقد أخرجنا عن رجل له نسمة، قال: قلت لأبي ذر: هل كان رسول الله ﷺ يصافحكم إذا تقبضوه؟ قال: ما تقبضه قط إلا مصافحني، الحديث» وجاء تحت إذا هذا الرجل العجيب.

وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أسد: «كاتبوا إننا ثلاثون مصفحوا»، وإذا قدموا من سفر تعانقوا، وأبو في الكبير: «كان النبي ﷺ إذا تقبض أصحابه ثم مصافحهم حتى يسلم عليهم»، وقوله: «عن قتادة قلت لأبي الخ، زاد الإسماعيلي في روايته عن حماد: قال قتادة: وكان الحسن يعني البصري مصافح، وساء من وجد آخر عن أسد قبل: يا رسول الله الرجل يدق أعضاء يحكي له؟ قال: «لا»، قال: «فبأخذه بيده ومصافحه»، قال: «نعم» أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup> وقال: حسن، قال ابن بطال: المصافحة حسنة عند عامة العلماء، وقد استحبها مالك بعد كراهته.

وقال النووي<sup>(٣)</sup>: المصافحة سنة صحيح عليها عند الثلاثة، وقد أخرج

(١) اطر: صحيح البخاري (١/١٦٢٤)

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٢٨)

(٣) اطر: صحيح النووي (١/١٦٢٤) ومروءة المصافح (١/١٦٢٤)



أحمد وأبو داود، والترمذي عن الراء، رقعاً: «عن مسلمين يديان فيمصافحان  
الا غير لهما فمن أذى يتردد»، وراد فيه ابن المسيب أو نكاشراً يود وبصيحة، وفي  
رواية لأبي داود «وحمداً لله واستغفر»، وأخرجه أبو بكر البرقاني في «مسنده»  
بوجه آخر عن الراء، لقيت رسول الله ﷺ مصافحين، فقلت: يا رسول الله  
كأنهم أمسب أو عدا من زبي أو عاجة، فقال: «ممن أحق بالمصافحة»، فذكر  
بحسب سياق الخبر الأول، اهـ.

ولا يذهب عليك أن السنة في المصافحة أن تكون باليدين كما هو  
اسمرف عن المصافحة والتابعين، والمتنوعات عن المشايخ أن يلمصا بطن كفي  
سببهما، وحملنا بطن قلب ساريهما على ظهر كف يمين الآخر، هكذا وصلى  
إلينا في الحديث المصالحين بمصافحة.

قال صاحب «الدر المختار»: وفي «الغنية»: السنة في المصافحة بكتا  
يديه، ونماه فيما نفعته على «المتقى» قال من عابدين، وبه: وهي إنصاف  
صمحه الكف بالكف، وإفصل الوجه بالوجه، فأخذ الأصابع ليس بمصافحة  
خلافاً للروافض، والسنة أن تكون بكتا يديه، ويثير حائل من ثوب أو غيره،  
وعند اللقاء بعد السلام، وأن يأخذ الإبهام، فمن فيه عرفاً يُنسب المحبة، كذا  
جاء في الحديث، ذكره القهستاني وغيره، اهـ.

وتعلم من ذلك أن من حصر المصافحة بإنصاف صمحه الكف بالكف لا  
يخالف كونها بأيدين، فإنه صرحا بذلك. وصرح ينشد بكونها بأيدين، ووجه  
ذلك أنهم إذا صرحوا بالإنصاف المصافحة أرادوا الإشارة إلى ما أخذ الاشتقاق من  
أنه مشتق من المصافحة لا من المصراع بمعنى العفوف والمجاوزه، كما قال به  
بعضهم، ولم يريدوا إلا ذلك لأن الكففة، ولما أرادوا بيان الكيفية صرحوا  
بكونها بأيدين، اهـ.

وفي «الفتاوى الهندية»: السنة فيها أن يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب أو غيره، كذا في «حزاة الفتاوى»، اهـ.

وترجم البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> «باب المصافحة» وذكر فيه قال ابن مسعود: «اعني النبي ﷺ الشاهد» وتقيي بين كفيه، وخصص الإمام البخاري بذلك بيان كيفية اليمين، فإن المصافحة باليمين تحتمل صوراً مختلفة، بأن تكون مثلاً كُفَّ واحدٍ منهما في الوسط وكفا الآخر في الطرفين، أو يلمس كل يمين كل واحد منهما بكف يمين الآخر، وكذلك كفا يسراهما وغير ذلك، فبين الإمام البخاري - رضي الله عنه - بذلك كيفية اليمين، ولا يضر على ذلك كونه لثعلبيه أو غير ذلك.

ثم ذكر البخاري «باب الأخذ باليمين» على روايه جمهور رواة البخاري، وذكر فيه: «سأفح حماد بن زيد بين فمبارك بيديه» إشارة إلى أن ذلك هو المعروف بين الصحابة والتابعين، ولم يذكر للمصافحة باليد الواحدة رواية ولا اثرًا، أما علمه نسخة أبي زر عن الحمصي والمستمسي بلفظ الأفراد، فإشارة إلى أن ما ورد في الروايات من لفظ الأخذ باليد، المراد بها الجنس، ولنا ذكر الإمام في الباب أثر حماد وحديث زر مسعود - رضي الله عنه -، وإلا فلا وجه لذكرهما في باب الأخذ باليد.

وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٢)</sup> عن عبد الرحمن بن رزين، قال: مررت بالمريضة، فقيل لنا: ههنا سلعة بن الأكرع، فأتيتها فسلمت عليه، فأخرج يديه، فقال: يا ليت بهاتين نبي الله ﷺ، فأخرج كفاً له ضخمة، كأنها كفه - يبر - فقمنا إليه فقبلناه، اهـ.

(١) «صحيح البخاري» مع فتح الباري (١/٥٤). وانظر تفصيل المصافحة في «الأدب المفرد» (١/١٢٩).

(٢) «صحيحه» (١/١٢٩).

وأخرج نحوه أحمد في «مسنده» وفي نحوه فأخرج لنا كنه كذا نسخة فسننا إنه: «فدأنا نكتبه حسناً، لا مقان. إنها بي السعة» لأن المعروف فيها أيضاً لمصداحه. لما في «دور السيرة» برواية أحمد والترمذي وصححه والنسائي وغيره عن أبيه بنت رقيقة قالت: أتت النبي ﷺ في ساء لبيعه الحديث. وفي قال: يا رسول الله ألا تصافح؟ قال: إني لا أجمع الله. إنا نومي نساء مرأة كفوئي لامرأة واحدة، غير أنساء قلت: يا رسول الله يخط في سورة، فقال: إني لا أصالحكن، ولكن أخذ عليكن من تعد الله.

فقلتم عن رواية البخاري في «الأدب» أن ما ورد في بعض الآيات عن أبيه أو المصاحفة لخط الكتاب أو الله بالمرأة بهذا المعنى لا نحو أحد، لأن في هذه الرواية نصراً لآلها. ومع ذلك قال: فأخرج كنه كنه. فلا بد أن ذكر الكف منها لغيره. وبزيده أيضاً قليل الكثير حبيفاً.

وأخرج أيضاً عن مورخ من عامر قال: قدما قليل: «ذلك رسول الله ﷺ، فأشفا بيديه ورجليه فقبله». وفي «مجمع الروايات» عن أبي أن سي الله ﷺ قال: «ما من مديون أبقيا، أخذ أحدهما بيد صاحبه، لا كان، حقاً على الله عز وجل أن يحضر دعاهما، ولا يعرف بين أيديهما حتى يعرف لهما» رواه أحمد، والدار وأبو يعنى، إلا أنه قال: «حق على الله أن يجيب دعاهما»، لا رد أسمهما. حتى يعرف لهما. ورواه أحمد زهري الصحيح عن مسروق بن عجلان، وثقه ابن حبان وله يصفه أحد، (م).

ومنه قليل على أن ما ورد في الروايات من كنه الأخذ باليد مرده لغيره لأنه ذكره أولاً بأحد يد صاحبه، ثم رتب عليه لا يعرف بين أيديهما.

(١) «الأدب» (٢٧٨)

(٢) (٧٥٨) رقم الحديث ١٢٦١٥١

وعني في أمادة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تصفح المسلمان لم يفرق أكفهما حتى يغفر لهما» رواه الطبراني<sup>(١)</sup>، وفي مهلب بن العلاء وفي عمره، وبقيته رجاله ثقات.

وفي «كنز العمال»<sup>(٢)</sup> برواية ابن الجار عن ابن عمر - رضي الله عنه -: «أيما مسلم يصفح أخاه ليس في صدر واحد منهما على أخيه حنة»<sup>(٣)</sup>، ثم يفرق أيديهما، حتى يغفر الله لهما، الحديث. وفي رواية ابن مسعود عن ابن عمر: «من صافح أحد المسم ليس في صدر أحدهما على صاحبه حنة»<sup>(٤)</sup>، لم يفرق أيديهما حتى يغفر الله لهما، الحديث. وفي أيضاً عن البراء قال: أخذ بيدي رسول الله ﷺ وقال: «أما من مؤمن يثقبان، فيأخذ كل واحد منهما بيد أخيه، لا يأخذ إلا لخدمة في الله تعالى، فنفرق أيديهما حتى يغفر لهما».

وهي هذه الروايات كلها تصريح بالأيدي بلغظ الجمع، ولم أر يعد في رواية ولا أثر تصريحاً باليد الواحدة، ولو سلم على الغرض، فقد أفاد شيخنا الشافعي للكنزومي - قدس سره - هي «الركوب الذي»<sup>(٥)</sup> قوله. والأخذ باليد، اللام فيه للجنس فلا ثبت للوحدة، والحق فيه أن مصافحته ﷺ ثلثة باليد<sup>(٦)</sup> والباقيين، إلا أن المصافحة بيد واحدة لما كانت شعار أهل الإفرنج وحسب نكرة لذلك، اهـ.

ثبت: وهذا كما قالوا في النخس باليمين واليسار: كلاهما ثابت عن

(١) «المعجم الكبير» (٨٠٨٦) (٣٢٦/٨).

(٢) (٩/١٣٣ - ١٣٤).

(٣) الحنة: الندوة.

(٤) إمته: حدة.

(٥) (٢/٢٩٢).

(٦) هذا لا سامي ما نقله، هي نيب كرويه عن نظري السامري، اهـ، انتهى.

النبي ﷺ إلا أنه لما<sup>(١)</sup> صار شاعرًا أرفأه من وجب الاحتراز عنه، فكيف بالشبه بالكفرة، لا يقال: إنه وقع التصريح بالمصافحة باليمين في بعض الروايات، لأن ذلك ليس إلا لشراقة اليمين، ولأن الأصل في إتصاف الكافرين هما الجهان، وليس ذكر اليمين للاحتراز عن اليسار.

ففي «المشكاة» عن ابن مسعود رجه: «ثلاثة يحبهم الله، رجل قام من الليل يتلو كتاب الله، ورجل يتصدق بصدقة يمينه بغيرها، انحدث، أقرئ من تصدق بشماله كذلك لا يدخل فيمن يحبهم الله؟ وأخرج الإمام أحمد عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «من قطع حق امرئ مسلم سببه، فقد أوجب الله له بها النار، أو يقول أحد: إن من قطع حق امرئ مسلم بغير اليمين لا يدخل في النار؟ وفي البحاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: «ثلاثة لا يكتسبهم الله، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم»، وفي: «تور حل ماوم رجلاً سلعة بعد انحصار، فحلف بالله لقد أعطيتي به كذا وكذا»، أو يمكن أن يبدل من كذلك في غير هذا الوقت لا يدخل في الوعيد؟

وقد أخرج الحاكم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر بايعا النبي ﷺ، وهما ابنا مسيح، وأن رسول الله ﷺ لما رأهما بيّنهما وسط يده فبايعهما، أقرئ أنه ﷺ بايعهما باليد الواحدة مرة واحدة؟.

وهي «المشكاة» برواية الشيخين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أبى الله ملائ، انحدث، وفي رواية لمسلم: «يؤمن الله ملائ، انحدث، أقرئ أن يده الأخرى تبارك وتعالى خالية؟ بل يده مبروتان يثنى كيف يشاء وفي «الدر» عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُ لَكُم مِّنْ نَّبِيٍّ

(١) أجمعت ذلك قسداً لاختلافهم في شعارهم، كما في «الناهي»، اهـ «ن»

وَنَهَادُوا تَحَابُّوا، وَتَذَهَّبِ الشُّحْنَاءُ».

مَدَامَ؟ الآية، أَنَّهُ تَعَالَى أَخَذَ يَدَهُ قَبْضَيْنِ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ، أَفَتَرَى الْقَبْضَيْنِ فِي يَدِ وَاحِدَةٍ؟

وقد ورد في عدة روايات أَنَّهُ أَخَذَهُمَا فِي الْيَمِينِ، وَلِذَلِكَ نَقَّاطَرُ لَا تَحْصِي صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ أَمَّا هَذِهِ التَّخْصِصَاتُ تَكُونُ لِأَدْنَى مَلَائِكَةٍ، وَإِنَّا نَرَى أَنَّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ مَذْكُورٌ بِهَذَا: «ابْسُطْ يَمِينَكَ فَبَسَطَ يَمِينَهُ، وَذَكَرَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» بِهَذَا: «ابْسُطْ يَدَكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ»، وَذَكَرَهُ أَحْمَدٌ بِهَذَا: «فَبَسَطَ يَدَهُ إِلَيْنَا».

(وَنَهَادُوا) يَفْتَحُ التَّاءُ وَالدَّالُ الْمُخَفَّفَةُ، أَمْرٌ مِنَ التَّهَادِي، وَالْمَهْدِيَّةُ هِيَ مَا يَكْرُمُ بِهِ الرَّجُلُ، بِخِلَافِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّهَا مَا يَتَمَحَضُّ بِهِ ثَوَابُ الْآخِرَةِ فَقَطْ.

(تَحَابُّوا) يَفْتَحُ التَّاءُ وَضَمُّ الْمَوْحِلَةِ الْمُشَدَّدَةِ مِنَ التَّحَابِّ، مِنْ بَابِ التَّفَاعُلِ عَلَى أَنَّهُ مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ حَذَفَ مِنْهُ إِحْدَى اثْنَتَيْنِ، كُنَّا فِي «الْمَرْقَاةِ»<sup>(١)</sup>.

وَفِي «الزُّرْقَانِي»<sup>(٢)</sup>: قَالَ الْحَافِظُ تَبَعاً لِلْحَاكِمِ: إِنْ كَانَ بِالتَّشْدِيدِ فَمِنْ الْمَدِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ بِالتَّخْفِيفِ فَمِنْ الْمُحَابَّةِ، أَيْ: مِنْ حُبِّهِ كَذَا وَكُنْهًا، إِذَا أَعْطَاهُ، وَالْحَبَاءُ الْعَطْفُ.

(وَتَذَهَّبِ) بِرَوَاةِ الْعَطْفِ، قَالَ الْقَارِي: بِإِضْطِحَالِ السَّابِقِينَ، لَكِنَّهُ هُنَا مَجْزُومٌ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَحَرْكٌ بِالنَّكْسَرِ لِلانْقِطَاعِ، أَيْ: وَالْمُرَادُ بِالسَّابِقِينَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي قَوْلِهِ: «تَصَانَعُوا يَذْهَبُ الثَّقُلُ» (الشُّحْنَاءُ) بِشَيْءٍ مُعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَحَاءٌ مُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ وَنُونٌ وَالْمَدُّ، السَّادَةُ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ جَالِبَةً لِلرَّضَاءِ وَالْمُودَةِ، فَتَذَهَّبِ الْمَدَارَةُ.

(١) «سورة الفاتحة» (٨٣/٩).

(٢) «شرح الزُّرْقَانِي» (٢٦٥/٤).

ولأحمد والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «تهادوا، فإن الهدية تذهب وخر الصدور أي قلبه وقشه، وتليهنني عن أس وأبن عن البر عن أم سلمة: «تهادوا، فإن الهدية تذهب بالمحبة» يعني الغل، وعن معاوية بن الحكم، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تهادوا فإنه يذهب الغل ويذهب الفقر» أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن بحر عن أبيه عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن معاوية بن وهب قال: سمعت محمد بن أبيه، ولم يكن بالرفعي، ولا يصح عن مالك ولا عن الزهري.

قال المرفوعي: لكن له شاهد عند الظهير فهو «الكبير» عن أم حكيم بنت وداخ الحراعية مرفوعاً باللفظ: «إن الهدية تُضعف الحب»<sup>(١)</sup>، انتهى مدارج وأخرج ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن مالك عن حفص بن محمد عن أبيه عن جده، قال: «تضعف عن أبي بكر وعمر وأبو عبيدة، فتتأخر في أشياء» فقال علي بن موسى عليه السلام: «يا رسول الله جئتكم سألتكم، وإن شئتم سلوني، وإن شئتم أخبرتكم بما حثمتكم» الحديث مطلوب، قال أبو عمر: حديث حسن، لكنه منكر عن مالك، ضعفه، ولا يصح عنه ولا أنه أصيل في حديثه<sup>(٢)</sup>.

قال المرفوعي: فعل مراده أن شئ حسن، وإن كان منه المنكر لا يصح عن مالك، وإلا فالجميع بين حسن وبين منكر لا يصح تذييل<sup>(٣)</sup> أو مراده حسن لفظاً، وهو بعيد، أمه. قلت: صرح أبو عمر أن تكراره خاصة بكونه عن مالك، إذ قال: لا يصح عنه ولا له أصل في حديثه، وهو لا ينافي كونه حسناً سنداً آخر.

(١) قال ابن عبد البر: «هذا مما ذكره شهاب بن أحمد في الدعوى لمالك عليه السلام» (١٠٠/٢٢٢).

(٢) في الأصل، أم المراد.

١٧/١٦٢٥ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ.....»

١٧/١٦٢٥ - (مالك عن سهيل) مصنفاً (ابن أبي صالح عن أبيه) ذكر أن السناد (عن أبي هريرة) رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ قال: يفتح) بالتحريك في النسخ الهندية، وبأن ثبت في النسخ المصرية، وفي «المشكاة» برواية مسلم بالتحريك، قال القاري<sup>(١)</sup>. بالتحريك ويؤت معقفاً مجزئاً، (أبواب الجنة).

قال البيهقي<sup>(٢)</sup>: يريد - والله أعلم - أنه يفتح في هذين اليومين عن الذنوب العظيمة، ويثبت فيهما لكثير من الناس الدرجة الرفيعة، فتكون حنة فتح أبوابها. وقد يعبر بفتح الأبواب عن الإقبال على أمر والإقبال، يقال: فتح فلان باب طعامه، وباب عطائه، فلا يخلقه عن أحد، ويقال في مشاهدة حرب العدو: قد فتحت أبواب الجنة، معناه - والله أعلم - رجعت أبواب دعوتها وعرفان الذنوب المانعة منها.

وفي الحديث الآخر: «تعرض أعمال العباد في هذين اليومين، فينظر لكل عبده، الحديث، فانقضى ذلك أد عرض أعمال المؤمن بما أراده الله من الغفران له، فهو يمر به بأن أبواب الجنة قد فتحت، ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة علامة على الغفران والإحسان في ذلك اليوم.

وبين هذا التأويل قوله ﷺ: «فيغفر لكل عبد مسلم» يريد أن هنا الغفران الذي يكون بمعنى فتح أبواب الجنة، ويكون فتح أبواب الجنة علامة عليه نعم كل مسلم إلا من كانت بينه وبين أخيه شحنة، تحذيراً من بقاء الشحنة وحشاً على الإفلاع من ذلك. اهـ.

(١) إرشاد السامع (١/٢٦٤)

(٢) المستدرج (١/١١٧)



يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>، يحتمل حقيقة، لأن الجملة موصوفة، وفتح أبوابها ممكن، ويكون دليلًا على الدعوى، ويحتمل أنه يكون فتية عن مغفرة الذنوب، تعظيمه، وكنت الترحات الـ فدية، فله التام، يقال: المظلي: التبع حقة، ولا ضرورة، نحو إلى التأويل، ويكون فيها تأنيباً من الخيرة لمن يمت يومئذ ممن غفر له، أو يكون علامة لسلامة على أن الله تعالى يغفر في يومئذ المؤمنين، اهـ.

وقال القاري<sup>(٢)</sup>، يفتح أبواب طاعتها أو غيرها، وبجانبها، وفي الترح معام، قال القاضي جابر: معنى فتح الأبواب: كثرة التصحيف والغفران، وفتح التصالح، وإعطاء البراءة، التحليل، ويحتمل أن يكون على ظاهره، وأدق فتح أبوابها علامة لذلك، اهـ.

(يوم الاثنين ويوم الخميس) قال الزرقاني فيه وصلتهما على غيرهما من الأيام، وكان النبي ﷺ يصومهما، وينتدب أمته إلى صيامهما، وقد روى أبو داود<sup>(٣)</sup> وغيره عن أمية قال: كثر يوم الاثنين والخميس، فسل عن ذلك، فقال: إن أعماق عباد تعرض يوم الاثنين والخميس، فسل عن يومئذ، فقال: لكل عبد مسلم لا يشرك بالله صفتان لقوله: عبد، (المسيبة) فإن تقارن أي شيئاً من الإشراك أو من الأشياء أو شيئاً من شرك حائ أو غير، وفي رواية: لكل عبد مؤمن، ولعن الزرقاني في ذلك كامل، اهـ.

وقال الزرقاني<sup>(٤)</sup>: أي ضربه التصالح بعير ومينة طاعه، قال المظلي.

(١) (٤١/٢٤٧)

(٢) مرقا، المصحيح (٤/٢٦٦)

(٣) ابن أبي داود (١٤٣٦)

(٤) شرح الزرقاني (١/٢٦٦).

إِلَّا رَجُلًا .....

حدثت الصلوات الحسنة والجمعة إلى الجنة ورمضان إلى رمضان مكثراً ما سبها ما اجتبت الكبار، أم. قلت: الصغيرة تختص بالصغار أم نعم، الكبار أيضاً، فقدم الكلام عليه مختصاً في أبواب الوضوء وبشيء من الاتصال في أبواب الحج.

والأوجه عدي أن لا يند في ذلك، بل يبقى مجملًا تحت النسبية، وقد قال عمر السدي: **قَوْلُ اللَّهِ لَا يَقْبُذُ أَنْ يُثَرِّقَ بِهِ، وَيَقْبُذُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَأْنِهِ** <sup>(١)</sup>. وفي النسخة برواية الصحابي عن أبي عبد مرفوعاً: **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْرِي الْمَرْءَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كُنْهَ وَيَسْرَهُ، فَيَقُولُ: أَعْرِفْ ذَاكَ؟ أَعْرِفْ ذَاكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَنِّي رَأَيْتُ، حَتَّى تَمُوتَ بِمَنْوَعَةٍ، وَتَرَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ عَفَاكَ، قَالَا: حَتَّى يَمُوتَ عَلَيْكَ فِي الْمَدِينَةِ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ الْيَوْمَ، الْحَدِيثُ.**

وهي أجمع القوائد برواية مسلم والترمذي عن أبي ذر مرفوعاً في رجل **يَدْرِي نَفْسَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: أَعْرِضُوا عَلَيْهِ مَا دُونَ ذَلِكَ، وَارْفَعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ صَغَارَهَا، تَحْدِثُ، وَبِهِ: فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ مَكَانٌ كَيْ سَيَا حَسَنًا، فَيَقُولُ: رَبِّ قَدْ غَسَلْتَ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَذَا قَوْلٌ، قَالُوا: بَرَأَتْ بِسَمْعِ اللَّهِ يَوْمَ ذَلِكَ حَتَّى دَلَّتْ بِوَحْدَةٍ.**

وهي الفخر المثلثة برواية من أبي حاتم وابن ماجة عن أبي هريرة مرفوعاً: **يَأْتِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ أَنْهَمُ اسْتَخْتَرُوا مِنَ الْمَلَكِ، قِيلَ: وَمَنْ هُمْ؟ رَسُولُ اللَّهِ؟ قُلَ: الْخَيْرُ، قَالَ: اللَّهُ سَيِّدَانَهُمْ حَسَنًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّرَوِّاجَاتِ، وَحَدَّثَ الشَّافِعِيُّ مَشْهُورٌ فِي ذَلِكَ، فَأَيُّ حَافَةِ أَمْرِ التَّصْبِيحِ فِي ذَلِكَ وَالتَّسْبِيحِ، وَبَرَكٌ عَلَى الْعَشِيَّةِ بِفَعْلٍ مَا يَنْدُ وَيَحْكُمُ بِهِ.**

(إِلَّا وَجُلًا) ما تصب في الصباح تسوية وتارفع في المساء التهادن، قال

(١) سورة النازع الآية ٤٨.

كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبِّهِ شَحَاءً، يُقَالُ: أَتَقَارَوُ هَذَا؟ .....

الزرقاني<sup>(١)</sup>: ما تصيب لأه استثناء من كلام موجب، وهو الفروبة الصحيحة، وروي بالرفع، فإله التورسني.

وهي «المشكاة» بوزن سلم ينعظ رجل، وكذا في «الأجيب السمر» للبخاري، قال القاري<sup>(٢)</sup>: بالرفع في جميع نسخ «المشكاة» أي إلا ذهب رجل، فالمعروف، وقدر، وإلا فالظاهر المصنف، كما قال السيد جلال الدين، وفيه أن تقدير المضاف لا يجوز كونه رفعاً، نعم لم ير في النسخ أن له وجه أن حذف المضاف المصنف، وأبقى المضاف إليه محروفاً على حاله، قال الطبري: والظاهر فيه المصنف، ويمكن أن يقال: إن الكلام محمول على المعنى، أي لا يبقى ذهب أحد إلا ذهب رجل، ونحوه قوله تعالى: «فُتِّرُوا مَتَّ إِلَّا قَلِيلٌ» أي منه يطعموه إلا قليل، قال القاري: قراءة الرفع شاذة، والمناوذة بالمصنف، وقيل: رفعه رفعه أنه حصة لكل عبد، فإن معناه الرفع، وإذا بمعنى غير أي غير وجه، اهـ.

(كانت) كذا في جميع النسخ، وكذا في «المشكاة»، قال القاري: وهي نسخة «كان» (بينه وبين أحبه شحاً) نفتح المعجمة والعد أي عداوة تملأ القلب (يقال: تُنظَرُوا) نفتح الهمزة سبعة الأسر من الإنطا، قال البصاوي: يقول الله تبارك وتعالى للسلائكة الثائرة يهدبها السفرة: أخرجوا وأمهلوا (هذه)، قال الزرقاني: أي باسم الإشارة بدل المصير ليريد التفسير والتعريف، يعني لا تحطوا بها أقصاء، رجبين بينهما عداوة، وقال القاري: أي أخرجوا مغفرتهم، مطبقاً زجراً لهما، أو من ذهب الهجران فقط وهو لأظهر، اهـ. وقال الباجي<sup>(٣)</sup>: أي أخرجوا الغم من لهما.

(١) شرح الزرقاني (٢/٣٦٦).

(٢) مرآة المفاتيح (١/١١٦).

(٣) المنطق (١/١٧٧).

حَتَّى يَضْطَلَّحَا. أَنْظَرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَضْطَلَّحَا.

أخرجه مسلم في: ٤٥ - كتاب نير واصله والآداب: ١١ - باب الهب عن الشحاء والنهاجر، حديث ٣٤.

١٨/١٦٢٦ - وَحَقَّقْنِي عَنْ عَائِشَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مُرَيْمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ.....

(حتى بضطلاح) أي يتصالحا ونور مرادفة عند البعد (أنظروا هذين حتى بضطلاح) كذا بالتكرار في نسخ الموطأ، ولم يكرر في فائسكة.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: كثر لتأكيد، وقال الفرغاني: المقصود من الحديث التحذير من الإصرار على الحماوة، قال ابن دسلان: الأظهر أنه نير صالح أحدهما الآخر فلم يتبل، غمر للمصالح، قال انفاري: أي حتى يتصالحا ويبرأ عنهما الشحاء، فلا يقيم التصالح للسعة والرياء، والظاهر أن مغفرة كل واحد مرفقة على صفاته وزوال عداوته، سواء صفا صاحبه أم لا، اهـ. وتقدم مفصلاً إذ الهجرة له بُعْدٌ بدخلة في ذلك.

قال الزرقاني: الحديث أخرجه مسلم وأبو دارق والتوماني ونسائي عن طريق مالك وغيره، ولم يخرجه البخاري، ورهم من عزاء له، اهـ. قلت: أخرجه البخاري، في «الآداب المفردة»، فلعلى من عزاء إليه سقط عنه لفظ في «الآداب».

١٨/١٦٢٦ - (مالك عن مسلم بن أبي مريم) يار المدي (عن أبي صالح) ذكوان (السمان) بشد الميم باع السمن (عن أبي هريرة أنه قال) قال ابن عبد البر: هكذا وقفه يحيى وجمهور الرواة، ومثله لا يقال يائري، فهو نون مفتحة بلا شك. وقد رواه ابن وهب عن مالك، وهو أجمل أصحابه، فصرح برفعه،

(١) شرح الزرقاني (١/٢٦٦).

## تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ

فَقَالَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَذَلِكَ فِي الْمَرْبُوعَاتِ<sup>(١)</sup> وَالْمُتَوَسِّطَاتِ<sup>(٢)</sup> وَالْمُتَحَرِّجَاتِ<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: وَرَوَايَةُ ابْنِ دَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ مَرْفُوعَةً، رَوَاهَا عَلِيٌّ فِي «صَحِيحِهِ» بِرَوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكٍ، وَأَخْرَجَ بِرَوَايَةِ سُبَّانٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ مَرَّةً، قُلْتُ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ» الْحَدِيثُ، وَقَدْ فِي «الْمَشْكَاةِ» بِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ مَرْفُوعَةً.

قَالَ الْقَارِي<sup>(٤)</sup>: وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ زَيْدٍ بِلَفْظِ «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ»، فَيُغْفَرُ لَهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مُتَحَرِّجِينَ أَوْ قَاضٍ رَحْمَةً، وَفِي رَوَايَةِ الْحَكِيمِ عَنْ وَالِدِ عَبْدِ الْعَزِيزِ «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»، وَتُعْرَضُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَعَلَى الْأَيَّامِ وَالْأَسْمَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيُصْرَحُونَ بِحَسَنَاتِهِمْ، وَتَزْدَادُ رَحْمَتُهُمْ بِبَاصٍ وَإِشْرَافًا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَوَدُّوا مَوْتَكُمْ، اهـ.

قُلْتُ: رَوَايَةُ الْحَكِيمِ تُرْمِزُني عَنْ وَالِدِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ذِكْرَهَا انْحِسَابِي فِي «الْجَامِعِ»، وَوَقَعَ عَلَيْهِ بِالْحَسَنِ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ الْعَزِيزِي فِي «شَرْحِهِ».

(تُعْرَضُ) بِالنَّازِئَةِ فِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ وَالتَّدْكِيرِ فِي الْهِنْدِيَّةِ، وَقَالَ الْقَارِي: بِالتَّدْكِيرِ وَيُؤْتَى (تُعْمَالُ إِنْسَانِي) فِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ وَفِي الْهِنْدِيَّةِ «أَعْمَالُ الْعِبَادِ» قَالَ الْقَارِي: يَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَهُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ النَّاسُ، وَقَالَ: الطَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّكْلُفَ مِنْهُمْ بِمَرْفَعَةٍ تَرْتَفِعُ الْمَخْضَرَةُ عَلَى الْمَرْحُورِ، وَغَيْرِ الْمَكْلُوفِ لَا دَبَّ لَهُ فَيُغْفَرُ، قَالَ الْبُيْهَاقِيُّ: وَالْمَعْرُوضُ عَلَيْهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ عَلَيْكَ بِوَكَلِهِ إِنَّهُ

(١) (١/٢٦٦).

(٢) «تَوَسُّطُ الْحَوْلَةِ» (ص ٦٥٧).

(٣) (ص ١٦٦).

(٤) «مَرْقَاةً الْمَنَانِيحَ» (٩/٢٦٥).

يعالني على جميع أصحاب الأعداء ويستفيد من عداوتهم. وأما في شهر  
لتصريح في رواية، قال ابن أبي عمير: سرج في رواية الحسن بن علي بن حماد  
قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:

... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:

... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:  
... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:

... في رواية الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد: قال الحسن بن علي بن حماد:

كُلُّ جُمُعَةٍ مُرَّتَيْنِ. يَوْمَ لَاتُنْبِنُ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ. فَيُعْزَرُ لِكُلِّ شَيْءٍ مُؤْمِنٍ. إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحَاءَةٌ. قِيلَ: أَلَا تَرَكُوا هَؤُلَاءِ حَتَّى يَتَيْنَا، أَوْ أَتَوْا.....

أُمُورِهِمْ، وَالْأَوَّلُ سُبْحَانَهُ يَلْمُ كُلَّ شَيْءٍ. قَبْلَ وَجُودِهِ، كَمَا يَعْلَمُهُ بَعْدَ وَجُودِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ فِي عِلْمِهِ إِلَى الْعَرْضِ، وَإِنَّمَا أَحَبَّ أَنْ يَرَى الْمَلَائِكَةَ أَعْمَالِ الصَّالِحِينَ، فَيَعْنَمُوا الدَّاعِيَ فِي رُوحِهِمْ وَرِيحَاتِهِمْ، وَأَنْ يَبْصُرُوا أَعْمَالَهُ الْأَشْفَاءِ، فَيَعْلَمُوا مَوْجِبَ حَسْرَتِهِمْ وَخَسْرَاتِهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ، اهـ.

(كُلُّ جُمُعَةٍ) بِضَمِّينِ وَسُكُونِ الثَّانِي مَنْصُوبٍ بِزَجْرِ الْخَافِضِ أَيْ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ (مَرَّتَيْنِ) أَيْ عَرَضَيْنِ (يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ) قَالَ الْقَاوِي: نَصَبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْأَوَّلُ تَهْدِيدٌ بِدَلٍّ مِنْ مَرَّتَيْنِ لَثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْعَرَضَ مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ مِنَ الْيَوْمَيْنِ، قَالَ الْقَاضِي: أَرَادَ بِالْجُمُعَةِ الْأُسْبُوعَ، وَعُذِرَ عَنِ الشَّيْءِ بِأَخْرَجَهُ وَمَا يَسْمُ بِهِ.

(فَيُعْزَرُ) بِنَاءٌ الْمَجْهُولُ (لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ) ذَنْبُهُ الْمَعْرُوضَةُ عَلَيْهِ (إِلَّا عَبْدًا) بِالنَّصَبِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهَلْدِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ، وَكَذَا فِي «الْمَشْكَاةِ». قَالَ الثَّوْرِيَّيْنِ. وَجَدْنَاهُ فِي «كِتَابِ الْمَصَانِعِ» بِالرَّفْعِ، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ» بِالنَّصَبِ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، فَإِنَّ اسْتِثْنَاءَ مَنْ كَلَامٍ مُوَحِّدٍ، وَهُوَ وَرَدَتْ الرِّوَايَةُ الْفَاحِشَةُ، كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ»<sup>(١)</sup>، قَالَ الثَّوْرَقَانِي<sup>(٢)</sup>: «وَبِی رَوَايَةٍ: «عَبْدًا» بِالرَّفْعِ، وَتَفْصِيحُهُ فَلَا يَحْرَمُ أَحَدٌ مِنْ اتِّفَاعِهِ إِلَّا عَبْدٌ، اهـ.

(كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ) الْمُسْلِمِ (شَحَاءَةٌ) قِيلَ: أَتَرَكَوْا هَؤُلَاءِ؟ كَمَا نَقَدِمُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ (عَنْ يَتِيمَا) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْغَايَةِ وَالْهَمْزَةِ الْمَمْدُودَةِ، مُضَارِعٌ مَشَى مِنْ فَاءٍ إِذَا رَجَعَ، أَيْ يَرْجِعَانِ عَمَّا هُمَا عَلَيْهِ مِنَ التَّقَاطُعِ وَالْعَادَاوَةِ إِلَى الْعُرُودِ (أَوْ) شَكَّ مِنَ الرَّاوِي (أَرَكُوا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ

(١) مَرْقَاةُ الْمَصْنُوعِ، (٢٦٥/٩).

(٢) نَسْخُ الثَّوْرَقَانِي، (٢٦٥/٥).

هَلِينِ حَتَّى يَفِيَّاهُ.

أخرجه مسلم في ٤٥ - كتاب البر والتمسك والآداب، ١١ - باب النهي عن الشحنة، والنهابة، حديث ٣٦.

أخبروا، يقال: أركبت الشيء آخرته، كذا في الزرقاني، وفي «المجمع»<sup>(١)</sup>: أركوا من ركاء يركو، إذا أخروا. وروي أتركوا من الشرك، وروي أركوا أي كلفوها وألزموها، من ركبت الدابة إذا حملت عليها في السير وجهدها، وقيل: من أركون بمعنى الإصلاح، أي أهدموا بينهما حتى يقع بينهما الصلح، وأركوا يسكون الرء، وضم كاف وهمزة وصل، وروي بقطعهما من أركبه إذا أخرته، اهـ.

(هَلِينِ حَتَّى يَفِيَّاهُ) هكذا بالشك في رواية مسلم عن ابن وهب عن مالك، وفي رواية سفيان عن مسلم بن أبي مريم، فيقال: «أركوا هَلِينِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أركوا هَلِينِ حَتَّى يَصْطَلِحَا»، وبالتكرار بدون الشك.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: ولا يمارس هذا الحديث ما صح مرفوعاً: «إن الله تعالى يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل»، قال العراقي: لاحتمال عرض الأعمال عليه تعالى كل يوم، ثم تعرض عليه كل اثنين وخميس، ثم تعرض عليه أعمال السنة في شعبان، فتعرض عرضاً بعد عرض، ولكل عرض حكمة يستأثر بها مع أنه لا تخفى عليه من أعمالهم خافية، ويحتمل أنها تعرض في اليوم تفصيلاً، وفي الجمعة إجمالاً (أو عكسه، اهـ). ونقدم قريباً ما قاله النووي، والشيخ في «الكوكب» من مصالح العرض المفنضة للتعدد.



(١) (٣٧١/٢).

(٢) (٢٦٧/٤).



بسم الله الرحمن الرحيم

## ٤٩ - كتاب اللباس

(١) باب ما جاء في لبس الثياب للجمال بها

(١) ما جاء في لبس الثياب للجمال بها

اللبس ضم اللام وسكون سوحقة، قال: القاري<sup>(١)</sup> عن «القاموس» لبس الثوب كسج لباً بالضم، ولباساً بالكسر، وأما لبس كضرب لبس بالفتح بمعناه سقط، ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَلْبَسُوا الْحُلُوفَ الْإِثْيَاقِيَّةَ»<sup>(٢)</sup>، وإنما ذكره ملائس على كثرة من الناس، اهـ.

والجمال باللباس مخرج، بل مدحوب منه فمارك ومعنى من يخلد من قبله عمر منه: «فَإِنْهُمْ إِذْ هُمْ قَدْ أَتَوْا قَتْلَهُ لَنَا بِزَيِّ شَوْشَكٍ وَبِزَيَّابَةٍ»<sup>(٣)</sup>، قال صاحب «الجلال»: هو ما تحمل به من الثياب، وقال: لحارث: الربيع ناهية مدحوب، وهو داسه وريقه ثلثيت للإنسان، عاتعير للإنسان لأنه ثياب وزينه، والله في أنزلت عليكم لباساً<sup>(٤)</sup>، أسد سواجر سواتكم، ولباساً لربكم، لأن الربيع غرض صحيح، كذا قال تعالى: «لِيُكَلِّفَهُمْ زِينَةً»<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: «فَرَزَقْنَاكُمْ مِنْهَا جَزْأً»<sup>(٦)</sup>، وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»<sup>(٧)</sup>، اهـ.

وفي «الميز المجتاز»: يستحب التحليل، وأباح الله الزينة بقوله تعالى: «وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِذْ أَنْزَلَ لَهُمْ لِبَاسَهُمْ»<sup>(٨)</sup> الآية، وخرج عنه وعليه رداء قبيح ألف، وديار، اهـ.

(١) من لغة المندائيين (١/٢٢٤).

(٢) سورة النحل، الآية ٨٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٢٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٣٢.

وفي «المشكاة»<sup>(١)</sup> برواية الشيخين عن أنس - رضي الله عنه -: «كان أحد الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الجبيرة، وبرواية الترمذي<sup>(٢)</sup> عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نَعَمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ»، وبرواية النسائي وأحمد عن جابر قال: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَانِراً فَرَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَسَخَةٌ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يَقْبَلُ بِهِ ثَوْبَهُ»، وبروايتهما عن أبي الأخوص عن أبيه، قال: «أُتِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَيْ ثَوْبٌ دُونَ، فَقَالَ لِي: «هَذَاكَ مَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَنْ أَمَى السَّال؟» قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْعَالِ، قَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبُخْرِ وَالْغَنَمِ وَالْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، فَقَالَ: «إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتُهُ».

وبرواية أحمد عن أبي مطر قال: «إِنَّ عَلِيًّا - رضي الله عنه - اشْتَرَى ثَوْبًا بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، فَلَمَّا لَبَسَهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِنَ الرِّيشِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ، وَأَوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَايَاتِ الْكَثِيرَةِ فِي الْبَابِ»<sup>(٣)</sup>، ومع هذا كله فلم يتركه أحد تواضعاً كان أرفع.

وفي «المشكاة» عن رجل من أبناء أصحاب النبي ﷺ عن أبيه: «مَنْ تَرَكَ لَبْسَ ثَوْبٍ جَمَالٍ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ»، وفي رواية: «تَوَاضَعَا كِسَاءَ اللَّهِ حِلَّةَ الْكَرَامَةِ الْحَدِيثِ، رَوَاهُ أَبُو شَاوَدٍ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ حَدِيثَ اللَّبَاسِ، قَالَ الْقَارِي<sup>(٤)</sup>: «أَيُّ إِنَّمَا تَرَكَهُ خَوْفًا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ رَجَاءً لِمَا هُنْدَلَهُ مِنَ الْمَقَامِ الْأَعْلَى، أَوْ اسْتِحْقَارًا لَزِينَةِ الدُّنْيَا، أَوْ».

(١) ح (٤٣٠٤) كتاب اللباس.

(٢) «سنن الترمذي» ح (٢٨١٩) من كتاب الأدب.

(٣) انظر «مشكاة المصابيح» (٤٣٥١ - ٤٣٥٢ - ٤٣٧٣) من كتاب اللباس.

(٤) «مرقاة المفاتيح» (٢٥٥/٨).

قلت: وعليه يحمل ما ورد من الروايات في هذا المعنى، كما في المشكاة برواية الشيخين عن أبي يردة، قال: أخرجت إلينا عائشة كساء ملبداً وإزاراً غليظاً، فقالت: فَوَجَّهَ رسول الله ﷺ في هذين، وبرواية الشيخين أيضاً عن عائشة، قالت: «كان قرأ رسول الله ﷺ الذي ينام عليه أوماً حشو، لبث» وبرواية الترمذي، وضعفه عن عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: أيا عائشة إن أردت المحرق بي، فليكنيك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالاة الأغنياء، ولا تستخلفي ثوباً حتى ترتعبه<sup>(١)</sup>.

وبرواية أبي داود عن إياس بن ثعلبة ناك: قال رسول الله ﷺ: «ألا تسمعون؟ ألا تسمعون؟ إن البذاذة من الإيمان، إن البذاذة من الإيمان»<sup>(٢)</sup>، وبرواية البخاري عن أبي هريرة سرفوعاً: «طوبى لعمري أخذ بعنان فرسه في سبل الله أشمت رأسه شفرةً قدما»، الحديث.

وبرواية الترمذي<sup>(٣)</sup> عن عثمان أن النبي ﷺ قال: «ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال: بيت يسكنه، وثوب يوارى به عورته، وجنت الخبز والماء». وبرواية أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قام على حصير، فقام وقد أثر في جسده، فقال ابن مسعود: يا رسول الله لو أمرنا أن نسط لك ونعمل، فقال: «مالي وللدنيا، وما أنا والدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة، ثم راح وتركها».

وبرواية البخاري عن أبي هريرة قال: رأيت سبعين من أصحاب الصفة، ما منهم رجل عليه وداء إما إزار وأما كساء، قد ربطوا في أعناقهم، فمنها ما يبلغ نصف الساقين، ومنها ما يبلغ الكمين، الحديث.

(١) سنن الترمذي (١٧٨٠).

(٢) سنن أبي داود (٤١٦١).

(٣) سنن الترمذي (٢٣٤١).

ورواية أحمد<sup>(١)</sup> عن معاذ أن رسول الله ﷺ لما بعث به إلى النخع، قال: «ياك والتنعيم، فإن عباد الله ليسوا بالمتنعمين»، وغير ذلك من الروايات التي لا تحصى، ولذا اختار النبي ﷺ لنفسه البهذفة، وحاذى حدوه في ذلك الشيخان ومن تبعهما من أهل المعرفة والزهادة.

قال القاري<sup>(٢)</sup>: وفي «شرح السنة»: قال أنس: رأيت عمر - رضي الله عنه - وهو يومئذ أمير المؤمنين، وقد رفع ثوبه برفاع ثلاث، ليد بعضها فوق بعض، وهيل: خطب عمر - رضي الله عنه - وهو خليفة، وعليه إزار فيه اثنا عشرة رقعة، اهـ.

وقال القاري أيضاً: وأما أكثر طوائف الصوفية، فاختاروا لبس الصوف، لأنهم لم يلبسوا لحظوظ النفس ما لأن مشه وحسن منظره، وإنما لبسوا لشر المودة ودفع الحر والقر، فاجتزوا بالخشين من الشعر والغليظ من الصوف، وقد وصف أبو هريرة رخصالة بن عبيد أصحاب الصفة، بأنهم كان لباسهم الصوف، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: أما قوله ﷺ: «التباعدة من الإيمان» رواه أبو داود، وصححه الحاكم، فمعناه: إن قصد بها تواضعاً وزهداً وكف نفس عن فخر وتكبر: لا إظهار فقر وحيانة مال، فالمراد به إثبات التواضع للمؤمن كما ورد: «المؤمن متواضع، وليس بذليل»، اهـ.

ومعاً يجب التنبيه عليه أيضاً أن اللباسين معاً قد يكرهان لغرض فاسد، ففي أبي داود<sup>(٤)</sup> عن ابن عمر - رضي الله عنه - مرغوعاً: «من لبس ثوب شهرة

(١) مسند أحمد، (٣/٥٠٣).

(٢) مرآة المفاتيح، (٨/٢٥٤).

(٣) شرح الزرقاني، (٤/٢٦٨).

(٤) مسند أبي داود، (٤٠٢٩).

١/١٦٠٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَدْنَارَ.....

أَنَّهُ لَمَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَزَلَ ذَلِكَ، زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي شُعَيْبَةَ فِيهِ أَشْرًا وَلَمْ يَأْتِ فِي أُخْرَى. قَالَ أَبُو شُعَيْبَةَ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْإِبْرَاهِيمِ (١) أَيُّ حَرْفٍ الْإِبْرَاهِيمُ وَمَعْنَاهُ بِهِمَا الْفُتُوحُ الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ، بِهَا بِأَحْسَرُ الْفَاحِشُ وَالْخَبْلَاءُ أَوْ بِأَعْدَادِ الْأَهْلَاءِ. أَمَّا وَكَانَ الْخَارِجِيُّ يَقُولُ: ثَوْبٌ شَهْرَةٌ أَيْ ثَوْبٌ تَكْرُرُ وَتَعَارُفٌ، أَوْ مَا تَعَدُّهُ الْمُتَعَرِّضُونَ لِيُشْهِرَ نَفْسَهُ بِالرَّهْبِ، أَوْ مَا يُشْعِرُهُ الْعَنِيدُ مِنْ حِلَاةِ السَّيْدَةِ، كَالثَوْبِ الْأَحْمَرِ، أَوْ مَا يَلْبَسُهُ لِيُشْفِيَهُ مِنْ بَدَنِ الْفَتَقَةِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ فِي حِلَّةِ السُّفَهَاءِ. اهـ

وَمِنْ أَمَثَلِ أَيْ دَامِدٍ، عَنْ «الْمُعَامَلَةِ»: حَفِيزُ الْقَامِ أَنْ الْأَخَاصِثَ كُنَّا وَرَدَتْ فِي مَاءٍ فَضِيحَةٍ الزَّمْعِدِ وَبِكَ السَّعِيمِ وَفَلَسَ فِي مِلَادٍ أَلْبِنَا وَمَلَأَهَا بِمُعَاطَمِهِ وَالرَّغْبِ وَالْمَحْرَبِ خَلِيَّةً كَذَلِكَ رَقِيبٌ فِي شَارِ الشَّجَلِ بِالْمَرْوَةِ إِفْثَارًا سَعِيمًا وَتَرَكَا لِمَا كُنْتُ. وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ الْقَصْدُ، وَالْمَعْنَى تَرَكَ الْحَدَثَ وَلَيْسَ دُونَ الْبَيِّنَاتِ إِنْ كَانَ لِمَحَلِّ الْحَقِّقَةِ أَوْ الْفَهَامِ فَلْيَقْرَأْ، وَالْمَرْوَةُ، الْمَرْوَعُ بِمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، «مَوَالِيْمٌ» فَهُوَ مَدْمُومٌ، وَعَلَى قَصْدِ الْمَرْوَةِ، التَّوَالِيحُ وَالْإِنَارُ مَحْصُودٌ، وَكَذَا الْفَرَسُ وَالْمَحَلُّ وَشَرَفٌ فِي سَبْ أَحْمَرِ اسْتِلَاسٍ، إِنْ كَانَ عَلَى رَجَبِهِ التَّكْبِيرُ، وَالْحِيَلَةُ وَالْعَاسِلُ وَالْمَطَرُ وَالْإِمْرَفُ، فَهُوَ قَسِحٌ سَرْمٌ، وَإِنْ كَانَ لِإِظْهَارِ النَّمْعَةِ وَالْتَعَافِ وَمِنْ الْحَالِ، فَهُوَ حَسْرٌ، وَهَذَا مَوْ كَقَوْلِ الْفَيْضِ، اهـ

١/١٦٢٧ - مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعَدْرِيُّ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ) الصَّحَابِيِّ الشَّهِيرِ (أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَدْنَارَ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَوْنِ الْثَوْبِ مَدْمُومًا أَلْفًا مَرَّةً، مُنَاجَاةٌ يَحْدُثُ فِي

(١) تَمَامُ التَّعْيِيدِ (١٦١/١٦٢٧)

سنة ثلاث من الهجرة، وهي غزوة غطفان، ونعرف بني أسد بفتح الهمزة والميم، وسببها أن جمعاً من بني ثعلبة ومحارب تجمعوا، يريدون أن يهيبوا من أطراف رسول الله ﷺ، فخرج إليهم، فلما سمعوا بذلك هربوا في رؤوس الجبال فرعاً ممن نصر بالعرب، فرجع ولم يلق حرباً، كذا في «الزرقاني»<sup>(١)</sup>.

وفي «البداية والنهاية»<sup>(٢)</sup>: في السنة الثالثة في أولها كانت غزوة أحد، وذاك إلى: غزوة ذي أمر، فذكر القصة، وفي «طبقات ابن سعد» غزوة رسول الله ﷺ غطفان إلى أحد، وهي غزوة ذي أمر، في شهر ربيع الأول على رأس خمس وعشرين شهراً من مهاجرة رسول الله ﷺ، فذكر القصة، وترجم البخاري في «صحيحه» - باب غزوة أنمار، وذكر فيه حديث جابر في الصلاة على الراحلة.

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: كان محل هذه الترجمة قبل غزوة بني المصطلق؛ لأن عقبه بحديث الإنك، والإفك كذا في غزوة بني المصطلق، فلا معنى لإدخال غزوة أنمار بينهما، بل غزوة أنمار يشبه أن يكون هي غزوة محارب، وبني ثعلبة، ولم يذكر أهل البخاري غزوة أنمار، وذكر مصطلحي أنها غزوة أمر - فتح الهمزة وكسر الميم -، فقد ذكر ابن إسحاق أنها كانت في صفر، وعند ابن سعد: قدم فادم سحلب، فأخبر أن أنمار وتعلبة قد جمعوا لهم، فخرج لعشر سنون من المحرم، فأتى محلهم بذات الرفع، وقبل: إن غزوة أنمار إنما وقع في أثناء غزوة بني المصطلق. اهـ.

قلت: ولما أتت في «الوقائع والتهذيب» في السنة الثالثة من الهجرة قال

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٧٧).

(٢) (٥/٤٤).

(٣) فتح الباري (٧/٢٩٩).

قَالَ جَابِرٌ: فَبَيْنَمَا أَنَا نَازِلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ، إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُمْتُ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلُمَّ إِلَيَّ الظِّل. قَالَ: فَتَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ إِلَيْهِ  
غَوَازِيَةً لَنَا.

الطبري: لما رجع رسول الله ﷺ من غزوة السريين أقام بالمدينة بقرية ذي النخلة  
والمحرم، ثم غزا نجداً يريد غطفان وهي غزوة ذي أمر، فأقام بنجد الصفر  
كله، ثم رجع ولم يبق كيداً. وفي «الخميس»: سماها الحاكم غزوة أنمار،  
وفي «المجمع» في السنة الثالثة بعد ذكر غزوة السويين. ثم غزا نجداً، وأقام بها  
الصفر، ثم رجع من غير قتال، اهـ.

وقال صاحب «المحلى»: غزوة بني أنمار يعني أنمار بن يعيض، وهم  
قبائل في العرب، وذلك الغزوة اشتهرت بذات الرقاع، وكانت قبل التحديق بعد  
التفسير عند أبي إسحاق، أو سنة خمس، فيما ذكره ابن سعد وابن حبان، وحزم  
ابن حنبل بأنها بعد الخندق، ونص البخاري أنها بعد خيبر؛ لأن أبا موسى  
شهد، وكان قد وعد بعد خيبر، اهـ.

قلت: وهذا الاختلاف الذي ذكره صاحب «المحلى» كله في غزوة ذات  
الرقاع، وفيه نص البخاري ما نص، فإن كانت غزوة بني أنمار هي ذات الرقاع  
بشئ فيها هذا الاختلاف، ولا فلا.

(قال جابر: فبينما) بلا ميم في جميع النسخ (أنا) بفتح الهمزة وتنخيف  
النون (نازل تحت شجرة) أي في ظلها (إذا) للمفاجأة (رسول الله ﷺ) خبره  
مخبر، أي أقبل أو طالع (قال جابر: (قمت: يا رسول الله هلم) بشئ المحرم  
المفحوق، أي أقبل وتشرف (إلى الظل) أي ظل هذه الشجرة، وكان من عادة  
الصحابة إذا رأوا شجرة ظليلة تركوها لرسول الله ﷺ.

(قال جابر: (انزل ورسول الله ﷺ) عن دابته تحت ظل شجرة (فقمتم إلى  
غوازة لنا) قال الزرقاني: بكسر العين المعجمة شبه النعل، جمعها غرغر، وفي  
«المحلى»: بفتح العين المعجمة والراء المكسرة، وبكسر العين: وجاء يجعل له  
الطعام كالحوادث، وفي «الصراح»: أهلك معرباً.

فَأَتَسَلَسَلَتْ فِيهَا شَيْئًا فَوُجِدَتْ فِيهَا حُرُوفٌ قَدِيمَةٌ. فَكَسَرْتُهُ، ثُمَّ قَرَأْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «إِنَّ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟» قَالَ فَقُلْتُ: «خَرَجْنَا بِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ الْمَدِينَةِ. قَالَ جَابِرٌ: وَعِنْدَنَا صَاحِبٌ لَنَا تُجَهِّزُهُ

(فالتعمست فيها) أقر قد عثت في الغزاة (قديماً) مما يزكى، أئذنه ليس رسول الله ﷺ، وليس في السج الهندية نبط «نبأ» فالمفعول معذوف، (فوجدت فيها جرو) وقال صاحب السجلى: «ثلاثة، القصير من كل شيء، حتى الحطل والبصير، وهي «الزريقاني»<sup>(١)</sup> كسر الحيم عن الألفصح، وبسها لغة» وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: «الجرو القثاة الصميمة، وقيل: المستطيمة، وقيل: الصغيرة، حكاه أبو القاسم الجعفي، وقال أبو عبد الله الجرو صغير القثاة، والبؤمان، جمعه أجراء، وجمع الحميم أجرب، (قثاة) كسر القثاف أكثر من ضمها فثلاثه ثقيفة، ومثلاً، أم بالخيار، وبعضهم طلق على نوع يشبه الحبار، وهي تسجلى: «فاكهة مشهورة (فكسرتها) قال اللامي: معنى كسره أنه، أن يسجل تناوله، ويكثر عدده، وهو في الأغلب مما يصعله الأكل والتكبير منها، فعمل حاراً سمياً باسم الصغير تحقيراً لما فيه، مكوه مؤنة المعنى

(ثم قرأته) بتلوة الراوي، أي جعلت القثاة قرأاً (إلى رسول الله ﷺ) ليأكله (فقال رسول الله ﷺ) وليس في النسخ المصرية تعظ «رسول الله»، عائداً على النصير إليه ﷺ (من أين لكم هذا؟) أي من أي مكان حصل لكم القثاة، بما دام من عدده بلسان الموضوع وهو وجوده فيه (قال) جابر: (فقلت: خرجنا به يا رسول الله ﷺ) (من المدينة) السورة (قال جابر: وعيننا صاحب لنا لم يسم (تجهزه) بضم التاء وفتح الجيم وكسر انتهاء المشددة.

قال «الباجي»<sup>(٣)</sup>: «تهين» من أمره ما يحتاج إليه في توجيهه لحفظ الظاهر، قال

(١) «شرح لورقاني» (٢/٢٦٦).

(٢) «المصنف» (٢/١٦٦).

(٣) «المصنف» (٢/١٦٦).



يذهب برأى الظاهر. قال: فجعلته. ثم أقدم بذهب من الظاهر وعينه  
نزداني له هذا خلافاً. قال: فنظر رسول الله ﷺ إليه فقال: أفأنت  
نوبان غير هذين؟ .....

صاحب المجلد: التحيز إحداهما يحتاج إليه المصنف والمقاري والمصنف  
(المعروف).

(يذهب) استئناف بيان من التحيز (يرى) حاله من عدمه من تصدير في  
يدك، أو استئناف لبيان وجه الذهاب، كذا في «المجلد» (ظهورنا) أي دونه.  
مسند من ذكرنا بكتب على ظهورها.

(قال) جازر (فجعله) ما يسمى (ثم أدبر) صاحب المجلد (يذهب في  
الظاهر) برأى المصنف (وعليه) أي على لرحل المذكر (نزداني) ضم الموحدة  
غنية بوجه ثوب محض (قد خطا) أي أخطأ (الحاء) المحضة وبثت اللام من باب حبر  
وكرم وسبع، كذا في «المعجم» أي صاراً بالسين، كذا في «المعجم».

قال الجازي: يريد أنه قد بلغ من ذلك مبلغاً قد بلغه العجز، ويشرح عن عادة  
نوبان المصنف. مع ما قد علم من سعة أخبار الناس في ذلك الوقت.  
يحتمل أنه كره ذلك لما حذف أن يعتقد ذلك شيئاً أو صاحباً مع القدرة على  
الدين المعتاد، وقرره النبي ﷺ ناسي غير الاعتقاد وما ينبغي له لآلة من دون  
المسلم، كما شرع ما ينبغي به صاحبه في فعله، ويحتمل أنه لما كان في غيرة  
ولعله كان يقرع المشركين. به بأس أن يكون لهم على أصحابه عيون. فهو  
حنيف مثل هذا السليبي. فيعدون فيهم من ضعف الحال ما ينوي موسهم، ويؤكد  
مهمهم في الظاهر غاية ما، يذكر ذلك رسول الله ﷺ، ولما أراد إظهار القوة وصراح  
إحسانهم، موسهم، وبطل طوعهم، أهد.

(قال) جازر: (نظر رسول الله ﷺ إليه فقال: أما) بفتح الهمزة وخفة النجم  
له نوبان غير هذين: البردين الملبوس؟ قال الجازي: يحتمل أن يعرف حاله

فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَهُ ثَوْبَانِ فِي النَّبِيِّ. كَسَوْتُهُمَا لِثَاغِمَا. قَالَ: «فَادَعُهُ فَمَرَّةً فَلْيَلْبَسْهُمَا» قَالَ: فَدَعَوْتُهُ فَلْيَسْهُمَا. ثُمَّ وَلَّى يَلْعَبُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَهُ ضَرَبَ اللَّهُ حَتْفَهُ. أَتَبَسَّ هَذَا خَيْرًا لَهُ؟» قَالَ: فَسَمِعْتُ الرَّجُلَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: فَتَقَبَّلَ الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

ليعلم هل فعل ذلك لضرورة عدم؟ فيعذره أو يعينه، أو يعلم أنه فعل ذلك مع القدرة على اللبس الصالح، فينكر عليه، ويأمره بما هو أفضل له، قال جابر: (فقلت: بلى يا رسول الله له ثوبان) زاد أبو نعيم جديتان (في الغنيّة) يفتح العين المهملة وسكون التحتية وموحدة: زبيل من آدم، وما يجعل فيه من الثياب، كذا في «المحلى» من «القاموس» (كونه لثامًا) أي أعطيه لثامًا.

(قال) ﷺ: (فادعه، فمره فليلبسهما) يفتح الموحدة. (قال) جابر: (فدعوه فلبسهما) امتثالاً لأمره ﷺ (ثم ولّى يذهب) بعد لبسهما (قال) جابر: (فقال رسول الله ﷺ: ما له) لفظ استنهام للإنكار أي يلبس الخلفين مع وجود الجديدين (ضرب الله حنقه) قال الباجي: هذه كلمة تقولها العرب عند إنكار أمر، ولا يريدون بذلك الدماء على من يقال له ذلك (أليس هذا) أي لبس الجديدين (خيراً له) من لبس الخلفين؟.

(قال) جابر: (فسمعه الرجل) أي قوله ﷺ: «ضرب الله حنقه»، قال الباجي: فلما سمعه، وعلم أن دعاء النبي ﷺ غالباً يستجاب، اعتقد أن يستجاب له، أو خاف أن يكون من موجدته عليه لما أتاه، قد أخرجت هذه اللفظة منه على وجه الدعاء، إذا علم من حاله أن ما يقوله يكون على حسب ما يقوله (فقال) الرجل: (يا رسول الله في سبيل الله) أي قل مع كلامك لفظ «في سبيل الله» أيضاً، وهنا نبيته أن ما ناله ﷺ سيقع.

(فقال رسول الله ﷺ) على معنى استدعائه: (في سبيل الله، قال) جابر: (فقتل الرجل في سبيل الله) قال صاحب «المحلى»: الظاهر من اللفظ أنه قتل

٢/١٦٢٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنِّي لِأَجِبُّ أَنْ أَنْظَرَ إِلَى الْفَارِزِيِّ أَنْ يَهْضُرَ نَيْبًا.

الرجل في تلك الغزوة، ولكن روى أبو نعيم أنه قتل الرجل في وفتة البعثة، وكان في زمن أبي بكر مع مسيلمة الكذاب، وأما في تلك الغزوة فأم رفع القتال، بن رجح النبي ﷺ من غير قتال، كما في كتاب السير، اهـ.

٢/١٦٢٨ - (مالك أنه بلغه) عن مشايخه (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: إنني لأحب) - مناح الألام وصيغة المتكلم (أن أنظر إلى الفارزي) أي العالم أو قارئ القرآن (أبيض النياب)

قال الناجي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يريد فاذ في القرآن المعروف بذلك، والمقصود به، وهم كانوا أهل العلم والدين في زمنه، فكان - رضي الله عنه - يرغب أن تكون هذه صفاتهم، ويكون هذا زتهم، وذلك على وجهين: أحدهما: أن يكون يستحب لهم لبس لباس دون لبس المتبغيات من المعصر وغيره، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «غير ثيابكم البيضاء» والموجه الثاني: أن يريد به بقاء ثيابه وسلامتها من الوسخ، وأن لا تُدَسَّسَ ألوان الثياب ويُعَبَّرَ بياضها؛ لأن بقاء الثوب من حسن الزينة، وذيل على توفي لا يسهو والمحافظة على نظافته.

ويحتمل أن يريد بالفارزي: تعابيد، وهذا يقتضي أن عمر بن الخطاب لم يستحسن للعباد الخروج عن حسن الزينة إلى التملس المستخشن؛ لأن ذلك خروج عن العادة ومدخل فيه يشوه. وقد قال إبراهيم بن آدم: ثرجل تشك فيفس ائصرف: رأيتك نسكاً أعجمياً، فعاب ذلك عليه لخروجه عن عادة مثله، ومنه مالك عن لبس الصوف الغليظ فقال: لا خير في الشهرة، ولو كان يلبسه قازة ومتركة تارة ثرجوت، ولا أحب الموافقة عليه، قال مالك: هذا لمن وجد غيره، فأما من لم يجد غيره فلا أكرمه له، اهـ.

(١) والمعتني (٢/١٦٩/٧)

٣/١٦٢٩ - وحدثني عن مالك. عن أيوب بن أبي تميمة، عن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب: إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم. يجمع رجل عليه ثيابه.

٣/١٦٢٩ - (مالك عن أيوب بن أبي تميمة) كسبسان المسحبياس (عن محمد بن سيرين) الثابتي الشهير (قال) قال عمر بن الخطاب (إذا أوسع) تسمية الإفعال (اللَّهُ عليكم) في الحال (فأوسعوا على أنفسكم) لأن الله تبارك وتعالى يُعَبِّدُ أن يرى أثر نعمته على عبده، وروى أبو نعيم وابن لال وغيرهما عن ابن عمر مرفوعاً: «إن المؤمن أحد عن الله أدباً حسناً، إذا أوسع قد عبه وجمع على نفسه، كذا في الزرقاني»<sup>(١)</sup> (جمع رجل عليه ثيابه) حرره أريد به الأمر يعني ليجمع عليه ثيابه، قاله ابن طلال. وقال ابن المنير: الصحيح أنه كلام في معنى المشرط، تأه قال: إن جمع رجل عليه ثيابه محض.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: يريد - والله أعلم - إذا أوسع الله على الرجل في مله، فليوسع على نفسه في مله، فيجعل نفسه على عانة منعه، ولا يغل بحاله، حتى يكره النظر إليه وإلى زينة. ويشع ذلك ذكره، اهـ

وهذه قطعة من حديث رواه البخاري في صحيحه<sup>(٣)</sup> متصلة عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال: قام رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: «أو كلكم يجد ثوبين»، ثم سأله رجل عمر - رضي الله عنه - فقال: إذا أوسع الله فأوسعوا. يجمع رجل عليه ثيابه. سئل رجل فمر بزار ورواه، ثم إزار وتعبص، في إزار

(١) شرح الزرقاني (٢٦٩/١)

(٢) المتن (٢٢٠/٧).

(٣) أخر البخاري، ص ٨ - كتاب الصلاة، ٩ - باب الصلاة في الثوب الواحد ويل وانسان (القب) ح (٣٦٥)

## (٢) باب ما جاء في لبس الثياب المصبغة ولذهب

وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء، في ثياب وقباء، في ثياب وقميص، قال: وأحسبه قال: في ثياب ورداء.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: روى ابن حبان هذا الحديث من طريق إسماعيل بن علي عن أبيوب، فأدرج الموقوف في المرفوع، ولم يذكر عمر - رضي الله عنه - ورواية حماد بن زيد هذه المنفصلة أصح، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلمة، فرواه عن أبيوب وهشام وحبيب وعاصم، كلهم عن ابن سيرين، أخرجه ابن حبان أيضاً، هـ.

## (٢) ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب

(ما جاء في لبس) بضم الميم وسكون موحاة (الثياب المصبغة) بصبغة المفعول من الإصباع أو التصيغ (أو) لبس (الذهب) أي حلية الذهب، ولا أعلم خلافاً بين الأئمة في جواز لبس المصنوع لرجال ونساء مع الخلاف بينهم في بعض أنواع الصنيع، كالأحمر والمزعفر والمصفر وغير ذلك.

قال صاحب «لئل المخار»<sup>(٢)</sup>: كره لبس السعصعر والمزعفر الأحمر والأصفر للرجال، ومعه أنه لا يكره للنساء، ولا بأس بساتر الألوان، هـ.

وما ورد من قوله ﷺ: «لبسوا ثياب البيض» وكثرت فيها حواكم، رواه أحمد والنسائي والترمذي والحاكم وصححا، فلبس على الوجوب عند أحد لما ثبت عنه ﷺ من لبس غيره، في روايات كثيرة، منها ما روي عن أنس رضي الله عنه: «كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ أن يلبسها الحبرة» أخرجه الشيخان وغيرهما، وعن أبي رزمة قال: «رايت، النبي ﷺ وعليه بردان أخضران»

(١) فتح الباري (١/٢٧٥).

(٢) انظر: رد المحتار (٩/٥٩٩).

٤/١٦٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَصْبُوغَ بِالْمَشَقِّ.....

أخرجه أصحاب السنن، وغير ذلك من الروايات.

٤/١٦٣٠ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (كان يلبس) يفتح الموحدة (الثوب المصبوغ بالمشق) بكسر الميم وفتحها وسكون الشين المعجمة آخره قاف، أي المنقعة وهو الطين الأحمر، قال صاحب المحلى: فيه جواز لبس الثوب الممشق، وقد روي لبسها عن جماعة من الصحابة، فأخرج الطبراني<sup>(١)</sup> بإسناد حسن عن عبد الله بن شاذان، قال: رأيت عثمان بن عفان يوم الجمعة على التمتير، عليه إزار تدينى غليظ، ثمنه أربعة دراهم أو خمسة، وربطة كوفية مشقة. ومَرَّ في الصح من الكتاب أن طلحة بن عبد الله لبس ثوباً مصبوعاً بالحدرد.

وروى البخاري عن ابن سيرين، قال: كنا عند أبي هريرة، وعنده ثوبان مُشَقَّاقَانِ، وروى ابن أبي شيبة عن مغيان مولى عبد الله بن عباس، قال: رأيت أصحابه يَلْبَسُونَ فِي الثَّوْبَيْنِ الْأَبْيَضَيْنِ الْمَشْتَقَيْنِ، وروى ابن عساکر عن سالم بن عبد الله: لما ولي عمر - رضي الله عنه - قال لحفصة: قُلِّي لِدَاكِ اللهُ مَا أَصْدَلُ مَا لَوْنُهُ<sup>(٢)</sup>، وروى الله ﷺ في بيتك من الشعر، قالت: ثوبين مشقين كان يلبسهما لثوبه، وقد يخطب فيهما للجمع. وروى ابن أبي شيبة وابن عدي عن رواية علي بن زيد عن أنس، أن ملك الروم أهدى إلى النبي ﷺ مشقة من سندس، فلبسها. أورده في ترجمة علي، وضعفه، ونقله الهيثمي.

وقد يعارض ذلك ما رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> عن امرأة من بني سعد قالت: كنت

(١) المعجم الكبير، للطبراني (١/١٧٥) ج (٩٢)، مجمع الروايات، (٩/٨٠).

(٢) كذلك في الأصل.

(٣) أنس، أبي داود (١٩/٤١) ج (٧١-٤١).

في بيت - سب أم المؤمنين ومحمي نصيح لانا لنا بمعزة. لينا نحن كذا قال إذا طلع علينا رسول الله ﷺ فلما رأى المعزة رجع فلما رأته ذلك زادت حسداً ثينها. ووارث قال حمزة، فجاء رجل - لكن في سنة حمزة، أبو صالح بغيا. النسخ للنسب. وإذا اتفدا علم خلافة. ثم وقال النسخ في الفتح<sup>(١)</sup> في سنة ضعف.

وقال النسخ في الهدى<sup>(٢)</sup> كتب مولانا محمد يحيى الأسر حرم من نفوس شيعته رضي الله عنه. فوجدنا رأيت ذلك زيد. إناج. وكان ذلك طأ صه. رضي الله عنه. وإذا فمن العلوم المسموع عند كل من امر حرم أن يذهب أن العمة. حاضرة من المذهب. وتيرة حاء نساء. فكيف يمكن أن يكون الصبي يخطو كرهه. والمؤلف (إن كرهها وهذا بعد الصبي لأن المذمومة لا سألني أمره. من الصبح بعد عين الزهد. فليس فيه غير أنه يخطو لما رجع وكان رجوعاً لخاصة له بدت عند وصوله إلى الجيد. فعاد لتذكروها. أو لما رأى في البيت من سوء الأضمار الأسباب واشتد له في أمور من الصبح وتضعيف الأضمار. وغير ذلك. نسب ريبه أنه لم يرجع إلا لكرهه المذمومة. وكما أن ما رآه. انوار.

وقال ابن بطلان. قول بعضهم: الصبي مصروف إلى ما يقع من الزمان بعد النسخ. وأما ما يقع غرة ثم نسخ، فغير داخل في النهي. وقال العبداني في إسناده بسند أبي سفيان. وفيه أحمد بن سنان، وعبد الله بن أبي.

فإن الناس في أمر الناس: إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يسر التصريح بالاعتق. وهو المقرن والصريح ما علم أن يخصص بإباحة ذلك. أما التصريح بالسائل فليس عليه.

(١) فتح الباري (١/١٠١) (٣٠٠)

(٢) معجم الصحابة (١/٦٦) (٣٩٦)

وَأَنَّهُ مُسَوِّغٌ بِالزُّعْفَرَانِ.

(والمصبروغ بالزوعفران) قال الباقى<sup>(١)</sup>: أما المصبروغ بالزوعفران، فذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى إباحة ذلك، وبه قال مالك وأكثر فقهاء المدينة. وذكر ذلك قوم من التابعين. والدليل على ما نقوله حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - المتقدم في كتاب الصلاة، فأما الصغيرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بالصفر، وهذا عام في الزعفران وغيره، إلا ما خصه الدليل، ومن جهة العباس أن الزعفران طيب لا يحرم على النساء، فلم يحرم على الرجال كالتمسك.

وما روي عن النبي ﷺ أنه فهم أن يزعفر الرجل، يحتمل أن يريد به المحرم؛ لما روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران، ويحتمل أن يريد بالزعفر استعماله في جسده لما به من الشبه بالنساء.

وقد قال مالك: يلغى أن عطاء بن يسار كان يلبس الثوبين: الرداء والإزار بالزعفران، وإني لأكسه واستحسنته وأراه حسناً وللأشياء وجوه. وأما السرف فلا أحبه، قال مالك: ورأيت ابن المنكدر يلبس السليس بالزعفران. ورأيت ابن هرمز يلبس الثوبين: الزعفران، اهـ.

(وترجم البخاري في صحيحه: «باب النهي عن الزعفران للرجال»، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: أي في الجسد؛ لأنه ترجم بعده «باب الثوب المزعفر»، وقيد بالرجل كيخرج المرأة، وذكر البخاري فيه حديث أس، قال: نهى النبي ﷺ أن يزعفر الرجل. قال الحافظ: اختلف في النهي عن الزعفران هل هو تراخيه لكونه من طيب النساء، ولهذا جاء الزجر عن الخلق أو لونه، فيستحق به كل صفة.

(١) «المنقذ» (٢٣٠/٧).

(٢) «فتح الباري» (٣٠٤/١٠).



وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال: انتهى الرجل انحلال مكل حال أن يزعر، وأمره إذا تزعر أن يغسله، قال: وأرخص في المصفر؛ لأنني لم أجده أحداً يحكى عنه إلا ما كان علي - رضي الله عنه - نهاني، ولا أقول: أنهاكم. قال البيهقي: وقد ورد ذلك عن غير علي - رضي الله عنه - وساق حديث عبد الله بن عمر، وقد: رأى علي النبي ﷺ نوبين مصفرين، فقال: «إن هذه من ثياب الكفار، فلا تلبسهما» أخرجه مسلم، وفي لفظ له: فقلت: أغسلهما؟ قال: «لا، بل احرقهما»، قال البيهقي: فلو بلغ ذلك الشافعي لقال به اتباعاً للسنة كعادته.

وقد ذكره المصنف جماعة من السلف، ورخص فيه جماعة، قال النووي: أثنى البيهقي المسألة، ورخص مالك في المصفر والمزعر في البيوت، وكرهه في المحافل، والكراهة في البدن أشد من الكراهة في الثوب، وأخرج أبو داود والترمذي في «الشمائل» والنسائي في «الكبرى» عن أنس: «دخل رجل عني النبي ﷺ، وعليه أثر حفرة فكره ذلك»، الحديث، ولأبي داود<sup>(١)</sup> من حديث عمار، رقه: «لا تحضر الصلاة جنازة كافر ولا مضمغ بالزعفران»، وأخرج أيضاً من حديث عمار قال: قدمت على أبي ليلى، وقد تشفتت بدلي فحلقوني بالزعفران، فسلمت على النبي ﷺ فلم يرحب بي، وقال: «إذهب فاعسل عنك هذا».

ثم ترجم البخاري: «باب الثوب المزعر»، وذكر فيه حديث ابن عمر: «نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران»، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وأخذ من التشديد بالمحرم جواز لبس الثوب المزعر للحلال، قال ابن بطال: أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المزعر للحلال، وقالوا: إنما وقع

(١) مسند أبي داود (٤١٧٦).

(٢) فتح الباري (٢٠٤/١٠).

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْعُلَمَاءُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ. لِأَنَّهُ يُلْغِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخَنُّمِ الذَّهَبِ.

أَخْرَجَهُ التَّبَخَاثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فَأَخْرَجَهُ التَّحَاثُ فِي ١٧ - كِتَابِ اللِّبَاسِ، ٤٥ - بَابِ حَوَائِمِ الذَّهَبِ، وَمُسْلِمٌ فِي: ٢٧ - كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ، ١١ - بَابِ فِي طَرَحِ حَاتِمِ الذَّهَبِ. حَدِيثٌ ٥١.

قَالَا أَكْرَهُهُ لِلرَّجَالِ، الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَتَضَعِيهِ.

النَّهْيُ لِلْمَحْرَمِ حَاصِلَةٌ، وَحَبْلُهُ الشَّافِعِيُّ وَالْكَوْفِيُّ عَلَى الْمَحْرَمِ وَغَيْرِ الْمَحْرَمِ، اهـ.

وَمِنْ «الْمَحَلِّ»: رَوَى التَّشَيْحَانِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّحْلُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْمَجْهُورُ. إِنَّهُ يَكْرَهُ تَحْرِيمًا لِبَسِ التَّوْبِ الْمَرْغُورِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَإِنَّمَا عَمِلُوا بِالنَّهْيِ بِمَعَارِضَةِ أَخْبَارِ الْإِسْلَامِ تَقْدِيمًا لِلْمَحْرَمِ عَلَى الْمَبِيعِ، وَجَمَعَ الْخَطَّابِيُّ بَأَنَّهُ مَا صَحَّ تَزَعُّفُهُ ثُمَّ نَسَجَ، فَلَيْسَ مَدْحٌ فِي النَّهْيِ، وَوَاقَفَهُ عَلَى ذَلِكَ، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ وَأَنَا أَكْرَهُ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>: تَنْزِيهًا (أَنْ يَلْبَسَ) بَيْنَاءُ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَجْرُودِ، أَوْ الْمَجْهُورِ مِنَ الْمَزِيدِ، (الْعُلَمَاءُ) تَكْسِرُ الْعَيْنَ الْمَعْجَمَةُ جَمْعُ غُلَامٍ، وَهُوَ النَّظَارُ<sup>(٢)</sup> أَتَشَارِبُ، قَالَهُ الزَّهَّابِيُّ، وَالْمُرَادُ غَيْرُ الْبَالَعِينَ (شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ) أَوْ الْقَفْضَةِ وَغَيْرِهَا الْمَحْرَمَةُ عَلَى الرِّجَالِ (لَأَنَّهُ يُلْغِي) وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْرُوفٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهَا (أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخَنُّمِ الذَّهَبِ) أَيِ لِبَسِ خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ: مَهْدَانِ حَرَامَانِ عَلَى رِجَالِ أُمَّتِي، حُلٌّ لِأَنَّهُنَّ، (وَلَوْ أَنَّ أَكْرَهُهُ) أَيِ الذَّهَبِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ (لِلرِّجَالِ) الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَالصَّغِيرِ قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: أَيِ لِدَلِيلِ مِنْهُمْ كَرَاهَةِ تَحْرِيمِهِ، وَانْتِزَاعِهِ تَنْزِيهًا، اهـ.

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (١/١٦٩).

(٢) «الْمَزَارِبُ» طَلْعٌ وَنَسَجٌ.

وقال اندودير<sup>(١)</sup>: حرم استعمال ذكر بالغ محلى بلذهب أو فضة، نسجاً كان أو طرزاً أو زرقاً، وأما الصغير فيكره لوليه إلباسه الذهب والحرير، ويجوز له إلباسه الفضة هذا هو المعتمد، قال المدققي: قوله: هو المعتمد، ومثاله أنه يحرم على الولي إلباس الصغير الذهب والحرير، ويكره إلباسه الفضة، وهو قول ابن شعبان ورجحه في التوضيح، وما قاله الشارح هو ظاهر المذهب عند كثير من الشيوخ، وقول ابن شعبان أظهر من جهة التذليل، اهـ.

وقال الباقي<sup>(٢)</sup>: قول مالك: إنه يكره، يريد غتاً أو غيره، وعلق انمنع في ذلك بالكراهة دون التحريم، وذلك يحتمل وجهين؛ أحدهما: أن يكره ذلك لمن يلبسهم إياه أو يترك متعمداً من ممن له ذلك؛ لأنه من جنس من يحرم عليه ذلك، ولم يبلغ به حد التحريم؛ لأنهم ليسوا بمكلفين، والوجه الثاني: أن يكره ذلك لهم؛ لأنهم مأمورون به على وجه التذنب، ومهيئون على وجه الكراهية، ولذلك يعاقبون على كثير من الأفعال، وبذلك قال: أنا أكثره ذلك للتكبير منهم والصغير، فأشار إلى أن الكراهية تتعلق بهم دون أوليائهم.

واستدل على ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن تحنم الذهب، ويحتمل أن يريد أن نهيه يتوجه على المصوم على قول من قال به في المفسر والمقدر، فذكره قال: نهى الناس عن تحنم الذهب، فتوجه إلى المكلفين على وجه التحريم، وإلى غير المكلفين على وجه الكراهة، ثم خص من أبيح له ذلك من النساء، ففي الباقي على أصله، ويحتمل أن يريد أن نهيه توجه إلى المكلفين من الرجال خاصة، فكره ذلك للنساء لما كانوا من جنسهم فلا يعتادوا عند التكيف، اهـ.

(١) الشرح الكبير (١/٦٢).

(٢) المبطل (٢١٩/٧).

وقال صاحب «المحاور»<sup>(١)</sup> قول مالك: رأيت نكرهه، أي ما حرم لیسه حرم إثباته للصغير، وهو مذهب أبي حنيفة. يكره إثبات انصي ذهباً أو حديداً، وإثباته فيه وجراً، أصحها أنه يجوز لبس إثبات انصي الحديد والحديد، وإثباته لا يجوز، وإثباته: به إثبات قبل سبع سنين، ولا يصح الجواز مطلقاً، روى الشافعي عن أبيه إثباته ترجيح النصاب يوم لعد بحلي الذهب والفضة، ويلحق به النحرز، كذا في «شرح المنهاج»

قال البرقي<sup>(٢)</sup>: قال أصحابنا يجوز لبسهم الحلي والحديد يوم العيد، لأنه لا تكليف عليهم، وفي باقي السنة ثلاث أوجه، ومما يدل على الجواز ما في «منايع الأصول»<sup>(٣)</sup> برواية ابن رزين عن ابن عمر: أن النساء كن يلبسن الفخخ، والحواتيم، والخرصر، والمختراب على عهد النبي، وأن ذلك مما كن يلبسن أولادهن الشكور، اهـ

وقال محمد في «موطئه»<sup>(٤)</sup> في حديث عمر في حلة مبراة نبخ عند المسجد، لا ينبغي نزع حلة العثم أن يلبس الحديد والحديد، وكل ذلك مكروه لتذكور من الصغار، الكبار، ولا بأس به للإثبات، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، اهـ

وفي «الندرة المختارة»<sup>(٥)</sup>: كره إثبات انصي ذهباً أو حديداً، فإن ما حرم لیسه وشربه حرم إثباته وإشراؤه، قال ابن تيمية، لأن اللبس حرام الذهب والحديد على ذكر الأمة بلا قيد والبلوغ، والمدينة، وبذلك على من ألبسهم، لأننا أمرنا بحفظهم، اهـ

(١) «شرح منيع مسلم» (١٤/٢٢).

(٢) (٧١٩/٤).

(٣) «موطأ» أحمد، «مع التلخيص» (٣٧٣/٣).

(٤) (١٥٩٩/٤١).

قَالَ يَحْيَى: وَصُجِّعَتْ مَالِكًا بِقَوْلٍ فِي الْمَلَأَجِفِ الْمُعَصِّفَةِ فِي  
الْبُيُوتِ لِلرِّجَالِ، وَفِي الْأَقْنِيَةِ. قَالَ: لَا أَغْلُظُ بِرُؤْثِ ذَلِكَ شَيْئًا حَرَامًا.  
وَيُغَيِّرُ ذَلِكَ مِنَ الْمُدَسِّ أَحَبَّ إِلَيَّ.

(قال مالك في الملاحف) يفتح الميم جمع ملحفة بكسر الميم وسكون  
لام: الملافة التي ينشف بها (المعصفرة) المصبوغة بالعصفر (في البيوت)  
احترار من المحافل (للرجال) ولا بأس للساء مطلقاً في البيوت أو المحافل  
(وفي الأقنية) جمع قناء، أي هي أمية الدور (قال) مالك: (لا أعلم من ذلك)  
أي المعصفر المذخور (شيئاً حراماً) أي لا أحرم نوعاً منه (وغير ذلك من  
اللباس) الذي لا عصبر فيه (أحب إلي).

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: مقتضاه الإباحة في البيوت والأقنية، والتكرية في  
المحافل والأسواق. وروى ذلك عنه نصاً: وعنه الجواز مطلقاً،  
والتكرية مطلق. وهي المشهورة، ففي المدونة: كره مالك الثوب المعصفر  
المُعَدَّمُ لِلرِّجَالِ مِنْ غَيْرِ الْإِحْرَامِ، وَالْمُعَدَّمُ: مَصْمُومٌ أَلْمِمْ وَسَكُونٌ لَعَلَّ، وَفَتْحُ  
الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ: الْقَوِيُّ الصَّحِيحُ، الَّذِي رُوِيَ فِي الْعَصْفَرِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، قَالَ فِي  
«التَوْضِيحِ»: أَمَّا الْمَعَصْفَرُ غَيْرُ الْمُسْتَعْمَلِ، وَالْمَزْعُورُ: يَجُورُ ثِيَابُهَا فِي غَيْرِ  
الْإِحْرَامِ. نَصَّ عَلَى الْأَوَّلِ فِي «الْعُدَّةِ» وَعَلَى الثَّانِي فِي «مِيزَانِهِ».

وصبط الساطع المُعَدَّمُ شَبَدُ الدَّالِّ، وَيَرْجَمُ فِي الصَّحِيحِ مُسَلِّمٌ<sup>(٢)</sup> بِأَبِ  
النَّهْمِ عَنْ لَسِ الرُّجُلِ الثَّوْبَ الْمَعَصْفَرُ، وَأَخْرَجَ فِيهِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ  
الْمَعْمَرِ، قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثَوْبَيْنِ مَعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ مِنَ  
ثِيَابِ الْكُفَّارِ، فَلَا تَبَسُّهُمَا، وَفِي أُخْرَى قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَى ثَوْبَيْنِ  
مَعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ: «أَمَّا أَمْرُكَ بِهِمَا؟» فَنُتِيَ: أَتَسْلِسُهَا؟ قَالَ: «أَحْرَقْهُمَا».

(١) شرح الزرقاني (٢/ ٢٧٠).

(٢) شرح صحيح مسلم، شعوبي (١٤/ ٥٥).

وأخرج عن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ سئى عن لبس القسي وأنهم معصرون الحديث.

قال النووي: اختلف العلماء في الثياب المصغرة، فأباحها جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك، لكنه قال: غيرها أفضل منها، وفي رواية عنه أنه أجاز لبسها في البيوت وأمنية الدوز، وكرهه في المحافل والأسواق ونحوها، وقال جماعة من العلماء: هو مكروه كراهة تنزيه، وحملوا النهي على هذا؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء.

وقال الخطابي: النهي منصرف إلى ما صبح من الباب بعد التسج - فأما ما صبح غزله، ثم نسج، فليس يداخل في النهي، وحمل بعض العلماء النهي بها على المحرم بالفتح أو العمدة، فيكون موافقاً لحديث ابن عمر - رضي الله عنه - : «نهى المحرم أن يلبس ثوباً منه ورس أو زعفران».

وأما البيهقي فقد اتفق المـ.آ.ة، فقال في كتابه «معركة السنن»: سئى الشافعي الرجل عن المصغر، وأباح له المصغر، وقال: إنما رخصت المصغر لأنني لم أجد أحداً يحكي عن النبي ﷺ النهي - إلا ما قال علي رضي الله عنه: نهائي، ولا أقول نهاكم، قال البيهقي: وقد جاءت أحاديث تدل على النهي على المعموم، ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو المذكور، ثم أحاديث أخرى، ثم قال: لو بلغ هذه الأحاديث شافعي لقال بها إن لبس الله، اهـ.

قلت: ما حكى النووي من جمهور العلماء إباحة المصغر هذا من دأبه المعروف أنه - رحمه الله - يعزو ملكه إلى الجمهور، وما حكى عن أبي حنيفة من إباحته لا يصح النقل، قال صاحب «المحلى»: حكاية الإباحة عن أبي حنيفة لا توجد في كتب المذهب، بل نص فيها بكراهة لبس المصغر خاصة، اهـ. وتقدم عن «الدر المختار»: كره لبس المصغر والمزغفر للرجال، اهـ.

## (٣) باب ما جاء في لبس الخنز

قال الحافظ<sup>(١)</sup> أخرج ابن ماجه حديث ابن عمر رضي الله عنهما «نهى رسول الله ﷺ عن الخدم» هو الخفاء وتشديد الدال المشيع بالضعف، فسر في الحديث، وعن حمير - رضي الله عنه - أنه كان إذا رأى على الرجل ثوباً معصراً حذره، وقال دعوا هذا للنساء، أحرجه الضبي، اهـ

وأخرج الترمذي<sup>(٢)</sup> حدثني عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: مر رجل، وعليه ثوبان أحمران، فسلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه النبي ﷺ تسلاماً. قال الترمذي: معنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه كره المعصفر، ورواها أن ما صبغ بالحمرة بالصدور أو غير ذلك فلا بأس إذا لم يكن معصراً، اهـ.

وأخرج أبو داود<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن عمرو قال: رأيت رسول الله ﷺ وعلي ثوب مصبوغ بمعصر، فقال: «ما هذا؟» فأنطلقت، فأحرقته، فقال النبي ﷺ: «ما صنعت بثوبك؟» فقلت: أحرقته، قال: «أفلا كونه بعض أهل؟» وفي رواية: «فإنه لا بأس به للنساء»، اهـ.

## (٣) ما جاء في لبس الخنز

فتح الخاء، رشذ الزاوي المعجمتين سم دابة، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها، ولجمع خروف على زره فلوس، كذا في الزرقاني<sup>(٤)</sup>، قال الشيخ في «البدع»<sup>(٥)</sup> الخنز ما خُفِّظ من الدباج، وأصله من وبر الأرنب،

(١) فتح الباري (١٠/٣٠٥).

(٢) مسنن الترمذي (٣٨٠٧).

(٣) مسنن أبي داود ج (٤٠٦٨).

(٤) شرح الزرقاني (٤/٢٧٠).

(٥) أهل المجهود (١٦/٤١٢).

ويقال تذكير الأرنب: خرز مؤذن عمره، وفي القاموس: الخرز كصرد ذكر الأرنب، وعنه اشتق الخرز، قال في النكوك<sup>(١)</sup>: هو المنسوج من الإبريسم والصوف، وقيل غيره: حرير يحلط بوبر ونسجه، وقال ابن العربي: أخذ بوعيه أسداً، أو اللحية حرير وأخر سواداً.

وقال الحافظ في الفتح<sup>(٢)</sup>: بعد ذكر الاختلاف في المختلط من الحرير وغيره: وعند المالكية من المختلط أقال: ثائنها الكريهة، ومنهم من فرق بين الخرز وبين المختلط بقطر، ونحوه، فأجاز الخرز، ومنع الآخر، وهذا مبني على تفسيره، وقد ورد في بعض تفسير الحسن أنه الخرز، فمن قال: إنه رديء الحرير، فهو الذي يتناول عليه القول المذكور، ومن قال: إنه ما كان من وبر فخلطه حرير، لم يتجه التفصيل المذكور، وإخراج من أجاز المختلط بحدث ابن عباس: إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت<sup>(٣)</sup> الحرير، وأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به، أخرجه الطبراني بسند حسن هكذا، وأصله عند أبي داود.

وأخرجه الحاكم بسند صحيح، وفي ثلث نثر الخرز عن جماعة من الصحابة وغيرهم، قال أبو داود: ثوب عشرون نسيّاً من الصداية وأكثر، وأورد، ابن أبي شيبة عن جمع منهم، وعن طائفة من التابعين بأسانيد جيدة وأعلى ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup> والتمساني من طريق عبد الله بن سعد عن أبيه، قال: رأيت رجلاً على بغلة، وعليه عمامة خرز سوداء، وهو

(١) هذا غير النكوك، الذي من تقرير الشيخ النكوكي رحمه الله تعالى، اهـ. ان.

(٢) الفتح النوري (١٠٣/٣٩٤).

(٣) يضم نسيماً: الأولى وفتح الثانية المخففة. وهو الذي حسنه يريسم لا يعالقه فظن ولا غيره.

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٠٣٨)، وأخرجه في (٣٥٢٦).



يقول: كتابها رسول الله ﷺ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عمار بن أبي عمار قال: أتت بربران من الحكم مظارف خبز، فكساها أصحاب رسول الله ﷺ، والأصح في تفسير الحجر أنه ثياب سداها من حرير، ومنحمتها من خبز، وقيل: تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه، وقيل: أصله اسم دابة، يقال لها: الحجر، سمي الثوب المختلج من وبرها خيراً لنعومتها، ثم أطلق على ما يخلط بالحرير كنعومة الحرير.

وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بلبسه على حواز ليس ما يدانطه الحرير، ما لم يتحقق أن الحجر الذي لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير، وأما الحنفية والشافعية فإن الحجر ما لم يكن فيه شعيرة، وعن مالك تكراهه، وهذا كله في الحر، وأما نظر بانقاف بدل الخاء، فقال الرافعي: عند الأئمة الحر من الحرير، وحره على الرحاب، ونقل الإمام الاتفاق عليه. هـ

وفي المجموع<sup>(١)</sup> الحر المعروف أولاً بثياب تنسج من صوف وإبريسم، وهي مباحة، وقد سميها الشافعية والشافعية، فيكون اتساقها لأجل التشبه بالمعجم وزي المترفين. وإن أورد مالك ما هو المعروف الآن، فهو حرام، لأنه حسيه من الإبريسم، وعليه محصل حديث: «قوم يستحلون الحر والحرير»، ولم يكن هذا النوع في عصره<sup>(٢)</sup>، فهو معجزة للإخبار بالعباء. اهـ

وفي الدر المنثور<sup>(٣)</sup> عن «شرح المجموع»: الحر صوف ثوب الحر، قال: هذا كان في زمانهم، وأما الآن فمن الحرير، فحينئذ بحر، فليحفظ، قال ابن عديم عن «التذريعة»: الحر اسم ندانة يكون على جلدها حر، وإن أورد من جملة الحرير، وقال الإمام ناصر الدين: الحر في زمانهم من أورد الحر، إن الجاني. اهـ

(١) مجمع بحار الأنوار (٣٤/٦).

(٢) انظر: إرد المحتار، على مدار المختار (٥٨٨/٩).

٥/١٦٣١ - **وَحَدَّثَنِي قَائِدُكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كُنَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِطَرَفِ حَزْرٍ كَانَتْ عَائِشَةُ تَلْبَسُهُ.**

وما في «المجمع» قاله صاحب «المحلى» عن «النهاية» زاد: قالوا: وعلى هذا يحمل ما في حديث البخاري «سألتني قومٌ يستحقون الحَزْرَ والحَرِيرَ»، قال ابنه: «اختلف في ضبط هذا اللفظ، فقبل: بالحاء والراء المهملتين، والجراد بها الزنا، والآخر بالمجمعتين» والأول هو الصواب، كما قال عبد الحق: اهـ.

٥/١٦٣١ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها كست) أي ألبست ابن أختها أسماء (عبد الله بن الزبير) الصعابي ابن الصعابي (مطرف حَزْرٍ) بالإضافة. والمطرف بكسر الميم وسكون الطاء المهمل مفتوح الراء، ولاء: ثوبٌ من حَزْرٍ، له أهلان، ويقال: ثوب مربع من حَزْرٍ. كذا في «الزرقاني»<sup>(١)</sup>. وفي «المحلى»: المطرف بكسر الميم وضمها وفتحها: الثوب الذي في طرفه حللان، والميم زائدة، اهـ.

(كانت عائشة) رضي الله عنها (تلبسه) قال الزرقاني: فذل على إياحة ليس الحَزْرُ للرجاء، وزوي عن مالك وصححه في «القبس»، وذكر عبد الملك بن حبيب جواره عن خمسة وعشرين صحابياً وخمسة عشر تابعياً. وقيل: مكروه، قال ابن رشد: هو أظهر الأقوال وأولاًها بالصواب، وقيل: يحرم لبسه، اهـ.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: فوته: كست، يقتضي أنها أعطته إياه ليلبه، ولو لم ترد أن يلبسه، لقال: أعطته، فأما لفظ «كست» يقتضي وجه القباس، وذلك يقتضي

(١) «فتح الباري» (١٠٥/٥٥).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/٢٧٠).

(٣) «المحلى» (٧/٢٢١).

## (١) باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب

١/١٦٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ذَلِكَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ.  
عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ حَفْصَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عَائِشَةَ  
زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَلَى حَفْصَةَ خِمَارٌ رَقَبِيٌّ. فَشَقَّقْتُ عَائِشَةَ، وَكَسَيْتُهَا  
خِمَاراً كَثِيفاً.

إنها تعتقد أن ذلك مباح له، والخمر نزل يتخذ منه الثياب. وأما كل ثوب سواه  
حرير، ونجمته وير أو قطن، فيكره ولا يحرم، وقد ذهب إلى إباحته للرجال  
ابن عباس، وروي عن عبد الله بن عمر كراهيته، وبه قال مالك، قال ابن  
القاسم: إنما كرهه لسدي الحرير فيه، وقد اتفقوا على الامتناع من تحريمه،  
وذلك بوجهين: أحدهما: أن الحرير أقل أجزائه، وأوجه الثاني: أنه مستهلك  
على وجه لا يمكن تخليصه للارتفاع، اهـ.

## (٢) ما يكره للنساء لبسه من الثياب

(ما يكره) بينا، السجھول (للنساء لبسه) بضم اللام وسكون الواو في  
النسخ المصرية وهي الهندية «لبسه» (من الثياب) أي الثياب، التي تكره للنساء  
خاصة دون الرجال.

٧/١٦٣٢ - (مالك من علقة بن أبي حلقمة) المدني (عن أمه) مرجانة  
مروء عائشة (أنها قالت: دخلت حفصة بنت عبد الرحمن) بن أبي بكر الصديق  
- رضي الله عنه - (على) عندها أم المؤمنين (عائشة زوج النبي ﷺ) وعلى حفصة  
المذكورة، (خمار) بكسر الخاء المعجمة ثوب يغطي المرأة به رأسها (ورقيق)  
يصف ما تحته من الشعر (فشقته عائشة) أي حرقته لتلا تعود إليه بعد ذلك  
(وكسيتها خماراً كثيفاً) أي غليظاً لا يصف البدن

قال الباجي<sup>(١)</sup>: - والله أعلم - أن يكون خمارها مع رفقه من

(١) المعنى، (٧/٢٢٤).

٧/١١٣٣ وحديثي عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم،  
عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أنه قال: .....

اخلف ما يصف ما حته من الشعر، ويحتمل أن يكون رقبا لا سر أو أعضاء  
وإن كان مضافا لشعر رقبته وحرقه بالأعضاء، والأول ملحق به الحسنة  
فكرحت لها ذلك عاتق رقبته شمسها أو اختصاره في المستقل، وأعطتها  
يحتقر به حصارا كلفا تحذ في المستقل مثله، وتربط الحسنة التي شرح لها  
الاختصار به، ويحتمل أن يريد بذلك تعريضها عما نشأ من حصاره نظيما  
للسنن ورقتا بها. اهـ.

٧/١١٣٣ - (مالك عن مسلم بن أبي مريم) بسند المذنب (عن أبي صالح)  
السماء ذنبا (عن أبي هريرة أنه قال) قال ابن عبد الله: هكذا يوزن يحيى هذا  
الحدثين موعودا على أبي هريرة، وكذلك هو في المنوطاة عند جميع رواة، إلا  
عبد الله بن نافع. فإن روى عن مالك بسند هذا مرفوع إلى النبي صلى  
وسلم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة، لأن من هذا لا يترك  
بالرأي، ويحتمل أن يقول أبو هريرة من رأيه. لا يدخل الجنة، كذا في  
التبصرة<sup>(١)</sup> والتعريف، زاد فيه، وأقول قول ابن رجب، قال مالك: كان مسلم  
رجلا صالحا كان يذهب أن يرفع الأسماء. اهـ.

رواه مسلم<sup>(٢)</sup> عن زهير بن جابر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي  
هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أصفان من أهل النار، لم أرهم، قرم معبر  
ميط. كأذن الشرب. بطريق بها النارية. وساء كسيت عاريات حبلان  
مائلان، وروهن كأمه الخنثى العائنة، لا مدخلن الجنة، ولا سجلن برحمة.  
وإن ربحها فتوح من مسره كذا، وهذا.

(١) (ص ٦٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (١١٣٨).

نِسَاءً كَاسِيَاتٌ غَارِبَاتٌ،

{نساء} مبتدأ للأنصاف بقوله: {كاسيات} قال صاحب «المحلى»: قوله: {نساء} مبتدأ «كاسيات» صفة له، وكذا ما بعده صفة بعد صفة، وخبره قوله: {ولا يدخلن الجنة}، اهـ. قال ابن عبد البر: أراد اللواتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف ولا يستر فهن كاسيات بالاسم {غاربات} في الحقيقة. قال النووي<sup>(١)</sup>: قيل: معناه كاسيات من نعمة الله، غاربات من شكرها، وقيل: معناه تستر بعض بدنهن وتكشف بعضه. إظهاراً للجمال ونحوه، وقيل: معناه تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنهن، اهـ.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: قال عيسى بن دينار: تفسيره يلبسن ثياباً رفاقاً فهن كالكاسيات يلبسن تلك الثياب. وهن غاربات؛ لأن تلك الثياب لا توافي منهن ما ينبغي لهن أن يسترته من أجسادهن، وروي عن ابن نافع مثله، وقاله محمد بن عيسى الأعمش، وفي «المتبعية» عن ابن القاسم: غاربات تلبسن الرقيق، ويحتمل عندي أن يكون ذلك لمحنيين؛ أحدهما الخفة فيثقب عما تحته، فيدرك البصر ما تحته من المحاسن، ويحتمل أن يريد به الثوب الرقيق الصفيق الذي لا يستر الأعضاء بل يبدو حجمها.

قال مالك: يلغني أن صبر بن الخطاب - رضي الله عنه - نهى النساء أن يلبسن القبايطي، قال: وإن كانت لا تثقب فإنها تصف، قال مالك: معنى نصف أي تلتصق بالجسد، وسئل مالك عن الوصائف يلبسن الأقبية، فقال: ما يعجزني ذلك. وإذا شدتها عليها ظهر عجزها، ومعنى ذلك أنه لثقبه يصف أعضائها عجزها وغيرها، وهذا في النساء، وأما الرجال ففي «المتبعية» عن ابن القاسم: السائر كله يصير إلى الإزار، فإن كان الإزار رقيقاً والقميص رقيقاً فلا عبرة به، وإن كان أحدهما كثيفاً فلا بأس به، اهـ.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٠٩).

(٢) المتبعية (٧/٢٢٤).

مَائِلَاتٌ مُبِيلَاتٌ. لَا يَدْخُلُنَ الْجَنَّةَ. ....

قلت: وقد أخرج أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث بريدة، قال: «نبي رسول الله ﷺ أن يصلي في سراويل، ونفس عليه رداء»، قال ابن رسلان<sup>(٢)</sup>: «لأنه يصف لأعضاءه، ولا يتجافى البدن»، قال ابن عابدين: «رؤية الثوب بحيث يصف حجم العضو مستوعباً، ولو كثيفاً لا ترى البشيرة منه، اهـ».

وعلم به أن ما شاع في زماننا من لبسة السراويل الملتصقة على البدن، وما يكون من فوقه القميص لا يؤول إلى التقبض أيضاً لا يجوز للرجال أيضاً؛ لأنه يصف البدن.

(مائلات) أي الرحا (مبيلات) أياهم إلى أنفسهم، وقال المروقي<sup>(٣)</sup>: مائلات عن الحق، مبيلات لأرواحهن عنه، وقال العازري. مائلات عن طاعة الله وما يلزمهن من حفظ قوروجهن، مبيلات غيرهن إلى مثل فعلهن، وقيل: مائلات متبخرات في شهين، مبيلات أكتافهن وأعناقهن، وقيل: مائلات أي يمشطن المشطة الميلاء، وهي مشطة انقباضاً، مبيلات عبرهن إلى تلك المشطة، قال ابن دريد: «ذاقة ميلاء إذا مال سامها إلى أحد شقيها». وقد يكون معنى مائلات منحنات للرجل، مبيلات لهم بما يبهين من زينتهم، اهـ.

قلت: ومعنى المشطة الميلاء أنه يفوق إلى أحد جانبي الرأس، وهي المشطى: قيل: يمشطن مشطه المائلة، وهي مشطه المنأيا، مبيلات أي يمشطن غيرهن تلك المشطة: اهـ.

(لا يَدْخُلُنَ الْجَنَّةَ) قال المروقي. أي مع السابقين أو بغير عذاب، قال

(١) أخرجه أبو داود في «كتاب الصلاة» (١٣٦).

(٢) انظر «عاشق السلالة» (٢/٣٠٠).

(٣) «شرح المروقي» (٤/٢٧١).

ولا يحدثن ربحها. ورويحها لو وجد من مرة خمسة مائة مثقال.

١٦٣٤/٨ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن

ابن شهاب: .....

أن سمع الراعي هذا حديثي محمول على المنيعة، وأن هذا جبراً، فإن عملاً به  
ممنون، فهو أهل الثمن والمعرفة، لا يعرف أن يشركه ويغفر ما دون ذلك لس  
يشاء، ولا يحدثن ربحها، أي ربح الجنة (وربحها) مثلاً آخر: (يوجد من مسيرة  
خمسة مائة سنة) وما في مسلم في حديث الباب مسروبة كذلك، فتمسروا أية  
«الوسطاء» هذه، وقال صاحب «المحلى»: المقصود منه التكثير لا التحدث، فلا  
يعارض ما في مسلم، وإن ربحاً ليوجد من مسيرة أربعين خريفاً، اهـ.

قال المصنف: «يقتضي أن ربح الجنة يبعث به قبل دخول الجنة من  
تفضل الله على غيره عليه بذلك، وأنه يبعد عنه من حرمه من أهل التكثير  
والخاصية، أما يبعد العسافة ولا يقبل أحد عنها إلى الموضع الذي يوجد  
فيه ربحها، ويحتمل أن يريد أن يمنع إدراكه، ولا يجد ما كان في  
الموضع الذي يقال فيه من كان من أهل السعادة والاولئك من جهة  
اللعنة، اهـ».

١٦٣٤/٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد) (الأصمدي) (عن ابن شهاب)

الزهري روى عنه الإمام مالك حديثاً وسطاً، وهو من شيوخه، والحدث  
درج في «الوسطاء»، ورواه البخاري<sup>(١)</sup> بطرق عديدة عن الزهري عن منذ  
... (البحار) عن أم سلمة، أخرجه في «العلم والنهج» والفلاس والأدب  
والفلسف. وفي بعض الطرق عن الزهري عن امرأة عن أم سلمة، قال:

(١) (المستدرج) (٧/٢٦٦)

(٢) في: ٣ - كتاب السلم، ٤٠ - باب العلم والنعمة بالليل (١٦٥)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَظَنَرَ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ فَقَالَ: «مَاذَا  
فُتِحَ اللَّيْلَةُ مِنَ الْخَزَائِرِ؟» .....

الحافظ<sup>(١)</sup>: إن الزهري كان ربما ألبهما وربما سماها، ورواه مالك في  
«الموطأ» ولم يذكر هذا ولا أم سلمة، اهـ.

(أن رسول الله ﷺ قام أي اتبه من نومه (من الليل) وفي البخاري في  
كتاب العلم: «استبقت النبي ﷺ ذات ليلة، وفي الفن: «استبقت رسول الله ﷺ  
ليلة فرحاً»، (فنظر في أفق) بضم الهزة والفاء أي في ناحية (السماء) قال  
الباجي: يحتمل أن يريد به في قيامه للتهجد، ويحتمل أن يريد به قام بمعنى رآه  
أو أوحى إليه، فنظر في أفق السماء اعتباراً وإنما يراه ليشمل قول الله عز وجل:  
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالتَّخَلُّفِ إِلَيْهِ وَاتِّبَاعِهِ لَأَكْبَرُ الْأَكْبَرِ﴾<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>  
وقرأه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ غَدِيرُكَ لَكَ الْإِلَهِ صَدَقَ وَعْدُكَ﴾<sup>(٤)</sup> وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ  
يُنْفَخُ السُّنُورُ<sup>(٥)</sup>»، اهـ.

(نقل) زاد في رواية البخاري (سبحان الله) (ماذا) ما استفهامية منضمة  
لعمنى التعجب والتعظيم، ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة (فتح) ببناء  
المجهول في النسخ المصرية، وبزيادة اسم الجلالة بنقطة (فتح الله) ببناء الفاعل  
في النسخ الهندية، وبكلا اللفظين وقعت الروايات، كما ضبطه الحافظ، وقال:  
المراد بالإنزال إعلام الملائكة بالأسر المفقود، أو أن النبي ﷺ أوحى إليه في  
نومه ذاك بما سيق بعلمه، فعبّر عنه بالإنزال، اهـ. (الليلة من الخزائن) قال  
الحافظ: خيّر من الرحمة بالخزائن كقوله تعالى: ﴿خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّيَ﴾<sup>(٦)</sup>»، وعن  
الغلاب بالنقض، لأنها أسبابه، قاله الكرماني.

(١) فتح الباري (١/١٦٠).

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٩٠.

(٣) سورة الفاتحة: الآية ١٧.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.



..... وماذا نفع من الغنى؟

وقال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> سويت من الخمر من أراقي العذراء مما فتحه الله على هذه الأمة من ذهاب الكفر والانسحاق في السماء، وقال ابن حبان: يحصل أن يريد به أنه نتج من غير شئها من ثلث أمثلة ما قدوة الله أن لا يمول إلى الأرض شيئاً أبداً إلا بعد فتح تلك الخمر، ويحصل أن يريد أنه نتج من خمران وهرة الدنيا ما هو سبب القدس، ويحصل أن يريد به أنه فتح من خمران غشوة فوضع بعض ما كان فيها سمى أنه قد وجد، أو يحصل أن يوضح هو كل شيء قبل ذلك.

(وماذا وقع من الفتن؟) ذكر الفناء جمع فتنة قد تشاحي<sup>(١)</sup> أن يحصل أو يولد ما يقتضيه من عدد الدنيا. ويحتمل أن يريد الفتن التي حدثت من سبيل الفناء واستهلاك الخلق والأموال. فاستدرك أن سبيل الفناء

وسباق الحارثي عكس ذلك بلفظ المادة الأولى. الأولى من الثاني ومما فتح من الحارثي، قال: قد يدرى الثاني هو الأول. والثاني قد يعطى، على أنه تأكيد لأن ما يقع من الحارثي يكون سبب لغته، وكأنه فهم أن السرد بالحارثي حرار، غارس واليوم وغرس، مما فتح على التصحاح، لكن المصدر بين الحارثي والثاني أصبح، لأبعد غير متلازمين، وقم من نقل من ذلك الحارثي سالم من الثاني، كما في القسم الثاني.

وذلك أيضا في موسم آخر<sup>(4)</sup> قال ابن عسقلان: من هذا الحديث أنه  
المنجى من الخزانة ينشأ عنه المال الذي يتداول به، فيقع الخصال بسببه. وأن

١٤٤٧ هـ

$$(\mathbb{A}^1)^n \rightarrow \mathbb{A}^1 \quad (5)$$
$$(\tau_N - 1) \leq \tau_N \leq 1$$

1. (1997) *Journal of the American Academy of Child and Adolescent Psychiatry*, 36, 1035-1041.

قُمْ مِنْ كَاسِيَةِ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....

يَخْلُ بِه فَيُجْعَلُ لِحْزًا، أَوْ يَطْلُقُ صَاحِبَهُ، فَأَرَادَ ~~بِهِ~~ تَحْذِيرُ رُؤُوسِهِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.  
وَكَذَلِكَ غَيْرُهُنَّ مِمَّنْ يَلْعَنُ ذَلِكَ، اهـ.

وَأَكْبَرُ مِنْ نَفْسٍ (كَاسِيَةٍ) لَا يَسَى (فِي الدُّنْيَا) سَأْلُوبَ نَفْسِهِ (عَارِيَةً) بِخُفَةِ  
أَتْيَاءٍ، قَالَ الْحَافِظُ: مَحْرُورَةٌ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ عَلَى اسْتِحْتِ، قَالَ السَّهْبِيُّ: هُوَ  
أَحْسَنُ، وَيُحْوِزُ الرُّفْعَ عَلَى إِضْمَارِ مَبْنُوتٍ، وَالْجَمْعُ فِي مَوْضِعِ النَّمْعِ، أَيْ شَيْ  
عَارِيَةً، اهـ. (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) مِنْ حُكْمِ الْمَلْبَسِ.

قَالَ السَّاجِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ كَمَنْ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا مَكْسِيَةً ذَاتَ حَالٍ  
صَالِحَةٍ وَدُنْيَا وَاسِعَةٍ، وَهِيَ فِي الْأَعْيَادِ عَارِيَةٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا كَسَى غَيْرَهَا مِنْ  
أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا مَلْبَسٌ مَا قَدْ بَيَّنَّ، فَكَيْ نَعْرِى مِنْ  
أَجَلِهِ فِي الْآخِرَةِ إِذَا كَسَى غَيْرَهَا، اهـ. وَقَالَ مِنْ عَبْدِ ثَمَرٍ: يَحْتَمِلُ عَدِيدَةٌ مِنْ  
النِّسَبَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ: اخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِمَوْلِهِ: كَاسِيَةٌ عَارِيَةٌ عَلَى أَوْجِهِ: أَسَدَهَا.  
كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا بِاسْتِثَابِ لَوْجُودِ الْفَنَى، عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الثَّوَابِ بِعَدَمِ التَّمَعُّلِ  
فِي الدُّنْيَا.

ثَانِيهَا: كَاسِيَةٌ بِالْقِيَامَةِ، لَكِنَّا شَرَفْنَا لَا تَسُرُّ عَوْدَتَهَا، فَيُعَاقِبُ فِي الْآخِرَةِ  
بِأَعْيُنِي جَزَاءَ عَمَلٍ ذَلِكَ.

ثَالِثُهَا: كَاسِيَةٌ مِنْ نَعَمِ اللَّهِ عَارِيَةٌ مِنْ لُتْفِهِ الْغَدَى تَطْهَرُ لِحُجْرَتِهِ فِي الْآخِرَةِ  
بِالْثَّوَابِ.

رَابِعُهَا: كَاسِيَةٌ حَسْبُهَا لَكِنَّا تَشَدُّ خِمَارَهَا مِنْ وَرَائِهَا، فَيَبْدُو صَدْرُهَا  
مُنْصَرِّعًا عَارِيَةً، فَيُعَاقِبُ فِي الْآخِرَةِ.

خَامِسُهَا: كَاسِيَةٌ بِالْخُلْعَةِ مِنَ التَّوَجُّجِ بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ، عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ  
مِنْ التَّمَعُّلِ، فَلَا يَنْصَحُهَا صَلاَحُ رُوحِهَا، ذَكَرَ هَذَا الْأَخِيرُ الطَّبِيبِي، وَرَوَّحَهُ لِمَنَامِيَّةٍ

يُخْفُوا صَوَابَ الْخَيْرِ .

### (٥) باب ما جاء في إسبال الرجل ثوبه

المقدم والسلف. وإن وردت في أزواج التي **يُخْفُوا**، لكن المبردة عموم السلف، أما

فإن الحفاظ أشار **يُخْفُوا** بذلك إلى مخرج سيفه أو رده، أي يخفي  
لهم أن لا يتعافى عن العادة، ويعتدك على كونهم أزواج التي **يُخْفُوا**، **يُخْفُوا**  
فتح الجدة بكسر الهمزة أو تنهوا (صواحب) جمع سباحة بالصب على  
الفعيلة، ويجوز الكرماني ابتلعوا بكسر أوله وفتح ثالثه، وسواحب عندي،  
كذا في المتن<sup>(١)</sup>، **الحجبر** بنم الحاء المهلهلة وفتح الحاء جمع حجرة،  
وهي حائل أو أحد **يُخْفُوا**، تحصيل بالاحتفاظ، لأنهم الحاضرات حيثما، أو من  
أب، وأبداً بفساد، أو بعد تعاقب، أو أقواله تعالى: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا**،  
وقوله تعالى: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لَمَّا سَأَلُوا الْمَلَائِكَةَ أَنْ يَرْسُلُوا لَهُمْ**، وقال البرقي<sup>(٢)</sup> قال  
عيسى بن تيمار: أمر بفساد نساء الصلاة، وقال سحنون في العلية: معناه  
يُخْفُوا نسائي يسمعن ما ظهر إليه من وقبح الفس وبخسهن من ذلك، فيدعرن  
إلى الصلاة والدعاء، وهم ذلك من أعمال الخير مما يرى أنه يدفع الله به عنهن  
الفتن. وعنه منه في أن يعز الإنسان إلى الصلاة والدعاء، عندما يقرأ من  
الآيات والأمر المخوفة، قال عز وجل: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لَمَّا سَأَلُوا الْمَلَائِكَةَ أَنْ يَرْسُلُوا لَهُمْ**  
وقال النبي **يُخْفُوا** في الكسوف. فإذا رأيت ذلك فادعوا إلى الصلاة، أما

### (٥) ما جاء في إسبال الرجل ثوبه

ترجم الإمام - رضي الله عنه - بلفظ: ثوبه نعليه للإزار وغيره، كما

(١) فتح الباري: (٢/٢٢٢).

(٢) المستدرج: (٢٥٧).

(٣) سورة الإسراء: (١٨).

نرحم البخاري. في صحيحه: «باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار» قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «كذا أطلق في الترجمة، ولم يفرقه ما لأروا إساءة إلى التعميم في الإزار والمقبض وغيرهما، وأنه أشد إلى نفي حدث أبي سعيد، وقد أخرجه ماث وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصحيحه أبو عوانة وابن خيثم كلهم من طريق أحمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سعيد، ورجاله رجال مسلم. وكأنه أغرض به باختلاف وقع فيه على العلل على أبيه». اهـ.

قلت: ورفع عنه أبي داود<sup>(٢)</sup> عن أبي سعيد قال: «قال رسول الله ﷺ: «أمر المسلم إلى نصف النافق، ولا جرح أو لا جناح فيه، بين الكعبين، وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار»، من حديث أبي داود بطرا لم يضر الله إليه، وأخرج البخاري في «باب حدث أبي حريز مرفوعاً» ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار، ثم ترك البخاري «باب من سرت ثوبه خيلاً»، وذكر فيه حديث ابن عمر مرفوعاً: «من جرت ثوبه مخيلة لم يضر الله إليه يوم القيامة». قلت لمجرب: «ذكر إزار؟» قال: «ما يخص إزاراً ولا قميصاً».

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: «كان مما استعمل في أكثر الطرق حرام بلط الإزار، وحاصل جواب محارب أن التعبد بالشرب من الإزار (محمداً) وفدحا، «تصرح بما اقتضاه ذلك، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي، واستغفروا من أبي شعبة عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «الإزار» عن الإزار والمقبض والعمامة، من غير أنها شيئاً خيلاً»، «تخالف». وأخرج أبو داود وطريق آخر عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال ما قال رسول الله ﷺ في الإزار فهو في النار».

(١) فتح الباري (١٠/٢٥٦).

(٢) سنن أبي داود (١٠٩٣) باب في ثوب مرفوع الإزار.

(٣) فتح الباري (١٠/٢٥٦ - ٢٥٧).

أن القديس: إنما ورد البحر سقط الإزار لأن أكثر الناس في عهده كانوا  
يسمونه لازار والأرذية فلما فسد الناس القمصين، ولقد اجمع<sup>١١١</sup>، كان حكمنا  
حكمهم لازار في القمصين، قال ابن عباس: هذا قياس صحيح لو لم يأت النص  
بالترياق، فوجه يشمل جميع ذلك.

قال الحفاظ: وأخرج أبو داود، والبيهقي، ومصحف الحكيم من حديث  
أبي جريز الأسدي، ورواه بصيرا، قال في أثناء حديث مرفوع: فوارع إزارك إلى  
نصف الساق، فإن أتت فإني أتكلم بك، وإيهاك زناسان الإزار، فإنه من السفاهة،  
والله لا يحب المحبة، وأخرج الثعلبي رحمه الله عن صاحب الخبر من حديثه بالنظر  
«الإزار إلى أنصاف النساء، فبرأيت فاسقاً، ولا حق للتفسير في الإزار».

قال ابن سني عن ابن الأثير موقفاً من أسئلة الضرورة، كمن يكره  
أن يخرج مثلاً يخدم أسباً، لو لم يدره إزاره، حيث لا تجد غيره، من  
على ذلك شخصاً في شوح المروءية، واستعمل على ذلك ما لا يخرج بعد المرحون من  
غرف في ليس قميص الحرير من أجل الحكمة، وإتمامه بوجدها جوار، فظهر ما  
نتهي عنه من أصل الضرورة، كما يجرى شأن العورة في القديس.

ثم قل في موضع آخر من ذكر روايات ابن عباس في الأحاديث، أن  
إسأل «إزار المعدل» كبر، وأما الإنسان في غير الإزار فظاهر الأحاديث بحرية  
أيضاً، لكن أسأل القمصين المعدل، على أن الإزار في امرج التوا دفي دم  
أولئك منقول عن القمصين، فلا محرم البحر والإرسال إذا سلم من حيلة.

قال ابن عبد البر<sup>١١٢</sup> منبهوه أن البحر لغة الحيلة، لا ينحطه الوحيد، لا  
أن حر القمصين وغيره من الثياب مدمومة على كل حال.

١١١ - الذخيرة - إربع - ح - مشهوره السام

١١٢ - النظر - التمهيد (٢١٧/٢١٨ - ٢١٩)

قال النووي: الإسماعيل نعت للكعبين للخيلاء، فإن كان نعتها فهو مكروه، فكأنه نص الشافعي على الفرق بين الحر نجباء ونعيم الخيلاء، قال: والمحتجب أن يكون الزَّار إلى بيت الساق، والعاقر ولا تراعه إلى الكعبين، ويرتد عن الكعبين مخرج مع تحريم إن كان للخيلاء، ولا يمنع تنبيه.

قال الحافظ: والنسب الذي أشار إليه ذكره البيهقي في «مختصره» عن الشافعي: قال لا يجوز النكاح في نكاح ولا في غيرها للخيلاء، وتغييرها خفيف؛ فقال أبي يونس لا يبرء بغيره، وهو: «صوف» ليس صريحاً في نفي التحريم، بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة للرجل خيلاء، فأمر لعن الخيلاء، بخلاف الحال، عند كان التوب على قدر لاسب، لكنه يسلطه، فهذا لا يظهر فيه تحريم، ولا سيما إن كان عن غير قصد، قاله في وقع لامي بكرة، وإن كان التوب ابتدأ على قدر لاسب، فهذا قد ينحصر فيه المنع من جهة الإفساد، فينبغي إلى التحريم.

وقد ينحصر منع من جهة التشبه بالسوء، وهو ممكن فيه من الأول، وقد صحح الحديث<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ لعن الرجل إذا سرق امرأة، وقد بلغه المنع فيه من جهة أن لاسبه لا يأمن من تعدى المحاسنة، وإثر ذلك الحديث الذي أخرجه الترمذي في «المستدرک»<sup>(٢)</sup> وسألتني عن الأشعث بن سليم عن عمته عن عمها، قال: كنت أعتني وعني بركة أخوة، فقال لي رجل: «الربع ثوبك حنة أنسى وأنتى تنظرت، فإد هو المي يخطئ، فقلت: إنما هي بركة منجاة»<sup>(٣)</sup> فقال: «أملكك في أسود؟» قال: فظننت فإذا يزارد إلى انصاف مدفيه: وفي قصة قتل عمرو - رضي الله عنه - أنه قال: الشاة تبارى دخل عليه، أرفع نوبته، فإنه أتى نوبته وأتقى - بيت

(١) «مسندك» ١/٢١٩

(٢) نظر صحيح لمؤلفه: ١/١٧١.

(٣) قوله: «أملكك في أسود؟» منقطع، المقصود: «أملكك في أسود؟».

ويقتضيه المنع. بساً من جهة أخرى، وهي كونها مظنة الخيلاء، قال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ويقول: لا أجتره خيلاء؛ لأن النهي قد شاوله فقطاً، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ أن يقول: لا أعتبه، لأن تلك العبارة ليست في، لجنتها دعوى عبر مأمية، بل إطناء ذنبه دالة على تكبره.

قال الحافظ: يعني أنه يستلزم الخيلاء، ولو تم بقصد تلباس الخيلاء، ويؤيده ما أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عمر في ثناء حديث: بقعة، إياك وجر الإزار، فإن حر الإزار من المخيلة، وأخرج الطبراني من حديث أبي أمامة: سمعنا نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زوايد الأنصاري في خلة إزار وردنا، قد أسبل، فجعل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه، ويتواضع لله، ويقول: عليك وابر عليك وأنتك حتى سمعها عمرو، فقال: يا رسول الله إني حمت<sup>(١)</sup> الساقين، فقال: يا عمرو، وإن الله قد أحسن كل شيء خلقه، ما عمرو إذ الله لا يحب العسيل، الحديث<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه الطبراني<sup>(٣)</sup> عن عمرو بن زوايد نفسه، وفيه: وضرب رسول الله ﷺ بأربع أصابع تحت ركبه عمرو، فقال: يا عمرو هذا موضع الإزار، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع، فقال: يا عمرو هذا موضع الإزار، الحديث، ورجاله ثقات، وقاهر، أن عمرأ المذكور أنه يقصده بإحيائه الخيلاء، وقد منع من ذلك ذكره مظنة، وأخرج الطبراني<sup>(٤)</sup> من حديث الشريد الثقفي، قال: أبصر النبي ﷺ رجلاً قد أسبل إزاره فقال: ارفع إزارك، فقال:

(١) حمت الساقين: دق الساقين.

(٢) انظر: «معجم الرواة»، ٥١/٥٦٤.

(٣) «المعجم الكبير»، ١/٢٤٠.

(٤) «المعجم الكبير»، ٧٣٤٠.

٩/١٦٣٥ - **وحدثني عن ذلك**، عن عبد الله بن دينار، عن  
عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: **الذي يجأ ثوبه خيلاء**.

وفي "كشف" ص ١٢٦، كسائي، قال: **الرفع** إزرك فكل من صلى الله عليه وسلم  
وأمرجه مسدود، وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عن رجل من نيف لم سمع  
وفي أسره، **ذلك أفصح**، بعد ذلك، وأشرح الشافعي وابن ماجة وصححه ابن  
حبان<sup>(١)</sup> من حديث السفيرة بن شعبة، وأبى بسوا. **الله يطلع** أخذ برداء مضاف بن  
سهيل وهو يقول: **يا سفيان لا تسبل**، فإن الله لا يحب المسفلين.

قال في موضع آخر من حديث أم سبيعة، **هكذا تصنع النساء**، فيقولن<sup>(٢)</sup>  
فقال: **مرغبين شبراً**، فقلت: **إذا كشف أقدامهن**، قال: **ومرغصه** إذا ما لا  
يوجد، **حبها**، يستفاد منه التعقب على من قال: **إذا أخاديت السطوفة** في الرجل  
من الإسماعيلية، **الأخاديت**، **المرحجة** من فعله خيلاء، ووجه  
الضعف أنه لو كان كذلك لما كان في السطوح أو ما من حكم النساء في حيا  
فيقولن معنى، **من عيب الرجل** عن الإسماعيل مطلقاً، سواء كان من صفة أم  
لا، فيألف عن حكم النساء في ذلك لأشبههن إلى الإسماعيل من أجل أنه  
المعروف، لأن يجمع قدامها عورة، فمن ثوبا أو حذير هي ذلك خارج عن حكم  
الرجل في هذا المعنى مطلقاً، **الله**.

٩/١٦٣٥ - **(ذلك عن عبد الله بن دينار)** العدوي (عن) مولاة عبد الله بن  
عمر، رضي الله عنهما **(أن رسول الله ﷺ قال: الذي يجر ثوبه)** **إثماً** كان أو غيره،  
من المصير والمرد، وغيرهما (خيلاء) **بعض الغناء المعجمة** وفتح الحجة والند.  
ثوباً أو محاء، **حال من معبر به**.

(١) "كشف" لمع المعجمات، وعلق على الرجل.

(٢) ص ١٢٦.

(٣) "شرح الشافعي في التكميل" (١٦٣٥)، وابن ماجة (٢٥١٢)، وابن حبان (١٥٥٢).



لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

١٦٣٦/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ  
تَبَارَكَ وَتَعَالَى، .....

قال الناجي<sup>(١)</sup>: يريد كبيراً، وعن ابن القاسم الحبيلاء الذي يتخلف في  
مشيه، ويختال، ويطلق ثيابه بطراً من غير حاجة إلى أن يطلها، ولو اقتصد في  
ثيابه ومشيه، لكان أفضل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَفَّازٍ فَخُورٍ﴾<sup>(٢)</sup>  
وقوله ﷺ: «جر ثوبه خيلاء» يقتضي ثمن هذا المحكم بمن جره خيلاء، أما من  
جره لطول ثوب لا يجد غيره أو علو من الأعتار، فإنه لا يتناول الوعيد، وقد  
روي عن الصادق - رضي الله عنه - أنه لما سمع هذا الحديث قال: يا رسول الله  
إن أحد شقي إزاري يستترعي إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال النبي ﷺ: «الست  
من يصنعه خيلاء».

(لا ينظر الله) تبارك وتعالى (إليه يوم القيامة) نظر رحمة، قال الناجي:  
معنى ذلك أنه لا يرحمه، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ يُعَلِّمُونَ بِهِ وَلَا يَتَّبِعُونَ  
نُصْحَ اللَّهِ أَنْ يَقُولُوا هَذَا الْقَوْلُ هُمْ فِي الْأَجْرِ وَلَا يُحِبُّهُمْ اللَّهُ وَلَا يُنْظِرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ  
الْحِسَابِ وَلَا يُرْمِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

١٦٣٦/١٠ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن دكران (عن الأعرج)  
عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: لا  
ينظر الله) أي لا يرحمه، قال الناجي<sup>(٤)</sup>: غير عن المعنى الكائن عند

(١) انظر: (٢٢٥/٧).

(٢) سورة قلم: الآية ٣٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٧٧.

(٤) شرح المرقاوي: (٢٧٣/٤).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ يَجْرُ إِزَارُهُ بَقَرًا.

أخرجه البخاري في: ١٧ - كتاب اللباس، ٥ - باب من حر ثوبه من الغيلاء.

١٦٣٧/١١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ فَايُزِيدَ عَنْ زَاوِجٍ وَأَعْلَى أَنَّ اللَّهَ يُبَيِّ**

**يَهَيِّرُهُ، وَيُزَيِّدُ بَيْنَ أَسْنَمَيْهِ.....**

النظر بالنظر - لأن من نظر إلى متواضع رحمه، ومن نظر إلى متكبر مثله، فالرحمة والمقت مسببان عن النظر (يوم القيامة) إشارة إلى أنه محل الرحمة الدائمة، خلاف رحمة الدنيا. فقد تنقطع بما تجدد من الحوادث (إلى من يجز إزاره) أو غيره من الثياب (بظراً) بموحدة ومهيمنة مفتوحتين، قول عياض: جاءت الرواية بفتح إطاء على المصلي، وبكسرهما على الحال من قاعل بجر. أي تكبراً وطعناً.

وأصل النظر: لطيفان عند النعمة، واستعمل بمعنى التكبر، وقال أنراخت: أصل النظر: دهن يحترق. المبره عند هجوم النعمة عن الغيام سحها، وقال النووي: قال العلماء: الجلاء بالمد والمخيلة والنظر والتكبر والزهو واستبحتر كلها بمعنى واحد وهو حرام، اهـ.

١٦٣٧/١١ - (مالك عن قانع وعبد الله بن دينار) كلاهما مولى ابن عمر

- رضي الله عنهما - (وزيد بن أسلم) مولى أبيه عبد - رضي الله عنه -، وأحمد هكذا بإلفظ وزيد بن أسلم بالوار في جميع النسخ الموحدة عندها عن المصرية والهندية، وهكذا رواه البخاري برواية إسماعيل عن مالك، وقال الحافظ<sup>(١)</sup> وقع في الموطأ عن قانع وعبد الله بن دينار وعن زيد بن أسلم بتكرير عن - وعبد الرمدي من رواية مع عن مالك سبع كلهم يحدث - هكذا جميع ذلك رواية الثلاثة.

كُنْتُهُ بِخَيْرِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَغْفِرُ اللَّهُ رَجُلًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا مَاتَ مِنْ بَعْرِ تَوْبَةٍ خِيَلَهُ .

آخره المتحري في ٧٧ - كتاب القبر ١ - باب قول الله تعالى: فَأَقْرُبُوا  
حُرْمَ ذِيَةِ الْقُرْبَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ . ومسلم في ٤٧ - كتاب النكاح ٩ - باب حريم  
هر كوت خيال - حدث ٤٢

١٦٣٨ / ١٦ - وحديثي عن عائشة - عن العلاء بن عبد الرحمن  
عن أبيه أنه قال: سألت أبا سعيد الخدري عن العلاء قال: قال  
أخبرنا عالم - مسند رسول الله ﷺ يقول: الزيادة الخيرية . . . . .

وقد روي ذلك في صحيح زوائد من إمام عبد البرادة قصه - حدث  
أرسلني أبي إلى ابن عمر - حدثنا الحسن بن علي بن فضال عن أبي بصير  
عن ابن عمر عن علي بن السلام عنهما: قال زيدا نعمت، فقل ادعوا فادعوا  
وأي ابنه زيدا بن عمر بن أبيه فقال: رفع يده وقد سمعت، فذكر الحديث  
وأخبره أحمد بن محمد بن أبيه عن سليمان بن عبد الله عن زيدا بن عمر - حدثنا  
أحمد بن محمد بن أبيه عن زيدا بن عمر - حدثنا

(كلهم بخير) أبي الثلاثة - حدثنا الحسن بن عبد الله بن عمر - حدثنا  
عيسى (أن رسول الله ﷺ قال: لا يغفر الله تعالى رجلا - حتى (يوم القيامة) إلى من  
يجر توبته خيالاً كما تقدم في حديث ناسر .

١٦٣٩ / ١٦ - (مأثرت عن العلاء بن عبد الرحمن) أحبتي (عن أبيه)  
عند الرحيب بن عذرة النخعي (أنه قال: سألت أبا سعيد) سعد بن مسعود  
(لعدي) الصحابي المشهور عن أصحابي (عن الزوار) أبي ابن مولى - قوله: كما  
روى عنه الحديث (فقال) أبو سعيد: أنا أخبرك معلوماً - فأسبغوا أو فاسم  
أي أنكرت نفس لما احتجبت، وفي رواية: عسى الخبر - فأسبغت (سمعت  
رسول الله ﷺ يقول: إروا) نكحتم النكح، وسنحت الراي لنهيت المؤمنين) في  
الاحكام من - الآية - الآية - بالتفسير: الحث، وبعث الاخوان على حثه أن

إِلَى أَثْنَاءَهُ، سَأَلْتُهُ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَالْكُفَّيْنِ، مَا أَسْأَلُ  
مُرًا ذَلِكَ فِي النَّارِ.....

النبيلة التي يرتضى منها في الأنوار أن يكون إزاره (إلى أثنائها) منج كهيئة  
جمع نصف (ساقية) فقط.

قال البرقي<sup>(١)</sup>: جمع نصف كراهة نواله تشبيهاً بقوله رؤوس  
الكباشين، وفي «المعلى» جمع إيش، بالتوسعة، قال الماحي<sup>(٢)</sup>: يحتمل أن  
يريد به أن هذه صفة لباسه الإزار، لأنه ينسب لشيء استواضه المنتصف لمقتصر  
على حصص المساح، ويحتمل أن يريد أن هذا القدر مشروع له، وبين هذا  
والأول قوله رحمه: «لا جناح عليه»، الحديث

هذا الزرقي<sup>(٣)</sup> ودلائل علامة التواضع ولائها، لأنه صامى، وفي الترمذي  
عن سبط كان عثمان رضي الله عنه سافر إلى أثنائها، وفيه، وقال (٢٠) كنت  
أزرة صاحبني، يعني النبي، وفي لسان الترمذي<sup>(٤)</sup> عن عبد الحمادي،  
أنه سئل عن إزاره، أما لك شيء أسوة حسنة؟ قال: فنظرت فإزار  
إزاره، يعني إلى نصف ساقه.

(لا جناح) أي لا حرج (عليه) أي على امرئ (فيما بينه) أي بين نصف  
الساق (وبين الكعبين) أي مبدور الإزار إلى الكعبين، فإن الآخر: يريد أن  
هذا لم يقتصر على المستحب، مباح لا إثم عليه فيه، وإن كان قد ترك  
الأفضل (ما أسأل من ذلك) أي من الكعبين (ففي النار) دخلت النار في الخيزر  
تصدون ما معنى الشرط

قال «الحافظ»<sup>(٥)</sup> في حديث أبي هريرة عند البخاري مرفوعاً: «ما أسأل من

(١) متروك في الباب (١/٢٧١)

(٢) السفي (٧/٢٢٧).

(٣) أخرجه الترمذي في «المسائل» (١/٢٠٥)، و«السنن» من «الكبرى» (٢/٢٠٦)

(٤) دفع الشاذي (١٠/١٥٧)

الكممين من الإزار في النار: ما موصلة وبعض الصلوة محدوف، وهو كاذب. وأسفل حيره، وهو منصوب، ويجوز الرفع أي ما هو أسفل، وهو أصل نضيل. ويجعل أن يكون فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون «ماء» نكرة موصوفة بأسفل.

قال الخطابي، يريد أن الموصم الذي بناله الإزار من أسفل الكمين في النار، فكيف يثوب عن بدن لابس، يعني أن الذي دون للكممين من تقديم يُعَذَّبُ عقوبةً، فهو من تسمية الشيء باسم ما حاو به أو حل به، وتكون من بينية. ويحتمل أن تكون سبية، ويكون العدد الشخص نفسه، أو المعنى ما أسفل من الكمين من الذي بنات الإزار في النار، أو التقدير: لابس ما أسفل من الكمين إلى آخره، أو التقدير: أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار، أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الإزار من الكمين في النار، كني هذا اعتماد من قاله لوقوع إزار حقيقة في النار.

وأصله ما أخرج عبد الرزاق<sup>(١)</sup> عن أبي رواد أن نافعاً سئل عن ذلك، قال: ربما ديب الشيب؟ بل هو من التذبير، لكن أخرج الطبراني عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «أني لسمي ربيعة أسبلت زادي، فقال: يا ابن عمر كل شيء يمس الأرض من أثليات في النار، فعلى هذا لا يمنع من جعل الحديث على قدره، ويكون من ودي ﴿لِيُنْذِرَكُمْ وَمَا تُقْنُونَ﴾ من ذوب الله حَقًّا جَهَنَّمَ<sup>(٢)</sup>، أو يكون في الوعيد لم وقعت به المعصية إشارة إلى أن الذي يحاط المعصية أحل ذلك، اهـ.

قال الساجي<sup>(٣)</sup>: يريد - والله أعلم - أنه لباس يوصل إلى النار، وروى أصبح أن نافعاً سئل عن قوله ﷺ: «ما أسفل من ذلك ففي النار» أدلت من

(١) مصنف عبد الرزاق، (١٩٩١).

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٨٨.

(٣) المغنم، (٧١/٢٢٦).

مَا أُسْفِلَ مِنْ ذَلِكَ فِي الثَّارِ. لَا يَنْظُرُ اِنَّهُ. تَوْمَ الْقِيَامَةِ. يَنْوِي صَرْفَ  
حَوْزِ إِزَارَةٍ أَنْظَرَهُ

أُخْرِجَ أَبُو ذَرْدُورٍ: ٣١ - كِتَابُ الْلباسِ: ٤٧ - بَابُ فِي فَادٍ مَوْضِعِ الْإِزَارِ  
وَمِنْ مَاجِدٍ فِي: ٣٢ - كِتَابُ الْلباسِ: ٧ - بَابُ مَوْضِعِ الْإِزَارِ أَيْ هُوَ؟

### (٦) بَابُ مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ الْمَرْأَةِ ثَوْبَهَا

الْإِزَارُ فَقَالَ: بَلْ مِنْ الْمَرْحَمِينَ. وَقَالَ عَمِيرُ بْنُ دِينَارٍ: مَعَهُ مَا غَدَى تَحْتَ  
الْكَعْبِ مِنْ مَافِهِ مَا لِإِزَارِهِ حَتَّى عَلَيْهِ أَنْ نَعْلَهُ النَّارَ لِأَنَّهُ مِنَ الْحَمَامَةِ. اهـ.

زَادَ فِي حَسْبِ نَسْخِ الْمَصْرِفَةِ فِي السُّوْنِ وَالشُّرُوحِ مَرَّةً ثَانَةً (مَا أُسْفِلَ مِنْ  
ذَلِكَ فِي الثَّارِ) بَرِيصٌ هَذَا فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ قَالَ الْإِرْقَانِيُّ: أَعَادَهَا لِتَأْكِيدِ  
وَمِنْ رَوَايَةٍ أَنَّهُ قَاتِلُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. اهـ.

(لَا يَنْظُرُ اِنَّهُ) تَدْرِكُ - تَعَانِي (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) عَظْرَ رَحْمَةٍ كَمَا تَخْدُمُ (إِلَى مِنْ  
جَهَنَّمَ) بِمَنْذُورٍ الْعَمْتُوحَةِ (إِزَارُهُ نَظَرًا) بِصَبْحِ الظَّاءِ وَكَسْرِ الدَّالِّ وَوَاوَيَاتَانِ كَمَا تَخْدُمُ.  
قَالَ الْإِرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>: هَذَا لِحَدِيثٍ أُخْرِجَ أَصْحَابُ الْمُسْنَدِ مِنْ طَرِيقِ مَدَنِيٍّ وَشَيْبَةَ  
بَدَّ وَأَخْرَجُوهُ أَيْضًا بِحَوْزِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي عُمَرَ وَإِسْنَادُهُ  
صَحِيحٌ. وَفِي الْبَحَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَا أُسْفِلَ مِنْ كَعْبِ مِنْ  
الْإِزَارِ فِي الْمَارِ) اهـ.

### (٦) مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ ائِزَارِهَا ثَوْبَهَا

بَعِي أَزْ أَوَّلُ عِيدِ ائِزَارِهِ فِي ثَرَوَاتِ السَّابِقَةِ مَحْصُوصٌ بِلِجَالِ. قَالَ  
الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حِرَازِ الْإِثْبَاتِ لِلنِّسَاءِ. وَقَدْ صَحَّ عَنْ نَسِيٍّ ثَلَاثُ  
الْإِثْبَاتِ لَيْسَ فِي إِزَارِهِ ذُبُولُهُنَّ دَرَأًا. اهـ.

(١) - شرح الزُّوْقَارِيِّ: (١٠٠) (١٦٣).

(٢) - إِبْرَاهِيمُ صَحِيحُ مُسْنَدِ الْبُخَارِيِّ: (١٢) (١٦٣).

١٦٣٩/١٣ - وحديثي عن مالك، عن أبي بكر بن نافع، ...

وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: «قال عياض الإجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء، ومراعاة منع الإساءة لتفريقه بأنه أم سلمة على فهمها إلا أنه يبين لها، أنه عام مخصوص، لثبوته في الجواب بين الرجال والنساء في الإساءة، ونسبته القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن، كما يبين ذلك في حق الرجال».

والحاصل أن للرجال حالتين: حال استحباب، وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق، وحال جواز، وهو أن يكسبوا، وكذلك للنساء حالان: حال استحباب، وهو ما يزيد على ما هو جاز للرجال بقدر الشر، وحال جواز بقدر دواع.

وبزيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن أنس، «أن النبي ﷺ شر نفاطمة من عقيبها شبرا، وقال: هذا زين الدراعة، وأخرجه أبو يعلى بن خلف: «شبر من ذيلها شبرا أو سريرا، وقال: ولا تزدن على هذا»، ولم يسم فاطمة، قال الطبراني: «تروى به معتمر بن حميد، قال الحافظ: أوشك من الرواي، والذي جزم بالشبر هو المعتمد، وبزيد ما أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة: «أن النبي ﷺ شبر لفاطمة شبرا»، اهـ.

وقال قبل ذلك في حديث ابن عمر: فقالت أم سلمة: «فكيف تصنع النساء جذيرلهن فقال: يرخين شبرا، فقالت: إذا تنكفت أفدامهن قال: فترخينه ذراعاً، لا يزدن عليه» هذا لفظة الترمذي، وأخرج أبو داود عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «رخص رسول الله ﷺ لأهبات المؤمنين شرا، ثم استزدته، فزادهن شبرا، فكان يرسلن إلينا، فنذرع فهن ذراعاً، وأفادت هذه الرواية قدر الذراع المتأذون فيه، وقته شبران يسر اليد الممتدة، اهـ.

١٦٣٩/١٣ - (مالك عن أبي بكر بن نافع) الترمذي المتقدم فقال: اسمع

(١) «فتح الباري» (١٠/٢٥٩).

عَنْ أَبِيهِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ . عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ : أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَزَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ ، جِئْتُ ذَكَرَ الْإِزَارَ : فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : دُخْرِخِيهِ شَبْرًا .

عمر، وذكره ابن عبد البر في «التحرير»<sup>(١)</sup> فيمن لا يوقف على اسمه، وقال: له حديثان! أحدهما هنا، والثاني يأتي في «السنة من الشعراء» قلت: وله ثالث موقوف فقدم في الصحح في إرمي (عن أبيه نافع مولى ابن عمر) شيخ الإمام مالك رضي الله عنه، روى عنه هنا بواسطة ابنه، وسقط من «الفتح النبوية» لفظ عن أبيه، وانصواب إثباته، وهكذا رواه أبو داود برواية الفقهني عن مالك.

أعر صفية بنت أبي هبيل بضم، تعين السهلة، انقصه روح ابن عمر رضي الله عنه - «أنها أخبرته» أي أخبرت بنفسها نادياً (عن أم سلمة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أي أم سلمة (قالت) للنبي ﷺ (حين ذكر الإزار) قال صاحب «المحلى» - بناءً المجهول، وفي نسخة بالمعلوم، أي ذكر النبي ﷺ أن الإزار المستون إلى أنصاف ساقه، أخر.

قال «الزرقاني»<sup>(٢)</sup> أي حين ذكر الشهاب من حر الإزار - وفي الأصل: والبرماني، وصححه من طريق أبيات عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يطرأ إلى من جربوه خيلاء»، فقالت أم سلمة، الحديث.

(فالمرأة يا رسول الله) كيف صنع؟ وفي «المحلى»: فبماذا تصنع المرأة؟ أم المرأة ما حكمها يا رسول الله؟ أخر وفي رواية أنس المذكورة فكيف تصنع النساء فذبحنهن؟ (قال) ﷺ: (ترخيه) بضم الموقوفة وسكون ثاء أي ترسله (شبراً) بكسر الشين المعجمة وسكون الدوحدة واحد لأشبار، قال الشيخ في «المنهاج»<sup>(٣)</sup> هو ما بين حرفي الخضر والأيام «الفرج النضر»

(١) (ص ٢٣٩).

(٢) «ترج الزرقاني» (١/٢٧٥).

(٣) «بذل المعهود» (٨/٤٤٨).



قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِذَا يَتَكَشَّفُ عَنْهَا، قَالَ: «فَذِرَاعاً لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ».

أخرجه أبو داود في: ٣١ - كتاب اللباس، ٣٧ - باب في ثوب الذئب.

(قالت أم سلمة: إذا) بالثوبين (يتكشف) قال الزرذني<sup>(١)</sup>: بالرفع لا النفاذ شرط النصب، وهو فبعد الجزاء بما بعد إذا (عنها) وتفتح أيوب إذا تكشف أقدمهن (قال) يُخَالَفُ: (افتراده) ترعب، ثم أكد بقوله: (ولا تزيد عليه) أي على الذراع، إذ به يحصل الأمن من الاكتشاف، قال القرافي: هل ابتداء الذراع من الحد المنسوخ للرجال، وهو ما أسفل من الكعبين، أو من الحد المستحب للرجال، وهو أنصاف الساقين، أوجده من أول ما يمس الأرض؟ الظاهر أن المراد الثالث، بدليل رواية أبي داود، وابن منجه، والشافعي، والفظ له عن أم سلمة قالت: «سئل رسول الله ﷺ: كم تجر المرأة من ذنبها؟ قال: شبراً» قالت: إذا يتكشف عنها، قال: فذراعاً لا تزيد عليه، فظاهره أن لها أن تجر على الأرض منه ذراعاً، لأن الحر المسحب، وإنما يكون على الأرض.

قال: والظاهر أن المراد بالذراع ذراع البدن، وهو شبران لمرواية ابن ماجه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: رخص يُخَالَفُ لأمهات المؤمنين شبراً، ثم استزاد من ذراعهن شبراً، فدل على أن الذراع المأذون عيه شبران، كما في «الزرذاني».

قال الباقر<sup>(٢)</sup>: قوله ﷺ: «ذرحه شبراً» يريد: تحبه على الأرض شبراً ليسر قدوعها، وهذا يقتضي أن نساء العرب لم يكن من زيهن خف ولا جورب، كن بلبس الثعل أو يعشن نجر شي، ويقنعن من مشر آرجلهن على إرتقاء الدين، اهـ.

وقال القاري في «المعاني»<sup>(٣)</sup>: قوله: «ذرحي شبراً» أي من نصف الساق،

(١) شرح الزرقاني: ٢٧٥/٤٦.

(٢) «المعاني»: ٢٧٦/٧٦.

(٣) «معاني المعاني»: ٢٤٧/٨.

## (٧) باب ما جاء في الانتعال

وقيل: من الكعبين، والمعنى ترخي شيراً أو ذراعاً بحيث يصل ذلك المقدار إلى الأرض، لتكون أقدامهن مستورة، اهـ.

وقال في شرح الشرائع<sup>(١)</sup>: فالمقصود حصول انشر والمجاورة ممنوع، إما كراهة أو تحريماً، فإذا ليست المرأة خفياً أو ما في معناه فانظر أنه لا يجوز التجاوز عن القدم في حقه، وكذا جواز الإرخاء يكون باعتبار ثوب واحد نشتر. فلا يمتد إلى جميع الثياب، اهـ.

وقال المناوي: يسن للمرأة جره على الأرض قدر شبر؛ لأنه أستر لها، وأكثره ذراع، اهـ.

## (٧) ما جاء في الانتعال

أي الروايات الواردة في نهي النعل ومبطلات ذلك، وذكر المناوي في شرح الشرائع<sup>(٢)</sup> صفة نعله بـ<sup>١</sup>، أذكرها لتكميل الفائدة والذوق، فقال: لم أر أحداً من الشراخ تعرض لصفة النعل، وقد نظم ذلك الحافظ العراقي كأصله حيث قال:

ونعله الكريمة المصونة	طوى لمن من بها جبينه
لها قبالة سير وهما	سيتينان سبتوا شعيرهما
وطولها لبر وأصبعان	وعرضها مما يلي الكعبان
مبع أصبع وبعطن القدم	خمس وفوق ذا لفت فاعنم
ورأسها محد وعرض ما	بين القبالتين أصبعان اضبطهما. اهـ

(١) (١/١٧١).

(٢) (١/١٣٢).

١٦٤/١٦٤٠ . **وحدثني عن مالك**، عن أبي الزناد، عن  
الأعرج، عن أبي هريرة: **أذا رسول الله ﷺ قال: «لا يفتين  
أحدكم في نخل واحد»**.....

١٦٤/١٦٤٠ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان، (عن الأعرج)  
عبد الرحمن بن مريم (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يفتين) بيوت  
الشكك، التفتت، والمعنى: لا يفتين. قال القاري في الشرح: «الفتن» وفي  
صداق، وفي معنى: «هو أنسخ من النبي صلى الله عليه وسلم (أحدكم في نخل واحد)  
بأنشد في جميع النسخ، لأن الفعل مؤنث، وفي بعض الروايات لم يخط واحد  
بمفكر بل يؤكل المثلوس»

قال السجستاني<sup>(١)</sup>: «ص في النسخ من ذلك، وبه قال مالك، وعلم جماعة  
إغفاء له من ذلك من السلة والمعروفة للوفاء، ومثابة وفي السطلان، كالأصل  
بشمال، اهـ»

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: قال النعماني: «الحكمة فيه أن الفعل مذكر فلو كان  
مترجلاً عما يكون في الأرض من شريك أو حيوة، فإذا انتردت إحدى الرحلين  
استخرج النسي أن يترقى لإحدى رجليه مالا يتوحي للأخري، فيخرج مالك عن  
صاحبه مثله، ولا بأس مع ذلك من الغبار، وقبل: لأنه لم يعدا بين حوارجه،  
وربما نسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي ومضعفه، وقال ابن العربي: «لما فزع  
أما مشية الشبهان، وفعل لأنها خارجة عن الاعتدال» وقال القسبي: «نكرامة  
في الشهرة، فمشت الأضمار لمن يرى ذلك منه، وفرد ورد نبي عن الشهرة هي  
المعاش، فكل شيء صير صاحبه شهرة فحتم أن يحجب»

وأما ما أخرج مسلم عن أبي هريرة لم يخط، وإذا انقطع شجر أحدكم فلا

(١) التفتي: ١٦٤/١٦٤٠.

(٢) مجمع البحار: ٣١٩/١٠، ٣١٩.

بعض في فعل واحدة، وينحوه عن جابر، فهذا لا مفهوم له حتى يدل على الإذن في غير هذه الحالة، وإنما هو تصوير غرض مخرج الغالب.

ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة، وهو التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى، وفيه استدراك على من أجاز ذلك حين الضرورة وليس كذلك، وإسما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها أخف لكونها للضرورة، لكن الحلة موجودة فيها أيضاً، وهو نال على ضعف ما أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup> عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ربما انقطع سمع رسول الله ﷺ فمشى في النمل الواحدة حتى يصلحها، وقد رجع البخاري وغير واحد وفقه على عائشة.

وأخرج الترمذي - صحيح - عن صحيح عائشة أنها كانت تقول: لأخيفن أبا هريرة فبشي في فعل واحدة، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> موقوفاً، وكأنها لم يبلغها النهي، وقولها: «لأخيفن» معناه لأفعلن فعلاً يخالفه، واختلف في ضبطه فروي «لأخالفن»، وهو أوضح في المراد، وروي «لأحشن» من الحنث واستبعد، وسكن أن يكون بلغها أن أبا هريرة حلف على كراهية ذلك، فأرادت السبالغة في مخالفتها، وروي «لأخيفن» بكسر المعجمة، وهو تصحيف، وقد رجحت بأن مرادها أنه إذا بلغه أنها خالفته، أمسك عن ذلك خوفاً منها، وهذا هي غاية البعد.

وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناس من ينكر عليه هذا الحكم، ففي رواية لمسلم خرج إلينا أبو هريرة فضرب بيده على جبهته، فقال: «أما إنكم تحدثون أنني أكذب، لتحدثوا وأضل، أشهد لكم، فذكر الحديث، وقد وافق

(١) مسني الترمذي (١٦٧٧) باب ما جاء من الرخصة في المشي في النمل الواحدة من كتاب اللباس.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٢٩/٨) رقم (٤٩٨١)، والإستذكار (٢٦/١٩٥).

أنا حمزة بن عبد المطلب، وأخرج مسلم عنه، يقول: إن أنسى نكاحاً  
فإن: «لا يمشى في نعل واحد» الحديث أخرجه بطريقه

قال ابن عبد البر: «وأحد أهل العلم يرى علاقة - رضي الله عنها - من  
ذلك، وقد ورد من علي بن عمر - رضي الله عنهما - أيضاً أنهما فعلاً ذلك،  
وهو إما أن يكون يلعبهما النهي، فحملاه على التنزيه، أو كان زمر، وعليهما  
يسيراً بحيث يؤمر معه انمحذرو، أو لم يلعبهما النهي، أشار إلى ذلك ابن  
عبد البر

وقال صاحب: «روي عن بعض الثقات في المشي في نعل واحد أو حذاء  
واحد أثر لم يصح، أو لا تأويل من المشي البعير عنده ما يصلح الأخرى،  
والتمسك بقوله: «لا يمشى» قد يتمسك به من أحاز الموقف متعل و حدة إذا  
مر من ثلث ما يحتاج إلى إصلاحها

وقد اختلف في ذلك، فنقل عياض عن مالك أنه قال: «خلق الأخرى»  
ويصح إذا كانت على أرض حجارة أو نحوها مما يفسد فيه المشي فيه، حتى  
يصلحها، أو يمشي حافياً إن لم يكن ذلك، قال ابن عبد البر: «هذا هو  
الصحيح في المتنزه وفي الأثر، وعليه إجماعهم، ولم ينع من الصورة تجلس،  
والذي يظهر جوازها عليه أن العلة في النهي ما تقدم ذكره، إلا ما ذكر من  
زيادة العدل بين الحوارج، عليه يدور هذه الصورة أيضاً، أي ما هي «المنع»  
مختصراً

وقال الفقيه: في «شرح الشرائع»<sup>(١)</sup> محل النهي أن يكون من غير  
ضرورة، وإذا فلا كلفة كما هو ظاهر، قال ابن حجر: «عليه حمل ما روي  
أنه لا يمشى فيها، ويمكن أن حمل منه على ما قل النهي، أو على بيان  
الجواز»

لِيَتَعَلَّمَهَا جَمِيعاً أَوْ لِيُخَفِّضَهَا خَبِيئاً.

أخرجه البخاري في: ٧٧ - كتاب اللبس، ٤٠ - باب لا يحشي في نعل واحد. ومسلم في: ٣٧ - كتاب اساس، الرية، ١٦ - باب إذا اسفل قليلاً يسهل حديث، ٦٨.

(لِيَتَعَلَّمَهَا جَمِيعاً) قال القاري في شرح اشعراق: يضم انباء وكسر العين، وفي نسخة يتعلمها وسكون الهمزة الثاني، والاول مكسور للهمزة، اهـ. قال ابن عبد البر: أراد المتعلمين وإن لم يجر لهما دفتر، وهذا مشهور في لغة العرب. ويرد في القرآن (وَأَنْ يُؤْتَى) بضمير تم يتقدم له ذكر ل، لالة الباق عابه، ويتعلمها، ضبط السوي يضم أوله من أنعل، ونعقه الزبي انعماري في شرح الرمذي: بأن أهل اللغة قدوا: نعل بفتح العين، وحكي كسرهما، وأنعل. أي لبس النعل، لكن قال أهل اللغة أيضاً: أنعل بفتح أي ألبسها محلاً، والحاصل أن المصدر إن كان لفقدتين حار انصم والفتح، وإن كان للثنتين نعين الفتح، كما في الفتح.

(أَوْ لِيُخَفِّضَهَا جَمِيعاً) يضم انباء، وكسر الفاء من الإحفاء، كما في جميع النسخ المصرية من المتن والشرح، وهكذا في «التحريد»، وكذا في «المحلى» من النسخ الهندية، وفي غيرهم من النسخ الهندية بدله «أو ليخضعها»، وأصوب الأول، وهكذا في رواية البخاري، قال الجوهري: هكذا للأكثر، ووقع في رواية أبي مصعب في «المعوض» «أو ليخضعها»، وكذا في رواية لمسلم، والذي في جميع روايات «الموض» كالذي في البخاري، وقال النووي: وكلا الروايتين صحيح، وعلى ما وقع في رواية أبي مصعب، فالضبط في قوله: «أو ليخضعها» يعود على «نعين» لأن ذكر النعل قد تقدم، اهـ.

وعلم أنه أن الصحيح في رواية يحيى كالذي في البخاري ما في النسخ المصرية، ولغة الهندية رواية أبي مصعب، قال الجوهري: قد يدخل في هذا

١٦٤٩/١٥ - **وحدثني عن** **سأنت**، **عن أبي الزناد**، **عن**  
**الأعرج**، **عن أبي هريرة**، **أن رسول الله ﷺ قال**: **«إذا فعل أحدكم**  
**فليبدأ باليسرى**، **وإذا فرغ فليبدأ باليمنى**، **ولكن اليمنى أولهما**  
**تفعل**، **وأخرهما تفرغ**».

أخرجه **البحري** في: ٧٧ - **كتاب التماس**، ٢٩ - **باب يرفع على اليسرى**.

كل من سمع **كأنفس**، **وأخرج** **البيهقي** **من** **الكتاب** **دون** **الأخرى** **والترقي**  
**على** **أحد** **المتكئين** **دون** **الأخرى**، **لأنه** **الخطيب**، **وأخرج** **ابن** **حاجة** **عن** **أبي** **هريرة**  
**بن** **سفيان**، **«لا** **يعش** **أحدكم** **في** **تفعل** **واحدة**، **ولا** **حف** **واحدة**، **وهو** **عند** **مسلم**  
**أيضاً** **من** **حديث** **جابر**، **والحق** **بإخراج** **السيد** **الواحدة** **من** **الكتاب** **وبارك** **الأخرى**  
**على** **التفعل** **واحدة** **بعده**، **إلا** **إن** **أحد** **من** **الأمر** **بالتفعل** **بين** **الجوارح** **وبارك**  
**التفعل**، **وكذا** **وصح** **طريق** **الرداء** **على** **أحد** **المتكئين**، **هـ**.

١٦٤٩/١٦ - **(سأنت** **عن** **أبي الزناد**) **عند** **الله** **من** **أخبار** **عن** **الأعرج**)  
**عبد** **الرحمن** **بن** **هريرة** **(عن** **أبي هريرة** **أن** **رسول الله ﷺ قال** **«إذا** **تفعل** **أي** **إذا**  
**أراد** **(أحدكم** **أن** **يلبس** **التفعل** **(فليبدأ** **بأمر** **الاستحباب** **(بيمينه)** **«كذا** **في** **الشيخ**  
**الهندية**، **وفي** **المصرية** **بذله** **«اليسرى»**، **قال** **الترقي** **«أي** **بأمر** **اليسرى**،  
**وفي** **رواية** **باليمنى** **أي** **بالتفعل** **بيمينه**، **لأن** **التفعل** **مؤنثة** **(وإذا** **فرغ)** **«كذا** **في**  
**جميع** **صحاح** **المصنفين**، **ولفقه** **البحري** **«إذا** **استغنى** **«فإن** **الحافظ** **ولم** **يكن** **مسلم**  
**«إذا** **تفعل** **(فليبدأ** **بشماله)** **وفي** **المصري** **«باليمنى»** **أي** **بالحجاب** **الشمالي**  
**(ولكن** **اليمنى** **أولهما** **تفعل)** **بنا**، **المحمول** **(وأخرهما** **تفرغ)** **بنا**، **المحمول** **أيضاً**.

**قال** **الحافظ** **«أي** **دعم** **إبر** **وفتح** **فيما** **حكاه** **إبر** **ليس** **أن** **هذا** **الضم**  
**مذبح**، **وأن** **المصنف** **أنهى** **عنه** **قوله** **باليمنى**، **وضبط** **قوله** **أولهما** **وأخرهما**

(١) **الشرح** **الترقي**، ٤/١٦٦.

(٢) **فتح** **الباري**، ١٠٠/٢٧٧.

١٦/١٦٤٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ؛ أَنَّ رَجُلًا نَزَعَ نَعْلَيْهِ. فَقَالَ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ؟ .....

بالنصب على أنه غير كان، أو على الحال، والخبر تنعل، ونزع، وضبطا بمثنتين فرقائتين، وتحتائتين مذكرين باعتبار النعل والخلع المصدرين قال الحلبي: وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة؛ لأنه وقاية للبدن، فلما كانت اليمنى أكرم من اليسرى يئى بها في اللبس، وأُخْرِتْ في الخلع لتكون الكرامة لها أدام، قال ابن عبد البر: من بدأ بالانتعال في اليسرى، أساء لمخالفة السنة، ولكن لا يحرم عليه ليس نعله، وقال غيره: ينبغي له أن يتزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمنى، ونقل عياض وغيره الإجماع على أن الأمر فيه للاستصحاب، قال ابن العربي: البداءة باليمين مشروعة في جميع الأفعال الصالحة لفضل اليمين حساً في القوة وشرعاً في الثواب إلى تقديمها.

قال النووي<sup>(١)</sup>: يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الرتبة، والبداءة في اليسار في ضد ذلك، اهـ. قال الدميري: أفاد الإمام أبو الفرج بن الجوزي أن من واطب على البداءة في ليس النعل باليمين والخلع باليسار أمن من وجع الطحال، اهـ. وثق در النبي ﷺ ما في آتائه الصغيرة من الفوائد الكبيرة.

١٦/١٦٤١ - (مالك عن حماد أبي سهيل) مصنفراً اسمه تافع (بن مالك عن أبيه) مالك بن أبي عامر (عن كعب الأخيار أن رجلاً) لم يُسَمَّ (نزع نعليه) قال صاحب المحلى: أي خلعهما لدخول المسجد (فقال) كعب: (لما بكسر اللام وفتح الهم) (خلعت نعليك) إذ فاك، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: قاله كعب على وجه

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/٧٤).

(٢) المنقذ (٧/٢٢٧).



لَعَلَّتْ تَأْوَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ - ﴿فَلْيَخُصَّ عَلَيْكَ إِنَّكَ وَالزَّوَادِ الْمَقْدَرِ طَوَى﴾ -

الإختار نفعه، أو نفع أن يفعله على وجه متنوع، ويعتدل أن يكون إنما أنكر عليه علم عليه لصلاة أو ما أشبهها من دخول مسجد أو دخول حرم، ولذلك قال: لعلك تأولت الخ. ويحتمل أن يكون أنكر عليه حلع نعليه حال الجلوس إيتاراً نابسهما عنى كل حال إلا أن يمنع منه مانع، فإما دخول الحرم والمسجد المحرم بالثعلين فممنوع، لأنه لا وطء عليهما، وإنما فيهما تراب أو حصباء، وكذلك مسجد المدينة، هـ.

وقال السيوطي في الدر المنثور: أخرجه الطبراني<sup>(١)</sup> عن علفمة أن ابن مسعود أنى أبا موسى الأشعري في منزله، فحشرت الصلاة. فقال أبو موسى: تَقْدُمُ بَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَإِنَّكَ أَتَمُّ سَنًا وَأَعْلَمُ، قَالَ: لَا، بَلْ تَقْدُمُ أَنْتَ، فَإِنَّمَا أَتَيْتُكَ فِي مَنَزَلِكَ، فَتَقْدُمُ أَبُو مُوسَى، فَخُلِعَ نَعْلِيهِ، فَلَمَّا صَلَّى، قَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: لِمَ خُلِعْتَ نَعْلَيْكَ، أَلَمْ يَأْذِ الْبَارِئُ أَنْتَ لَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي فِي الْحَقِينِ وَالْعَلِينِ.

(لعلك تأولت هذه الآية) التي في سورة مئة<sup>(٢)</sup>، وهي قوله تعالى: ﴿فَلْيَخُصَّ عَلَيْكَ﴾ بالعاء في أوله في جميع النسخ الهندية وأكثر لمصرية، فما في بعضها من حذفها ليس بصحيح، فإلها موجودة في التنزيل ﴿إِنَّكَ بِالْأَوَّلِ الْآخِرِينَ﴾ (أنظر أو المبارك الذي قرأ الله به عليك، وبه في نسخة صاحب الجلالين).

وأخرج السيوطي في الدر من الحسن: وأج بعلمسطين فمس مرتين (طوى) بدل أو عطف بيان بالتوين، وتركه مصروف باعتبار العكاز، وغير مصروف لتأنيث باعتبار البعثة مع العلمية، كذا في «الجلالين».

(١) «المجمع الكبير» (٢٩٤/٨)، ح (٩٣٦٢) قال في «مجمع الزوائد» (١/٦٦). روى أحمد، وبه دخل ثم يسم، ورواه الطبراني متصلاً برجال ثقات.

(٢) رقم الآية: ١٣.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ كَعْبُ بْنُ الْجُرَّاجِ: أَتَذَرِي مَا كَانَتْ تَعْلَمُ مُوسَى؟  
قَالَ قَائِلُكَ: لَا أَذَرِي مَا أَجَانَةُ الرَّجُلِ، فَقَالَ كَعْبُ: كُنَّا نَمُرُّ  
بِجِلْدِ حِمَارٍ مَيْتٍ.

(ثم قال كعب) الأحبار (للرجل) المذكور، وليس في الهندية لفظ للرجل  
(أنتوري) بهمية الاستفهام (ما كانت) بصيغة الإفراد في النسخ المصرية، وما  
كانت بصيغة المثنى في النسخ الهندية (نعلا موسى) على نبا رجليه الصلاة  
والسلام (قال ما كنت: لا أدري) أي لا أعلم (ما أجابه الرجل) وفي النسخ الهندية  
(ما أجابه به الرجل: وهو الأوضح، وفي بعض النسخ: أحده، وهو  
تحريف من السامخ، أي لا أعلم ما الذي قال الرجل المذكور في جواب كعب  
(فقال كعب: كانت) أي نعلاء (من جلد حمار ميت)<sup>(١)</sup> ولذا أمر الله عز وجل  
بخلعهما.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: يحتمل أنها كانت مذبوحة فترك ذكر الدباغ لنعلم به.  
ولنجري العدة بدباغها قبل لبسها، ويحتمل أن شرع موسى - عليه السلام -  
استعمالها بلا دباغ، وهذا من الأسرانيات؛ لأن كعباً من أحبارها، أم.

قال صاحب النجمل: قوله: ﴿فَخَلَعَ نَعْلَيْكَ﴾ أي تعظيماً، قبل: لبسنا  
النودي بضميه تبركاً به، وقبل: لأن الحصة تواضع لله تعالى، ومن ثم طاف  
السلف بالنكبة خذلاً، وقيل: أمر بخلع نعليه لحاسههما؛ لأنهما كانا من جلد  
حمار ميت غير مذبوع، كما روي عن النبي وقتادة، أم.

قال الباجري<sup>(٣)</sup>: يقول: طأ الأرض بقدميك خافياً، قاله مجاهد، وذهب

(١) الحديث في «المنهيد» (١٨١/١٨) - ١٨٦، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢/٣٥٤)، وأبو  
داود (١١٤١)، والترمذي (١٧٦٦).

(٢) «نرج الزرقاني» (٢/١٧٦).

(٣) «المصنف» (٧/٢٢٨).

كعب الأحرار إلى أنه أمره بما كانتا من جلد حمار ميت، فأمر أن لا يظا بهما  
لأرض السعدية لحماستهما، وبذلك قال قتادة وعكرمة، قال الحسن بن أبي  
الحسن البصري ومعاذ: لم تكثر من جلد حمار ميت، وإنما أراد الله برك  
وتعاني أن يباشر بفساد رقة الأرض المقدسة وهي الحاضرة، وقيل: السعدية  
وقال الحسن: كانتا من جلود النقر، وقد يرى من كعب الأحرار أيضاً أمر  
موسى أن يجمع بعدهم لأنهم كانوا من جلد حمار ميت، بل يباشر التماس  
قدمه، فجمع من الحسن<sup>(١)</sup>، اهـ.

وقال السيوطي في التلويح<sup>(٢)</sup> أخرجه عبد الرزاق، وعمر، هر على - رضي الله  
عنه - قال: كانتا من جلد حمار ميت، فقتل له، اخذهما، وأخرج عبد بن  
حميد عن الحسن: قال: ما زال خناخ الثعلب في الصلاة؟ إنما أمر موسى بخلق  
نعله أنهما كانا من جلد حمار ميت، وأخرج ابن أبي حاتم عن معاذ قال:  
قامت علة موسى أبي قبل له اخذهما من جلد حمار، وأخرج عبد بن حميد  
عن عكرمة في قوله تعالى: «فاحلح» قال: كمر سلس راحية قدمت لأرض  
الطبة، اهـ.

ومع التلويح: (١) مشبه لكعب بن الجراح ما رواه الترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث  
أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: «كان علي موسى يوم كلفه ربه نعلين  
صوف، وجئت صوف، وصراويل صوف، وكعب صوف، وكانت نعلاه من جلد  
حمار ميت»

قال الرواق<sup>(٤)</sup>: أخرجه الترمذي من حديث حميد لأخرج عن عبد الله بن

(١) التلويح للسيوطي، (٢٠٠/٥)

(٢) التلويح للسيوطي، (٢٠٠/٥)

(٣) التلويح للسيوطي، (٢٠٠/٥)

(٤) التلويح للسيوطي، (٢٠٠/٥)

(٨) بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ لِسَانِي

١٦٨٢/٧ - وحلّلتني عزّ منليك، عزّ أبي الرّناد، هي

الأغزج، .....  
.....

الجارث عن ابن - وهو دافع، وصححه الحاكم، قال لعدي بن ضئاً عنه إن  
 سمناً الأعرح هو ليس نيس المكي، وإنما هو ابن علي، وقيل لم يسم أحد  
 المتريكين، قال الترمذي: سألت عنه السحاري، فقال: حب هذا منك  
 الحديث، قال الحاكم: هذا أصلي كبير في التصوف، قال ابن العبري: لم  
 جعل ثيابه كلها صوفاً، لأنه كان يدخل دم ييسر له سواد، فعلم رابيه، وترك  
 الكلام، والمسير، وكان من الأخلاق الحسن أن أتاه الله تلك الفضيلة، وهو علي  
 قلاً، السنة التي لم يتكافأ

وقال الزين العراقي: «سُحِّلَ كونه مفسوداً لانتفاع برك الشجر، أو لعدم وجود ما هو أرفع، واستثنى أنه اتفاقاً لا عن قصيد، بل كان يفسى نل ما وجد كما كان توباً يتركه، رغبةً بهم الكف وكسرها وشد الميم: ففسوة صغيرة أو مشورة».

فإن ابن بطلان كره عائلته ليس الصوف نفس يحد غيره، لم فيه من الشهرة بالمرحمة لأن إهداء العمار أولي، قال: ولم يحصر التوضيح في لبسه، بل في اللطيف وغيره ما هو شون لبسه، كذا في «الاعتقاد».

(A) ما جاء في باب

مضمّن اللام ومسكوك المعجزة، أي ما ساء في كيفية اللبس وبعض أنواع  
اللباس.

١٧/١٦٥٣ - (مات عن أبي لزناد) عبد الله بن دكر (عن الأعرج)

عن أبي هريرة: أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن يمينين. وعن يمينين. عن الملائكة وعن الملائكة. وعن أن يحنيني أو يحل لي ثوب واحد ليس على فرجه دابة شيء.....

عبد الرحمن بن حمير (أبي هريرة) قال الزرقاني: وهذا مما عجل إليه أصحاب الأمانين، أم قلنا: وعدد ابن عبد البر في "التجريد" بهذا السبع ستة وخمسين حديثاً في "المنهاج" (أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن يمينين) بكسر اللام وسكون الهمزة، أي عن اليمينين من هباته "البر" (وعن يمينين) فتح الهمزة ويجوز كسرها على إرادة اليمين، قاله حافظ<sup>(١)</sup> وغيره، فمقتضاها أن الرواية بالفتح، وإن كان يفسر الكسر أحسن نظراً لمتن: قاله الزرقاني، وبذلك من قوله: "يمينين" قوله: (عن الملائكة وعن الملائكة) ندم الأكلاء عابها في بابها، من "كتاب البر".

ويبين اليمينين بقوله: (وعن أن يحنيني) فتح أوله وكسر لموحدة (الرجل) وأحبا. أن يفرد على آليه، وينصب سامية، ويثبت عليه ثوباً، ويقال له: الحبو، وكان من شأن العرب، (في ثوب واحد) يأخذه على ساقيه (ليس على فرجه) قال صاحب "المحلى": أي على عورته، فيمنع الضحك. أم قالت هذا عبد بن قال: بأن الفخذ عورته، وأما من لم يقبل بذلك فلا تحميم عند (منه) أي من الثوب المذكور (شيء) قال الحافظ، مقتضاها أن الفرج لا كان مستوراً فلا يحنى. اهـ.

ولقد أجازني حر أبي سعد الفليمة الأخرى احتياقه بثوبه وهو يئس ليس على فرجه شيء، وفي رواية لأبي هريرة عنه: "أن يحنيني ولثوب الواحد ليس على فرجه شيء" به وباب النساء، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup> أما ما من

(١) ص ١٩٦.

(٢) فتح الباري، ١/١٠٩ (٢٧٩).

(٣) الفرج المرفوع، ١/٢٤١ (٢٥٦).

وَعَنْ أَنَسٍ بِشْتَمِلِ الرَّجُلُ بِالثُّوبِ أَوْاجِلَهُ عَلَى أَحَدِ شِقَيْهِ.

«أخرجه البخاري في ٧٧ - كتابه الناس، ٢١ - باب الأعيان في ثوب واحد.

الإفضاء به إلى السماء.. ولأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد، وحده تحركه فتدور حورته. وإن كان مستور العورة فلا حرمه، اهـ.

قال صاحب «النسب» في حديث جابر الأنبي فربما الاحتباء أن يقعد الإنسان على ألبته ويتصب ساقيه، ويحوي عليهما بنويه أو يده. وهذه القعدة تسمى الحيرة يصم النحاء وكسرها، اهـ.

قال الناجي<sup>(١)</sup> الاحتباء أن يحرم<sup>(٢)</sup> بالثوب على جفويه وركبتيه، وفروجه بآده، وهو من عادة العرب ترتفع في حلومها، والاحتباء بالرداء نعم كان عليه إزار<sup>(٣)</sup>، وإيضا مع لحي احتسب ثوب ولم يكن على فروجه شيء. لما جرى ذلك من إيذاء عورته، وهو مأثور بسترها، اهـ.

قلت: وعلى الإزار يحتمل ما في «المعاني» عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله ﷺ إذا جلس في المسجد احتسب بينديه، ونس قبله ست مطرمة: أنها رأيت رسول الله ﷺ في المسجد وهو قائم القرفصاء، الحديث، وقد مر هذا مجاز المحتسب. وما ورد من استي من الحيوة يوم الجمعة لعدم التكلام عليه في أبواب التجمعه.

(وعن أن يشتمل للرجل بالثوب لواحد على أحد شقيه) فيوشقه الآخر، ليس عليه شيء.

قال الزرقاني<sup>(٤)</sup>: فحرم إن التكشف بعض عورته وإلا كره، وهذه المسألة

(١) «النسب» ١٢٠٢/٧.

(٢) كذا في الأصل، اهـ. «نور».

(٣) كذا في الأصل. والقدر سقط لعل جاز، اهـ. «نور».

(٤) الشرح الزرقاني، ١/١١٧.

هي المعروفة عند الفقهاء بالصماء؛ لأن يده حبيطة نصير داخل ثوبه، فإن أصابه شيء يريد الاحترام منه، والانتفاء بيديه تعذر عليه، وإن أخرجهما من تحت الثوب انكشف عورته، وبها فسر في حديث أبي سعيد، ولعله: «والصماء أن يجعل الرجل ثوبه على أحد عاتقيه، فيبذو أحد شفيه، ليس عليه ثوب». وفسرها اللغويون بأن يشتمل بالثوب حتى يجنس به جسده، لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما تخرج منه يده، قاله الأصمعي.

قال ابن قتيبة: ولدا سميت صماء لسد العنقذ كلها كالصخرة الصماء، لا خرق فيها، ولا صدع، فيكره على هذا لعجزه عن الاستعانة بيده فيما يعرض له في الصلاة، كدفع بعض الهواء، **إد.**

وفي «الممتقي»<sup>(١)</sup> قال أبو عبيد: اشتمال الصماء أن يشتمل الرجل بثوب، فيجعل به حسده، ولا يرفع منه جانباً سرح منه يده، قال: وربما اضطلع فيه على هذه الحان، كأنه يذهب إلى أنه لا يابوي من يصيبه شيء يريد الاحترام من الانتفاء بيديه فلا يقدر لأنهما تحت يده، فهذا كلام العرب.

والذي عني أن هذا التأويل يقتضي أن المنع لا يختص بحال الصلاة، بل يمنع جميع الأحوال، والاضطباع أن يدخل الثوب تحت يده اليمنى، فيلقبه على منكبه الأيسر، قال ابن القاسم: وهو من ناحية الصماء، ومعنى ذلك أنه إذا أخرج يده اليسرى بذت عورته، وهي «الغيبية» هذا لمن لم يكن عليه منزلة فأما من كان عليه منزلة فأجازره مالك نه كرهه، قال ابن القاسم: تركه أصب النبي، وليس بضيئ، ووجه ذلك أنه يمنع التصرف على ما تقدم، **إد.**

قلت: وأما كان الاضطباع من ناحية الصماء عند المالكية لم يقولوا بسنة الاضطباع في الحج مطلقاً، لا في الطواف ولا في السعي، وهو سنة عند

١٦٦٤/١٨ - وَحَقَّقْتُهُ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى خَدَّ حَبِيبَةَ.....

الأنثى الثلاثة في كل ضويف بعده سبعة، وأسرَّ عند اتدخُّع فتد في السعي أقصد، بحلاف الأنثى الثلاثة، إذ لم يقولوا سنَّته في السعي.

وقال الحافظ<sup>(١)</sup> في التفسير بالضم المجهلة والنفذ، قال لأهل السنة حين أن يحلل سبعة بالزوجة لا يرفع عنه جنباً، ولا يرضى ما يخرج منه يدد، قال ابن تيمية: «ثبت حديثه» وأنه يند المأخذ كالحاء، فمسير كالتخيرة المضاف إلى أبي حنيفة، وقال الفقهاء: غير أن ينحرف بالسوء مع برفعة من أحد حاميه مضاع على مكته فتفسير لوجه هذا، قال النووي: على تفسير أهل اللغة كمكون مكبر، مثلاً يخرج من حاجته فيتعسر عليه إخراج يده، فتعسر بضرره وعلى تفسير الفقهاء: سرج لأهل الكشاف العريضة.

قال الحافظ: ظاهر سياق البخاري في الحديث أن التفسير المضمَّن مرفوع، وهو موافق لما قال الفقهاء، والمضد والمضد، أن يجعل لونه على أحمر عاتقه فندر أحد شقيه، وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح، لأنه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر.

١٦٦٤/١٨ - (ماث عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أن) (أباه) (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أراه) (أن) (الحافظ) (حكى) (رواه) (أبو) (المصنف) (نفع) (وأخرجه) (البيهقي) (من) (رواية) (عبد الله بن عبد الحمير) (عن) (نافع) (من) (ابن عمر) (عن) (أبيه) (رضي) (الله) (عنه)، (أحدثت) (فعلونه) (من) (مسند) (عمر) (بن) (الخطاب) (نقلوا) (أنه) (من) (مسند) (ابن عمر) (رضي) (الله) (عنه)، (عن) (أخيه) (سرا).

قال الحافظ<sup>(٢)</sup> قال أبو حميد، التحمل مراد السوء، والمحلة أراه يردد.

(١) صحيح البخاري (١٠٧٧/١٨).

(٢) صحيح البخاري (١٠٧٧/١٨).



نقله ابن الأثير، زاد: إذا كان من جنس واحد، قال ابن سبويه في «المحكم»:  
الحلة برد أو غيره، وحكى عياض أن أصل تسمية الثوبين حمة أنهم يكونان  
جديدين كما حل طينهما، وقيل: لا يكون الثوبان حلة حتى ينس أحدهما فوق  
الأخر، فإذا كان فوقه فقد حل عليه. والأول أشهر.

والسيراء بكسر الميم الحلة وفتح الحاتبة والراء مع الميم، قال الحليل: ليس  
في انكلام فعلاء: بكسر أوله مع الميم سوى سيراء وحولاء وعنباء لغة في  
العنب. قال مالك: هو النسي من الحرير، كما قال، وقد الأصمعي: ثياب  
فيها خطوط من حرير أو قرز، وإنما قيل لها سيراء لتسير لخطوط فيها، وقال  
الحليل: ثوب مضلع بالحرير، وقيل: مختلف الألوان، فيه خطوط متدة كأنها  
السود، ووقع عند أبي داود في حديث أنس: أنه رأى على أم كلثوم حلة  
سیراء، والسيراء المضلع بالقرز، وقد جزم ابن بطال أنه تفسير من الزهري.

وقال ابن سبويه: هو ضرب من البرود، وقيل: ثوب مسر فيه خطوط  
يعمل من القرز. وقيل: ثياب من ابيض، وقال الجوهري: برد فيه خطوط حمراء،  
ونقل عياض عن سبويه، قال: لم يأت فعلاء صفة، لكن اسماً، وهو الحرير  
الصافي.

واختلف في حلة سیراء هل هي بالإضافة أو لا؟ فوقع عند الأكثر بتثوين  
حلة على أن سیراء عطف بيان أو نعت. وحزم القرطبي بأنه الترواية، وقال  
الخطابي: قالوا: حلة سیراء كما قالوا: مائة عتراء، ونقل عياض عن أبي  
مروان بن السراج أنه بالإضافة، قال هيبش: وكذا ضبطناه عن متقي شوخما،  
وقال النووي: إنه قول المحققين، ومتقي العربية، وإنه من إضافة الشيء لصفته  
كما قالوا: ثوب خز، اهـ.

ونص النووي أنهم ضبطوا الحلة فيها بالتثوين على أن سیراء صفة، وبغير  
تثوين عنى الإضافة، وهما وجهان مشهوران، والمحققون ومتقون العربية

تَبَاعُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ .....

يُخْتَارُونَ الإِصْطِفَاءَ، قَالَ سَيْبَوَيْه: لَمْ تَأْتِ فِعْلَاءُ صَفَةٍ، وَأَكْثَرُ الْمُحَادِثِينَ يَذَرُونَهَا.

وَقَالَ الْمُبَاحِي<sup>(١)</sup>: الْحَلَةُ ثَوْبَانِ، رِثَاءٌ وَإِرَارَةٌ، وَالسَّيْرَاءُ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ ثَوْبٌ تُسَبَّرُ فِيهِ خُطُوطٌ تُعْمَلُ مِنَ الْفَقْرِ. وَقَالَ الْخَلَلِيُّ: السَّيْرَاءُ الشَّلَعُ بِالْحَرِيرِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ كَثَرَةُ الْحَرِيرِ فِيهِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمِيعُ سِدَاهُ حَرِيرًا وَبَعْضُ لَحْمَتِهِ حَرِيرًا كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ دُونَ ذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي يَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ عَلَى أَنْ يَنْصَحِيَ أَنَّ السَّيْرَاءَ مَعْنَى يَعُودُ عَلَى اخْتِلَافِ الثَّوْبِ<sup>(٢)</sup> وَهِيَئَتِهَا. وَأَنَّ الْحَلَةَ كَانَتْ مِنْ حَرِيرٍ، وَلِذَلِكَ رَوَى سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَلَّةٌ إِسْتَرْقِي، وَهُوَ تَغْنِيطُ الْحَرِيرِ. وَرَوَى سَالِمٌ: حَلَّةٌ حَرِيرٌ. وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ وَشَيْءٌ مِنَ حَرِيرٍ. اهـ.

وَقَالَ الْخَلَلِيُّ<sup>(٣)</sup>: قَالَ ابْنُ قُرْمُولٍ: هُوَ الْحَرِيرُ الصَّافِي. وَفِي «الْمَصْحَاحِ»: مَرَّةٌ فِيهِ خُطُوطٌ أَسْوَدٌ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّهَا كَانَتْ حَلَّةً مِنْ حَرِيرٍ وَحِدَةً مِنْ إِسْتَرْقِيٍّ، وَهُوَ الْغَالِطُ، وَهِيَ أُخْرَى مِنْ دَسَاجٍ أَوْ حَرٍّ، وَفِي رِوَايَةٍ: مِنْ سُدَسٍ، وَفَنَظَرْنَا دَائِلَةً عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ حَرِيرًا مُحْضًا، وَهِيَ «الْمَصْحَاحُ» لِأَنَّهُ الْمَحْرُومُ، وَأَمَّا الْمَخْتَلِطُ فَلَا يَحْرُمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَرِيرُ أَكْثَرَ وَرَأً عِنْدَ الْمُشَافَعَةِ. وَعِنْدَ الْمُتَعَبَةِ الْعَبْرَةُ لِلْحَبِيَّةِ. اهـ.

وَمَا قَالَ ابْنُ عَسَى بِهِ جِزْمُ السُّوَيْ، إِذْ قَالَ (١٠) ذَكَرَ (١١) الْارْوَيْدُ، الْمَخْتَلِفَةُ. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ تُبَيِّنُ أَنَّ الْحَلَّةَ كَانَتْ حَرِيرًا مُحْضًا، وَهُوَ «الْمَصْحَاحُ» الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ بِهِ فِي هَذَا تَحْدِيثٍ جَمْعًا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ.

(تَبَاعُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ مِنَ الْمَنْثُورِ

(١) «الْمُسْتَرْقِي» (٢٢٩/٧).

(٢) كَذَا فِي الْأَعْلَى. اهـ. (٣) «قُرْمُولٍ»

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَلَبِسْتُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ

والشَّوْح، وليس في النسخ الهندية لفظ تباع، وفي البخاري برواية جهرية عن نافع: «رَأَى حُلَّةً سِوَاهُ تَبَاعٍ» ليس فيها عند باب المسجد.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: في رواية جرير بن حازم عن نافع عن عمر - رضي الله عنه - عطارداً التميمي بفم حلة بالسوق، وكان رجلاً يغشى الملوك، ويصيب منهم.

وأخرج الطبراني من طريق أبي مجلز عن حفصة بنت عمر «أن عطارداً بن حاجب جاء بثوب من ديباج، كساء إياه كسرى، فقال عمر - رضي الله عنه -: ألا أشتريه لك يا رسول الله؟» ومن طريق عبد الوحيد بن عمرو بن معاذ عن عطارداً نفسه أنه أهدى إلى النبي ﷺ ثوب ديباج، كساء إياه كسرى، والجمع بينهما أن عطارداً لما أنامه في السوق ليباع لم ينفذ له بيعه، فأهداه للنبي ﷺ اهـ. قلت: ولعل السوق كان قريباً من المسجد النبوي فصح النسبة إليهما.

(فقال) عمر رضي الله عنه: (يا رسول الله لو اشتريت بصيغة الخطاب، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: لو للتمني، لا للشرط فلا تحتاج للجزاء، وفي «المعلى»: لو للشرط، والجزاء محذوف أي لكان خيراً، ويجوز أن يكون للتمني، اهـ. ومال الحافظ إلى الأول إذ قال في رواية عن ابن عمر: «ابْتَغِ هَذِهِ، فَتَجَمَّلْ بِهَا»، كان عمر - رضي الله عنه - أشار بشراؤها وثمناء (هذه الحلة) التي تباع (فلبستها يوم الجمعة) وفي رواية سالم «الميد» بدل الجمعة. وجمع ابن إسحاق عن نافع ما تضمنته الروايتان، أخرجه النسائي بلفظ: «فَتَجَمَّلْ بِهَا لَوْنُودَ الْعَرَبِ إِذَا أَتَوْكَ، وَإِذَا خَطَبْتَ النَّاسَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ وَغَيْرِهِ»، كذا في «الفتح»<sup>(٣)</sup>.

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٠٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/٢٧٨).

(٣) «فتح الباري» (١٠/٢٩٨).

وَاللُّوْفُ إِذَا قَبِمُوا عَلَيْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ».....

(وَاللُّوْفُ) يمنع انبوا وسكون الماء جمع واد. وهو القدام أو الزائر، كما في «المحلى» (إذا قموا عليك) قال الحافظ في رواية جرير بن حازم لوفود العرب. وكأنه خصه بالعرب؛ لأنهم كانوا إذ ذاك الوفود في الغالب؛ لأن مكة لما فتحت باهر العرب بإسلامهم، فكان كل قبيلة ترسل كبارهم ليسلموا، ويتحلموا، ويرجعوا إلى قومهم، فيدعوهم إلى الإسلام، ويُغْلَمُوهُمْ (فَقَالَ) رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ» وفي رواية جرير إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ (مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ).

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: الخلاق المنصب، وقيل: الحظ، وهو المراد ههنا، ويطلق أبقياً على الحرمة وعن اثنين، ويحتمل أن يراد من لا تصيب له في الآخرة، قاله الطبري، وفي حديث أبي عثمان عن عمر: لا يلبس الحرير إلا من ليس له في الآخرة منه شيء، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: هذا خرج على سبيل التغليظ وإلا فالمؤمن العاصي لا بد من دخول الجنة، فله خلاق في الآخرة، كما أن عباده محضين بالرجال للقيام الأدلة على إباحة الحرير للنساء، اهـ.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: الحديث يقتضي أن يوم الجمعة شرع فيه التحمل، وأيضاً فند شرع التجميل للواردين والوافدين في المحافل التي تكون لخير آية محوكة كالزلازل والكسوف. وعند الحاجة إلى التضرع والرغبة كالاستسقاء؛ لأن النبي ﷺ أقر عمر - رضي الله عنه - على ما دعا إليه من التجميل في هذين الموططين، وإنما أنكر عليه ليس هذا النوع، فثبت أن التجميل إنما شرع بانجمل من المباح، اهـ.

(١) فتح البازي (١٠/٢٩٨).

(٢) شرح الزرقاني (٤/١٧٨).

(٣) المستفي (٧/٢٢٩).

ثُمَّ حَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حَيْلًا، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُمْرًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَوْتُ بِهَا وَقَدْ قُتِلْتُ فِي حُمْرَةٍ عُقُودِهِ

(ثم جاء) أي أتى إلى (رسول الله ﷺ منها) أي من جنس الحلة السوداء (حمار) جمع حمة، فأتى حواء (فأعطى عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (منها حلة) وفي رواية جريفة عن سالم عبد الحارثي (أول أنبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سبواء حريراً كساها إياه)، قال الحافظ: هذا باعتبار ما فهم عمر - رضي الله عنه - (والألفظ ظهر من بقية الحديث أنه ﷺ لم يبعث إليه بها ليلبسها، أو المراد بقوله: «كساه» أعطاه، وفي رواية مالك «أعطى عمر حلة»، وفي رواية جرير بن حازم، «فلم كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ محاسن سبواء، فبعث إلى عمر - رضي الله عنه - حلة، وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة، وأعطى عبي بن أبي طالب حلة».

(فقال عمر) رضي الله عنه: (يا رسول الله اكسوتنيها) بجمرة لا مضاف في جميع النسخ المصرية، وذكرها ضبطه الزرقاني، ويحذف في جميع النسخ الهندية، (وقد قلت) بصيغة الخطاب (في حلة عطاردة) بضم العين وكسر الراء، المهملة آخره قال مهملة ابن حبان بن زرارة بن عدس - بمحلات كسا في «الفتح»، وذكر الزرقاني بالله ابن عدي مهملة، وثم يذكره العيني في نسخة، بل قال: بن حبان بن زرارة بن زيد بن عبد الله بن دارم.

قال الحافظ في «الإصابة»: أمو عكرمة، وقال في «الفتح»: يكتفى أما عكرمة شمس معجمة، كان من حملة وقد بني تميم أسحب الحجرات، وقد أسلم، وحسن إسلامه، واستنصه النبي ﷺ على صلوات حرمه، وكان أبوه من ربيعة بني تميم في لجاها، وبعثه مع شمر في زعمه يومه عرضاً عن جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة، حتى ضرب المثل بقوم حاجب، اهـ.

فأما العيني<sup>(١)</sup>، وقد على النبي ﷺ سنة تسع، وعليه الأكرود، وفيه.

(١) «عدة البخاري» (١٨/٥).

مَا قُلْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ أَكْسُكُهَا لِتَلْبَسَهَا؛ فَكَسَاخَا عُمَرُ أَخَذَ كَهَ مُشْرَى بِسُكَّةٍ»

أخرجه البيهقي في ١١ - كتاب الجمعة، ٧ - باب لباس الحسن ما يجتهد، ومسلم في ٣٧ - كتاب النكاح، ٢ - باب تحريم استعمال بناء الذهب والفضة إلخ، حديث ٩.

سنة عشر، وقال الذهبي: له رواية مع الأئمة والبرقاني، وفي الإصابة: «وارتد عطارده مع من ارتد من بني نعيم، وتبع سحاحه، ثم هاد إلى الإسلام؛ إحداهما قلت؟» من قولك: إنما تلبس هذه من لا خلاف له في الأخيرة، وهي رواية جرير بن حازم: «قضاء عمر - رضي الله عنه - سمعته يجمعها، فقال: بحثت التي بهذه، وقد قلت بالأمس في سنة عطارده ما قلت»، قال الحافظ: والمراد بالأمس فيها يختص الليلة الماضية أو ما قبلها، قال السجستاني: قال ذلك عمر إشفاقاً أن يكون أحدهما الوعيد باللبس والموصف بأن لا خلاف له في الأخيرة، وذلك عمر - رضي الله عنه - على قضاء ودينه يشفق، وأعله رجاء أن يكون التحريم قد نسخ، اهـ.

(فقال رسول الله ﷺ: لَمْ أَكْسُكُهَا) يفتح النهمزة وسكون نكافه. وخمسين سجوداً بحذف الميم أو أي لم ألبسك الحلة (للبسها) يفتح اسموحدة، وفي رواية حويريه عند البخاري: إنما بحثت بها إليك لتبليها أو تكسوها، قال الحافظ: وفي رواية جرير - التصيب بها، وفي رواية الزهري عن سالم: «تبليها وتصبب بها حاجتها»، وفي رواية سالم: «تصبب بها مالاً»، (فكسها عمر) رضي الله عنه (أحاله مشركاً) كازاً (بمكة).

قال الحافظ: زاد في رواية حبيب بن الأعمر عن الزهري: «أحاله له من

(١) (المستدرج) (٧/٢٢٩).

(٢) فتح الدرر (١٠/٢٩٩).

أمه، وفي البخاري من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر: «فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قل أباً مسلماً».

قال: الفتوي: هذا يشمر بأنه أسلم بعد ذلك، قال الحافظ: لم أقف على تسمية هذا الأخ إلا فيم ذكره ابن بشكوان في «المبهمات» نقلاً عن ابن الجلاء في «رجال المرطاء» فقال: اسمه عثمان بن حكيم، قال الذهبي: هو السلمي، أخو خولة بنت حكيم بن أمية، قال: وهو أخو زيد بن الخطاب لأمه، حسن أطلق عليه أنه أخو عمر لأنه لم يصب، قال الحافظ: بل له وجه بطريق المجاز.

ويحتمل أن يكون عمر - رضي الله عنه - ارتفع من أم أخيه زيد، يكون عثمان أمها عمر لأمه من الرضاخ، وأخا زيد لأمه عن النسب، ولم أقف على ذكره في الصحابة، وإن كان أسلم فقد فاتهم، فليست ذلك. وإن كان مات كافراً وكان قوله: «قبل أن يسلم» لا مفهوم له، بل المراد أن البعث إليه كان في حال كفوهِ مع قطع النظر عما وراء ذلك، اهـ.

وفي «المحلى»: في الحديث أن الكفار غير مخاطبين بالشرائع، وهو قول أبي حنيفة خلافاً للشافعية، وتوزع بأنه ليس فيه الإذن، وإبنا هو حدية إلى الكافر، اهـ.

ويشكل عليه ما في «المحلى» من قوله: «ولأحمد ما أعطيتكم تبعة» فباعه بألفي درهم، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وفي حديث جابر الذي أوله «أن النبي ﷺ صلى في قباء حبر، ثم نزع فقال: نهاني عنه جبرئيل»، زيادة عند النسائي، وهي «فأعطاه لعمر»، فقال: «لم أعطكم أنفسه، بل لتبعية» فباعه عمر - رضي الله عنه - بستة فوي، وأصله في مسلم، فإن كان محظوظاً أمكر أن يكون عمر - رضي الله عنه - بآحه بإذن أخيه بعد أن أهدها له، اهـ.

(١) فتح الباري (٢/٢٩٩).

١٦٤٥/١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَسَدُ بْنُ مَالِكٍ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَوْمِنَا أَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ رَفَعَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ بِرَفْعٍ ثَلَاثَ لَبَدٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

فَسَمِعْتُ وَلَا سَمِعَ عِنْدِي مِنْ بَعْدِهِ الْوَاقِعَةَ كَمَا سَمِعْتُ عَلَى سَبَاقِ الرَوَافِدِ، رَأَيْتُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بَعْدَ الْمَنَامِ فِي أَوَّلَى الْقَصَصِينَ يَحْمِلُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِ الْحَرِيرِ، فِيهَا كَثِيرَةٌ جَلَاءٌ، فَتَعَلَّ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَمْلَ الْمِيعِ أَوَّلًا عَلَى نَوْعٍ مَحْصُوصٍ مِنَ الْحَرِيرِ.

١٦٤٥/١٩ - (مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الْأَنْصَارِيُّ (أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَسَدُ بْنُ مَالِكٍ) الصَّحَابِيُّ الشَّهِيرُ (رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (وَهُوَ يَوْمِنَا أَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ رَفَعَ) قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّ»: بِتَخْفِيفِ الْفَدِّ وَتَشْدِيدِهَا فِي «الْقَامُوسِ»: رَفَعَ الثُّوبَ كَعَمَلِهِ: أَصْلَحَهُ بِالرَّفْعِ كَرَفَعَهُ، أَيْ: (بَيْنَ كَتِفَيْهِ بِرَفْعٍ) بِصَمِّ الرَّاءِ وَفَعَلَ الْقَافَ جَمَعَ رَفْعَةً، وَفِي سَلْخَةِ مِرْفَافَةٍ جَمَعَ رَفْعَةً أَيْضًا، وَهُوَ مَا يَرْفَعُ بِهِ الثُّوبَ (ثَلَاثَ) صَفَةً رَفَعَ (لَبَدٍ) بِتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ أَيْ الثَّرْبِ، وَفِي «الْمَحَلِّ» عَنْ «الْقَامُوسِ»: التَّشْدِيدُ: التَّرْفِيعُ كَالْإِلْسَادِ، أَيْ: (بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ).

قَالَ الْبَاقِي<sup>(١)</sup>: بِغَضِي أَنَّهُ رَفَعَ الثُّوبَ ثُمَّ تَخَرَّقَ ذَلِكَ التَّرْفِيعُ: فَأَعَادَ عَلَيْهِ أُخْرَى، وَهُوَ مَعْنَى تَلْمِيزِ الرَّفْعِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ - أَيْ: وَفِي «الْمَحَلِّ»: وَرَوَى اللَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَطَبٌ وَهُوَ خَلِيفَةُ، وَعَلَيْهِ إِزَارٌ فِيهِ ثَلَاثَتَا تَشْدِيدًا رَفْعَةً، أَيْ:

وَفِي «تَرْجِمَةِ الْخَفَاءِ»<sup>(٢)</sup>: قَالَ عَتَادَةُ: كَانَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَلْبَسُ وَهُوَ خَلِيفَةً جُنَّةً مِنْ صُوفَةٍ مَرْقُوعَةٍ، بَعْضُهَا بِأَدَمٍ، وَقَالَ أَسَدُ: رَأَيْتُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ

(١) «الْمَحَلِّ» (٢٩/٢٥).

(٢) (ص ١٤٧).



عمر أربع رقايع في قميصه وقال أبو عثمان النهدي - رأيت على عمر - رضي الله عنه - إزاراً مرفوعاً بأدم، اهـ.

وفي الخصم<sup>(١)</sup> : عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - : رأيت عمر - رضي الله عنه - مرفعة فيها سبع عشرة رقعة، قال الرقائني<sup>(٢)</sup> : لأن فسدده الشتر لا المخضر، ولست الدنيا شيء، عنده، وليقتدى به في الزهد فيها، اهـ.

وقال الباجي<sup>(٣)</sup> بعد أثر الباب : يريد الحالة التي تحسن فيها ملابس الإنسان، ويخرج عن الحاجة في جمال القميص - فرأى في تلك الحال على عمر - رضي الله عنه - ثوباً يرفعه في أظهر مواضعه، وهو بين كنفه برقاع كثيرة قد لبث بعضها فوق بعض، ويحتمل أن عمر - رضي الله عنه - يفعل مثل هذا بيته، وليس ما هو أفضل منه بين الناس، لقوته، إذا مسح الله عليكم فأرسلوا على أنفسكم، ويحتمل أن يكون ذلك كان شيئاً في أهل ذلك الزمان، فلا يشتهر به من لبسه، ويحتمل أن يفعل ذلك؛ لأنه كان لا يسمع ماله أكثر من هذا، وكان يحب أن يغل ما يأخذ من بيت المال.

ويؤيد هذا أنه أوصى إلى ابنته عبد الله أن عليه ديناً كثيراً لا يفي به ماله، وليستعن على أدائه بنبي عدي وهم رهطه، فإن نأذى بذلك ولا فيغيرش - ولا يعدوهم إلى غيرهم، ويحتمل أن يأخذ في نفسه بهذا؛ لأن حاله قد شهرت بالخلافة، والتقدم في الدين، وإخبار النبي ﷺ بأنه من أهل الجنة، فترفع عن مثله التمسعة، وإنما بكرة مثل هذا لمن لم يعلم حاله مخافة الشهرة عليه، اهـ.



(١) تاريخ الخلفاء (١/٢١١).

(٢) شرح الرقائني (٢/٢٧٨).

(٣) الحنفى (١/٢٣٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

## ٥٠ - كتاب صفة النبي ﷺ

(١) باب ما جاء في صفة النبي ﷺ

١/١٦٦٦ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَسَعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّسَاسِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ «إِنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِي.....»

(١) صفة النبي ﷺ

قال الراغب الأصفهاني: ذكر الشيء بحالته ودرجته، والصفة، الحالة التي عليها الشيء من حالته ودرجته، والخلقة بكسر الخاء وسكون اللام، الهيئة والشكل، وقد يستعمل بمعنى البرقة، ونظير علم الصفة: كذا هي سمع الوسائل<sup>(١)</sup>، قال السامري: قال النحوي: إن جهر: الأحاديث الواردة في حديثه ﷺ من قسم السروج اتفاقاً مع كونها ليست قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً، وسبق الإشارة لنموه الكلامي، حيث قال: علم الحديث علم يعرف به أقواله وأفعاله وأحواله،

١/١٦٦٦ - (مالك عن يبيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المعروف بريقة الرأي (عن أنس بن مالك) - رضي الله عنه - (أنه) أي ربيعة (سمعه) أي سمعاً (يقول) كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن (الموحدة والهدفة، ووهي من جمع ما جاء لم حوت عتلال سم فاعن اعنل) حله.

قال الثعلبي في «جمع الوسائل»<sup>(٢)</sup>، اسم فاعل من كان أي ظهر على غيره، أو من كان يمتحن به، والمراد أنه لم يكن بعيداً عن التوسعة، أو من

(١) (٧/١) (١)

(٢) (١١/١) (١)

وَلَا بِالْقَصِيرِ .

بأن بمعنى تارف من سواء، وسمي فاحش الطول باناً؛ لأن من رآه يتصور أن كل واحد من أعضائه مبانٍ عز الأخر، أو لأنه يباين الاعتدال، أو كان ضوؤه يظهر عند كل أحد، اهـ.

قال الناجي<sup>(١٦)</sup>: الطويل البائن هو الذي يضطرب من طوله، وهو عيب في الرجال والنساء، قاله الأحمشي، ويحتمل عندي أن يراد به وصفه بعير الطول، فبان: إنه لم يكن معز بين بالطول حتى يوصف به، ولكنه كان له من طول القامة ما لا يبين به، اهـ.

(ولا بالقصير) أي المتروك المتداخل بعينه في بعض، كما ورد، وفي مني أصل اعصر، ونفي الطول المائن، لا أصل الطول إشعار بأنه ﷺ كان إس الطول أمرب، كما رواه البيهقي، ولا ينافيه وصفه ﷺ بأنه زينة؛ لأنها أمر نسبي، ويوقفه حبر البراء «كان دبعة»، وهو إلى طول أقرب، وقد ورد عند البيهقي وابن عساكر أنه ﷺ لم يكن يماثيه أحد من الناس إلا طائفة ﷺ، ولربما اكتنفه الرجال الطويلان يطولهما، فإذا فارقاه نسب إلى الرتبة.

وفي «خصائص ابن سبع»: كان إذا جلس يكون كتفه أعلى من الجالس، قيل: ولعل السر في ذلك أنه لا يتناول عليه أحد صورة، كما لا يتناول عليه معنى، كذا في «جميع التوسايق»<sup>(١٧)</sup>.

وقال الزرقاني<sup>(١٨)</sup>: وذلك الذي في الحديث صفته الذاتية، فلا يرد أنه كان إذا ماشى الطويلين راد عليه؛ لأنه مدحزة، حتى لا يتناول عليه أحد صورة، وروى ابن أبي حشمة عن عائشة ثم يكن أحد يماثيه من الناس بنسب

(١٦) «المعنى» (٧/ ٢٣٠)

(١٧) (١٠/ ١١٠).

(١٨) (٤/ ١٧٩).

وَلَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ وَلَا بِالْأَدَمِ .....

إلى انطول إلا طاله يَمْطُحُ، وربما اكتنقه الرجلان الطويلان فيصغرلهما، فإذا فارقا نسباً إلى الطول، ونسب يَمْطُحُ إلى التربعه، ولعبد الله بن أحمد، عن علي - رضي الله عنه - كان رسول الله ﷺ ليس بالناهب طولاً، وفوق التربعه، فإذا جاء مع القوم غمرهم - بفتح المعجمة والميم - أي راد عليهم في الطول.

وهل بإحداث الله تعالى له طولاً خفيفة حسنة؟ ولا مانع منه، أو أن ذلك يرى في أعين الناظرين، وجسمه باقي على أصل الخلقة على نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يُمِكنُكُمْ إِذْ أَخْرَجْتُم مِّنْ أَصْحَابِكُمْ قَلِيلًا مِّنْ أَهْلِكُمْ﴾ الآية، وهذا هو الظاهر، فهو مثل تطور الولي، وتقدر رزين وغيره كان إذا جلس يكون كتفه أعلى من جميع الجالسين، وتلبه قول علي: إذا جاء مع القوم غمرهم، فوته شامل للمشي والجلوس، أ.

(وليس بالأبيض الأمهق) بفتح الهمزة وإنهاء بينهما ميم ساكنة، آخره قاف، أي ليس شديداً البياض ١٤ لون الجنس، ١٤ في الورداني، وفي المحلى: لم يكن كربه البياض كالجنس، بل كان نِير البياض، قال الباجي: الأمهق التمديد البياض الذي لا يخالطه حمرة، وكان النبي ﷺ مشوباً سُخْرَةً، قال عيسى بن دينار: الأمهق الأبيض بياضاً ليس مُشْتَرِباً بحمرة يخالطه الناظر برصاً.

قال السائري: يقال: مهق مهقاً اشتد بياضه، يعني كان نير البياض أزهى اللون، ورواية الترمذي في جامعه: أمهق ليس بأبيض، مقلوبة كما ذهب إليه الحفاظ ابن حجر، أو وهم كما قاله عياض، كالكودي، أو مؤولة بأن قد يطلق على الخضرة المرأة بالسرة، في الرواية الأخرى: فإن المهق خضرة الماء كما نقل عن رؤية وغيره، (ولا بالأدم) بالمد مهموز، فأصله أدم: أبدلت الفاء ألفاً

نخفيفاً، والأدمة شدة السمرة. قال المجاهدي<sup>(١)</sup>: «الآدم فوق الأسمر يعني مود قليل، أي».

قال العتاي<sup>(٢)</sup>: «فيه لا ينبغي إثبات السمرة في حديث آخر» قال العواد بهذه الرواية أنه ليس بياض شديد البياض، ولا بآدم شديد الأدمة، وإنما يخالط بياض حمرة، وهذا يدل على أن المعنى شدة السمرة ما في «الدلائل» عن أنس: «كان أبيض بياضه إلى السمرة»، وفي «مسند أحمد» عن الجبير «جسمه ولحمه أحمر». وفي رواية: «أسمر إلى البياض»، عشت بمجموع هذه الروايات أن المراد بالسمرة حمرة تخالط البياض، وبالبياض الشبث ما يخالط الحمرة.

وأما وصف لونه في أخبار بشدة البياض، كتخبر البزار عن أبي هريرة: «كان شديد البياض»، وخبر الطبراني عن أبي لطفيل: «ما أنسى شدة بياض وجهه»، فمحمول على التبريق والتلمعان كما يشير إليه حديث «كأن الشمس تحرك في وجهه»، وأعلم أن أشرف الأنوار الأبيض المشرب كان حمرة أو صفرة، أما الأول فظاهراً، وأما الثاني، فلأنه لون أهل الجنة من الجنة، والعرب تملح به في الدنيا، كما هي لامية امرئ نفوس وغيرها، فجمع الله في المصطفى بين الأشرفين. ولم يكن لونه في الدنيا فلو أنه في الأخرى، كما لا يفونه إحدى الحسين، أي».

وبسط الحافظ في «فتح»<sup>(٣)</sup> في انجمع بين روايات نفي البياض وإثباته، ثم قال: «تبيّن من مجموع الروايات: أن أسمره بالبياض أثبت ما يخالطه الحمرة، والمعنى ما لا يخالطه، وهو الذي ذكره العرب لونه، وسماه أمهق».

(١) «المتن» (٧/٣٣٠).

(٢) «شرح العتاي» (٦/١٢).

(٣) «فتح الباري» (٦/٥٦٩).

ويبدأ نبي أن رواية المروزي أمهق نيس بأبيض مغلوبة، ويمكن نوحيتها بأن السراد بالأمهق الأخضر اللون، الذي نيس بياضه في العداية ولا سمعته ولا سمعته، فقد نقل عن رزية أن السهق خسارة العاء، فهذا التوجيه يتم على تقدير ثبوت الرواية.

ثم قال بعد ذكر الروايات المصرفة بهذه الأياض: والجمع بينهما بما تقدم، وقال البيهقي: يقال: إن المنسوب منه حبرة، وإلى السمرة ما ضجى منه للشس والريح، وأما ما تحت الشاب فهو الأبيض الأزهر، قال: وهذا ذكر، ابن أبي شيمة عقب حديث عائشة - رضي الله عنها - في حديثه يُخَيَّلُ بِالْمَسَطِ مِنْ هَذَا، وزاد: وَلَوْ أَنَّ الَّذِي لَا يَشْكُ فِيهِ الْأَبْيَضُ الْأَزْهَرُ، اهـ.

قال الحارثي: <sup>(١)</sup> من تمام الإيمان به اعتقاد أنه ثم يجمع في بدن آدمي من المحاسن العظيمة إل الله على محاسنه الباطنة ما اجتمع في بدن يُخَيَّلُ، ومن ثم نقل القرطبي عن معشهم أنه لم يظهر تمام حسنه يُخَيَّلُ، ولما أطفئت أعين الصحابة النظر إليه، وأما الكفا، فكانوا كما قال تعالى: فَوَرَنَهُمْ بَخْرُوقَهُ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُخَيَّلُونَ <sup>(٢)</sup>، وقال بعض الصوفية: أكثر الناس عرفوا الله عز وجل، وما عرفوا رسول الله يُخَيَّلُ؛ لأن حجاب البشرية غطت أعضاهم، اهـ.

قلت: وذكر شيخ مشايخ النشأ ولي الله الدهلوي في الحديث العشرين من الدر الثمين، قال: أخبرني مبدئي الوالد قال: بلغني أن النبي يُخَيَّلُ عائل. فلما أملك، وأعي يوسف أصبح، فتجرب في معاء، لأن الملاحة توجب قلق العشايق أكثر من الصباحة، وقد روي في قصة سيدنا يوسف - عليه السلام - أن النساء قطعن أيديهن حين رأينه، وأن السامر ماتوا عند رؤيته، ولم يرو عن

(١) صحيح إمامنا (١/١٢).

(٢) سورة الأعراف: الآية (٩٨).

ولا يادجعه ألقونهم رولا ولا يادجعه.....

نبأ يبيح من هذا الباب شيء، فربما أنسي بفتح في الشك. فذكره عن ذلك، فقال: جمالي مسرور عن أعين الناس غيرة من الله عز وجل. رنو قهقر لعمل الناس أكثر من فعلوا حين رأوا يوسف - عليه السلام - قد.

قلت: وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في هامش الجزء الثاني<sup>(١)</sup> من «التكوير» الذي، وأخصر ما قيل في شأنه يوم:

نفع العمى كعمائه      كشف ندحي بعمائه  
حسنت جميع خصائه      صلتاً عليه وآله

(وليس) بي تسع الهندية وفي المصرية مثله «ولا» أي ليس شعره (بالجمد) فتح العيم وسكان العين أي مبعثر الشعر شعث وبفكر كشعر النحير والفتح (القطط) بفتح القاف، انطاء العيسة الأولى على الأشهر، ويجوز كسرهما هو شدة الجعودة (ولا بالسط) بفتح السين المهملة وكسر السوادة على ما في الأكثر.

قال القاري<sup>(٢)</sup>: ولكن ونصح، والسوقة هي الشعر ضد الجعودة. وهو الامتداد الذي ليس قد نعت، ولا نعت،<sup>(٣)</sup> وأصله، والسراد أن شعره يتحرك من وسط بين الجعودة والسوقة، وهي توصف أنجمه بالقطط إشارة إلى شيء من الجعودة.

قال المحافظ: روي في حديث علي عن الشريفي وابن أبي حشبة، أنه يكن بالجمد انقطط رولا بالسط، كان عدداً وحلا بكسر الجيم أي مسرحاً، قد.

(١) انظر الجزء الرابع (ص ٣٨٢) والتمهيد الذي في الطبعة القديمة كان من التحرير. وفي الطبعة الجديدة ص: في أربعة أجزاء.

(٢) مجمع البحار، ١١، ١١٦.

(٣) السوء، التبرور.

بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً .....

(بعثه الله ﷺ) قال القاري: خير ثان لكان، أي أرسله الحق إلى الخلق للنبوة والرسالة، قيل: ولد ﷺ يوم الاثنين، وأنزل عليه الوحي يوم الاثنين، وخرج من مكة مهاجراً يوم الاثنين، وقدم المدينة<sup>(١)</sup> يوم الاثنين، ونوفي يوم الاثنين، اهـ.

(على رأس أربعين سنة) قال القاري: حاش من اتفعلوا، وقيل: على بمعنى في، وقيل: الرأس مقحم، ويؤيده ما في البخاري «أنزل عليه» وهو ابن أربعين سنة، قال شراح الحديث: المراد بالرأس الطرف الأخير منه لما عليه الجمهور من أهل السير من أنه ﷺ بعث بعد استكمال أربعين سنة.

قال الطيبي: الرأس هنا مجاز عن آخر السنة، كقولهم رأس الآية أي آخرها، وتسمية آخر السنة رأسها باعتبار أنه مبدأ مثله من عقد آخر، وأما لفظ الأربعين، فتارة يراد به مجموع السنين، وتارة يراد به السنة التي تنقسم إلى تسعة وثلاثين، والاستعمالان شائعان، فالأول كما يقال: عمر فلان أربعون، والثاني كقولهم: الحديث الأربعون، ويراد التمييز. وهو قوله: سنة، يؤيد الأول، اهـ.

ولفظ البخاري: «أنزل عليه وهو ابن أربعين سنة»، قال المحافظ: وهذا إنما يتم على القول بأنه بعث في الشهر الذي ولد فيه، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في شهر ربيع الأول، وأنه بعث في شهر رمضان، فعلى هذا يكون له حين بعث أربعون سنة ونصف، أو تسع وثلاثون ونصف، فمن قال: أربعين ألفي الكسر أو جبر.

لكن قال المسمودي وابن عبد البر: إنه بعث في شهر ربيع الأول، فعلى هذا يكون له أربعون سنة سواً، وقال بعضهم: بعث وله أربعون سنة وعشرة

(١) أي تبليغ، اهـ.



فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سَنِينَ ،

أَمَامَ ، وَعِنْدَ الْجَعْفَانِي : أَيْعُودُ سَنَةِ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، وَعَنِ الزَّيْبِرِيِّ بِنِجَارٍ ، أَنَّهُ وَدَّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَهُوَ شَاذٌ ، فَإِنْ كَانَ مَحْفُوظٌ وَضُمَ إِلَى الشَّهِورِ أَنْ التَّبَعْتَ فِي رَمَضَانَ ، فَيَصِحُّ أَنَّهُ بَعَثَ عِنْدَ كَمَالِ الْأَرْبَعِينَ أَيْضًا

وَأَحَدُ مَنْهَ فُلُوكَ مِنْ قَالَ : «بَعَثَ فِي رَمَضَانَ ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَشَوْرِينَ» ، قَوْلُهُ بِقُتَيْبٍ أَنَّهُ وَدَّ فِي شَهْرِ رَجَبٍ ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُكَ كَقَوْلِكَ مَصْرُوحًا بِهِ فِي تَارِيخِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعْتَقِي ، وَعَوْدًا لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَزَادَ مُسَمِّعٌ وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ ، وَهُوَ شَاذٌ ، وَمِنْ أَتَانَا أَيْضًا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : «أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ» ، وَهُوَ قَوْلُ التَّوَاهِدِيِّ وَبُيُحِبُّهُ إِسْلَافِي وَأَبْنُ أَبِي حَاصِمٍ ، وَفِي تَارِيخِ يَحْيَى بْنِ سَعْيَانَ وَغَيْرِهِ عَنْ مَكْحُودٍ أَنَّهُ بَعَثَ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ ، «أَنَا مَا فِي التَّنْجِثِ»<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْيَاقُوتِيُّ<sup>(٢)</sup> : قَوْلُهُ : بَعَثَ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَأَوْفَقَهُ سَنَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَجَمَاعَةٌ ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ بَعَثَ عَلَى ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ . اهـ .

وَمِنْ أَتَانَا : وَلَعَلَّ الْجَمْعَ بِهَهُمَا بِأَنَّ بَعَثَ انْتَبَهَ فِي أَوَّلِ الْأَرْبَعِينَ ، رُبْعُ الرِّسَالَةِ فِي ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ ، اهـ .

(فَأَقَامَ بِمَكَّةَ) بَعْدَ ائْتِئِثْ (عِشْرَ سَنِينَ) بِسَكُونِ التَّسِيسِ ، قَالَ الْيَاقُوتِيُّ ائْتِئِثْ فِي مَعْنَى بِمَكَّةَ ، فَقَالَ أُنْشِئْ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ : عِشْرَ سَنِينَ . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَنَمْ يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْمَسِيرِ أَنَّهُ وَدَّ هُمْ أَنْبَلُ ، اهـ .

قَالَ الْيَاقُوتِيُّ<sup>(٣)</sup> : قَوْلُهُ : عِشْرَ سَنِينَ ، أَيْ رَسُولًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ مِثْلًا وَرَسُولًا :

(١) «مُصَنِّعُ التَّارِيخِ» (٦/١٥٧) .

(٢) «الْمُعْتَقِيُّ» (٧١/٣٣٠) .

(٣) «جَمْعُ الْوَسَائِلِ» (١٣/١٣٠) ، وَ«الْمُعَيَّدَةُ» (٢١/١٣٠ - ١٤٠) .

وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس سنين ستة . . .

لأن العلماء يسمون على أنه ﷺ أقام بمكة بعد النبوة قبل الهجرة ثلاث عشرة سنة، فقلوه. آدم بمكة عشر سنين، محتاج إلى استأويل، وهو ما ذكرناه، وبمتمل أن تروى اقتصر على اعتقد، وترك الكسرة، ولا خلاف في قوله: وبالمدينة عشر سنين، اهـ.

قال استأوي: قول الشافعي: عشر سنين رسولاً، وفيها ثلاث سنين نبياً، فيه ما فيه، عنه ثبت أنه كان في الثلاث، وهي زمان فترة الرعي، يدعى الحسي إلى دين الإسلام يبرأ، فكيف يدعى من له يرسل الله؟

قال في التهديء وغيره: أقام المصطفى بعد أن جاءه الملك بالنبوة ثلاث سنين يدعو إلى الله مستحقاً حبه عبارته، وحيتاد فام أن يقال: إن وفاة الحسي ألقوا الكسرة، أو يقال بترجيح رواية ثلاث عشرة التي عليها الجمهور، اهـ.

(و) أقام (بالمدينة عشر سنين) لا خلاف بين أهل السير في ذلك، حكى الاتفاق على ذلك النووي والريثاني والقراري والمصاوي وغيرهم (وتوفاه الله تبارك وتعالى على رأس سنين ستة) أو أخرجه، قال الطبري، محاذره كدحاك فلولهم: رأس أنه أي أخرجه، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup> صريحه أنه عاش سنين ستة فقط، وفي مسلم من وجه آخر عن أسد: «أنه عاش ثلاثاً وستين سنة»، يراد به هي حديث عتبة بن الصخبيين، وبه قال الجمهور، قال الاستيعامي: لا بد أن يكون التصحيح أحدهما، وجمع غيره بين الكسرة، ولمخاري عن ابن عباس: «لث بمكة ثلاث عشرة»، ومث وهو أس ثلاث وستين»، وجمع السهلي بأن من قال: ثلاث عشرة غداً من أول ما جاءه الملك بالنبوة، ومن قال: عشرأ عنه ما بعد الفترة، ومزود «ثلاثاً وستين»<sup>(٢)</sup>، ويؤيده رواية تيزل عبد الرهي.

قال الحافظ ابن حجر - هو مسمى على صحة خبر الشعبي في تاريخ الإمام أحمد أنه مدة الفترة ثلاث سنين، لكن وقع في حديث ابن عباس عنه ابن سعد ما يخالفه، وهو أن مدة الفترة كانت أياماً. قال الحافظ بعد ذكر الروايات المختلفة: والحاصل أن كل من روى عنه من الصحابة ما يخالف المشهور - وهو ثلاث وستون - جاء عنه المشهور، وهم ابن عباس وعائشة وأنس، ولم يخلف على معاوية أنه عاش ثلاثاً وستين، وبه جزم ابن العسب والتميمي ومجاهد، وثالث أحمد: هو الثابت عبدنا، وأكثر ما قيل في أنه خمس وستون، أخرجه مسلم عن ابن عباس، وجمع بعضهم من الروايات المشهورة بأن من قال: خمس وستون خبر الكسري.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> فيه ظر - لأنه يخرج منه أربع وستون فقط، وقيل من مئة لذلك، ومن الناذ ما رواه عمر بن شبة أنه عاش إحدى أو اثنين وستين، ولم يبلغ ثلاثاً وستين، وكذا رواه ابن عساكر من وجه آخر أنه عاش اثنين وستين ونصفاً، وهذا صحيح على قول من قال: ولد في رمضان، وقد بينا أنه شاذ، فإنه الحافظ.

وقال ابن العربي: روايات اثنين وثلاث وخمسة اختلفت باختلاف، إذ لا خلاف أنه أقام أربعين سنة لا يروح إلى، ثم أقام خمسة أعوام ما بين رؤيا وفتره، ثم حمي الفوجي، وتتابع عشرين سنة، فمضى عهدها قال: سنين. ومن غده أنجعله قال: حمياً وستين، ومن أسقط عامي الفترة قال: ثلاثاً وستين.

قال الزرقاني: فيه ظر - لأن الصحيح أنه عاش ثلاثاً وستين، وجمعه صريح في أنه عاش خمسة وستين، فالأولى العمل على جنر الكسري، كذا في الزرقاني<sup>(٢)</sup> بزيادة

(١) معجم الباري، ٨٦/١٥٦.

(٢) معجم الزرقاني، ٢٨٩/٢٤.

وُلِّيَتْ فِي رَأْسِهِ وَفُتِحَتْهُ عَشْرُونَ شَعْرَةً بَيَضًا - ﷺ.

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٦١ - كتاب المناقب، ٢٤ - باب صفه النبي ﷺ. رَوَاهُ  
ي: ١٢ - كتاب المصنوع، ٣١ - باب صفه النبي ﷺ وسننه ورسنه، حديث ١١٢.

قَالَ السَّاجِي<sup>(٩)</sup>: رَوَى الزَّبِيرُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ: نَوَفِي  
بِسُورَةِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ابْنِ الْأَعْتَمِ وَبُسَيْنِ سَنَةً، وَنَوَفِي أُمِّ الْكُرْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَبُسَيْنِ سَنَةً، وَنَوَفِي عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ  
وَبُسَيْنِ سَنَةً قَالَ السَّاجِي: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ نَوَفِي،  
وَيَوْمَ ابْنِ سَبْتِينَ سَنَةً، وَرَوَى فَنَاءُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ نَوَفِي ابْنُ عَمْرِو بْنِ سَبْتِينَ سَنَةً، أَمَّا

فَلَمْ يَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَدِيٍّ أَخْرَجَهُ مُسَمًى فِي «صَحِيحِهِ»: قَالَ النَّوَوِي<sup>(١٠)</sup>  
رَوَى فِي بَيْتِهِ ﷺ سِتُونَ، وَخَمْسَ وَسِتُونَ، وَأَصَحُّ الرِّوَايَاتِ وَأَشْهَرُهَا ثَلَاثٌ  
وَسِتُونَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ وَحَدَّثَهُ وَابْنُ جَبْرِ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ  
أَصْحَابَهُ ثَلَاثٌ وَسِتُونَ، وَأَقْوَامُ النَّافِي عَلَيْهِ، فَرَوَاهُ سَبْتِينَ أَقْصَرُ فِيهِ عَلَى الْخُفُودِ  
وَنَزَلَ انْفِكَرَ، وَرَوَاهُ الْحَمْدُ مَأْوِلَةً مُفَضَّلًا، وَحَصَلَ لَهَا اسْتِثْنَاءٌ، وَهَذَا أَكْثَرُ عَمْرٍ  
عَمَّا ابْنُ عَدِيٍّ قَوْلُهُ: خَمْسَ وَسِتُونَ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْغُلَطِّ، وَأَمَّا لَمْ يَدْرِكْ أَبُولَ  
لَيْبَةَ، فَلَا كَثُرَتْ صَحِيحَتُهُ بِخِلَافِ النَّافِي، وَتَعَقُّبُوا أَنَّهُ ﷺ أَهْلَامٌ ثَلَاثِينَ بَعْدَ  
نَهْرَةٍ عَشْرَ سَبْتِينَ، وَبَنِي الْخِلَافِ فِي بَابِ إِهَامِهِ  
سَكَنَ بَعْدَ لَيْبَةَ، وَالتَّصْحِيحُ أَنَّهَا ثَلَاثٌ عَشْرَةً، فَيَكُونُ عَمْرٍو ثَلَاثًا وَسَبْتِينَ، أَمَّا

(وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ) ﷺ (وَلَحِيَّتُهُ) الشَّرِيفَةُ بِكُفْرِ قِلَامٍ، وَيَحْوُرُ حَتْمًا، فَإِنَّهُ  
تَقَارَى وَقَدْ تَسَاوَى بِكُفْرِ الْقِلَامِ وَجَعَلَ «الْكُفْرَ» انْفِشَحَ فَرَأَاهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى: «لَا تَأْخُذْ بِمَا فِي بَيْتِهِ» (أَيْ: وَالْمَحْبَةِ. الشَّعْرَةُ الْمَأْوِلُ عَلَى التَّقَرُّ (عَشْرُونَ  
شَعْرَةً بَيَضًا) حَتَّى لَسَعَهُ، وَالْحَصَّةُ حَالٌ مِنْ مَمْلُوكٍ تَوَفَّاهُ، وَجَعَلَهُ مَحْظُورًا عَمْدَ

(٩) السَّاجِي (١٠٣٠: ١٠٣١)

(١٠) مَشْرِحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ (١٠١: ١٠٢)

المنعنى خلافاً لمن وجهه. فاذ في اجمع الوسائل<sup>(١)</sup>، وقال السناري: حال من معمول توفاه، وجوز العصام عصفه على قوله: ليس بالطويل، وهو صحيح، لإيهامه خلاف المراد، لكنه لا ينهي إلى القول بأنه يفسد المعنى، كما زعمه الشارح.

قال ابن ريقاني<sup>(٢)</sup>: «ليس في رأسه» الحديث. أي بل أقل من عشرين، روى ابن سعد بإسناد صحيح عن ثابت عن أنس «ما كان في رأسه عشرة راحته إلا سبع عشرة أو ثلثي عشرة»، وفي السحاري عن عبد الله بن بسر: «كان في شفتي شعرات نص»، وفي مسلم عن أنس: «كان في تحت شعرات بيض»، ومقتضى هذا أنه لا يزيد على عشرة لإرادة صيغة جمع للثنية، وهو لا يزيد على عشرة إلا أن ابن بسر خصه بعنفقه، فيحمل الزائد على أنه في مرفقه كما جاء في حديث البراء.

ويجمع بأن أخباره تختلف باختلاف الأزمان، وللطبراني من المهتمين به رغب أنها ثلاثون عدداً، وإسناده ضعيف، وروى ابن نجيم عن عائشة - رضي الله عنها - «كان أكثر شيب رسول الله ﷺ في الرأس في هودي رأسه»، وكان أكثر شيبه في لحيه حول الفم، وكان فيه كثرة خيوط الفضة، مثلاً بين سواد الشعر، يبدأ منه بصفرة، وكان كثيراً ما يفعل ذلك، صار كأنه خيوط الذهب. اهـ.

قال المناوي: قال بعض الأقباط: والمراد بالنبي والآل مات فيه يرى من الشعرات الشخيمير. إذ يبعد أن الصحابي يرفح من ما في رأسه شعرة بالتحقيق. اهـ. (٣) كذا في جميع نسخ الهندية والنسرية، وزاد في البصرية بعد ذلك، وعبه السلام ورحمة الله وبركاته.

(١) (١٣/٦١)

(٢) الشرح المرفوع (١/٢٩٦)

(٢) باب ما جاء في صفه عيسى ابن مريم عليه السلام، والدجال  
 ٢/١٦٤٧ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن  
 عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «أُراني الليلة عند الكعبة.....»

### (٢) صفه عيسى ابن مريم والدجال

(صفه عيسى ابن مريم) على نبينا وعليه الصلاة والسلام (والدجال) هكذا  
 في جميع النسخ النصرية والهندية بذكرهما، وليس في بعض النسخ الهندية ذكر  
 الدجال، وأهل من ذكره ذكره لوجوده في الرواية، ومن حذفه فلا بد الظاهر أن  
 المقصود بالذكر هو ذكر عيسى عليه السلام.

ولعل ذكره من جسد الأنبياء لما في مسلم<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة، قال:  
 سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا أولى الناس بابن مريم، الأنبياء أولاد  
 عليّ، وليس بيني وبينه نبى»، وفي لفظ: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في  
 الأولي والأخرى، قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: الأنبياء إخوة من عذاب  
 وأمهاتهم شتى، وديهم واحد، وليس بيننا نبى».

٢/١٦٤٧ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أن  
 رسول الله ﷺ قال: أُراني) يعنى تهمة. ذكره بلفظ المضارع مائة في  
 استحضار صورة التحال (الليلة عند الكعبة) قال النجاشي<sup>(٢)</sup> يريد في المنام،  
 قلت: هو نظير رواية البخاري من طريق الزهري عن مسلم عن أبيه، قال: «لا  
 والله ما قال النبي ﷺ فبعض أحمر، ولكن قال: لما أنا نائم أطوف بالكعبة،  
 فإذا رجل قدم سط الشعر، يهادى بين رجلين، ينطف رأسه ماء، أو يهرق  
 رأسه ماء، فقلت: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبت ألتفت، فإذا رجل  
 أحمر، حسيم، جعد الرأس، أعور عينه اليمنى، فإن عبته طافية، قلت: من  
 هذا؟ قالوا: هذا الدجال».

(١) أخرجه مسلم ج(١٩٢٧)، والبخاري ج(٣٤٤١ - ٣٤٤٢).

(٢) المعنى (٧/٢٣٨).

فَوُيُتُّ رَجُلًا أَدَمَ، كَأَحْسَنِ مَا أُتُّ رَأَى مِنْ أَدَمَ الرَّجُلَانِ .

فَإِنَّ الْحَدِيثَ<sup>(١)</sup> هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَبُتَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَلَاثَةً فِي عَدِّ الْأَمْزِ، ثُمَّ أُلْقِيَ وَبُتَّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّ تِلْكَ كَانَتْ ثَلَاثَةً فَأَمْزٍ ١٠، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ قُبِلَ فِي الْأَسْرَاءِ - حَمَلَتْ مَعَهُ - تَكْرُرَ الصَّحِيحِ أَنَّهُ كَانَ لِي الْخَلِيفَةُ، وَقَبْلَ أَنْ تَكُونَ مَرَّةً أَوْ مَرَارًا، كَمَا سَطَرَ فِي مَجْلَعِهِ أَمَ .

فَإِنَّ: وَأَشْرَفَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ ذَلِكَ قَالَ أُمِّي يُوَيْتُّ الْجَنَّةَ أَسْرَى يِي ثَلَاثَتِ مَوَاسٍ، وَفَعَلَ: ثُمَّ قَالَ: «فَوُيُتُّ عَسَى» فَفَعَلَ ثَلَاثِي ٢٢، فَتَدَارَى أَرْبَعَةً أَمْزٍ، فَتَدَارَى خَرَجَ مِنْ دِيَارِاسٍ بِعَنِي تَحْمَامًا، فَتَدَارَى (فَوُيُتُّ رَجُلًا أَدَمَ) بَعْدَ الْفِيْزَةِ لِي أَسْمَرُ (كَأَحْسَنِ مَا أُتُّ رَأَى) تَصِيْفُهُ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَرْوَةِ لِي كَأَحْسَنِ مَا بَرَى مِنَ الْأَوْصَافِ الْحَدِيثُ فِي تَرْجُمَاتِهِ (فَمِنْ أَدَمَ لِرَجُلَانِ) بِشَمِ نَهْمُهُ وَبِسُكُونِ الْفَتْحِ جَمْعُ أَدَمَ مَعْنَى أَسْمَرُ .

وَلَا يَخْفَى عَدَا مَا يَطْلُبُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي نَعْمَةِ أَرْبَعَةِ أَمْزٍ، فَإِنَّ لَا حَقَّ فِيهِ عَمَّا نَعَرَفَ التَّصَدِيقَ بِمَا فِي الْحَدِيثِ، وَالْأَدَمَ الْأَسْمَرَ: رَجُلٌ مِنْ الْأَصْفَرِ، بِأَنَّهُ أَجْمَلُ لَوْنِهِ سَبَبُ كُنْهِهِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ أَسْمَرُ، وَمَا تَجَمَّعَ الْقُرَوَائِدُ، وَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ سَدْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «أَنَا وَابْنَةُ سَاحِلٍ ثَلَاثِي ٢٢» تَعْنِي أَسْمَرَ، تَكْرُرُ خَالَ فَادَا رَجُلٌ أَدَمَ، قَالَ الْحَدِيثُ: «أَمَ جَمْرُ الْبَعِثِ عَلَى غَلْبَةِ الْفَتْرِ» لَا أَمَ مِنْ عَمَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «أَنَا لَوْجِدَ الْغَدَاةِ عَلَى الْفَتْرِ»، وَإِنَّ الْأَوْصَافَ تَحْدِثُهُ أَسْمَرَ إِمَّا هِيَ الْحَدَّثُ لَا يَسِي، وَفِيهَا مَاتَ أَنْ كَلَّمَ مِنْهَا بِمَا لَمْ يَكُنْ يَسِي، وَهِيَ حَفِظَتْ مَدَحَ لِحَسْبِ عَمَلِهِ السَّلَامِ، وَحَمَلَتْهُ ثُمَّ تَلَحُّظًا .

رَكَدَ ابْنُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَدَسَّعَ مَسَاحًا جِزْمًا فِي وَجْهِهِ عَرَسَ بِهِ أَدَمَ، دَسَّعَ لَهُ الْخَفِيفَ عَلَى تِلْكَ، لَمَّا تَلَحُّظَ عَمَلِي فَطَنَ مَا فِي وَجْهِهِ مَاتَ .

أَلَمْ أَكُنْ مِنْكُمْ نَارًا تَلَاسَىٰ ۚ إِنَّ يَوْمَ الْفُتُورِ لَتَأْتُنَّ سَائِلًا ۖ

أحمد وهم، وقد روى ابن عباس أنما هيريرة على أن عيسى أحمر - فظن أن ابن  
عمير - رضي الله عنه - أكثر شيئا حفظه غيره، وأما قول الدارقطني إن رواية من  
قالت: نعم أنت، فلا أخرى من ابن رافع ثم ذلك مع تخالف أبي هيريرة وابن عباس  
على حفظه ابن سيرين، وقد وقع في رواية عبد الرحمن بن لأم عن أبي هيريرة  
من قال: عيسى أنه يروح إلى الجحيم والصابرة، كذلك في الفقه (١)

(له) أي فعمى عليه السلام (العمة) بكسر الهمزة وتشديد السين، شعر جاوز  
 حجبته لأذنيه وأتم بالمسكبين، فإذا حارزهم جمعة تضم الجيم، كذا في  
 اللزوماني<sup>١</sup>، قال القاري<sup>٢</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧</sup>

(فهي تظفر ماء) قال صاحب الدحي بعد لحظ بعينها أنها تظفر على  
أصبعه من الماء الذي سرحه رداً أو أنه عرق حي قفر الماء من رأسه.

وقال الحافظ<sup>١٥</sup> في حديث أبي هريرة استقدم وأكلها خرج من فمها، يعني الحمام. المراد بذلك وصفه ودفنائه الموت وتدفئة الأجسام، وكثرة ماء الوجه حتى إذا كان في موضع كثر، والحمام من جنس ذكر، فخرج منه وجهه.

۱۸۱ - فصل پنجم، ماده ۱۰۰، بند ۱

۱۲. حضرت علیؓ نے فرمایا: (۱۳۸۴: ۱۱)

1997/1998, 1998/1999, 1999/2000, 2000/2001, 2001/2002, 2002/2003, 2003/2004, 2004/2005, 2005/2006, 2006/2007, 2007/2008, 2008/2009, 2009/2010, 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014, 2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018, 2018/2019, 2019/2020, 2020/2021, 2021/2022, 2022/2023, 2023/2024, 2024/2025, 2025/2026, 2026/2027, 2027/2028, 2028/2029, 2029/2030, 2030/2031, 2031/2032, 2032/2033, 2033/2034, 2034/2035, 2035/2036, 2036/2037, 2037/2038, 2038/2039, 2039/2040, 2040/2041, 2041/2042, 2042/2043, 2043/2044, 2044/2045, 2045/2046, 2046/2047, 2047/2048, 2048/2049, 2049/2050, 2050/2051, 2051/2052, 2052/2053, 2053/2054, 2054/2055, 2055/2056, 2056/2057, 2057/2058, 2058/2059, 2059/2060, 2060/2061, 2061/2062, 2062/2063, 2063/2064, 2064/2065, 2065/2066, 2066/2067, 2067/2068, 2068/2069, 2069/2070, 2070/2071, 2071/2072, 2072/2073, 2073/2074, 2074/2075, 2075/2076, 2076/2077, 2077/2078, 2078/2079, 2079/2080, 2080/2081, 2081/2082, 2082/2083, 2083/2084, 2084/2085, 2085/2086, 2086/2087, 2087/2088, 2088/2089, 2089/2090, 2090/2091, 2091/2092, 2092/2093, 2093/2094, 2094/2095, 2095/2096, 2096/2097, 2097/2098, 2098/2099, 2099/2100, 2100/2101, 2101/2102, 2102/2103, 2103/2104, 2104/2105, 2105/2106, 2106/2107, 2107/2108, 2108/2109, 2109/2110, 2110/2111, 2111/2112, 2112/2113, 2113/2114, 2114/2115, 2115/2116, 2116/2117, 2117/2118, 2118/2119, 2119/2120, 2120/2121, 2121/2122, 2122/2123, 2123/2124, 2124/2125, 2125/2126, 2126/2127, 2127/2128, 2128/2129, 2129/2130, 2130/2131, 2131/2132, 2132/2133, 2133/2134, 2134/2135, 2135/2136, 2136/2137, 2137/2138, 2138/2139, 2139/2140, 2140/2141, 2141/2142, 2142/2143, 2143/2144, 2144/2145, 2145/2146, 2146/2147, 2147/2148, 2148/2149, 2149/2150, 2150/2151, 2151/2152, 2152/2153, 2153/2154, 2154/2155, 2155/2156, 2156/2157, 2157/2158, 2158/2159, 2159/2160, 2160/2161, 2161/2162, 2162/2163, 2163/2164, 2164/2165, 2165/2166, 2166/2167, 2167/2168, 2168/2169, 2169/2170, 2170/2171, 2171/2172, 2172/2173, 2173/2174, 2174/2175, 2175/2176, 2176/2177, 2177/2178, 2178/2179, 2179/2180, 2180/2181, 2181/2182, 2182/2183, 2183/2184, 2184/2185, 2185/2186, 2186/2187, 2187/2188, 2188/2189, 2189/2190, 2190/2191, 2191/2192, 2192/2193, 2193/2194, 2194/2195, 2195/2196, 2196/2197, 2197/2198, 2198/2199, 2199/2200, 2200/2201, 2201/2202, 2202/2203, 2203/2204, 2204/2205, 2205/2206, 2206/2207, 2207/2208, 2208/2209, 2209/2210, 2210/2211, 2211/2212, 2212/2213, 2213/2214, 2214/2215, 2215/2216, 2216/2217, 2217/2218, 2218/2219, 2219/2220, 2220/2221, 2221/2222, 2222/2223, 2223/2224, 2224/2225, 2225/2226, 2226/2227, 2227/2228, 2228/2229, 2229/2230, 2230/2231, 2231/2232, 2232/2233, 2233/2234, 2234/2235, 2235/2236, 2236/2237, 2237/2238, 2238/2239, 2239/2240, 2240/2241, 2241/2242, 2242/2243, 2243/2244, 2244/2245, 2245/2246, 2246/2247, 2247/2248, 2248/2249, 2249/2250, 2250/2251, 2251/2252, 2252/2253, 2253/2254, 2254/2255, 2255/2256, 2256/2257, 2257/2258, 2258/2259, 2259/2260, 2260/2261, 2261/2262, 2262/2263, 2263/2264, 2264/2265, 2265/2266, 2266/2267, 2267/2268, 2268/2269, 2269/2270, 2270/2271, 2271/2272, 2272/2273, 2273/2274, 2274/2275, 2275/2276, 2276/2277, 2277/2278, 2278/2279, 2279/2280, 2280/2281, 2281/2282, 2282/2283, 2283/2284, 2284/2285, 2285/2286, 2286/2287, 2287/2288, 2288/2289, 2289/2290, 2290/2291, 2291/2292, 2292/2293, 2293/2294, 2294/2295, 2295/2296, 2296/2297, 2297/2298, 2298/2299, 2299/2300, 2300/2301, 2301/2302, 2302/2303, 2303/2304, 2304/2305, 2305/2306, 2306/2307, 2307/2308, 2308/2309, 2309/2310, 2310/2311, 2311/2312, 2312/2313, 2313/2314, 2314/2315, 2315/2316, 2316/2317, 2317/2318, 2318/2319, 2319/2320, 2320/2321, 2321/2322, 2322/2323, 2323/2324, 2324/2325, 2325/2326, 2326/2327, 2327/2328, 2328/2329, 2329/2330, 2330/2331, 2331/2332, 2332/2333, 2333/2334, 2334/2335, 2335/2336, 2336/2337, 2337/2338, 2338/2339, 2339/2340, 2340/2341, 2341/2342, 2342/2343, 2343/2344, 2344/2345, 2345/2346, 2346/2347, 2347/2348, 2348/2349, 2349/2350, 2350/2351, 2351/2352, 2352/2353, 2353/2354, 2354/2355, 2355/2356, 2356/2357, 2357/2358, 2358/2359, 2359/2360, 2360/2361, 2361/2362, 2362/2363, 2363/2364, 2364/2365, 2365/2366, 2366/2367, 2367/2368, 2368/2369, 23

$$f_2(A_2, \mathbf{v}) = \sum_{j=1}^n \omega_j^2 x_j^2 \quad (2)$$



فَتَبَكُّا غَنَى رَجُلَيْنِ، أَوْ عَلَى غَوَاتِقَ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالْكُفَّةِ. فَسَأَلْتُ:  
مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: هَذَا الْمُبْحُ.....

وما في «البخاري» من حديث ابن عمر بلفظ «يَطُوفُ بِرَأْسِهِ مَاءً» محتمل لأن يراد به الحقيقة، وأنه عرق حتى قطر الماء من رأسه، ويحتمل أن يكون كناية عن مرارة نضارة وجهه، ويؤيد ما في رواية أبي هريرة عند أحمد وأبي داود «يَطُوفُ بِرَأْسِهِ مَاءً وَإِنْ نَمَ يَصْه بِلِلَّةً».

(فتبكتا) قال الثفاري، صفة أخرى لرجلًا، أو حال منه لوصفه بآدم أي محتنداً (على رجلين) قال الحافظ<sup>(١)</sup>: لم ألق على اسمهما، وقال الثفاري الظاهر أن المراد بهما من يساعنان المسيح على حقه، ولعلهما حضر والمهدي من أصحابه، أهد. (أو) للشك من الراوي (على غواتق رجلين) جمع غاتق، وهي موضع الرثاء من الكتف، وقيل: ما بين الكتف والعنق، وفي رواية موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عند البخاري بلفظ «راضعاً يديه على منكبي رجلين، وهو يطوف يلميت»، الحديث، «يطوف بالكففة» استئناف أو حال.

(فسألت) من عندي من الطائفتين أو الملائكة (مرّ هذا) الطائفة؟ (فقبل) ولفظ البخاري برواية موسى عن نافع «فقالوا:» (هذا المسيح) بلام التحريف في الموضعين في النسخ المصرية، وبلونها في الموضعين في الهندية، وفي بعضها بتعريف الأول دون الثاني، وهو يفتح التميم وكسر السين المهملة، مُحَقَّقَةٌ، على المشهور، وقد تشدّد وحذف مهملة، وصحفت من أعجمها، اشتهر به؛ لأنه خرج من بطن أمه مسحاً بالدهن، أو لأنه مسح بدهن البركة مسحاً بذكرها، وقيل: يحصى، أو لأنه كان مسحاً بالأحمر، وعلى هذه الأقوال يكون الفعل بمعنى المنعوت.

ابن مريم. ثم إذا أما برجل جمل فقطط. ....

وقيل: شقق من مسح الأرض - لأنه لم يكن يستقر في مكان، وقيل: لأنه كان لا يمسح ذا عذقة إلا روى. وعلى هذين يكون العين بمعنى الماعل. وقيل: لأنه كان رجلاً جليلاً، يقال: مسح الله أي خلقه خلقاً حسناً، وفيه قولهم: به مسحة من جمال. وأغرب النحوي فقال: لأنه كان يمسح العروج. كذا في الفتح<sup>(١)</sup>. وقال في قول النحوي: قال إبراهيم: «البيع الضيق». قال الطبري: مراد إبراهيم بذلك أن الله مسح ظهره من القنوت، زاد الرزقاني قيل: هو بالعبرانية ماسح، فعرب المسيح، عيسى (ابن مريم) بنت عشرين من ذرية سليمان بن داود - عليهما السلام - من أولاد يهود بن يعقوب - عليه السلام - بينهما ثمانية أبناء، كما حرره في «البرقعة والمعمور»<sup>(٢)</sup>.

(ثم إذا أنا) للمعاجاة، ونظم موسى عن نافع عند البخاري<sup>(٣)</sup>: «قالوا: هذا عيسى ابن مريم، ثم رأيت رجلاً ورءاه جعداً فقططاً»، الحديث (برجل جعد) منتج النجم وسكون العين المهمة، أي مقيض الشعر، قال الجوهري: الجعد في حركات الحال يكون مدحاً، ويكون ذمّاً، فإذا كان ذمّاً، فله مصدق أخذها، لتقصير المتروك، والآخر الميخيل. يقال: رجل جعد اثنين أي يخيّل.

وإذا كان مدحاً، فله معنان أيضاً، «أخذهما»: أن يكون معناه شديد الخلق، والآخر أن يكون شعره جعداً غير مسدود، فيكون مدحاً، لأن البوصة أكثرها في شعور النجم، قاله النووي، ولعل البخاري برواية البهري عن سالم: «قدمنت ألتفت، وإذا رسول أحمر، جسيم، جعد الرأس»، يعني المعنى الأخير، ومع ذلك فهو دم؛ لأن شدة الجعرة ليست بمدح عند أحد، والممدوح الجعرة البصرة (نظف) منتج العذاب وفتح الطاء الأولى المهمة عن التشهور، وقيل بكسرهما، أي شديد جعرة الشعر.

(١) انظر فتح الباري (٢/٣٠٩)، والشرح (٣/١١٥)، وفتح الباري (٢١/٢٩١).

(٢) هو من مؤلفات الفارح، ولم يطلع بعد.

(٣) صحيح البخاري (١٠/٣١١).

أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى. كَأَنَّهَا عَيْنٌ طَائِفَةٌ. ....

(أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى كَأَنَّهَا عَيْنٌ طَائِفَةٌ) بِتَحْتِيةٍ بَدَأَ الْفَاءَ فِي جَمِيعِ نَسَخٍ، قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>، سَاءَ غَيْرُ مَهْمُوزٍ مِنْ طَفٍّ أَيْ شَيْءٍ يَطْفُو إِذَا عَلَا عَلَى غَيْرِهَا، شَبَّهَهَا بِالْعَيْنِ الَّتِي تَنَحُّ فِي الْعَتَقِ بَارِزَةً عَنْ غَيْرِهَا، وَتَحْصِيصُهَا بِالْهَمْزِ أَيْ ذَهَبَ صِرَافُهَا، فَإِنَّ الْقَضِيَّ حَيَاسٌ، وَبَيَّنَّ عَنْ الْأَثَرِ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْحَمْهُوزُ، وَحَزَمَ بِهِ الْأَحْفَظُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهَا بَائِثَةٌ لَتَوْا حَيْثُ لَعَنَ مِنْ بَيْنِ أَعْيَانِهَا.

وَأَنَّ رَضِيحَةَ بَعْضِ الشُّبُوحِ بِالْهَمْزِ وَأَنَّهُمْ بَعْضُهُمْ، وَلَا وَجْهَ لِلْمُكَارَاهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْخَمْرِ أَنَّهُ مَسْجُوحُ الْعَيْنِ مَطْمُوسَةٌ، وَلَيْسَتْ حَرَاءٌ وَلَا نَائِثَةٌ، وَهَذِهِ صِفَةُ حَيْثُ لَعَنَ إِذَا سَالَ مَاؤُهَا. وَهُوَ يَصْحُحُ دَوِيَّةَ الْهَمْزِ.

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٢)</sup>، وَاتَّخَذْتُ الْمَذْكُورَ عَبْدَ أَبِي دَاوُدَ بِوَأَفَّقِهِ حَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ لَمَّا لَفِظَ أَرْجَلَ قُصِيرٍ، فَصَحَّ، جَعَلُ أَعْوَدَ، مَطْمُوسُ الْعَيْنِ، لَيْسَتْ نَائِثَةٌ، وَلَا حَرَاءٌ، يَمْتَنِعُ الْحَمُّ وَسُكُونُ الْحَاءِ الْمَهْلِسَةُ أَيْ عَمِيمَةٌ، وَيَنْقُصُ الْحَاءُ أَيْ لَيْسَتْ بِمُسْتَعْلِيَّةٍ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ مَسْجُوحُ الْعَيْنِ، وَفِي حَدِيثِ سَعْدَةَ مَثَلُهُ، وَكِلَاهُمَا عَبْدُ الطَّبْرَانِيِّ، وَكَانَ فِي حَدِيثَيْهِمَا أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى، وَمَثَلُهُ لِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ، وَهَذَا بِحِلَافِ حَدِيثِ الْمَدَائِدِ أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى، وَفِي أَتْفَافٍ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَسَرَ وَيَكُونُ أَوْجَحُ

وَأَيْ ذَلِكَ أَشَدُّ مِنْ عَبْدِ الْوَرْدِ، لَكِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا الْقَاضِي عِيَّاضٌ فَقَالَ تَصَحَّحَ الرَّوَيْتَانِ مَعًا، ثُمَّ تَكُونُ الْمَطْمُوسَةُ وَالْمَسْجُوحَةُ، وَالَّتِي لَيْسَتْ بِحَرَاءٍ وَلَا نَائِثَةٍ، هِيَ الْعَوْدُ الْعِلَاقَةُ بِالْهَمْزِ أَيْ الَّتِي ذَهَبَ ضَمُّهَا، وَهِيَ الْعَيْنُ الْيَمْنَى، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَسَرَ، وَتَكُونُ الْحَافِظَةُ الَّتِي ذُكِرَ أَنَّهَا تَكُتَبُ، وَأَنَّهَا مُنَاعَاةٌ فِي دَلِيلِ هِيَ الطَّائِفَةُ بِالْهَمْزِ، وَهِيَ الْعَيْنُ الْيَمْنَى كَمَا سَأَلَ فِي كَوْنِهَا

(١) فتح الباري (١٣/٤٧).

الأخرى، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معاً، فكأن «حده» منهما «حوراء» أي معيبة، فإن الأعور في كل شيء - المعيب - وكلما غلبت الدجال معيبة، إحداهما معيبة يذهب صوتها حتى ذهب إغرائها، والأخرى صوتها، «وهي» الكلام براضى سدى ع. حكمة الحافظ.

ولخصص العلامة العراقي<sup>(١)</sup> وأجاد فقال: قال عباس بن روثاد بغير خبر عن أنس شيوخنا، وصححوه وإليه ذهب الأحفش، «أكثر محضهم رواية الفهم» ولا رجة للإنكاره. ونصحها الرواية الأخرى أنه مسح العين، وأنها ليست بحوراء، ولا نائمة وأنها «مطموسة» وهذه صفة عية الحسد، إذا طغيت وزاد ماؤها، ويصح رواية بـ، قوله في «رواية الأخرى» «كانها» صوت. وجاحظة بكتلة حذاعة في حذافة محض.

ويجمع بين الأحاديث بأن ما صححت به رواية ثناء يكون في غير «ما» صححت به رواية الهزمه يكون في أخرى، وما يجمع أيضاً ما اختلف فيه روايات في أنه أعور العين اليمنى أو اليسرى، لأن أعور عيب، وكلنا عيبه معيبة «إحساناً بالطمس» وهي اليمنى، والأخرى بالثبوت «أه».

قال النووي: هو في غاية الحسن.

قال القرطبي في المنهاج: حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عيوب الدخان حوراء، إحداهما بما أصابها حتى ذهب إدراكها، والأخرى ما سئل خلقتهما، لكن يبعد هذا التوويل أن كل واحدة من عيوبه قد ماء وصدها في الرواية بمثل ما وصفه به الأخرى من العور. وأجاب صاحبه القرطبي في المذاكرة بأنه الذي تأوله القدر في صحيح، فإن الماطموسة، وهي التي ليست نائمة، ولا حوراء هي التي فقدت الإدراك، والأخرى رصدة، لأن عيوبه مظهره.

(١) الشرح لرواياته، (١/ ٢٨٨).

فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ لِي: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ.\*

أخرجه أحمد بن حنبل في: ٧٧ - كتاب التيميم - ٦٨ - باب التيميم - وصلى عليه.  
١ - كتاب الإبهام - ٧٢ - باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال - حديث ١٧٢.

غبطه، وهي حنطة تعني الثبر، وإذا لم تقطع عيب الثبر - وعلى هذا فالأمور  
فيها: لأن انقشرة مع عطفك تمنع الإدراك انصافاً، فليكون الدجال أعمى أو قريب  
منه، إلا أنه حال ذكر النظرة في العين البعيدة لي حدثت سببها، وحال في العين  
المستحال لي حديث سمعه، وهذا هو الذي أشار إليه شيخه بقوله: إن كل واحدة  
منهما جاء وصفها بمثل ما وصفت الأخرى.

ثم قال في المذكور - محتمل أن يكون كل واحدة منهما عتيد ظفراً،  
قال الحافظ - رفع لي حديث أبي سعد بن أحمد، وعنه أسبغ عوداً، حافظه  
لا يخلو، كأنها مخدعة في حائط محض، وعنه البصري كأنها كوكب دري،  
موصوف عتيد معاً، ووقع عند أبي يعقوب من هذا الوجه فأعور ذو عتيد حافظه  
لا يخلو كأنها كوكب دري، ووقع من حديث متبنيه عند أحمد والظفري  
الأمور عنه البصري، وعنه البصري ظفراً عتيداً.

ولم يمتدح من مجموع الأخبار أن السموات في طائفة الله بغير حيز -  
فإنها ثبتت في رواية الباب بأن البصري - وصرح في حديث عبد الله بن معقل  
وسمرة وأبي بكر بأن عينه البصري مسوخة، والطائفة في البارزة، وهي غير  
الممسوخة، ولعل من يجوز رواية التيميم وعدمه مع تصاد التيميم من  
حديث واحد، فلو كان ذلك، في حديثين تسجيل الأمر، وأما النظرة فجائز أن  
يكون في كلا عينه، لأنه لا تصاد الشمس ولا القمر - اهـ

إذ في الاستخفاف رواية الشيخ: «وأصابع يديه على مكبي رحلين بطوف  
جانب فسألت: الحديث، قال القاري: التيميم أن التيميم بالرحلين من معاون  
على بهانه من أمراته. كما أن التيميم بالرحلين الأول من يسامحان  
المسيح - اهـ»

(فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟) (فَقِيلَ) هذا المسيح الدجال) وأخط مرمى بن عقبة

عن رافع عبد البخاري<sup>(١)</sup>: "ثم رأيت رجلاً وراء جعداً قطعاً أحمر ميم اليمنى، واضعاً يديه على منكبي رجل يطوف بالبيت، فقلت: من هذا؟ فقالوا: المسيح الدجال. سمى سجّاحاً لأنه مصوح العين، أو لأن إحدى شقي وجهه خلق مسرحاً لا عين فيه ولا حاجب، أو لأنه ربح الأرض إذا خرج، وقال الجوهري: من خففه فلمحه للأرض، ومن شلّفه فلأنه مسح لعين، كذا في "الزرقاني"<sup>(٢)</sup>.

ونقدم في أبواب الدعاء من كتاب الصلاة أن المسيح بالتخفيف يطلق على الدجال، وعلى عيسى - عليه الصلاة والسلام -، لكن يطلق على الأول متيئاً بالدجال، وقال أبو دنود: المسيح مثقلاً الدجال، وسخفياً عيسى عليه الصلاة والسلام، والمشهور الأول، وحكى الغربي عن حلف بن عامر هو بالتشديد والتخفيف واحد، يمي لا اعتصام لأحدهما بأحدهما"<sup>(٣)</sup>، اهـ.

وفي "المعرفة"<sup>(٤)</sup>، قال التوريشي: أحك الوجوه إلينا أن الأخير مسح عنه، فهو مسح تضلالة، كما أن الشر مسح عن سبع الهداية، قال القاري: المسيح وصف غلب على عيسى - عليه الصلاة والسلام -، فيوصف هذا بالدجال، ليميز المحق من المبطل، اهـ.

قال الحافظ<sup>(٥)</sup>: "واستشكل كون الدجال يطوف بالبيت، وكونه يتلو عيسى بن مريم؛ وقد ثبت أنه إذا رآه مذوب؛ وأجابوا عن ذلك بأن التوراة المذكورة كانت في المنام، ورؤيا الأنبياء، وإن كانت وحياً لكن فيها ما يقبل

(١) صحيح البخاري (٣٤٤٠).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢٨٣).

(٣) انظر: فتح الباري (٣/٣٦٨).

(٤) مرآة المفاتيح (١٠/٢١٤).

(٥) فتح الباري (١٢/٩٨).

الشعبي، وقال عياض: لا إشكال في طواف عيسى - عليه الصلاة والسلام - بالبيت، وأما الدجال فتم يقع في رواية مالك أنه طاف، وهي أثبت من رواية طوافه.

وتُعَبَّ بأن التراجع مع إمكان الجمع مردوده لأن سكوت مالك عن نافع عن ذكر الطواف لا يرد رواية الزهري عن سالم، وسواء ثبت أنه طاف أم لم يطف، فرويته براه بمكة مشكلة مع ثبوت أنه لا يدخل مكة، ولا المنيعة.

وقد انفصل عنه القاضي عياض بأن سمعه من دخولها إنما هو عند خروجه في آخر الرمضان، قال الحافظ: ومثله ما دار من أبي سعيد وبين ابن حبان فيما أخرجه مسلم، وأن ابن حبان قال له: ألم يقل النبي ﷺ: إنه لا يدخل مكة ولا المدينة، وقد خرجت من المدينة أريد مكة، فتأوله من جزم بأن ابن حبان هو الدجال على أن المنع إنما هو جب، يخرج، وكذا الجواب عن شبه وراء عيسى عليه الصلاة والسلام. اهـ

وقال القاري<sup>(١)</sup>: في طوافه إشعار بأن أحداً لا يستغني عن هذا الطواف، ولا يفتح لهم عرض إلا من هذا الباب، وفي قوله تعالى: ﴿مُتَابِعًا قَدِيمًا﴾ إيعاء إلى ذلك، ولذا وجد الكفر في الحاملة وزمن البعثة ما كانوا يتربصون الطواف، ولأن أيضاً يتمنى اليهود والتصارى أن ينشرفوا برؤية هذا البيت والأطراف حوله، وقال اتوريشي: إن طواف الدجال حرم لكعبه مع أنه كافر مزيل سد رؤيا النبي ﷺ من مكاشفاته، كوشف له أن عيسى - عليه الصلاة والسلام - في صورته الحصنة التي ينزل عليها يظوف حول الدين لإقامة أوده، وإصلاح أوده، وأن الدجال في صورته الكريهة التي سنظهر يدور حول الدين يبغي الموج والفساد. اهـ.

(١) مرآة المفاتيح (١/٢٤٢).

## (٣) باب ما جاء في السنة في الفطرة

وفي التعبير المروي لابن سيرين: رواية الكعبة في المنام شارة بخير قدمه، أو نذارة من شيء قد هم به، أو

قال: لحافظ في «المنيع»<sup>(١)</sup>: الدجال نزل منتح أوله والشد من فدخل، وهو المتعطل، ونسب الكتاب دجالاً لأنه يغضي العين بباطله، ويقال: دخل النعير ما غطى إذا غفا، وقال تعالى: الدجل الضمور: سمع مدخل إذا غطي، وقال ابن قويد: سمى دجالاً لأنه يغضي الحق بالكذب، وقيل: أصبره نواحي الأرض، يقال: دجل مخفياً ومشدداً إذا فعل ذلك، وقيل: بل قيل ذلك لأنه يعلى الأرض فرجع إلى الأول.

وقال الفرطني في «التأخر»: اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال، ومما يحتاج إليه في أمر الدجال أحداث، وهل هو ابن امرأة أو غيره؟ وعلى الثاني، فهل كان موجوداً في عهد رسول الله ﷺ أولاً، ومتى يخرج، وما سبب خروجه، ومن أين يخرج، وما صفته، وما الذي يذيعه، وما الذي يظهر عنه، وخروجه من الخوارق حتى تكثر أتباعه، ومتى يهلك، ومن يهلكه؟

ثم ذكر الحافظ الكلام على هذه الاسماء لا يسمها هذا المختصر، فارجع إليه لو شئت التعميل.

## (٣) ما جاء في السنة في الفطرة

هكذا في جميع النسخ المصرية وأكثر الهندية، وفي بعضها ما جاء في «المنيرة»، وهي مكسر الناء، وسكون الطاء أي السنة القديسة التي اختارها الأنبياء، وانفقت عليها الشرائع، فكانها أمر جللي فطروا عليه، هذا أحسن ما بين في تفسيرها، قال أبو عمرو، كذا في «الزرقاني»<sup>(٢)</sup>.

(١) «معجم النجاشي» (١٣/٩٠)

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/٢٨٤)



وقال الشيخ في «البدل»<sup>(١)</sup> في قوله ﷺ «عشر من الخطرة» أي حذر  
 اتصال من سائر الأنبياء، الذين أمرنا أن نقف على هم، فكانوا فطرنا عديدا، كما نقل  
 عن أكثر العلماء، أو السنة الإبراهيمية - علمه الصلاة والسلام - أو ما مضت  
 عليه لطعام السلف من الأخلاق الحميدة، وركب من عقولهم استحسانها،  
 وهذا أظهر، أو الحذر من الخطرة الذين، كما قال تعالى: «فَظَرَّتْ أَفْقَارُنِي  
 فَذَرْتُ النَّاسَ يَتَمَتَّعُونَ» أي ذرني يتفردوا لأنهم مذكورون من البشر، وهذه  
 لأفعال من توابع الدين، بحذف المضاف، أي

وقال الرمبدي في «شرح الإحياء»: «حلف في السرور بالخطرة» في هذه  
 الأحاديث، فنقل: «نفسه» حكاه الخطابي عن أكثر العلماء، ويدل عليه روايه  
 أبي عوانة في «المستخرج» في حديث عائشة «عشر من السنة» أي بذل عشر  
 من الخطرة، والسرور بالسنة الطريقة، أي ذمت من سائر الأنبياء، وعقولهم، لأن  
 بعضها راجع، ومن لا يرى وجوب شيء منها بحملها على السنة التي تقابل  
 لواجب.

وقال صاحب «المنهاج» في مناسبة تسمية هذه الحذر بالخطرة: إن في  
 هذه الحذر، مخالفة على حسن فهمه والنظام، والتلازم بحصوله، أي  
 أصل الخلقة التي خلق الإنسان عديدا، وبذلك هذه الأمور ترك لإلهه سبحانه  
 لاسان وتفتحه، فيخرج مما يقتضيه القطر الأول، أي

ييسر الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup> في معنى الخطرة، وقال بتعلق هذه  
 اتصال، أي المذكورة في أحاديث الخطرة مما ألح دونه، وديرية بترك ما لا  
 منها حسب النهي، وتغيب عن حبله وتحصيله، والاحتياط منها راسخ.

(١) ١/٢٩٩

(٢) معجم التاري ١/٢٩٩

٣/١٦٤٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ  
الْمَعْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: .....

وَالإِحْسَانُ إِلَى الْمُخَالِطِ وَالْمَغْفِرُونَ نَكَفَ مَا يَنْأَدِي بِهِ مِنْ رَائِحَةِ كَرِيمَةٍ، وَمُخَالَفَةُ  
شُعَارِ الْكُفَّارِ مِنَ الْمَحْجُوسِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَعِيَادِ الْأَوْتَانِ، وَامْتِنَالِ أَمْرِ  
الشَّارِعِ، وَالْمَحَافَظَةِ عَلَى مَا أُنْشِرَ إِلَيْهِ فَوَلَهُ تَعَالَى: ﴿وَصَوِّرَكُمْ فَاخْشَرُوا  
صُورَكُمْ﴾، لَمَّا فِي الْمَحَافَظَةِ عَلَى هَذِهِ الْخُصَالِ مِنْ مَنَاسِبَةِ ذَلِكَ.

وَكَاثِبِي: قَدْ حَسِنَتْ صُورُكُمْ فَلَا تُشَوِّهُوْهَا بِمَا يَتَّبِعُهَا، أَوْ حَافِظُوا عَلَى  
مَا يَسْتَمِرُّ بِهِ حَسَنُهَا، وَفِي الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا مَحَافَظَةٌ عَلَى الْمَرْوَعَةِ، وَعَلَى اتِّكَافِ  
الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَدَأَ فِي الْهَيْئَةِ الْجَمِيلَةِ كَانَ أَدْعَى لِانْبِطَاطِ النَّفْسِ  
إِلَيْهِ، فَيُكْبَلُ قَوْلُهُ وَيُعَمَّدُ رَأْيُهُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، اهـ.

٣/١٦٤٨ - (مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَعْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ) أَبِي سَعِيدٍ  
كَسَادٌ، هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ بِوَاسِطَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَكَذَا فِي «التَّحْرِيدِ»،  
وَكَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي أَكْثَرِهَا بِدُونِ الْوَاسِطَةِ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ، وَهَكَذَا فِي النَّسَائِيِّ بِدُونِ الْوَاسِطَةِ، فَلَمَّا أَخْرَجَهُ أَوَّلًا مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ الْمَعْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، ثُمَّ قَالَ: وَقَفَهُ مَالِكٌ  
فَرَوَاهُ عَنْهُ عَنِ الْمَعْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَلَا خَبَرَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ سَعِيدًا  
وَأَبَاهُ كِلَاهُمَا يَرْوِيَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ) مَوْقُوفًا لِجَمِيعِ رِوَاةِ «المَوْطَأِ»، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ  
الصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَاهُ بَشَرُ بْنُ عَمْرِو عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّنَدِ رَوَّعَهُ، أَخْرَجَهُ  
ابْنُ الْجَارُودِ. وَقَاسَمَ ابْنُ أَصْبَغٍ، وَكَذَا رَفَعَهُ حَمِيدُ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ الْعَدَنِيُّ عَنْ  
مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ ضَرْبِ الزُّهْرِيِّ  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَذَا فِي «الزُّرْقَانِيِّ»<sup>(١)</sup>.

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٢٨٤/٤) انظر: «التَّحْفَةُ» (١٢٩/٢٣)

خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ.....

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه بثلاثة مواضع، في «فصل الشارب»<sup>(١)</sup>،  
برواية سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب، وفي «باب تغليم الأطفار»<sup>(٢)</sup>،  
و«باب اختنان بعد ما كبر»<sup>(٣)</sup>، برواية إبراهيم عن الزهري عن سعيد

وبسط الحافظ في الاختلاف في الفاظ رفع هذا الحديث، إذ رواه  
البخاري عن أبي هريرة رواية «الفطرة خمس»، الحديث، وقال أيضاً: رفع في  
رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد بن المسيب  
في السند أخرجه أبو الشيخ، هـ.

(خمس) صفة موصوف محذوف، أي خصال خمس، ثم فسرها، أو على  
الإضافة أي خمس خصال، أو الجملة خبر مبتدأ محذوف، أي الذي شرع لكم  
خمس (من الفطرة) يكسر فسكون، ولغظ البخاري في «باب قص الشارب»:  
«الفطرة خمس أو خمس من الفطرة».

قال الحافظ<sup>(٤)</sup> بعد ما ذكر الاختلاف في من روى بالشك، ومن روى  
بالجزم: قال ابن دقيق العيد: دلالة «من» على التعميم فيه أظهر من دلالة هذه  
الرواية، أي الفطرة خمس على الحصر، وقد ثبت في الأحاديث أخرى زيادة  
على ذلك، فدل على أن الحصر ليس بمراد فيها، واختلف في النكتة في الإتيان  
بهذه الصيغة، فقيل: يرفع الدلالة، وأن مفهوم العدد ليس بحجة، وقيل: بل  
كان أعلم أولاً بالخمس، ثم أعلم بالزيادة، وقيل: بل الاختلاف في ذلك  
بحسب المقام، فذكر في كل موضع انلاق بالمخاطبين، وقيل: أريد بالحصر

(١) «باب قص الشارب» من كتاب التماس، حديث (٥٨٨٩).

(٢) ح (٥٨٩١).

(٣) ح (٦٢٩٧).

(٤) (فتح الباري) (١٠/٢٣٦).



أشار إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره، والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاووس عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَتَّبِعُ الذُّرَّ يُكَفِّرُ﴾<sup>(١)</sup> الآية، قال: ابتلاه الله بالطهارة، خمس في الرأس، وخمس في الجسد، فذكر مثل حديث عائشة الذي تقدم عن أبي هريرة سواء، ولم يمتك في المضمضة، وذكر أيضاً الفرق بدل إعفاء اللحية.

وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس، فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء، فصار مجزوع الخصال التي وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة غسلة، اقتصر أبو شامة في كتاب السراة وما أشبه ذلك، منها على التي عشرة، اه مختصراً.

قلت: والخمسة عشر التي أشار إليها الحافظ، فالخمسة منها المذكورة في حديث الباب، والعشرة الباقية التي وردت في الأحاديث المتقدمة هي المضمضة، والاستنشاق، والاستنثار، والاستنجاء، وغسل المبراجم، والسواك، وغسل الجمعة، وإعفاء اللحية، والفرق، والانتضاح.

وحكى والذي المرحوم عن شيخه الكنگومي - نور الله مرقنهما -: أن المراد بالانتضاح في هذه الأحاديث الاستنجاء، نهما سواء، قال: ولا يراد به ما هو المعروف في معناه، وهو أن يأخذ قليلاً من الماء، فينضح به مذكيره بعد الوضوء، لأن ذلك لقطع الوسواس، ليس من أمور الفطرة في شيء.

ثم قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وأما الخصال الواردة في المعنى، لكن لم يرد النصريح فيها، بلفظ الفطرة فكثيرة، ثم بسط الروايات التي وردت فيها، قال النووي: اختلف في المراد بالفطرة ههنا، وقال الخطابي: ذهب أكثر العلماء

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٤.

(٢) فتح الباري (١٠/٣٣٨).

تفليطه لأطفاله .....

إلى أنها الستة، وكذا ذكره جماعة غير الخطاطي، وقالوا: معناه أنها من سنن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ومعظم هذه الأخبار أليست واحدة، بل بعضها في بعضها خلاف في وجوبه، كنعخان، وسيأتي الكلام عليه في آخر الحديث، وتضميم الأضداد منه ليس بواجب، وفصل ثلثات فستة أيضاً، وكذلك صف الأباط فستة الأباط، وكذا الاستعداد فستة أيضاً، مما يختص به.

قال المصنف: أغرب من المسمى في تضييع الموضوعة إذ قلنا: عندني الخصال المسمى المذكور في هذا الحديث كلها واجبة، والعمدة لو تركها لم تنف ضرورية على صورة الأدب، ونعني أبو شامة بأن الأنبياء النبي مقصود، مطلوب لتحسين الخلق، ومن المبالغة لا يحتاج إلى ورود أمر بإحسان، بل مجرد الطلب إليه، من الشروع بكتبه، إلخ.

أفليط الأطفال: تعجب من الضيق، وهو الضيق، قال النجاشي: طليت ظفري بالخصم، وقلت: أفطاري بالثبث للتكبير والمبالغة، أي إزالة ما صار منها من اللحم منفل أو سكين لا غيرها من الأداة، ويكرر بالأمس.

قال المصنف: وقع في حديث أبي عمر - رضي الله عنهما - إفساد الأطفال، وكذا في حديث أبي وعائشة، وإفليط أسن، والأطفال جمع غير بضمة الظاء، والاسن يسكنونها، وحكى أبو زيد: كسر لونه، وأنكره أبو سعيد، وقيل: إنها قرابة أسن، والعمدة إذا كان ما زيد على ما يلائم رأس الأصبع لأن التوسع بجمع فيه فليست بغيره، وقد انتهى إلى حد يمنع وصوله إلى ما يجب غسله في الظهارة.

وقال حكى أصحابنا في وجوبه، فطلع السنوني بأن الوضوء لا يصح، ونصح المصنف حمله بمعنى سنن الله، واحتج بأن علماء الأعراف لا

بتعاهدون ذلك، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أنه بعد براءة الصلاة وهو طاهر، لكن قد يعلق بالظفر إذا غسل النحر لمن استنجى بالماء، ولم يمسح غسله، فيكون إذا صلى حاملاً للنجاسة، وقد أخرج البيهقي في «الشعب» من طريق قيس بن أبي حازم، قال: صلى النبي ﷺ صلاة فأوهم فيها، فسئل فقال: «مائي لا أوهم» ورفَّعَ أحدكم بين ظميره وأسلته، وحاله ثقات مع رسالته.

وقد وصله الفخري بوجه آخر، والرفع: معبر الحسد، فهو من سمية لشئ باسم ما جاوره. والتقدير: وسخ رفع أحدكم، والمعنى أنكم لا تغفلون أفعالكم، ثم تذكرون بها أرفاغكم، فينعلق به ما في الأرفاغ من الأوساخ، قال الحافظ: فيه إشارة إلى التذنب إلى تطهير المعاصي كلها، ويستحب الاستحصاء في زيارتها إلى حد لا يدخل منه ضرر على الأصعب، واستحب أحمد للمسافر أن يفي شيئاً لحاجته إلى الامتناع لذلك غالباً، هـ.

قلت: ما حكى الحافظ من كلام المغزالي ذكره في «الإحياء» ونصه: ولو كان تحت الظفر مسح فلا يمسح ذلك موحدة الوضوء؛ لأنه لا يمنع وصول الماء، ولأنه شاهن فيه للحاجة، ولا سيما في أفعال الرجل، وفي الأوساخ التي تحتل على البراجم، وظهور الأيدي والأرجل من العرب، وأهل السودان، وكان رسول الله ﷺ يأمرهم بالغسل، ويذكر عليهم ما يرى تحت أظفارهم من الأوساخ، ولم يأمرهم بإعادة الصلاة، ولو أمر به لكان فيه فائدة أخرى، وهو الغليظ والرجح من ذلك، اهـ.

قال الربيعي في شرحه: وعند أصحابنا إذا غسل الظفر، فعلى الأئمة، يمنع وصول الماء إلى ما تحته، أو كان في محل لم يروحي غسله شيء يمنع وصول الماء إلى الجسد، كحجيج وشح، وجب غسل ما تحته بعد إزالة المانع، ولا يمنع الوضوء الذي في الأظفار سواء فيه القروي والمصري في الأصح، فيصح الفعل معه لثبوته من البدن، اهـ.

وقال العوفي<sup>(١)</sup>: إذا كان زحمت أظفاره وسخ يمتنع وصول الماء إلى ما تحته، فقال ابن عثقل: لا نصح ظهارنه حتى يزيله؛ فإنه محل من اليد استمر بها ليس من دلفن الأصبع، فأنسه ما لو كان عليه شمع أو غيره، ويحتسب أن لا يلمسه ذلك؛ لأن هذا يستمر عادة، فلو كان عسله واجباً للبيته النبي ﷺ، وقد غاب عليهم كونهم يدخلون عليه قلحاً، ورفق أحدهم بين أعماته وظفره، فعاب عليهم من ربحها، لا بطلان ظهارتهم، ولو كان يخلط للظهارنه كان ذلك أحسن من من الریح، فكان أهن بالبيان، اهـ.

ثم قال النعماني<sup>(٢)</sup>: ثم أو هي نكتة خيرة مرويها في ترتيب علم الأظفار، ولكن سمعت أن رجلاً بدأ مصيحه البشري، وحسم بينهما البشري، واستأذى في السرى بالمختصر إلى الإبهام، ولما تأملت في هذا غطرت لي من استحي ما يذم، عني أن المروءة فيه صميحة، إذ سئل هذا الصمعي لا يتكشفت ابتداء، إلا بنور السوء، وأما العالم ذو التصيرة فغايته أنه بسيط من العقل بعد التحليل، فالذي لاح لي، وأعلمه هذا الله سبحانه - أنه لا يد من قلبه أنظف من اليد والرجل، وإنما شرف من الروح، فبدأ بهاء ثم الصمعي أسرف من السوء، فبدأ بها، ثم على زعمي خمسة أصابع، والمسحة أشرفها، إذ هي التصيرة في كلشي الشهادة، ثم بعدد يعني أن يعني بها على يديها، إذ الأربع مستحب إدارة الظهور وعبره على اليسرى، إلى آخر ما بسطته.

ثم قال: وأما أصابع الروح دلاولى عندي إذ لم ثبت في مثل أن يبدأ بحصر الصمعي، ويختتم بخصر اليسرى، كما في التحليل، فإن الصمعي التي ذكرنا في اليد، لا تتحد جهنا، إذ لا صميحة في الرجل، وهذا الأصابع في منكم صلب واحد ثابت على الأرض، فبدأ من جانب اليمين، اهـ.

(١) والعمري (١٦٤٨) ١٦٤٨.

(٢) صاحبها، علوم دهره (١٦٤٨) ١٦٤٨.



قال الزبيدي: قوله: لكن سمعت أي من أقواله المشايخ أنه ~~يخطئ~~ بدأ أي في نصر الألفاظ الخ، قال العراقي: ثم أجده أصلاً، وقد أذكره أبو عبد الله المازري في إيراد على المصنف وشئ عليه به. وقال في «شرح التقریب»: لم يشك في كيفية تقسيم الألفاظ حديث يعمل به، وقد تعقب أبو عبد الله المازري في كتاب له في الرد على الغزالي، وبالغ في هذا المكون في الإنكار عليه. وقال: إنه يريد أن يخلط الشريعة بالفلسفة، الخ.

وقال الحافظ في «الفتاوى»<sup>(١)</sup>: لم يشك في ترتيب الأصابع عند انقضاء شيء من الأحاديث. لكن حزم النوري في «شرح مسلم» بأنه يستحب البدء بحسبة اليسرى، ثم بالوسطى، ثم باليمنى، ثم بالخصرة، ثم الإبهام، وفي اليسرى بالبداءة بالخصرة، ثم بالنصر إلى الإبهام، وبدأ في الوجدان بخصرة اليمنى إلى الإبهام، وفي اليسرى بإبهامها إلى انقضاء، ولم يذكر تلاصقاً مستنداً. وقال في «شرح المهدب» بعد أن نقل عن الغزالي: أن المازري استند إنكاره عليه. ولا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليد اليمنى، فالأولى أن تقدم اليمنى بكما هي على اليسرى، قال: وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له، وقال ابن دقيق العيد: يحتاج من ادعى استحباب تقدم اليد في انقضاء على الرجل إلى دليل، فإن الإغلاق بأي ذلك

قال الحافظ: يمكن أن يؤخذ بالنفاس على الوضوء، والجامع لتنظيف، وذكر للمصطفى أنه نقل عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره مخالفاً، ثم يصبه رمده، وأنه جرم ذلك مدة طويلة، وقد نص أحمد على استحباب قصها مخالفاً، ويثبت ذلك ابن نقطة من أصحابهم، فقال: يبدأ بخصرة اليسرى، ثم بالوسطى، ثم الإبهام، ثم اليمنى، ثم السبابة، وبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمنى، الخ.

(١) «فتح الباري» (١٠٠/٣٢٥).

وفي «شرح الإحياء»: قال العراقي: رأيت بعض شيوخنا يختار في قص الألفاظ كيفية أخرى، بحيث يكون القص مخالفاً، وأنه يبدأ بمسبحة اليد اليمنى، ثم بالبنصر، ثم بالإبهام، ثم بالوسطى، ثم الخنصر، ثم بمسبحة اليسرى كذلك على المخالفة، ثم يختصر الرجل اليمنى، ثم الوسطى، ثم الإبهام، ثم بالأصبع المجاورة للخنصر، ثم المجاورة للإبهام، ثم بإبهام اليسرى، ثم الوسطى، ثم الخنصر، ثم المجاورة للإبهام، ثم المجاورة الخنصر، وقال: إنه تجرّب هذا للسلامة من الرمد، وإنه كان كثيراً ما يرمده، فمن حين يفرض على هذا الوجه لم يرمده، ورأيت من يذكره حديثاً: «من قص أظفاره مخالفاً عوفي من الرمد»، وهذا الحديث لا أصل له أثبت، وكيفما قص حصل السنة.

قال الزبيدي: قوله: «من قص أظفاره مخالفاً ذكره النحيطي عن بعض مشايخه، وههنا كيفية ثالثة مشهورة بين الناس، وقد سمعت شيخنا علي بن موسى الحسيني يذكر عن شيخه الشهاب أحمد العلوي يقول:

فصّوا الأظفار بالسنة والأدب يمينها خوابيس يسارها أوعسب

والصحيح أنه لم يثبت فيه شيء يعتمد عليه، وإنما هو من عمل المشايخ، اهـ. وهذا المنظور موافق للمصروية التي تقدمت من كلام ابن يثقة الحنيلي، ونقله في «الطحطاوي على المراقي»<sup>(١)</sup> عن «شرح الشرح».

وقال في «فتح الباري»: إن الإمام أحمد نصح على هذه الكيفية، وأنكرها ابن دقيق العيد، فقال: كل ذلك لا أصل له، وإحداث استجاب لا دليل عليه، وهو قبيح عندي بالعالم، نعم البداية يميني اليدين والرجلين لها أصل، وهو

أنه ﷺ كان يحبه التبرُّ في كل شيء، متفق عليه، وكذا تقديم اليسير على  
الرجلين قياساً على الوضوء، وما عزي عن النظم في قص الأظفار لعبي وغيره  
باطل، اهـ.

وفي «النز المختار»<sup>(١)</sup>: روي عنه ﷺ: «من قلم أظفاره مخالفاً لم ترمد  
عينه أبداً»، يعني كقول علي - رضي الله عنه - فذكر النظم المذكور، قال:  
وبيانه وتمايمه في «مفتاح السعادة»، وفي «شرح الغزوية»: روي أنه ﷺ بدأ  
بمسبحة اليمنى إلى المختصر، ثم يختصر اليسرى إلى الإبهام، ويختم بإبهام  
اليمنى، وذكر الغزالي له وجهاً وجبهاً، ولم يثبت في أصح الرجلين نقل،  
والأولى تحليلها كتخليجها.

وفي «المواهب اللدنية»: قال الحافظ ابن حجر: إنه يشعب كفضا احتاج  
إليه، ولم يثبت في كنيته شيء<sup>(٢)</sup>، وما يعزى من النظم في ذلك للإمام علي،  
ثم لابن حجر، قال شيخنا: إنه باطل، اهـ.

قلت: ذكر العلامة الزرقاني هذين التضمين المنسوبين إلى علي - رضي الله  
عنه - والحافظ ابن حجر بأدلة غير النظم المذكور، قال ابن عمادين:  
قال في «الهداية» عن «الغرائب»: ينسب الانتداء باليد اليمنى والانتهاؤها بها،  
فيبدأ بسبابتها ويختم بإبهامها، وفي الرجل يختصر اليمنى ويختم بيسرى،  
اليسرى، ونقله الفهستاني عن «المسعودية»، اهـ.

قال الزبيدي: قال العراقي: اختلفت الأحاديث الواردة في أيام الأسبوع  
بقص الأظفار، فورد في بعضها يوم الجمعة، وفي بعضها يوم الخميس، قال

(١) انظر «نور المختار» (٦٦٩/٩).

(٢) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: لم يثبت في كيفية قص الأظفار ولا في تعيين يوم  
له شيء من النبي ﷺ، وما يعزى لعلي فياظر، انظر: «تذكرة الموضوعات» (ص ١٦٠).



وأما ما أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أنس: «وقت لنا في فسخ الشارب، وتغليم الأظفار، ونف الإبط، وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين يوماً»، كذا وثقت فيه «بناء المجاهد»، وأخرجه أصحاب السنن ملفظ: «نقثت لنا رسول الله ﷺ»، وأشار العنبي إلى أن جعفر بن سليمان الضبيعي نرد به، وفي حفظه شيء، وصرح بذلك ابن عبد الجبر، وتعقب بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية بسند بن موسى عن ثابت، وصدقة وإن كان فيه مقال، لكن ليس أن جمعاً لم يفرده.

ثم قال الحافظ بعد ذكر روايات آخر في ثلث: قال الفرغاني في «المفهم»: ذكر الأربعمائة حديث لأكثر السلف، ولا يمنع تعدد ثلث من الجملة إلى الجملة، والصابغ في ذلك لا احتياج، وكذا قال السيوطي، والمختار أن ذلك كله يسطر بالحاخذ.

وقال في «شرح الموهبة»: ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص، والقياس الحاجة في ذلك وفي جمع النخيل المذكورة، قال الحافظ: لكن لا يمنع من تعدد يوم الجمعة، فإن المسألة في الشطب فيه مشروع، لا.

فنت: وذكر الموفق في «المنعي»<sup>(٢)</sup> الحديث المتسلسل المذكور في التقليم يوم الخميس بدون السبت، وسكت عنه، فكأنه هو المرجح عند الحديث.

وفي «دائر المحتواة»<sup>(٣)</sup>: يستحب علم أطفاله يوم الجمعة، وتكرره بعد

(١) صحيح مسلم (٣٥٨).

(٢) (١١٨/١).

(٣) (٦٦٨/٩).

الصلاة أفضل، إلا إذا أخره إليه أخيراً محسباً فيكرهه لأن من كان ظفوه طويلاً كان بؤفه ضيقاً، وفي الحديث: «من ظلم ظفريه يوم الجمعة أهداه الله من الصلاة إلى الجمعة الأخرى» وزيادة ثلاثة أيام، قاله ابن عابد.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: أخرجه البيهقي من مسند أبي جعفر الجاني، فأذكره، تقدم في كلام الحافظ، ثم قال: وله شاهد موصول من حديث أبي هريرة لكن مسنده ضعيف، قال: «كان رسول الله ﷺ يقص شاربه، وتقليم أظفاره يوم الجمعة قبل أن يروح إلى الصلاة»، أخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup>، وقال: كان أحمد: في هذا الإسناد من يحتمل.

قال السيوطي: «والجمعة فأرجح الأقوال دليلاً ونظراً يوم الجمعة، والأخبار الواردة فيه ليست بواجبه حتماً مع أن لضعيف يعمل به في فضائل الأفعال»<sup>(٣)</sup>.

وقال الطحطاوي على الترمذي<sup>(٤)</sup> في إسناده الشهابي عن الترمذي: يستحب أن ظلم أظفاره، وقص شاربه، ويحلق عات، وينظف بدنه في كل أسبوع مرة، ويوم الجمعة أفضل. ثم في خمسة عشر يوماً، واتزان على الأربعين أمم، وورد أن من استاك يوم الجمعة، وقص شاربه، وتقليم أظفاره، ولبس، ويطه، واغسل، فقد أوجب، ونقل من الثوري استحباب تغليم الأظفار يوم الخميس، وجعله بعض العلماء سبباً للموت، وأحدث: يوم الجمعة أكثر فلا يعارضه هذا.

وهو الأحديث يدل على أن التقليم قبل الصلاة، فما في بعض الكتب،

(١) شرح الزرقاني (٢٨٤/٤).

(٢) الظن: ذكر المعاد (١٨٣٦٢/٧).

(٣) إسناده (١٢٩).

أنه بعدها ليشهد له بالصلاة، لا يُعَوَّل عليه؛ لأنه نمليل في مقابلة النص. وقول بعضهم: إنه لم يثبت في استحباب قص الأظفار يوم معين، مراده لم يصح لا أنه لم يثبت أصلاً، اهـ.

قال العموق<sup>(١)</sup>: يستحب غسل رؤوس الأصابع بعد قص الأظفار، وقد قس: إن الحك بالأظفار قبل غسلها بضرٌ بالحسد، ويستحب دهن ما ظلم من أظفاره، أو ثوال من شعره. لما روى: أن خللاً يمسكاه عن ميل بنت جشرج الأشعرية قالت: رأيت أبي يغمم أظفاره ويدفنها، ويقول: رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن حريج عن النبي ﷺ قال: كان يمحبه دهن الدم، وقال مُهَنَّأ: سألت أحمد عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره أبدنه أم يلقيه؟ قال: يلقه، قلت: بطلعك فيه شيء؟ قال: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يلقه، وروى عن النبي ﷺ أنه أمر بدفن الشعر والأظفار، وقال: ألا يتلعب به سحره بني آدم، اهـ.

وقال الحافظ<sup>(٣)</sup>: هذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وائل بن حجر نحوه، وقد استحب أصحابنا دهنها لكونها أجزاء من الأدمى، اهـ.

وقال الطحطاوي<sup>(٤)</sup>: وفي «الغانية»: ينبغي أن يدفن قلامة ظفره ومحلوق شعره، وإن رماه فلا بأس. وذكره إمامنا في «كيفية» أو «موسل» لأن ذلك يورث

(١) «المعي» (١/١٩٩).

(٢) قال الميمني: رواه أبو زرارة والطبراني في «الكبرى» والأرسطى من طريق حميد بن سلمة بن وهبان عن أبيه، وكلامنا ضعيف، وأبوه وثق. «مجمع الزوائد» (٥/١٦٨).

(٣) «فتح الباري» (١٠/٣٤٦).

(٤) «ترغيب الفلاح» (ص ٤٣).

## وَقَصُّ الشَّارِبِ:

«... وروى أنه ﷺ أمر بغسل الشعر والظفر، وقال: الا تغلب<sup>(١)</sup> به سحره بني آدم». ولأنهما من أجزاء الأدمي فتحتشم، يروي الترمذي<sup>(٢)</sup> عن عائشة - رضي الله عنها - كان ﷺ يأمر بدمن سبعة أشياء من الإنسان: الشعر، والظفر، والحيفة، والسن، والقلقة، والمسحة، ولعل المسحة انحرقت في يمسح بها ما خرج من الإنسان من نحو دم، ...»

(وقص الشارب) قال الحافظ: أصغر القص تسبب الأثر، وقيل: في «المحك» بالثبيل، والقص أيضاً يراد الخبر تاماً على من لم يحصوه، وظهر أيضاً على قطع شيء من شيء، بالة مخصوصة، والعراد هنا قطع الشعر الثابت على انشفة العليا من غير استئصال، ثم قال: الشارب هو الشعر الثابت على الشفة العليا.

واختلف في جانيبه وهما السبالان، فقيل: هما من اقتاربه، ويشع فصهما معه، وقيل: هما من جمعة شعر اللحية، ثم القص هو الذي هو أكثر الأحاديث كما هنا، وكذلك في حديث عائشة وأئس عند مسلم، وكذلك في حديث حنظلة عن ابن عمر في البحاري، وورد الخبر بنحو الخلق في رواية النسائي في حديث الباب، يرواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ القص.

نعم، وقع الأمر بما يشعر أن رواية الخلق محفوظة، كحديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ «تَرَكُوا الشَّوَارِبَ». وحديث ابن عمر عند البحاري بلفظ «أَحْفَرُوا»، وفي أخرى بلفظ «أَنَهَكُوا». فكل هذا يدل على أن المطلوب السالعة في الإزالة، لأن الخِرْفَصُ الشعر والنصوف إلى أن يبلغ الحشد، وكذا الإحفاء ونشك النباغة في الإزالة.

(١) كذا في الأصل «أ». «ش».

(٢) انظر: «أكثر الحديث» (١/١٣٢٠) شلاً عن الحكيم الترمذي. وزاد فيه حد «الظفر» «الدم»، وبدل «القلقة» «القلقة»، وبدل «المسحة» «النسيئة». قتيباً.



قال النووي: المختار في قص الشارب أنه يفص حتى يبدو طرف الشفة، ولا يُخفيه من أصله، وأما رواية «أحرقوا» فمعناها أزيلوا ما طال على الشفتين، قال ابن دقيق العيد: ما أدري هل نقله عن المذهب أو قاله اختصاراً منه لمذهب مالك.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: مخرج في شرح المذهب أن هذا مذهبنا، وقال الطحاوي: ثم أر عن الشافعي في ذلك نصاً وأصحابه الذين رأيناهم كالمزني والربيع يُحْفُونَ، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه، وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون: الإحفاء أفضل من التقصير، وقال ابن القاسم عن مالك: إحفاء الشارب عندي مُثَلَّةٌ، والمراد بالحديث المبالغة في الأخذ حتى يبدو حرف الشفتين، قال أشهب: سألت مالكا عن يحيى شارب، فقال: أرى أن يرجع ضرباً، وقال لمن يحلق شارب: هذه بدعة ظهرت في الناس.

وأغرب ابن العربي، فنقل عن الشافعي أنه يستحب الحلق، وليس ذلك مبروراً عند أصحابه، قال الطحاوي: الحلق، مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقال الأثرم: كان أحمد يُحْفِي إحقاء شديداً، ونهش علي أنه أولى من القص، وقال القرطبي: قص الشارب بأن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤدي الأكل، ولا يجتمع فيه الوحش، قال: والجُزْ والإحفاء هو القص المذكور، وليس بالاستئصال عند مالك.

ودمب الكوفيون إلى أنه الاستئصال، ودعب بعض العلماء إلى التخير في ذلك، قال الحافظ: المراد ببعض العلماء الطبري، فإنه حكى قول مالك والكوفيين، ونقل عن أهل اللغة أن الإحفاء الاستئصال، ثم قال: دلت السنة على الأمرين، وكلاهما ثابت قبضير ما شاء.

(١) معجم الباري: (١٠/٣٤٧).

وهذا من عبد الله الإحصاء محتشم لأحد الكل، وكفص تفسير لشمراء، والمفسر مقدم على المجمع، وقد رجع الطحاوي التحق، وقال ابن دقيق العيد: لا أعلم أحدًا قال بوجود قصص الشارب من حيث هو هو، واحتراز مسلم من وجوبه أماري، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك، فإنه قد صرح بالوجوب في ذلك، وفي إبقاء اللحن انتهى منصف.

وفي المشرح الكبير<sup>(١)</sup> لابن قدامة: يستحب قصص الشارب؛ لأنه من الفطرة، ويحسب إن طلق، ولما روى زيد بن أرقم قال قال النبي ﷺ: «من لم يأخذ شارب فليس به» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث صحيح، ولا ينبغي أن شرب أكثر من أربعين يومًا بما روى أس بن مالك قال: «وكت لي في نص الشارب» الحديث، رواه مسلم، وتقدم قرأ

وقال الشيخ في المسألة<sup>(٢)</sup> قال الأشقر: رأيت أحمد بن حنبل يحكي شارب شديداً، ومحدثه يقول وقد سئل عن الإحصاء: إنه السنة، اهـ. وقال الشيخ ابن القيم في «الهدى»<sup>(٣)</sup>: أما الإمام أحمد بن حنبل فقال: الأشربة رأيت يحكي شارب شديداً، وسعته يسأل عن السنة ثم الشارب؟ فقال: يحكي، كذا قال الشريفي رحمه الله، وأما الشوارب، وقال حنبل: قيل لأبي عبد الله: ترى الفرجل يأخذ شارب أو يحصد؟ قال: إنه أحياه فلا أس، وإن أخذ قصاً فلا بأس، وقال أبو محمد في «المغني» هو محير بين أنه يحفه ومن أن ينهه من غير إحصاء، اهـ.

وقال العزالي<sup>(٤)</sup>: قال رحمه الله: «نصراً الشارب»، وفي لفظ آخر «حزوا»

(١) (١٠٤/١)

(٢) «قال البيهقي» (١٧٢/١٤).

(٣) «إزداد إحصاء» (١٧٣/١١).

(٤) «إحياء علوم الدين» (١١٠/١).

الشوارب، وفي لفظ آخر فحلقوا الشوارب، أي جعلوها حذاف الشدة، أي حولها، وحذف الشيء حوله، ومنه قوله تعالى: «وَوَثَّقَ آتْلَافَكُمُ حَقِيقَتِكَ مِنْ حَوْلِ الْأَرْضِ يَوْمَ»، وفيه لفظ آخر «أحمر» وهذا يشبه بالاسم فقال، وقوله «أحمر» يدل على ما نون ذلك، «الإحفاء القريب من الحاق» نون عن الصحابة: نظر بعض التميمي إلى رجل أحمر شارب، فقال: ذكرتني أصحاب رسول الله ﷺ، ولا بأس بشرك سبائيه. وهذا طريقا الشارب، فعل ذلك عمر، وغيره؛ لأد ذلك لا يستمر العم، ولا يبقى فيه عمر النظم.

قال الرزفاني<sup>(١)</sup> في «باب السنة في الشعر»: أخرج الطبراني والبيهقي عن عبد الله بن أبي رافع وأبى سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وأبو عمرو، ورافع بن حبيب، وأبا سعيد الأنصاري، رسالة من الأكوخ، وأبى رافع بن كوكب، ثم رجع كالطوبى لهم.

قال الأبيدي: قوله: «حلقوا الشوارب» لم أر من خرج هذا اللفظ غير ما في «كتاب الصمت»، وقوله: «حلقوا شعر بالاستعمال» به ذهب ابن عمر وبعض التابعين، وفي قول الكوفيين وأكثر الصوفية، حتى قال بعضهم: من أحمر شاربته نظر الله إليه، واستلوا بما ورد من لفظ: «حزوا»، وأحرقوا، وأهكوا، وأهملوا أن يخلص منه حتى يبدو طرف الشفة، فهو «حزبته»، ولا يحذيه من أصله، وهو قول مالك، والشافعي، وكان مالك يرى المحذوف شفا، وقد جمعوا على الاستحباب، وحالفهم القاهرية، فقالوا: «لوجوب».

ثم احتضوا كل بعض طرفه أيضا، وهذا المستعمل بالناس، أو يتركوا كما حكى عن عمر - رضي الله عنه - وعبد الله بن عمرو، وبعضهم يشاء السبال له فيه

(١) سورة الزمر الآية ٧٥

(٢) شرح الرزفاني (١/١١١: ٣٣٤)

من أشبه بالأعاجم، بل المحموس، قال العراقي: هذا أولي بالشواب لما رآه ابن حبان في «صحيحه» من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - قال: ذكر رسول الله ﷺ المسجوس، فقال: «إنهم يومرون سيالين، ويخلقون لحاهم خالضهم»، فكان ابن عمر - رضي الله عنه - يجر سالد، كما يجر ألسنة والجبر، اهـ.

وفي «الخميس»: «أورد الكرمانى في «سلكه» ثم تطويل الشواب وعقوبته، فقال: قال النبي ﷺ: «من طول شاربه عوفت مآرعة أشباه لا يجد شفاعتي، ولا ينزف من حوضي، ويعذب في قبره، ويبعث الله إليه المنكر الكبير في غضبه»، اهـ.

قال الخططاوي عنى «المراقي»<sup>(١)</sup>: يستحب إحد الشواب، رواه أفضل من قصه، ومن التسمي كان بفصل شاربه حتى يظهر طرف «ثنية العليا»، وما تاربه من أعلاه، ويأخذ ما شأ ما فوق ذلك، وينزع، «قارب الشفة من جانبي الفم، ولا يزيد على ذلك، قال في «فتح الباري»: هذا أصل ما وقفت عليه من الآثار، ويشرح فصل الشابين مع الشارب؛ لأنهما منه، كما استخبره في «فتح الباري»، واستثنى منهما المجاهد، فقالوا: يندب له توفير ألفقاره؛ لأنها سلاح، وشاربه؛ لأنها أهيب في عين العدو، اهـ.

وفي «الدر المحتار»<sup>(٢)</sup>: حيز الشارب مدعة، وقيل: سنة، قال ابن عابدين: «مضى عليه في «الملئفى»، وعبارة «المعنى» بعد ما رمز لفصحاوي حلقه سنة، ونسبه إلى أبي حنيفة رصاحيه، واقتض منه حتى يوازي الحرف الأعلى في الشفة العليا سنة بالإجماع، اهـ.

(١) (أهـ) (١٢٠).

(٢) (٢) (١٦٧).

وَنُفُثَ الْإِنِّطُ، .....

(نُفُثَ الْإِنِّطُ) قال الحافظ<sup>(١)</sup>: بكسر الهمزة والموحدة وبكافها، وهو مشهور. وذكر يروى، ويأتي أصل الهمزة بالحاء، وباء سبعة من أولهم. وقد أخرج ابن أبي حاتم في مصنفه الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى، قال: سألت علي الشافعي (رحم) يحلزل إجمه فقال: إني علمت أن الهمزة تنصب، ولكن لا أفهم على الجمع، قال: الغزالي. هو في الأصل موحج، لكن يسهل على من اعتاده، قال: والحلق كتاب لأد استقصوه نظافة، ونُفُثَ بأن الحكة في نفع أنه محل طرحة القرينة، وإنما بطأ ذلك من الجمع الذي يجمع بالعرف، (بَالِذُ) وَنُفُج. فشرح فيه الله، الذي يصفه، وصف الراحلة به بخلاف الحلق، فإنه يغوي السمع، ويهيج، فكأن الراحلة بالذ.

وقال ابن دقيق العيد: من نظر إلى اللفظ وقف مع التنف، ومن نظر إلى معنى أجزأه بكل مرية. لكن إن أراد الله مقصود من جهة المعنى، فذكر نحو ما تقدم، ثاب. وقد عسر قاصر لا يحصل، فإن مراد الشعر إذا جعل معر ساء يحصل أن يكون مقصوداً في الحكم، لا يرك، وبني يلو مقام تنف في ذلك التو، لكنه رقي الجند فقد يثدي مباحه به، ولا ساء إن كان ساءه رفقاء، وتعتب الهمزة في إزالته باليد اليمنى، ويريل ما في السني بأصابع اليسرى، وكذا اليسرى إنه أمكن وإذا قال اليمنى. اهـ

وفي التلخيص: قال القاضي، تنفها ساء، ويخص أيضاً بالخلق والنور، وقبل: هي وحده تخصيها باستنف أنه محل الراحلة الخريبة واحتباس الأبخرة عند المسم، فتنف ينصب أصول الشعر والحلق بقربه. اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: قد جاء عن جماعة من الصحابة يونس إبطيه ينفه، فقال

(١) تهذيب المصنف (١٠/٧٨٤).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢٨٥).

وخلق لعانة، .....

1999

الطبري من خصائصه **بَيِّنَاتُ** أَنْ لَيْفَظَ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ مُغَيَّرُ الْاَلْوَانِ إِلَّا هُوَ حَيْثُ  
الْبَصَلَةُ وَالسَّلَامُ، وَبِهِ انْقِرَاضِي، وَرَادٍ، وَأَنَّهُ لَا شَعْرَ عَلَيْهِ، وَابْرَاهِمُ الْوَلِيُّ  
الْمَرْقُومُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَوْجِدٍ، وَالْمَعْدَانِصُ لَا تَنْتُحِلُ بِالْاِحْتِمَالِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ  
ذِكْرِ أَحَدٍ رُغْبُهُ بِأَحَدٍ يَطْبِقُ أَنْ لَا يَكُونُ لَهُ شَعْرَةٌ، فَإِنْ شَعِرَ إِذَا تَخَفَ مَقِي  
الْمَكَاتِ أَيْضًا، وَإِنْ يَنْفِي فَيُؤَادُ الشَّعْرَ.

وقال عبد الله بن أكرم: " وقد جئني معه <sup>١</sup> كذا أنظر إلى عشرة  
إبطيه، حمله، أتروني؟ " وأدغمه، داس، داس، داس، كذا فانه نهروي  
وعيره، وهذا يدل على أن آثار الشعر هي التي جعل المكان أعمر، وإلا فلو  
كان حليا على سائر الشعر جئته لم يكن أعمر. نعم، الذي يعفده أنه لم يكن  
لإبطيه راحة تريحه، وقال الحافظ: اختلف في المراد بإصبعه، فغير  
يكن تحت إبطه شعر، وكان كلوا، جسمه، ومن كان له، أم تعاهده أنه لا يبقى  
فيه شعر، هـ

وقال الفريدي ذكر بعض النافعية أنه يرى لم يكن له شعر تحت إبطه،  
 لحديث أنس المتقدم عنه أنه يرى كاد يرفع يديه لبي لا يستند حتى يبرز يافس  
 إبطه، ثم ذكر ما تقدم من كلام الزرقاني. وذكر حديث عبد الله بن أكرم  
 أخرج المزمذني وحسنه والمسانني وابن ماجه. يعني «الحملاني» ما يروي لم  
 يكن في إبطه يرى شعر لم يصب، وحديث يروي يافس إبطه لا يدل عليه كما  
 زعم، هـ.

(وَحَقَّقَ الْعَاقِبَةُ) وَكُنْتُ الْجَزَائِرِي فِي حَدِيثِ كِتَابِ بَزْغَةَ، لِأَمْتَعَدَدِهِ، قَالَ  
الْمُحَافِظُ<sup>(١٤٦)</sup>، اسْتَفْعَالَ فِي الْحَدِيثِ، وَاسْتَعْمَالَ الْفِعْلِ فِي حَقِّقِ الشَّعْرَ

[illegible](832)  $\frac{1}{2} \log 2$  and  $\frac{1}{2}$  (7)

(۲) در نهایت، برای به دست آوردن  $\hat{\beta}_1$  و  $\hat{\beta}_2$  از معادله (۱) استفاده می‌کنیم.

من مكان مخصوص من الحسد، قال السري: المرأة طالعة الشعر، أي عرفت  
ذلك الرجل يوم الوفا، وكذا الشعر الذي حولي مخرج الصراخ، ويقل عن أبي  
العباس بن سراج أنه الشعر الذي حول حافة الشعر.

فحصل من مجموع هذا أصحاب خلق جميع ما على القبل والظهر  
وجوهها، وقد أتت شامة العانة الشعر الثالث على الرأس، ويخرج نراء  
الكف، وهو ما يخرج من الشفة، فكانت تحت الإبهام، فوق المخرج، وقبل  
شعر الفرج، ومن المخرج خمسة سورا، من دخل أو امرأة، قال ويستحب  
إدخال شعر من القبل والظهر، بل هو من القبر الأولي، ثم قال من أن يعلق شيء  
من العانة فلا يربطه السجني إلا بالسواد، ولا يعلق من إزاره مالا يستحضر.

وقال ابن دقيق العيد: قال أهل اللغة: العانة الشعر الثالث على الفرج،  
وقيل: هو عانة الشعر، قالوا: وهو السواد في الحشر، وقال من العنبر: شعر  
الأنثى أولى الشعر بالإزالة، لأنه يكلف، ويؤذي فيه الوسخ، بخلاف شعر  
الأنثى، قال: وإنما حلق حول الرأس ملاء بشرع، وكذا قال الأزهري في شرح  
العمدة: إنه لا يجوز، ولم يذكر المخرج، وإنما قال: والثاني من العانة أو شامة  
خارجة، ما رويها بصور الوعر من حدة من تحت ذلك في حلقه، ثم هو بعد  
من السماء لا القبل، وأركب أن هو خلق الشعر أن ما يعلق به شيء من العانة  
مخرج بعد إلى عمله، قال ابن دقيق العيد: كان يذوق دهب إلى خلق ما حال  
دبر ذكره بطنه القبر، اهـ.

وقال الزبيدي: الحانة، ما فوق في العانة، فقال الأزهري: وحدها  
منها، شعر فوق قبل الإزالة، والشعر الثالث عليها الإبل<sup>(١)</sup>، ونذرة، ومن  
من فارمها: العانة للإسنة، وقال أبو حنيفة: هي شعر الأركبة، وقال ابن

(١) الأسب: شعر الأركبة أو الفرج أو الإبل.

الأعرابي : من تكسبت اسحبد واسعد : خلق حاسب ، وعلى هذا دلالة الشعر الزيات ، وفي حديث نبي فربطة . من كان له غابة خافضوه ، فهاهنا دليل لهذا القول ، وصاحب القول الأول يقول : معناه من كان في شعر غابه ، فهدف لتعليق به ، واختلاف المعنى ، في تفسير الغابة التي يستحب حذنها ، ومستحبر الذي عليه الجمهور : أنها ما حول ذكر الرجل ودرج المرأة . ثم ذكر قول الروي ثم لابن سريج المذكور

قال الطحطاوي عسى المرافع<sup>(١١)</sup> : معناه عري . الشعر الذي يوفى الذكر وحوالي وحوالي فرجها ، ويستحب إزالة شعر الذك حوافاً من أن يتعلق به شيء من نخاسة الدخول ، فلا يمكن من إزالته بالاستحبر ، اهـ .

وقال ابن رسلان<sup>(١٢)</sup> وفي «كتاب التوديع» لأبي العباس : المعانة الشعر المستدير حول حقة الثوب . قال النووي<sup>(١٣)</sup> : هو عري ، ذكر لا مع من دفن ، أما الاستحباب ، فهو أن فيه شيا عري هذا . اهـ .

ثم قال الحافظ<sup>(١٤)</sup> قال النووي : ذكر الحديث أنكره هو الأغلب ، وبالا فيحوز الإزالة بالنورة<sup>(١٥)</sup> والتلف وغيرهما ، وقد مثل أحمد عن أحد العامة بالمفروض ؟ فقال : أرمو أن عري ، قيل : فاستف ؟ قال : وهل يتقوى عري هذا أحد ؟ وقال ابن دقيق العيد : الأثرى عند التحلي اتباعاً ، ويحوز التلف بخلاف الإزالة ، فإنه مذكور ؟ لأنه تحقيق لعمه الأنقرة ، بخلاف العامة ، والمؤمن من الإبط بالتلف يصحف ، وبما خلق يتقوى ، وجاء الحكم في كل من الموصفين بالناس .

(١١) (ص ٤٣٦).

(١٢) (فتح الباري، ١/٣٤٢).

(١٣) (المقدمة، ص ١٠٠، الكلب)، ثم علمت علم أهلنا عدا في الخبر من ربيخ وغيره، ويستحسن لإزالة الشعر.



وقال النووي وغيره: السنة في العائفة المخلوق بالشموس في حق الرجل والمرأة معاً، وقد ثبت الحديث الصحيح في النهي عن التطويق ليلاً حتى تستجد المنيعة، نكر يأي أصل السنة بكل مزيل.

وقال النووي أيضاً: الأولى في حق الرجل المخلوق، وفي حق المرأة التنف، واستشكل بأن فيه حسراً على المرأة بالألم، وعلى الزوج باسترخاء المخل، فإن التنف يرخي المخل بانعقاد الأطباء، ومن ثم قال ابن دقيق العيد: إن بعضهم ما إلى ترجيح المخل في حق المرأة: لأن التنف يرخي المخل.

قال ابن العربي: إن كانت شابة فالتنف في حقها أولى؛ لأنه يربر مكان التنف، وإن كانت كهنة فالأولى في حقها التحن؛ لأن التنف يرخي المخل، ولو قيل: الأولى في حقها التور مطلقاً لما كان بعيداً، وأما التور فسل عنه أحمد فأجابه، وذكر أنه يفعلنه، وفيه حديث عن أم سلمة أخرجه ابن عاجة والبيهقي ورجله ثقات، ولكنه أعلم بالإرسال، وأنكر أحمد صحته، ولفظه: **إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا طَلَى وَلِيَّ عَاتِهِ يَدُهُ، وَمُقَابِلَهُ حَدِيثُ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتُور، وَكَانَ إِذَا كَثُرَ شَعْرُهُ خَلَعَهُ، وَلَكِنْ سَنَدُهُ ضَعِيفٌ حَدَّثَنَا إِه»**.

قال الررقاني<sup>(١)</sup>: روى الخرائطي عن أم سلمة، أن النبي ﷺ كان يَتُورُه الرجل، فإذا بلغ مرافقة نولم هو ذلك، قال ابن القيم: ورد في التور أحداث، هذا أمشها، قال السيوطي: هو مثبت، وأحد إسناداً من حديث النبي، ويقدم عليه، واستعمالها مباح لا مكروه، وقال الزبيدي: يستحب لإزائه بالحنق، وهو الذي في الحديث عند الجماعة عن أبي هريرة، أو بالنورة، وهو أنظف، أو بالقص بالمقراض، أو بالتنف، وتحصل السنة بكن منها، إذ المقصود حصول النظافة، قال المناوي: الحكمة في التنظف مما يكره عدة، والتحسن للزوجين وهو للمرأة أكمل. اهـ.

(١) مشرح الزرقاني، (٢٨٤/٤).

## وَالْإِخْتَانُ.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: الاستعداد مستحب؛ لأنه من الفطرة، ورأي شيء أزاله صاحبه فلا يأس به؛ لأن المقصود الإزالة، قيل لأبي عبد الله: أياخذ الرجل بفلقته بالمقراض وإن لم يستقص؟ قال: أرجو أن يجزي إن شاء الله قيل: ما تقول في التصف؟ قال: وهل يقرى على هذا أحد؟ انتهى مختصراً.

وفي «الدر المختار»<sup>(٢)</sup>: يستحب حلق عاتيه في كل أسبوع مرة، قال ابن عابدين: قال في «الهندية»: يبتدئ من تحت الورك، ولو عالج بالنورة يجوز، وفي «الأشياء»: السنة في عانة المرأة التصف، اهـ.

وقال الطحطاوي<sup>(٣)</sup>: السنة في حلق العانة أن يكون بالموسى لأنه يقوي، وأصل السنة بتأدي بكل مزيل لحصول المقصود، وهو النظافة، ومواء في فلك الرجل والمرأة، وقال النووي: الأولى في حفة الحلق وفي حفا التصف، اهـ.

(والإختنان) كذا في جميع النسخ المصرية والهندية، وفي رواية البخاري بدله «اختنان»، قال الحافظ: بكسر المعجمة وتخفيف الهمثلة مصدر ختن، أي قطع، والختن بفتح ثم سكون، قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص، والختان اسم لفعل الختان، ولموضع الختان أيضاً كما في حديث عائشة، «إذا التقي الختانان»، والأول المراد ههنا، اهـ. قال المجدد: ختن الولد بختنه فهو ختين ومختنون: قُطِعَ عُرْلَتُهُ، اهـ.

قال النووي: يسمى ختان الرجل إحدراً بذلك معجمة، وختان المرأة خفضاً بخاء وضاد معجمتين، وقال أبو شامة: كلام أهل اللغة يقتضي نسبة الكل إحدراً، والخفض بفتح باء.

(١) «المنهاج» (١/١٧٧).

(٢) (٩/٦٧٦).

(٣) (ص ٤٣١).

قال الإمام الباقر: حدثنا الدثر قطع العائلة التي تعطي العتقة، وإن شئت أن تستوعب من أهلها عند أول احتضنه، وأول ما يحدث أن لا يقبض منها ما ينقصه شيء من احتضنه، وقال: بأمر الحرابي: المستحضر في الرحل قطع العتقة، وهي العدة التي أعطى العتقة حين لا يقبض من العدة شيء، عندئذ يقال لمن يقطع: حتى يكمل العدة، وأما من قطع من كان قبلاً، فإنه لا يقبض، بل إذا لم يقطع شيء، مما هو حق الاحتضنه، وإن لم يشرط أن يستوعب القطع مدبراً وأصحاباً، قال الباقر: هو شأن، وأما من الأرباب، فإن يؤمنه، واستعمل من خذل العتقة ما يقطع عليه الاسم.

قال الباقر: إذا احتضنها قطع حلة، تكون في أعين مخرجها مع من يدخل لتذكره، كالسرة أو كعريف الذئبة، ولو واحد قطع الحلة الصلصالية منه دون احتضنها، وقد أخرج أبو داود من حديثه أن عاتبة بن إدريس بن الحارث بن عتبة، فقال: لقد أتيت النبي ﷺ، ولا شيء لي، وإني ذاك الحمار القماني، وكان يقول: يا أيها النبي، قال: «حافظ»<sup>(١)</sup>، وله ما بعد من حديثه، ثم حدثت أم أيمن عند أبي النجاشي، وأخر من حديث الصنعاء من نفس ذلك، وهو: اهـ.

قال الباقر: إذا تراعى في الرحل أو يقطع جميع الحلة، أدى لقطي الحلة حتى يكسب جميع المحتضنه، وهي عدة ما يجب قطع آدمي سره، من الحلة التي في أعين القطر، اهـ.

ون كذا: أنه الشيخ أبو عبد الله من المحتاج في الحديث، أنه يختلف في النساء على بعض عدها، أو يفرق بين سعة الحارثي، ووجدها، ونساء الصغرى فلا يخلص، وهو العدة المبرور فومها معها، وفي قال: إن من ذلك

(١) انظر: صحيح الباقر (١١٠) (١٣٥)

(٢) انظر: صحيح مسلم الباقر (١١٨) (١٤)

مختوناً استحب إبراهيم الموصي على الموصي امتثالاً للإسراء، قال في حل المرأة كذلك، ومن لا ولا، اهـ.

وفي الذر المختار: لو خشي ولم يقطع الحلدة كلها ينظر، فإن قطع أكثر من النصف كان ختناناً، وإن قطع النصف فما دونه لا يكون ختناناً بعد به لعدم الختان حقيقة. هـ.

وقال العزالي في «الإحياء»<sup>(١)</sup>: يسمي أن لا يدلع في حنص المرأة ثقبونه ﷺ لأن عطفه. وكانت تخضع: إما أم عطية أنثى ولا سؤك، فإنه أسرى لوجهه وأحظى عد الزوج<sup>(٢)</sup> أي أكثر لعماء الوجه ودمه وأحسن في جماعها.

قال الزبيدي: رواه الحافظ والبيهقي من حديث الضحاك بن قيس، ولأبي داود بحرف من حديث أم عطية. وكلاهما ضعيف، والإشمام هو أن يكون ببرير، والتهك هو التباينة في العمل، قاله الترمذي، وقوله: أكثر لعماء الوجه ودمه، لأن شيبونها تبقى بالإشمام. فيرجع الدم إلى الوجه، ويظهر فيه الحرارة.

وقوله: أحسن في جماعها؛ لأن الخافضة إذا استأملت حلدة الختان ضعت شهواتها، فكرب نجس. فقتل حنصتها عند بعليها، كما أنها إذا تركت حنصتها فلم تأخذ منها شيئاً بقيت غلتها، فقد لا تكفي في جماع حنصتها فتقع في الزنا، فأخذ بعضها تمديل للحفة، اهـ.

ثم اختلفوا في حكم الختان، قال الحافظ عي «الفتح»<sup>(٣)</sup>. قد ذهب إلى

(١) إحياء علوم الدين (١/٦٤٢)

(٢) ذخيرة العقبين، في كتاب المس، مجمع الروايات (٥/١٧٦)، وقال: رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن.

(٣) فتح الباري (١٠/٣٤٠)

وحوب الختان دون باقي الخصال الخمس المذكورة في حديث الباب الشافعي وسهواً أصحابه، وقال به من القدماء عطاء حتى قال: لو أسلم الكثير لم يتم إسلامه حتى يختن، وعن أحمد وبعض المالكية يجب، وعن أبي حنيفة واجب ليس بفرص، وعنه سنة يأتى بتركه، وفي وجه للشافعية لا يجب في حق النساء، وهو الذي أورده صاحب «المغني» عن أحمد، ونعيب أكثر العلماء وبعض الشافعية إلى أنه ليس بواجب لحديث شداد بن أوس رفعه: «الختان سنة للرجال، مكرمة للنساء»، وهذا لا حجة فيه لما تقرر أن نكاح المرأة إذا ورد في الحديث لا يراد به النبي تعالى الواجب، لكن لما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل على أن المراد اقتراف الحكم.

ونعيب بأنه لم ينحصر في الوجوب، فقد يكون في حق الرجال أكد منه في حق النساء، أو يكون في حق الرجال التنبؤ، وفي حق النساء الإباحة إلى آخر ما بسط في دلائل الوجوب، والجواب عنها أشد البسط، فارجع إليه لو شئت التفصيل.

وقال السنوي<sup>(١)</sup>: الختان واجب عند الشافعي وكثير من العلماء، وسنة عند مالك وأكثر العلماء، وهو عند الشافعي واجب على الرجال والنساء جميعاً، والواجب في الرجل أن يقطع جميع الجلدة التي تغطي العشفة حتى تكشف جميع العشفة، وفي المرأة يجب قطع أدنى جزء من الجلدة، اهـ.

قال الزبيدي: اختلف العلماء في حكمه، فذهب أكثر العلماء إلى أنه سنة، وليس بواجب، وهو قول مالك وأبي حنيفة في رواية، وفي أخرى عنه واجب، وأخرى عنه يأتى بتركه، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي، وذهب الشافعي إلى وجوبه مطلقاً، وذهب أحمد، وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه واجب في حق الرجال، سنة في حق النساء، اهـ.

(١) الشرح صحيح سلم للسنوي (١/١٤٨).

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: اختان واجب على الرجل ومكرمة في حق النساء، وليس بواجب عليهن. هذا قول كثير من أهل العلم، قال أحمد: الرجل أشد في ذلك لأنه إذا لم يختن، فالت الجفنة فذلالة على الكفرة، ولا ينقي ما سمع والمرأة أهون، وكان ابن عباس - رضي الله عنهما - يشدد في ذلك، وروي عنه أنه لا حج له ولا صلاة له يعني إذا لم يختن. والحسن يرخص فيه، يقول: إذا أسلم لا يبالي أن لا يختن، ويقول: أسلم الناس الأسود والأبيض، لم يختن أحد منهم، ولم يختنوا، والدليل على وجوبه أن سر العورة واجب، فلولا أن الختان واجب لم يجز هناك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجبه، ولأنه من شعار المسلمين، فكان واجباً كماثر شعارهم، اهـ.

وذكر ابن قدامة في الشرح الكبير رواية أخرى أنه يجب على المرأة أيضاً كالرجل، ولم يذكر المؤلف هذه الرواية.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: ولا استدلال بكشف العورة أنهم من نفل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس بن مريج نقله عنه الخطابي وغيره، وذكر النووي أنه رأى في كتاب الترمذي، النسب إليه، قال: ولا أعلم يثبت عنه، قال أبو شامة: وغير عنه جماعة من المعاصرين بعد عبارات مختلفة، كالشيخ أبي حامد، والقاضي حبيب، وأبي الفرج السرخسي، والشيخ في المنهاج، وتعبه عباس بأن كشف العورة مباح لمصلحة الجسم، والنظر إليها مباح للمداواة، وليس ذلك واجباً بالإجماع، وإذا صار في المصلحة الدنيوية كان في المصلحة الدنيوية أولى، والاستدلال بكونه شعاراً سبقه الخطابي وتعبه أبو شامة كما في «الفتح» بأن شعار الذين ليست كلها واجبة، اهـ.

(١) الشنقي، (١/١٩٥).

(٢) فتح الباري، (١٠/٣٤٦).

وذلك الناحي<sup>(١)</sup> الاختلاف عند ثالث من أسماء الغصن (الأطوار) وحسن  
البناء، وفان لشعبي واحد وهو المثنى قول سحنون. واستند القاضي  
ابن محمد على عي وجوبه بأنه يحره النبي ﷺ بقص الشارب، وحنه (أيضا)  
ولا خلاف أن فيه لبس بوجبه. وقد استدل بالقد اتق، وأكثر أبحاثنا على  
السنن منه، وروي ابن حبيب عن مالك عن تركه من غير عذر ولا علة لم تجز  
إماؤه ولا تهانه.

ورجحه ذلك عندني أن ترك التعمير مؤنة لم يرد الشبهة، ومن ترك  
الاختلاف من غير عذر بعد ترك التعمير فلم يفلح شهادته. وأما الحنفية فقد  
قال مالك أحب للنساء قص الأظفار وحلق بعلانه، والأختان مثل ما هم  
على الترحام، قال ابن أبي عمير فيهم مضها إن ترك حبسها، فإن كانت للبيع  
فليس ذلك عيب، قال مالك، والساء يعف عن الجوارح، وقال غيره، ويسمح  
أن لا يبالغ في قطع المرأة، الخ.

وهي من البخر<sup>(٢)</sup> الحديث منه كما جاء في النجى، وهو من شعائر  
الإسلام، فلم احتج أهل الملة على تركه خارجهم الإمام فلا يترك إلا بعد  
وخيان المرأة لغيره، بل مكروه لمرحله، وبطل: سانه، قال ابن عباس:  
حول مكروه لمرحله، لأن أئمة هي الحجاب، وقوله، فيل: ستة، جرم به  
البر، أي، وقفا: تكون لا كالسنة من حبس الرجال، وهي كتاب بظاهرة من  
«المسراج الموضح» أن الختان سنة عند المرحله، والسنة، وقال الشافعي:  
وجوب، وقال بعضهم: سنة لمرحله مستحب للنساء، الخ.

وهي «نحس» ختان المرأة ليست سنة عند أبي حنيفة، لكنه مكروه كما  
في «المكر فلهما»:

(١) (الغنى: ٥٦٢، ٥٦٣)

(٢) (٥٦٤، ٥٦٥)

ثم اختلفوا في وقته، قال النووي: الصحيح من مذهبنا انني عليه جمهور أصحابنا أن الختان جائز في حال الصغير، ليس بواجب، ولنا وجه أنه يجب على الولي أن يختن الصغير قبل بلوغه، ووجه أنه يحرم ختانه قبل عشر سنين، وإذا قلنا بالصحيح، استحب أن يختن في اليوم السابع من ولادته، وهل يحسب يوم الولادة من السبع أم تكون سبعة سواء؟ فيه وجهان؛ أظهرهما بحسب، اهـ.

وقال الحافظ في المفتح<sup>(١١)</sup>: اختلف في الوقت الذي يشرع فيه الختان، قال الماوردي: له وقتان، وقت وجوب، ووقت استحباب، فوقت الوجوب المباح، ووقت الاستحباب قبله، والاختيار يوم السابع من بعد الولادة، وقيل من يوم الولادة، فإن أخر ففي الأربعين يوماً، فإن أخر ففي السنة السابعة، فإن بلغ وكان بغيراً تحيقاً يعلم من حاله أنه إذا احتشنت تلك، سقط الوجوب، ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا لعدم.

وذكر انقاضي حين أنه لا يجوز أن يختن حتى يصير ابن عشر سنين؛ لأنه يوم ضرره على ترك الصلاة، وإلم الختان فوق ألم القبر، فيكون أولى بالانكير، وروقه النووي في شرح المهذب.

وقال إمام الحرمين: لا يجب قبل البلوغ؛ لأن الصغير ليس من أهل العمادة المتعلقة بالبدن، فكيف مع الألم، قال: ولا يرد وجوب العدة على الصبي، لأنه لا يملأ به تعب، بل هو مضي زمان معصر، وقال أبو الفرج السرخسي: في ختان الصغير مصلحة من جهة أن الجلد بعد التمييز يغليد ويخش، فمن تم خن الأخت الختان قبل ذلك.

(١١) «فتح الباري» (١/٣٤٢).



ونقل ابن المذر عن الحسن ومالك كراهة الختان يوم السابع، لأنه فعل اليهود، وقال مالك: يحسن إذا أُنْخِرَ أي أُلْقِيَ ثَغْرُهُ، وهو مقدم أسنانه، وذلك يكون في السبع سنين، وما حولها، وعن الثبث يستحب ما بين سبع سنين إلى عشر سنين، وعن أحمد: لم أسمع فيه شيئاً.

وأخرج الطبري في الأوسط عن ابن عباس، قال: سبعة من السنة في الصبي: يوم السابع يُسَمَّى، ويختن، ويماط عنه الأذى، وتغيب عنه، ويمحق عنه، ويمحق رأسه، ويملح من عقيقته، ويصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة، وفي سنده ضعف، وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم بسنده عن جابر أن النبي ﷺ ختن حسناً وحسيناً لسبعة أيام قال الوليد: فسألت مالكاً عنه؟ فقال: لا أدري، ولكن الختان طهارة، فكُلَّمَا قُدَّتْهَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ.

وأخرج البيهقي حديث جابر، وأخرج أيضاً من طريق موسى بن علي عن أبيه: أن إبراهيم عليه السلام ختن إسحاق وهو ابن سبعة أيام. اهـ.

قال القرطبي<sup>(١)</sup>: أما التطهير بالختان فعادة اليهود في يوم السابع من الولادة، ومخالفتهم بالتأخير إلى أن يثغر الولد أحب، وأبعد عن الخطر، قال الزبيدي: أنشأ به إلى وقته، وهو البلوغ أو بعده على الصحيح من مذهب المصنف؛ لما روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه سُئِلَ مثل من أنت حين قبض رسول الله ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون، وكانوا لا يختنون الرجل حتى يُكْرَمَ، وأما وقت الاستحباب، فقال الشافعي، فذكر كلام الحفاظ المذكور قبل إلى قوله: وَثَبُّهُ التَّوَيُّ فِي الشَّرْحِ الْمَهْذَبِ.

وفي الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> لابن قدامة: اختلف العلماء في وقت الختن،

(١) انظر: فتح الباري (٩/٥٩١).

(٢) (١/٧٠).

فقال مالك: يخرن يوم أسبوعه، وهو قول الحسن، وقال أحمد: لم أسمع في ذلك شيئاً، وقال الثبت: الختان للعلام ما بين سبع سنين إلى العشرة، وروى منكول أو غيره أن إبراهيم - عليه السلام - ختن إسماعيل بسبعة أيام، وإسماعيل لثلاث عشرة سنة، وروى عن أبي جعفر أن فاطمة - عليها السلام - كانت تخرن ولدها يوم السابع، قال ابن المنذر: ليس في باب الختان خبرٌ حتى يرجع إليه، ولا سنةٌ تتبع، والأشياء على الإباحة، قال الشارح: ولا يشت في ذلك نوقيت، فمنى ختن قبل البلوغ كان «صبيّاً» اهـ

قلت: ما حكى من مذهب الإمام مالك والحسن يخالفه ما تقدم في كلام الحافظ عن ابن المنذر عنهما، والصواب ما في «الفتح»: لأن الباجي حكى عنه الكواعبة، وهو صاحب المذهب، وثنا تقدم عن الوليد أنه ذكر لمالك سعة أيام، فقال: لا أدري.

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وفي التمهيد: ثواب عن جمع من العلماء أن إبراهيم - عليه السلام - ختن إسماعيل لثلاث عشرة سنة وإسماعيل لسبعة أيام، وكره جماعة الختان يوم السابع، قال ابن وهب: قد علمنا: أنرى أن: تخرن الصبي يوم السابع؟ فقال: لا أرى ذلك، إنما ذلك من عمل اليهود، ولم يكن من عمل الناس إلا حديثاً، قلت: فما حد نختانه؟ قال: إذا أدب على الصلاة، قلت: عشر سنين أو أدنى من ذلك؟ قال: نعم، اهـ.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: وقت الاختتان الصبي على ما أحسنه مالك وقت الإغتار، وقيل: عن مالك من سبع سنين إلى العشرة، قال: ولا بأس أن يعجل قبل الإغتار أو يؤخر، وكل ما عجل بعد الإغتار فهو أحبُّ إليّ، وكره أن يخرن

(١) اشرح الزرقاني، (٢٨٦/٤).

(٢) السعي، (٢٢٢/٧١).

العصي ابن سبعة أيام، وقال: هذا من فعل اليهود، وكان لا يرى بأساً أن يفعل لعله يخاف على النبي، والأصل في ذلك ما روى ابن عباس، ومن جهة المعنى أن هذا وقت بهم، ويمكن به امتثال الأمر بالتهيء، وهو أن ما يؤخذ بالشرائع، ولذلك يزمر بالصلاة، اهـ.

وفي «المعنى»: قد ماتك: يحسن إذا أضر أي ألقى ثمره، وذلك يكون في سبع سنين، اهـ.

وفي «الترغيب والترهيب»<sup>(١)</sup>: وقته غير معلوم، وقيل: سبع سنين، كذا في «المعنى»<sup>(٢)</sup>، وقيل: عشر، وقيل: ألف سنة، ثلثا عشرة سنة، وقيل: العشرة بتمامها. وهو الأتم، وقال أبو حنيفة: لا علم لي بوقته، ولم يرو عنه أي الصاحين فيه شيء، فلذا اختلف المشايخ فيه، قال ابن عابدين: قوله: غير معلوم، أي غير مقدار بمدة، وقوله: سبع لأنه يزمر بالصلاة إذا بلغها، فيزمر بالبخشان حتى يكون أبعد في التنظيف، قاله في «الكافي»<sup>(٣)</sup>. راد في «بخشان الأكل»<sup>(٤)</sup> وإن كان قصره من فحس، وإن كان فوق ذلك قليلاً فلا بأس به، اهـ.

ثم اختلفوا في الشيخ الكبير الذي أسلم ولم يحتمن، قال الساجي<sup>(٥)</sup>: اختلف في الشيخ الكبير يسلم، يخاف على نفسه من الاختناق، فقال محمد بن نعيم، له تركه، وبه قال الحسن البصري. وقال سحنون: لا يتركه وإن خاف على نفسه، كالذي يجب عليه الفقل في السرقة أنه لا يترك القطع من أجل أنه يخاف على نفسه، وهذا من سحنون يقتضي كونه واجباً مؤكداً للوجوب، اهـ.

وتقدم في كلام لحفظ عن الماوردي إن بلغ وكان نصرانياً، يحفظ عن صالحه أنه إذا احتنن خلف سقف الوجوب، وكلنا عبد احتنقة لا يظن، في «التر

(١) (١٠/٥٦٥)

(٢) «المعنى» (٧/٢٣٢)

المختار<sup>(١)</sup>؛ شيخ أسلم، وقال أهل النظر: لا يطير الختان، ترك، اهـ.  
ثم قال الزبيدي: قال الفهر الرافضي: المحكمة في الختان أن الحشمة غوية  
الحس، هي دامت مستورة بالغلقة تقوى اللذة عند السباشرة، وإذا قطعت الغلقة  
تصلبت الحشمة، فضعفت اللذة، وهو ثلاث شرعينا نقيلاً للذة، لا قطعاً  
لها، فالعدل الختان، اهـ.

قلت: والأرجح عندي في حكمته أن الشهوة تزيد في الغلقة، والرجل  
بالطبع يكون حاراً والمرأة باردة، كما هو معروف، فإذا جماع الألف يسرع  
إنزائه لكثرة الشهوة وقوة الحس في الغلقة قبل إنزال المرأة لبرودة طبعها، والله  
در الشهوة المظهرة إذ جعلت طعاماً يتقارب به إنزالهما معاً.

وأخاد شيخ مشايخنا الدهنوي - نور الله مرقده - في «حجة الله»<sup>(٢)</sup>: أن  
المرأة<sup>(٣)</sup> عضو زائد يجتمع فيها اللوسخ، ويمنع الاستبراء من البول، ويخص لذة  
الحماة، وفي «التوراة»: إن الختان ميسم الله على إبراهيم وذريته، معناه أن  
المملوك جرت عادتهم بأن يسموا ما خصهم من الدواب لتتميم من غيرها،  
والمعبد الذين لا يريدون إعتاقهم، فكنكلك جعل الختان ميسما عليهم، وسائر  
الشعائر يمكن أن يدخلها تغيير وتدليس، والختان لا يتطرق إليه تغيير إلا  
بجهده، اهـ.

وقال ابن عابدين: قيل: الحبيب في الختان أن إبراهيم لما أبني بالترويع  
بنوح ولده أحب أن يجعل لكل واحد ترويعاً يقطع عضو منه، وإذاعة دم، اهـ.  
ثم اختلفوا في ختانه ﷺ، قال الشيخ ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(٤)</sup>:

(١) (٥٩٥/١٠).

(٢) حجة الله تعالى، (٦٨٣/١).

(٣) اللذة.

(٤) (٨٠/١).

اختلف، فـ على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ولد مستوثاً مسروراً، وروى في ذلك حديث لا يصح، ذكره ابن الحوزي في «المحرمات»، وليس فيه حديث ثابت، وليس هذا من خواصه ﷺ، فإن كثيراً من الناس يولد معوناً، والناس يقولون لمن ولد كذلك: خنت القمر، وعدا من خرافاتهم، القول الثاني: أنه تيمم ختن يوم شق قلبه، فلذلك عند ظهره حليلة، القول الثالث: أن حده عند المطلب خنت يوم سابعه، وصبح له مأذبة، وسماه محمداً.

قال ابن عبد البر: في هذا الباب حديث مسند غريب، فذكره يستفاد من طريق يحيى بن أيوب العلاف عن محمد بن أبي السري العسقلاني عن ابن عباس: أن عبد المطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه، وجعل له مأذبة وسماه محمداً، قال يحيى بن أيوب: طلعت هذا الحديث فلم أجده عند أحد من أهل الحديث ممن ثقت به إلا عند ابن أبي السري، وقد وقع هذه المسألة بين رجلين فاضين، صنف أحدهما مصفاً في أنه ولد مخوناً، وأحلب فيه من الأحاديث التي لا خطاء لها ولا زعم، وهو كمال الدين بن طلحة<sup>(١)</sup>، فنفضه عنه كمال الدين بن العديم، وثبت فيه أنه ﷺ ختن على عادة العرب، وكان غسوم هذه السنة في العرب معنياً عن نقل معين فيها، اهـ.

وذكر هذه الأقوال الثلاثة الزبيدي في «شرح الإحسان أيضاً»، فقال: اختلف في حنان نبينا ﷺ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ولد محتوناً مقطوع الشرة، أخرجه ابن عساکر من حديث أبي هريرة، والطبراني في «الأوسط»، وأبو نعيم، والخطيب من طريق عن أنس بن مالك، وصححه الضياء في «المختار»، لكن نقل الأعرابي عن الكمال بن

(١) قد له جزء في المختار، ومنه في التكميل على الكمال بن العديم جزءاً سداً، والخطبة في الرد على ابن طهارة، سباني ذكرهما في كلامه، فلاحظ في الحديث الآتي، مفتاح الباري (١١/٨٩)، اهـ، وشرح.

القديم أنه قال: لا يثبت في هذا شيء، وأقره عليه، وبه صرح ابن القيم<sup>(١)</sup>، ورد على من جعله من حضانته<sup>(٢)</sup>، فقد نقل ابن دريد في «الوشاح» عن ابن الكلبي أن غيره من الأنبياء كذلك.

وذكر الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> أن العرب ترغم أن الخلام يد ولد في العصر بحث قلعة، أي سمعت فبصر كأنهم يخنون

الثاني: أنه ﷺ غتته جده عبد المطلب يوم سابعه، ومنع له مأدبة، وبه محسن، وأورد ابن عبد البر في «المهذب» من حديث ابن عباس - رضي الله عنه -

الثالث: أنه ﷺ غتن عند حنيفة السعدية، ذكره ابن القيم<sup>(٤)</sup>، والمباني ومعدني وقال: إن جبرئيل غتنه حين ظهر قلبه؛ وكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وأبو نعيم من حديث أبي بكر، لكن قال إلهي: إن هذا مكبر، اهـ. وفي «الدر المختار»<sup>(٥)</sup>، قد جمع البيهقي من ولد مخنونا من الأنبياء - عليهم السلام - فقال:

وفي الرسل مخنون لعمر ك حنقة	سناي وتسح طيبون أكابر
وهم زكريا شيث إدريس برحف	وحنطة عيسى وموسى وأدم
ونه ح شعيب سام لوط وصالح	سليمان يحيى هود نوح خاتم

قال ابن عابد قول: في الرسل صريح في أن ساماً وحنطة مرسلان، وقوله: شيث إدريس بلا تنوين كسام وهود، واختلف الرواة في ولادة نبيتا ﷺ مخنونا، ولم يصح فيه شيء.

(١) فطر: إيراد المعاد (١/ ٨٠).

(٢) فتح بري (١٠/ ٣٤٠).

(٣) إيراد المعاد (١/ ٨٠).

(٤) (١٠/ ١٥١٦).

٤/١٦٤٩ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ  
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام يُخَيِّلُ النَّاسَ ضَعْفَ  
الضَّعِيفِ. ....

وأضاف الذهبي في رد قول الحاكم أن موثوق به الرواية، وقد ثبت  
عندهم ضعف الحديث. وقال بعض المحققين من الحفاظ الأئمة مانعاً  
أنه يخيل لم يولد محتوياً. اهـ.

قال الحفاظ في المدح<sup>(١)</sup>: قد ذكرت في أبواب الوثيقة من كتاب النكاح  
مذروعة الدعوى في الختان، وما أخرج أحمد عن عثمان بن أبي العاص أنه  
ذبح إلى حنك، فقال: ما كنا نأتي الحنك على عهد رسول الله ﷺ ولا ندعي  
له، أخرج أبو الشيخ من روايته، فبين أنه كان ختان حاربه، وقد نقل الشيخ  
أبو عبد الله من النكاح في المدخل<sup>(٢)</sup>: أن أسنة إظهار حنك الذكر، وإخفاء  
حنك الأنثى. اهـ.

ونقدم الكلام على التولاه في كتاب النكاح من هذا الأجزاء أيضاً،  
ويجمل إكثار عثمان لما في العزاري عن ابن عباس - رضي الله عنه - وقد  
سئل مثل من أتى حين قص النبي ﷺ قال: أنا يوسف بن جندب، قال: وكانوا  
لا يفتنوا به رجل حتى يذرك، فإذا كان الختان سد الإدراك فكيف يجمع له  
الناس؟.

٤/١٦٤٩ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن  
المسيب) مرفوعاً في الموطأ، قال السوطي<sup>(٣)</sup>: وضعه ابن عدي والبيهقي في  
ضعف الإحالة من حديث أبي هريرة مرفوعاً. اهـ.

(أنه قال كان إبراهيم) خليل الله (صلى الله) على نبيته (عليه وسلم) أول  
الناس ضيفاً) تشديد التحية المفتوحة أي أضاف (الضيف) ليكون التحية اسم

(١) مدح السلف (٩: ٢٤١).

(٢) تنوير العبد المالك (ص ١٠٠).

## وَأَوَّلُ النَّاسِ اخْتَنَنَ .....

جنس يطلق على الواحد والجماعة، قال الطيبي<sup>(١)</sup>: صيف جبر كان، وأول الناس ظرف له، وكذلك ما بعده، ويحتسب أن يكون أول الناس عمر كان، وصفت يكون مؤولاً بسعد بن وقع، مبيهاً، أي أول الناس تفسيفاً، أو يندر المميز ويكون المذكور بهائاً له، ولا يخفى أن ضيفت الضيف مجاز باعتبار ما يؤول، كما في «المصنف»، زاد الفاري: الأظهر أن ضيفت ههنا بمعنى أقصم الضيف، وأكثروهم، ففيه نوع تجريد، اهـ.

(وأول الناس اختنن) همزة وصل، قال الفاري<sup>(٢)</sup>: لأن سائر الأنبياء كانوا يؤلفون مختوبين، ولم يكن سائر الناس مأسورين به، ولما اختنن إبراهيم عليه السلام صار سنة لجميع الأنعام إلا من ولد مختوباً، اهـ.

وفي الصحيحين<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: دخلت إبراهيم النبي ﷺ وهو ابن لعائش سنة بانقذوم، قال الحافظ: رويناه بالتشديد عن الأصبهني والقايسي، ووقع في رواية غيرهما بالتخفيف، قال النووي: لم يختلف الرواة عند مسلم في التخفيف، وأنكر يعقوب بن شيبه التشديد أصلاً، واختلف في المراد به، فقبل: اسم مكان، وقيل: اسم آلة التحار، فعلى الثاني هو بالتخفيف لا غير، وعلى الأول ففيه اللغتان، هذا قول الأكثر، وعكسه الداودي، وأنكر ابن السكيت التشديد في الآلة.

والراجح أن المراد في الحديث الآلة، فقد روى أبو يعلى عن طريق علي بن زياد، قال: «أمر إبراهيم بالخنن، فاختنن بقذوم، فاشتد عليه

(١) شرح الطيبي (٩/٢٩٤٣).

(٢) مرقاة المفاتيح (٨/٣٣٥).

(٣) أخرجه البخاري في «الأنبياء» (٤٣٥٦)، وفي الاستبصار (١٢٩٨)، تاب الختان بعد التكسر، وأخرجه مسلم في «المصائل» (١/٨٨٣٩)، وانظر «التهذيب» (٢٣/١٣٨).



فاوحى الله إليه أن غفلت قل أن أُمرك بالله، فقال: يا رب كرهت أن أُمرك أمرك<sup>(١)</sup>، كذا في «فتح»<sup>(٢)</sup>.

وقال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: «القدم بخفة لكان اسم آلة النجار يعني الغأس، كما رواه ابن عسكرو، وروى بشلعه، وأُتكره يعقوب بن شبة، وقيل: المراد المكان الذي وقع فيه الختان، وهو أيضاً بالتحفيف والتشديد. قرية بالشام، والأكثر على أنه بالتحفيف، وأردت الآلة، كما قاله يعقوب بن سعيد أحد رواة، ورجحه البيهقي وأخرطي والمحقق ابن حجر مستنداً بحديث أبي يعلى، يعني الحاكم قريباً، وجمع بأنه اختس بالآلة، وهي الموضع، أم».

وأخرج البخاري في «صحيحه»<sup>(٤)</sup> في كتاب الأنبياء برواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اختتن إبراهيم عليه السلام - وهو ابن ثمانين سنة»، تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد. وقال صاحب «الأنساب» ابن أبي هريرة، ورواه محمد بن عيسى عن أبي سلمة. قال الحافظ<sup>(٥)</sup>: «أما متابعة عبد الرحمن، فوصلها مسند في «مسنده» بالفتح «اختتن إبراهيم بعد ما مرت به ثمانون»، وأما متابعة عجلان، فوصلها أحمد مثل رواية قتيبة، وهي رواية البخاري، وأما رواية محمد بن عمرو، فوصلها أبو يعلى في «مسنده» بالفتح: «اختن إبراهيم على رأس ثمانين سنة».

وانفقت هذه الروايات على أنه كان ابن ثمانين سنة عند اختنائه، ووقع في «الموطأ» مرفوعاً عن أبي هريرة، وعند ابن حبان مرفوعاً: «أن إبراهيم

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٤٣) (٦/٣٩٠).

(٢) «فتح الزرقاني» (٦/٢٨٦).

(٣) (٣٢٥٦).

(٤) «فتح الباري» (٦/٣٩٠).

اختن، وهو ابن مائة وعشرين سنة، والمظاهر أنه سقط من المتن شيء، فإن هذا القدر هو مقدار عمره، ووقع في آخر كتاب العقبة عن سعيد بن المسيب موصولاً مرفوعاً مثله، وزاد «وعاش بعد ذلك ثمانين سنة»، وعلى هذا يكون عاش مائتي سنة، وجمع بعضهم بأن الأول حسب من مبدأ نبوته، والثاني من مولده، اهـ.

ثم أخرج البخاري في «باب الاختن بعد الكبير» عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «اختن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة»، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: تقدم بيان ذلك في كتاب الأنبياء، وذكرت هناك أنه وقع في «الموطأ» من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «أن إبراهيم أول من اختن»، وهو ابن عشرين ومائة، وعاش بعد ذلك ثمانين سنة، ورواه في «قوائد ابن السماك» من طريق أبي أويس عن أبي الزناد بهذا المستد مرفوعاً، وأبو أويس فيه لين، وأكثر الروايات على ما رقع في حديث الباب: أنه عليه السلام اختن وهو ابن ثمانين سنة.

وقد حاول الكمال بن طلحة في جزء له في «العتان الجمع بين الروايتين»، فقال: نقل في الحديث الصحيح أنه اختن ثمانين، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختن لمائة وعشرين، والجمع بينهما أن إبراهيم عليه السلام عاش مائتي سنة، منها ثمانين سنة غير مختون، ومائة وعشرين سنة وهو مختون، فمضى التحليل الأول اختن ثمانين مضت من عمره، والثاني لمائة وعشرين بقيت من عمره.

وتعقبه الكمال بن العديم، في جزء سماه «الملحة في الرد على ابن طنحة» بأن في كلامه وهماً من أوجه: أحدها: تصحيحه لروايته مائة وعشرين،

(١) «فتح الباري» (١٦/٨٨).

ولست بصحيحة، فذكر الحافظ الكلام عليه<sup>(١)</sup>، ثم قال: وثانيها: قوله في كل منها لثمانين ومائة وعشرين، ولم يرد في ضرب من المشرق للسلام، وإنما ورد بلفظ «اثنان» وهو ابن لثمانين<sup>(٢)</sup>، وفي أخرى «وهو ابن مائة وعشرين»، وثالثها: أنه مفرج في أكثر الروايات أنه عاش بعد ذلك لثمانين سنة<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر الاختلاف في سن إبراهيم عليه السلام، وحزم بأنه لا يثبت منها شيء، منها: أنه مات وهو ابن مائتي سنة، ومنها: أنه عاش مائة وثمانين سنة، ومنها: أنه توفي وهو ابن مائة وعشرين سنة، فهذه ثلاثة أقوال، يتعبر الجمع بينها. نكر أرجعها الرواية الثالثة، اهـ.

قلت: ما حكى الحافظ من رواية «الموطأ» شملت ههنا في المسيح المصرية ولا الهندية، ولم يصره «الزرقاني» «المسوط»، بل قال: «وللبحاري في «الادب المفرد»، وابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً، وأبو السماك وابن حبان أيضاً عنه مرفوعاً «وهو ابن مائة وعشرين»، وزادوا «وعاش بعد ذلك لثمانين»، وأعلل بأن عمره - عليه السلام - مائة وعشرون، ورُدَّ بأن مثله عند ابن أبي شيبة، وابن سعد، والحاكم، والبيهقي، وصحاحه، وأبي الشيخ في العقيقة من وجه آخر.

وزادوا أيضاً «وعاش بعد ذلك لثمانين»، وعلى هذا فعاشر مائتين، رجع بأن «الأول» حبيب من سونه، والثاني من مولده، أو المراد هو ابن لثمانين من وقت هجرته من قومه وهجرتهم من المشرق إلى الشام، وهو ابن عشرين ومائة من مولده، أو أن بعض الرواة رأى مائة وعشرين، فظنها مائة إلا عشرين أو عكسه، قال: والأولان أولى عن توهم الرواة، وقد أمكن الجمع بدون توهم، اهـ.

(١) «تطرق: فتح الباري» (١١/٨٩).

(٢) «تطرق: التمهيد» (٢٦/٢٤٤).

وَأَوَّلُ نَاسٍ قُضِيَ الشَّارِبُ، وَأَوَّلُ النَّاسِ رَأَى الشَّيْبَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مَا هَذَا؟ فَقَدْ أَتَيْتُكَ وَنَحَلْتَنِي. وَقَارَ يَا إِبْرَاهِيمَ.....

(أول الناس قضي شارب) قال القاري<sup>(١)</sup> يحتمل أنه ما ضل إلا أنه، أو ما كان الأعم متعدياً به، وسكن أن يحصل قصه على المباينة، فيكون من خصوصياته، ونفعه من بعده، اهـ. (أول الناس رأى الشيب) قال القاري: أي يبادر، أي يجيء على ما هو الظاهر، ويُشعر به السؤال. اهـ.

قال الناحي<sup>(٢)</sup> يحتمل أنه لم يكن فيه شيب حتى رآه إبراهيم - عليه السلام - أو من رآه، ويحتمل أن يكون الشيب مضافاً على حسب ما هو اليوم. ولكن كان إبراهيم أول من قال هذا القول عند رؤيته، والأول أظهر، لأنه لو كان الشيب معتاداً قد رآه إبراهيم عليه السلام لجميع الناس قل، ما تكبر، وما<sup>(٣)</sup> قال: يا رب ما هذا؟ ولو سأل عن وفوه مع صبرته لم يصر له بأنه وقور. ولعل له: هو الشيب الذي رأيته من بلغ بمسكه. اهـ.

(فقال إبراهيم: يا رب ما هذا) الذي أوتي من الشيب\* قال القاري: يعني ع الحكمة في هذا التعبير؟ (فقال الرب تبارك وتعالى: هذا (وقار) حلم وبرائة (يا إبراهيم)، قال القاري: هذا وقار أي سببه، والوقار ورائة العقل والثناء في العمل، وينتج عنه الصبر والحزم والعزم وسائر اخصال الحمية، قال الطيبي: سمي لشيب وقاراً؛ لأن ما من شيب أو أن يرأى لغيره ولمسكوت والتمسك في مكارم الأخلاق، قال تعالى: ﴿لَكُمْ لَا تَمُوتُنَّ قَوْمًا﴾<sup>(٤)</sup>، قال ابن عسك: ما لكم لا تحافظون به عاقبة؛ لأن العاقبة حال استمرار الأمور، ردت ثواب والعقاب، من وقار إذا ثبت واستقر. اهـ.

(١) «إرواه لطائف» (٣١٥/٩)

(٢) «استغفر» (٢٣٢/٧)

(٣) «كل من الأجر» وفي «المعنى»: «وقار مدونا» اهـ.

(٤) «سورة موح: الآية ٢٣»

قَالَ: رَبِّ زِدْنِي وَقَارًا.

قَالَ يَحْيَى: وَصَمَعْتُ فَمَا لَكَ بِقَوْلٍ: يَزِيدُكَ مِنَ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْتَهِقَ

وَمِنْ «الْمَحْلَانِينَ»: أَيِ تَأْمِنُونَ وَقَارَ اللَّهِ إِيَّاكُمْ بِأَنَّهُ لَيُزِيدَنَّ. قَالَ صَاحِبُ الْجَمَلِ: أَيِ تَوْفِيرًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَكُمْ أَيِ تَوْفِيرًا فَهُوَ إِيَّاكُمْ، أَيِ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ أَنْ تَرْفُزُوا، وَتُعْظَمُوا - بِسَاءِ الْمَجْهُولِ - مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مُخْتَصَرًا.

(قَالَ) إِبْرَاهِيمُ: (رَبِّ زِدْنِي وَقَارًا) قَالَ الْبَاجِي: لَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ نَعْلَانِي أَنَّ مَا رَأَيْتُهُ مِنْهُ مَعْنَاهُ وَقَارًا، سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ الرِّبَادَةَ مِنْهُ، إِذْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْوَقَارَ مَحْمُودٌ، مَا صَرَّ بِهِ مِنْ هَدْيِ الصَّالِحِينَ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَزِيدَهُ مِنَ الشَّيْبِ الَّذِي هُوَ الْوَقَارُ، أَوْ قَالَ الْبَاجِي: وَفِي الْمَدَى عَنْ نَحْوِهِ: رَبِّ زِدْنِي شَيْبًا نَكْتَةً لَا نَخْصِي، وَهَذَا رَأَى اللَّهُ تَعَالَى نَبِيًّا يَزِيدُ وَقَارًا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ شَيْبًا. أَوْ

قَالَ أَسْبُوطِي فِي «التَّوْبِيرِ»<sup>(١)</sup>: زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ الْأَوَّلِ عَنْ قُصْرٍ أَظَاهِرُهُ، وَأَوَّلُ مَنْ اسْتَحْدَثَهُ، وَزَادَ وَكَيْجٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْأَوَّلِ مَنْ نَسَرَّوْهُ. وَأَوَّلُ مَنْ مَرَّقَهُ، وَتَلَدَّيْلَمِي عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ حَصَّبَ بِالسَّحَابَةِ، وَالْكَنْعِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ خَطَبَ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ عَنْ جَمْعٍ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَنَافِعُ عَنْ حَسَنَ بْنِ عَطِيَّةَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ رَثَّ الْعُسْكَرَ فِي الْحَرْبِ مَبْنَةً وَمِبْرَةً وَقَلْبًا، وَابْنُ أَبِي اثْنَابٍ فِي الْكِتَابِ «تَوْمِي» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ عَمِلَ الْقَسِيَّةَ. وَهُوَ فِي «كِتَابِ الْأَحْوَانِ» عَنْ نَعِيمِ الدَّارِيِّ مَرْفُوعًا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ عَابَسَ. وَابْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْمَكَلِيِّ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَزَادَ التَّرِيدَ، وَتَلَدَّيْلَمِي عَنْ سَبْطِ بْنِ شَرِيْطَةَ مَرْفُوعًا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ الْخَبِيرَ الْمَبْلَقِيَّ، وَالْأَحْمَدُ فِي «التَّرِيدَةِ» عَنْ مَطْرَفٍ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ رَاغَمَ. أَوْ

(قَالَ مَالِكٌ: يَزِيدُكَ) سَاءَ الْمَجْهُولِ (مِنْ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْتَهِقَ) أَيِ بِقَلِيلٍ

(١) «تَوْبِيرُ الْحَرْبَاتِ» (ص ٦٦٢).

حرف الشفة. وهو الأظفار. ولا يخافه فيمثل نفسه.

(٤) باب لنهى عن الأكل بالمال.

(طرف الشقة) العليا طويلاً ، و طرف صغيراً الأخرى في النسخ المصرية ، وتسمية النعم بالعظ (الأطراف) في اليد (وهو) أي طرف الشقة الذي ر (الأضراس) وحسن التهجئة والتأليف الطاء ، والوجه على لغة كتاب النعم المصحف باللغة من جانب قوم (ولا يخفى) بضم الجيم وعند الراي المعجمين ، أي لا يقتضيه الكلفة حتى يقع ابن أحمد (فأهمل) هذه الألف من أمثلة على ما ضبطه صاحب المعجم ، ويحتمل كسرهما من قبلهما ، أمده جعله مثلاً (بضمه) وذلك لما تقدم قريباً أن خلق الشواهد داخل في سلسلة عبد الإسماء ، وتقدم الحاشي الآنفة من ذلك

(٤) النهي عن الأكل بالشمال

محدثين على كراهة الشبهة عند بعضهم، قال الموفقي<sup>(١)</sup>، وأخذ جماعة من طاهر أحداث الأمر بحرم الأكل لرمي بحرمة الشبه، وبطبيعة التوجه، هي الأدل بالشدال، فهي معتمد<sup>(٢)</sup> على سبعة من الأئمة، لأن الذي روى جازاً بأكل شدال، فأنه نكح بسفوف، قال لا أستطيع، فقال لا أستطيع، لا والله لا أكبر، فما فيها إثم، به بعد أن في استطاع رفع يده عن فيه، وما

(١) من

(٢) من

۱۰۰

وأخرج الطبراني<sup>(١٢)</sup> ومحمد بن ربيع الحارثي بسند حسن عن حفصة بن غامر أن النبي رأى سيرة الأنبياء فأظلمت عيناه، فقال: يا بني، أأخذها داء

$$(\chi_{\alpha\beta}(\mathbf{r})/\chi_{\alpha\beta}(\mathbf{r}_0))^{1/2} = \exp(-\chi_{\alpha\beta}(\mathbf{r})/\chi_{\alpha\beta}(\mathbf{r}_0)) \quad (5)$$
$$(\xi^{\tau} \cdot \eta^{\tau})_{\tau} = \xi_{\tau} \cdot \eta_{\tau} \quad (\tau)$$
$$(\mathcal{F}^{\text{ext}} \cap \mathcal{F}) \cap \mathcal{F}^{\text{ext}} = \mathcal{F}^{\text{ext}} \quad (2)$$

غزة؟، فقبل. إن بها قرحة، فقال. وإن، فمرت بغرة فأصابها الطاعون، فماتت، وأجيب بأن الدعاء ليس ترك المسح، بل قصد المخالفة كبراً ملا عبداً، فادعى الرجل فقلت يده، والمرأة فماتت، انتهى ما في الرقائبي تبعاً للحافظ.

زاد، قال سكت في شرح الترمذي: جملة أكثر الشافعية عنى التذنب، وبجزم العراقي ثم النووي، لكن نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأم، عنى الوحوب، وكذا ذكره عند إصير في هي شرح الرسالة، ونقل البيهقي في مختصره، أن الأكل من رأس الثريد، والتعريض على الطريق، وإقرار في السر. وغير ذلك، مما ورد الأمر بصله حرام.

وبدل عنى وحوب الأكل بالسنن وروى الوعد عنى الأكل بالنسك، فذكر حديثهم عن سلة من الأكرع وحديث سبعة المذكورين من، قال: وثبت انتهى عن الأكل بالشيطان، وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر، وحابر عند مسلم، وعند أحمد بن حنبل عن عائشة رفته من أكل بشماله أكل معه الشيطان، الحديث.

قال النووي: في هذه الأحاديث أسباب الأكل والشرب باليمين، وكراهة ذلك، بالنية إلى، وكذلك كل أخذ وعطاء، كما وقع في بعض طرق حبيب ابن عسر - رضي الله عنه - وهذا إذا لم يكن عذر من مرض أو حراقة، فإن كان فلا كراهة، كذا قال، وأجاب عن الإشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر، فلم قبل عذره بأن عبثاً ادعى أنه كان منافقاً.

ونحنه النووي، بأن جماعة ذكروه في النصيحة، وسموه بـ رأياً، فقدم المرحلة وسكون السين، واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذي جملة عنى ذلك الكبر، وروى النووي بأن الكبر والمخالفة لا يقتضي الفاق، لكنه معصية إن كان الأمر أمر إيجاب.

٥/١٦٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَاتِيَّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ: .....  
 .....

قال المصنف: "ولم يعمل على اختياره أن الأم أمر مذموم، وقد صرح ابن العربي بأنه من أكل بدماله، واحتج بأن كل فعل ينسب إلى الشيطان حرام، وقال القرطبي: هذا الأمر على جهة التذنب؛ لأنه من باب تمويه المؤمنين عن التذنب". هـ.

وقال الصانعي في شرح الشرح: "في قوله ﷺ: «كل يمينك» تبدأ، وقبل: «رحموا» لما في غيره من الشر، وانضم له النسيك، وعليه أصل المضاف في الدلالة. مواضع من «الأم»، «قال القاضي في شرحه»: قال ميراث: ذهب الجمهور إلى التذنب، وذهب بعضهم إلى أن الأمر بالآكل بالنبي على استحباب لحديث مسلم ومبيحة المذكورين، وحسن الجمهور على التزجر والسياسة، وما ورد لا تأكلوا بالشيطان، فإن الشيطان يأكل بالشيطان». فالظاهر أنه نهى عن الشبه بالشيطان، فيجوز الامتناع. هـ.

وقد أخرج الطبراني في «الأوسط» وفي مسند ضعف أن عبد الله بن جعفر، قال: «رأيت في يمين النبي ﷺ نكاحاً، وفي شماله رطل»، وهو يأكل من ذا مرة ومن ذا مرة، وأخرج هو وأبو حنبل في «كتاب الطب» أنه بدأ به ضعف عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يأخذ الرطل بيمينه والبطيخ بشماله، فأكل الرطل والبطيخ، كذا في صحيح الوسائل، ثم لاحظ ابن حجر في «المفتح»<sup>(١)</sup>

٥/١٦٥٠ - (مالك عن أبي الزبير لمكي) - مسند بن مسلم (عن جابر بن عبد الله) الصحابي الشهير الأندلسي ثم (المصري) متحدثين نسب إلى سمعة بن

(١) فتح الباري، (٥٣٣/٩).

(٢) (٣٣٥/١).

(٣) فتح الباري، (٥١٦/١-٢).



أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِنْ سَمَلِهِ، أَوْ يَشْنِي فِي نَعْلٍ  
وَاحِدَةٍ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الْخُضْعَاءَ، وَأَنْ يَحْتَبِي.....

سعد، كما في المحلى، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قال المزني، تنزيهاً عن  
الأمم، وفي الحديث، «نهى نبيه عند المشهور عن (أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ)» وحديث  
طريقي، والسراد الإنسان أعظم من الذكر والأنثى (بشماله) لا لا تعدله، قال  
الجاحظ، وهذا عن ما تقدم أنه ﷺ كان يحب الناس في شأنه كنه (أو يمشي)  
بدفط أولاً في الضرورة، وإنما هو في التهذيب (في رجل واحد) حذقة أهل لأنها  
مؤنثة، ونظام الكلام عن ذلك قريب في باب الاعتناء.

(وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصُّفَاءَ) يفتح الصفاء المهملة وتشديد الهميم، فسرت في  
حديث أبي سعد بأن يجعل الرجل يديه على أحد عاتقيه فسدت أحد شقه لمن  
عنه يوت، أي يأتى به نصير داخل يديه، فإذا أصاب شيء يرد الانتفا، مما  
يده عنه عتيد، وإن أخرج يده من تحت الثوب اكتشفت عورته، وبهذا هوها  
الصفاء، وقالوا، تحريم أن اكتشف بعض عورته، والا كرهت، وصبر المنبرون  
بأن يشتمن بالثوب حتى يحتل به جلده ولا يرفع منه حياءً، ولما مضى  
منه، لأنه يأتى على يديه ورجليه المساعد كنهها، كصخرة خباء لا تخرق فيها.  
قوله الرواسي<sup>(١)</sup>

ونظام البسط في ذلك في (باب) أبواب الباب، في حديث أبي خزيمة، سئل  
عن أبيه، «الحديث»، وفي الحديث، «وإن أخرج يديه من تحت الثوب، اكتشفت عورته»،  
نجلل جسدك ثوبك نحو سلة الأعراب ما اكتشفهم، وهو أن مرد التكاء من قبل  
بعض على يده اليسرى، وتلقه اليت، ثم يرد يده من خلفه على يده اليمنى  
على غايته الأيسر، فمضتاً جميعاً، اهـ.

(وَأَنْ يَحْتَبِي) يفتح أوله، كسر الموحدة من لاحتفاء، وصغير الفعل إمر

في ثوب واحد ثياباً عن نرجس

أخرجه مسلم في: ٣٧ - كتاب اللباس والزينة، ٢٠ - باب استعمال العصماء والاحتناء في ثوب واحد، حديث ٧٠.

٦/١٦٥١ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، .....

الرجل (في ثوب واحد) حال كونه (كاشفاً عن لرجه) تقدم الكلام عليه أيضاً في حديث أبي هريرة المذكور.

٦/١٦٥١ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي بكر بن عبيد الله) يضم العين مصغراً في جميع النسخ المصرية والإنجليزية من المتن والشروح والتجريد - ذكرت عليه، ويظهر من كلام ابن عبد البر الأتي أن يحيى ذكره منقطع ابن عبد الله مكرراً، وهو وهم منه، فإن الزرقاني: يضم العين، قال أبو عمر: على التصواب الذي اتفق عليه أصحاب الزهري ومالك إلا يحيى، فقال: يفتح العين، وهو وهم وخطأ، لا شك فيه عند علماء الأثر والسبب (ابن عبد الله بن عمر) بن الخطاب.

قال المحافظ في الترغيب: أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، ثقة من أقرابة، مات بعد الثلاثين، وفي التهذيب<sup>(١)</sup> أبو بكر بن عبيد الله، روى عن جده وعمه سالم، وعمه قريش بن عمرو بن محمد، والزهري: منفي ثقة، قليل الحديث، مات في زمن مروان بن محمد، اهـ.

قال ابن عبد البر في التجريد<sup>(٢)</sup> أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، أدرك جده عبد الله بن عمر، وروى عنه هذا الحديث. كان أبوه شقيقاً، سالم، أمهم أمه، وأما عبد الله بن عبد الله بن عمر أمه صفية بنت أبي عبيد، وزنه أوصى أبوه عبد الله بن عمر، اهـ.

(١) (٣٢/١٢)

(٢) (أهـ ١٤٩).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلْتُمْ أَكَلْتُمْ، فَتَأْكُلُ سَبَبٌ وَتَشْرَبُ سَبَبٌ. فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»

أخرجه مسلم في: ٣٦ - كتاب الأشرية، ١٣ - باب آداب الطعام والشراب  
رأى أحكامهما حديث ١٠٥.

وقال السيوطي في «الإسعاد»: أبو بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، روى عن جده، عنه الزهري وغيره، وثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم لا يسمي، اهـ. ولم أجد ترجمة أبي بكر بن عبد الله النمكي فيما عدني من كتب الرجال، من «التهذيب»، و«التمحيص»، و«الإسعاد»، و«كتاب الكنى» لابن عبد البر وغيره.

(عن) جده (عبد الله بن عمر) من الخطاب، قال ابن عبد البر: في رواية يحيى بن بكير زيادة: «عن أبيه عمر بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه». ولم يتابعه أحد من أصحابنا، ولا يكره أن لا يكره يروي عن جده، فقد روى عنه من حفله محمد بن زيد، وعبد الله بن واقد، ومن دونهم في السنن، ولا أدفع رواية ابن بكير، اهـ.

قلت: لكن أهل الرجال لم يدكروا أماء في مشايخه، فإن الحافظ ذكر في شيوخه جده وعمة، كما تقدم.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَكَلْتُمْ أَكَلْتُمْ، أَي أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ) عَلَى الِاسْتِحْبَابِ عِنْدَ الْمُحْمَدِيِّ (وَيُشْرَبُ بِيَمِينِهِ) فِي رِوَايَةٍ: «وَإِذَا شَرِبْتَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ»، وَقَدْ أَمَرَ الْإِسْلَامُ إِلَى الْحَكْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى وَفْقِ الطَّبْعِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>: «فَبِكْرُهُ تَرْبِيَّتُهُ لَا مَحْرِمَةً عِنْدَ الْمُحْمَدِيِّ عَالِمُهُمَا بِالنَّمَالِ إِلَّا الْعَدْرُ، وَأَرَادَ لَعَلَّكَ تَقُولُ: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ) وَفِي

(١) شرح الزرقاني (٤/٢٨٨)

«المعنى»: أخذ جميع من الحنابلة والمالكية والظاهرية من التعليل به حرمة أكله وعشره بالشمال؛ لأن فاعل ذلك الشيطان أو شبيهه، اهـ.

قال الحافظ: نقل الطيبي معنى قوله: «إن الشيطان يأكل بشماله»، أي يحمل أوليائه من الإنس على ذلك ليضاد به عباد الله الصالحين، قال الطيبي: وتحريره لا تأكلوا بالشمال، فإن فعلتم كنتم من أولياء الشيطان، فإن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك، قال الحافظ: فيه عدول عن الظاهر، والأولى حمل الخبر على المظاهر. وأن الشيطان يأكل حقيقة؛ لأن العفل لا يحمل ذلك، وقد ثبت الخبر به، فلا يحتاج إلى تأويل، وحكى القرطبي بذلك احتمالين، ثم قال: والقدرة صالحة لذلك، ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه، قال: وهذا عبادة عن تناوله، وقيل: معناه استحسانه ورفع الشبهة من ذلك الطعام، إذا لم يذكر اسم الله عليه. قال القرطبي: قوله ﷺ: «إن الشيطان يأكل بشماله» ظاهره أن من فعل ذلك نشأ بالشيطان، وأبعد وتعسف من أعاد التفسير في شماله على الأكل، انتهى ما في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: قوله ﷺ: «إن الشيطان يأكل بشماله» حقيقة؛ لأن العفل لا يحيله، والشرع لا ينكره، وقد ثبت الخبر، فلا يحتاج إلى تأويله بأن معناه إن فعلتم كنتم أوليائه؛ لأنه يحمل أوليائه على ذلك، قال ابن عبد البر: هذا ليس بشيء، فلا معنى لحمل شيء من المعنى على المجاز إذا أمكنت الحقيقة فيه بوجه ما.

وقال ابن العربي: من نفى عن الجن الأكل والشرب، فقد وقع في حذالة

(١) فتح الباري (٥/٢٢٢).

(٢) (٢/٢٨٨).

إعداد وعدم رشاقه: بن الشيطان وجميع الجن يأكلون، ويشربون، ويسكنون، ويولد لهم ويموتون، وذلك جائز عقلاً، وورد به الشرع، وتطافرت به الأخبار، فلا يخرج عن هذا المضمون إلا حمداً، ومن زعم أن أكلهم شتم، فدا شتم اتحة العلم.

قال أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> بعد ما يسط الكلام على وجود الجنات وحفظتهم واختلاف أيضاً هل يأكلون ويشربون ويتكلمون أم لا؟ قيل: بالنبي، وهيل بحديثه، ثم اختلصوا، قيل: تكلمهم وشربهم تشتم واسترواح لا مضغ ولا بيع، وهو مردود بعد رواه أبو داود من حديث أمية بن مخش، قال: رجل يأكل ولم ينس، ثم شتم في آخره، فقال النبي ﷺ: ما رن الشيطان يأكله معه، فلما سمى استقاء ما في مطئه<sup>(٢)</sup>، ورده، مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنه، فذكر حديث الباب.

قال النوراني<sup>(٣)</sup> ويقوي ذلك ما في مسلم: أن الجن سائئو الزاد، قفاً، ﷺ: كل عظيم ذكر عليه اسم الله يقع في يد أحدكم أوفر ما كان لحماً<sup>(٤)</sup>، لأن صيرورته لحماً يكون للأكل حقيقة؛ وروى ابن عبد البر عن وهب، من منه أن الجن أحسن خلق، فخالصهم ريح لا يأكلون ولا يشربون ولا يتوالدون، وصنف فعل ذلك، وهم استعالي، الغلال والفطرب

قال الحافظ: وهذا إن ثبت كان جديماً للعولين لأوسن، ويؤيده ما روى ابن حبان، الحاكم<sup>(٥)</sup> عن أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً: الجن ثلاثة أصناف.

(١) انظر: شرح الجارى (٢/٢٤٥).

(٢) الشرح، الررقاني (٤/٢٨٨).

(٣) أخرجه مسلم (٤٥٠).

(٤) أخرجه ابن حبان (٦٦٥٦)، والحاكم (٤٢٦٠).

وصف لهم أمتهم بطريق في الهواء، وصف حياتهم عذرا، وصفهم بمحبهم،  
ويصفونهم، ولاسيما أبي العلاء من حديث أبي الزناد، مرفوعا عنه: «أخبر قال في  
الثالث: وصف عنهم العجائب والعقارب».

[illegible][illegible]

وهي «البحر» . يده بأكل شماله حبيبه . حل . عليه جمهور المحذرين  
والمفتيا . واستخدموا للإملاء عذرا فإنما كتبه السامع وحج فيه . وكذا يقال في  
أن الشيطان نهر أزهى ونقاء الشيطان ما في يده .

(۱) اصل : وقت جاریہ ۹۷، ۶۸، ۵۹

## (٥) باب ما جاء في المساكين

## (٥) ما جاء في المساكين

جمع مسكين، قال العائظ<sup>(١)</sup>: مفعيل من اسكون، قاله القرطبي، قال: فكانه من له المال سكنت حرقاته، ولذا قال تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ أي لاصق بالشراب، اهـ. وفي «تبخاري»: المسكنة مصغر المسكين، فلان أسكن أي أخرج منه، ولم يذهب إلى لسكون، اهـ. قال الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُتَّقُونَ لِلْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية: اختلفوا فيها، فقال مصعب: الذي يكون أشد حاجة هو الفقير، وهو قول الشافعي وأصحابه، وقال آخرون: الذي أشد حاجة هو المسكين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، ومنهم من قال: لا فرق بينهما، والله تعالى وصفهم بهذين الوصفين، والمقصود شيء واحد، وهو قول أبي يوسف ومحمد.

وفائدته تظهر فبمن أوصى لفلان وللغفراء والمساكين، فالذين قالوا: الغفراء غير المساكين، قالوا: لفلان الثلث، ومن قال: هما واحد قال: لفلان النصف، ثم يسط في ترجيح قول الشافعي - رحمه الله - أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين.

ونقدم في كتاب الزكاة، أن الفقير عند الشافعي: من لا مال له ولا حرفة، وعند أبي حنيفة: من له أدنى شيء وهو ما دون انصاف أو غير انصاف غير نام، والمسكين عند الشافعي: من له مال أو حرفة ولا يغنيه، وعند أبي حنيفة: من لا شيء له، ومذهب الإمام أحمد يوافق الشافعي، والإمام مالك يوافق الحنفية، ومولاهم يوافق أهل اللغة، فإن الرازي حكى عن الأصمعي وأبي

(١) فتح الباري (٤/٢٢٣).

(٢) سورة البلد: الآية ٦٦.

(٣) سورة التوبة: الآية ٦٠.

٧/١٦٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا نَظُوفٍ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، فَتُرَدُّ التَّلْعُمَةُ وَاللُّفْعَتَانِ، وَالنَّمْرَةُ وَالنَّمْرَانِ، قَالُوا: فَمَا الْمَسْكِينُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: .....

عَمَرُوهُ مِنَ الْعِلَاءِ، لَيْسَ هَذَا! الْفَقِيرُ الَّذِي لَهُ مَا يَأْكُلُ، وَالْمَسْكِينُ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، وَقَالَ يُونُسُ: الْفَقِيرُ هُوَ يَكُونُ لَهُ بَعْضُ مَا يَكْتُمُهُ، وَالْمَسْكِينُ هُوَ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، قَالَ الرَّازِيُّ: إِنْ فَاتَتْ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لَا تَطْهَرُ فِي تَعْرِقِ الصَّدَقَاتِ، وَإِنَّمَا تَطْهَرُ فِي التَّوَصَّيَا، اهـ.

٧/١٦٥٢ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ليس المسكين الكامل في المسكنة (بهذا الطوف) الباء زائدة على حير ليس، والطوف شد التواو صيغة مبالغه موصوف صفته (الذي بطوف) يسكون الواو على ما هو المعروف، وأعرب في بعض النسخ المنصوبة على الواو بالتشديد، فيكون تشديد انطاء أبعاض من التعميل، كما هي قوله نمانى: ﴿فَقَلَّ سَخَّاءٌ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُوكَ يَهْمًا﴾ (على الناس) ناسوا (فترده) يضم الدال المفتحة، وضميم المفعول إلى المسكين (اللغة واللفعتان والنمرة والنمرتان) من باب إني باب.

(قَالُوا: فَمَا؟) كذا في النسخ المصرية، وهي النسخ الهندية (قَالُوا: فَمَا؟) ويظهر من كلام الزرقاني أن رواية يحيى الأول إذا قال قوله: فجاء كذا نبحي وحده، ونزيره هي: كذا قيل، وقد رواه فتيبة أيضاً عن مالك بلفظ «ها»، وهي رواية ليسمى نظراً إلى أنه سؤال عن النصفة، وهي المسكنة، وما يقع عن صفات الفقلاء يقال فيه: ما، نحو قوله شعبي: ﴿فَمَا طَابَ ذَكَرُ الْبَكَاءِ﴾ فانروا بنات صحبته<sup>(١)</sup>، اهـ. (المسكين) حقيقة (يا رسول الله قال) ﷺ:

(١) انظر: الشرح الزرقاني، (٢٨٨/٤).



الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ. وَلَا يَقْطُرُ النَّاسُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ. وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٥٣ - باب: قول الله تعالى: لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا. ومسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٣٢ - باب المسكين لا يجد في ولا يظن له فيتصدق عليه، حديث ١٠٦.

المسكين (الذي لا يجد غنى) بكسر السين معقوصاً أي بارأ (يفنيه) قال الحافظ: هذه صفة راتبه على اليسار النقي إذ لا يلزم من حصول اليسار للمعسر أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر، وكان المعنى في اليسار المفيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار (ولا يقطن) بضم الطاء، فتحيا أي لا يتبه (الناس له) فاعل لا يقطن (فيتصدق عليه) ببناء المجزول على الأفراد بالرفع والنصب، كما في التزدياتي، وفي النسخ الهلالية القلبية فيتصدق عليه بصيغة الجمع.

(ولا يقوم) المسكين المذكور (يسأل الناس) قال الحافظ: ينصب يتصدق ويسأل، وفي (المحلى) هو يرفع المضارع الواقع بعد الفاء عطفاً على المعنى المعروف، أي لا يقطن له فلا يصدق عليه، ولا يقوم فلا يسأل الناس، وينصب فيهما بأن مضربة وجوباً بالوقوع في جواب النبي بعد الفاء.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: في الحديث دلالة على أن العففر أسوأ حالاً من المسكين، وأن المسكين الذي له شيء لا يكفيه، والفقر الذي لا شيء له كما تقدم، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ثَلَاثَةَ مُّكْتَبَاتٍ يَصْعَدُونَ فِي الْيَوْمِ﴾<sup>(٢)</sup> فمع أن لهم شئفة يعملون فيها، وهذا قول الشافعي وجمهور أهل الحديث والفقهاء وعكس آخرون، فقالوا: المسكين أسوأ حالاً من الفقير، وقال آخرون، هما سواء، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك، وفيه: العففر الذي يسأل، والمسكين الذي لا يسأل، حكاه ابن بطال.

(١) متبع الدرر (٣/٣٤٣).

(٢) سورة النكهة، الآية ٧٩.



وذلك جزم ابن البرقي فيما حكاه أبو تقاسم الجوهري في «مسند المطاط»، ووقع في «الأطراف» للمعري في «مسند أم بجيد» أن النسائي أخرجه من وجهين<sup>(١)</sup>، عن مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن بجيد عن جده بذلك، و «م يترجم في «التهذيب» لمحمد بن جزم في ابن بجيد في «المبهمات» أن اسمه عبد الرحمن وأبى ذلك بجيد» لأنه لم ينع في النسائي إلا كما وقع عند أكثر رواة «المطاط» غير مسمى، لا هو ولا أبه.

وقد رُضحت ذلك في «تدبير التهذيب»، وذكرنا أن مسند من سماه عند الرحمن ما وقع في «أشئ ثلاثة»<sup>(٢)</sup> من طريق النيث بن سعد عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن بجيد عن جده، فذكر هذا الحديث مصحلاً، لكنه لا يلزم من كونه شحيحاً سعيد المقبري به، والرحمن أن لا يكون فيه شيء زيد بن أسلم آخر بسى محمد، انتهى، في «المعجل»<sup>(٣)</sup> بغير بعض الألفاظ عن الزرقاني<sup>(٤)</sup>، لما في نسخة «المعجل» من تحريف النسخ.

وذكر في «مبهمات التهذيب» و«التقريب»<sup>(٥)</sup> ابن جزد هو عبد الرحمن؛ وذكره في الأسماء، وعزاه لأبي داود والترمذي والنسائي، فقال<sup>(٦)</sup>، عبد الرحمن من سجد بن وهب بن فضلي الأنصاري، الحارثي، المشني، روى عن النبي ﷺ وعن جده أم بجيد، وعنه زيد بن أسلم ومحمد بن إبراهيم

(١) ابن عمر وفيه كلاما عن مالك، ولا بد من علمه أنه وقع التحريف في مسند النسائي، إذ ذكر عن مالك عن زيد بن أسلم رواية الباء في أوله، والنصوب زيد بدون الباء، هو «ش»

(٢) أي من أبي دارود، و«الرماني» و«الرماني»، هو «ش».

(٣) «معجل المصنف» ص ٣٦٠.

(٤) «شرح الزرقاني» (٤/٨٨).

(٥) «تقريب التهذيب» (٣٧٣/١)، «تهذيب التهذيب» (٢٨٠/١٧).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١٤٢/١).

وسعيد المقرئ، وبسط ترجمته. وذكر الاختلاف في حديثه، وإنكاره على سهل بن أبي حنيفة حديث الفاسه.

ثم قال: وعند النسائي من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن ابن محبوب عن جدته حديث غير هذا - أي غير حديث القسامة -، وكذا وقع غير مسي لأكثر رواة «الموطأ»، وسماه يحيى بن بكير محمداً، وحزم عمداً، فكان يلزم الأمر أن ترجم لمحمد بن سعيد، وكأنه اعتمد على ما وقع في «الأطراف» في مسند أم بجيد، فقال: في رواية النسائي، ثم ذكر كلام «الأطراف»، وفيه سقوط العذر، ونحرى من السامع.

وما يظهر لي أنه أراد أن النسائي ذكره أولاً من طريق مالك سهواً ثم من طريق أخرى عن المقرئ عن عبد الرحمن بن محمد، ثم قال الحافظ: فظن مصنف «الأطراف» اتحاد الرويتين، فجزم بأن شيخ ابن أسلم هو عبد الرحمن بن بجيد، وفيه نقرة لأنه لا يمنع أن يكون محمد بن بجيد شيخ زيد بن أسلم غير عبد الرحمن بن بجيد شيخ المقرئ، وأن كلا منهما يروي عن جدته. اهـ.

ولا يذهب عليك أن الإمام أحمد<sup>(١)</sup> ذكر في مسند أم بجيد حديث الباب، بعدة طرق في كتابه عن المقرئ عن عبد الرحمن بن بجيد عن جدته ثم بجيد، ثم ذكره في مسند الجواهر عن روح عن مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأنصلي، عن جدته حمراء، ثم برواية روح أيضاً عن مالك عن زيد بن أسلم عن ابن محبوب عن جدته حديث الباب، ثم يستند إلى ما هو عن زيد عن عمرو بن معاذ الأنصري، قال: إن مثلاً وقع على ناهيه فتأملت له حديث حمراء. أطعموه الحديث. وحديث عمرو بن معاذ مبني في «الموطأ» قريباً في الجمع انقطاعاً والسرابة.

(١) مسند أحمد (١٧٠/١٤). ورواه المقرئ في المخرج السنة (١٧٥/١٧٥).

عن خديجة: .....

(عن جده) أم جيد مشهورة بكينها، قال أبو حنيفة: يقال: اسمها حواء، قال صاحب المصنف: اسمها حواء بنت يزيد بن الحارث من صاهبات بيت المقدس، وهي تحت اسماء أم.

وفي كتاب «الذهب»<sup>(١)</sup> وقد رقم لها أبو داود والترمذي والنسائي: أم جابر الأمازيغي، يقال: اسمها حواء، قال: من العباية، وروى جابر بن عبد الرحمن عن جده أم جابر حدثنا.

وفي «الاسماء»<sup>(٢)</sup>، وقد رقم لها للبخاري في «الأدب المفرد»: حواء حواء حمزة بن معاذ الأشجيني، وروى عن أبي جعفر: «لا تحقروا حواء لحارة الحديث» لأنني في «جامع الطحاوي» و«مناقب أبي حنيفة» سمعته. قال: ابن عبد الله هي حواء بنت يزيد بن الحارث الأمازيغي، من بني يزيد الأشجيلي.

وفي «الاسماء»<sup>(٣)</sup>، أم محمد الأمازيغي الحارثية، اسمها حواء، وهي مشهورة بكينها، وروى عن «الاسماء» لحواء أم يحيى، وذكر فيها هذه الأحاديث: وتزوج لحواء بنت يزيد بن الحارث ترمذية مستقلة، وروى عنها: روى حواء بنت يزيد بن معاذ الأمازيغي الأمازيغي، فجعلها تحت سوء، حواء بنت يزيد بن الحارث، وحواء بنت يزيد بن معاذ بن يزيد، وحواء أم جيد.

قال الخطيب<sup>(٤)</sup> في «ترجمة النفاة»: «قيل لاسم منده في هذه وفي غيرها رعد، فإنه قال: حواء بنت يزيد بن الحارث الأشجيلي أمراء فيس، سأل لها أم جيد، ثم سأل حدث أم جيد، وفيه بخطه: «قيل أم جيد» رعداً رعداً.

(١) (١٠٠/٢٢)

(٢) (١٠٣/٢٢)

(٣) (١٠٣/٢٢)

(٤) (١٠٣/٢٢)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «زُودُوا الْمَسْكِينِ وَلَوْ بِصُفْبٍ مُخْرِقٍ».

أخرجه الترمذي في ٦٣ - كتاب الزكاة، ٧٠ - باب رد المساكين

مصريا، فليل الزاي، وجدها السكت، وأما امرأة قبس قاسم والدعا يزيد بالياء،  
رأيت حمدا مسان، هـ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَدُوا) بضم الراء بصيغة الأمر من الرد، أي  
أعطوا (المسكين) وفي رواية: ناسنل (ولو بظلف) بكر انطاء اسمعينة  
وسكون اللام آخره فاء، هو للبقر والغنم كالحاجر للفرس، وقال الباقون: «هو  
خُفْرٌ تل ما احْتَرَأَ، وهو للتخليل، أي أعطوا المساكين، ولو كن شيئا قليلا كاتظلف  
(محرقا) قيد به تعزير المدافعة، وقيل: لأنه مظنة الانتفاع بخلاف غيره، فقد  
يلقبه أحده، كذا في «المحلى».

قال الترمذي: «قيد بالإحراق، أي شيء كمد هو عادتهم فيه لأن  
النبي، قد لا يؤخذ، وقد يرميه أخذه، فلا ينفع، بخلاف المسكين، هـ.

قال الناجي: حصل بذلك ﷺ على أن يعطي المسكين شيئا، ولا يرد  
خائفاً وإذ كان ما يعطاه طلياً محرقاً، وهو أهل ما يسكن أن يعطي، ولا يخاف  
أن يقبله المسكين، ولا ينفع به، إلا في وقت المجاعة والشدة، هـ.

وذكر أبو نعيم في «العمدة» في ترجمة أم سعيد الحبيبة الدولة المستنقة.  
يسند إلى ابن أبي الدنيا عن الثوري عن عبيد الرحمن بن يحيى عن حدثه أم  
سعيدة قالت: قلت يا رسول الله إن المسكين ليقف على دمي حتى آمنحي  
دمه، فما أجده ما أدفع في يده، قال: لا دفعي في يده ولو حلقاً محرقاً.

وفي رواية أخرى بسنده إلى محمد بن إسحاق عن الثوري بيده السند.  
قالت: كذا رسول الله ﷺ يأتيها في بني عمرو بن عوف، فأعده له سديفة في

(١) «المعجم» (٧٦/٢٢٢).

(٢) «شرح الترمذي» (١٤/٢٢٩).

## (٦) باب ما جاء في معنى الكافر

٩/١٦٥٤ - حدثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج،

نعية لي فأسقيه إياها إذا جاء، فقلت: يا رسول الله إنه ليأفني السائل، فأنزهه له بعض من عندي. فقال: «يا أم بجيد ضعي في يد السائل ولو ظناً محرراً». اهـ. وبأنى شيء من الكلام في ذلك في «جامع الطعام» في حديث حواء المذكورة.

## (٦) ما جاء في معنى الكافر

كذا في جميع النسخ المصرية والهندية غير «المحلى»، فبها «ما جاء في أسماء الكافر»، وهو أروح إلا أن النسخ متطافرة على الأولى، فنحصل على إرادة الجنس. وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: المعنى بكسر الميم مفصور، وفي لغة حكاها في «المحكم» يسكون اثنين بعدها ثنائية، والتجمع أمعاء ممدود، وهي المصارين، وقد وقع في شعر القطامي لفظ الإفراد في الجمع، فقال في أبيات له حكاها أبو حاتم:

حوالب غزوا ومعنى جياعاً

وهو كقولته تعالى: ﴿ثُمَّ يَخْرِجُكُمْ ظِلْفًا﴾، اهـ.

وقال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: المعنى بكسر الميم مفصوراً أشهر، وفيه الفتح والمدة، وجمع المقصور أمعاء كعنب وأعاب، وجمع الممدود أمعية كحمار وأحمر، اهـ. قال الحافظ: قال أبو حاتم السجستاني: المعنى مذكر، ولم أسمع من أتى به يؤنثه، فقال: معنى واحدة، لكن قد واه من لا يرق به، اهـ.

٩/١٦٥٤ - (ماليت عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)

(١) فتح الباري (٤/٥٣٧).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢٩٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالتَّكَاثُرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

أخرجه البخاري في: ٧٠ - كتاب الأطعمة، ١٢ - باب المؤمن يأكل في معى واحد، ومسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة، ٣٤ - باب المؤمن يأكل في معى واحد، حديث ١٨٥.

عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ» قَالَ الْحَافِظُ: «عُدِّي يَأْكُلُ نَفْسًا» لَأَنَّهُ يَمْعَى يَوْعُ الْأَكْلِ فِيهَا، وَيَجْعَلُهَا ظَرْفًا لِلْمَأْكُولِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَيَأْكُلُونَ فِي ظُلُوفِهِمْ نَارًا» أَي مَلَأَ بِظُلُوفِهِمْ. أَمَّا: «وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هِيَ سَبْعَةُ أَمْعَاءَ الْإِنْسَانِ، وَلَا ثَمَنَ لَهَا كَمَا بَيَّنَّ فِي التَّنْزِيحِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا سَبِيلَ إِلَى حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّهُ الْمَشَاهِدَةُ تَدْعُوهُ، فَكَيْفَ مِنْ كَافِرٍ يَكُونُ أَكْلُ أَكْلًا وَشَرِبًا مِنْ مُسْلِمٍ، وَهَكَذَا، وَكَيْفَ مِنْ كَافِرٍ أَسْنَدَ وَفِيهِ يَتَغَيَّرُ أَكْلُهُ وَشَرِبُهُ، أَمَّا وَقَوْلُ الْحَافِظِ<sup>(١)</sup>: «أَطْبَقَ الْعِلَاءُ عَلَى حَمَلِ الْحَدِيثِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، كَمَا سَيَأْتِي بِإِضَاحِهِ»

فَإِنَّ التِّرْمِذِيَّ<sup>(٢)</sup>، جَمَعَهُ مَا قَبْلَ فِيهِ عَشْرَةَ أَوْجِهٍ.

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَدِيثَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَلَيْسَ حَقِيقَةُ التَّحْفِذِ مُرَادًا، بَلْ انْتِهَادُ قَوْلِ أَكْلِ الْمُؤْمِنِ وَكَثْرَةِ أَكْلِ الْكَافِرِ، وَيَتَبَيَّنُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَنَفَّسُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ»<sup>(٣)</sup>، وَنَحْصِصُ السَّبْعَةَ لِسَبَابِهَا فِي التَّكْثِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ هُمْ يُقْبِلُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ سَبْعَةٌ»<sup>(٤)</sup>، وَالسَّعْيُ: أَنْ تَسْأَلَ الْمُؤْمِنَ أَنْتَقِلَ عَنِ الْأَكْلِ لِاسْتِغْثَالِهِ بِأَسْبَابِ الْعِبَادَةِ، وَعَلِمَهُ أَنَّ فَصْدَ الشَّرْعِ مِنْ

(١) «فتح الباري» (٩/٥٢٨).

(٢) «مخرج الترمذي» (٩٥/٢٢٩٠).

(٣) سورة محمد: الآية ١٢.

(٤) سورة لقمان: الآية ٢٧.



الأكل سدُّ الجوع والنعون على العبادة، ولحشيت من حساب ما زاد على ذلك، والكافر بخلاف ذلك، قال القرطبي: وهذا أرجح الأقوال، ولا يلزم من هذا اطراحه في حق كل مؤمن وكافر، فقد يكون المؤمن يأكل كثيراً إما بحسب المادة وإما لحارص، ويكون في الكفار من يأكل قليلاً للحاجة أو مراعاة المصلحة على رأي الأطباء أو الرياضة على رأي الرهبان.

**الثاني:** ما قال النووي: المختار أن بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد، وأكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن، ويدل على تفاوت الأمعاء ما ذكره عياض عن أهل التشريع أن أمعاء الإنسان سبعة؛ المعدة، ثم ثلاثة أمعاء تطعمها فتصله بها، البواب، ثم الصائب، ثم الرقيق، والثلاثة رفاق، ثم الأمعاء والفئون، والمستقيم، وكلها عظام، فبكون المعنى للكافر لكونه يأكل شره لا يشبعه إلا ملء أمعاء السبعة، والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد.

**الثالث:** أن المؤمن بسمي الله تبارك وتعالى عند طعامه وشراعه، فلا يشركه الشيطان، فيكفيه الغليل، والكافر لا يسعي فيشركه الشيطان، كما وردت بذلك الروايات الكثيرة، منها ما في مسلم مرفوعاً: «إن الشيطان يستحلّ الطعام إن لم يذكر اسم الله تعالى عليه».

**الرابع:** أن المراد بالمسلم الإسلام التام، لأن من حسن إسلامه، وكمل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير إليه من الموت وما بعده، فيمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والإشفاق عن نفسه من استغناء شهوته، كما ورد في حديث أبي أمامة رفعه «من كثر تفكره قلّ طعمه، ومن قلّ تفكره كثر طعمه وقسا قلبه»<sup>(١)</sup> ويشير إلى ذلك حديث أبي سعيد الصحيح: «إن هذا المذاق حلوة خضرة، فمن

(١) أخرجه الحافظ في «فتح الباري» (٥٣٩/٩).

أخذه بإشراف نفس كان كاندي يأكل ولا يشبع<sup>(١)</sup>.

فدل على أن المراد بالمؤمن من يقتصد في مطعمه، وأما الكافر فمن شأنه الشراهة، فيأكل بالثبته كما تأكل البهيمة، ورد هذا الخطابي، وقال: قد ذكر عن غير واحد من أفاضل أسلاف الأكل الكثير، فلم يكن ذلك نقصاً في إيمانهم.

الخامس: قيل، المراد أن المسلم يأكل الحلال فقط، والكافر المحرام والحلال أقل من المحرام في الوجود، مقله ابن التين.

السادس: المراد حصى المؤمن على قلة الأكل، إذا علم أنه كثرة الأكل من صفات الكافر، فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكفر. ويدل على أن كثرة الأكل من صفات الكافر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَسْتَكْبِرُونَ وَيَكُونُوا كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾<sup>(٢)</sup>.

السابع: ما قال القرطبي: شهوات الطعام سبع: شهوة الفصح، والنفس، والعين، والشم، والأذن، والأنف، وشهوة الجوع، وهي الضرورية يأكل بها المؤمن، وأما الكافر فيأكل ما يجتمع.

والثامن: ما قال النووي: يحتفل أن يراد بالسبعة في الكافر صفات، هي الحرص والشراهة وظول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن، وبالأحد في المؤمن مند خلته.

والتاسع: ما قال ابن العربي: إن الأسماء لسبعة كتابة عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٤٢)، ومسلم (١٠٥٢).

(٢) سورة لقمان الآية ٢٧

والعاشر: أن الحديث ورد في شخص يعينه، وإلزام فيه عهدية لا جنسية، جزم بذلك ابن عبد البر، فقال: لا سبيل إلى حمله على العموم؛ لأن المشاهدة تامة، فكيف من كافر يكون أقل أكلاً من مؤمن وعكسه، وكف من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله، وحديث أبي هريرة الآتي يدل على أنه ورد في رجل خاص يعينه، ولذا عقب به مالك الحديث المطلق، وكذا البخاري، فكانه قال: هذا إذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أمعاء، فلما أسلم عوفي وبورك، فكفاه جزء من سبعة أجزاء.

وقد سبقه إلى ذلك الطحاوي في أمشكल الآثار<sup>(١)</sup>، فقال: قيل: إن هذا الحديث كان في كافر مخصوص، وهو الذي شرب خلابة السبع شيعة، قال: وليس للحديث عندنا حمل سواه، والسابق إلى ذلك أولاً أبو عبيدة، وقد نعت هذا بأن ابن عمر راوي الحديث فهم منه العموم، ولذلك منع الذي رآه يأكل كثيراً من التدخل عليه، واحتج بالحديث المذكور، كما في البخاري، ثم كيف يثنى عمله على شخص يعينه مع ما ورد من تعدد الواقعة في ذلك، ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له ذلك، وسأني حديث أبي هريرة، ويأتي تفسير الرجل فيه، انتهى كلام الزرطاني بزيادة من «الفتح».

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: اختلف في معنى الحديث، فقيل: ليس المراد ظاهره، وإنما هو منقول ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا، والكافر وحرمه عليها، فليس المراد حقيقة الأسماء، ولا خصوص الأكل، وإنما المراد لتفان من الدنيا والاستكثار منها، فكانه عبر عن تناول الدنيا بالأكل، وعن أسباب ذلك بالأسماء، ووجه العلاقة ظاهر، ونقل الطحاوي نحوه عن أبي جعفر بن أبي

(١) انظر: (٢٥٤/٢٥).

(٢) فتح قباري، (٥٣٨/٩).

١٦٥٥/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُجَلِّسِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَمَافَةٌ ضَخِيكٌ.....

عمران، قال: حمل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا، كما تقول: فلان يأكل الدنيا أكلاً.

وقيل: المعنى أنه السوس يأكل الحلال، والكافر أحرام، وذكر أقول الخماس من الأقول المسطحة، وقيل: المراد حصن المؤمن، وذكر المقول السادس - ثم قال: وقيل: بل هو على ظهره، ثم أحلقوا في ذلك على أقوال، ثم ذكر الأقوال الثمانية الباقية من العشرة المدونة، فكانه جعل الثلاثة المذكورة على غير طاهره<sup>(١)</sup>، الثمانية على ظاهره، فصارت لأقوال إحدى عشرة، ولعمادي عشر أنه ضرب مثل.

١٦٥٥/١٠ - (مالك عن سهل) بضم السين مسيراً (ابن أبي صالح عن أبيه) أبي صالح ذكران (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ خَمَافَةٌ) أي قول رسول الله ﷺ (صيف) في الجمع - فَمَافَةٌ إذا - لم يه في خيفه، وأخفصه إذا أقرله، قال ابن عبد البر في «التجريد»<sup>(٢)</sup>، هذا الرجل يهجمه الغفاري، والحديث فيه تحوير، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: هو هجاء بن سعيد نعلاني، ورواه ابن أبي شبة وأبو داود وغيرهما من حديثه، وسزم به ابن عبد البر أو نسخة بن عمر، كما عند أحمد وأبي سلمة - كجني وماسم بن ثابت في «الدلائل»، أو أبو بصير العنبري، ذكره أبو عبيد وعبد الحكي بن سعيد، أو ثمانية بن إسحاق الحنيني، ذكره ابن إسحاق والياحي وابن عقال. اهـ.

(١) أي ظاهره المراد له - قوله.

(٢) (ص ٦٧)

(٣) تاريخ الزرقاني، (١/٢٩١)

ويذكر في هؤلاء كلهم نحو قصة الباب، وأخرج البخاري عن أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً، فأسلم فكان يأكل قليلاً، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعْنٍ وَاحِدَةٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَعْدَادٍ».

قال الحفاظ<sup>(١)</sup>: وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَافَهُ صَبِيفٌ، الْحَدِيثُ نَحْوَ سَبَاقِ الْمَوْحَاةِ، وَهَذَا الرَّجُلُ يَشْبُهُ أَنْ يَكُونَ جَهَنَّمُ أَنْفَعَارِي، فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو يَعْلَى وَابْنُ زَبَرٍ وَالطَّبْرَانِيُّ<sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقِهِ: أَنَّهُ قَدِمَ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ يَزِيدُونَ الْإِسْلَامَ، فَحَصَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا سَلِمَ قَالَ: فَلْيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ بِرِدِّ جُلَيْسِهِ، فَلَمَّ يَبِي عَيْرِي، فَكَتَفْتُ رَحْلاً عَظِيماً طَوِيلاً لَا يَقْدُمُ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَذَهَبَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَنْزَلِهِ، فَحَلَبَ لِي عِزْرًا فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ حَلَبَ آخَرَ حَتَّى حَلَبَ لِي سَعَةً فَأَعْتَرَفْتُ عَلَيْهِا، ثُمَّ أَتَيْتُ بِصَنْعِ بَرْمَةٍ، فَأَتَيْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ أُمُّ أَيْمَنَ: أَجَاعَ اللَّهُ مِنْ أَجَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ضَالٌّ: «مَا يَا أُمَّ أَيْمَنَ، أَكُلْتَ بِرَوْقًا، وَزُرْقًا عَلَى اللَّهِ»، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الْآخِرَةُ، وَصَلَيْنَا الْمَغْرِبَ صَنَعَ مَا صَنَعَ فِي اثْنِي قَبْلُهَا، وَحَلَبَ لِي عِزْرًا، وَرَوَيْتُ وَشَبَعْتُ، الْحَدِيثُ، قَالَ: وَفِي إِسْنَادِهِ مُوسَى بْنُ عُبَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وأخرج الطبراني<sup>(٣)</sup> بسند جيد عن عبد الله بن عمر، وذكر نحو القصة المذكورة، وسمى الرجل أبا غزوان، ثم قال: وهذه الطريق أقوى من طريق جهنم، ويحصل أن تكون تلك كنيته، لكن بطوي الشَّعْدِ أَنْ أَحْمَدَ أَخْرَجَ عَنْ

(١) «فتح الباري» (٣٨/٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦٩/٥)، وأبو يعلى (٩١٦)، والبيهقي (٢٨٩١)، والطبراني في الكبير (٢١٥٢).

(٣) انظر: «مجمع الرواة» (٣٧/٥) ج (٧٩٦٥).

كأنه في أوله له رسول الله ﷺ منادٍ فحسب من حلالها فله  
أخرى .....

حديث أبي بصير العنباري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لما حارب قبل أن أسلم،  
فذكر ما فعله بقتله أحد قريش، ثم قال: هذا لا يدور به اليوم في حروب  
الدين. وإن كان اليوم، وإن لم يكن ليس في قتله حصر من العدد.

ولاحض أيضاً وأبي مسلم الكاظمي، وقد علم من كتاب في التلخيص،  
والشعر في الصحاح من قصة صلوة من عمره، قال: "الكتاب في التلخيص"  
حتى أنه قال الله ﷻ فأدركت، ثم أخذت عنه، فحدثت بيها، فشرحت  
فقلت: يا رسول الله إن كنت لأشجعها من أمة لا أفتني، أي لطف الله من  
لأشجعها من أمة، فما أفتني، فذكر الحديث، وهذا أيضاً لا ينبغي أن يفسر به  
وبهم حديث الدين لا اختلاف، حتى، ورفع في كلام النوري تبعاً لغيره أن  
شدة من صورة العنباري، وقد من إحدى من السيرة من حديث أبي بصير  
في قصة قتلة من قال أنه لم يسم ثم سلم وقعت له قصة قتله جندوه  
مجدد أو يسم به، وبه حديث العنباري كلامه، ١٤

(كافر) قال قباخي<sup>(١)</sup> فيه حوار تصنيف الكافر، وهو يزعم أنه ١٦ فإن  
كانت في العنبة، حيث عز الله المصراة، في ١٦، أحد أحد، أي، ولا أراه  
جاءاً، ولا تراثي نصرياً، فهي عن مؤلفه ثم هي قلت من معنى  
المصداق، وأما نصه، فحتمال أن يكون ذلك معنى الاستئناف وإرجاء  
مصرته، فحتمال أن يكون لما كانت عليه من السبب، إذ كان من له حتى عهد  
وعده، ١٧

(فأمر له رسول الله ﷺ منادٍ فحسب من حلالها) سواء المحبوس (فحسب من حلالها)  
تذكر (حلالها) حكمه العناء وحسب الزمان أي محسوب (ثم أخرى) حديث

فشربه. ثُمَّ أَخْرَجُوا قَشْرَهُ حَتَّى شَرِبَ حَلَابُ شَاوِجَ نَبِيَّاهُ. ثُمَّ بَنَى  
 أَمْرَهُمْ فَأَمَرَهُمْ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاءَ. فَحَبِثَ قَشْرَهُ حَلَابُهَا.  
 ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِأُخْرَى عَنْهُمْ يَسْتَتِمُّهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ  
 يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ. وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَفْعَادٍ».

أخرجه مسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة. ٣٥ - باب المؤمن يأكل في معى

واحد. حديث ١٨٠.

(قشريه) أي المحلوب كله (ثم أخرى) أي ثالثة (قشريه) أيضاً (حس شرب  
 حلاب سبع شياء) أي محلوبها كلها، وتقدم في نصها جهجه من روايته ثم  
 أنهت بصريح رومة فأثبت عليها (ثم إنه أصبح) فضيف للمذكور (فاسلم فامر له  
 رسول الله ﷺ بشاء فحلبت) بـياء. المجهول (قشرب حلابها) أي شربها المحلوب  
 (ثم أمر له بأخرى فلم يسمها) بالمشايير الموقنين، أي لم يشتر على أن يشرب  
 حلاب الشاة الثانية على شحم

«لا يذهب عليك أن سباق الحديث في جميع النسخ المصرية هكذا».

يعني أن الرجل المذكور شرب حلاب شاة، ولم يسم الشاة، (وكان في  
 «الحريدة»).

وعليه أن «ما حارب» (أن على) شرحه، إذ قال: لم يقدر أن يشرب لبن  
 الشاة الثانية، وهكذا في «اصحاح مسلم»<sup>(١)</sup> برواية ماثلة بهذا السند، فصار في  
 النسخ الهندية من ثلث: «أمر له رسول الله ﷺ بشاء فحلبت، فلم يستتمها»  
 يعني لم يشرب لبن الشاة الواحدة أيضاً بتعدادها، سقط فيها من النسخ أعاد ثم  
 وأخرى، فأمثل.

(فقال رسول الله ﷺ: المؤمن يشرب في معى واحداً من أمته السبعة  
 (والكافر في سبعة أمعاء) كلها، فقد انقضى أن الأمعاء مبيعة لا آمن لها عند أهل

(١) (ص ١٦٧).

(٢) ج (١٠٩٢).

الشريح، قال الحافظ<sup>(١)</sup>، قال ابن القيم: قل، إن الناس في الأكل على ثلاث طبقات. طائفة تأكل من كل مطعم من حاجه وغير حاجه، وهذا فعل أهل الجاهلية. وطائفة تأكل عند الجوع بغير ما يبدؤ الجوع حسبه، وطائفة يجوعون، أنفسهم بقصدون بذلك فمع شهوة النفس، وإذا أكلوا أكلوا ما يبدؤ الرمز. اهـ.

قال الحافظ: وقد ورد في حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الحاكم من حديث السقثم بن عبدكرب مرفوعاً: «ما مؤل آدم، وعاء شراً من طئه، حسب ابن آدم قمامت بطنه حليه، فز عب الادمي نسه ثلث للطعام، وثلاث للشراب وثلاث لنفسه».

قل القرطبي: لو سجع شراط هذه النسخة يعجب من هذه الحكمة. وقال: (عزائي) ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة، فقال: ما سمعت كلاماً في فنة الأكل أحكم منه، وقال غيره: خصى اثلاثة لأسباب حياة الحيوان، ولأنه لا يدخل البطن سواهم، وهل المراد الثلث الحقيقي، والمطوبين إليه غاية النظر، أو انقسم إلى ثلاثة مثابة، وإن لم يحب فله بالثلاث محس احتمال.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: الأول، أولي، وقال غيره أرجح لاحداهين الأول، إذ هو المتعارف، والثاني يحتاج إلى دليل، كما في «الترغاب»<sup>(٣)</sup>. زاد الحافظ: واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في «الاحياء»<sup>(٤)</sup> أحدهما: أنه يشتهي الحر وحده. فمضى ضيق الأدم، فليس بجائع، ثانيهما: أنه إذا وقع ريقه على الأرض ثم شبع عليه الذباب.

وذكر أن مراتب التسع نحصر في سبعة، الأول: ما تقوم به الحياة. الثاني: أن يزيد من الصوم ويصلي فائداً، وهذا واجب، الثالث: أن يريد

(١) فتح الباري (١/٢٩٠).

(٢) فتح الباري (١/٢٩٠).



## (٧) باب النهي عن الشراب في آفة الفضة والشفخ في الشراب

حتى يفوي على آفة الخوف، الترويح أو يزيد حتى يفوي على التكب، وعلات  
 مسجوب، الخامس: أن يكثر كثرة، وهذا جائز، السادس: أن يزيد، وهذا  
 استد ويكثر الدوم، هذا مذكور، السابع: أن يزيد حتى تنصر، وهي النص،  
 وهذا حرام، اهـ.

## (٧) النهي عن الشراب في آفة الفضة

قال السمرقاني<sup>(١)</sup>: لا خلاف بين أصحابنا وفي أن: استعمال آفة الفضة  
 والفضة حرام، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإسحاق، ولا أعلم فيه خلافاً،  
 لأن النبي ﷺ قال: لا تسجد في شبه الذهب والفضة، ولا تاكلوه، وهي  
 حرامتان، وإنما لهم في ثمنها وتكم في لاحتها، وغير ذلك من البراءات،  
 والعلة في التحريم ما تضمنته ذلك من الفحش والجلل وكسر صير الفضة،  
 وهو موجود في الشهادة صحتها واستعمالها فيها فساد، بل إن حريم في غير  
 اعتماد عليها أولى.

إن نوحاً بها أو الخسل، فمن وجهين أحدهما: يصح طهارة، وهو  
 قول الشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، والثاني: لا يصح، احتاره أبو بكر،  
 فرد جعل آفة الذهب والفضة نصاً لماء الوضوء، فحصل الشك عن المصان إليه  
 صح الوصول، لأن المستخلص الذي يقع في الآية قد رفع الحدث، وحصل أن  
 يكون كاللحم عليه، لأن الماء وكسر فأنزل، ففقد ما يستعملها عليها  
 أيضاً، وحرم استعمال آفة الذهب والفضة، وحكي عن الشافعي أن الماء لا  
 يهرم، لأن الحذر يرد بتحريم الاستعمال، فلا يحرم الاستعمال كما أنه انشد  
 لرجل قيس المصوري، والله أن ما حرم استعماله مطلقاً حرم استعمله على وجه  
 الاستعمال، كالصودر، وبهذا لا حرم مطلقاً فيها نباح للساء، اهـ.

وفي «الشرح الكبير» لابن قدامة عن معاوية بن قرة أنه قال: لا بأس بالشرب من قنح فضة. وعن الشافعي قول: إنه مكروه، وغير محرم؛ لأن النهي لها فيه من التشبه بالأعاجيم، فلا يقتضي التحريم، ولنا، حديث أم سنانة الأني في السوطا، وتروعد النار، يدل على تحريمه، اهـ.

وقال «الحافظ في الفتح»<sup>(١)</sup>: نزل ابن المنذر للإجماع على تحريم الشراب في آنية الذهب والفضة إلا عن معاوية بن قرة أحد التابعين، فكأنه لم ينفه النهي. وعن الشافعي في القديم، ونقل عن نضر في حرمة أن الشهي فيه التثنية، ونص في الجديد على التحريم، ومن أصحابه من قطع به عنه، وهذا لا يلقى به ثبوت التروعد عنه بالنار، فإذا ثبت ذلك فلعله كان قبل أن ينفه الحديث المذكور، ويؤيدوهما النقل عنه [نصف] في حرمة أن صاحب «التفريب» نقل في كتاب الزكاة عن نضر في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب والفضة، وإذا حرم اتخاذ، فتحريم الاستعمال أولى، اهـ.

ومال الشوكاني في «نيل»<sup>(٢)</sup> بعد ذكر حديث حذيفة مرفوعاً: «لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا ولهم في الآخرة» متفق عليه، قال: الحديث يدل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، أما الشراب فبالإجماع، وأما الأكل فأجازه داود، والحديث يراد به، ونعله لم ينفه، وقال النووي: قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمالات في إناء ذهب وفضة، إلا رواية عن داود في تحريم الشراب فقط، ونعله لم ينفه حديث تحريم الأكل، وقول قديم للشافعي والشافعية، فقال بالكراهة دون التحريم، وقد رجع عنه.

(١) «فتح الباري» (١/٩١).

(٢) «نيل الأوطار» (١/٢٢١).

وتأوله أيضاً صاحب الشريعة، ولم يحصله على ظهروا، فثبت صحة دعوى الإجماع على ذلك، وقد نكل الإجماع أيضاً من المندوء إلا عن صوابه من فرة إلى آخر ما هي «التبليغ»، ومال الشوكاني إلى أن انتهى بهذين بالأكل والشرب دون سائر الاستعمالات، وهو محجوج بإجماع من قبله من السلف.

وقال المحقق<sup>(١)</sup> بعد ذكر أحاديث النهي: فيها تحريم الأكل والشرب في أنية المذهب والمضمة على كل مكنته، رجلاً كان أو امرأة، ولا يباح ذلك ما لم يأت به من التزيم الذي أبيع به، قال الميرزا: في الحديث تحريم استعمالها في الأكل والشرب، ويحظر بهما ما في معاهما مثل التطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمالات، وبهذا حال الجمهور، وأمرت ثلاثة شئنا فباحث ذلك مطلقاً، ومنهم من قصر التحريم على الأكل والشرب، ومنهم من قصره على الشرب فقط، لأن ثم يفت على الزيادة في الأكل.

قال: واحتلف في حلة المانع، فقل: إن ذلك يرجع إلى عينهما، ويؤيد قوله ﷺ: «حرم لهم ولهنه لهم»، وقيل: فكونهما الأثمان، رقيم المتعلقات، ولو أبح استعمالها لحاز تحاذ الآلات منهن، فبعضي إلى ثابتهما بأيادي الناس ليجحف بهم، وشله الغرائي بالحكم، الذين وظفتهم التصرف لإظهار العدل بين الناس، ولو منعوا، لتصرف لأختل ذلك بالعدل، فكذا في تحاذ الأواني من القديس، حس أنها عن التصرف الذي يتفع به الناس، ويرد على هذا حواجز الحلقى للنساء من التفتين، ويمكن الانفصال عنه، وهذه العلة هي الراجعة عند تشافهه، وبه صرح أبو محمد الجرجاني وغيره.

وقيل: حلة الحريم السرف والحيلاء وكسر قلوب المنفراء، ويرد عليه

(١) «فتح الباري» (١٠/٩٧)

حواز استعمال الأواني من الجواهر النقية وغالبها أكثر قيمة من الذهب والفضة، ولم يمنعها إلا من شدّ، وبطل ابن الصبّاح الإجماع على الجواز وتبعه الأرازمي ومن بعده، لكن في «زوائد القسوي» عن صاحب «الطروج»: يفي وجّهين، وقيل: المنة في المنع انتشاره بالأعاجم، وفي ذلك نظر فتوت الموعيد لماعنه، ومجرد الشبه لا يصل إلى ذلك.

واختلف في اتخاذ الأواني دون استعمالها كما تقدم، والأشهر المنع، وهو قول الجمهور، ورخصت فيه طائفة، وهو مبني على العلة في منع الاستعمال، اهـ. وقال ابن عابدين: في نكح الاستعمال إشعار بأنه لا بأس باتخاذ الأواني منهما للتحجّل، اهـ.

### (واللفح في الشراب)

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: جاء في النهي عن المنع في الإناء عدة أحاديث، وكذا النهي عن النفس في الإناء؛ لأنه ربما حصل له تغير من التمسك، إما لتكون النفس متغير الظم بما تناول مثلاً، أو ليعد عهده بالسواك والمصضعة، أو لأن النفس يصعد بخار العلة، والمنع في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس، اهـ.

وفي «البدل»<sup>(٢)</sup>: قال الخطابي: يحتمل أن يكون النهي عن ذلك من أجل ما يخالف أن يمزج من ريقه ورطوبه فمعة فيقع في الماء، وقد يكون النكبة من بعض من يشرب متغيراً، فتعلق الرائحة بالماء يرفقه ونقطه، فيكون أحسن في الدأب أن يتنفس بعد إياقة الماء من فيه؛ لأن اللفح إنما يكون لأحد معيين، فإن كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد، وإن كان من أجل قذاه ببصره فيه، فليعطه بأصبع أو خلاق أو نحوه، ولا حاجة إلى الشفح به بحال، اهـ.

(١) «فتح الباري» (١٠/٩٢).

(٢) «مدل المسبوق» (١٦/٥٩).

١١/١٦٥٦ - حَفَّطْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: .....

وقال الشيخ ابن القيم<sup>(١)</sup>: أما النفع في الشراب فإنه يكسب من غم النافع راحة كربية يُعافى لأهلها، ولا سيما إن كان مغير الفم، له.

قلت: والأطباء الروميون في هذا الزمان يُشَلِّقُونَ في النهي عن النفع أشد النهي، ويزعمون أن بالنفس تخرج الأبخرة الحارة السمية المشتملة على الجراثيم، فتختلط بالشراب، فإذا شربه أحد بعد ذلك ترجع هذه الجراثيم إلى الجوف، فتحدث أمراضاً كثيرة.

١٢/١٦٥٦ - (مالك عن نافع) مولى ابن عمر - رضي الله عنهما - (عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنهما - العدوي الهذلي، ذكره مسنن في الطيفة الأولى من تابعي أهل المدينة، ولد في خلافة جده عمر - رضي الله عنه - من رواة الشيخين وخيرهما (عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) - رضي الله عنه - ابن أخت أم سلمة، أمه قريبة بنت أبي أمية، كذا في «الفتح».

(عن أم سلمة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) والحديث أخرجه البخاري برواية إسماعيل عن مالك بهذا السند، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: هذا الإسناد كله مدنيون، وقد تابع مالك عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب، وغيرهما عبد مسلم، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع، فلم يذكر زيدا في إسناده، جعله من نافع عن عبد الله، أخرجه النسائي، والمعكم لمن زاد من الثقات، ولا سيما وهم حفاظ، وقد اجتمعوا، وانفرد إسماعيل.

(١) «زاد المعاد» (٤/٢١٦).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٩٦) والحديث في «الصهيحة» (١٦/١٠١).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرِحُهُ»

وقال محمد بن إسحاق: عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة، ووافقه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفة، فكان خالفه، فقال: عن عائشة بذلك أم سلمة، وقول محمد بن إسحاق أقرب، فإن كان معاً وفقاً للمعلول لنافع فيه إسنادان، وشذ عبد العزيز بن أبي رزاذ، فقال: عن نافع عن أبي هريرة، وسلك يرد بن سنان وهشام بن العمار الجلاء، فقال: عن نافع عن ابن عمر، أخرجه الجميع النسائي، وقال: انصبوب من ذلك كله رواية أنوب ومن تابعه، اهـ

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ» وَهِيَ رِوَايَةُ لِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بَرْحَمَانَ عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ إِنَاءٍ دَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَلَمْ يَبْطَأْ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مَسِيرٍ عَنْ عِيْسَى اللَّهِ الْعَمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ: «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ فِي آيَةِ الْمَذْهَبِ وَالْفِضَّةِ»، وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى تَرَدُّدِ مَنْ مَسَّحَ بِهَذِهِ الْمَنْعَةِ، أَعْنِي الْأَكْلَ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ».

(فَاتَمَّ بِزِيَادَةِ الْفَاءِ فِي أَوَّلِهِ فِي النُّسخِ الْمُهَنْدِيَّةِ، وَدَلَّوْنَهَا فِي النَّسخِ الْمَصْرِيَّةِ (بِجَرَجَرٍ) بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الْجِيمِ الْأَوَّلِيِّ وَتَكْسِيرِ الثَّانِيَةِ بَيْنَهُمَا وَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَآخَرَهُ أَيْضاً رَأً مِنَ الْجَوِيزَةِ، وَهِيَ صَوْتُ يَرُدُّهُ الْيَعْبَرُ فِي حَنْجَرَتِهِ إِذَا هَاجَ بِحَوِّ صَوْتِ الْمَلْحَمِ فِي فَكِّ الْخَرَسِ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ».

زَادَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>: إِذَا هَاجَ وَصَبَ نَعْمًا، فِي الْحَلَلِ، أَيْ بِجَرَعِهِ جَرَعًا مُتَدَارِكًا، قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقُوا عَلَى كَسْرِ الْجِيمِ الثَّانِيَةِ، وَتَضَبُّ بِأَنَّ التَّوْفِيقَ مِنْ جَرَعِهِ حَكَرَ فَتَحَهَا، وَحَكَى ابْنُ الْقَرَّاخِ عَنِ وَالِدِهِ أَنَّهُ قَالَ: رَوَى بِجَرَجَرٍ حَتَّى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَالْمُضْعَلِ، وَكَذَا حَزَنَهُ اسْمُ ذَلِكَ فِي «شَوَاهِدِ التَّوْبِيخِ»، وَزَادَ ذَلِكَ تَلَفُّظُهُ ابْنَ أَبِي الْفَتْحِ، فَقَالَ فِي حِزْءٍ جَمَعَهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ:

(١) شرح الزرقي، ٢/٢٩٦

في بطنه نار جهنم<sup>١</sup>.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الأشربة، ٦٨ - باب آية النخلة، ومسلم في: ٢٧ - كتاب تناسل الزينة، ٦ - باب تحريم استعمال أوني الذهب والفضة، حديث ١.

لقد كثر بحثي على أن أرى أحداً رواه مبيياً للمفعول، فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث، وإسا معناه من الفقهاء الذين ليست لهم عناية بالرواية. وسألت أبا الحسين اليونيني، فقال: ما قرأته على والسي ولا على شيخنا المعنزي إلا مبيياً للفاعل، قال: ويعد اتفاق الحفاظ قديماً وحديثاً على ترك رواية الآية، قال: وأيضاً فاستدده إلى الفاعل هو الأصل، وإسنده إلى المفعول فرع، فلا يصار إليه بغير حاجة، وأيضاً، فإن علماء العربية كانوا يحذفون الفاعل ما نعلمه، أو للجهل به، أو إذا تخوف منه، أو علمه، أو لشبهه، أو لعمقانه، أو لإقاسة وزنه، وليس هنا شيء من ذلك، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

(في بطنه نار جهنم) وقع للأكثر نصب نار، على أن الجرجرة مسمى الصب أو النجرج، فيكون ناراً نصب على المفعولية، وتفاعيل الشارب، أي يصب ويتجرع، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصوت في البطن، فإن النووي: النصب أشهر، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم بلفظ «فإنما يجرجر في بطنه ناراً من جهنم»، كذا في «الفتح».

قال الأبيجي<sup>(٢)</sup>: الجرجرة صوت وفروع النساء في الجوف، ومعنى ذلك أنه يعذب عليه في جهنم، وربما كان ذلك بأن يشرب منها ما يسمى مهنلاً، وحاز شراؤها الذي يوصف بأنه نار، والعرب تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه، فيسمى المصبر خمراً إذا أرد به الخمر، وتسمى الشدة موتاً لما كان نزول إليه، اهـ.

(١) انظر: فتح الباري (١٠/٩٧).

(٢) «السنن» (٧/٢٣٥).

١٦٥٧/١٦ - وحديثي عن مالك، عن أبيوب بن حبيب مؤيد  
سعد بن أبي وقاص، .....

١٦٥٧/١٦ - (مالك عن أبيوب بن حبيب) كذا في جميع نسخ النسخة  
والهدية من لعلوث وأشروع - غير المتضمنة بقية يده أبووب المحدثين، وهو  
وهم من النصف أو تحريف من النسخ، فإنه المتضمن وإن كان من مشايخ  
الإمام. لكن هذا رجل آخر، وعلى الصواب أخرجه محمد في موطئه<sup>(١)</sup> عن  
أبووب بن حبيب مؤيد سعد بن أبي وقاص.

قال ابن عبد البر في «التجريد»<sup>(٢)</sup>: أبووب بن حبيب له حديث واحد، قال  
فيه مالك: إنه مؤيد سعد بن أبي وقاص، وغيره يجعله صحيحاً، يسه أبووب بن  
حبيب بن أبيوب بن علقمة بن ربيعة بن الأعور خليف بن عمرو بن وهيب بن  
حذافة بن جمح، هكذا سبه مصعب، وقال: قتل بقايد سنة ثلاثين ومائة،  
وقال غيره سنة ١٣٦هـ.

(مولى سعد بن أبي وقاص) كذا قال مالك، وجعله غيره، صحيحاً كما قال  
ابن عبد البر.

وقال الحافظ في «تهذيبه»<sup>(٣)</sup>، ورقم له للترمذي، ولساني في «مسند  
مالك»: أبووب بن حبيب الزهري المدني، مولى سعد بن أبي أبووب، له عندهما  
حديث واحد في التمتع، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرجه له هو والحاكم  
في «صحيحهما»، وصححه قبله الرمزي، وقال البخاري في «التاريخ»: مات  
سنة ١٣١هـ، وحكى ابن عبد البر أنه ابن حبيب بن علقمة بن الأعور، من  
جمح. ٨١.

(١) موطأ محمد بن عبد الله بن النعمان (١٦٩/٣١)

(٢) (ص ٢٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١: ١٠٠)



عن أبي المثنى الجهيني؛ أنه قال: كنت عند مروان بن الحكم، فدخل عليه أبو سعيد الخدري؛ فقال له مروان بن الحكم: اسمعت من رسول الله ﷺ أنه نهى عن النخع في الشراب؟ فقال له أبو سعيد: نعم. فقال له رجل: يا رسول الله إني لا أروى من نفسي واحداً. فقال له رسول الله ﷺ: «فأبى الفذح».....

(عن أبي المثنى الجهيني) المثنى، قال ابن عبد البر: لم أقف على اسمه، وذكره الحافظ في تهذيبه<sup>(١)</sup>، ورغم أنه لثوماني، وابن ماجه، قال: روى عن سعد بن أبي وقاص، وعن أبي سعيد الخدري في النهي عن النخع في الشراب، عن ابن معين: ثقة، وقال علي بن المثنى: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٢)</sup>.

(أنه قال: كنت عند مروان بن الحكم) الأموي (فدخل عليه أبو سعيد الخدري) اصحابي الشهير، سعد بن مالك (فقال له مروان بن الحكم: اسمعت) همزة الاستفهام (من رسول الله ﷺ أنه) ﷺ نهى عن النخع في الشراب؟ فقال له أبو سعيد: نعم) سمعته ذلك، قال البيهقي<sup>(٣)</sup>: «سألاً لأت على مكالم الأهل؛ لأن النخع فيها يحوز أن يقع من ريقه فيها شيء مع النخع فيبغضه الناظر، ويعساه عليه، اهـ. وتقدم في ذلك من حكم أخرى.

وراد أبو سعيد في تحيوب الكلام الذي تكملاً للعائدة الجديدة (فقال له) ﷺ (رجل) لم يسم (يا رسول الله إني لا أروى من نفسي) فنهجتين (واحد) قال الباجي: سؤله يقتضي أن النفس في الإماء من معنى النخع، وكان الرجل يريد أنه لا يكفيه ما يشرب من الماء في نفس واحد (فقال له رسول الله ﷺ: فأبى) منعهم النهمة وكسر التوسعة، أمر من الإيابة أي فاسد (الفذح) أي إساءة

(١) تهذيب التهذيب (١٢/١٢٩)

(٢) المختار (٧/٢٢٦).

عَمْرٍاءَ فَجَاءَ لَهَا تَغْلِيظٌ

الشرب (عن فيه) عند الشرب. ولا تُنْقِصُ في الماء. ثم لنفسي ثم اشرب - مرة أخرى.

فقال المذبحي: «لم ينكر عليه الشرب من نفس واحد، بل أفتره عليه، فافضى ذلك رياحه». وقد جُرِّزَ ما نك الشرب في نفس واحد، ولا قاله من المصنفين، وشخصاً من أبي رياح، غير من عهد العباس. وروى عن ابن عباس وعكرمة كراهة ذلك، وقالوا: هو شرب الشيطان، وما قال ما نك. رحمه الله تعالى. فظهر تلحيدك، الله.

قال ليرقاني<sup>(١)</sup> إن الأمر بإتانة الفصح، إنما يخاطب به من لم يرو من  
نقير واحد غير عت، [ولا فلا إتانة، قاله في «المفهم»، وفي «التعميد» عن  
مالك: فيه يباحة الشرب من نفس واحد، لأنه لم يه الرحل عنه، بل قال له  
معناه: إن كنت لا تروى من واحد ضاي الفصح، اهـ.

وقيل: يكفر مطلقاً لأنه شرب الشيطان. ولأنه من فعل اليهم، واستمرى  
عبر ابن عمه رفعه، فلا تشربوا واحدة كثيراً، ولكن الشربوا عشق  
واللهن، الحديث<sup>(١)</sup>، قال الكوفي: فيه أنه لا بأس بالشرب في مصيب، وإن  
كان الآدمي كرهه لئلاً.

وهو مسلم عن أبي هريرة: كان ﷺ يتنفس في مشروب ثلاثاً، وهي الترمذي عن ابن عباس: كان ﷺ إذا شرب تنفس مرتين، وإسناده ضعيف، أذكر له شواهد، ففعله في بعض الأحيان لجوز المقصر عن الإكثار. وحديث أنه أراد مرتين النفس التوقعين في أثناء الشرب، وأقسط الثالثة، لأنها بعد الشرب، نفس من ضرورة الإقمار.

(٨)  $\{ \frac{1}{n} \}$  متناهي

(۲) سرحدہ (انٹرنیشنل) (۱۸۸۵ء)

قَالَ: فَإِنِّي أَرَى الْقَذَاءَ فِيهِ. قَالَ: «فَأَهْرِقْهَا».

أخرجه الترمذي في: ٢٤ - كتاب الأشربة، ١٥ - باب ما جاء في كراهية الفخ في الشراب. (قال أبو عيسى): هذا حديث حسن صحيح.

وأما حديث زيد بن أرقم «كان شربه ﷺ بنفس واحد»، رواه أبو الشيخ، وحديث أبي قتادة مرفوعاً: «إذا شرب أحدكم فليشرب بنفس واحد»، رواه الحاكم، وصححه، فمحمولان على ترك التنفس في الإناء، قاله الزرقاني ملخصاً من «الفتح».

وترجم البخاري في صحيحه «باب الشرب بتنفسين» وثلاثة، وذكر فيه حديث أنس «كان يتنفس في الإناء مرتين» وثلاثاً، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «كأن البخاري أراد الجمع بين حديث الباب وبين حديث التنهي عن التنفس في الإناء؛ لأن ظاهرهما المعارض، فجمعهما على حالتين، فحالة التنهي عن التنفس داخل الإناء، وحالة الفعل علم من تنفس خارجه، فغيره كاذ يتنفس في حالة الشرب من الإناء».

(قال) الرجل المذكور: (فإنني أرى القذالة) فخرج القاف ما يسقط في العين والشراب من نين ونحوه يقع (فيه) أي في الفتح (قَالَ) ﷺ. (فأهرقها) بفتح الهمزة وزيادة الهاء أساكنة، أي صب الماء من الفتح قليلاً لتخرج القذالة، قال صاحب «المحلى»: «الماء قد يؤث، قال تعالى: ﴿مَاءٌ أَوْيَمٌ يَنْدَبُ﴾».

قال الحافظ: قال المصنف: التنهي عن التنفس في الشراب، كالمهي عن التفتيح في الطعام والشراب، من أجل أنه يقع فيه شيء من الريق، فيعاقبه الشراب ويتفوقه إذا كان التفوق في مثل ذلك عادة غالبية على أكثر الناس، ومحل هذا إذا أكل أو شرب مع غيره، أما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يتفوق شيئاً معاً يتناوله فلا بأس، قال الحافظ: والأولى تعميم

(١) اقتضى الباري (١/١٠٦) ٩٢.

## (أ) باب ما جاء في شرب الرجل وهو قائم

المنع؛ لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تفضل فضلة أو يحصل التقدير من الإثناء أو نحو ذلك. اهـ.

قلت: هذا هو الظاهر من عموم الأحاديث، مع أن العلل في النهي عديدة؛ كما تقدم في أول الباب، لا سيما امتزاج الأبخرة الصاعدة مع النفس، فإنها تضر الشارب نفسه أيضاً، كما قال به القائلون بذلك.

## (أ) ما جاء في شرب الرجل وهو قائم

وترجم البخاري في صحيحه، باب الشرب قائماً، وذكر فيه حديث علي - رضي الله عنه - أنه شرب قائماً فقال: «إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم، وإني رأيت النبي ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت». قال ابن بطال: أشار بهذه الترجمة إلى أنه لم يصح عنه الأحاديث الواردة في كراهية الشرب قائماً، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «كنا قال، وليس بجيد، بل الذي يشبه صحيحه أنه إذا تعارضت عنه الأحاديث لا يثبت الحكم، اهـ. كذا قال الحافظ.

والظاهر عندي ما قال ابن بطال، فإنه لو كان كما قال الحافظ لذكر في الباب حديث المنع أيضاً، وثم يذكر، قال عياض: لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي، وأخرجها مسلم.

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup> بعد ما بسط في الروايات المتبعة والناحية: ومنها ما لم يمسلم عن أبي هريرة ولا يشرعن أحدكم قائماً، فمن سمي فليستغفر، قال القرطبي: ثم يصرّ أحد إلى أن النهي فيه للتحريم، وإن كان جازياً على أصول الظاهرية القول به، وتعقب بأن ابن حزم جزم بالتحريم، ثم قال: وسلك العلماء في ذلك مسالك:

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٨١).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٨٢).

أحدهما: الترحيح، وأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي. وهذه طريقة أبي بكر بن الأثرم، فقال: ويدل على هذه أحاديث النهي تفاتي النعمان على أنه ليس على أحد شرب قانماً أن يفي.

الثاني: دعوى المدح، وإلها حاج الأثرم وابن شاذان: يقولون أن أحاديث النهي - على تقدير ثبوتها - منسوبة بأحاديث الجواز بقراءة عبد الخائف الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالحوار، وقد عكس ذلك ابن حزم، فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي، مستسكناً بأن الحوار على وفق الأسفل، وأحاديث النهي مفرقة لحكم الشرع، فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيلاء فإن النسخ لا يثبت بالأحسان، وأجبت بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما رفع منه ﷺ في حجة الوداع، وإذا كان ذلك، لأخبر من فعله ﷺ، دل على الجواز، ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده.

الثالث: التصحیح بين الخبرين بضرب من التأويل، فقال أبو الفرج النقفی المراد بالقباء بهذا المشي، يقال: قام في الأمر إذا مشى فيه، وبمعن قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمُرْ عَلَيْهِمْ ظُلُمًا﴾، وحجج الطحاوي إلى تأويل آخر، وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه، وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الحديث لم يسم له في بقائها.

وسلك الآخرون في الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التثريب، وأحاديث الجواز على يده، وهي طريقة الحنطاني وابن بطال في آخرين، وهذا أحسن المسالك وأسنن، أعده عن الأمتراض، وإله أشار الأثرم، وبه جزم الطبري، وقيل: إن النهي على ذلك إنما هو من جهة الطلب بخلاف وقوع من به، فإن الشرب فاعداً أمكن وأبعد من الشرب<sup>(١)</sup> وحصول الوجد في كسبه والحق، الله.

(١) هكذا في فتح الباري وهو نادر، والكتاب قد أتت به في إرشاد الناسي (١١٣/١١).



مختص بماء زمزم، وبشرب فضل لوضوءه، كما ذكره بعض محدثينا، ووجه تخصيصهما أن المطلوب فيهما حصول البركة إلى جميع الأعضاء، وقال في حديث آخر: قال السيوطي: هذا لبيان الجواز، وقد يحصل على أنه لم يجد موصفاً للفضوء لأزدحام الناس على ماء زمزم، وإللال المكان، مع احتمال النسخ، لما روي جابر أنه لما سمع رواية من روى أنه شرب قائماً، قال: رأيت صنع ذلك، ثم رأيت بعد ذلك ينهى عنه.

وقال البيهقي<sup>(١)</sup>: انتهى عن الشرب قائماً، إما أن يكون تنزيهاً أو تحميماً، ثم صار منسوخاً لحديث أنه شرب من ماء زمزم قائماً، وقال النووي: هذه الأحاديث أشكل دلالتها على بعض، حتى قال فيها أقوالاً باطلة حتى تجدس ورام أن يشهد بعضها، وأدعى فيها دعوي باطلة، لا غرض لنا من ذكرها، ولا وجه لإشاعة الأساطيل وتغلصات في تفسير السنن، بل نذكر الصواب، ونس في هذه الأحاديث محمد أنه إنكأر ولا فيها ضعف، بل كلها صحيحة.

والصواب فيه أن النبي فيها محمول على التنزيه، والشرب قائماً ليس بالجواز، فلا إنكأر ولا تعارض، وس زعم نسجاً أو غيره فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكيف يصار إلى السج مع إمكان الجمع، فإن قيل: كيف يكون مكروهاً، وقد فعله النبي ﷺ؟ والجواب أن فعله ﷺ إذا كان لبان الجوار، لا يكون مكروهاً، بل اليان واجب عليه ﷺ.

وقال لطحاوي في معاني الآثار: أولى الأشياء إذا روي الحديثان عن رسول الله ﷺ فاحتملا الاتفاق، واحتملا التضاد، أن يحملهما على الاتفاق، فصرنا في ذلك، فإذا فهم أعبرنا منه إلى إشعبي، قال: إنما أكره الشرب

(١) - مسني الكبري (٧٦/٢٨٢).

وأنما لأنه داء، فأحر الشبيبي المعنى الذي لأجله كان النبي، وأنت لم تحذف منه انصراف وحديث الداء، فأراد ﷺ بذلك السهي الإشتقاق حتى أمسه، كما قال ﷺ: «أما آل فلا أكل متكأ» وليس ذلك سنو طريق التحريم، بل لعمري، روى عن شعبي قال: إنما تكره الأكل متكأ مخافة أن يظلم بطونهم، فقد علم مما سبر أنهم احتجوا بما روى ذلك على أقوال:

أحفظها: أن النبي مخصوص بما سوى رزم، وفصل الوصوء، وهو منابر بعض أصحابنا الحنفية كصاحب النسخة، ومباحب الدار المحتارة وغيرهما، ويخذه حديث شريف النبي ﷺ قائماً من فم النخبة، فإنه داخل فيما سواه.

الثاني: أن شرب روم قائماً محمول على الضرورة وعدم وجوب مخرج الفم، ويخذه ما روى من الروايات كدلالة على العجز باليد، انصرافه.

الثالث: حديث الجوار مسوخ

والرابع: حديث النبي ﷺ مسوخ، ودفعها الشروي أشد الرد، فإنه موقوف على علم يقدم أحدهما، وتأخر الآخر قطعاً، وإذ ليس فليس.

الخامس: النبي ﷺ، والفعل نيك الجوار، وهو محذور الشروي والمبد في حواشي «المعاني» والنسبوطي في شرح السنن وغيرهم، وهو مخذول أكثر أصحاب الحنفية، حتى إن الحلبي نقل عليه الإجماع

والسادس: من غدره الطحاوي أن النبي ﷺ «هنا أمر إرشاد طري لا شرعي، قال صاحب «المعاني» هذا توجد الوجه السابق، ويخذه ما روى أحمد في مسند أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً يشرب قسماً، فقال: «أحمد قال: كم؟ قال: «أيسر» أن يشرب معك» فنهض» قال: لا، فإن قد



١٦٥٨/١٣ - حدثني علي بن مالك: أن بلعة أن عمر بن الخطاب وعمر بن أبي طالب وعثمان بن عفان كانوا يشربون في ماء.

شرب صحت من هو شر منه الشيطان، كما في الفسطاطي<sup>(١)</sup>، ونقله الفهري في «حياة الحيوان» برواية أحمد والبراء، وقال: «وكان أحمد نقاباً، أهريادة من الأروى»

١٦٥٨/١٣ - (مالك أنه بلغه) ومعلوم أن دلائل إمام مالك صحيح كما قال ابن تيمية، لفظ محمد في «موطعه» مالك في «أحمر من ماء» أن عمر - رضي الله عنه - أحدث (أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان) - رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة أجمعين - «كانوا يشربون» (حال كونهم) (فيما) (أن) (أروقاتي)<sup>(٢)</sup>. وقال جبر بن مطعم: رأيت أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - يشرب - قائماً - فذهب جواز ذلك بلا كراهة. وقد مرخ عليكم بسبب وصف الخطاء الراغبين من حديثي، عشوا عنها التواضع، ده

ولقد محمد في «موطعه»<sup>(٣)</sup> أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - كانوا يشربون قائماً، قال محمد: وهذا صحيح، لا يرى ما شرب قائماً بأم، وهو قول أبي حنيفة وأحمد من قتهات، اهـ

وهان البابي<sup>(٤)</sup> علي هذا حديث الفهري في حوار الشرب قائماً، وقد كره قوم وأحاديث ردت فيه، وفيها نظره، ولا كان مسلم قد أخرجه في صحيحه، ولم يخرجه البخاري، ثم ذكر الكلام على روايته انتهى، وقال

(١) «السنن» (١/٢٢٢)

(٢) «شرح الأروى» (٢/٢٩١)

(٣) «موطع» (١/٣١١)

(٤) «السنن» (١/٢٢٧)

١٦٥٩/١٤ - **وَحَفِظْنِي مِنْ سَائِكَ**، عَنِ ابْنِ شَيْبَانَ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَسَّعَتْ لِي أَبِي وَقَاصٍ كُنَّا لَا نَبْرِيَانُ بِشُرْبِ الْإِسَابِ، وَهُوَ قَائِمٌ، بِأَسَا.

١٦٦٠/١٥ - **وَحَفِظْنِي مَائِكَ**، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي، أَنَّهُ قَالَ: زَأْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِشُرْبِ قَائِمًا.

في حديث أبي هريرة في الأمر في الاستقاء لمن شرب قائمًا ناصية. روى عمر بن حمزة، ولا يحتمل مثل هذا، وحديث علي أصح إسنادًا.

والذي يظهر لي أن حديث أبي هريرة موثوق عليه، ولا خلاف في أنه لا يجب الاستقاء على من شرب قائمًا ناصية، وهو صحيح الحديث لجاز أن يعمل على أنه نهى عن إلقاء شراب له ولأصحابه أن يبدأ بشربه قائمًا قبل أن يجلس، ولو أسهم به، ويكون آخرهم شرباً إن كان ساقهم، ومن جهة المعنى أنه غداء كالأكل، ولا خلاف في جواز الأكل قائمًا، اهـ.

١٦٥٩/١٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أن عائشة أم المؤمنين) زوج النبي ﷺ (وسعد بن أبي وقاص) أحد العشرة المبشرة (كنا لا يبريان بشرب الإنسان) الذم والأذى سواء. (وهو قائم بأسا) أي شدة وكراهة، وحكنا أخرجه محمد في «موطئه» عن مالك، وعبد الرزاق في «مصنفه» عن مسهر عن الزهري.

١٦٦٠/١٥ - (مالك عن أبي جعفر القاري) أحد أشهر المشهورين، اختلف في اسمه كما تقدم (أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (يشرب قائمًا) لحوار ذلك عنده أيضاً، وقال محمد في «الأكبر»<sup>(١)</sup>: أخبرنا أبو حنيفة - سلم الأفعسر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه شرب من فوه وهو قائم، وبه تأخذ، وهو قول أبي حنيفة، اهـ.

١٦٦١/١٦٦٢ - وحدثني عن مالك، عن غابر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، أنه كان يشرب قائماً.

### (٩) باب السنة في الشرب ومناولته عن اليمين

١٦٦١/١٦٦٢ - (مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه) عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - (أنه شرب قائماً) وألفظ لفظاً يدل عليه إلى مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال: «رأيت أبي يشرب وهو قائم» أكثر الإمام مالك في الآثار في ذلك دلالة على جواز ذلك عند جماعة من اصحاب الكرام.

قال صاحب السجل: واختلفوا في ذلك بحسب اختلاف الأحاديث، فذهب الحسن والنخعي وقتادة إلى كراهة الشرب قائماً، وعنه الشافعي، وذهب الشعبي وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومهاووس ومجاهد ويزار إلى أنه لا بأس به، ورواه مالك في الكتاب عن عمر وعلي وعثمان وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن الزبير، ويروى عن ابن عباس وأبي هريرة، ورواه مالك.

قال أبو زيد في «الرسالة»: لا بأس بالشرب قائماً، قال بعض شراحه: لا بأس ههنا بمشئوي الطرفين، وذلك هو الذي قص عليه محمد بن الحسن في «موطئه»<sup>(١)</sup>، وفي «الآثار» حيث قال: ويهدأ تأخذ لا ترى بالشرب قائماً بأساً إلى آخر ما سطره، وتقدم ما يغني عن ذكره.

### (٩) السنة في الشرب ومناولته عن اليمين

هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح، وفي النسخ الهندية «السنة في الشرب ومناولته عن اليمين»، إلا في نسخة «المنجلي» فيها شارك

(١) «موطأ محمد بن المنصور» لمحمد (٣٨٧/٣٨٨)

بذل شربه، وهو الأبرج، وفروقه: سبك عطفه يارب، فقلته في الشرب، بحرف  
 الـ "الصفا في الحشويات أن يعطيهما الأيس فالأيس، وكذا ثلث معروفات هي  
 العرب في التحليل أيضاً، وهي المتعلقة:

أثبت الكائن عنا أم غيره - وذكر الكائن محرراً اليمين

وشرح الحارثي في "صحيحه" أن الأيس فالأيس في الشرب، قال  
 المعانيط<sup>(١)</sup>: يقدم من على يمين الشارب في الشرب، ثم الثاني عن يمين الثاني،  
 وهما حرأ، وبعد من يمين عندهم، وقال ابن حزم: يجب، ويقول في  
 إرجعه "في الشرب" بفتح الدال وبغيره من المشروبات، وفل عن مالك وحده  
 به حصه واحدة، لفظ، فإن لم يجد الشر، لا يصح عن مالك، ومالك عنده  
 أنه إن شرب مراده أو التمسها صفا ثلثت في الماء خاصة، وبذلك الأيس في  
 غير شرب الماء بكمياتها.

وقال ابن العربي: كان احتصاص الماء بملك فكونه قد فعل إبه لا عليك  
 محتاج سدر الشرب مات.

ومن ثم حجب، من حرق الزوا عبداً وحمل مضج في سرفته، فهاجر  
 قوله "في الشرب" أن ذلك لا يجوز في الأكل، وذكر دفع في حديث أس  
 خلافه، انتهى ما في المتن.

وقال الباقى<sup>(٢)</sup>: قوله: الأيس فالأيس، ينص أن الشرب مشروب هي  
 مناهة الشرب و الطعام وما جرى مجراه، قد أتيخ أبو القاسم من أس  
 شارب، ومنه غيره، فليطه إن شرب الأيس فالأيس، وفي "العصبة" عن  
 ابنه: يصحح في مكافء الأعداء أن يربوا بالأيس فالأيس في الشرب

(١) فتح مبركة (١/٢٨٦)

(٢) المنتقى (١/٨٧٠)

١٧/١٦٦٢ - حَدَّثَنَا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ مِنَ الْبُخَيْرِ. وَغَرَزَ بِيَمِينِهِ أَهْرَاجِي. ....

بالشهادات والمجلس والوضوء وما أشبه ذلك، اهـ. فعلم منه أن ما حكى عن مالك من تخصيصه بالماء ليس بمعروف في منعه.

١٧/١٦٦٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أي) يضم أوله بيناء المجهول، وكلف البخاري برواية أبي طوالة عن أنس - رضي الله عنه - يقول: أتانا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستسقى فحلبنا له شاة لنا ثم شبه من ماء بشرنا، الحديث، وفي آخره للبخاري عن أنس فعلبت، قال الحافظ: غيبن في هذه الرواية أنه هو الذي يأسر الحلب (بماء) <sup>(١)</sup> كذا في النسخ الهندية، وأكثر المصرية، وزاد في بعضها بعد ذلك لفظ (بلبن) حلب من شاة (قد شيب) بكسر الشين المعجمة، أي خلط، ولي رواية يونس عن الزهري عن أنس عند البخاري «فشبت» بضمف المتكلم (من البخر) أي التي كانت في دار أنس، كما في رواية البخاري.

قال الباجي: هذا يقتضي جواز ذلك للشرب، ولا يجوز أن يقاب للبيع لما فيه من الفتن، والجهل بحال المبيع، وقدروا الماء، اهـ.

وترجم البخاري في «صحيحه» إيجاب شرب اللبن بالماء، قال الحافظ <sup>(٢)</sup>: قبله بالشرب للاحتراز عن الخلط عند البيع، وقال ابن السبكي: مفصوده أن ذلك لا يدخل في النهي عن الخليطين إذا كان كل واحد منهما من جنس ما يسكر، وإنما كانوا يمزجون اللبن بالماء؛ لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً، وتلك البلاد في الغالب حارة، فكانوا يكسرون حر اللبن بالماء، اهـ.

(ومن يمينه) ﷺ (أهراجي) بفتح الهمزة واحد من الأعراب، وهم سكان

(١) في النسخ الهندية في أصل «الأدبر» (بلبن قد شيب بماء).

(٢) فتح الباري: (١٠/٧٥).

وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، قُتِرَتْ لَمْ أُعْطَى الْأَعْرَابِيُّ. ....

السادية، قال لحافظ<sup>(١)</sup>: قيل: إن الأعْرَابِيَّ خالد بن الوليد، حكاه ابن التبر، وشعبي بأن مثله لا يقال له أعْرَابِيٌّ، وكان العامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس عند الترمذي قال: دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة فجاءتنا ياناً، من لبن، فشرب رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وخالد على شماله، فقال لي: الشربة لك، فإن شئت آثرت بها خالداً، فقلت: ما كنت أؤثر على سؤرك أحداً، فظن أن القصة واحدة، وليس كذلك، فإن هذه القصة في بيت ميمونة، وقصة أسير في دار أسير فافترقا، نعم، يصلح أن يُعَدَّ خالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: ثم يسم الأعْرَابِيَّ، وزعم أنه خالد بن الوليد عنط واصح! لأن الأعْرَابِيَّ ههنا كان عن يمينه ﷺ، وخالد كان عن يساره في الحديث بعده، فاشتبه عليه حديث سهل الأنبي في الأشياخ الذين منهم خالد بن الوليد مع الغلام بحديث أنس في أبي بكر والأعْرَابِيَّ، وهما قصتان كما بينه ابن عبد البر، اهـ.

(وعن يساره) ﷺ (أبو بكر الصديق) - رضي الله عنه - (فشرّب) ﷺ (ثم أعطى) فضله (الأعْرَابِيَّ) الذي كان على يمينه، وزاد في رواية شعبي عن الزهري عند البخاري «فشرّب منه حتى إذا بزغ القدر عزّ فيه، وعلى يساره أبو بكر وعن يمينه أعْرَابِيٌّ» فقال عمر - رضي الله عنه - وخاف أن يعطيه الأعْرَابِيَّ: أعطأنا بك يا رسول الله عندك فاعطاه الأعْرَابِيَّ». قال الحافظ: كذا لجميع أصحاب الزهري، وثبت معمر فيما رواه وهب عنه، فقال: عبد الرحمن بن عوف بال غير - رضي الله عنه - أخرجه الإسماعيلي، والأول هو الصحيح. ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه، فوهم في أشياء،

(١) انظر: فتح الباري (٧٦/١٠)

(٢) شرح الزرقاني (٢/٢٩٤).

وقال: «الأيمن فالأيمن».

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الأسماء، ١٨ - باب الأيسر فالأيمن،  
ومسلم في ٢٦ - كتاب الأسماء ١٧ - باب استحباب إفراد الياء والتثنية ونحوهما عن  
بين الصنفين، حديث ١٢٤.

١٨/١٦٦٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ،  
عَنْ سَيْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ: .....

فَكَانَ هَذَا مَعَهُ، وَبِحُمْلٍ أَنَّهُ يَكُونُ مَحْفُوظًا بِأَنْ يَكُونَ كَمَنْ مِنْ عَمْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ  
قَالَ ذَلِكَ، لِتَوْفِيرِ دَوَائِي الصَّحَّةَ عَلَى تَعْظِيمِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِذَا

(وقال) ﷺ في ترجيح الأعرابي على أبي بكر. (الأيمن فالأيمن) قال  
المرقاني: ضبط بالنصب على تقدير أعط الأيسر، وبالرفع على تقدير الأيسر  
أحر، قاله الكرماني وغيره، ووجه الرفع بثبوته في بعض طرق الحديث  
«الأيمنون الأيسرون» اهـ.

قلت: هذا لفظ أبي طوالة عن أسد في حديث الياء، وتنبأه فأعطى  
الأعرابي فضله، ثم قرأ: الأيمنون الأيسرون، ألا دبأنا، قال أنس: فهي  
سنة، فهي سنة<sup>(١)</sup> ثلاث مرات، اهـ. ونقدم في أول اثبات أن الجمهور على  
سنيته، بخلاف ما لا من حزم الفاتل بالوحوب.

١٨/١٦٦٣ - (مالك عن أبي حازم) بالحاء المعجمة والراء المعجمة  
سلمة (بن دينار) البجلي (عن سهل) سكون الياء (اسم سعد) سكون العبر  
(الأنصاري) الساعدي الصحابي الشهير، ولا يذهب عليك أن الرواية لسجل من  
معد سكون الياء في جميع النسخ المصرية من المتنود والشروح والتجريد  
وعبرها، ورفع في النسخ الهندية سهل من سعد بالتصغير، وهو تعريف من

(١) التبعة في «النهج» (١٥٢/١)

(٢) كتاب الرواية له ش.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِشَرَابٍ. فَشَرِبْتُ مِنْهُ. وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ. فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟.....

الناسخ، فإن سهيلاً وهو أخو سهل هذا صحابي أيضاً، لكن ذكر له الحافظ حفيظاً واحداً غير هذا، وحديث الباب هذا أخرجه البخاري بسنة موافق من «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن سهل بن أبي بكر، وكذا أخرجه عنه غير البخاري من أصحاب الصحاح<sup>(٢)</sup>.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِي) بناء السهول (شرب) أي لمن، كما يجزم به الحافظ في «الفتح» قال الزرقاني: في رواه إسماعيل بن جعفر عن أبي حازم عن سهل «أني شرب من لبن» (فشرب منه) ﷺ (وعن يمينه غلام) قال الزرقاني: هو ابن عباس، كما عند ابن أبي شيبة وغيره من حديثه. اهـ. قال الحافظ في «الفتح»: هو الفضل بن عباس، كما حكاه ابن بطون، وقيل: أخوه عبد الله بن عباس، حكاه ابن أبي شيبة، وهو الصواب، اهـ.

(وعن يساره) ﷺ (الأشباح) قال الزرقاني: سمي منهم خالد بن الوليد، اهـ. وتقدم في الحديث السابق أن الحافظ لم يجزم به بل ذكره بلفظ يصلح أن يعد خالد منهم. وقال الحافظ: وروى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر - رضي الله عنه - فيمن كان على يساره ﷺ، ذكره ابن عبد البر، وحفظ، اهـ.

(فقال) ﷺ (للغلام: أأنت الذي) بضمزة الاستنهام (أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ (الأشباح) أي الذين على اليسار، وفي حديث ابن عباس عند الترمذي المذكور في الحديث السابق، فقال: يا ابن عباس التسمية لك، فإن شئت أن نؤثر بها خالد، الحديث، قال الحافظ<sup>(٣)</sup>. لم يقع

(١) انظر: (٢٣٥١، ٢٣٦٦، ٢٤٥١، ٢٦٠٥، ٢٦١٥، ٥٦٦٠).

(٢) انجمت في التمهيد (٢٦١، ١٢٠).

(٣) فتح الباري (١/٨٦) و«المستدرر» (٢٩/٢٨٤).



في حديث أنس السكوري مضافاً أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه، فأجاب النودي وغيره بأن السب فيه أن الغلام كان ابن عمه ﷺ، فكان له ﷺ عليه إذلال، وكان من على البار قارب الغلام أيضاً، وطبب نفسه مع ذلك بالاستئذان لبيان استحكامه، وأن السنة تقديم الأيمن، ولو كان مفضولاً بالنسبة إلى من على اليسار.

وقد وقع في حديث ابن عباس أنه ﷺ تلطف به، حيث قال: «الشرية لك، وإن شئت أكرت بها خاتماً»، كذا في «السنن»، وفي لفظ لأحمد إن شئت أكرت به عمك، وإنما أطلق عليه عمه، لكونه أُمس منه، ولعل به كان قريباً من من العباس، وإن كان من جهة أخرى من أقرنه، لكونه ابن خاله، وكان خالد مع رياسة في الجاهلية وشرقة، قد تأخر إسلامه، فلذلك استأذن في بخلاف أبي بكر - رضي الله عنه - فإن رموح قدمه في الإسلام يقتضي ضمانته بجميع ما يقع من النبي ﷺ، ولا يتأثر بشيء من ذلك، ولهذا لم يستأذن الأعرابي له.

ونحله ﷺ خشي من استذائه أن يتوهم لإيادته صرقته إلى بقية الحاضرين بعد أبي بكر دونه، فربما سبق إلى قلبه من أجل قرب عهدده بالإسلام شيء، فجرى ﷺ على عادته في تأليف من هذا سبيله، وقد يمارض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي فيه حديث سهل من أبي حنيفة الذي فيه التقسامة من قوله ﷺ: «كبر كبر»، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الأمر بمذولة السواك الأكبر، وأنخص من ذلك كله حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال: ابدؤا بالكبير».

ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يحلسون فيها متدينين، إما يبر يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه، فثخص هذه الصورة من عموم

قَالَ الْغُلَامُ: لَا إِلَهَ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ. لَا تُؤِيرُ بِصَبِي بِكَ أَحَدًا. ....

نقدم الأيسر، أو يخص من عموم هذا الأمر والملاءمة بالكسر، إذا جلس بعض عن بعض الرئيس وبعض عن يساره، حتى عمده المقصورة يقدم الصغير على الكبير، وأنه مقبول على الغاضل، اهـ.

وقال الناجي<sup>(١)</sup>: هذا الحديث يقتضي أن حكم الناجي في لعنة كذا من حكم السنن، وما في حديث سهل بن سعد من قوله ﷺ: «كتب كبراً بين فئت مع حاوي الأحوال».

(قَالَ الْغُلَامُ) أَيِ ابْنِ عِمْرَانَ (لَا إِلَهَ) كَتَبَهُ بِالْفَتْحِ (يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أُؤِيرُ) نَعْمُ الْهَمْزُ وَكَسْرُ الْمِيمِ (يُصَبِّي بِكَ أَحَدًا) وَهِيَ حَيْثُ ابْنُ عِيَّاسِ الْمَذْكُورِ سَابِقًا: «فَقُلْتُ: مَاذَا سَمِعْتُ بِسُؤْرِكَ عَمَّنْ أَحَدًا»، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْنِيِّ»: فِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِنْدَرُ، وَيَبْقَى أَنَّهُ لَا يَأْتِي إِنْ كَانَ فِيهِ تَقْوِيَةٌ فَتَدِيلُهُ أُخْرَوِيَّةٌ وَدَعَاةٌ «يَسَّ»، وَهَذَا نَصُّ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِي فِي الْقَرِيبِ، وَنَبَا الْإِثَارِ الْمَحْمُودِ مَا كَانَ فِي حِفْظِ الْتَمَسِ دُونَ عَفَادَتِ، فَكَذَلِكَ لَا يَأْتِي غَيْرُهُ بِمَوْضِعِهِ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، اهـ.

وفي مورد المحذور<sup>(٢)</sup>، في «جارية الأندلس» لشمس بن أبي عمير عن «المصنفات» عن «النصارى»، أن سبي أحد إلى الصف الأول، فذبح رجل أكبر منه سباً أو أهلاً عنهم بنحوي أو يتأخر، وغداه تعصباً له، قال ابن عسكروني: فهذا تفهيم جواز «إيثار» ما ضرب ملائحته، خلافاً لشذوذه، وقد نرى «الأشباه» لم أورد لأصحابنا، ونقل العلامة الطبري مؤيداً ذلك سبي عدم الإكرام، ويدل عليه قوله تعالى: «لَوْ يُؤْمِرُونَ عَلَى أَغْيَابِهِمْ وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ حُكْمٌ»<sup>(٣)</sup>، وحديث ابن عباس هذا.

(١) «المصنف» (٢٣٨/٧).

(٢) (٢٣٨/٢٦).

(٣) سورة النحل الآية ٩.

قال: فَمَنْهُ رَمَوْهُ بِالْحِجَابِ فِي يَدِهِ.

أخرجه البخاري في: ٧٤ - كتاب الأسماء: ١٩ - باب: هل ينادون أرحم من  
من يبيد في الشراب - وسنن في: ٣٦ - كتاب الأشربة: ١٤ - باب: ارتجاس إزاره  
الذي، وإمامنا رحمه الله عن بعض تلامذته، حديث: ١٣٧.

### (١٠٠) باب جامع ما جاء في الطعام والشراب

ولا ريب أن مفصل طلب الأكل مشروعية، ذلك بلا خلاف، وإن جاز أن  
يكون عمره أفضل، فإن من تعدين، سمي تقيد المسألة بما إذا عارض تلك  
تفريده هو أفضل منها، فاحترام أهل العلم والتأنيب، كما أفاده الإجماع  
سابق والحدث، فإنهما يدلان على أنه أفضل من عدم هي العطف لأجل.  
ومن أعضاء الإناء، لمن له الحق، وهو من غنى السمين، فيكون الإتيان بالتفريفة  
استدلالاً من قرينة إلى ما هو أفضل منها، وهو لأحترام المذكور، أما ما أثر على  
مكانة في الزعم، دلائل من ليس له ذلك، يكون أخصر عن التفريفة بلا ريب، وهو  
خلاف المطلوب سره، اهـ.

(قال سبيل: (فعله) - ليد - العاطفة في أدلة ثم ما، ومتممها فلام شدة أي  
وضع الإيد، (رسول الله ﷺ) من يده أي يد الخلام بقوة وعنف، قال الخطابي:  
وضعه عطف، وأصله من أرمي على، أفل - وهو المكافئ العربي فترفع، ثم  
استعمل في كرم شيء، يرمي به، وقيل: هو من النقل فلام سائفة بين المتساويين  
المتفوقين أحده لأم، وهو الحق، منه قوله تعالى: (لَوْلَا يُجِيبُنَا إِلَى سَعْيِنَا)  
فكفى منه، والتفسير الأول، بسعي حديث الجاه، وذكر، وضعم تفريفة  
الخطابي باحتص، كذا في المتن).

### (١٠٠) جامع ما جاء في الطعام والشراب

أن الإحداثيات المتبرقة فيها

١٦٦٤/١٩ - حدثني عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أنه سمع أنس بن مالك يقول: قال أبو طلحة لأم سليم: لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضيقاً، أعرف فيه الجوع.

١٦٦٤/١٩ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الانصاري (أنه سمع أنس بن مالك) - رضي الله عنه - قال النووي<sup>(١)</sup>: حديث، أنس في طعام أبي طلحة مما قضيان مختلفتان، حرت فيهما هذان المعجزتان: إحداهما تكثير الطعام، والثانية: علمه ﷺ بأن هذا الطعام القليل يكفي الجمع الكثير.

(يقول: قال أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصاري زوج أم سليم هذه، وامة أنس (لأم سليم) بضم السين مصغراً بنت ملحان الأنصارية، قال الحافظ: اتفقت الطرق على أنه ما أتحدث من مسند أنس: ووافقه عليه أحواه لأمه عبد الله بن أبي طلحة، فرواه مطولاً عن أبيه، أخرجه أبو يعلى من طريقه بإسناد حسن، وأوله عن أبي طلحة قال: «دخلت المسجد فعرفت في وجه رسول الله ﷺ الجوع»، الحديث. والمراد بالمسجد الموضع الذي أعده رسول الله ﷺ للصلاة فيه حين محاصرة الأحرار للمدينة في غزوة الخندق، اهـ.

(لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضيقاً، أعرف فيه الجوع) قال الرزقاني<sup>(٢)</sup>: كأنه لم يسمع من صوته حين تكلم للفقمة المألوفة، فعمله على الجوع للفرقة التي كانوا فيها، وفيه ردٌّ على دعوى ابن حبان أنه ﷺ لم يكن يجوع، وأن أحاديث ربط الحجر من الجوع تصحيفٌ محتجٌ بحديث: «مايت يقطعني ربي ويسقيي»، وتُعَبَّ بأن الأحاديث صحيحة، فيعمل ذلك على تعدد

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٣/١٧٨).

(٢) شرح الرزقاني (٤/٢٩٦).

الأحوال، فكان أحياناً يجوع إذا لم يواصل لينأشئ به أصحابه، ولا سيما من لم يجد شيئاً.

ولمسلم عن حديث أنس: «حدث رسول الله ﷺ فوجدته جالساً مع أصحابه يحدثهم، وقد عصب بطنه بعصاة، فسألت بعض أصحابه، فقال: من الجوع، فذهبت إلى أبي طلحة، فأخبرته فدخل على أم سليم، فقال: هل من شيء؟» الحديث، فكان لما أخبره جاء فسمع صوته، ورأه، ولأحمد عن أنس: «أن أبا طلحة رآه ﷺ طارياً»، ولمسلم عن أنس قال: «رأى أبو طلحة رسول الله ﷺ مضطجعاً يتقلب ظهراً لبطن»، ولأبي نعيم عن أنس: «جاء أبو طلحة إلى أم سليم فقال: أعتدك شيء؟ فإني مررت على رسول الله ﷺ وهو يقرئ أصحاب الصفة سورة النساء، وقد ربط على بطنه حجراً من الحجر»، اهـ.

قلت: ويؤيد ذلك ما في «المشكاة»<sup>(١)</sup> من حديث الشيخين عن جابر، قال: «إنا يوم الخندق نحفر، فعرضت كلية شديدة، فجاء النبي ﷺ فقالوا: هذه كدبة عرضت في الخندق، فقال: أنا نازل، ثم قام ويطئه معصوب بحجر، ولبثنا ثلاثة أيام، لا يدور ذواقاً، فذكر القصة بطولها، وفيها قوله ﷺ: «يا أهل الخندق! إن جابراً صنع سوراً»<sup>(٢)</sup> فحرقه هلاً بكم»، الحديث.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: «هذا يقتضي أن الأنبياء عليهم السلام قد تنبأ بالجوع والألم لبعض ثوابهم، وترفع درجاتهم بما زوي عنهم الدنيا ولحفهم فيها من الجوع والشدة، قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِقَوْلٍ مِن لَّدُنَّا وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّرَرِ﴾»<sup>(٤)</sup> الآية، واستدل أبو طلحة على ما بالنبي ﷺ من

(١) «مشكاة المصابيح» (٥٨٧٧) باب في المعجزات.

(٢) أي طامساً.

(٣) «المستدر» (٢٣٩/٧).

(٤) سورة البقرة: الآية ١٥٥.

فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ فَأَخْرَجَتْ أَفْرَاصاً مِنْ شَعِيرٍ ..

الجموع مصغف صوته يدل على صبره، وأنه لم يخبر بما يحده من ذلك أحداً، وإن كان قد بلغ منه الجهد ما ضعف به صوته، اهـ.

(فهل) استنهاية (من عندك) بزيادة من في أوله في النسخ المصرية دون الهندية (شيء) بأكله رسول الله ﷺ.

قال الباغي<sup>(١)</sup>: هذا يدل على قوة ما عند أبي طلحة من ذلك، ولو كان عنده كثير لا احتاج أن يسألها هل عنده شيء أم لا؟ هذا على أنه كان أكثر الانتصار مالاً ونخلاً، وهذا يقتضي أنها كانت مة شدة، اهـ.

قلت: ويؤيد ذلك ما في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: عن أبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس «أن أبا طلحة بلغه أنه ليس عند رسول الله ﷺ طعام فذهب فأجر نفسه بصاع من شعير بعمل يقيه يومه ذلك، ثم جاء به»، الحديث (قالت) أم سليم: (نعم فخرجت أفراصاً من شعير) جمع قرص، بضم الخاف وسكون الراء قطعة عجين مقطوع به، قاله المزيقي<sup>(٣)</sup>.

وفي «السكنى» جمع قرص وهو الخبز من الشعير، قال الحافظ: وفي رواية ابن سيرين عن أنس عند أحمد، قال: «عمدت أم سليم إلى نصف مد من شعير، فطعمته، وعند البخاري من هذا الوجه ومن غيره عن أنس: «أن أمه أم سليم عمدت إلى مد من شعير جوشته، ثم صلمته»، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس عند أحمد وسليم: «أنني أرى طلحة بعد من شعير، فأمر به فصنع طعاماً».

ولا منافاة بين ذلك لاحتمال أن تكون القصة تعددت، وأن بعض الرواة

(١) «السكنى» (٢٣٩/٧).

(٢) «فتح الباري» (١٥٨٨/٦).

(٣) «شرح الزرقاني» (٢٩٧/٤).

ثُمَّ أَخَذَتْ خَمَارًا نَبَا. فَلَقِبَ التَّحْيَرَ بِبَغْضِهِ ثُمَّ دَسَّهَ نَحْتِ يَدِي.  
وَرَدَّكُنِّي.....

حفظ ما لم يحفظ الآخر، ويمكن الجمع بأن يكون التعبير في الأصل كان صاعاً، فأقرض بعضه تحيلاً لهم وبعضه بلفظي بَغْضًا، وبدل على التعداد ما بين المصيدة والتحيز المقتت الملتوت بالسمن من التبايرة: وقد وقع لأمر سليم في شيء صنعه للشيء بَغْضًا لما تزوج وبنيت بنت ججحت فرب من هذه انتصه من تكثير الطعام وإدخال عشرة عشرة، كما في التوليفة من «كتاب الشكاح» للفخاري، ووقع عند أحمد في رواية ابن سيرين عن أنس عُمِدَتِ أُم سَلِيمَ إِلَى صَفِّ مَدٍّ مِنْ شَعِيرٍ فَطَحَتْهُ، ثُمَّ عُمِدَتِ إِلَيَّ نَكْفَةً فِيهَا شَيْءٌ مِنْ سَمٍّ، فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ خُطْفَةً. الحديث، والمصطفة هي المصودة، وذَاً ومعنى، اهـ.

قال الزرقاني أنه اختلاف قرويات في أنه أقرض أو كسر من خبز، فجمع بأنها كانت أقرضاً بكسر: وقوله «اصحبه وأصحب» يحمل على نبيه بجر ذاء، أو سم لبهل ساوله، كأنه كان ياباً كما هو شأن الكسر غالباً (ثم أحدث) ثم سلب (خماراً لها) بكسر الحاء الممجنة (فلق) بشد الفاء الدية (الخبز ببعض) أي ببعض الخمار (ثم دسه) بشد السين المبهلة، أي دسائه بوزن، دسه دسه دسا إذا أدخله في الشيء بقوة وفجر، كما في «الصحلى» (نحت يدي) بكسر اللام أي إبطي (وردكني) بشد الدال على ما ضبطه الزرقاني. ونضيفاً على ما ضبطه صاحب المعلى، والنصواب الأول، قال صاحب مختار الصحاح «الرداء الذي يلبس، وتردّي وارتدى لبس الرداء، وروء غيره تردء، اهـ.

وفي «المجمع» دسه نحت ثوبي وردني بعضه من التردية أي جعلته رد، أي، وأرداه بكسر الراء ما يسر أعالي أذنك حفظ، اهـ.

وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عند الفخاري ثم دسه نحت يدي ولا تنى ببعضه بشاء، مثقة أي لفنتي، قال صاحب «المحلى»: لا تنى أي رأس، اهـ.

يَنْفَضُّو. ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَلَقَبْتُ بِهِ. فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ. فَطَعْتُ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لِلطَّعَامِ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا» ...

قلت: الظاهر لف بدني لرواية زائدة (ببعضه) أي بعض الخمار (ثم أرسلني) بالخيز (إلى رسول الله ﷺ قال أنس: (فلقبت به) أي بالميز إليه ﷺ (فوجدت رسول الله ﷺ جالساً في المسجد) أي في الموضع الذي أعيد للصلاة عند غزوة الخندق (ومعه) (الناس) أي نفر من الصحابة.

(نقمت عليهم) ساكتا (فقال رسول الله ﷺ: أرسلتك) بهمزة ممدودة للاستفهام على ما ضبطه الزرقاني<sup>(١)</sup>، وبهمزتين المقصورتين في النسخ الهندية، فالأولى استفهامية، وبهمزة واحدة منصوبة في بعض النسخ المصرية، فيكون همزة الاستفهام محذوفة (أبو طلحة قال أنس: (فقلت: نعم، قال: للطعام) باللام في جميع النسخ المصرية، وعليه بنى الزرقاني شرحه إذ قال: أي لأجله، وفي النسخ الهندية «يطعام» بالموحدة، وكذا في «المخاري» براءة عبد الله بن يوسف عن مالك (فقلت: نعم، فقال رسول الله ﷺ لمن معه) وهم كانوا سبعين أو ثمانين كما في آخر الحديث.

(قوموا) إلى بيت أبي طلحة، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: ظاهره أن النبي ﷺ فهم أن أبا طلحة استدعاه إلى منزله. فلهذا قال لمن عنده: قوموا، وأول الكلام يقتضي أن أم سليم وأبا طلحة أرسلتا خيز مع أنس، فيجتمع بينهما أراदा بإرسال الخيز مع أنس أن يأخذه النبي ﷺ، فبأكله، فلما وصل أنس، ورأى كثرة الناس حوله ﷺ استحيى، وظهر له أن يدع النبي ﷺ ليقوم معه وحده إلى المنزل،

(١) شرح الزرقاني، (١/٢٩٧).

(٢) فتح الباري، (٦/٥٨٩).



فيحصل مقصودهم من إطعامه، ويحصل أن يكون ذلك عن رأي من أكرمه،  
 عهد إليه إذا رأى كثرة الناس أن يستدعي النبي ﷺ وجده حنيفة أن لا يكفيم  
 ذلك النبي، وقد عرفوا إتيان النبي ﷺ وأنه لا يأكل وحده.

قال الحفاظ: وقد وجدت أن أكثر الروايات تخصي أن أن ضجة استدعي  
 النبي ﷺ في هذه المأاممة فهي رواية سعد بن أسد، يعني أبو طلحة إلى  
 النبي ﷺ لأتبعه، وقد جعل له طعاماً، وهي رواية ابن أبي سلمي عن أسد،  
 "أمر أبو طلحة أم سليم أن تضيع للنبي ﷺ نفسه خاصة، ثم أوسنتني إليه،  
 وفي رواية ينفذ عن أسد: "دخل أبو طلحة على أبي، فقال هل من  
 شيء؟" فقالت: نعم، عذوق كسر من جبر. "هذه رواية رسول الله ﷺ وحده  
 أكرمه، وإن جاء أحد معه قل منهم، وضيع ذلك عند مسلم.

وهي رواية مبارك بن فضالة عن سائر وثابت عن أنس بن أحمد، قال أن  
 طلحة قال: "أعجب وأصلح، حتى أن ندعو رسول الله ﷺ فباشره، فأتاه  
 ففعلت، فقالت: أدع رسول الله ﷺ، وفي رواية ينفذ عن أسد عن أبي  
 نعيم، وأتته عند مسلم: "أقال بي أبو طلحة: يا أنس اذهب، فله قريباً من  
 رسول الله ﷺ، فإذا قام، فدعه حتى يشرق أصحابه، ثم أتته حتى إذا قام على  
 عتبة أركب، فقل له: إن أبي يدعوك، وهي رواية عمرو بن أنس عن أبي سلمي  
 قال لي أبو طلحة: "أذهب فادع رسول الله ﷺ".

وعند البخاري في "الأضحية" من رواية ابن سيرين عن أنس: "ثم بهتني  
 إلى رسول الله ﷺ، فأتته، وهو في أصحابه، فدعونه، وعند أحمد من رواية  
 "المصنف عن أنس: "فألت لي أم سليم: "أذهب إلى رسول الله ﷺ، فقل له: إن  
 رأيت أن تغذي عنده ففعل"، وفي رواية عمرو بن دينار، "أقال بي أبو  
 أنس عند الدعوى: "فإذا ار طلحة: اذهب يا أنس، فقل للنبي ﷺ: فدعه، فقال:  
 فحشيت فقلت له: إن أبي يدعوك، وفي رواية أحمد من سعد، فقال: يا بني  
 اذهب إلى رسول الله ﷺ فادع، ولا تلح معه عير ولا تنصحي، اهـ.

قال فانطلق، وانفصلت بين أيديهم، حتى جئت أبا طلحة فأخبرته، ...

وكذا حكى الزرقاني<sup>(١)</sup> كلام الحافظ، وعمر رواية محمد بن كعب إلى أبي بصير.

ثم قال: قاله الحافظ، ولم ينزل لضعف بين هذه الروايات المشهورة وبين مقضي أول حديث السب سهولته، وهو أنه أرسله يدعوه وحده، وأرسل معه الحيز أيضاً، حين جاء فدموه له، وإن سبق عليه الحج، لمحاصرة الأسراب أعطاء الخز سراً، اهـ.

ولم يرتض الثعاري في «المعرفة»<sup>(٢)</sup> عن أول كلام الحافظ، بل مال إلى أنه ﷺ فعل ذلك عمداً لإظهار المعجزة تكثير الطعام، وأنه بيت أبي طلحة ليحصل بهم بركة عظيمة بحسن دينهم، اهـ.

(قال) أنس: (فانطلق) ﷺ هو ومن معه، وفي رواية محمد بن كعب: «قال أنس: انطلقوا فاطلنوا وهم لما كان رجلاً، كذا في «الفتح» (وانطلق بين أيديهم) وفي رواية يعقوب عن أنس المذكورة: «فلما قلت له: إن أبي يدعوك، قال لأصحابه: تعالوا، ثم أخذ بيدي مشدداً، ثم أقبل بأصحابه حتى إذا دنوا أرسل يدي، فدخلت، وأنا حزير كثيرة من جاء معه» (حتى جئت أبا طلحة فأخبرته) ما جئتهم جماعة، وفي رواية لضعف بين أنس عن أبيه: «فلما قلت على أم سليم وأنا من مشرك، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي سلمي: «أن أبا طلحة قال: يا أنس فصحت»، ولضعف في الأوسط: «فجعل يرميني بالحجارة»، كذا في «الفتح».

قال الساجي<sup>(٣)</sup>: ثم رأى رسول الله ﷺ قيام أنس عليهم على تلك

(١) «شرح الزرقاني» (٢٩٨/٤).

(٢) «معرفة الساجي» (١٦٦/١٩٥).

(٣) «المعنى» (٢٣٩/٧).

الحال، توهم ما أتى به فسأل عنه تحقّقاً له، فلما أخبره به، قال لمن معه من الناس: قوموا، وإن كان قد علم أن ما يحمله أنس تحب ينه من الخبر لا يكفي العند البير منهم مع المجاعة وشدة الحال، فكيف بأن يفصل عن جميعهم، ولا يمكن أن ينقل عن المعلوم اعتماد في ذلك إلا بوحى يعلم به أنه سيكفي ذلك البير جميعهم، ولو جرى فيه على المعهود، وقسمه بينهم لما أصاب كل واحد منهم إلا قدر بيرة، لا يكاد ينتفع به إلا المنفعة البيرة التي لا تذهب جوعاً، ولا ترتجع قوّة، وقد روى هذا الحديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن أنس قال أبو طلحة: «يا رسول الله إنما كان شيء يسير، قال: تعلمه، فإن الله سيجعل فيه بركة».

وإنما سأل رسول الله ﷺ أن يجعل القوم إلى طعام أبي طلحة، وإن كان لم يأذن له في ذلك، وقد دعاه أبو شعيب خامس خمسة لطعام، فقبعهم رجل، فقال النبي ﷺ: «إن هذا ثبعنا، فإن شئت أذنت له، وإن شئت تركته»، وقال بعض الناس: إن النبي ﷺ فعل ذلك في قصة أبي طلحة لما علم من أبي طلحة أنه يسره ذلك، وهذا وإن كان محتملاً، فغيره أظهر منه؛ لأنه إن كان علم أن أبا طلحة يسره أن يحمل إليه سبعين أو ثمانين، فقد كان أبو شعيب من أهل الدين والفضل، وكان يعلم منه أنه يسره زيادة واحدة، كما فعل إذ أذن له، لكنه جرى في ذلك على ما سألته لامت بعده، لما كانت حاله تشاركهم فيها.

وأما قصة أبي طلحة فتحمل وجهين: أحدهما: أن البركة في الطعام لم تكن من قبل أبي طلحة، وإنما كانت من عند الله تبارك وتعالى، وإنما أجرى الله تعالى على يد رسول الله ﷺ البركة، فكان أحق الناس بها، وما كان لأبي طلحة فيها إلا أن يختص بذلك بمنزله لما كان سببها، وهذه بركة خاص بها، يعلم أن كل مؤمن يرسب فيها ويحرص عليها، وقد دعا أهل خثلق، وهم ألف في رواية سعيد بن جبير عن جابر إلى صنع شعير وإهملتها صنعها جابر.

فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمِّ سَلِيمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَلَسِ،  
وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنْ الطَّعَامِ مَا نُكْفِيهِمْ. فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ لَهُ: تَعَالِ أَنْتِ وَنَفَرُكَ مَعَهُ، وَأَقْلِبِي بَقَارَ مَا صَنَعَ. وَأَمَّ بِسَلَسٍ فِي  
ذَلِكَ جَابِرًا، لَمَّا كَانَ الَّذِي يَكْفِيهِمْ أَهْلُ الْخِزَانَةِ أَيْسَرُ مِنْ عَدَدِ جَابِرٍ، وَلَمَّا هِيَ  
بِرَكَّةٍ نَفَسَ اللَّهُ بِهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَصَّ بِهَا مِرْدَ جَابِرٍ، لَمَّا كَانَ سَبِيحًا  
مِنْ عَمَلِهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قِصَّةُ أَبِي طَالِحَةَ أَنَّ الْأَفْرَاسَ الَّذِي دَعَا إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
الْمُؤْمِنِينَ، قَدْ كَانَتْ أَهْدَتْ لَهُ، وَمَلَكَهَا بِالْفَيْلِ، فَزَامَا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ أَصْحَابَهُ  
إِلَى طَعَامٍ قَدْ مَلَكَهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِدْنِ أَبِي طَالِحَةَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ  
أَبِي رَيْحَةَ عَنْ أَسْرِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ خَشَّتْ مَدَى مِنْ شَعِيرَةٍ وَجَعَلَتْ عَنْهُ  
فَطُفَعَةً، وَعَصَبَتْ عَلَيْهِ عَجْجَةً، ثُمَّ بَعَثَتْني إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: فَدَعَوْتُهُ، قَالَ: وَمَنْ  
مَعِي، فَجِئْتُ، فَفُتِنْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: وَمَنْ مَعِي، فَخَرَجَ أَبُو طَالِحَةَ، فَقَالَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعَتْ أُمُّ سَلِيمٍ، هـ.

وَتَرْجِمُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ مِمَّا قَعَلَ الْغَضَبُ إِذَا نَزَعَهُ عَنِ مَنْ دَعَا  
صَاحِبِ الطَّعَامِ، وَاسْتَعْيَابُ إِذْنِ صَاحِبِ الطَّعَامِ لِلتَّاجِ<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ  
أَبِي شُعَيْبٍ، ثُمَّ نَوَجَّهَ «بَابُ جَوْرِ امْتِنَانِهِ غَيْرُهُ إِلَى دَارٍ مِنْ بَنِي بَرَضَاءَ بِذَلِكَ  
وَيَتَحَقَّقُهُ تَدَقُّقًا نَادِرًا<sup>(٢)</sup>». وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي طَالِحَةَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا (فَقَالَ أَبُو  
طَالِحَةَ: يَا أُمِّ سَلِيمٍ قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّلَسِ) اسْتِثْنَانِ: (وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنْ  
الطَّعَامِ مَا نُكْفِيهِمْ) بِغَسْمِ الْبَرْدِ أَيْ قَلْبَرِ مَا يَكْفِيهِمْ، أَشْعَقَ أَبُو طَالِحَةَ مِنْ قِدَّةِ  
طَعَامِهِ، مَعَ كَثْرَةِ النَّاسِ، وَكَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْلَ طَعَامُهُمْ عِنْدَ الْأَتْيَابِ  
(فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) كَأَنَّهَُا هَرَفَتْ أَنَّهُ ﷺ عَمِلَ ذَلِكَ عَمْدًا، لِيُظْهِرَ

(١) «الصَّحِيحُ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَرِيرَةَ» (١٣/١٧٨) (٢) (١٣/١٧٨)

(٢) (١٣/١٧٨) (١٣/١٧٨)

قَالَ: وَأَدَّاهُ لِي أَبُو طَلْحَةَ، حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَاقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبْرَ طَلْحَةَ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَئِنِّي بِأَنْ أَمْسِكَ، مَا عِنْدَكَ» .....

والمرأة في تكبير الأذان، وإن ذلك على فئته أم سليم ورحمات حلفتها كذا في الفتح<sup>(١)</sup>

(أول من: (فانطلق أبو طلحة) من البيت (حتى لقي رسول الله ﷺ) وفي رواية مباركة من فضالة: «فاستقبل أبو طلحة، فقال: يا رسول الله ما عتقت إلا محض عتقت أم سليم، وفي رواية سعد بن سعيد: «فقال أبو طلحة: إنما استعت لك شيئا، وفي رواية عمرو بن عبد الله: «فقال أبو طلحة: إنما هو فريص، فقال: إن الله سيبارك فيه»، ونحوه في رواية عمرو بن يحيى النعاني. وفي رواية يعقوب: «فقال أبو طلحة: يا رسول الله إنما أرسلت أمة بدعوك وحارك، ولم يكن معي ما يبيع من أمة، فقال: «دخل، فوالله سيبارك فيها عتقت»، ١١٢ في الفتح.

(عاقبل رسول الله ﷺ وأبو طلحة معه حتى دخلا المنزل. وفيه الذين معه من الصحابة فخرج الرسول، قال الحافظ: فآخروه أنه ﷺ دخل سرور أبي طلحة وحده، وصرح بذلك في رواية ابن أبي شيبة بإلفظ: «فلما أتى رسول الله ﷺ في الناس، فقال: «لحم افعلوه، ودخل» (فقال رسول الله ﷺ: «طعمي» بزيادة الياء، في جميع النسخ على لغة أهل نجد. فإنهم يصرفونها، كما في المعلى. قال الزبيري: «بالياء على لغة شمس، وفي رواية هلم يدون الياء، قال الحافظ: هي لغة حجازية هتم، ندعم لا يؤت ولا شيء ولا يجمع، ومنه قوله تعالى: «وَأَقْبَلُوا إِلَهُكُمْ هَلْ أَبْتَلَاكُمْ فَإِنْ ابْتَلَاكُمْ فَتَمْسِكْ إِلَهُكُمْ» قال: إنها رواية من هاء التثنية، ومنه السلام وتثنية نعم، أي احضري (يا أم سليم ما عندك).

(١) جامع ابن جرير (٦، ٥٩٠)

فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخَيْرِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ. وَغَضِرْتُ غَائِبَهُ أَمْ  
سَلِمَ عُمَةُ لَهَا، فَأَدَمْتُهُ.....

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يريد به الأفراس التي دعا بها أسير، ويحتمل أن يريد ما عدها من إدام تأدعه به إلا أن هو، أنسر: «فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخَيْرِ» ظاهره أن السؤال كان عنه (فَأَنْتَ) أم سليم (بِذَلِكَ الْخَيْرِ) الذي كان أرسلته مع أسير، فقليل أسيراً لما أخبرها الخبر أحدهم منه، أو كان مع أسير، لكنه ﷺ خاطبها، لتعمل فيها ما يأمر به ﷺ.

(فَأَمَرَ بِهِ) أي بالخير (رسول الله ﷺ لفت) بضم الفاء وشد الشدة لفوقية، أي كسر. قال القاري: مصعقة المجهول الماضي، أي جعل قتيلاً أي قطعاً صخراً، قال شارح: أو هو أمر مخاطب، ولعل تقديره فأمر به، وقال: ففت. اهـ. والظاهر الأول، قال الباجي: يحتمل أمر به ﷺ بقصد بذلك بركة التريد وإنه أبرأ من غيره. اهـ.

(وَعَصِرَتْ عَلَيْهِ أَمْ سَلِمَ عُمَةُ لَهَا) بضم السين المهملة وتشديد لكالاف: إياه من جلد مستدير يجعل فيه السم غالياً والعسل (فَأَدَمْتُهُ) عند الهجمة في السخ الهندية وبعض المصرية، وفي بعضها بقصر الهجمة أي جعلت ما خرج من العكة إداماً له.

وقال النووي<sup>(٢)</sup>: أدمته بالمد والنصر ثغان: أدمته أدمته جعلت فيه إداماً، ولأحمد من أنسر: «فَقَالَ ﷺ: هَلْ مِنْ سِدْنٍ؟» فقال أبو طلحة: قد كان في العكة شيء، عجز بها فجعلنا يحصرانها حتى خرج، فيحتمل أنها عصرتها لما أتت بهاء ثم أخذها منها وعصرها استنراعاً لما بقي فيها، أو أنهما بدأ عصرها، ثم حاولت بعد عصرهما إخراج شيء منها، فلا مخالفة بينه وبين

(١) «المنقذ» (٧٦/٢٢٠).

(٢) «شرح صحيح مسلم» النووي (٧٦/٢٢٠).

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ. ثُمَّ قَالَ: «إِذْئَنْ يَخْتَرُونَ بِالْمُخُولِ» .....

قوله: «عصرت أم سليم»، أو أفاضل ههنا على أنها التي عصرت لا يندبها بالعصر، ومعنى زوجها، قاله الرزقي<sup>(١)</sup>

(ثم قال رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول) ولمسلم من روي عنه سعد بن أسد: «فمسحها ودمى فيها بالبركة»، ولأحمد عن النضر بن أسد عن أبيه: «فجشت بها» أي بالبركة ففتح وباطها، ثم قال: بسم الله اللهم أعظم في البركة، قال العافظ. وعرف بهذا المراد بقوله: «وقال فيها ما شاء الله أن يقول»، وهي رواية مباركة بين فضلاء: فقال: هل من ممن؟ فقال أنه طليحة: فذكر أن هي ابتكة سمراً. فجاء بها فجعلها يعصرانها حتى خرج، ثم مسح رسول الله ﷺ به سببته، ثم مسح العرس ففتح، وقال: «بسم الله»، فلم يزل يمسح ذلك، والعرس يتفتح حتى رأيت القرص في النجفة يتفتح». هذا قال صاحب «المحلى»: أي يسيل، وفي «معتمد الصحاح»: «مع السمر جرى على وجه الأرض»، وسمي مثله، هذا.

(ثم قال) رسول الله ﷺ: «إِذْئَنْ لَعِثْرَةٌ بِالْمُخُولِ» وسي في نسخ الهندسة لفظ بالمخول، قال النووي. إنما أدن عشرة عشرة ليكون أرفق به، فإن القصة التي ذك فيها الخبز لا يتعلق عليها أكثر من عشرة إلا ضرر بعضهم. سمعنا عنهم زائد القاري<sup>(٢)</sup> وفيه: «ولما لم يأذن بالكل مرة واحدة» لأن الجميع الكثير إذا طروا إلى طعام قابل يزداد حرصهم إلى الأكل، ويظنون أن ذلك الطعام لا يتبعهم، والحرص يدفع البركة، ويمكن أن يكون ما، على أن الجميع الكثير إذا أبصروا الطعام المبيع لأثر بعضهم بعضاً على أنفسهم، وسحبوا من الأكل الكثير، واستغنوا في أكلهم، ولم يحصل لهم مرادهم من القوة في شفاعته، وقبل. تضيق المرء، هذا.

(١) شرح الرزقي، (١/٢٩٩).

(٢) عمدة المفاتيح، (١/١٩٦).

فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «أَذِنَ لِعَشْرَةٍ،  
فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «أَذِنَ لِعَشْرَةٍ،  
فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «أَذِنَ لِعَشْرَةٍ،  
فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «أَذِنَ لِعَشْرَةٍ،  
حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا.....»

قال الحافظ: سننت في مجلس الإملاء عن حكمة تبعيضهم، فقلت:  
بحسب أنه عرف فئة الطعام، وأنه لم يبق في صحفة واحدة فلا يتصور أن يتحافوا ذلك  
المعد الكثير، فقبل: لم لا أدخل الكل وينظر من ثم يسعه التحلق، وكان أبغ  
في اشتراك الجميع في الاطلاع على المعمرة بخلاف التبعض، فإنه يطره  
احتمال تكرار وضع الطعام لمصنعه تصحفة، فقلت: بهتمل أن ذلك نصيب  
البيت، كذا في «الزرقاني».

(فَأَذِنَ لَهُمْ) أي لعشرة (فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا) قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وفي  
رواية مبارك بن فضالة: «فوضع يده وسط القصر»، وقال: كانوا ويسم الله  
فَأَكَلُوا من حوائج القصعة حتى شبعوا» وفي رواية بكر من عبد الله: «فقال لهم:  
كلوا من بين أصابعي»، «عد» (ثم خرجوا) بعد الفراغ (ثم قال) ﷺ: (أَذِنَ  
لعشرة) ثانية (فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثم خرجوا)، وفي رواية عبد الرحمن بن  
أبي ليلى: «ثم قال: لهم: قوموا وليدخل عشرة مكانكم» (ثم قال: أذِنَ لعشرة)  
ثالثة (فَأَذِنَ لَهُمْ) قد دخلوا (فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثم خرجوا، ثم قال: أذِنَ لعشرة)  
رابعة (فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثم خرجوا، ثم قال: أذِنَ لعشرة) خامسة،  
هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية تذكر العشرة الخامسة نصاً، وليس في  
نسخة الزرقاني ذكر العشرة الخامسة، ولعله سقط من النكاتب، فما زال يدخلهم  
عشرة عشرة (حتى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا).

(١) «فتح الباري» (٦/٤٩٠).



وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ رَجُلًا، أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا.

أخرجه البخاري في: ٧٠ - كتاب الأضحية، ٦ - باب من أكل حتى شبع.  
ومسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة، ٢٠ - باب جواز استبأه ضربه إلى دار من بين  
برضاه، حديث ١٤٢.

قال المحافظ<sup>(١)</sup>: وفي رواية يعقوب عند مسلم «أدخل علي ثمانية، فما  
زال حتى دخل عليه ثمانون رجلاً، ثم دعاني ودعا أمي وأبا طلحة، فأكلنا حتى  
شبعنا». وهذا يدل على تعدد القصة، فإن أكثر الروايات فيها أنه أدخلهم عشرة  
عشرة سوى هذه، فقال: إنهم أدخلهم ثمانية ثمانية». اهـ. قال الزرقاني: هذا  
أيضاً يدل على تعدد القصة، (والقوم سبعون رجلاً أو ثمانون رجلاً) بالشك في  
«الموطأ»، هكذا بالشك في البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك.

وفي رواية مسلم وأحمد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس حتى  
فعل ذلك ثمانين رجلاً بالجزم، وزاد ثم أكل ﷺ وأهل البيت وتركوا سؤراً  
أي فضلاً، وفي رواية لأحمد «كأرو نيعاً وثمانين»، ثم قال: وأفضل لأهل  
البيت ما يشبههم، ولا منافاة لاحتمال أنه ألقى الكسر، وفي رواية لمسلم  
«وأفضل ما بلغوا جيرانهم»، وفي أخرى له: «وفضلت فضلة، فأهدينا  
لجيراننا»، ولأبي نعيم «حتى أهدت أم سليم لجيرانها». وفي رواية للبخاري  
عن ابن سيرين عن أنس «أن أمه عمدت إلى مد شعير بحشنة، وجعلت عنه  
خطيبه»<sup>(٢)</sup>، الحديث.

وفيه وقال: أدخل علي عشرة عشرة حتى عد أربعين، ثم أكل ثم قام،  
فجعلت أنظر هل نقص منها شيء، ولاحمد حتى أكل منها أربعون رجلاً  
وبقيت كما هي، قال المحافظ: وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة، وأن القصة  
التي رواها ابن سيرين غير القصة التي رواها غيره.

(١) فتح الباري (٦/ ٥٩٠).

(٢) الخطيب: لَنْ يُرَى عَلَيْهِ دَمٌ يُطْبَخُ يُسَلُّ وَيُعْطَى بِالْمَلَأَةِ.

٢٠ / ١٦٦٥ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ  
كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ.....»

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: حاصله أنه تعدد مرتين، مرة سألها فوجد الخبز، ففعل  
ما ذكر في حديث الباب، وكانوا ثمانين، وأدخلهم عشرة عشرة، ومرة لم  
يسألها، بل أجز نفسه بصاع وأتى به إتيها، وقال: «عجني وأصلحيه، فجعلته  
عصيدة، ودعاه، فجاء معه أربعون، وأدخلهم ثمانية ثمانية، وبهذا تنصح  
الروايات.

لكن يَحْتَكِرُ عليه أن رواية يعقوب التي قال فيها: «أدخلهم ثمانية ثمانية»  
ففيها أنهم ثمانون إلا أن تكون شاذة، والمصحف رواية ابن سيرين أنهم  
أربعون، لكن فيها أدخل عشرة عشرة، اهـ.

ونعني القاري في «المعرفة»<sup>(٢)</sup> وقال: القضية متعده، والجمع بأن الجمع  
الأول كانوا أربعين، ثم لحقهم أربعون أخرى ممن كانوا وراءهم، أو وقع  
منه ﷺ دعاؤهم، اهـ.

قلت: والظاهر المتعدد، ولا فاقة إلى التأويل الجيد في الروايات الكثيرة،  
فإن مثل هذه المعجزات كانت كثيرة الوقوع منه ﷺ، فلو حملت الروايات على  
الأكثر من مرتين أيضاً فلا بعد فيه.

٢٠ / ١٦٦٥ - (مالك عن أبي الزرئاد) عبد الله بن ذكوان (عن الأصمعي)  
عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - وهكذا أخرجه البخاري  
برواية عبد الله بن يوسف وإسماعيل عن مالك بسند ومنه (أن رسول الله ﷺ  
قال: طعام الاثني) المشيع لهما (كافي الثلاثة) لغوتهم (وطعام الثلاثة) المشيع

(١) شرح الزرقاني، (٢/٢٩٩).

(٢) معرفة الحديث، (١٦/١٦٦).

## كافي الأربعة.

أخرجه البخاري في: ٧٠ - كتاب الأطعمة، ١١ - باب طعام الواحد يكفي الاثنين. ومسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة، ٣٣ - باب فضيلة المراءاة في الطعام القليل. حديث ١٧٨.

لهم (كافي الأربعة) بالطريق الأولي، وفي مسلم عن عائشة مرفوعاً «طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية»، وفي ابن ماجه من حديث عمر - رضي الله عنه - «طعام الواحد، يكفي الاثنين، وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة»، الحديث.

قال المصلي: المراد بهذه الأحاديث التحفيز على التمسك والتفجع بالكفاية، يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية، وإنما المراد الموساة، وأنه ينبغي لائنين إدخال ثالث لتمامهما ورابع أيضاً بحسب ما يحضر، ووقع في قصة أضياف أبي بكر، فقال النبي ﷺ: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث»، الحديث. وعند الطبراني من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - ما يرشد إلى السنة في ذلك. وأوله «كلوا جميعاً ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين»، الحديث.

فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع، وأن الجمع كلما كثر ازدادت البركة. وأشار الترمذي إلى حديث ابن عمر، وعند البزار من حديث مسرة نحوه. وزاد في آخره «ويؤيد الله على الجماعة»، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

زاد الزرقاني<sup>(٢)</sup>، وقيل: معناه أن الله يضع من بركته فيه ما يضع للنبية، فيزيد حتى يكفيهم. قال ابن العربي: وهذا إذا صحت نيتهم، وانطلقت ألسنتهم، فإن قالوا: لا يكفيان، قيل لهم: أئبلاء موكل بالمنطق، وقال المزني سلام في «الأمالي»: «إن أريد الإخبار عن الواقع، فمشكل

(١) افصح الباري (٩/ ٣٩٢).

(٢) شرح الزرقاني (١/ ٢٣٠).

٢١/١٦٦٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَائِكَ، عَنْ أَبِي الزَيْبِ الْمَكِّي، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَغْلِقُوا الْبَابَ.....»

وإن كان له معنى آخر فما هو؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أنه خير بمعنى الأمر، أي أظعموا طعام الاثنين الثلاث، والثاني: أنه تنبيه على أن ذلك بثوت الثلاث، وأغلقوا بذلك للنا نحن، وروى العسكري في «المواضع» عن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً: «اكسوا ولا تهرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة، كلوا جميعاً، ولا تهرقوا، فإن البركة في الجماعة»، فيدخل من هذا أن الشرط الاجتماع.

ومعنى الحديث أن طعام الاثنين إذا كانوا مفرقين كافي الثلاثة إذا أكلوا مجتمعين، وفي الحديث إشارة إلى أن المواصلة إذا حصلت حصل معها البركة، فنعلم الحاضرين، وأنه لا ينبغي للمرء أن يستحقر ما عنده فيشتت من تقديمه، فإن القليل قد يحصل به الأكفاء. اهـ.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: قال عيسى بن دينار في «المزبأة»: معنى الحديث: أنه إذا جمعت الأيدي، وكانت المواصلة، عظمت البركة، وقد هم عمر - رضي الله عنه - في سنة مجاعة أن يجعل مع أهل كل بيت مثلهم، وقال: إن الرجل لن يهلك على نصف فونه، اهـ.

٢١/١٦٦٦ - (مالك عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسلم (عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أغلقوا» مفتاح الهمة وسكون الغبن المعجزة (الباب) قال ابن دقيق العيد: في الأمر بإغلاق الأبواب من المصالح الدينية والدنيوية: حراسة الأنفس والأموال من أهل العت والفساد، ولا سيما الشيطان، فإن قوله: «فإن الشيطان لا يفتح» إشارة إلى أن الأمر بإغلاق المصلحة إبعاد الشيطان كما يأتي، ونظير البخاري برواية معناه عن جابر

(١) «السنن» (٢/٢٤٤).

## وَأَرْقُوا السُّنَّةَ

مَرْقُوعًا فَأَقْبَحُوا. لِمَصَابِيحِ بَالِدِ بْنِ إِدْرِيسَ، وَأَنْتَمُوا الْأَبْوَابَ، الْخَبَائِثَ، إِشَارَةً بِأَنَّ الْأَمْرَ بِمِثْلِكَ فِي اللَّيْلِ، وَلَهُ تَرْجَمَ عَلَيْهِ الْخَارِجِيُّ مَنَابِخَ خَاتَمِ الْأَبْوَابِ - تَلْبِيزًا - وَهِيَ أُخْرَى لَهُ إِذَا كَانَ جَنَحَ السَّمَلِ أَوْ أَسْتَسِمَ، مَكْنًى صِيَابِكُمْ، وَأَعْلَمُوا الْأَعْيَابَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ.

وقال القاضي: ويحتمل أن يريد - والله أعلم - إذ ستم بالليل كذا من حديث جابر المذكور: أمر بوضاء المصباح عند البرق دليل - وعطف على ذلك غلق الأبواب وغيرها - فالظاهر منه ذلك، ويحتمل أن يريد - سائر الأوقات على ما يرهت الناس - حقله من الاسوال والعطام وغير ذلك، فإنه يجوز أن يراد حفظه، اهـ.

(وأوكلوا) بفتح الهاء وسكون الهمزة وضم الكاف بلا همزة، شذوذاً، وإبطوا (السفاه) بكسر الحين الثقبة أي شذوذاً، وأنها مذكورة وفي رواية عطاة عند البخاري وأوكلوا فربكم وادكروا اسم الله. قال السجستاني: "روى الفعفاء بن حكيم عن جابر هذا الحديث، ومنه أن في السنة ليلة يزل فيه وباء، لا يجر إليها نيس عليه غطاء، أو سفاه تيس عليه وكاء إلا نزل به من ذلك الباء، قال البيهقي: والأعاجم سادنا بتقوى ذلك في كانون الأول، اهـ.

قلت: حديث الشيعاء أخرجه مسلم من طريق هاشم بن الغمام عن النبي بلفظ قال في السنة ليلة يزل فيها وباء، لا يمر بئلاً لبس عليه غطاء، أو سفاه. ابن عسكرواء إلا نزل به من ذلك الباء، ثم روى برواية شمر بن علقم عن أبي نا أن النبي هذا الإسناد منه غير أنه قال: فإن في السنة يوماً يزل فيه وباء، وزاد في الخبر الحديث، قال البيهقي: فالأعاجم سادنا بتقوى ذلك في كانون الأول، قال النووي: قوله، شذوذاً أي شذوذه ويزحفونه. وكتبون غير

(١٩٦) - مسنوني (٢٢٤٠/٢٢٤١)، والنسخة (١٩٧١/٢٢٨٠) والألمانية (٢٢٨/٢٢٨٩).

وَأَكْثَرُوا

مصرود، لأنه علم أعجمي، وهو لشهر المعروفة، وأما قوله في رواية يوء، وفي أخرى لبلة، فلا منافاة بينهما، إذ ليس في أحدهما شيء الآخر، فهذا ثالثه، اهـ.

قلت. وكسوف من شهر السنين الرومية، وهي تساوي المئتين (المكتوبة المتعددة سبعمائة، وأول اليوم من كانون الأول يكون أول يوم من ديسمبر سنة في تقويم العام) لأبي الحسن محي الدين. قال النووي<sup>(١)</sup> قال أبو حميد الساعدي، وهو راوي هذا الحديث: إنما أمر بالأسفة تركي لئلا، وبالأبواب أن يعلق لئلا، هذا الذي قاله أبو حميد من تخصيصها بالليل، ليس في اللفظ ما يدل عليه، والمختار عند الأكثرين من الأصوليين، وهو مدح لكوفي وغيره أن تفسير الصحابي إذا كان خلاف ظاهر اللفظ ليس بحجة، ولا يرمى غيره من المجتهدين موافقة على تفسيره.

وأما إذا لم يكن في ظاهر الحديث ما يحدده بأن كان محملاً، فيرجع إلى تأويله. ويحب الحمل عليه؛ لأنه إذا كان محملاً لا يحل حمله على شيء إلا سوفي، وكذا لا يجوز تخصيص العموم بمذهب الراي عند الشافعي. والأكثرين. والأمر بنظية الإناء عام، فلا يقبل تخصيصه بمذهب الراي بل يتعمد بالعموم، اهـ.

قلت. وفيه أن التقييد بالليل في غلق الأبواب عدم قريباً، ولما ترجم عليه البخاري مقيداً بالليل كما تقدم.

(واكتفوا) كذا في النسخ الهندية، وفي جميع نسخ المصرية «أكتفوا» بزيادة ايمزة بعد الفاء، قال عياض: نفع الهمة وكسر الفاء وساعى. وبوصلها رسم ألفاً ثلاثي، وهما صحيحان، أي أقصوه، ولا تفركوه للعلق الشيطان.

(١) مشرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٢/١٨٣).

كَبُرَ، أَوْ خَمَرُوا الْإِبْرَاءَ، وَتَحَنَّنُوا الْمُضْجَحَ .....

ولحسن الفهم، وذوات الأعداد، كما في الترغاني<sup>(١)</sup> (الإثناء أي إثناء الطعام، والشرب (أو خمره) منتج لبقاء المعجزة وكسر الميم المتعددة أي غطوا (الإثناء) في البياجي<sup>(٢)</sup> يحموا، ما يكون شكاً من الرنوي، والأظهر أنه لفظ النبي ﷺ ومعه، فكأنه إن كان فارغاً أو حذوياً إن كان فيه شيء، فإن ذلك منع كسباً أو شاكلاً، ما في المعجزة، أو شاع شيئاً معاً في الفزع من شية أو راحة، ما.

فإن - روقاني<sup>(٣)</sup>، ويؤيد أن في بعض طوفاه عند البخاري عن جابر، «خمره الطعام، الشرب»، وفي الصحيح أيضاً عن جابر «وخمرهوا المذبحكم واكثروا اسم الله، ولو أن تعرضوا عليها حود» (واطفوها) منتج الفهم وسكون لفظ، التمهلة فكسر الفاء ثم حمزة مضمره (المصباح) أي السراج، فإن صاحب «المحلى» إنما لم يفسرهم إلى، نحو تربية طعام أو غير ذلك.

وترجم البخاري في «معيمة» على هذا الختم ما لا فرق له في البيت عند النووي، وأورد فيه حديث أبي موسى مرفوعاً أيضاً بلفظ «إن هذه النار عدم لكم، فإن نتم فأنقذوها منكم»، فإن الحادق<sup>(٤)</sup> قبله بالنوم لحصول انقضاءه شاكلاً، ويشتبه أنه «وهم وحدهم» «فقد حصل النهي» وقال ابن العربي: معنى كون النار عدواً لها أنها تضيء أماناً وأمنها عتقاء العبد، وإن كانت لها مفعة، لكن لا تحصل إلا برأصاء، فأطلق أنها عدو لها لوجوه معنى «المقاء».

(١) شرح الرقاعي (٢/٢٠٠)

(٢) اللقي (٢٤٩/٧)

(٣) شرح الرقاعي (٢/٢٠٠)

(٤) فتح الباري (١/٢٥٠)

## فَإِنَّ الشَّيْطَانَ

قال الغرطبي: إن الواحد إذا مات بييت يسى فيه غيره، وفيه يار، فبب أن يحفظها قبل موته، أو بفعل بها ما يؤمن معه الاحتراف، وكذا إن كان في البيت جماعة فنجس ثلثي بعضهم، وأحفظهم بذلك آخرهم توما، فمن فتره في ذلك كان لئسمة محالماً، ولادائها تاركاً، هـ.

قال الشيخ طهمي: الأسر والمهي في هذا الحديث للإرشاد، ولقد يكون للشديد، كذا في «الفتح»، وفي «المحلى»: قال الغرطبي: حسم أوامر هذا لباب من باب الإرشاد إلى المضلعة، ويحتمل أن يكون للشديد، لا سيما في حق من فعل ذلك بغير مثال للأمر، اهـ.

قال الحافظ: وحزم النووي بأنه للإرشاد لكونه لمصلحة دينية، ونقص بأنه ينضم إلى مصلحة دنية، وهي حفظ نفس المحرم قتلها، والمال المحرم تبويره، وقال ابن دفعي الممد: هذه الأوامر تم بعملها الأكثر على التوجوب، ويؤثم أهل الظاهر حملها عليه، قال: وهذا لا يحتقن بالقدوري، بل الحمل على ظاهره إلا لمعارضة ظاهر يقول به أهل القياس، وإن كان أهل الظاهر أولى بالالتزام لكونهم لا ينضمون إلى المفهومات والمناسبات.

وهذه الأوامر شوع بحسب مقاصدها، فمنها: ما يحمل على القرب، وهو التسمية على كل حال، ومنها: ما يحمل على القرب والإرشاد معاً، كإغلاق الأبواب من أجل التعليل، بأنه الشيطان لا يقتنع إلا معشاً، لأن الاحترار من معاشة الشيطان مندوب إليه، وأن تحتها مصالح دينية كالحراسة، وكذا إيذاء السقاء، وتحميم الزنا، هـ.

(بأن الشيطان) قال الحافظ: اللام فيه المحس إلى ليس المراد فرداً بعينه. قال ابن رفاص<sup>(١)</sup>: وفي رواية عن عطاء، «فإن الجبر لا تضاد بينهما، بل لا

(١) شرح الرافعي (١٤٠٦: ١٤١).





وَأَنَّ الْقَوْسِفَةَ تُضْرَبُ عَلَى نَاسٍ يُكْتَبُ.

أخرجه مسلم في ٣٦ - ٤: باب الأشرية، ١٦ - باب الأمر بتعطية الإماء، حديث ٩٦.

كَانَ دَاخِلًا فَلَا يَدْرِي لَخِيرٍ عَلَى خُرُوجِهِ، قَالَ: فَيَكُونُ ذَلِكَ تَحْصِيلَ الْمُسْتَدَلِّ لَا وَمَعَهَا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ التَّسْمِيَةُ عَنِ الْإِعْلَاقِ تَقْنِصِي طَرْدٍ فِي الْبَيْتِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَعَمَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ التَّسْمِيَةُ مِنَ ابْتِدَاءِ الْإِعْلَاقِ إِلَى تَعَامُلِهِ. اهـ.

(وَأَنَّ الْقَوْسِفَةَ) بتصغير التحفيل لتفاسقه، ولعماد القارة، وتقدم في كتاب النحج وجه تسميتها بالقرافة (تضرم) <sup>(١)</sup> تضم المشكاة النوقة وسكون انقصاد القامحة وكسر القاء المهملة، أي توقد (على القاس) وفي رواية لمبيهي سى أهل البيت (بينهم) بالافراد، في النسخ المصرية: «وبينهم» بالجمع في النسخ الهندية، وفي رواية عطاء عن حابر «وَأَنَّ الْقَوْسِفَةَ رَسًا حَرَّتِ الْمُتَبِيلَةُ، فَأُحْرِقَتْ أَهْلُ الْبَيْتِ»، قال السامط: أخرج أبو داود وصححه ابن حبان وأبو حاتم عن ابن عباس قال: جاءت قارة، حمرت المنبيلة فأثقلتها بين يدي رسول الله ﷺ عسى الحمرة التي كان قاعدًا عليها، فأحرقته بها مثل موضع الدرهم، فقال النبي ﷺ: «إِذَا بَعَثَ فَأُطْفِئُوا مَرَاكِمَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى عَذَابٍ فَيَحْرِقُكُمْ».

وفي هذا الحديث بيان من الأمر أيضاً، وبيان الحامل للصورة، وهي قفارة عسى حر المنبيلة، وهو الشيطان يستعين، وهو عذر الإنسان عليه بعدو آخر، وهي النار، أعادنا الله بكرمه من كيد الأعداء أنه رذل وجسم، قال ابن دقيق العيد: إذا كانت العلة هي إطفاء السراج الحذر من حر القويسقة المنبيلة.

(١) انظر: الحديث وشروحه في التمهيد: (١٢) (١٧٣)

١٦٦٧/٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ  
الْحَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكُفَيْيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ  
يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.....

فستنبه: أن السراج إذا كان على هيئة لا تصل إليها فتارة لا يبيع إلفاده كما  
لو كان على منارة من حاصر أمس لا يمكن الفداء الصعود إليه، أو يكون  
مكانه بعيداً عن موضع بيعته أن تنس منه إلى السراج

قال: وأما ما ورد من الأمر بإطفاء النار مطلقاً، كما في حديثي من عمر  
رأى موسى، وهو أصغر من نار السراج، فقد ينطبق منه مفسدة أخرى، غير جبر  
الفتنة كسقوط شيء من السراج على بعض متاع البيت، وكسقوط العذرة، فيتر  
السراج إلى شيء من المتاع، فيحتاج إلى الاستيقاظ من ذلك، فإذا استيقظ  
بحيث يؤمن معه الإحراق، فيقول انحكم بزرال علة، وقد صرح النووي بذلك  
في المستقبل مثلاً لأنه يؤمن معه نصير الذي لا يؤمن مثله في السراج، اهـ.

١٦٦٧/٢٢ - (مالك عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (الحقيري) بضم  
المرحدة رفحياً (عن أبي شريح) بضم الشين المصحفة آخره حاء مهملة مصعرة  
الخباءعي ثم (الكفبي) تنسبة إلى كعب بن عمرو، يعني من حراقة، اسمه  
عويكة بن عمرو على الأشهر، وقبل غير ذلك، أسلم قبل الفصح، وكان معه  
لواء حراقة يوم الفتح، توفي بالمدينة سنة ٤٦٨ هـ.

(أن رسول الله ﷺ قال) وفي رواية البخاري<sup>(١)</sup> عن الحديث عن سعد عن  
أبي شريح: سمعت أباي وأبصرته حين تكلم النبي ﷺ فقال: (من كان  
يؤمن بالله) إيماناً كاملاً، واليوم الآخر، قال الحافظ: نمراده الإيمان الكامل  
وحده بالله (واليوم الآخر) إشارة إلى لبدا وتعداد أي من آمن بالله الذي تحبه  
وأمن أنه سيجازيه بماله، فينبغي التحصيل المذكورات.

(١) أخرجه البخاري في 'الآداب' (٦١٣٦) باب إكرام الضيف وعدمه. وأبو داود في 'الطهارة'  
(٣٧٢٨) باب ما جاء في قسبانه

فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسْتُ، .....

وقال في موضع آخر: قال اصفى ظاهر الحديث انتفاء الإيهام عن خلاف ذلك، وليس مراداً، بل أريد به الامانة كما يقول لفتاوى إن كنت في أضعفتي نهجاً له هي الطاعة، لا أنه لا يفتد، طاعته بشئ ما به أنه، اهـ.

قال الرضائي<sup>(١)</sup>: وغير بالتصديع ههنا وجباً بعده نصاً إلى اعتبار الإيهام وتجنده بتعدد أمثاله. وهذا من خطاب التوبيخ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَّ اللَّهُ فُتُوكُلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ يعني أن ذلك من صفة الزور. وأرد خلافاً لا سبق لمن يزعم بأنه، ولو قيل لا يحل لأحد أن يحصل ذاك المرض، اهـ (الليل خيراً) أي يتكلم بما يناب عليه (أو ليهنت) بضم الميم أي بكت عن الخراء. وقد ضبط عمر واحد بضم الميم، وأنه الرواية المشهورة. فان الطوسي: سمعها بكسرهما، وهو التيس، كذا في المنزهاني.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: هو بضم الميم. ويجوز كسرها وما من جوامع التكلم؛ لأن المقبول منه إما خير أو شر، وإما بيل إليه أحدهما. فدخل في التخيير كل مقبول من الأقوال. فحسب، وتنبها، فإذن فيه على اختلاف أنواعه ودخل فيه ما يؤيد إله، وما يهدد ذلك مما هو شر، أو يؤيد إله، فأمر عند إرادة الخوض فيه بالهت، وأخرج الطبراني والتبتي في الزهد من حديث أبي أمامة نحو حديث الناب سخط: الفليل خيراً ليعنهم. أو لمسكت من شر أيسامه، اهـ.

والإساجي<sup>(٣)</sup> يريد أن هذا حكم من يضمن بانه، وعدم أنه يجازي في الأحرار، وما يلزمه أن يكون خيراً يوجر عليه، أو يهت عن شر يهت عليه.

(١) التبرج الزبدي، (٢/٢٠٤)

(٢) الفتح المبين، (١٤٦/١٠٠)

(٣) المنزهاني، (٢/٢٠٤)

وأما المصمت عن الخير، وذكر الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فليس بأمور به، بل هو منهى عنه نهى تحريم أو هي كراهه، وإنما معناه أن يقول شيئاً أو يسكت عن شيء، ويحصل أن يكون أو سمعني الروا، فيكون المحي يقول شيئاً ويسكت عن شيء.

قال: الحافظ<sup>(١)</sup>، وفي معنى الأمر بالصمت عدة أحاديث: منها في كتاب الإيمان<sup>(٢)</sup> لنسائي من حديث أبي موسى وعبد الله بن عمرو بن العاص: «المسلم من سلم المسلمون من يده ولذته»، وللطبراني عن ابن مسعود: «قلت: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟» يذكر فيها «أن يسلم المسلمون من لسانك»، ولأحمد: وصححه ابن حبان من حديث البراء رفته في ذكر أنواع البر: «فإن لم ينطق ذلك، فكف لسانك إلا من حياء»، وللترمذي من حديث ابن عمر: «صمت نجا»، وله من حديثه أكثر الكلام بغير ذكر الله نفسي انقلب، وله من حديث سفيان الثوري: «قلت: يا رسول الله ما أكثر ما نحاف علي؟» قال: «هذاء» وأشار إلى لسانه.

وللطبراني مثله من حديث الحارث بن هشام، وللترمذي من حديث عتبة بن عامر: «قلت: يا رسول الله ما النجاة؟» قال: «أمدك عليك لسانك» وغير ذلك من الروايات في الباب.

قال الزرقاني: قال الفرطني: أفاد حديث الباب أن قول الخير أفضل من الصمت لتعديده عليه، وإنما أمر بالصمت عند عدم قول الخير، وقد أكثر الناس في تفصيل آفات الكلام، وهي أكثر من أن تدخل تحت حصر، وقد استقرأ المحاسبون لأنفسهم آفات اللسان، فزادت على العشرين. وأشد إلى ذلك جملة، فقال: «دعك الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم».

(١) صحيح البخاري (٤٤٦/١٠).

ومن ثَمَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ بِالْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ حَارَةً . . . . .

أما ثبت . وبسط العزائي في الإجابة . في أوقات التفتت .

(ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أي يوم القيامة، ومعه ما تأخر، عن أيام الدين . ولأنه آخر حساب إليه، أو لأنه لا ينقطع، كذا في التفسيراني (عليكم جارة) وفي رواية حبيب عن أبي شريح عند مسلم «عليكم إلى حارة» وبالله وحب .

قال الترمذي<sup>(١)</sup> وفي رواية الشيخين من حديث أبي هريرة . أصلاً يؤد حارة . وقد أوصى الله من دخل بالإحسان إليه في القرآن يعني في قوله تعالى  
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآتُوا زَكَاةَ ۖ إِنَّكُمْ كَانُمْرًا نَارًا

وقال<sup>(٢)</sup> : «إن كان جبرئيل يوصي بالجار حتى ظنن أنه سيورثه» فإن اتفر سم . ومن كان مع هذا إنكاره الشجيرة مصراً تجارته . كما في ترمذ . حروفاً على أن الـ المؤثر به . كان ذلك له قبلاً على فساد اعتقاده . ويقال .

قال الحافظ<sup>(٣)</sup> : «سم الجار يشمل : المسلم . والكافر . والعابد . والعاصي . والصالح . والفاجر . والعربي . والعجمي . والسبي . والسابع . والفرس . والبربر . والأجنبي . والأقرب داراً والأبعد . وله مراتب بعضها أعلى من بعض . فأعلام من اجتمع فيه الصفات الأولى كلها . ثم أكثرها . ومنها ما إلى الواحد . ومنك . من اجتمع فيه الصفات الأخرى . فبعض كل هذه يحسنه حارة .

وقد تعارض صفات . فخرج أو شاور . وقد حقه عند الله من غير أحد من روى الحديث على العموم . وأما ما رواه أبو هريرة . يعني سم الجارة السموي . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» . والرياضي وحده . وقد

(١) الترمذي (٢٠٢/١)

(٢) الترمذي (٢٠٢/١)

يزيد - الإشارة إلى ما ذكره في حديث مرفوع أخرجه الطبراني في حديث حابر، وقعه: «انجران ثلاث: جاز له حق، وهو المشرك له الجوار، وجاز له حثان، وهو المسلم له حق الجوار، وحق الإسلام، وجاز له ثلاثة حقوق، وهو مسلم، له رحم، له حق الجوار والإسلام والرحم».

والأمر بالإكرام يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فقد يكون فرض عين، وقد يكون فرض كفاية، وقد يكون مندوباً، وقد ورد تفسير الإكرام والإحسان للمحار، وترك إفاه في عدة أحاديث، أخرجه الطبراني في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، والحرانطي في معكرم الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأبو الشيخ في كتاب «البرج» من حديث معاذ بن جبل، قالوا: يا رسول الله ما حق الجار على الجار؟ قال: «إن استقرضت أقرضه، وإن استعذك أعتقه، وإن مرض فعتقه، وإن احتاج أعطه، وإن افتقر عتد إنبه، وإن أصابه خير عنته، وإن أصابه مصيبة عزته، وإذا مات اتبعته حذاره، ولا تستطيل عليه بالبشاء فتحب عنه تريخ إلا بإذنه، ولا تؤذيه ريح فذلك إلا أن تعرفه، له منها، وإن اشتريت فأكوة فأعده له، وإن لم تفعل فادخلها سراً، ولا تخرج بها، وتلك ليقيظ بها ولده»، وأنفاضهم مقاربة، والسياق أكثر عمرو بن شعيب وفي حديث بهز بن حكيم: «وإن أعوز ستره» وأسألهم وإعفه، لكن اختلاف معارجها يشعر بأن للحديث أصلاً انتهى بزيادة من «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> روايت هؤلاء مضممة، وقال: قال ابن أبي شيبة: «وذكر الجار من كمال الإيثار، والذي يستلحق جميع وجوه الإكرام إرادة التحير له، وموعظته بالحسن، والمساعدة له بالهدية، وترك الإضرار عسى اختلاف

(١) انظر موطأ الإمام مالك (١/١٦٦).

(٢) مسند الإمام أحمد (١/٣٠١).

وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صِفَتَهُ . . . . .

أنواعه، إلا في موضع يجب الإصرار بالقول، أو العمل؛ والذي يخص الصالح جميع ما تقدم، وغير الصالح كفه عما يرتكبه بالتحسن على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعطى الكافر بحرف الإسلام عليه، وإظهار محاسنه، والتغريب فيه بوقر، والتفاسل بما ينبغي به يرفق، فإن أذى وإلا هجره قاصداً تأديبه مع إعلامه بالسبب، اهـ.

واستنبط بالحديث إكرام الكنايس الكرام، فنهما أيضاً مجاوران لمرجل. قال الزرقاني<sup>(١)</sup> : إذا أمر بإكرام الجار مع المحتال بين الإنسان وبينه، فينبغي أن يرعى حق الاحتفاظ بين الطرفين ليس بينهما جدار ولا حائل، فلا يؤذيها بأسراع المخالفات في مرور الساعات، فقد ورد أنهما يشتركان بالعسرات، ويحزانان بالنسيات، فينبغي إكرامهما ورعاية جاسهما بالإقتران من العمل الصالح والمواظبة على تجنب المنعاصي، فهما أولى بالإكرام من كثير من العيرنة اهـ.

(ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صيفه) بطلاقة الوجه والإطعام والإنفاق، قال الناجي<sup>(٢)</sup> : هذا من آداب الإسلام وشرائعه، والضيافة من سنن المرسلين، وأولى من صفة إبراهيم عليه السلام، وهي وجبة عند الميثاق بعد يوماً وليلة، وخالفه في ذلك جميع الفقهاء على الإطلاق، ويدل على ذلك أن ﷺ وصف ذلك بالكرامة، فقال: «فليكرم صيفه» ولم يثن «أفبعضه» حقاً، والإكرام ليس بواجب.

وقد يشبه وجوبها في مواضع للمجتاز الذي ليس عنده ما يلغى، ويخاف الهلاك إن لم يصفه، وتكون واجبة على أهل المدينة لعمارتهم لأرض العمرة إن شرط ذلك عليهم. وقد روى عقبه بن عامر قلنا: يا رسول الله إنك تبعنا، فسر

(١) «شرح الزرقاني» (١/٣٠٦).

(٢) «المنهاج» (٧/٢٢٢).



يقوم لا يتروضا، فقال رسول الله ﷺ: «إن أمروا لكم بها: في المضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق المضيف الذي ينبغي»، ويحتمل أن يكون هذا في أول الإسلام لمن كان يجازر غازياً عن أهل عهده ممن لم يكن يتدر عن استصحاب الزاد إلى رأس معرته، ويحتمل أن يكون ذلك بعد فتح خيبر وغيرها من بلاد العدو، وإن كان شرط ذلك على أهلها.

وأما أهل الحضر، فقال مالك، نس عن أهل الحضر ضيافة، وقال سحنون: الضيافة على أهل القرى، وأما أهل الحضر فإن المسافرين وجد فيه منزلاً، وهو الفندق، وأراد بذلك أنه لا يمنع على أهل الحضر تعينه على أهل القرى لمعان: أحدهما: أن ذلك يتكرر على أهل الحضر، فهو التزام الضيافة لما خلوا بها، وأهل القرى ينس ذلك حدهم، فلا تنحرفهم المشقة، والثاني: أن المسافرين يجد في الحضر من المأكل والظلماء، وغير ذلك، فلا تنحرف المشقة بدون الضيافة.

وأما في القرى الضخام فلا يجد ما يحتاج إليه، فهو كالعضط إلى من يصبه، وحكم القرى الكبير التي توجد فيها الفنادق والمطاعم للشراب وتكثر تردد الناس عندها حكم الحضر، وهذا فيمن لا يعرف الإنسان، وأما من يعرف معرفة مودة أو بيته وبه قرابة، أو بينهما معنى يقتضي المواصله فحكمه في الحضر وغيره سواء، اهـ.

قال القاري<sup>(١)</sup>: الضيافة من محاسن الشريعة ومكارم الأخلاق، وأوجها النبأ ليلة واحدة، لحديث عتبة، وعامة الفقهاء إلى أنها من مكارم الأخلاق، وحثهم قوله ﷺ: «جائزته يوم ربه»، وإنجازة الحلية والسجدة، فذلك لا يكون إلا مع الاختيار، رقوته: «مأبكرهم» يدل على ما أيضاً، إذ لا يستعمل

(١) أمثلة المنافع (١/١٨٨).

منه في أوّلها : «بأنّا نؤمن بالأحاديث، أنها كانت في أول الإسلام، واحتجبت  
أنها على النجاشي والمادي أم على السدي فقط؟» بحسب الشافعي ومن تبعه إلى  
أنه عليه السلام، وقيل ذلك ومن وافقه، إنما ذلك على أهل المدينة، لأن النجاشي  
يحد في العصر السدي، وما يقتضي في الأسبق. ٥٠

وقال السدي: «...» قد أجمع المسلمون على أخبارها، وإنما من  
مساكنات الإسلام، ثم قال الشافعي ومات وأب حقه والجمهور: «في سنة  
ثلاث، سواحدة، ووزن ثلث، وأحد، هي واحدة يوم بركة، قال أحمد: هي  
واحدة على أهل المدينة، الظري من أهل المدينة، وحمل الجمهور عدد  
الأحاديث على الاستحباب، وتأكد حتى نصيب كحديث غسل الجمعة، واحد،  
على كل محسن، أي مثله، الاستحباب، وتأولها الخطيب، وهو يروى بطور  
المصطر. ٥١

وشرح في المعنى، بالبحر، وقال: قال أحمد: «...» أن يشاهد، ٥٢  
ولا يحد شيئاً إلا مع أحد، وعبارة أخرى، أن لا يأخذ ما يكتنه غير  
إدبهم.

فإن رجاءات عقبة أخرجه البخاري وغيره، وفي كتاب أوّل عتيقه  
قال عليّ بن أحمد، «بزيادة مضافاً، قال الحافظ:» أي حديث عنه، طاهر، أن  
قال الشافعي، «...» وأن منزهة عليه لم يمنع من لصيغته أحمد، «...»  
وقال به البت مضافاً، وعنه أحمد بأمر، «...» «...» وقال الشافعي:  
«...» «...» وأخبارنا عن حديث «...» «...» «...» عليه  
المصطر.

(١) تاريخ دمشق، الجزء الثاني، (١١٦٧: ١١٦٨)

(٢) تاريخ دمشق، (١١٦٨: ١١٦٩)

ثم احتشوا: هل يلزم المضطر الموصى أم لا؟ وأشار الترمذي إلى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجاً، فامتنع صاحب الطعام، فله أن يأخذ منه كرهه. قال: وزوي ذلك في بعض الحديث منسراً.

لأنها: أن ذلك كان في أول الإسلام، وكانت السرايا وجبة، فلما فُتحت الفتوح سار ذلك، ولذا، سئل بسنخه حديث أبي شريح عدا، فإن العادة تفعل لا واجبة، وهذا ضعيف لاحتمال أن يراك بالتفضل يوم وليلة، لا أصل الضيافة، وفي حديث المقام بين معاوية وبينه أيضاً رجل ضاف يوماً فأصبح المصنف محروماً، فإن بصره نحو سئل من مديهم حين يأخذ، فترى ليته من زرعه وماله، أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> وهو محمول على ما لم يظفر به بشيء.

ثالثها: أنه، بخصوص بالعمال، أصحون بعض المسلمات من جهة الإمام، فكان لهم، أصبحوا إليهم إن لهم في مقابلته عندهم الذي يتولونه، لأن لا قيام لهم بذلك، حكمه العفافي، وقال: وكان هذا في ذلك الزمان إذ لم يكن للمسلمين بيت مال، وأراد اليوم فأروني العبدان من بيت المال، قال: وإني نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجارة خاضعة، فإنما يردل له قوله: «إنك بعثناه ونعقب» أن في رواية الترمذي: «إنما سمعُ يقول» الحديث.

وأبعدها: أنه خاص بأهل الدنيا، وهو سرقة ذلك عمر - رضي الله عنه - حين ضربت الجذرة على، صارى الشام ضيافة من عزل بهم، ونعقب بأنه تعصبين، يحتاج إلى دليل خاص، ولا حاجة لذلك فيما سنده عمر - رضي الله عنه - لأنه متأخر عن زمان سلال عذرة، أشار إلى ذلك الترمذي.

رابعها: تأويل المأخوذة، فحكى السارقي عن أبي الحسن من السالكية أن المراد: أن تكلم أي أخذوا من أمر أخيه بالسكنكم، وتذكروا سننهم عليهم.

(١) مسند أبي داود، (٣٧٥١)

جائزته

وعنه العارضي بأن الأخذ من المعرض، وذكر العيب تدبر في الشرح، فإنه تركه، لا إبهامه، وأقول الأخوية الأولى، انتهى ما في "النسخ"<sup>(١)</sup>

قال القسبي<sup>(٢)</sup>، وذكر هذه الأخوة أيضاً محتشم<sup>(٣)</sup>، وقال الجمهور: الأدب - مذ وليت واجبة، وقد كانت واجبة فتح رحوها، قاله الطحاوي، وسندل على ذلك حديث الحفص بن الأسود، قال: سمعت أبا وصاحبه، لم حتى كادت تذهب أسماعي وأبصارنا من الجوع، فجعلنا نعرض لنفس قلم بنفسنا أحده، وفي رواية مسلم<sup>(٤)</sup>، فجعلنا نعرض أنفسنا على أصحاب رسول الله ﷺ، ليس أحدا منهم يقبلنا، فأنا النبي ﷺ، فأنطقنا إلى أهله، الحارث بن عوف، قال انطحي أقلاً يرى أصحاب رسول الله ﷺ لم يضربوهم، ولم يعصهم رسول الله ﷺ على ذلك، فذلك على نسخ ما كان أوجب على الناس من الصفة.

ثم أخرج من حديث عبد الله بن الزناد عن أبيه عن جده أنه سمع النبي ﷺ: (لا يأخذ أحدكم مال أخيه لأعياً ولا جذاً أخرجه أبو داود<sup>(٥)</sup> والبرقي أيضاً، اهـ).

قلت: أجاب النووي عن قوله: ليس أحد يقبلنا أنه ممنوع على أن الذين عرضوا أنفسهم عنهم كانوا مقلين ليس عدلهم شيء، يواسون به، اهـ.

اجازته) بالحجيم والأي المعجمين بالرفع، على المشهور، فقوله: يوم وليلة غيره، وقبل بالنصب، قال الحافظ: روي حازنه بالرفع على الابتداء، وهو واضح، وبالنصب على بدل الاشتغال، أي يحرمه جائزته يوم وليلة، اهـ.

(١) فتح الباري (٥/١٠٨).

(٢) مسند طحاوي (٩/٢١٤).

(٣) سنن أبي داود (٢/٥٠٠).

## يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup> روي بالرفع، وبالنصب على أنه مفعول ثانٍ ليكرم، لأنه في معنى يعطي، أو سرخ للخافض، أي بجائزته، وهي يوم وليلة، أو مدل اشتمال، وفي رواية الثالث: «قلبكروم ضيفه جائزته»، قالوا: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: يوم وليلة، أي (يوم وليلة) بالرفع في جميع النسخ، وكذا في الروايات، لكن ذكره صاحب «المحلى» بلفظ «يوماً وليلة». وقال: قال أبو عسرة: القصراب «يوم وليلة»، كما هو لاسن وضاح، وهو المطابق لسانر لأصول، أي.

ويظهر منه أنه منصوب في «الموضا» فعلى الرفع غير لقوله: «جائزته» على أنه مرفوع بالأبداء، قال صاحب «المحلى»: إنها جملة مستأخفة بيان للأولى، كأنه قيل: كيف يكرم؟ فأجبت: جائزته كذا، ولا بد من تقدير مضاف على تقدير الرفع، أي زمان جائزته يوم وليلة، كذا قال الطيبي، أي.

وأما على نصب جائزته يكون يوم وليلة غير مبدأ محذوف، كما يشير إليه رواية الثبت. وأما نصب يوماً وليلة، فهو على الطريقة، واختلفوا في معنى الحديث على أقوال: الأول: وهو المعروف عند عامة العلماء أن الجائزة العطية والتحف، قال صاحب «المحلى»: وفي «النهاية»: الجائزة من أجاز بكذا، إذا أتحفه وألطفه، وفي «القاموس»: الجيزة: العطية والتحف، أي.

وأخرج أبو داود عن أشهب سئل مالك عن قوله ﷺ: «جائزته يوم وليلة» قال: يكرمه، وينحله ويحفظه يوماً وليلة وثلاثة أيام ضيافة، قال الحافظ: قال الخطابي: معناه إذا نزل به اتصف بأن يتحفه، ويريد في البر على ما بعصرت يوماً وليلة، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضرون، فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه، فما زاد عليها يكون صدقة.

(١) شرح الزرقاني (٣٠٤/٤)

وقال الثوري<sup>(١)</sup>: قال العلماء: معناه الاحتمام به في اليوم وليلة، وإتحافه بما يمكن من بر وإطاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فبطعمه ما تيسر، ولا يزيد على عادته، وأما ما كان بعد الثالثة فهو صدقة، قلت، وهـ فصره غير واحد من شراح الحديث، وهو المعروف.

الثاني: ما في «المحلى» قد يفسر بأنه يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة. ويسمى لجيزة أيضاً، وهو قدر ما يجوز به المسافر من منزل إلى منزل. وفي «شرح السنة»: قد صح عن عبد الحميد عن أبي شريح مرفوعاً: «الصفة ثلاثة أيام، ويعطى ما يجوز به مسافة يوم وليلة»، كذا ذكره الطيبي، اهـ.

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup>: اختلفوا هل الثلاث غير الأول أو بعد منها؟ فقال أبو عبيد: يتكلف له في اليوم الأول، وفي الثاني، والثالث، يقدم له ما حضر، ولا يزيده على عادته، شي يعطيه ما يجزيه مسافة يوم وليلة، وتسمى الجيزة، وهي قدر ما يجوز به المسافر من منزل إلى منزل، وقد وقع في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح عند أحمد ومسلم بنقط «الصفة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة»، وهذا يدل على المغايرة.

ويؤيده ما قال أبو عبيد، وأحاب الطيبي بأنها جملة مستأنفة بيان للجملة الأولى، كأنه قيل: كيف يكرمه؟ قال: جائزته، ولا بد من تفسير مضاف أي زماناً جائزته أي يره وإطافه يوم وليلة، فهذه الرواية محمولة على اليوم الأول، ورواية عبد الحميد على اليوم الآخر، فينبغي أن يحمل على هذا عملاً بالروايتين، اهـ.

(١) «شرح صحيح مسلم» للثوري (١/١٢/٢١).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٥٢٢).



وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَرَّى عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ.

أخرجه البخاري في: ٧٨، ٩: باب الأدب، ٣٦ - باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ حاره، ومسلم في: ٣٦ - كتاب اللفظة، ٣ - باب الضيافة ونحوها، حديث ١٤.

أيام، ثم قال: «احبسوا عنا صدقتكم»، ويقول لناثق: «أنفق من عندك الآن» أخرجه أبو عمر في «التمهيد»، كذا في «الزرقاني»<sup>(١)</sup>.

(ولا يحل له) أي للضيف (أن يتوَرَّى) يفتح التَّحِيَّةُ وسكون المثلثة وكسر الواو، من التَّوَارٍ بالمد والتخفيف: الإقامة بمكان معين (عنده حتى يخرج) يضم التَّحِيَّةُ وسكون الحاء المعجمة وكسر الواو آخره جيم، أي يرفعه في الحرج، وهو الضيق، قال الباجي: يريد يضيق عليه، ويثقله من التحرج، وهو الضيق، ويحتمل أن يريد به حتى يؤثمه، وهو أن يضر به مقامه عنده، حتى يقول قولاً، أو يفعل فعلاً يأنم به، أو.

ولفظ حديث مسلم<sup>(٢)</sup> عن عبد الحميد عن المنبري: «ولا يحل لمسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه قالوا: يا رسول الله وكيف يؤثمه؟ قال: يقيم عنده، ولا شيء له يقره به»، قال النووي: معناه لا يحل له أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد يستأجر لعلول مقامه، أو يعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا يجوز.

وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَى الَّذِينَ إِثْمٌ﴾، وهذا كله محمول على ما إذا قام بعد الثلاث من غير استدعاء عن التمهيد، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو علم أو ظن أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالزيادة؛ لأن النهي إنما كان لكونه يؤثمه، وقد زال هذا الممنع، ثم.

(١) «شرح الزرقاني» (٣٠٤/١) و«التمهيد» (٢٥/١٦٦).

(٢) «مسح مسلم» (١٧٢٦).



١٦٦٨/٢٢ - وحدثني عن مالك، عن صفوان بن عيسى عن أبي بكر بن  
عن أبي صالح التميمي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:  
«بينا نحن نجلس في بعض يوم إمامة علي عليه السلام، فوجدنا  
فيها، ففترب، وخرج، وإذا قلب .....

[illegible]

(إذ اشهد) وفي رواية البخاري المذكر «وشهد» (عليه العطر) كذا في  
جميع النسخ، وهذا في البخاري، قال العيني كذا في رواية الأكثرين، وكذا  
في المعطاة، روقع في رواية المستملين «العطش» وهو داء يقبض الإنسان  
فيشرب دلا يروى، قال أبو نيسب: انصبوب العطش (فوجد بقر) في الصريح،  
ونرحم عند البخاري في السطام «ماز الأمر الشى على الطريق إذا لم ينأ»  
بها.

(فُزِلَ فِيهَا) أَي دُخِلَ النَّبَرُ (اقتُربَ) مِمَّا (وُجِرَ) مِنْ النِّبَرِ (فَإِذَا كَلَبَ) وَهِيَ

(۱): تحریرہ تجاری فی السان (۱۳۶۶)۔

(2)  $\mathcal{L}(\mathcal{A}) \subseteq \mathcal{L}(\mathcal{B})$  (3)

يَلْهَثُ، بِأَكْلِ الشَّيْءِ مِنَ الْعَطَشِ. فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ نَفَعَ هَذَا الْكَلْبُ

رواية «هذا» هو بكسبه (يلهث) قال صاحب «المعجم»: يفتح الهاء والمثناة، ويقال في بضمه فتح الهاء وكسرها، والاسم اللمث والمثات بضم اللام أي يخرج لسانه من شدة العطش، اهـ

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>: أي يرتفع نفسه بين أصلاعه، أو يخرج لسانه من العطش، وقال الحافظ: اللمث يفتح الهاء: ارتفاع النفس من الإهياء، وقال ابن السكيت: لمث الكلب أخرج لسانه من العطش، وكذلك المصائر، ولهم الرجل إذا أعيأ، ويقال: إذا بحث يديه ورجليه، اهـ

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: قال الله عز وجل: لَا كَلْبَ الْعَفْصِ يَنْقُصُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ<sup>(٣)</sup> الآية، والملمث: شدة نواتر السم من الثعب أو غيره، ويضمحل - والله أعلم - أن يكون هذا الكلب المذكور في الحديث هو الكلب المختص بهذا الاسم، وعبر الأظهر، لأنه أكثر الحيوان لهثاً، ولذلك يلهث من غير سبب، وسائر الحيوان لا يلهث إلا لسبب، اهـ

(يأكل لثري) يفتح المثناة، والنقص: التراب الذي، قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: أي يكدم بسمه الأرض التثنية، وهي إما حنفة، وإما حان، وليس بمفعول ثان لرأى، اهـ. كما قال، وقال الزرقاني: وجوز أن يأكل شيئاً ثانياً، (من العطش) «من» أجبة أي بسبب العطش.

(فقال الرجل) المذكور - (لقد بلغ هذا الكلب) بالنزاع والنصب، كما في الزرقاني<sup>(٥)</sup>، والأوجه عندي الثاني، قال الباجي: ذكره المنسب السويج (شبهه

(١) شرح الزرقاني: (١/٣٠٥).

(٢) «النسقي» (٧١/٣٤٤).

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٧٦.

(٤) «فتح الباري» (٤/٤١٦).

مِنْ الْعِظْرِ مِثْلَ الَّذِي يَنْفَعُ بَنِي فَنَزَلَ الْبَشَرُ قَمَلًا خَفَهُ. ثُمَّ أَمْسَكَهُ  
بِفِيهِ حَتَّى ذَنَى فَشَقَّ الْكَلْبَ. فَتَكَرَّ اللَّهُ لَهُ .....

عليه ورحمته له (من العظم) الشديد (مثل الذي بلغ عن) وفي رواية بلغ سي.  
قال الرافعي: ضبطه الحافظ وغيره بالنصب، نعم لمصدر محذوف، أي  
بلغ مبلغاً مثل الذي بلغ سي، قال في «المصابيح»: «ولا تتعين نيمواز أن  
المحذوف محذوف»، أي عشت وضبطه الحافظ الدماطي وغيره بالرفع على أنه  
فاعل لطلع، فهما روايتان، هـ، وعلى رفعه يكون الكلب منصوبة، زاد ابن  
حيان من وجه آخر عن أبي صالح «فرجته».

(فنزل البشر) مرة أخرى (قملاً خفه) ماء، وفي رواية ابن حبان «فخرج أحد  
خصيه» (ثم أمسكه) أي أخذ خثره الذي فيه الماء (هفيه) وإنما احتاج إلى ذلك  
لأنه كان يعالج يديه ليصعد من البشر، وهو يشعر أن المصعد منها كان عسيراً  
(حتى وقى) ففتح ثراه وكسر القاف كصعد وزناً ومعنى، ومقتضى كلام ابن  
المتين: أن الرواية بفتح القاف، فإنه قال: كذا وقع، وصوابه «رفى» عنى ورد  
عنه، وصعاد صعد، وأما روى بفتح القاف، فمن الرقية، وليس هذا موضعه،  
وقال عياض في «المصابيح»: هي لغة طلي، بفتح الهمزة فيما كان من الأفعال  
معتلاً العين، كذا في «الفتح» و«الترغات».

(فشقى الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح حتى أورداه، كما  
فى «المصححين»، أي جعله رية (فشكر الله له) أي أثنى عليه أو قبل عمله، أو  
جأزه بفعله، وعلى الأخير، فالفاء في قوله «فغفر له» تعسيرة، أو من عطف  
الشخص على الماء، وقال القرطبي: معنى قوله: فشكر الله له، أي أظهر ما  
جاء به عند ملائكتك، كذا في «التلخيص».

قال الجاسي<sup>(١)</sup>: «يحتمل أن يريد بذلك تشبه بفعله، ويحتمل أن يريد به

(١) فتح الباري (٥/٤٩).

(٢) «الاعتق» (٧/٢٤٤).

فَعَفَّرْنَا لَهُ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَإِنْ لَنَا فِي إِلَهَائِهِمْ لِأَجْرٍ؟ فَقَالَ:  
فِي كُلِّ دَاتٍ كِبَرٌ وَخُصَّةٌ أَجْرٌ.

أخرجه البخاري في: ٤١ - كتاب الشرب والمساواة، ٩ - باب فضل سفي  
الغناء، ومسلم في: ٣٩ - كتاب السلام، ٤٩ - باب فضل سفي إلهام المصبرة  
وإعتدائها، حديث ١٥٣.

الجزء له بالغفران، وقد تسمى العرب الجراء شكرًا (فغفر له) وفي رواية  
عبد الله بن دينار يذهب، فأدخله الجنة، وكذا في رواية أبي حبان (قالوا) أي  
النصحية، وسُئِلَ من هؤلاء السائلين مرارة بن مالك بن جعشم، روى أحمد  
وابن داود وابن حبان، ثنا في «الفتح».

وقال العيني<sup>(١)</sup>، روى ابن ماجة<sup>(٢)</sup> بسنده إلى سرافة، قال: سألت النبي ﷺ  
عن الصلاة من أجل تمشي حياض، قد لطمها لأبي، فقال لي من أجز إن سقيتها؟  
فقال: نعم، في كل ذات كبد حزى<sup>(٣)</sup>، أنسب (يا رسول الله وإن لنا) سطر عيسى،  
محدرف تفسيره الأمر كما ذكرت، وإن لنا كذا في «الفتح» والعيني وغيرهما  
(في إلهائهم) جمع بعبارة أي في سقيها (لأجر) ونواب (فقال رسول الله ﷺ: في كل  
كبد) كذا في المسح المصبرة، وفي التهذيب: في كل ذات كبد.

قال العيني: يجوز فيه ثلاثة أوجه: فتح الكاف وكسر العويدة، وفتح الكاف  
وسكون السويدة للتحنين، كما قالوا في الصغد فخذ، وكسر الكاف وسكون  
العويدة؛ قال أبو حاتم: الكبد، ذكر، ويؤت (رطبة) حصة تكبد، قال نحافظ  
والمراد رطوبة الحياة، أو لأن الرجوبة لازمة للحياة، فهو كناية عنها (أجر).

(١) عمدة القاري (٢/٢٩٠).

(٢) تفسير أبي حاتم (٣/٢٩٦) باب فضل عبادة الماء.

(٣) حزى، قال في النهاية: الحزى: فعلان من الحزن، أي تأنيب، حزان، وهذا لتساكنها،  
يريد أنها لتسعد حرامها قد عطشت ويصمت من العطش، والتمنى أن في سفي كل ذي كبد  
حزى أجراً، وروى: أراد بالكبد، الحزى، عبارة عن كبد، لأنه إما كبد، كبد حزى إذا  
كان فيه حياة، يمس، في سفي كل ذي روح من الحيوان.

قال الشيخان: ومعنى الظرفية بهذا أن قدر مطلوب، أي الآخر أنت هي إرواه كل كذا جزء، ومحمض أن يكون هي: سيرة، فقولك من النفس ذيقاً، قال: الناذري: "الشمس في كل كس هي أخرى، وهو عام في جميع الحيات، فالأسي: حتى الكافرة، ورسد عليه فواء تعالي: "وَالطَّيِّفُ أَنْظَامُ عَلَى طَيْفٍ، بَشَكْرًا وَبِقِيَّةٍ مُسَرَّةٍ" <sup>(١١)</sup> لأن الأسي إلهام ينفذ من الأعلى، الكافرة، قال أبو عبد الصمد: قال: هذا الحديث في بني إسرائيل، وهذا الإسلام فقد أمر بغفل الكلاب.

وأما قوله: فهي كل كبد، فمحمض من يهمل أذهابهم، معاً لا صبر منه، ولأن المأذون، فإنه كالصبر، لا يجوز أن يقيم ليزداد صبره، وكذا قال النوري: في عبادة محض من بالحيوان المحنوم، وهو ما لم يؤمر عنه، فيحسب الكفاية فيه، ويلتحق به إلهامه وغير ذلك من دونه وإسماعيل إليه. وقال ابن النعمان: لا سبع إخوان على صوم، يعني فيسلف، لم يغفل، ولما أمرنا بأن نخشن الفتنة، ونهينا عن المثلة، أمر.

قال الزمخشري <sup>(١٢)</sup>: القاب الذي فيه الشبهة والفرجة يفتح إلى قول الناذري: وينوجه الرد على كلام أبي عبد الملك من وجوه الأول: أن إرواه كان في بني إسرائيل، لا دليل عليه في التاريخ أن أحداً من هذه الأمة فعل ذلك، وكوشف له بهذا، وصدور ذلك الفعل من أحد من أمته يجوز أن يكون في ربه، أو يكون بعده بأن فعل ذلك، وأخذه بهذا في سورة الكافرة، لأن الذي يخبر عن المستقبل كما تقدم، لأنه محض صادق.

قلت: وزيادة ما تقدم من رواية ابن وهب عن مالك من لفظ بطرس هكذا.

(١١) سورة النجم الآية ٨.

(١٢) معجم الناذري ١٦٦، ١٦٧.

قال العيني: والثاني: قوله: الإسلام أمر يقتل الكلاب كان في أول الإسلام، ثم نسخ بإباحة الانتفاع للصيد وغيره، والثالث: دعوى الخصم لا دليل عليه، وتخصص المأم بلا دليل إلغاء لحكمه.

والمعجب من النووي أيضاً أنه ادعى هجوم الحديث المذكور بالحيوان المحترم، وأصل الحديث مبني على إظهار الشفقة لمخلوقات الله من الحيوانات، وإظهار التمسك لا يتنافى بإباحة قتل المؤذي، وفعل في هذا ما قاله ابن التين يعني فيفسد ثم يقتل، اهـ. قال صاحب الملحق: وفي رواية للشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنها سقته في خفها، قال المحقق: يحتمل تعدد القصة، اهـ.

قلت: هذا الحديث أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> في «كتاب الأبيات» برواية ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «بينما كلب يطيف بركية كاد يقتله العطش، إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل، فترعت مؤمقها، قمعتها، ففقر لها به»، قال المحقق<sup>(٢)</sup>: يحتمل تعدد القصة، قلت: هذا هو الظاهر لتغاير السابقين، وفي الثاني تصريح بكون الواقعة في بني إسرائيل دون الأول.

وقال العيني في حديث المومة: قال صاحب التوضيح: هذا الحديث سلف فيه الشرب من البخاري من حديث أبي هريرة أن رجلاً فعل، وكذا ذكره في «كتاب الطهارة» فلعلمها فضيتان. قال العمري: هذا الحديث في المرأة المومة، والحديثان المذكوران في البابين المذكورين في الرجل، وكل منهما حديث مستثنى بطلانه، فلا وجه لقوله: هذا الحديث سلف، ولا لقوله: نعلمها فضيتان، بل هما فضيتان قطعاً، اهـ.

(١) ح (٣٤٦٧).

(٢) فتح الباري (٥١٦/٦).

٢٤/١٦٦٩ - **وحدثني عن مالك**، عن **زُهَيْب بن قيس**، عن **حاتم بن عبد الله**، أنه قال: **بعت رسول الله ﷺ غنماً.....**

٢٤/١٦٦٩ - (مالك عن **زُهَيْب بن قيس**، **القرشي** **أبو عبيد** **الدمي**، عن **حاتم بن عبد الله**) أخرجه **البخاري**، **مواضع من صحيحه**، **سنة في المغازي**، **وترجم عليه**، **باب غزوة**، **سأف** **البحر**، **مع** **بئلقون**، **عن** **القرشي** **واسيرهم**، **أبو عبيدة بن الجراح**، **أخرج فيه** **هذا الحديث** **رواه** **إسماعيل** **عن** **مالك** **أنه** **قال**، **بعت** **رسول الله ﷺ** **غنماً**، **رواه** **في** **رواية** **عبد بن دينار** **عن** **حاتم** **في** **«الصحيحين»**، **«توسعة** **غير** **القرشي»**، **فإن** **ابن** **معد** **كان** **ذلك** **في** **رجب** **سنة** **ثمان**، **قال** **الحافظ**، **نكر** **نقني** **عن** **قريش** **لا** **يصدر** **توافه** **في** **هذا** **الوقت**، **لأنهم** **كانوا**، **حينئذ** **في** **الهند**، **بل** **هتبعوا** **ما** **في** **«الصحاح»** **أن** **يكون** **البيع** **في** **سنة** **س**، **أو** **فقدوا** **في** **الهند**، **نعم** **يحمل** **أن** **يكون** **تبعهم** **لغير** **نفس** **أمرهم**، **بل** **لحظهم** **من** **جبهة** **تد** **سياتي**

**قال** **الولي** **العرافي**، **فأما** **كان** **ذلك** **في** **رجب** **سنة** **ثمان**، **بعد** **مكت** **قريش** **الغداة**، **وما** **فتح** **مكة**، **وقال** **في** **«التهذيب»**، **كأنه** **في** **رجب** **وكنم** **غير** **محموط**، **فإنهم** **يخافون** **أن** **يقتلوا** **عرا** **في** **السمر** **الحرام**، **لأنهم** **قالوا** **بأنهم** **ولا** **بعت** **فيه** **سدياً**، **قال** **الحافظ** **برهان** **الدين** **الحلي**، **هذا** **كلام** **منيع**، **لكنه** **مسيء** **عن** **محدث** **من** **علم** **نسخ** **ثقال** **في** **الشهر** **الحرام**، **كليلة** **ابن** **جعبة** **نعا** **القفار**، **وهو** **حلام** **أن** **عليه** **المعظم** **بن** **سنة**، **فناقني** **القرقي** **على** **الموطأ**، **وقال** **على** **«الموطأ»**، **عن** **سأف** **أنه** **قال**، **مل** **أن** **يكون** **البيع** **في** **أخر** **رجب** **سنة** **يصلون** **الحبيزة**، **ويقولون** **أوير** **في** **ثمان**، **هـ**،

**وذكرها** **صاحب** **«الحسن»** **في** **سنة** **ثمان**، **فقال**، **ولي** **رجب** **هذه** **سنة** **كانت** **سنة** **أبي** **عبيدة** **إلى** **سيف** **البحر**، **وهي** **سنة** **الحبط**، **وكان** **فيها** **لثلاث**

(١) ج ١٠: ٤٣٦

(٢) ر ٢: ٢٤٤، ٢١

من المهاجرين والأنصار، عهد عمر بن الخطاب، وعيسى بن سعد بن عذابة، هـ

ودفعها إلى الحواري في «التلبيح» بعد عمرة إقداء قبل فتح مكة، وبذرها صاحب «المصحح» في سنة ثمان، لكن من الحفاظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> يروى أنها سنة ٢ هـ، إلا قال: زعم أتواقي أن قصة بعث أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان، وهو عادي خطأ، لأن في نفس الخبر الصحيح أنها خرجوا يترصدون عبير فريش، وكانت قريباً في سنة ثمان في الهند، وجوزت أن يكون ذلك قبل الهند.

ثم ظهر لي الآن تفوية ذلك غول عابر في رواية مسلم: إنهم خرجوا في غزوة بواط، وذكر فيها قصة الحروب نحو حديث الباب، «غزوة بواط» كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر، وكان النبي ﷺ خرج هو مائتين من أصحابه يحترق عبيراً فريش، فيها أفيق من خلف، فيبلغ بواطاً، وهي حبال النخيل سما على الشام، منها ومن المدينة أربعة أورد، ثم إنني أحداً أرجع.

فكان أفراد أنا عبيدة ليس معه يترصدون العبير المذكور، ويؤيد تقدم أمرها ما ذكر منها من الخفة والجهد، وإواقع أنهم في سنة ثمان اتسع حالهم بعث عبير فريش، والجهد المذكور في القصة بدست بدء الأمر، فيرجح ما ذكره، هـ.

قلت: والأوجه عندي أن يقال: إنهم خرجوا بدءاً لعبيد فريش، ثم أمرهم النبي ﷺ أنا عبيدة ومن معه بحثاً إلى جهنم، فنجح الروادك، وما أئده الحفاظ كلامه من زمان العمرة، شكل عليه أن غزوة تبوك كانت بعد فتح مكة بلا خلاف، ونسب جيش العمرة، ودال إرملي تعلق بعد لحن أنهما قصداً، ويعتد كلامه الحفاظ في «الفتح»، وما إن توحيدهما.



قيل السحابي . فأنزل عليهم أنبا عبدة بن الجراح . . . . .

(قيل) بكسر الهمزة وفتح الدوحة أي حاسب (الساحل) أي ساحل البحر .  
 وبني البخاري من رواية عمرو بن دينار عن جابر . قال: بعثنا رسول الله ﷺ  
 ثلاثمائة راكب . أمرونا أنو عبدة بن الجراح ، فرصد غير قريش . فأقمنا بالساحل  
 نصف شهر ، قال الحافظ<sup>(١)</sup> . وقد ذكر ابن سعد وعبد الله بن أبي شيبة عنهم إلى  
 حي من جهنة ، سألته - ففتح القاف والموحدة - ما بيني ساحل البحر ، منهم  
 وبين المدينة خمس فبال ، أنهم احصوا ولم يفتوا كذا .

وقد لا يغاير ما في الصحيح ، لأنه يمكن الجمع بين كونهم يثقفون غير  
 قريش ، ويقصدون حياً من جهنة ، ويحوي هذا الجمع ما في مسلم من طريق  
 عبدة بن مقسم عن جابر ، قال: بعث رسول الله ﷺ إنا إلى جهنة ، وذكر  
 هذه النقطة ، لكن يلحق غير قريش لا يتصور أن يكون في هذا الوقت الذي ذكره  
 ابن سعد .

ويحتمل أن يكون ثلثهم للغير ليس لمحاربتهم ، بل لثقتهم من جهنة ،  
 والجنة لم يقع في شيء من طرق الخبر أنهم قاتلوا أحداً من فيه أنهم أقاموا  
 نصف شهر أو أكثر من مكان واحد ، أو .

وبعيد الاحتمال جمع بينهما المعني في شرح البحاري - وتبنيهما  
 الزرقاني<sup>(٢)</sup> . ولا فائدة لاحتمال أو البعث للمصدين به غير قريش ،  
 وقد محزنة هي من جهة .

(فأنزل عليهم) تشديداً الحميم أي جعل عليهم أمراً ، بناءً الداع على سباق  
 السخ التصريف ، وضمير الفاعل إلى النبي ﷺ ، وبناء السجود على النسخ  
 الهدية ، والأوجه الأول (أبا عبدة) ثالث من السخ المصرية من الغفوة ،  
 وأنزل على أنه نائب التدخل في الهدية ، واسمه عامر بن عبد الله (بن الجراح)

(١) صحيح البخاري (١٦٦٩)

(٢) شرح الزرقاني (١٦٦٩)

وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ. قَالَ: وَأَنَا فِيهِمْ. ....

أحد العشرة المشورة، توفي أميراً على الشام من قبل عمر - رضي الله عنه - في طاعون عمواس سنة ٦٨ هـ شهيداً، وهو ابن ثمان وخمسين سنة، كذا في العيني.

قال الحافظ: في رواية أبي حمزة الخولاني عن جابر بن أبي عاصم - في الأطعمة: «أمر علينا قيس بن سعد بن عباد بن عباد على عهد رسول الله ﷺ، كذا في «الفتح»، وأظهر أن فيه تحريفاً من <sup>(١)</sup> النسخة وفي «الزرقاني» في رواية حمزة الخولاني عن جابر عن ابن أبي عاصم، «أمر علينا قيس بن سعد بن عباد»، قال الحافظ: والمحمول ما انفقت عليه روايات «الصحيحين» أنه أبو حنيفة، وكان أحد روايته عن من صنيع قيس بن سعد هي تلك العزوة ما صنع من نحر الإبل التي اشتراها أنه كان أمير السرية. وليس كذلك. اهـ.

(وهم) أي الجيش (ثلاثمائة) نفر عسى المشهور في الروايات في الكتب الستة، ومه جزم أهل السير كابن سعد قائلًا: «من المهاجرين والأنصار»، و«النسائي»: «مضع عشرة وثلاثمائة». فإن صححت، فدعته اقتصر في الرواية المشهورة على ثلاثمائة استسهالاً لأمر التكسر لقلته، لكن الزيادة مع صحتها وأحب؛ لأنه زيادة ثقة غير ضالة، فإدراكاتي <sup>(٢)</sup>.

قلت: وبشكل عليه ما تقدم من ترجيح الحافظ أن الوقعة كانت في عزوة مواخذ، قد سبوا من رواية مسلم: «خرج رسول الله ﷺ في المائتين من أصحابه، اللهم إلا أن يقال: إليهم كانوا عند الخروج المائتين، ثم ازدادوا عند الرجوع. لما لحقهم بعد ذلك من المدينة وحواليها.

(قال جابر: «وأنا فيهم») زاد في رواية لمسلم: «وإيهم عمر بن الخطاب»

(١) صوابه من جابر عن ابن عاصم في كتاب الأطعمة له، اهـ. (ن).

(٢) مشرح الزرقاني ١/ ٤١٧-٤١٨.

قَالَ: فَخَرَجْنَا. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَبَنِي الزَّادُ. فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ فَجَمَعَ ذَلِكَ كُتْمًا.....

وزاد الشيخان في رواية: «حمل راسنا على رقابنا» ولذا ترجم عليه المحرري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> «باب حمل الرءاد على الرقاب» (قَالَ: فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَبَنِي الزَّادُ وَكَمَرِ التَّوْبُ أَيْ نَدَى وَعَدَمِ (الزَّادُ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: إِذَا مَرَرْنَا بِكَافٍ أَمَرَ بِجَمْعِ الْأَزْوَادِ. فَحَاطَبَ بِأَنَّهُ إِمَّا يُرَادُ بِهِ فَنَاءُ زَادَهُ غَايَةً أَوْ يُرِيدُ بِالْفَاءِ التَّعْدِيقَ. قَالَ الْعَمِي: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى قَبِي أَشْرَفَ عَلَى الدَّاءِ

(فَأَمَرَ) بِخَفِيفِ التَّحْمِيلِ الْمَفْتُوحَةِ (أَوْ عُبَيْدَةَ) أَمِيرِ الْجَيْشِ (بِأَزْوَادِ) جَمْعُ زَادٍ (ذَلِكَ الْجَيْشِ) جَمْعُ بَنَاءِ الْمُجْمُولِ (ذَلِكَ كُتْمًا) قَالَ الْبَاجِي<sup>(٢)</sup>: يَحْتَمِلُ أَنْ يُعْمَلَ ذَلِكَ أَوْ عُبَيْدَةَ أَوْ بَنِي زَادٍ. وَمُوافقة أهل الجيش أجمع له على ذلك وروايتهم به، وإن كان يجوز أن يكون بعضهم أكثر زادا من بعض، ويكون يهد من بني زاده حملة، إلا أنهم رأوا التواضي، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الأشعرين إذا أرملوا جمعوا راءهم فتواسوا بينهم، وهم مني وأنا منهم».

ويحتمل أن أبا عبيدة حكم بذلك بينهم حين رأى أن سهم من فد بني زاده، وخاف عليه سرعة الهلاك، ومنهم من له زاد يكفيه، وليس بموضع ابتداء ولا تسبب، فالزمهم أبو عبيدة التماسا، وما عندهم من الرءاد، ولم يذكر في الحديث لواء، وظاهر هذا أنه كان على التراخي، أم.

قلت: والظاهر أنه - رضي الله عنه - فعل ذلك اتباعا لفعله ﷺ حين أمر بجمع الأزواد في حديث أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> من طريق إياس بن سلمة بن زياد، قال: «أخرجك مع رسول الله ﷺ في غزوة، فأصابنا جهمة حتى علمنا أن نلحق

(١) «صحيح البخاري» (٢/٢٧).

(٢) «المعجم» (١/٢١٩).

(٣) ج (١٧٢٩).

فَكَانَ مَزُودِيْ ثَمَرٍ. قَالَ: فَكَانَ يَقُوْنَاءُ كُلُّ يَوْمٍ قَلِيْلًا قَلِيْلًا.....

بعض ظهورها، فأمرنا النبي ﷺ، فجمعنا تراودنا، فبطلنا له نطعاً، فاجتمع زاد النجوم على النطع، الحديث.

قال النووي: هنا محمول على أنه جمعه برضاهم وخطب لبيارك لهم، كما فعل النبي ﷺ ذلك في مواطن، وكما كان الأشعريون يفعلونه، وأثنى عليهم النبي ﷺ، وقد قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: يستحب للرفقة من المسافرين خلط أزواجهم، ليكون أباك وأخمس في العسرة، وأن لا يختص بعضهم بأكل دون بعض، اهـ.

وفي «العيني»<sup>(١)</sup> قال الفرطبي: يحتمل أن يكون ذلك حكماً حكماً به أبو عبيدة لما شاهد من الضرورة، وخوفه من تلف من لم يبق معه زاد، أو فعل ذلك عن رضى منهم، اهـ.

(فكان) ما يجعل فيه الزاد المجموع (مزودي ثمر) بكسر الميم وسكون الزاي المعجمة وفتح الواو آخره قال مهملة، والرواية هكذا في جميع نسخ «الموطأ» الهندية والمصرية، بلفظ تنية المزودين، قال الزرقاني: الحديث ههنا وفي البخاري وغيره من طريق مالك روي بالثنية، اهـ.

قلت: وقع في البخاري في «باب غزوة سيف البحر» برواية إسماعيل عن مالك بلفظ الأفراد مزود ثمر، وعليه في الحافظ شرحه كما سيأتي، قلت: والعجب أنه تنبه لذلك الاختلاف الزرقاني، ومسبقه في ذلك النووي تبعاً لنفاضي عبارة، لكنهم لم يحاولوا إلى الجمع بينهما.

(قال) جابر: (فكان) أبو عبيدة الأمير (يقوتاء) بفتح أوله وضم القاف المخففة من الثنائي، أو بضم أوله وفتح القاف وكسر الواو المشددة من التثنية، (في كل يوم قليلاً قليلاً) بالنصب على المفعولية وفي «المحلى» عن

خَتَى فَنِي. وَلَمْ نُصِبْنَا إِلَّا تَمْرَةً تَمْرَةً.....

مسلم، فكان يعطينا قبضة قبضة، ثم أعطانا تمرة تمرة، اهـ. (حتى فني) ما في المرودين أيضاً (ولم نصبنا) في آخر الأمر (إلا تمرة تمرة) كل يوم قال الباجي: ولعنهم كانوا يضيفون إلى ذلك ما أمكن من حشيش وورق شجر، اهـ.

قلت: ويحتمل أنهم يكتفون بذلك، فإن في وقائع أهل الزهد نظائر لذلك كثيرة، قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: ظاهر هذا الساق أنهم كانوا لهم زاد بطريق العموم، وأزواد بطريق الخصوص، فلما فني الذي بطريق العموم اقتضى رأي أبي عبيدة أن يجمع الذي بطريق الخصوص لقصد المساواة بينهم، ففعل ذلك، فكان جميعه مزوداً واحداً

قلت: هذا على رواية البخاري بلفظ الأفراد، قال: ورفع عند مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر «بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبو عبيدة، وزودنا جريباً من تمر لم يجد لنا غيره، وكان أبو عبيدة يعطينا تمرة تمرة، وظاهره يخالف رواية الباب، ويمكن الجمع بأن الزاد العام كان قدر جراب، فلما نفذ وجمع أبو عبيدة الزاد الخاص، اتفق أنه أيضاً كان قدر جراب، ويكون كل من الراويين ذكر ما لم يذكر الآخر، وأما تفرقة ذلك تمرة تمرة، فكان في ثاني الحال، اهـ.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: قوله: «زودنا جريباً لم يجد لنا غيره»، وكان أبو عبيدة يعطينا تمرة تمرة، وفي رواية من هذا الحديث «نحمل أزوادنا على رقابتنا»، وفي أخرى «فني زادهم نجمع أبو عبيدة زادهم في مزود، فكان يقرئنا كل يوم تمرة» وفي «الوسطاء» «فني زادهم»، وكان في يزوي تمرة، وفي الأخرى «لمسلم» «كان يعطينا قبضة قبضة، ثم أعطانا تمرة تمرة».

(١) «فتح الباري» (٧٩/٨١).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/٨٥).

فَقُلْتُ: وَمَا تُعْنِي نَعْرَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا أَقْلَهَا جَبِينٌ قَبِيْثٌ.....

والله اعلم بالصواب: الجامع بين هذه الروايات أن يكون النبي ﷺ زودهم المزود زائداً على ما كان معهم من الزاد من أموالهم وغيرها مما راساهم به الصحابة، والله اعلم بالصواب. ونحن نحمل الزوائد على رقابته، ويحتمل أنه لم يكن في زادهم شيء غير هذا الجرب، وكان معهم غيره من الزاد، اهـ.

وتعقبه الحافظ<sup>(١٩)</sup> فقال: وأما قول عياض: يحتمل أنه لم يكن في زادهم نعرٌ غير الجرب المذكور فمردود، لأن حديث الباب صريح في أن الذي جمع من الزوائد كان يزودهم، فصيح أن النعر كان معهم من غير الجرب، وأما قول غيره: يحتمل أن يكون نعرته عليهم نكرة نكرة كان من الجرب السوي فصيحاً، وكان يعرف عليهم من الزوائد التي جمعت أكثر من ذلك فجاء من طهر السياق، بل في رواية هشام بن عروة عند ابن عبد البر اعتُذرت لزوائد حتى ما كان يصيب الرجل منا إلا نكرة، اهـ.

(فقلنا لحابر مفعلة لوهب بن كيسان الراوي: (وما تعني) بضم أوله أي ما تكفي لكم (نمرة) واحدة في كل يوم. وفي رواية هشام عن وحب أو أين كانت نمرة نزع من الرجل، (أقال) جابر: (لقد وجدنا نفعها) أي تأمنت عنى فقدها أيضاً (حيث نبيت) لأنها خير من لا شيء إذ يحل بها القاء، ونرد بعض ألم نجوع، ولمسمع عن أبي الزبير أنه أيضاً سأل ذلك، فقال: لقد وجدنا فقلنا: ما كنتم تصنعون بها؟ قال: نمضها كما يمشي الصبي الندي، ثم نترب عليها لئلا، فيكميا يوماً إلى الليل، زاد عمرو بن دينار عن جابر في «مصححين» وغيرهما: «وأمنا على الساحل حتى قلنا زائداً، فأصابتنا جوع حتى أكل الحبيط»

ولسمع<sup>(٢٠)</sup> عن أبي الزبير: أوك، نصرت بجھيئتنا الخبيط ونسبه بالعام.

(١٩) «فتح الباري» (٨/٧٩).

(٢٠) «مصحح مسلم» (٩٢٥).

قَالَ: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ، فَإِذَا حُوتٌ وَمِثْلُ الظُّرْبِ.....

فتأكله»، وهذا يدل على أنه كان بابساً، بخلاف ما جزم به الثدودي أنه كان أخضر رطباً، والخط يفتح المعجمة والموحدة وروى السلم، بفتحين شجر عظيم له شوك<sup>(١)</sup>.

(قال جابر: (ثم انتهينا) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية بلفظ «ثم» وفي «الزرقاني»: «هاتهنين»، قال: وفي رواية «ثم انتهينا»، اهـ. وظهره أن رواية «الموطأ» عنده بالفاء (إلى البحر) كذا في جميع النسخ المصرية وهامش الهندية بطريق النسخة، وفي متونها «إلى الساحل»، وفي البخاري «إلى البحر»، قال الحافظ: «ي إلى ساحل البحر» كما هو نص رواية أخرى، وفي رواية أبي الزبير «انطلقنا على ساحل البحر» (فلذا) لسفاجاة (حوت) اسم جنس لجميع السمك، وقيل: مخصوص بما عظم منها (مثل الظرب) بفتح المعجمة المشاة، ووقع في بعض النسخ بالمعجمة الساكنة، حكاه ابن التين، والأول أصوب، كذا في «الفتح».

قال العيني<sup>(٢)</sup>: بفتح الفاء المعجمة وكسر الراء: هو الجبل الصغير، ووقع في بعض النسخ بالفاء المعجمة حكاه ابن التين، والأول أصوب، وقال المنهجي<sup>(٣)</sup>: هو يكون الراء إذا كان مبطلاً ليس بالعالي.

قال الحافظ. وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم: «فوقع لنا على ساحل البحر كهية الكتيب الضخم، فأثينا»، فلذا هي دابة تدعى العنبر، وفي رواية «أثنا» ما البحر دابة يقال لها: المنبر، وفي رواية الخولاني «فهيظنا بساحل البحر، فإذا نحن بأعظم حوت»، قال أهل اللغة: العنبر: سمكة بحرية

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٣٠٧/٤).

(٢) معجمه القاري، (٢٦٠/٩).

(٣) كذا في الأصل، والمصواب الغزاة كما في «الفتح»، «الزرقاني» على الموطأ والمصاحف، اهـ. «ش».

فَأَكَلُ مِنْهُ ذُبَابٌ، الْجَبِينُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً.....

كبيرة، بعدد من جلدها المتروكة، ويقال: إن الحنجر المشهور يرجع هذه الدابة.  
وقال ابن سب. بل المنسوم يخرج من البحر، وربما يخرج من أحواف السمك  
كذي بينة.

ونقل النعماندي عن الشعبي قال: سمعت من يقول: رأيت ابن عبيد نابتاً  
في البحر مثقوباً مثل منقح الخاف، ومن البحر دابة نكته، وهو سم لها، فيقتلها،  
فيشدها بالبحر، فيخرج العنبر من خطتها، وقال الأزهري: السم سمكة تكون  
ببحر الأعظم، يبلغ طولها خمسمائة ذراعاً، يقال لها مائة، وتبيت بحرية،  
ووقع في رواية عمرو بن دينار: «فالتقى له البحر جوفاً مبدعاً، واستدل به علي  
حوار أكل حبة السمك، اهـ.

قلت: تقدم الخلاف في ذلك في «كتاب الصيد» من أن الأمة الثلاثة  
أناحوا ما أقطه البحر مثقوباً، والحنفية لم يبحوا لظافي من السمك، والحدث  
ليس بصح في أنه كان ظافياً أو مات بأغواء البحر، قال الكوفي: «يحتمل أن  
يكون هذا الحديث نكطة البحر حياً، فمات، أو عظم ميتاً بعد أن مات بحراً أو  
براً، أو قتل غيره من الحيتان له، ويحتمل أن مات بغير سم، وإنما اختلفت  
الحنفية في حوار كمن ما مات بغير سم، وإنما ما مات بسب من الأسباب  
التي ذكرناها أو غيرنا فلم يختلف في جوار نكته، اهـ.

(فَأَكَلُ مِنْهُ ذَلِكَ الْجَبِينُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً) قال «الحافظ» وفي رواية  
عمرو بن دينار «فأكل منه نصف شهر»، وفي رواية أبي هريرة «فأفقت عذب  
سهر» ويجمع بين هذا لاختلاف أن الذي قال ثمان عشرين، ضبط ما لم  
يضبطله عمرو، وأن من قال: نصف شهر، كمن الكسر الراش، وهو ثلاثة أيام.

(١) «المصنف» (٧٦/٢٤٤)

(٢) «فتح الباري» (٨/٨٠)



ثم أمر أبو عبد الله بضلعين من أضلعه .....

وسمى ذلك شهراً خيراً لكسر أم صم فيه أحد الشيء كنت قبل وجدهم نعت  
إليهم، ورجع النووي رواية أبي الزبير أنها فيها من أرواؤه، وقال أبو الزبير:  
أخذني الروايتين في البخاري وهما، ورفع في رواية أحمدكم «ثاني عشر يوماً»  
وهي شدة، وأخذ منها شدة رواية الخوافي، «فأقام عليها ثلاث من ولح  
الجمع الذي ذكرتها أولاً» اهـ.

والذي هو الجمع «الذي» في موضع من المصحف، وقال في موضع  
آخر: قال عباس: يعني أقنوا نصف شهر طرياً، وسية تلك قدوة، وقال  
النووي: من قال: شهراً من الأضلاع، ومع رواية غيره، اهـ.

قلت: والأوجه عندني في لجمع أنهم أكلوا كلهم نصف شهراً، وأكثهم  
إلى ثمانية عشر، وفليل منهم إلى شهر، حتى أرسل بعضهم عضواً منه إلى  
النبي ﷺ بعد رجوعهم إلى المدينة، فمن نظر إلى كثرة الأكل منه ذكر نصف  
شهراً أو ثمانية عشر يوماً، ومن نظر إلى قلة من ذكر شهراً كاملاً.

قال الزبائي<sup>(١)</sup>: روى في رواية عمرو بن دينار عن جابر هذا حديث من ذلك  
حتى ثابت إلىنا أحكاماً، بمثلته وموجده، أي رجعت، وفيه إشارة إلى أنهم  
حدثوا بهم، قال: من الجمع الثاني، اهـ.

(ثم أمر أبو عبد الله) ذل البابي، يحتمل أنه فعل ذلك اعتذاراً بعظم ما  
حدث الله تبارك وتعالى، به أمير من حيوان البحر منه قبل ذلك، وأيضاً من  
الإخبار عنه من أم يحتمل، فيجوز به، وعلى حد يجوز للإنسان أن ينظر فيما  
عظم خلقه من المخلوقات ما لم يره قبل ذلك، ويسمى إلى ذلك نعت به،  
ويجوز غيره منه محتمل، اهـ.

(بضلعين) بكسر الهمزة والميم، وفتح اللام (من أضلعه) وفي رواية

(١) شرح الزبائي (٣٠٨/٤).

فَنَصَبًا. ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُجِلَتْ. ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا وَثُمَّ نَصَبَهُمَا.

أخرجه البخاري في: ٤٧ - كتاب الشركة، ١ - باب الشركة في الطعام والنفقة والمروءة - مسلم في: ٣٢ - كتاب الصيد والذباح، ٤ - باب إبادة سنة لبحره - حديث ١٧ - ٢١.

للبخاري من (أعضائه)، قال الحافظ: والأول أموي (قنصبا) باب المجهول بصيغة التكثير في النسخ المصرية، والمصطلح وإن كانت مؤنثة، لكنه غير حقيقي، فيجوز تذكره.

(ثم أمر) أبو عبيدة (براحلة) أن ترحل (فرحلت) بيناء المجهول بتخفيف الحاء وتلدبها (ثم مرت) الراحلة (تحتتهما) أي تحت الضميرين (فلم نصبهما) أي لم نصب الراحلة إلى الضلعين، وفي رواية عمرو بن دينار عن جابر عن السدي: فقصده إلى أطول، جل سعة، وقال سفيان مرة: «وأحد رجلاً وبغيره، فمر تحتها، وفي حديث عبيدة بن الصامت عنه: ابن إسحاق: ثم أمر بأجسم بغير معاء، فحمل عليه أجسم رجل منا، فخرج من تحتها وما عمت رأسه».

قال الحافظ في «المقدمة»<sup>(١)</sup>: حديث جابر في بيعه الساجل، وفيه كان رجل نحر ثلاث حزانة، هو قيس بن سعد بن عباد، وهو الذي مر على بغيره راكباً تحت صلح الحوت، اهـ.

وقال في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: «هذا الرجل أي المار لم أضع على اسمه، وأظنه قيس بن سعد بن عباد، فإن له ذكراً في هذه القروية أي في نحر الجوزة، وكذا مشهوراً بالنظر، وقصته مع معاوية لما أرسل إليه ملك الروم بالسراريل معروفة، ثم ذكر هذه القصة».

وأنت خبير بأن نايف الشرح مؤخر عن المقدمة، فكأنه حزم بذلك أولاً

(١) مقدمة فتح الباري (ص ٣٢٧).

(٢) فتح الباري (٨٠/٨).

بانقرائنا، ثم نردد لعدم التصريح، قال الزرقاني تماً للحافظ في «الفتح»: وزاد مسلم في رواية أبي الزبير عن جابر، «فقد رأيتنا نغترف من وقب عينيه بالغلل ائدهم، ونقتطع منه النهر كالنور، فأخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً، وأفعدهم في وقب عينيه»، بفتح الواو وسكون الالف: النقرة التي فيها الحدة، كما في «الزرقاني».

وقال الحافظ: هو حفرة العين في عظم الوجه، وأصله نقرة في الصخرة، يجتمع فيها الماء، والفدر بكسر الفاء وفتح الدال: جمع فدر، القطعة من اللحم وغيره، وفي رواية الخولاني عن جابر: «وحملنا ما شئنا من قديد وودك في الأسقية وانقران».

وفي آخر «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> في آخر الحديث الطويل لجابر «وشكنا الناس إلى رسول الله ﷺ الجوع، فقال: عسى الله أن يطعمكم، فأتينا سيف البحر، فزهر البحر زهرة، فألقى دابة، فأورينا على شفها النار، فاطبخنا واشتويينا، وأكلت وخبينا قال جابر: فدخلت أنا وفلان وفلان، حتى عذ حسنة في حجاج عينها، وما يروا أحد حتى خرجنا، وأخذنا ضاماً من أملاعها ففؤستاه، ثم دعونا بأعظم رجل في الركب، وأعظم جمل في الركب، وأعظم كفل في الركب، فدخلت تحت ما يبطأ من رأسه، والكمل بكسر الكاف وسكون الفاء: كساء يجعله الراكب على منامه لئلا ينفط.

ومما هو سباق أن ذلك وقع لهم في غزوة مع النبي ﷺ، لكن يمكن حمل قوله: «فأتينا سيف البحر» على أنه معطوف على محذوف تقديره: فبعثنا النبي ﷺ في سفر فأتينا إلخ، فيتحد مع لفظة التي في الباب.

### قَالَ مَالِكٌ: نَقَضَ بَ الْجَيْلُ.

وللبخاري عن أبي الزبير عن جابر أملياً فمدنا أسديبة ذكرنا ذلك  
للنبي ﷺ، قال: كنز، رزقاً أخرجه الله، أضعمونا إن كان معكم، فانه حصص  
بعضه منه فأكله كذا في رواية ابن الحنبل، ولأحمد ومسلم عن أبي الزبير عن  
جابر فقال: «فإن معكم من شيء من نعمه فاضعمونا» فكان معنا من شيء  
فلأرسلنا إلى رسول الله ﷺ من فأكل، وفي رواية أبي حمزة عن جابر عبد الله  
أبي عاصم في «كتاب الأضحية»: «قلما قدموا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ،  
فقال: لو نعم أنا بذكره لم يروح لأجنا لو كان عندما منه، وهذا لا يحالف  
رواية أبي الزبير لأنه يحمل على أنه حال، ذلك يردبداً منه بعد أن أضرروا له  
من ما ذكر، أو حال ذلك حين أن يحضروا له منه، وكان الذي أحضروه معهم  
لم يروح فأكل منه، انتهى ما في «الفتح» و«البرقاني».

(قال مالك: الظرب) - نطاء المعصية في جميع النسخ (الجيل) - بالتصغير  
في النسخ المصرية، ونكيب في الهندية - قال البرقاني - معبراً إشارة إلى  
صغره، وفي رواية ابن كثير: الجيل الصغير - اهـ.

ونقدم في الحديث، قال النيسابوري<sup>(١)</sup>، وسيرة أبي عمدة هذه يقال لها -  
سيرة المخطط - وكانت من رجب سنة ٨٨، وكان فيها عمر بن الخطاب،  
ونيس بن سعد - رضي الله عنهما - وحديثهما روي في «القبليات»، وهو  
أن النبي ﷺ بعث أبا عبيدة في سرية، فيها المهاجرون والأنصار، ثلاثمائة  
رجل إلى ساحل البحر، إلى حي من جهة، فأصابهم جرح شديد.

فقال نيسابوري: من بشرني بمي نصر أعزوزي، يوفيني الجوز ههنا، وأوفيه  
البحر سأمدينة؟ فجعل عمر - رضي الله عنه - يقول: «اعجزوا لهذا العلم، لا

(١) مفتاح الباري (٨/ ٨١)

(٢) «مياه العبران» (٦، ٢١٤).



ويحمل الكل، ولا يصنع هذا بي؟ قال: تلك أربع حوائط، أدناها حائط، تجد من خمسين ومئة، قال: وقدم البدوي مع فيس، فأوقاه ومثته، (حملة وكساء، فبلغ ذلك النبي ﷺ من فعل فيس، فقال: إنه من قلب جوده اهـ).

وقصة البحر ذكرها البخاري مختصراً يلفظه قال جابر: وكان رجل من ألقوم نحر ثلاث جزائر، ثم نحر ثلاث جزائر، ثم نحر ثلاث جزائر، ثم إن أبا عبيدة نهاه، الحديث.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: ذكر الواقدي بإسناد له، أن فيس بن سعد لما رأى ما بالناس، قال: من يشتري مني نحر بالمدينة بجزور ههنا، فقال له رجل من جهينة: من أنت؟ فأنسبه له، فقال: عرفت سبيك، فأتناح منه خمسة جزائر بخمسة أوسق، وأشهد له نقرأ من الصحابة، وأنت تكون قيس لا مال له، فقال الأجهني: ما كان سعد ليجمي بأنه في أوسق نحر، فبلغ ذلك سعداً فغضب، وذهب لقيس أربع حوائط، أنفها يعدد خمسين ومئة.

وزاد ابن خزيمة في حديثه من طريق عمرو بن دينار: لما قدموا ذكروا شأن فيس، فقال النبي ﷺ: إن الجود من شيمة أهل ذلك البيت، وذكر الزرقاني حديث الواقدي مفصلاً يتحو ما تقدم عن الدميري، وزاد فيه بعد قوله: فكاد أبو عبيدة يلبر، وحمل همر - رضي الله عنه - بقول: اهزم، فحرم عليه، فبقيت جزوران، فقدم بهما فيس المدينة ظهراً يتعافون عليهما، وبسط قول الأعرابي: ما كان سعد ليخني بابيه في خمسة أوسق، ينتج النخبة وسكون النخاء المعجمة ويون، أي يفصر، ولم يذكر الحافظ في «الفتح» في الجمع بين مختلف ما روي في انجرور أني نحر.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: ويمكن الجمع بأنه نحر أولاً ثم ما معه، ثم اشترى

(١) «فتح الباري» (٨/ ٨٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/ ٢٠٥).

حماً من الجهني، ففجر منها ثلاثاً، ثم نهى، فاقصر من قال: ثلاثاً على ما نحره، مما اشتراه. ومن قال: تسعاً، ذكر جملة ما نحره، فإن ما عدا هذا ولا فما في الصحيح أصح، اهـ.

قلت: وأخرج أحمد في مسنده، برواية عمرو بن جابر: «وكان رجل يحزر ثلاثة جزر، ثم ثلاثة، ثم ثلاثة، فنهاه أبو حبيدة»، فذكر الثلاث أربع مرات، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «وختلفوا في سبب نهى أبي حبيدة قياً أن يستمر على إطعام الجيش، فقبل: لخشيته أن تغني حمولتهم، وفيه نظر، لأن القصة أنه اشترى من غير العسكر، وقيل: لأنه كان يستدين على دمنه وليس له مال، فأريد الرق في به، وهذا أظهر، اهـ.

قال الزرقاني: ولا نظر لأنه خاف أن يشتري من العسكر بعد نحر ما اشترى من غيره، اهـ. قلت: يزيد أنه نحر تسعاً، وكانت المشتراة خمسة.

وسا يجب التنبيه عليه ما قال الحافظ: إنه وقع في أواخر «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عباد بن العمامة «أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في ثوب واحد»، الحديث، وفيه أنه قال: «سرنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بطن بواط»<sup>(٣)</sup>، وهو يطلب المجدبي بن عمرو الجهني، وفيه «سرنا مع رسول الله ﷺ»، وكان قوت كل رجل من ثمرة كل يوم، فكان يمشيها، وكنا نخط بقسنا، ونأكل».

وفيه «سرنا مع رسول الله ﷺ حتى نزلنا وادياً أصبح»، فذكر قصة

(١) «فتح الباري» (٨/٨١).

(٢) ح (٧٤/٧٤١) كتاب الزهد والرفق.

(٣) بطن بواط قال الفاقسي رحمه الله. قال أهل اللغة هو بالضم، وهي رواية أكثر المحققين. وهو جبل من جبال جهنة.

الشجرتين للنبين الملقب بياض رسول الله ﷺ. وفي آخره وشك. والظاهر أن  
رسالة الله ﷻ الجوع، فقال: عسى الله أن يضاعفكم فاكثرا سبطا. فالجوع لمجرد  
الشجر وحده. فذكر ذلك، وذكر هو قصة الساب

قال الحافظ: ظهر سياق هذه القصة يقتضي معاني القصة المذكورة في  
هذا الباب، وهي من رواية حبيب بن أبيضا. حبيب قال عبد الحق في الجمع بين  
الصحيحين: هذه واقعة أخرى غير ذلك، وإن هذه كانت حادثة أبي بكر  
وما ذكره أبو بكر. في ذلك لا شك أن تكون القاء في قول حبيب. وإنما  
سقط الاسم، هي القصصة، وهي معناه ليعرف. فغيره، فأسلم النبي ﷺ مع  
أبي عبيدة، فاجتمع سبطه المحرم. فتتخذ التفتيش، وهذا هو تراجم عندي.  
والأصل عدم تعدد.

ومما لا غايه فيها أيضا أن الواقفي، رغم أن قصته عن أبي عبيدة كانت  
في رجب من سنة، وهو عندي خطأ، فادخل خلاصة التي حكيت في أول هذا  
الحديث تحت قوله: «بعث رسول الله ﷺ عتاة» وإنما يظهر من القاصي  
عبد بن أبي قال في الشفاء: «في رواية الواليد بن عطاء بن الصامت عن حبيب  
في منبج سنة الطويل في ذكر شجرة واط. قال: قال في رسول الله ﷺ: إن  
حبيب قد يؤثروا في ذلك الحديث طوله<sup>(١)</sup>، وقصة الماء، هذا في حبيب  
متضمن بقصة الجوع.

ومثل المربعي في نصب الراية<sup>(٢)</sup> فربما تعبد الحق إلى معاني التضمين  
ولا بد من أربع مناقبات لكتنوح في قوس سره، كما حكاه عنه والذي انما حرم  
في من سطور المسلمين. ان كتب أنه - رضي الله عنه - سره الأحداث لما علم  
أنهم أنور لأحباب، انما تذكر إلى أنها قصص مختلفة.

(١) صحيح مطبوع ١٩٣٠: ١٥١

(٢) ١٢: ٤٣٠، ٤٤١





أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنَاتُ.....

ممسرة عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ، عن جده حواء، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هتوا السبل ولو ظلمت حرقاً»، ثم

وم قال ابن عبد البر: إن اسمها حواء، بنت يزيد، هكذا حكى قوله الحافظ في تهذيبه، ولم يذهب عليه شيء، وقد نعت في «الإيمان» عن قول ابن مسعود: «حرم أن اسم والد أم يزيد من المسلمين منون، ثياب فلان الزاي، كما تقدم قريباً» هي حصة أم يحدث في آخر باب التماسك

عن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن تجاري من مبتدأني امرئ يحج، كما مبتدئ من لحظ (يا أيها المؤمنات) قال: البهي، روي عنه بالمشي، مصد، ماء، ويختص المؤمنات على الإضافة في إضارة الشيء إلى نفسه، كمسجد الجامع، أو من إضافة النعم إلى الخاص كجمعة الأنعام، أو على تأويل ماء عاصلات، أي ماضلات المؤمنات، كما يقال: رحلت القوم، أي مائتهم ونامسيتهم، ورواه ياقوت، يرفع الكلعتين الأولى على التثنية، والثانية صفة على النقط أي يا أيها النساء المؤمنات، ويجوز رفع الأولى وعصب الثانية بالنكرة مع على الموصح، كما يقال: يا زيد العبد، يصب التثنية، يرفع.

ونصب الأولى قوله: من إضافة الشيء إلى نفسه بأنه مبتدأ التثنية، وإنما هو من إضافة الموصوف إلى مبتدأ عند الكافرين، ومعهم الصبر، وأولوا نحو مسجد الجامع على حذف الموصوف، أي مسجد المكان الجامع، وإنما ذكره السادة - مسجد الجامع مثلاً لإضافة الموصوف إلى المصفة، لا لإضافة الشيء إلى نفسه، قال الرزقي: وهذا ظاهر، وإنما سبغته أي الباحي التثنية، أراد أن يكتب إلى صفة بديهي قوله: كمسجد الجامع، تعني عليه التثنية، كما هي في «الزقاق»<sup>(١)</sup>.

(١) الشرح برغز - (١٠٠ - ٣٦)

لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ إِجَارَتَهَا، وَلَوْ كُرَاعٌ شَاةٌ .....

وما حكى من كلام النجاشي ليس هو في المتن «حكاها» فاعلم فانه في موضع آخر، أو وقع سقوط العارة في «المتن»، كما يعرف من مطالعته.

ثم قال النجاشي<sup>(١)</sup> قريباً منه في آيات التوسيع في الصدقة وليس فيها أيضاً لفظ من إضافة الشيء إلى نفسه، إلا أن يقال: «ثم حكوا كلام النجاشي مختصراً».

وقال الحافظ: قال عياض: الأصح الأشهر نصب النساء وجوز المسلمات على الإضافة، وهي رواية المشاركة من إضافة الشيء إلى صفته، كمسجد الجامع، وعمر عند الكوفيين على ظاهره، وعند الصيريين يقسمون فيه معلوقاً.

وقال السهبي وغيره: جاء برقع الهمة على أنه صادى مفرد، ويجوز في المنحنيات الرفع، صفة على اللفظ، على معنى يا أيها النساء المؤمنات، والنصب، صفة على الموضع، وكسر الناء علامة النصب، وأنكر ابن عبيد البر رواية الإضافة، ورده ابن السيد بأنها قد صححت نقلاً، وساعدتها اللفظ، فلا معنى للإتكاره ورواه. نظرائي من حديث عائشة بلفظ: يا نساء المؤمنين، انتهى مختصراً.

(لا تحقرن) بكسر القاف وتشديد النون (إحدكن) كذا في النسخ الهندية، وكذا في نسخة الزرقاني، وفي غيرها من لمصرية بدتها «جارة» (لجارتها) شيئاً، ولفظ البخاري من حديث أبي هريرة «يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة» (ولو) كان انهدى (كراع شاة) بضم الكاف، وتخفيف الراء المهملة: ما دون الحطب من المواتي والدواب والإبل، كما في «العين»، وعصر النبي بالنساء. لأنهن مواد المودة واليغضاء، ولأنهن أسرع

(١) انظر: المتن، (٣٦١/٧).

منه قوله:

الحديث في الصحاحين من طريق محمد بن عيسى، عن أبي هريرة،

قال: قال النبي ﷺ: «أحب إليّ أن يسلم عليّ منكم أحب إليّ من أن يسلم عليّ منكم» (١٦٧٠) - كتاب الزكاة، ٢٩ - باب البحث على الصدقة ولو بالفلان، حديث ٩١.

انتقالاً في كل من كتابي (المعروف) والمنع في جميع النسخ البصرية، وفي النسخة بلخية (معروف) أي منجز، قال الزبيري: نعمت الكراع، وكان حقه معرفة، إلا أن الرواية وردت هكذا في «الموطأ» وغيرها. اهـ

قال الباقين<sup>(١)</sup>: الكراع مودة عبد سيوفه، وكان حقه أن تكون معرفة، إلا أن الرواية هكذا وردت في «الموطأ» وغيرها، وكان بن الأباري: إن بعض العرب يذكرها، فيحتمل أن يكون هذا على ذلك اللغة. اهـ

قال الخافظ<sup>(٢)</sup>: أشهر بذلك إلى الحاشية في إهداء النبي، تفسير وفوه، لا إلى حفرة العرس؛ لأنه ثم ثمر العادة باطلته، أي لا يسلم حارة من الهدية لاحتوائها الموجد عندما لاستئلاها، بل ينبغي أن تجود بها لها يسره وإن كان قليلاً فهو خير من الخدم، ويحتمل أن يكون إهداء رقع العهد إبهاء وأني لا تحقير ما يهدي إليه. ولو كان قابلاً، وجمعه على الإهم سر ذلك أولى. وفي حديث عمارة المدكر: «إنا نساء المومنين نهدى» ولو فوسر شأنه، وبنيت المودة، ويذهب الصغاني: اهـ.

ونقدم قريباً في غريب المسالك من حديث أم يحيى: «ودوا الصبيان ولو طيف بحرق»<sup>(٣)</sup>، ومباني من حديث عمرو بن معاذ الأشجلي عن حماد: «إنا نساء المومنين» لا تحقرون إحداكم أن نهدى إحداهن، ولو كراع شاة معروفة.

(١) المنع (١٦٧٠).

(٢) المنع (١٦٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٧٠) والمنع في السجدة (١٦٧٠).

١٦٧١/٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ -

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: .....

يَتَقَدَّمُ فِي بَابِ الْمَهَابَةِ فِي حَدِيثِ عَطَاءِ الْغُرَاسِيِّ مِنْهَا دُرَاهُ تَحْلُوًا، وَتُذَعِّبُ  
الشُّعْبَانُ.

١٦٧١/٢٦ - (سَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) بِنُكْوَ بِنُ مُحَمَّدٍ بِنُ عَمْرِو بْنِ حَرَمٍ

الْأَنْصَارِيِّ (أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مَرْمَلٌ فِي الْمَدْحَانَا وَهُوَ مَوْصُولٌ فِي

«الْمَصْحُوحَيْنَا» وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَحَارِثٍ وَأَبِي نَافْعٍ عَنْ أَبِي

عَبَسٍ، كُنَّا فِي «الزُّرْقَانِي» وَنَحْطُ الْمَحَارِي عَنْ حَارِثٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ

سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ سَخَطٌ عَامٌ انْفِشَحَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَامٌ بِبَيْمِ

الْحَرَمِ، وَالْمَدِينَةِ، وَالْأَنْدَلُسِ، وَالْأَنْبَاءِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ تَحْرِمُ

الْمَبْنَةَ، فَإِنَّهُ يَهْدِي بِنَا الْعَمَى وَيُدْرِسُ بِنَا الْخَلُودَ، وَيَصْبِيحُ بِنَا «ثَمَانٍ» فَفَدَى:

لَا، هُوَ حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ: «فَأَمَّا إِنْ أَدْرَجْتُمْ إِنْ اللَّهَ نَعْلَى

لَهُ حَرَمٌ مَحْمُومًا، جَبَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكُونُوا شَهْدًا»

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>، فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيِّنَاتٌ تَارِيخِيَّةٌ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي

رَمَضَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّحْرِيمُ وَقَعَ قَبْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ

أَعَادَ ﷺ لِيُشْفِيَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ، فَهُوَ:

وَتَرَجَمَ الْمَحَارِي فِي «مَصْحُوحَيْنَا»، «بَابُ لَا يَدَاءُ نَحْنُ الْمَبْنَةُ وَلَا يَبْنَعُ

وَدَعَى» رِوَاؤُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ أَمْرًا بِإِلَى الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ ذَكَرَ

بِسَفْهِهِ عَنْ أَبِي عَبَسٍ يَقُولُ سَمِعَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ عَلَنًا بَاعَ خَصْرًا،

فَقَالَ: «قَاتِلْ إِنْ فَلَانًا» أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَأَمَّا إِنْ أَدْرَجْتُمْ إِنْ اللَّهَ الْيَهُودَ،

حَرَمٌ عَلَيْهِمُ الشُّجُومُ، فَجَعَلْنَاهَا فَبَاعُوهُمَا».

(١) شرح الموطأ (٢: ٢١٠).

(٢) فتح الباري (١١: ٢٢٤).

«فَاتَانِي الْمَلَكُ الْيَهُودِي» .....

«أَدَّادُ شَيْعٍ مُدْبِخٌ، نَكَّيْهُمِي - نَوَّالُهُ مَرْمَرٌ» في «الكتاب الثاني»<sup>(١)</sup> قوله: «فَاتَانِي» في رسول الله ﷺ أُرِيَتْ شُجُومُ الْعَيْبَةِ؟ إِمَّا سَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْعَمَلِ أَنَّ حُرْمَةَ الْإِسْتِنَاعِ بِالْمَيْبُتَةِ تَوْجِبُ حُرْمَةَ الْإِسْتِنَاعِ بِسَائِرِ أَجْرَائِهَا، لَمَّا عَلِمُوا أَنَّ حَضَرَ الْحَرَمَ حَضَرَ سَعْمَالِيَّةٍ كَلَّمَهَا وَعَقَّامَهَا، فَعَمِلَ الْحَكِيمُ فِي مُنْشَعِمِهِ يَكُونُ هُوَ الْجَمْعُ، كَيْفَ دَعِمَ يَنْتَمِرُونَ إِلَيْهِمْ فِي كَثَرٍ مِنَ الْأَمْرِ.

وَحَدَّثَ الْحَوَالَةَ أَنَّ جَوَائِزَ الْإِسْتِنَاعِ مَوْكُوفٌ عَنِ زَوَالِ الرُّطُوبَاتِ السَّجِسَةِ، وَلَا يَسْكُنُ دُونَ الرُّطُوبَةِ مِنَ الشَّعْبِ، ثُمَّ أَقْبَدَ الشَّيْءَ بِجَزْءٍ أَمْرَ حُرْمَةِ الْإِسْتِنَاعِ بِالنَّسَبَةِ بِأَعْيَانِهَا بَعْدَهُ. «فَاتَانِي الْمَلَكُ الْيَهُودِي»، وَلَمَّا أَلَّ نَعَامَتَ عَلَيْهِمْ أَنَّ مَرَّكَسُوا مِثْلَ مَا ارْتَكَبَ يَهُودُ وَالنَّصَارَى، سَبَّهَ، وَحَدَّ الْخَبِيرَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي أَحَادِيثِهِ، يَكُونُ مِنَ الْيَهُودِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رِثْمًا لِأَمْنِهِ لِمَنْحَرَمِهِ عَنِ اخْتِرَاجِ الْحَيْلِ فِي إِحْلَالِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى، أَمَّا:

(فَاتَانِي الْمَلَكُ الْيَهُودِي) فَاتَانِي الْيَهُودِي<sup>(٢)</sup>: أَيِ لَعْنِهِمْ، وَقَدْ أُرُوِيْ غَنَائِمَهُ، وَالْمَقَاعِدَ لَيْسَتْ عَلَى بَابِهِ، وَقَدْ أُرُوِيْ غَرَبَهُ دَاهِمًا، وَقَدْ أُرُوِيْ أَرْحِيَّ مِنْ حَرِّهِ حُلَاً لَّهِ وَجِبْ قُدْرَتُهُ، وَأَخْرِجْ مِنْ بَابِ الدَّعَاةِ عَلَى مَسِيرَةِ الْمَسَالِفَةِ.

رَبَّنَا: لِبَاجِي<sup>(٣)</sup>، قِيلَ: مَعْنَاهُ لَعْنَهُمْ قَدَّرَ، قَالَ تَعَالَى: «يُؤْتِي الْقُرْآنُ حُسْنَهُ» مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - نَحْمًا، وَقَوْلُهُ يَكُونُ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الدَّعَاةَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْخَبَرَ بِمَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ، وَيَلْقَى «فَاتَانِي» وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْتَبَيُّنِ، لَكِنَّ قَدْ نَحَرَهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الدَّعَاةُ مِنَ الْتَوَاحُدِ، بِإِلَالِ، فَاتَانِي، اللَّهُ سَمِعَنِي فَعَمِلَ اللَّهُ بِهِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ سَافَرُ الرَّحِيلِ وَغَائِمَتِ الْمَيْبُتِ، أَمَّا:

(١) (٣٣٧/٢).

(٢) شرح الزرقاني، (٣٣٠/٢).

(٣) التلخيص، (٢٢٥/٨).

نُهِوا عَنْ أَكْلِ الشَّحْمِ فَبَاعَوْهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ.

أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع، ١٠٣ - باب لا يذنب شحم الميتة ولا بيعا ودكه. ومسلم في : ٢٧ - كتاب المساقاة، ١٧ - باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأسنام، حديث ٧٣.

(نُهِوا) بناء المجهول (عن أكل الشحم) كما قال تعالى: ﴿وَيُرَى الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ مَرْمُوسًا عَلَيْهِمْ شُحُونُهُمَا﴾ الآية (فباعوه فأكلوا ثمنه) بالفاء في النسخ المصرية، وأكلوا بالواو في الهندية، ولفظ أبي داود عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله ﷺ جالسا عند الركن، قال: فرفع بصره إلى السماء، فضحك. فقال: لعن الله اليهود ثلاثاً، إن الله تعالى حرم عليهم الشحم، فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله تعالى إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه.

قال الشيخ في البذل<sup>(١)</sup>: قوله: إذا حرم على قوم أكل شيء أي لتجاسة ذاتها حرم عليهم ثمنه أيضاً. وأما إذا حرم لأجل الضرر لم يحرم ثمنه، اهـ.

وتاب أشار الشيخ ابن القيم في الهدى<sup>(٢)</sup> إذ قال: قوله: فإن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم ثمنه يراد به أمران: أحدهما ما هو حرام المين والانتفاع بجملة، كالخمر والميتة والدم والخنزير وآلات الشرك، فهذه ثمنها حرام كمنها انقضت، والثاني: ما يباح الانتفاع بها في غير الأكل، وإنما يحرم أكله كجند الميتة بعد الذبائح، وكالحمر الأهلية والبهائم، وسجوها مما يحرم أكله دون الانتفاع به.

فهذا قد يقال: إنه لا يدخل في الحديث وإنما يدخل فيه ما هو حرام

(١) بدل المجهول (١٤/١٦٤).

(٢) إزاء المسألة (٥/١٧٦).

على الإحلال، وقد يقال: إنه داخل فيه، ويكون تحريمه بعد لأجل المسئلة التي حرمت، فإذا بيع الثعلب والحمار لأكلهما، حرم لثمنهما، بخلاف ما إذا بيع الثركوب وغيره، اهـ.

وقال السجستاني: قوله: انتهى عن أكله، الحديث، والنهي عن الأكل لا شاول انتهى عن أكل الشيء إلا من جهة القياس، وأما ما لا يجوز أكله صراحة فمعظم صنعيته الأكل لا يجوز أكل شيء، فلا يجوز أكل ثمر الحمار، ولا نص الكفير، ولا الميتة وما جرى مجرى ذلك. وأما ما لا يملكه، فإنه يجوز أكله وإن لم يجر أكله، كالأمة والعبد، اهـ.

قال القزويني: أما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: إن الله تعالى أنه حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم لثمنه، ومعلوم على ما هو المقصود منه الذي يخالف ما المقصود منه غير ذلك، كالتمسك والبيع والحمار الأهلي، فإن أكلها حرام، وبيعها جائز بالاتفاق، اهـ.

وإن في حديث أنس، قال الجمهور: لا يجوز الاستماع به في شيء أصلاً لعدم انقضاء عن الاستماع بالميتة إلا ما خفف، وهو العقد المتبرع، قلت: والمحدث في ذلك مشهور عن ابن عباس<sup>(١٦٧١)</sup> رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة، فقال: هلا أكلتموها بيدها؟ قالوا: إنها ميتة، قال: إنها حرام أكلها. قال ابن أبي عمير: فيه مراجعة الإمام فبيها لا ينهي السامع معنى ما أمره، كأنهم قالوا: كيف أمرنا بالاستماع بها وقد حرمت علينا، فبين له وجه التحريم، يؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لأن قطع القرآن: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» الآية، شامل لجميع أحرفها في كل حال، فخصص السنة ذلك بالآكل، اهـ.

(١٦٧) السنن (٢/٢٤١)

(١٦٨) صريح الثعلب (٥: ٣١١) فتح الباري (٩/١٦٥٨).



٢٧/١٦٧٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَمْسَى ابْنَ مَرْثَمٍ كَانَ يَقُولُ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْكُمْ بِالْعَمَاءِ الْفَرَّاحِ . . . . .

قَالَ الْعَمِيُّ<sup>(١)</sup> : لَا سَجَدَ سِجِّ الْخَضِرِ وَلَا الْعَبْدَةَ وَلَا الدَّمِ . فَإِنَّ ابْنَ السَّيِّدِ أَجْمَعَ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ فِي الْحَدِيثِ حَالِ<sup>(٢)</sup> . فَتَوَقَّرَ حَدِيثُهُ الْمَذْكُورُ .

وهو القدر المذكور: بغير بيع مال غير موقوف، أي غير مباح الانتفاع به خصوص وخشيرة وميتة، ثم قال: والحاصل أن حوز البيع يدور مع حق الانتفاع به، ثم قال: وحكم ميتة قبل الذبح لو بالعرض ولو بالحق قبضاً، وبعد الذبح مباح إلا جسد الإنسان وشحيره. قال ابن عدي: قوله لو بالعرض أي بعه قاصد ولو بالعرض، ثم رجع لظلال مطلقاً، أي

٢٧/١٦٧٢ - (مات أنه بلغه) ويقدم أن سلاحيات الزمان معثرة (أن) بي الله (عمسى بن مرم) على سيد وعلم السلام (كان يقول) لأنه (يا بني إسرائيل) أي ذرية يعقوب عليه السلام، وإن إسرائيل لقب ليعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه الله - عليه السلام - كما في الفتح

قال صاحب الفرج<sup>(٣)</sup> : لا يصرف لمعلمة والعجينة، وهو دم كتركيب الإضافة، مثل عبد الله، قال إسرائيل بالعبودية، هو العبد، وإن هو الله، وتبيل إسرائيل من الأسير، وهو اقنوه، هناك معناه الذي فداء الله، ومن لأنه أسرى بالليل ميسر إلى الله تعالى، ونحو: لأنه أسير حياً كان يطبخ مراح بيت المقدس، أي

(عليكم بالعماء الفرح) يفتح القامع الذي لا يذرية سيء، كما في الحديث

(١) الضم ١٦٧٠/١٢٤٨.

(٢) إخراج البخاري (١١٠/٣).

(٣) ١٢/١١١١.

وَالْجَبَلِ الْمَرْمِيِّ، وَخَيْرُ الشَّجَرِ، وَإِيَّاكُمْ وَخَيْرُ الْبَرِّ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَقُومُوا شُكْرَهُ.

١٦٧٣/٢٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ: .....

الصَّحاح: (والجبل) بالشجر عطف على الماء، كل نبات اخضرث به الأرض (البري) نسبة إلى البرية، وهي الصحراء، قال الناجي<sup>(١)</sup>: يريد: أني لم يتقدم عليه ملك أسبق، فهو مباح، كماء الأنهار، قللت: أو احتراز عن اللحوم والأعنة اللينة (وخير الشجر) البحر، قال الناجي: يريد: تقوموا به، واقتصروا عليه، فهو أقل ما يمسك الرمز، وينبئ به الحياة، لأن الشجر أقل الأوقات، اهـ

(وإياكم) تحذير (وخير البر) أي: أجمع، اهدروا أنفسكم أكل الحنطة، (فإنكم لن تقوموا بشكركه) تعليل لتحذير، قال الناجي: نهاهم عن البر خاصة حفاً على التلبيخ من الدنيا والزهد فيما زاد على سبيل الأفوات منها. وإن كان قد علم أنهم ولا سواهم لا يقوم بشكر الماء وأنبتل، ولكنه حصصهم على أقل ما يمكن به.

ويحتسب أن ينصرفه لخصره في غيره. اشكروه إلى البر، ويحتمل أن ينصرفه إلى الماء والقل والشجر، وليس هذا مخالفاً لتريمنا، فإن من الناس من يصححه هذا، فيندب إليه، وسهم من يصلحه غير هذا، فباخذ به - والله أعلم - اهـ. وفي «المحلى»: روى أبو الجوز عن جابر: كان عيسى - عليه السلام - طعامه بقل الصحراء. وشربه الماء الفراح، ووسادته الثراب، وفي رواية: ولم يأكل ما غيره أثار، اهـ.

١٦٧٣/٢٨ - (مالك أنه بلغه) قال الترمذي<sup>(٢)</sup>: أخرجه مسلم وأصحاب

(١) النسخ (٢٤٦/٧)

(٢) شرح الترمذي (٣١١/٤)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ .....

المن الأربعة عن أبي هريرة، وأبو الزوار وابن المنذر والحكم عن عمر - رضي الله عنه - وابن حبان عن ابن عباس، وابن مردويه عن أبي عمر - رضي الله عنهما -، والضرمي عن ابن مسعود، وفي مباحثهم اختلاف بإزيادته والتقصي منه.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ) التوبي، ونلفظ مسلم برواية أبي حنيفة عن أبي هريرة: أَنَّ الْإِمَامَ أَرْحَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ - هكذا بالفتح - فَبَدَأَ هُوَ مَائِي بِكُرٍّ وَعَمَرَ - رضي الله عنهما -، وَلَفِظَ أَشْرَفِي بِرَوَايَةِ أَبِي سَعْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَرْحَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي سَاعَةٍ لَا يَخْرُجُ فِيهَا، وَلَا يَلْقَى فِيهَا أَحَدًا، فَأَنَاءَ فَمِ بَكْرٍ - رضي الله عنه -.

وفي التندرا: أخرج الضمير وأبجهني فهو - للدلالة<sup>(١)</sup> - ربيعاً عن ابن عباس أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ عَدَا الضمير، مَرَجَدًا بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ قَالَ: أَخْرَجَنِي إِلَيْهَا أَرْحَنِي الَّذِي أَخْرَجْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ - رضي الله عنه - جَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا ابْنَ الْخَطَابِ مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ قَالَ: أَخْرَجَنِي إِلَيْهَا أَخْرَجَكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ يَكُنْ مِنْ قَوْلِهِ، فَتَطْلُقَانِ إِلَى عَدَا الضمير، فَنَبِيَانِ مِنْ طَعْمٍ وَشَرَابٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَامْتَلَقْنَا حَتَّى أَتَانَا مَرَلًا مَا لَكَ بَرٍّ لَيْسَ بِنَبِيٍّ أَنْفَادِي.

وأخرج ابن حبان وابن مردويه عن ابن عباس قال: أخرج أبو بكر - رضي الله عنه - في المهاجرة إِلَى الْمَسْجِدِ فَمَسَّ عُمَرَ - رضي الله عنه -، فَخَرَجَ - فقال لَأَنِّي بِكَرٍّ - رضي الله عنه -، مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ فَقَالَ: أَخْرَجَنِي مَا أَهْدَى نَفْسِي مِنْ حَقِّ الْحَرَجِ، قَالَ عُمَرُ - رضي الله عنه -، وَالَّذِي بِي بِيَهْ مَا أَسْرَجَنِي إِلَّا الْعَمَلُ؟ فَبَيْنَمَا هُمَا تَدُلُّكَ إِذْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا

(١) الدلالة: قوله (١) / (٢)

فَوَجَدَ فِيهِ أُنَا بَكْرٍ اَصْدَبُو وَعُمَرُ بْنُ اَلْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُمَا، فَقَالَا:  
اُخْرَجْنَا الْجُوعَ.

أخرجكما هذه الساعة؟ فقالا: والله ما أخرجنا إلا ما نجد في بطوننا من حاق  
الجوع<sup>١</sup>، الحديث.

(فوجد فيه) أي، في المسجد (أنا بكر الصديق وعمر بن الخطاب) - رضي الله  
عنهما - موجودين من قبل (فسألتهما) ونظمت مسلم: «ما أخرجكما من بيوتكما هذه  
الساعة». قال البخاري<sup>(٢)</sup>: «هذا يقتضي أن يكون ذلك خروجاً أنكره، لأنه لم يكن  
في وقت خروج معتاد، أو كان في وقت تخوف عليهم فيه، اهـ».

(فقالا: أخرجنا) بهذا المعروف من المأثم (الجوع) ونظمت الترمذي «فأذه  
أبو بكر، فقال: ما حاك بك يا أما بكر، قال: حرحت ألقى رسول الله ﷺ  
وأضر في وجهه والسليم عنقه، فلم يلك أن جاء عمر - رضي الله عنه - فقال:  
ما حاك بك يا عمر؟ قال: الجوع يا رسول الله».

وقال الفاري في شرح السنن<sup>(٣)</sup> في الجمع بين روايتي مسلم  
والترمذي في جواب الصديق - رضي الله عنه -: «فعل: «ما قصصناه، أو لما  
جاء عمر - رضي الله عنه - وذكر الجوع، ذكره أبو بكر - رضي الله عنه -  
أيضاً، وبعض الزيادات في بعض الروايات مختلفة، اهـ».

وقال شيخنا صاحبنا النجاشي - قدس سره - في «الكوكب القلبي»<sup>(٤)</sup>:  
«لم يذكر أبو بكر الجوع مع أنه - رضي الله عنه - كان جاعاً أيضاً، ولعل حروجه  
قد صار مشياً برؤية جسالة ﷺ، أو لم يذكره لما علم أنه ﷺ يدأني لما وقف  
عالي ذكره، وليس معه ﷺ شيء يشبعه ويضعفه، وبذلك يعم تفرقة ما بين  
الشيخين، اهـ».

(١) الشافعي (٢/٢٤٦).

(٢) (١٨٩: ٢).

(٣) (٢٥٧/٢).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا أُخْرِجُنِي الْجُوعَ» .....

والأوجه عندي هي الجواب أن الصديق - رضي الله عنه - وجد أيضاً ألم الجوع المطلق، لكن خروجه - رضي الله عنه - لم يكن ليحصل من عند أحد ما يتغذى به، بل لينتقل عن الجوع بالنظر إلى وجهه الكريم عليه الصلاة والسلام. ففي رواية الترمذي ذكر خروجه المترتب على الجوع، ولا شك في ذلك، ولا مربة أن رؤية المحبوب والتكلم معه، لا واقه بل التفكير في خياله يذهب كل واحد منها الجوع والظماء:

لها أحاديث من ذكرالك تشعلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد

(فقال رسول الله ﷺ) زاد في رواية مسلم «والذي نفسي بيده» (وأنا) أيضاً (أخرجني الجوع) قاله تسلية لهما لما علم من شدة جوعهما، ولفظ الترمذي «وأنا قد وجدت بعض ذلك».

قال الباجي<sup>(١)</sup>: هذا يقتضي جواز الإخبار عما يلحق الإنسان من شدة ألم الجوع أو المرض، لا سيما إذا أخبره بذلك من يعلم إشفاده عنه، ويرجو منفعة من عنه من دعاء أو غيره، أو من يريد إعلامه بحاله ليأخذ ذلك أهبة، وقد قالت عائشة - رضي الله عنها - «وأرأساه»، فقال النبي ﷺ: بل أنا وأرأساه، وقال النبي ﷺ: «إني أوعك كما يوعك رجلان منكم»، وإسما بكرة من ذلك ما كان على وجه التشكي والجزع وقلة الرضاء عن الله عز وجل فيما قضى به، اهـ.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: في الحديث ما كان عليه النبي ﷺ وكبار أصحابه من النقل من الدنيا وما ابتلوا به من الجوع وضيق العيش في أوقات، وقد زعم بعض الناس أن هذا كان قبل الفتح والغزى عليهم، وهذا زعم باطل، فإن

(١) المستفي (٢/٢٤٦).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٣/٢٦١).

راوي الحديث أبو هريرة، ومعلوم أنه أسلم بعد فتح خيبر، فإن قيل: لا يلزم من كونه رواه أن يكون أدرك القضية، فدلعه سمعها من غيره.

فالجواب أن هذا خلاف الظاهر، ولا ضرورة إليه، بل الصواب خلافه، وأن رسول الله ﷺ لم يزل يتفقد في اليسار والفتنة حتى توفي رسول الله ﷺ، فتارة يوسر، وتارة ينفد ما عنده، كما ثبت في «الصحیح» عن أبي هريرة: «خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشيع من خيز الشعير».

وعن عائشة - رضي الله عنها -: «ما شيع آل محمد ﷺ هذا قدم المدينة من طعام ثلاث ليلال ثباعاً حتى قبض، وتوفي ﷺ وذرعه مرصوة بشعير، استدانه لأهله، وغير ذلك مما هو معروف، فكان النبي ﷺ في وقت يوسر، ثم بعد قليل ينفد ما عنده، لإخراجه في طاعة الله من وجوه البر وإيثار المحتاجين وضياقة الطارقين».

وعكدا كان خلق صاحبيه، بل أكثر أصحابه، وكان أهل اليسار من المهاجرين والأنصار مع برهم له ﷺ وإكرامهم إياه ربما لم يعرفوا حاجته، لكونهم لا يعرفون نفاذ ما كان عنده من القوت، ولو يحلم أحد منهم بحاجته ﷺ، وهو متمكن من إزالتها لما دار إلى إزالته، لكنه ﷺ يكتنمها عنهم إشاراً لتحمل المشاق، وقد باشر أبو طلحة حين قال: سمعت صوت رسول الله ﷺ أعرف فيه الجوع، كما تقدم قريباً، وكذا في حديث حابر وأبي شعيب الأنصاري وغيرهما، وأشباه هذا كثيرة مشهورة، اهـ.

وقال المناوي<sup>(١)</sup> في حديث الباب: الأصح أن ذلك كان بعد فتح الفتح، لأن إسلام أبي هريرة بعد فتح حير، والاعتراف بأنه لعنه رواء سباع من غيره؛ لأنه تردد في كونه ذات يوم أو ليلة، كما في «المسلم»، فلو كانت

(١) «جمع الرسائل» (٢/١٨٩)

برايته من مشاهدته لما تردد، لم يسمع شئاً بالتردد من أبي هريرة أجواز كونه من أحد الرجال، هي الإساءة، فإن في العطف مع كان هذه الفضة في العفة حين كان أبو بكر رضي الله عنه تصدق بجميع ماله، اهـ

وقال سعد بن أبي السرح الشيباني<sup>(١٢١)</sup> إنه كان ذلك منهم في معظم الحالات لكمال الأيتام، فقصرهم إلى ما عني وجه الاختيار، فلا حتى صرين الاستعداد، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: «معرض علي بن أبي ليحقني بطحاء مكة دعاء، فقلت: لا يا رب أشبع يدك، وأجوع يدي، فإذا جئت أغرب إليك، وذلك لك، وإذا سعت، فذكر الله، وما كنت، والله الغني»<sup>(١٢٢)</sup>، وعلى اختيار ذلك ليكون معناه في ترجمة الكمال، وإحالة من يوسني يفتي الحلل والحبال.

روى الطبري<sup>(١٢٣)</sup> بإسناد حسن أن عذرة ذات يوم، وجبريل علي الصفا، فقال: «فلما كان ذلك بعثك بالحق»<sup>(١٢٤)</sup>، أي: أي كمال صفة من قوله: «ولا كنت من معذرة، فلم يكن كلامه بأسخ من أن يسمع هذا من الله، أو عنه، فقال: ﴿أمر الله الصفا أن تقول:﴾ قال: «لا، ولكن إسرائيل يركب إني حبي سم خلاص، فأمر إسرائيل، فقال: إن الله نبارك من عني ما ذكرت، فيحيي إليك مستقبلين عزائ الأرحى، وأمرني أن أعرض عنك، أمير معك حياك نهاية ومردأ، وبقرآن، ووجع، ووضوء، وإذا كنت ذرياً ملكاً، وإن كنت ذرياً عبداً، فأمرني أن أعرض عن تواضع، فقال: «يا عبد، لا تأخذ عني أن الفقير هذا الفضل من العبي الشاكر، اهـ

(١٢١) (١٩٩/٢١).

(١٢٢) أخرجه الشيخان (١٩٩/٢١).

(١٢٣) مط - مجمع الزوائد (١٩٩/٢١) ج (١٩٩/٢١).

فَذَهَبُوا إِلَى أَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ التَّيْهَانِ الْأَنْصَارِيِّ،

(فَذَهَبُوا) أي النبي ﷺ وصاحبه (إِلَى) بيت (أبي الهيثم) يفتح الهماء،  
فالتحتية الساكنة، فالمثلثة المنسوجة، فالهيم، مشهور بكتبه، اسمه مالك، قال  
الحافظ في «الإصابة»: وقد وقع في «مصنف عبد الرزاق» أن اسمه عبد الله،  
(ابن التيهان) بنسب المشاة القوية وكر الشحنة المشددة، كما في «أزرقاني»  
و«المناري»، وجميع الوسائل، وقال الحافظ في «الإصابة»: يفتح المشاة  
القوية مع كسرهما، والظاهر أن فيه سقطاً من النسخ، والصواب ما في  
«النووي» يفتح المشاة فوق، وتشد المشاة تحت، مع كسرهما اهـ.

قال الأزرقاني<sup>(١)</sup> إنه يقال: إنه لقب، واسمه أيضاً مالك بن عتيك بن  
عمرو بن عبد الأعلم، وقال القاري: هو لقب، واسمه عامر بن الحارث،  
وقيل: عتيك بن عمرو اهـ، وقال الحافظ في «الإصابة»: أمو الهيثم بن  
التيهان بن مالك بن عتيك بن عمرو بن عبد الأعلم، ويقال: التيهان نفسه،  
واسمه مالك (الأنصاري) الأوسي كما في «الزرقاني».

وقال المناري: قيل: نسب لهم لأنه حليفهم، وإلا فهو قضاعي، تَرْجَبُ  
قبل حجرة المعسقي ﷺ إلى المدينة، أسلم، وحسن إسلامه، وسباني قريباً من  
رواية أبي يعلى وابن مردويه أنه يقال له: قواقبي. قال الزرقاني: شهد العقبة  
ومدراً والمشاهد كلها

وفي «الإصابة»<sup>(٢)</sup> عن الزمري فيمن شهد بدرًا والعقبة: وكان أول من  
بائع، واختلف في موته اختلافاً كثيراً، ورجع الحافظ في «الإصابة» قول من  
قال: توفي سنة عشرين أو إحدى وعشرين، وقيل: توفي في حياة النبي ﷺ،  
وهذا وإن سكي عن قومه، لكن قال ابن عبد البر: لم يتبع عليه قائله، وقال

(١) شرح الزرقاني (١/٣٦).

(٢) (١٠٩/٧).



جماعه: شهد صنم، فقتل بها، وهو الأخير لكن قد الواقدي: ثم أر من يعرف ذلك ويثبته

ولفظ الترمذي<sup>(١)</sup> في الرواية المذكورة: «انطلقوا إلى منزل أبي الهيثم بن النبهان الأنصاري، وكان رجلاً كثير الدين وإنشاء. ولم يكن له خادم، فلبس بحدوه، فقاتلوا لأمراته. أين صاحبك؟ فقلت: انطلق يستعذب لنا الماء، فبعثوا أن جاء أبو الهيثم بقرية يَرْغَبُ<sup>(٢)</sup>، فوضعوه، ثم جاء ينزيم النبي ﷺ ويعديه إليه وأمه، ثم اعتلق بهم إلى حديثه، فبسط لهم ساطا، ثم انطلق إلى بحلة فجاها بشنوه، فوضع، فقال النبي ﷺ: أفلا نقبت من روضه؟ فقال: يا رسول الله إني أردت أن تحذروا من رجليه وبصره، فأكنوه. وشربوا من تلك الماء، فحدث.

وقال الترمذي في التمهيد: أخرجه التبريزي وابن المنذر والبيهقي في «الدلائل»، وغيرهم عن ابن عباس أنه سمع عمر - رضي الله عنه - يقول: «إن رسول الله ﷺ خرج يوماً عند الظهر، فوجد أبا بكر في المسجد، الحديث، وجبه «فانطلقنا حتى أتيت منزل فانت من النبهان، أبي الهيثم»<sup>(٣)</sup> الأنصاري، وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ خرج في ساعة ثم بكى خروج فيه، ثم خرج أبو بكر، الحديث، وفيه ثم جاء عمر - رضي الله عنه - ثم جاء أناس من أصحابه، فقال: انطلقوا بنا إلى منزل أبي الهيثم، الحديث»

وأخرج الترمذي في «الدلائل»<sup>(٤)</sup> عن أبي الهيثم بن النبهان، فذكر القصة، وفيها فقال عما النبي ﷺ: «نعمان من أحد نصيغه، قال: نعم، أبو الهيثم بن

(١) مسند الترمذي ج (٢٣٦٩) من كتاب التمهيد.

(٢) أي يندفع بنا وجهها

(٣) انظر ترويضه في «المدالمة» (١٤/٥).

(٤) «دلائل النبوة» (١/٣٠٠).

التيهان له أعلق<sup>(١)</sup>، وجدي<sup>(٢)</sup>، إن جئناه نجد عنده نضل نمر، فخرج النبي ﷺ وصاحبه حتى دخلوا الحائط، الحديث

وأخرج الطبراني<sup>(٣)</sup> عن ابن مسعود وأن أبا بكر - رضي الله عنه - خرج لم سخرجه إلا الجوع، فذكر القصة، وفيها فقال ﷺ: «انطلقوا بنا إلى رجل من الأنصار يقال له: أبو الهيثم بن التيهان»، الحديث.

وأخرج أبو يعلى وابن مردويه عن أبي بكر الصديق، قال: «انطلقت مع النبي ﷺ، ومعنا عمر - رضي الله عنه - إلى رجل يقال له: الواقفي، فلبع لنا شاة»، الحديث، ذكره السيوطي في «الدرر المختصرة».

وذكره صاحب «كنز العمال» مفصلاً، فذكر عن أبي هريرة عن أبي بكر - رضي الله عنه - قال: «أتاني العشاء ليده، فأتيت أهلي فقلت: هل عندكم عشاء؟ قالوا: لا، والله ما عندنا عشاء، فاضطجعت على فراشي فلم يأتي النوم من الجوع، فقلت: لو خرجت إلى المسجد فصليت وتعلقت حتى أصبح، فرجعت إلى المسجد، فصليت ما شاء الله، ثم تسألت إلى فاحية المسجد فبنا أنا كذلك إذ طبع عمر بن الخطاب»، فذكر القصة، وفيها فقال النبي ﷺ: «وأن الله ما أخرجني إلا الذي أخرجكما، فانطلقوا بنا إلى الواقفي أبي الهيثم بن التيهان، فلعلنا نجد عنده شيئاً يطعمنا، فخرجنا نمشي، وانطلقنا إلى الحائط في القمر فصرعنا الساب»، الحديث بطوله.

وفي هذه الروايات كلها أنهم ذهبوا إلى بيت ابن التيهان، وأخرج ابن حبان وابن مردويه عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>، قال: «خرج أبو بكر - رضي الله عنه - في

(١) «المعجم الكبير» (١٠/٢٤٩) و«مجمع الزوائد» (١٠/٣١٩) وفيه محمد بن السائب الكوفي، وهو كذاب.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٥٦٨) «نظر التمهيد» (٢٤/٢٣٩) و«مجمع الزوائد» (١٠/٣١٧).

الهجرة إلى المسجد فسمع عمر - رضي الله عنه - فخرج، فذكر القصة بشعر ما تقدم، وفيها فأنطلقوا إلى منزل أبي أيوب الأنصاري، فلما انتهوا إلى داره، قالت امرأته: مرحباً بنبي الله وبمن معه، قال النبي ﷺ: أين أبو أيوب؟ فقالت امرأته: بأثيك يا نبي الله الساعة؟ فجاء أبو أيوب، الحديث بشعر ما سبق.

قال الزرقاني: الظاهر أن القصة اتفقت مرة مع أبي الهيثم، كما صرح به في أكثر الروايات، ومرة مع أبي أيوب، قاله المنذري، اهـ.

قلت: ووقع في مسلم وغيره في عدة روايات بالإيهام بلفظ رجل من الأنصار، وهو يجمع مع الراويين معاً، قال القاري في «شرح الشماثل»: وقع في رواية عند الطبراني وابن حبان في «صحيحه» أبي أيوب الأنصاري، فالقضية متعددة، وما في مسلم: رجلاً من الأنصار محتمل لهما، اهـ. وعلى التعدد حملها الشناوي، قال المناوي: وهل كان خروجه ﷺ قاصداً من أول خروجه إلى إنسان معين، أو إنما جاء التعيين بالاتفاق، احتمالان. ثم رأيت في «المطامح» قال: الصحيح أن أول شاطر حركة للخروج لم يكن إلى جهة معينة، إذا التكلل لا يعتمدون إلا على الله عز وجل، اهـ.

قلت: والظاهر عندي الأول، وهو لا يتنافى كمال الاعتماد على الله عز وجل، إذ معالجة الأسباب لا تنافي التوكل، ويدل على ذلك ما في الروايات العديدة المتقدمة من قوله ﷺ: «انطلقوا بنا إلى بيت أبي الهيثم»، وفي أكثر الأعمال من مسند الصديق: «انطلقوا بنا إلى الواقفي أبي الهيثم، فلعلنا نجد عنده شيئاً يطعمنا»، وفي «الدر» من مسند أبي الهيثم: «فقال لهما أي لأي بكر وهم النبي ﷺ: تعلمان من أحد نضيفه؟ قالوا: نعم، أبو الهيثم بن النبهان، له أعين، وجلي، إن جنتاه نجد عنده فضل تمر، فخرج النبي ﷺ»، الحديث نص في أن خروجه ﷺ كان قاصداً له.

وعليه حمله جمع من شراح الحديث، قال البيهقي<sup>(١)</sup> فيه مثله لأبي  
 نعيم، إذ حمله النبي ﷺ على نفسه، وكفى به ترففاً ذلك، ثم  
 وقال البخاري في شرح السنن<sup>(٢)</sup>، فيه سقفة لخل ميماء، أي أبي الهيثم  
 وأبي أيوب، إذ نقشه على نفسه، وجعله منسجماً في الله تعالى، فإنه  
 منبرهم<sup>(٣)</sup>، ثم.

وفضة منسب للإمام الشافعي - رضي الله عنه - هي ذلك شهيرة، قال  
 البخاري في المروءة<sup>(٤)</sup>، حكى عن الشافعي - رضي الله عنه - أنه صبر صبراً  
 لبعض أصحابه، فرأى ثم يد عبد الله بنسب روفة فيها سراج، أنساب أنواع الطيخ  
 الذي أرادوا...، وأخذوا الشافعي - رضي الله عنه - وألمسوا من طبع  
 كان مشبه له، فلما قد استعصم، شغرت المصيبة فلك السراج، ومالك عنه  
 سراجاً فذكر له، فأعق عنه فرحاً لذلك، وأنبش خداه، وقال: الحمد لله الذي  
 جعل مثل هذا الإمام أتيماً راضياً بأن يكون مديوناً له، وقد فرق عر السراج  
 فإنه حديثهم<sup>(٥)</sup>، ثم.

وقال البخاري<sup>(٦)</sup>، في الحديث: حذروا فساداً، أي فساداً الذي يعلم  
 سروره منه، وليس فيه أنهم كانوا جوعهم، فكان ذلك من التعريض المعروف  
 بعربه، أي أنه إلى على يده، ثم قول البيهقي<sup>(٧)</sup>، وإيهيم إليه لا يدمي كمال  
 سرهم، إذ استلهم منهم موسى والخضر، لإرادة الله تعالى سبحانه تسليبه  
 الحبل بهم، وأن ينزل بهم السنن، فعبّر عنك تشريع للإمام، ثم.

(١) مخرج صحيح مسلم (٧) (١٣) (٢٠١)

(٢) (٢٠١) (٢٠٢)

(٣) مرفوعة الشافعي (٨) (٢٠٤)

(٤) (٧) (٢٠٤)

(٥) شرح الزمخشري (٤) (٢٠٤)

فَأَمَرَ لَهُمْ بِشَعِيرٍ عِنْدَهُ يُعْمَلُ. وَقَامَ بَدْنَجُ لَهُمْ شَاءً. ....

وترجم البخاري في صحيحه، باب من استوجب من أصحابه شيئاً، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «أبي جابر بغير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طيبه لنفسهم، قال البخاري: وقال أبو سعيد: قال النبي ﷺ «اصبروا لي معكم شيئاً»، وأشار بذلك إلى قصة الرقية المعروفة، قال ابن بطال: استبها الصديق حساً إذا علم أن نفسه نصيب به، وإنما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي ثناء وغيرهما ليؤسهم به، اهـ.

وعنه سرور أبي الهيثم ظاهر من اللفظ كثيرة وردت في الروايات، فلي «الكثرة» من حسنة عمر - رضي الله عنه -: فجاء أبو الهيثم، وفرح بهم، وفرت عنه لهم. ومن مسند الصديق: وقال: مرحباً وأهلاً، ما زار ناس أحداً قط مثل من زارني. وفي الترمذي: ثم جاء بلتزم النبي ﷺ، ويفديه بأبيه وأمه، وفي «الترمذي» من مسند أبي هريرة: قال: الحمد لله ما أحد اليوم أكرم أضيافاً مني.

(قَامَ) أبو الهيثم امرأته (لَهُمْ) أي الأضياف (يشعير) كان موحوداً (عنده يعمل) يبايع المجهول أي يضمنه، ولفظ «كثر أعمال» من مسند الصديق: وقال لامرأته: قومي، فطبخت، وخضت، ومي «انور» من حديث أبي الهيثم: فقال لأبي الهيثم: هل أفضحت رسول الله ﷺ وصاحبه شيئاً؟ فقالت: إنما جلس النبي ﷺ الساعة؟ فقال: ما عندك؟ قالت: عندي عداوة من شعير، قال: كركبها، واحجني، واتخزي.

(وقام) أبو الهيثم وأخذ الحدية (يلبج لهم شاء) ولفظ مسلم: قال: فانطلق فجاءهم بعثني فيه بسر وشمر ووطب، فقال: كلوا من هذه، وأخذ الحدية، فقال له رسول الله ﷺ: «إياك والمحلوب»، ولفظ الترمذي: ثم انطلق بهم إلى حديثه فبسط لهم باطناً، ثم انطلق إلى نخلة فجاء بغر فوضعه، فقال النبي ﷺ: «أفلا

(١) «فتح الباري» (٥/٢٠٠).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَتَبَ عَنِّي ذَاتُ الْمِرَّةِ فَنَذِيعُ لَهَا شَاءَ

تَنَقَّيْتُ لَهَا مِنْ دَلِيلِهِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ سَعِيرُوا فِي دَلِيلِهِ وَجَدُوا  
وَأَكَلُوا وَشَرَبُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، فَاعْتَنِي أَبُو الْهَيْثَمِ لِيَعْلَمَ نَهْيُ طَلْعَتَيْهِ الْحَدِيثِ.

فَالْتَمِطِي: فَصَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّيِّئَ نَسِيَ قَوْلَهُ لَا كُفْرَةَ، لَا سِيَّيْ، مَعَ  
مَحْفُوفَةٍ حَادِثَةٍ، وَلَئِنْ جَاءَ الْبُكَاءُ ثَلَاثًا، وَلَئِنْ الْإِيْتِدَالَ بِمَا يَشْكُرُهُ، مِنَ الْخَلَاوَةِ  
أَوَّلُهُ، لِأَنَّ هُوَ لَمَعَدَّةً، لِأَنَّ أَسْرَعَ خُضُّسًا، كَذَا فِي «الرُّقَائِي»<sup>(١)</sup>.

قَالَ «تُرَوِّي»<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا أَنِّي مَالَعْتُ لِيَكُونَ الْمَرْفُوعُ، وَلِيَجْمَعُوا بَيْنَ أَكْلِ  
الْأَنْوَاعِ، فَدَلَّ عَلَى لِيَعْلَمَهُمْ هَذَا، وَلِيَعْلَمَهُمْ هَذَا، وَلَمَّا اسْتَحْدَثَ الْمَدَارَةَ إِلَى  
الْحَبِّ سَمَاءَ تَسِيرُ، وَإِكْرَامُهُ، بِهَذَا أَمَّ بِصَبْرِهِ، لِأَنَّ سَمَاءَ، إِذَا ظَنَّ حَاجَتَهُ فِي  
الْحَالِ إِلَى الْمَطْعَمِ، وَقَدْ تَكَبَّرَ شِدَّةَ قَحَاةٍ إِلَى التَّعَجُّبِ، وَهَذَا يَنْبَغِي  
الْإِنْتِظَارُ، أَمَّا:

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَكَتَبَ) سَمِعَ النَّوْنُ وَكَسَبَ الْكَافَ الْمَشْفُودَ، أَعْرَضَ  
مِنْ حَدَّثَ، أَوْ تَجَلَّبَّ وَأَعْرَضَ (عَنِ ذَاتِ الشَّرَاءِ) سَمِعَ النَّوْنُ وَتَقَدَّمَ الْيَاءُ، أَيْ تَبَيَّنَ،  
وَلَقَدْ تَرْتَّبَ: (إِلَّا تَنْتَعِشْ ذَاتُ فَرَا، وَهِيَ مُسْلِمٌ) فَقَدْ لَهَا: إِيَّاكَ وَالْحُلُوفَ.

إِلَّا الْفَرِي<sup>(٣)</sup>: لَمَّا نَهَى عَنْ دَحْيَا شَتَّى عَلَى أَحْبَابِهَا بِأَسْمَاعِيْمَ بِالْمَلِكِ مَعَ  
حَصُونِ الْمَقْصُودِ بِتَجَرُّعِهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَاءَ بِإِسْمَاعِيلَ وَتَطَلَّفَ، فَلَا كِرَاهَةَ فِي  
السَّحَابَةِ، لِأَنَّ رِبَادَةَ فِي إِكْرَامِ الصَّوْبِ، وَإِنْ أَمْنَدَ حَتَّى يَصِيرَ وَجْهُ ذَلِكَ الْبَنِي  
مَعَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ.

(فَنَذِيعُ لَهَا شَاءَ) سَأَقَا أَوْ جَدَّ بِأَلْفَتْ فِي التَّوَسُّطِ، وَلِيَعْلَمَ: أَنَّهُ اسْتَعِزَّ  
بِهَا، أَمَّا أَشْعَرُ، وَقَدْ مَالَ لَهَا يَتِمُّ مَعَهُ، وَتَجَدِّي دَكْرُ الْمَرْءِ ثُمَّ بَلَغَ سَفَا.

(١) «شَرْحُ الرُّقَائِي» (٢/٢٧٢).

(٢) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢/٢٧٢).

(٣) «صَحِيحُ إِبْنِ مَسْلُكٍ» (٢/٢٧٢).

وَاسْتَعَذَّبَ لَهُمْ مَاءً. فَعُلُّنَ فِي نَحْنَةٍ. ثُمَّ أَتَوْا بِذَلِكَ الْقَصَامِ. ....

وفي «الدر» من حديث أبي الهيثم: قال: وأخذ الشعرة فرأه النبي ﷺ مولياً، فقال: «إياك وذات اندر» فقال: يا رسول الله بقي أريد عيشاً في الغنم، فذبح، وفي حديث ابن عباس في قصة أبي أيوب: ثم ذبح جدياً، ثم لا يدخل ذلك في التكلف المكروه، بل هو داخل في إكرام الضيف المأمور به في قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه».

قال النووي<sup>(١)</sup>: فذكره جماعة من السلف التكلف للضيف، وهو محمول على ما يشق على صاحب البيت مشقة ظاهرة؛ لأن ذلك يمنعه من الإخلاص وكمال السرور بالضيف، وربما ظهر عليه شيء من ذلك فيتأذى به الضيف، وقد يحضر شيئاً يعرف الضيف من حاله أنه يشق عليه، فيتأذى الضيف لشقته عليه، وأما فعل الأنصاري وذبحه الشاة فليس مما يشق عليه، بل لو ذبح أغناماً، بل جملاً، وأنفق أموالاً في ضيافة رسول الله ﷺ وصاحبيه كان سروراً بذلك مخلوطاً فيه. اهـ.

(واستعذب لهم ماء) أي جاء لهم بماء عذب، فإن أكثر مياه المدينة كانت مالحة إذ ذاك، وفيه حلى استعذاب الماء، وأنه لا ينبغي الزهد (فعلن) بتشديد اللام، أي الماء العذب (في نخلة) ليصيبه برد الهواء، فيصير بارداً أيضاً، كما في «الكثر» من مستند الصديق بلفظ: «ثم قام إلى القرية وقد شققها الريح فبرده» (ثم أتوا) بيناء المجهول أي أتاهم أبو الهيثم (بذلك الطعام) وفي «الكثر»<sup>(٢)</sup> من مستند عمر - رضي الله عنه - بعد ذكر أكلهم من الرطب والتيس وشربهم الماء: وقامت أم الهيثم تعجن لهم وتخبز، ووضع رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رؤوسهم لتفانلة، فاتبهوا وقد أدرك طعامهم، ووضع الطعام بين أيديهم، فأكلوا وشبعوا، وردت عليهم أم الهيثم بنية الملق، فأكلوا من رطب ومن نخلة.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٣/٧)، (٢١٣).

(٢) كثر المال (١٦٧١).

فَأَكَلُوا مِنْهُ. وَشَرَبُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَنْ تَسْأَلُوا عَنْ نَعِيمِ هَذَا أَيَّامٍ.

أخرجوه معلوم عن أبي هريرة في ٣٦ - كتاب الأثرية، ٢٠ - باب حواء  
المسند، ٤٠٠ - خبره في دار من يور مضاعف، حديث ١٢١

وهي المأخوذة من حديث ابن عمر: رضى الله عنه - في قصة أبي أيوب:  
ثم رجع حنانياً، فسوى عصفه، وتبع نصفه، فيما وضع بين يدي النبي ﷺ، أخذ  
من الجدلي، فجعله في عيب، وقال: يا أبا أيوب أبلغ بهذا دطمة، فإنها لم  
تسد، مثل هذا منذ أيام، فادع يا أبا أيوب إلى فطمة.

فَأَكَلُوا مِنْهُ وَشَرَبُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، انْعَذِبَ بَارِدُ الْمَعَارِ عَلَى الْمَوْتِ (فَقَالَ  
لَهُمْ) وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّخِ انْخِصَارَ كَيْفَ لَهُمْ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) سَأَلُوا: فَجَهَّزَ  
بِهِمُ الثَّمَلَةَ (لَهُن نَعِيمُ هَذَا أَيَّامٍ).

قال المصنف: قال قيل: - وقد أعلم - إنه سؤال استناب لا سؤال حساب،  
ويحتمل أن يورد في سؤال حساب، لا سؤال استفهام، وهو أن يسألهم، وهو  
أعلم بما كانوا يفعلون، به بوجه مباح، أو يدأمر به، أو يدعونه، أو على أي  
وجه كانوا، وعن قوله ما تناولوه منه، ثم ربيهم الله عز وجل على ما أضاف  
ذلك من حسن العمل، ونسب، أم.

قال أبو ي: قال القاضي عياض: السواد السؤال من تقدم بحال  
شكره، والذي يعتد به أن السؤال ههنا سؤال تعداد النعم، وإعلاء بالاعتد بها،  
إظهار الكرامة بالاعتد بها، أم.

وهي المأخوذة من حديث ابن عمر: هذا سؤال تشريع وإعلاء، وهو زيد.

(١) - المسند، (٢٤٧/١)

(٢) - المصنف، مخرج، مسند، المصنف، (١٣/٧) (١١٢/١)

(٣) - المصنف، المصنف، (٣٠٠/٢)



فصل، لا سؤال تفريح ومحاسبة، والمركب أن كل أحد يسأل عن محبته التي كانت فيه. على ناله من حل أم لا؟ فإذا خُفِص من ذلك، مثل حل نام بواجب الشكر، فاستعان به على الطاعة أم لا؟ فالأول سؤال عن سببه استخراجاً، والثاني عن محل صرفه، قال: وإنما ذكر ﷺ هذا في هذا المقام إرشاداً للأكلين والشربين إلى حفظ أنفسهم في الشرع عن الإفراط، والاشغال بالاحتياطة، والتمتع عن الآخرة، أو هو تسلية للمحاضرين المستغربين بأنهم قد حرموا عن انتشاره فقد انقوا السؤال عنه بزه العبادة.

وفي مسلم. فلما أت شعوا وروى. قال ﷺ لأبي بكر وعمر. رضي الله عنهما. هو الذي نفسي بيده لسان عن هذا النعيم يوم القيامة، أخرجكم من بونكم الحروع. ثم ثم ترجعوا حتى أصابكم هذا النعيم. وهي رواية الترمذي قوله ﷺ هذا بعد أهل التمس قبل أهل العناء، وتضمنه فقال رسول الله ﷺ: هذا والذي نفسي بيده من النعيم الذي تسألون عنه يوم القيامة، قل يارب، ووطب طارب. وجاء بارد، فانظروا أبو فهمتم ليصنع لهم طعاماً، الحديث<sup>(١)</sup>

وجمع القاري في المعرف<sup>(٢)</sup> بين روايتي مسلم والترمذي على تكرار هذا القول منه ﷺ جمعاً بين الراديين، وفي الدلالة في قصة أبي أيوب الأنصاري: فلما أكلوا وشعوا، قال النبي ﷺ: غيروا نعيم، ونعم وسر ووطب. ودمعت عينا، والذي نفسي بيده إن هذا لخير النعيم الذي تسألون عنه. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نَسْفُتُ يَوْمَئِذٍ عَمَلَكُمْ﴾ فهذا النعيم الذي تسألون عنه يوم القيامة. يكثر عندك على أصحاحه، فدار. فليكن إذا أصبتم هذا ففريتم بأبدانكم، فقولوا: سم الله، فإذا شعبتم، فقولوا: الحمد لله الذي هو أجمع. وأنعم علينا. وأفضل. فإن هذا كفاف هذا.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٦٩)

(٢) مشرقاً للمناجاة (١٠٠/٨)

راذ في رواية الترمذي بعد ذلك فقال النبي ﷺ: «هل لك خادم؟ قال: لا، قال: فإذا أتتك سبي فاقبضه فأنني لنبي ﷺ برأسين ليس معهما ثالث، فإنه أبو الهيثم؛ فقال النبي ﷺ «اختر مسهما»، فقال: يا نبي الله اختر لي، فقال النبي ﷺ: «نمسشور مؤتمس، خذ هذا، فإنه رأته يصلي، واستوص به معروف»، «انطلق أبو الهيثم إلى امرأته، فأخبرها بقول رسول الله ﷺ، فعدت امرأته: ما أنت ببائع ما قل به النبي ﷺ إلا أن نعتفه، قال: هو عتيق، فقال النبي ﷺ: «إن الله لم يبع نبياً ولا خليفة إلا وله بطانتان، بشاره بأمره المعروف ونهاه عن المنكر، ويطاعة لا ثانوا عداً»، ومن وفي بطانة السوء فقد وني».

وفي «الكنز»<sup>(١)</sup> في مسند الهيثم ثم قال أي ﷺ لنوافقي: «حدثت خادم يسعوك ثمة»، قال: لا والله يا رسول الله، قال: «فإذا أتانا سبي فاقبضنا حتى نأمر لك بخادم، فلم يلبث إلا يسيراً حتى أتاه سبي، فأناه الوافقي، فقال: «ما جاء بك؟» فقال: يا رسول الله وعدك الذي وعدتني؟ قال: «هذا سبي، فشم وخبر منه»، فقال: «كن أنت تخار لي»، فقال: «خذ هذا الغلام، أحسن إليه، فأخذه وانطلق به إلى امرأته، فقالت: ما هذا؟ فقص عليها القصة، قالت: فأني شئ، قلت له؟ قال: قلت له: «كن أنت الذي نجنا، لي»، قالت: قد أحسنت، قال لك: أحسن إليه، فأحسن إليه، قال: ما الإحسان إليه؟ قالت: أن تعده، قال: هو خير لوجه الله، وفي رواية أخرى عنه من مسند عمر: قال أبو الهيثم: «أما ما عني أنه أتى رسول الله ﷺ رقبتي، أتيت، فأعطاني رأماً، وكانته على أربعين ألف درهم، فما رأيت رأماً كان أنظم ركة منه. ولا مانع في التجمع منها».

وفي «الدرر» من مسند الهيثم: «فما مكث النبي ﷺ إلا يسيراً حتى أتني أسير من البعير، فجاءته فاطمة بنت النبي ﷺ تشكر إليه العمل، وترى يديها،

٢٩/١٦٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ  
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْكُلُ خُبْزاً بِسَمْنٍ، فَذَعَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ  
فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيُشَبِّعُ بِاللَّقْمَةِ وَضُرَّ الصَّخْفَةُ.....

وَسَأَلَ إِيَّاهُ، قَالَ: لَا وَلَكِنْ أَعْجَبَهُ نَبِيُّ الْهَيْشِمِ، فَتَذَرَايْتَهُ وَمَا لِي بِهِ هُوَ وَامْرَأَتُهُ  
يَوْمَ ضُفِفَتْ هِمٌّ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: أَخَذَ هَذَا الْغُلَامَ بِعَيْنِكَ عَنِّي  
حَافِظُكَ، وَأَسْوَصَ بِهِ غَيْرًا، فَمَكَتْ عِنْدَ أَبِي الْهَيْشِمِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَمَكَتْ،  
فَقَالَ: لَقَدْ كُنْتُ مُسْتَقْلًّا أَنَا وَصَاحِبَتِي بِجَانِبَيْهِ انْهَبْ، فَلَا رِبَّ لَكَ إِلَّا اللَّهُ،  
فَخَرَجَ ذَلِكَ الْغُلَامُ إِلَى الشَّامِ، وَوَرَى فِيهَا.

٢٩/١٦٧٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأسخري (أن عمر بن  
الخطاب) في زمان خلافته (كان يأكل خبزاً بسمن) كذا في جميع النسخ الهندية  
والنصرانية<sup>(١)</sup> ببناء الحارة على سمن، وعليه بنى ابن أبي شريحه إذ قال: هذا  
بفتضي استباحة صيب الأدم، وفي نسخة<sup>(٢)</sup> السحلي: حيز السمين، قال: أي  
المعمول بالسمن، وهو من إضافة الموصوف إلى صفتهم، وهذا الوجه الأول  
كما يدل عليه نسخة النسخة.

(فدعا) عمر - رضي الله عنه - (رجلاً من أهل البادية) له سمن، قال  
الباجي<sup>(٣)</sup> - دعاه فواضعاً بمؤكلة أهل البادية، ولعله قصد تعلية آداب الأكل،  
ثم: سلام النبي ﷺ من أبي سلمة عنه مؤكلته، فقال له - سمن الله وكل مما  
يليك، ولعله قصد أيضاً أن يتعرف حاله مما يظهر إليه من أكله (فجعل) الرجل  
البادي (يأكل ويشبع) يشد النساء النوقية (باللقمة وضُر) يفتح النواو والمضاد  
المعجمة. الوسخ، كما في<sup>(٤)</sup> الزرقاني<sup>(٥)</sup>، وفي<sup>(٦)</sup> السحلي: البضر محرَكًا:  
وسخ الدسم واللس، وعمله السقاء، والفصحة وغير ذلك (النسخة) أي ما

(١) كما في نسخة (الأندلس) (٣٠٨/٤٦).

(٢) السحلي (٢٠٧/٧).

(٣) شرح الزرقاني (٣١٣/٤).

فَقَالَ عُمَرُ: كَأَنَّكَ مُقْفِرٌ. فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَكَلْتُ شَيْئًا وَلَا رَأَيْتُ أَكْلًا  
بِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَتْلُ الشَّيْءَ.....

بعلق منها من دسم الطعام ولوطك. قاله عيسى بن دساو، وهذا بدل على فلة  
النمن الذي كان يأكله، كذا في «السنن»، وفي «المجلد»، «المصحف» دون  
انقصه، وفي ما نسخ خصه، «الفصحة» مشددة.

(فقال عمر) - رضي الله عنه - للرجل المذكور، وقد توسم أنه محتاج إلى  
ذلك جداً (كأنك) بفتح الهمزة وتشديد النون وضمير الخطاب اسم كان (مقفر)  
بضم الميم وإسكان التثنية وكسر الفاء أي لا أدم عليك، كذا في «الزرقاني»،  
وفي «المجلد». بتقديم التثنية على الفاء من الإقذرة، وهو خبر بلا أدم، ومنه  
أرض قمره أي خائبة عن<sup>(١)</sup> المادة ولا ماء لها، ومنه حدث ما أقفر بيت من  
أدم فيه غل، كذا في «الصحيح» اهـ. وفي «مختار الصحيح» بضم الفاء. أقفر  
الرجل إذا لم يبق عنده إدام.

(فقال) الرجل المذكور: (والله ما أكلت) بصيغة المتكلم (شئاً) من كذا  
وكذا (ولا رأيت أكلًا) بفتح الهمزة (به) أي ما رأيت أحداً يأكل بالنمن، هكذا  
السابق في جميع النسخ الهندية، وكذا نسخة «الزرقاني»، وعليه بنى الباجي  
شرحه إذ قال: يريد أنه لم يأكله وإن عدم ذلك عامٌّ شاملٌ للناس، ولذلك لم ير  
أكلًا به اللفظ التي ذكرها، هـ.

وفي متن «السنن» بدل قوله: (ولا رأيت أكلًا به، ولا لُكْتُ أكلًا به،  
وكذا في جميع النسخ المصرية غير «الزرقاني»، فهو بضم اللام ومكون  
الكاف، من لال الشيء في فمه غلكه. وأكلًا بضم الهمزة، بمعنى المأكول  
أي ما غلكت في فمي شيئاً ملطخاً بالنمن (من كذا وكذا) مدة غيبتها.

(فقال عمر) - رضي الله عنه -: (لا أكُل) بفتح الهمزة بصيغة المتكلم (النمن)

(١) كذا في الأصل، وفي «مختار الصحيح»: المقفر: مقارنة لا نبات فيها ولا ماء، اهـ. أمراً.

حَتَّى يُنْجِيَا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَمُوتُونَ.

حتى ينجيا الناس) يضم التحتية الأولى على زنة المجهول، أي حتى يموتوا ويمضوا، والحياء مفعولاً للمطر لإحيائه الأرض، كذا في المحلى، وفي مختار الصحاح: «الحياء مفعولاً للمطر والمصعب، والحياء مملوداً الاستحباب»، (من أول ما يحيون) أي من أول ما يموتون، قال الباقى: يريد - والله أعلم - يموتون، والحياء المطر، يقال: حيين الناس يحيون، وإنما كان ذلك في عام الرمادة، قال مالك: كان الرمادة سنة أعوام، اهـ.

وقال الباقى<sup>(١)</sup> أيضاً: يريد مساواة أفلاكين في ضيق عينهم: ليدكر بذلك أحقرهم، ولا يغفل النظر لهم، وقد روي أن يوسف - على بينا وعليه الصلاة والسلام - قيل له: أتجوع ويملك خزائن الأرض؟ فقال: أخاف أن أتسب فأنسى الجيع، وروي عن أنس بن مالك: أن عمر بن الخطاب لما أكل الزيت ولم يكن أنفه بطه، فكان يفرقه على العنبر، فيقول: أتحن على أكل الزيت ما دام السمن يباع بالأواني، اهـ.

وفي «تاريخ الخلفاء»<sup>(٢)</sup>: قال أنس: تفرق بطن عمر - رضي الله عنه - من أكل الزيت عام الرمادة<sup>(٣)</sup>. وكان قد حرم على نفسه السمن، ففتر بطنه بأصبعه. وقال: إنه ليس عندنا غيره حتى يحيى الناس، اهـ.

وفي «الطعنين»<sup>(٤)</sup>: قال أبو عمر: وكان عمر - رضي الله عنه - آدم شديد الأدمة، وهكذا وصفه رزين بن حبيش وغيره، يعني شديد الأدمة، وعليه الأكثر، وقال الواقدي: لا يعرف أنه كان آدم إلا أن يكون تغير لونه من أكل الزيت عام الرمادة.

(١) «المصنف» (٢/٢٤٨).

(٢) (ص ١٤٨).

(٣) هو عام أصاب الناس فيه معاجة، وذلك في سنة ١٧ من الهجرة.

(٤) «تاريخ الخلفاء» (٢/٢٤٠).

٣٠/١٦٧٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يُؤْتِيهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، يَطْرَحُ لَهُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيَأْكُلُهُ حَتَّى يَأْكُلَ حَشَقَهَا.

وفي «الصحيح»: عام الرمادة أعوام تنابت على الناس في أيام عمر، فهلك فيه الناس والأموال، وقال أيضاً: كان عام الرمادة سنة ثمان عشرة، واستقى عمر - رضي الله عنه - بالعباس، اهـ.

وفي «صفة الصفوة»<sup>(١)</sup>: عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: كان عمر - رضي الله عنه - يَصُومُ النهار، وكان زمان الرمادة إذا أمسى أتني بخبز قد ترد في الزيت، إلى أن نحروا يوماً جزوراً، وغرفوا له طيبها، قال: بخ بخ، بشن الولمي أنا إن أكلت أطيبها، وأطعمت الناس كراديسها، أرفع هذه الجفنة، فأني بخبز وزيت، فجعل يكسر يده، ويثر ذلك الخبز، ثم قال: ويحك يا يرفاء، أرفع هذه الجفنة حتى تأتي بها أهل بيت شمع، فإني لم أكون منذ ثلاثة أيام، وأحسبهم مغفرين، اهـ.

٣٠/١٦٧٥ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأنصاري (عن) عنه (أنس بن مالك) رضي الله عنه (قال) أنس (رأيت عمر بن الخطاب، وهو يومئذ) جملة حاله (أمير المؤمنين) يعني في زمان خلافته (يطرح له) يثاء المجهول أي يلقى له، قال الباجي: يقتضي تكوا هذا الفعل منه، ولو كان مرة واحدة لقال رأيت طرحة له صاع تمر فأكله (صاع من تمر) بتشديد الصاع في جميع النسخ الهندية والعصرية. غير «المنتقى» ففيها الصاع بالتمريف (فبأكله حتى يأكل حشاقها) يفتح الشين المعجمة رديء التمر، والضعيف الذي لا تؤى له، أو اليابس القاسد، كذا في «التمحلي».

وَحَدَّثَنِي عَنْ هَازِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَدِدْتُ أَنْ عُنِّيَ قَفْعَةً.....

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: أي بابها الردي، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: ليس في كثرة أكله ما ينفص من حاله، فقد أكل مع النبي ﷺ مراراً فَمَا أَتَكَرَّ أَكَلُهُ، وما كان ليعالف أمراً قد أتَكَرَّه عليه النبي ﷺ، وكان ذلك غاية قومه الذي لا يقوم حسبه إلا به، ولا خلاف في إباحة ذلك عند العلماء، وهـ. وقال أيضاً في موضع آخر: يحتمل أن يكون هذا مقدار أكله غير أنه لا يبلغ اقتداء بالنبي ﷺ في ترك الشبع، هـ.

قلت: وليس الأثر ينهر في أنه - رضي الله عنه - يأكله كله مرة واحدة، بل نظاهر عندي في معناه أنه يطرح له هذا المقدار، فيأكله مرة بعد مرة، حتى يأكل انحنف أيضاً، ولا يتركه تردده، فنص الأثر بيان زهادته، لا كثرة أكله، على أن الصاع من التمر وإن كان كثيراً جداً باعتبار زماننا نضعف القوى، ليس بكتير باعتبار زمتهم، ألا تروى أن الشرح أدار الكعابرات بين تسبيك صاع من تمر وغيره وإشباع يوم، فكان الشرح خبز الإشباع خذاه وعشاء، بمقدار صاع من تمر، ولذا جعل أحدهما بذلك الآخر.

(مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر (عن) مولا (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أنه قال: سئل) ساء المجهول (عمر بن الخطاب عن الجراد) بالتحريف في النسخ المصرية والتكثير في الهندية، أي سئل عن إباحة أكلها (فقال) عمر رضي الله عنه: (وددت أن عندي) منه (قفعة) بفتح القاف وسكون الهاء ثم عين مهمله، قال ابن الأثير: شيء شبه بالزنبيل من التخمير،

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٢١٣).

(٢) «المتن» (٧/١٤٨).

تَأْكُلُ مِنْهُ.

٣١/١٦٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَايِلِكَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَلْفَةَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ فَايِلِكَ بْنِ خُثَيْمٍ: .....

لَيْسَ لَهُ عَرَى، وَلَيْسَ يَأْكُمُ، وَقَالَ: شَيْءٌ كَالْقَفَّةِ تَمْلُكُ وَاسِعَةً الْأَسْفَلَ ضَبَقَةً الْأَعْلَى، كَذَا فِي «الزُّرْقَانِي»، وَفِي «الْمَصْنُوعِ». (رَوَاهُ كَاتِرُزِيلُ بِمَعْنَى مِنَ الْخَوَاصِ بِلا عَرَى، لَيْسَ بِكَبِيرٍ.

وَفِي «الْمُتَّقَى»: قَالَ عِيسَى بْنُ دِينَارٍ: شَيْءٌ شَبِيهٌ بِاتِّمَكَلٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْأَعْمَشُ: هِيَ قَفَّةٌ أَكْبَرُ مِنْ اتِّمَكَلٍ. قَالَ: وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَسْمُونَهَا جُنَّةً، وَأَهْلُ مِصْرَ يَسْمُونَهَا زَنْبِيذًا. اهـ.

(تَأْكُلُ مِنْهُ) بِصِيغَةِ التَّكْلِمِ بزيادة الفاء في أوله في التهذيب، وفي البصريّة «تَأْكُلُ» بِصِيغَةِ التَّجَمُّعِ بِدُونِ الْفَاءِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>: لِإِدْعَاءِ الْحَرَجِ بِدُونِ تَرْفُعِهِ، قَالَ الْبَاحِي: يَرِيدُ أَنْ السَّائِلَ سَأَلَهُ «حَلَالٌ أَمْ لَا؟» وَالْمُفْضِئُ عَلَى إِيحَاءِ أَكْلِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي ذِكَاثِهِ، هَلْ هِيَ شَرْطٌ فِي حَوَازِ أَكْلِهِ أَمْ لَا؟ وَقَوْلُهُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَدِدْتُ» بِقُتَيْبٍ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَمَنَّى أَكْلَ مَا لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ. اهـ.

قَالَ: وَتَقَامُ فِي كَثَرَاتِ الْحَجِّ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِيحَائِهِ مَعَ الْإِثْمِ الْخَافِ فِي ذِكَاثِهِ.

٣١/١٦٧٦ - (مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَلْفَةَ) بِالْعَائِثِينَ الْمَهْمَلِينَ الْمُتَوَحِّشِينَ بَيْنَهُمَا لَا مَـ سَاكِنَةَ الدِّيَالِي الْمَذْنِي (هَذَا حَمِيدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ خُثَيْمٍ) كَذَا فِي النِّسْبِ الْمِصْرِيَّةِ، وَفِي النِّسْبِ الْهَنْدِيَّةِ حُثِمَ بِالْمَثَلَةِ بِدُونِ الْبُحْثِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: هُوَ مُعْجَمَةٌ وَمَثَلَةٌ مُصَغَّرَةٌ، كَذَا ضَبَطَهُ يَحْيَى «التَّضَرُّبُ». وَقَالَ لِحَافِظُ فِي «التَّضَرُّبِ»: بِقَالَ مَالِكٌ جَعَلَ، وَاسْمُ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ فِي «تَهْذِيبِهِ»<sup>(٢)</sup> وَرَقَمَ

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٤/٣١٣).

(٢) «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (٢/٤٧).



أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ فَأَنَاءَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى دَوَابٍّ، فَمَرُّوا عَنْهُ قُلُوبًا حَمِيضًا، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَذْهَبَ إِلَى أُمِّي.....

له البخاري في «الآداب المفردة» ١٤ ذكره البخاري في «التاريخ» فبسطه في الرواية عنه بضم المعجمة وفتح المنة المخرجة، ومبداؤه في رواية ابن القاسم في «الموطأ» كذلك، لكن بالمشقة، وضمه مسلم كذلك. لكن شذبه العتاء، وبسطوه في «الأحكام» لإسماعيل القاضي بتلخيص المشقة، اهـ. وفي هامشه عن «الزباني»: تخيم: بضم معجمة وفتح مثله، قال في «التعريب»: لغة من نال.

(أما قال) حميد، والحديث أخرجه البخاري في «الآداب المفردة»<sup>(١)</sup> رواية إسماعيل عن مالك بهذا نسند، والتمتن (كنت جالسا مع أبي هريرة رضي الله عنه بأرضه بالعقيق) قال الزباني: محل يشرق المدينة، وفي «المحلى»: قريب البقيع، بينه وبين المدينة أربعة أميال، وله به شُعْ، فناء: هذا عقيق لأرض فسيح، واسم موضع بالمدينة، والبداية، والاطاعة، ونواحة، وسجد، كما في «القاموس»، وفي «النهاية»: هو اسم مواضع، وكل موضع شققته عن الأرض فهو عقيق، اهـ.

(فأنه) أي أما هريرة (قوم من أهل المدينة) لم تسم ذكرهم (على دواب) شدة الجلاء جميع فاء، (فمروا عنه) أي عنه أبي هريرة، قال اب جري: طاهره الزاوة، وحتمل أنهم قصده نلتهم منه والآخرة عنه (قال حميد: فقال لي) وليس في النسخ كمصره لعنابي (أبو هريرة: اذهب إلى أمي) اسمها: أمية، أميرة بن مصغرة، بنت صبيح أو صفيح، بالموحدة أو الداء مصدراً صحابة، دون مسلم عن أبي هريرة كانت تدعو أمي إلى الإسلام، فدعوتها يوماً فاستعنى بي رسول الله ﷺ ما أكره، فأتته وأنا أكره، (أشهره) رقلنا: ادع الله إن

فَقُلْ: إِنَّ ابْنَكَ يَقْرُتُكَ السَّلَامُ وَيَقْوُو: أَطْعِمِينَا شَيْئاً. قَالَ: قَوَضْتُ  
ثَلَاثَةَ أَقْرَاصٍ فِي صَحْفَةٍ، وَشَيْئاً مِنْ زَيْتٍ وَمِلْحٍ، ثُمَّ وَضَعْتُهَا عَلَى  
رَأْسِي، وَحَمَلْتُهَا.....

يَهْدِيهَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهِمَّ أُمَّ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَخَرَجَتْ مُسْتَبْشِرَةً بِدَعْوَتِهِ، فَلَمَّا جَلَسَتْ  
إِلَى الْبَابِ، فَلَمَّا هُوَ مَجْتَافٌ، فَسَمِعَتْ أُمِّي حَسَنٌ قَدَمِي. فَقَالَتْ: مَكَانُكَ يَا أَبَا  
هُرَيْرَةَ، وَسَمِعْتُ خُضْخُضَةَ الْعَاءِ، وَلَيْسَتْ تَدْعِيهَا، وَأَعْلَلْتُ عَنْ خِمَارِهَا،  
فَفَتَحَتِ الْبَابَ، وَقَالَتْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،  
فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ نَعْمَدَ اللَّهِ، وَقَالَ: خَيْرٌ، كُنَّا فِي «الزَّرْقَانِي»<sup>(١)</sup>

وَفِي «الْإِسَابَةِ»<sup>(٢)</sup>: أَمِيمة بنت مسيح أو مسبح، بموحدة أو هاء مصفراً،  
ابن الحارث، اختلف في اسمه، فجاء عن أبي هريرة أنه ابن أميمة، وترجم  
الطبراني في النساء بمودة بنت مسيح أم أبي هريرة، وساق قصة إسلامها، لكن  
لم يقع سمعاً في روايته.

(فَقُلْ) صيغة الأمر زاد في السج انهندي بعده (لها) أي لأمي: (إِنَّ ابْنَكَ)  
أَبَا هُرَيْرَةَ (يَقْرُتُكَ السَّلَامُ) بضم الراء وسكون الغاف وكسر الراء. وفي  
«الصحاح»: قَرَأَ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَأَقْرَأَكَ السَّلَامَ بِمَعْنَى: كَذَا فِي «السُّحُلَى»  
(وَيَقُولُ لَكَ) أَسَلَكَ (أَطْعَمِينَا) بفتح الهمزة من الإطعام (شَيْئاً) مما تبسر هناك.  
قَالَ الْبَاقِي: وَمَا أَحْضَرُوهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنَ الصَّعَامِ، عَلَى مَعْنَى إِكْرَامِ الزَّائِرِ  
وَالضَّيْفِ، وَتَقْدِيمِ مَا حَضَرَ.

(قَالَ) حميد: (قَوَضْتُ) لَامٍ (ثَلَاثَةَ أَقْرَاصٍ) بفتح الهمزة جمع قرص،  
أي ثلاثة أقراص من الخبز (فِي صَحْفَةٍ) وتقدم قريباً أن الصحف ما تشيع  
خمسة، والفصعة عشرة، (وَوَضَعْتُ) بضعاً (شَيْئاً مِنْ زَيْتٍ وَمِلْحٍ، ثُمَّ وَضَعْتُهَا)  
بسكون الميم (عَلَى رَأْسِي وَحَمَلْتُهَا) بضم الميم (وَضَعْتُهَا) عَلَى رَأْسِي وَحَمَلْتُهَا

(١) شرح الزرقاني، ٢/٣٦٤.

(٢) (١٨/٨).

إليهم، قلت وخسفتها بين أيديهم، قال أبو هريرة: وقال: أخفد لهم النبي أسنفا من الحكر بعد أن أنه يكن طعمنا إلا للأسودين.....

استكمل حتى خسفتها (إليهم قنما وصعنتها بين أيديهم غير أبو هريرة) بنسبها، الموحدة أو قال: الله أكبر من نعمة النرج وغدة لشكر.

قال ابن أبي: "قال أبو هريرة على معنى الذكر له عز وجل: ويعظم نعمه وأشكره على ما فعلهم الله عز وجل من حال نكته والمجاهدة إلى الضعيف والكثرة، حتى يوجد عذبة شيء من الحزن والإدغام دون استعده، ولا تأعب، فبعضه من برزوه، الله.

ومن مفسر غيره من غايته لغيره، فقد قال: "قلت وأضي أصبح بين من رسول الله ﷺ وحجرة عائشة منسبة على، بين السحامي، فضع، حله على، علمي، من أن بي جدينا، وما بي جنود، وما هو إلا الجوع، في رواية: وإن كان لمعلم علي فيما بين عائشة وأم سادة من الجوع".

قال البخاري في شرح الشيعاني: "ولا... قاله نوح... و... ولي... ليحاري" ع... البيت سمع... رضي الله عنه... يوماً فاستقر أن أية غلظها، ف... ففتيت غير بعد، فحورث على ونهى من الجهد، النجاء، ع... وروي عنه: "الأصمد على الأرض بكبلي من الجوع، وأثرت الحجر على بطي، وبج... ذلك من الروايات في ذلك الشهيرة

(وقال) أبو هريرة - رضي الله عنه - بعد ما أكل: (الحمد لله الذي أسبغنا بفتح سبغته والموحدة صفة لغيره، من الإنساح (من لغيره) والإدغام (بعد أن) بفتح بيمرة، نعمت التون (لم يكن طعمنا) في الرمن المدامي (إلا الأسودين)

(١) قوله: (١٦٧٧)

(٢) (١٦٧٨)

(٣) صحيح البخاري ج (٥٣٧٤)

الْأَمَاءُ وَالشَّمَرُ. فَلَمْ يُصِيبِ الْقَوْمُ مِنَ الطَّعَامِ شَيْئًا. فَأَمَّا أَنْصَرَفُوا.  
قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي. أَحْبَبْتُ إِلَى غَنَمِكَ. وَأَمْسَحِ الرُّعَامَ عَنْهَا. ....

صيغة تنية الأسود (الماء والشمر) بدل من الأسودين، قال الزرقاني، وصاحب  
«المحلى» وغيرهما: سمي الماء أسود تغنيًا، فإن الماء لا لون له.

وقال الباجي<sup>(١)</sup>: وصفهما بذلك: لأن الماء يوصف بالخصر، وهي من  
الوان السوداء، والدمر كثير، والكثير منه مائل إلى السواد، ويحتمل أن يوصف  
بذلك اتباعاً، كما قالوا: السوان، قال القاري في «شرح السمائل»: إنما أطلق  
عنى الشمر الأسود؛ لأنه غالب نعم المدينة، قلت: وإنما قون افعاء بالشمر؛ لأنه  
ثم يحصل لهم الشبع بالشمر وحده، حتى يمارن به الماء، كما أشار إليه  
العتاوي

(فلم يصيب القوم من الطعام شيئاً) قال الزرقاني، شبع أو غيره، وقال  
الشاحي: يحتمل أن يكونوا صياماً مع أنهم بالتخيّر، وإن كان الأولى لحسن  
الأدب الإصابت منه، فذلك نفس السرور، اهـ، قلت: ويحتمل أنهم استحسنوا  
أن لا يزدادوا بنقص من الطعام لما رأوه أقواصاً مع ريت.

(فلما تصرفوا) أي رجعوا (قال لي) كذا في النسخ الهندية، وليست في  
النسخ المصرية، ولا في الأدب المنفردة لغة لي (يا ابن أخي) كذا في النسخ  
الهندية، وفي الهذلية بحذف حرف النداء، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: يا ابن أخي هي  
الإسلام، (أحسن) صيغة الأمر (إلى غنمك) ثم ذكر بعض أنواع الإحسان  
بقوله: (وامسح الرعام عنها) قال الزرقاني: يضم الراء، وإيمان العين عني  
الأشهر رواية، محاط ربيع يجري من أرف العم، وفتح الراء، وغبين معجمة  
أي امسح الشراب عنها، اهـ. وفي «المحلى»: يضم الراء، وإيمان العين، محاط

(١) الخي (٢٤٩/٧)

(٢) شرح الزرقاني (١٣١٤/٢)

وَأَصْبَحَ مُرَاحِئًا. وَصَلَ فِي نَاجِيَّتِهَا فَإِنَّهَا مِنْ ذَوَابِّ الْجَنَّةِ، وَالَّذِي  
نَفْسِي بِيَدِهِ لِيُوشِكَ .....

يقين بجري من أنوف الغنم، ويروي بثليب الرء وتين معجمة، والفتح أفصح  
أي مسح الثراب، والرقام الثراب، ومن قوله: أرغم الله، غلان، اهـ.

وقال الباجي: الرغام ما يجري من أنوفها، وقال عيسى بن دينار: هو  
المحاص الذي يجمع في أنوفها.

(وأطاب) إفعال من الطيب أي نطاب (مرأها) بصم الميم وحقة للرء  
مأواها ثياباً، كما في «المحلى»، وقال الباجي: هو المكان الذي نروح إليه،  
قال الرزقاني: والأمر للإرشاد والإصلاح (وصل) بصبغة الأمر من الصلاة (في  
ناجيتها) وفي البخاري عن أنس: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مراح الغنم»  
(فإنها من ذواب الجنة) أي زلت منها، أو دخلها بعد الحشر، أو من نوع ما  
في الجنة، بمعنى أن فيها أشباهاها، وشبه الشيء بكرم لأجله، وهذا معروف  
صحيح له حكم الرفع، فإنه لا يقال إلا بتوقيف.

وقد أخرج الترمذ عن أبي هريرة مرفوعاً: «أكرموا النمل في، وامسحوا  
برءامها: فإنها من ذواب الجنة، وإسناده ضعيف، لكنه يفويه هذا الموقوف  
الصحيح، وأخرج ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً: «اصلوا في مراح  
الغنم، وامسحوا برءامها: فإنها من ذواب الجنة»، قال البيهقي: روي مرفوعاً  
وموقوفاً وهو أصح، كما في «الرزقاني»<sup>(١)</sup>.

وفي «المحلى»: قوله: من ذواب الجنة أي من جنسها، فإن الجنة فيها  
شاة، وأصل هذه منها، لا أنها تصير بعد الوقف إليها لأنها تصير نراً، كما  
ورد في الخبر، اهـ.

(والذي نفسي بيده ليوشك) قال المدقق: بكسر الشين المسببة أي يسرع

(١) «شرح الرزقاني» (٤) / ١٣١٤

أَنْ يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ تُكُونُ الثَّلَاةُ مِنَ الْغَنَمِ أَحَبَّ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ دَارٍ مَرُوزَانٍ.

١٦٧٧/٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَالِكٍ، عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهَبِ بْنِ

كَبْشَانَ، قَالَ: .....

وزنه ومعناه. ويجوز يوشك بفتح الشين، وقال الجوهري: هي لغة رديئة، اهـ.  
(لأن يأتي على الناس زمان) وهو زمان الفتنة، كما سيأتي إليه ميل الباجي، أو زمان قرب القيامة (تكون الثلاثة) قال الزرقاني: بقسم العنقة، وشد اللام، الطائفة القليلة، المائة ونحوها، وقال صاحب «المحلى»: بفتح المثلثة جماعة من الغنم، وأما بضمها فهو اسم لجماعة الناس، قال الباجي: هي القليلة من الغنم، قاله عيسى بن دينار، وقال محمد بن عيسى الأعمش: المائة ونحوها (من الغنم أحب) خبر تكون (إلى صاحبها من دار مروزان) بن الحكم أمير المدينة يومئذ، قال صاحب «المحلى»: وكانت بالمدينة مَرْزُوقَةً حسن النظر.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وذلك للفتنة الواقعة بالمدينة، وتفرق الناس عنها إلى النيري بالمناشبة والغنم اعتزالاً لأهل الفتنة، وترجم البخاري في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> «باب الشعور في الفتنة»، وأخرج فيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً<sup>(٣)</sup>: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»، وأخرجه في علامات النبوة برواية عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: قال لي: إني أراك تحب الغنم، وتتغنأها، فأصلحها، وأصلح رعاها، فإني سمعتُ النبي ﷺ يقول: «يأتي على الناس زمان يكون الغنم فيه خير مال المسلم»، الحديث.

١٦٧٧/٣٢ - (مالك عن أبي نعيم) مصفراً (وهب بن كَبْشَانَ) التميمي (أنه قال)

(١) «المستقى» (١/٢٤٩).

(٢) «كتاب الفتن» (١٤).

(٣) ح (٧٠٨٨) واقع البخاري (١/١٢٢).

أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، فَوَضَعَهُ رُبَيْبَةُ عُمَرُ بْنُ سَلَمَةَ. فَقَالَ لَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْمُ اللَّهِ.....

قال الزرقاني: مرسلًا عند الأكثر ورواه خالد بن مخلد ويحيى بن صالح  
نوحاقي، فقالا: عن مالك عن وهب عن عمر بن أبي سلمة موصولاً  
"أخرجهما الدارقطني، والأول النسائي، وكذا رواه محمد بن عمرو بن حنبله  
عن وهب عن عمر. اهـ.

وأخرج البخاري في "صحيحه"<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن يوسف عن مالك مث  
"الموطأ"، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: كذا رواه أصحاب مالك في "الموطأ" وصورته  
الإرسال، وقد وصله خالد بن مخلد ويحيى بن صالح فقالا: عن مالك عن  
وهب عن عمر بن أبي سلمة، وخالفه الجميع إسحاق بن إبراهيم الحنيني أحد  
الضعفاء، فقال: عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر، وهو منكر، وإنما  
استجاز البخاري إخرجه - وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال - لأنه تبين  
بالطريق الذي قبله - وهو طريق ابن حنبله - صحة سماع وهب بن كيسان عن  
عمر بن أبي سلمة، واقتضى ذلك أن مالكاً قصر بسنده حيث لم يصح  
بوصفه، وهو في الأصل مرسل، ولعله وصله مرة، فحفظ ذلك عنه خالد  
ويحيى وهما ثقتان، أخرج ذلك الدارقطني في "الترغيب" عنهما، اهـ.

(أبي) ببناء المجهول (رسول الله ﷺ بطعام وضعه) رُبَيْبَةُ (ابن زوجته  
أم سلمة - رضي الله عنها - (عمر) بضم العين (ابن أبي سلمة) الصحابي ابن  
الصحابي، قال ابن عبد البر: ولد في السنة الثانية من هجرة الحبشة، كذا في  
"المحلى" (فقال له) أي نعم: (رسول الله ﷺ) يا غلام (سم) بفتح السين وشد  
السيم (الله) وقد أخرج البخاري في "صحيحه"<sup>(٣)</sup> من رواية أنس بن مالك عن

(١) (٥٣٧٧).

(٢) "معجم الباري" (٩/٥٢٤).

(٣) ح (٥٣٧٦) والحدِيث في "المعجم" (٢٢/١٦ - ١٧).

وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة، يقول: «كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: يا علام سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك». فما ذلت تلك طعني بعد.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عائشة مرفوعاً: «إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله، فإن نسي في أوله فليقل سم الله في أوله وآخره». وأما قول النووي في أدب الأكل من «الذكار»: «سعة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته، والأفضل أن يقول: سم الله الرحمن الرحيم، فإن قال: بسم الله، كفاه وحصلت السنة، ثم أرلما ادعاه من الفضلية ذليلاً خامساً، وأما ما ذكره الغزالي في أدب الأكل من «الإحياء»: أنه لو قال ني كن نعمة: بسم الله كان حسناً، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى: سم الله، ومع الثانية بسم الله الرحمن، ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم، فلم أر لاستحباب ذلك ذليلاً

وقال النووي: أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر، إلا أن يريد بالاستحباب أنه راجح المفضل، ولا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك، اهـ.

وفي «المحلى»: قوله: سم الله أي ندباً طرداً للشيطان ومنعاً له من الأكل: وهو سنة كفاية، فلو سمي واحد منهم جزءاً عن الباقيين، نص عليه الشافعي، ومع ذلك يستحب لكل واحد بناء على ما عليه الجمهور من أن السنة كرتياً مطلوبة من الكل لا من البعض، اهـ.

قلت: ويؤيد ذلك ما في أبي داود<sup>(٢)</sup> من قصة الأعرابي والبحارية اللذين

(١) «فتح الباري» (٥٢١/٩)

(٢) سنن أبي داود (٣٧٦٩)



وَكُلُّ مِمَّا يَلِيكَ.

أحمد النبي ﷺ أبو سعيد. وقال: إن الشيطان أرسله ليل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه، لحديث، ومعلوم أن النبي ﷺ ومن معه شاربوا سوا من الطعام وإذا جاء الشيطان فهدم.

(وكل) بصيغة الأمر من الأكل (مما يليك).

قال الحفاظ<sup>(١)</sup>: قال شيخنا في الشرح الترمذي: حسنه كثير الشافعية عنى كذب، وبه حرم النووي والحراني، لكن بعض الشافعية في «الرسالة» وفي موضع آخر من «الألم» على الوجوب، وكذا ذكره عنه الصديقي في مسج الرسالة، ونقل البيهقي في محضره أن الأكل من رأس الغنم والماعز على التفرق والتفرق في السر وغير ذلك مما ورد الأمر بصدده حرام.

ثم قال: ومحلّه ما إذا كان الطعام بغيره واحداً؛ لأن كل واحد كان من لحمه من الطعام، فاختار التعبير به عند عليّ مع ما فيه من تفسر النفس مما حرمه نوه الأيدي، ولما فيه من إظهار الحرص والتهيب، وهو مع ذلك سوا أدب بهر عائد، أما إذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك العلماء، هـ

ولم يسمعني: السرخ في النبي أن في قوله من موضع به صراحة سوا عسرة، وذلك مودة شفهية، لا سيما في الأماق والسياحات، وإن كان معزاً فقد تسموا بإحاطة اختلاف الأيدي في الضيق، والذي ينبغي تسمي اثنين عملاً على عمومته حتى يثبت المحضرة، كما ذكره النووي.

ولعله لم يفتح عنه ما رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> وابن ماجة من حديث عكرش قال: أتني النبي ﷺ بحديث كثير الثريد والنودك، مخطف، يدي في ثوبيهما، فقال: أيا عكرش، كل من موضع واحد، فإنه طعام واحد، ثم انهد بعض نوه

(١) مجمع الزوائد (٩/٥٢٢).

(٢) ج (١١٨).

٣٣/١٦٧٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنفَاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لِي .....

أثوان من الرطب، فجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق، وقال: «يا هَكَاش، كل من حيث شئت، فإنه غير أثون واحد»، اهـ

وقال الباجي<sup>(١)</sup> قوله: «كل مما يملك» على سبيل التسليم له والإرشاد إلى حسن الأدب، قال الشيخ أبو القاسم: ينبغي للأكل يريد مع غيره أن يأكل مما يليه، إن كان طعاماً متساوياً، فإن كان مختلفاً فلا بأس أن يدير يده، وسئل مالك عن الرجل يأكل في بيته مع أهله وولده، فيأكل مما يليهم، ويبتذل مما بين أيديهم؟ قال: لا بأس بذلك، وقد روي عن أنس أنه أكل مع رسول الله ﷺ عند خبائه، فقدم قديداً وديماً، فرأيت النبي ﷺ يتبع الذبابة حوالي القصعة، اهـ. قلت: وتقدم حديث أنس - رضي الله عنه - في «كتاب النكاح» قبل «جامع النكاح»، وتقدم هناك الجمع بينه وبين الأمر بالأكل مما يليه بوجوه مختلفة، منها: ما أشار إليه البخاري من أن الأمر معمول على تقدر صاحبه، ومنها: ما قاله الجمهور: إن تتبع حوالي القصعة محمود على ما إذا كان الطعام أنواعاً مختلفة، ومنها: ما قال الكرماني: إن الأمر معمول على ما إذا كان الطعام له ولغيره، أما إذا كان لنفسه فلا بأس بالتبعية، ومنها: ما حكاه ابن بطال عن مالك، وإليه أشار الباجي قريباً: أن التبعية إذا كان يأكل مع ولده ويخدمه دون غيرهم.

٣٣/١٦٧٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري ورواه البعوي في «المعالم» بسند إلى أبي مصعب عن مالك بهذا السند بلفظه (أنه قال: سمعت أنفاس بن محمد) بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (يقول: جاء رجل) لم يسم (إلى عبد الله بن عباس) فقيه الأمة (فقال له) أي لابي عباس: (إن لي

فَمِنْهَا رَدُّهُ إِلَى الْفَأْخَرِ مِنْ أَمْرِ إِبْرَاهِيمَ وَفَقْدَانِ الْخَلِصِ إِلَى الْخَلِصِ  
فَمِنْهَا صِلَةُ إِبْرَاهِيمَ وَفَقْدَانِ الْخَلِصِ إِلَى الْخَلِصِ

يَتَبَيَّنُ أَنَّ فِي حِجْرِي وَتَرْجَمِي بَيْتَ أَمْرٍ عَلَيْهِ (قوله (إِل)) هُوَ مَسْنَعُهُ (أَفْشَرَب) بِهَمْزَةِ الْأَمْتِيَّةِ فِي حَيْصِغِ النَّسَبِ الْمَصْرِيَّةِ، وَحَلَفُهَا فِي الْهَنْدِيَّةِ، وَكَذَلِكَ حَلَفُهَا فِي عَمْرُؤَ مُحَمَّدٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ مَحْبِيهٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا أَوْ يَفْخَرُ اسْتَفْهَامًا، وَعَلَى كُلِّ تَخْطِيرٍ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ (مَنْ لَيْنَ إِطْلَ) أَيَّ هَلْ يَحْوِي لِي

(نقل ابن عباس) : رضي الله عنه - في جواب سؤاله ، وفي الأحكام  
القرآنية<sup>١٥٦</sup> للجصاص : روى محمد بن الرهري عن أنقاص بن محمد قال : جاء  
رجل إلى ابن عباس فقال : إن في حجرتي أثماً لهم أموال ، وهو يسأله أن  
يمسح به ، فقال ابن عباس : أنت تبتأ جراً ما؟ قال : بلى ، قال : أنت  
تعي ضالتها؟ قال : بلى ، قال : أنت تلوث حياضها؟ قال : بلى ، قال : أنت  
تفترط عليها يوم وزود؟ قال : بلى ، قال : فاشرب من لجه غير ناضج من  
اللعاب ولا مضر منه .

أَبْنُ كَنْتَ؛ يَأْخُذُ الْخَطَابَ (تَبْنِي) أَيْ تَنْطَلِقُ وَتَنْشُدُ (خَالَةً إِسْمُهُ) أَيْ مَا خَلَّ  
سَمَاءُ، قَالَ النَّاجِي: أَيْ تَطْلُبُ مَا خَلَّ مِنْهَا، وَتَقْتَضِي ثَمَرَهُ، وَتَنْشُدُ عَلَى حَسَبِ  
مَا تَعْمَلُ بِضَائِهِ يَبْلُغُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ، الْمَعْنَى (وَتَهْمُ) تَفْعُلُ الْعَمَلَةَ وَمَسْكُونُهَا  
تُفْعِلُ مَعْرُوفٌ، قَالَ صَاحِبُ «النَّحْلِيِّ» وَالْمُرَوِّقَانِي: (أَيْ مَطْلَبِي، وَقَالَ النَّاجِي: أَيْ  
تَطْلُبِي الْحَبِيبَةَ مِنْهَا بِالْهَنَاءِ، وَهُوَ أَفْطَرَانٌ، هـ وَفِي «التَّحْقِيقِ الْمَوْجُودِ»<sup>(٤٧)</sup> يُقَالُ:  
هَذَا لِلْإِبْلِ إِذَا ظَنِنِي، وَذَلِكَ عَلَى حَسَبِ الْمُعْطَرَاتِ بِالنَّحْلِ، وَهِيَ دَائِلَةٌ يُقَالُ لَهُ  
الْإِبْلُ الْمُتَلَفِّفُ بِالْحَرْبِ وَبِغَيْرِهِ، هـ

(٢) «موتوا بعدد ما أنتم»: تمجده ١٣/٦٥/٦

(٢) (١٤٦) ره لاسدي، ١٣٨٥، ٢٩٧؛ وائسره نظري، ١٣٨٥، ١٠١؛ ايسر اسيفر، ١٣٨١.

1980 2000 (Y)

جربانها، وتَلَطَّ حَوْصُهَا. وتَسْلِفُ يَوْمَ يَرَادُهَا، فَتَسْرِبُ غَيْرَ مُهَرِّجٍ  
سَلَامٍ، وَلَا تَهْلِكُ فِي أَحَدٍ.

(جربانها) والجرب مؤنث أحرب، كذا في «المحلى»، وفي «مختار  
الصباح»: الدبب معروف. وتوم حرب وحرس (بالهاء) قال الزرقاني: سربا  
كتاب، لخطار.

(وتَلَطَّ) بفتح الحوقلة وحسم اللام وقد الطاء المهيضة على ما صنفه البرزنجي،  
وهو كدنت في «لسان المصربة»، وفي التهذيب «تَلَطَّ بِالْعَذِيَّةِ بَيْنَ الذَّمِّ وَالْمَدْحِ»  
وكذا في «إصابة محدثي أممك»، قال صاحب «المحلى»: من لاط الحوص  
وَأَلَامَ إِذَا أَصْلَحَ مَطْنَهُ، ذَكَرَ الْكُرَّاسِي، وفي نسخة «تَلَوَّطَ»، وفي القاموس:  
لَا ط إِذَا حُوصَ. طَلَيْتُهُ، بَلَوْتُ وَيَلْبِطُ لَوْطًا وَيَلْبَطُ، إِذَا رَحَوْضَهَا أَي تَطَبَّهَ بِمَصْلَحِهِ  
وَنَافَعَتِهِ وَتَكَلَّمَ (وَوَضَعَهَا) بفتح الهمزة الموحدة (يوم يَرَادُهَا) يَكْرُ الْبَرَاءُ وَيَكُونُ أَمْرٌ  
عَنِ مَا فِي السَّخْرِ الْمَصْرُوفَةِ فَكُلُّ الرِّقَاقِي أَي يَوْمَ شَعَاءَ، أَمْ

قال صاحب «الجميل» في تفسير قوله تعالى: «يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَوْدُ الْمَرْفُوفَةُ»  
الود ينفخون مخرجا بمعنى المورود، وقال الراغب: الود الماء المرفوح للورود،  
وفي النسخ التهذيب «يوم يورودها» وهو أوضح، قال الراغب: الودود أصله منسد  
الماء ثم يستعمل في غيره، يقال: وودت الماء أود ووردا (فأطرب) بفتح الراء،  
حاضر أمر الإباحة حال كماله (غير مضمرة) بفتح الميم أي لا أودع المضمرة  
(ببعل) بفتح الباء وسكون السين على ما أسلف، في حديث: «سبع المهرية»  
و«سبعين حسنة» صاحب «التعريف» المصنف، أي بوند الأصل لرصيع (ولا  
تاهلك) أي تستسلم، قال صاحب «المصحح»: أي مبالغ فيه، بلغت الذمة حدا  
إذا لم يزل في ضررها أبدا، وفي حديث الحارث: «ولا تنهكي» أي لا ينهني من  
استئذان الحثان.

(في الحديث) قال الساجي<sup>(١)</sup> «تَلَطَّ مَطْنُ الْأَمْرِ الْمَدِينِ، وَتَسْلِفُ كَلَامُ

الفصل، والتحديث على معنى إباحة له يشرب من سقاه على شريطة: أحدهما: لا يصر ساولاً لهما، والثاني: أن لا يستأصل في الفلاس، وقول ابن التماس عن مالك: لا أعلم أنه بدور لوتى البسم أن يصيب من مال الزينيم شيئاً إلا من اللين، أنه كان موضح لا لمن له. وقد قال: نبارك ونعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْبَنِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

واختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب عمر - رضي الله عنه - إلى أنه إن كان فقيراً أكل بالمعروف، ثم فصر، رواه حارث بن مشرف، قال: سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول: أكرهت مال من سبي حنظلة والي الزينيم، إن استأصل استعفت، وإن اشرب أكلت ثم فصيت، ورواه عكرمة عن ابن عباس، وقاله مجاهد ومعين بن حبر، وروى مقسم عن ابن عباس معناه، فنبذت علي بن غنم من ساقه، ولا يصيب من مال الزينيم شيئاً، وقول النجاشي البصري: يأكل من الصلوات وغيره ولا يفضي، وقال عطاء: يأكل معهم بنادر خدمته ولا قوداء، وقال الشعبي: إنما ذلك في الرعي والشجرة دون صلب المال.

وروى أشهب عن مالك، أنه كحل القاحية وشربه اللبن محظور، ولا ينفع ظفر إبه، وقال سفيان بن سعد الأنصاري وربيعة: معناه في الزينيم إذا كان فقيراً أنفق عليه بقدر فقره، وإن كان غنياً أنفق عليه بقدر خدمه، وقال القاضي أبو إسحاق: ليس قول من قال يقتضي من أكل بالخير.

والأظهر<sup>(٢)</sup> عندي قول ابن عباس: أنه باطل المأكل منه اليسير الذي لا يضره على الزينيم فيه، فلا قضاء عليه. ولو استأصل لكان خيراً له، لكن إن

(١) سورة النساء: الآية ٦.

(٢) هذا قول الباقين على الطائفة الأولى.

احتاج الناظر له إلى أن يأكل من ماله بقدر حاجته، وإنما يكون ذلك على وجه الافتراض، فيكون عليه القضاء ولا يفعل ذلك إلا لضرورة لا ترغبه، وليس له أن يأخذ منه بقدر عمله؛ لأنه لم يلتزم النظر على ذلك، وإنما ألزمه على وجه الطول، اهـ.

وحكى الصاوي منسوب مالك آجرة المثل سلفاً، كما سيأتي من كلامه.

وترجم البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup>: باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَ مِنَ الْبَاغِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿تَعْبِيدًا مَّفْرُوضًا﴾، وما للروصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عماله، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: هذا من مسائل الخلاف، فقيل: يجوز للروصي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عماله، وهو قول عائشة وعكرمة والحسن وغيرهم، وقيل: لا يأكل منه إلا عند الحاجة.

ثم اختلفوا، فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد: إذا أكل ثم أيسر فضي، وقيل: لا يجب القضاء، وقيل: إن كان ذهباً وفضة، لم يجز أن يأخذ منه شيئاً إلا على سبيل القرض، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة، وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس، وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما.

أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره<sup>(٣)</sup>، وقال هو بوجوب القضاء مطلقاً وانصرف له.

ومذهب الشافعي أن يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقه، ولا يجب الرد على الصحيح، وحكى ابن التين عن ربيعة أن السواد بالفقير والغني في الآية اليتيم، أي إن كان غنياً فلا يسرف في الإنفاق عليه، وإن كان فقيراً فليطعمه من

(١) وفي الباب ٢٩ من كتاب الوصايا «فتح الباري» (٥/٣٩٦).

(٢) (٥/٣٩٢).

(٣) (٣/٦٠٢).

قاله بالمعروف، ولا دلالة فيه على ذلك من مال النبي أصلاً، والمعتمد ما تقدم، اهـ.

قلت: ما حكى الحافظ من مذهب المالكي، هكذا تركه صاحب «الجملة» عن «شرح الرملي» على «احتجاج» أنه إن كان فقيراً، وشغل بسببه عن الاكتاب، أخذ أقل الأمرين من الأسرة واسطة بالعرفاء، قال: ومحل ذلك في غير أحكام، أما هو فليس له ذلك لعدم تخصيصه ورواه بالمشهور عليه، اهـ. قال الصائبي: هذا مذهب المالكي، وعند ذلك له أجرة منه مطلقاً راتب عن كتابه أولاً، اهـ.

ويستخلص الخصائص في «حكمكم القرآن»<sup>(١)</sup> من تفسير الآية في اختلاف العلماء فيه، ثم قال: فمفصل الاختلاف بين السلف على هذه الوجوه، وروى عن ابن عباس - رضي الله عنه - أربع روايات على ما ذكرناه، إجماعاً أنه إذا ضل النبي في شيء شرب من أبيها، والثانية: أنه يصبي، والثالثة: لا يقع من مال النبي شيئاً، ولكنه يفرغ على نفسه من ماله، حتى لا يحتاج إلى مال البيع، والرابعة: أنه المسوخ. والذي نعرفه من مذهب أصحابنا أنه لا يأخذ قرضاً ولا غيره عيباً كان أو صغيراً، ولا يقرضه غيره أيضاً، وقد روى إسماعيل بن سالم عن محمد، قال: أنا نوح فلا أحب الموصي أن يأخذ من مال النبي شيئاً قرضاً ولا غيره، ولم يذكر خلافاً.

وروى محمد بن «كتاب الآثار» عن أبي حنيفة عن رجل عن ابن مسعود قال: لا يأكل الوصي من مال النبي قرضاً ولا غيره، وهو قول أبي حنيفة.

ذكر الطحاوي أن مذهب أبي حنيفة أنه يأخذ قرضاً إذا احتاج، ثم بفضله، كما روى عن عمر - رضي الله عنه - ومن تابعه، وروى بشر عن أبي

يوسف أنه لا يأكل من مال اليتيم إذا كان مقيماً، فإن خرج لتفاضي دين لهم أو إلى صباغ لهم، فله أن ينفق ويكسي ويركب، فإذا رجع رد الثياب والعباءة إلى اليتيم.

قال: وقال أبو يوسف قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يجوز أن يكون منسوخاً بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ سَعَكُمْ بِالْبُطْلِ إِذَا أَنْتُمْ تَكُونُونَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يَكُونُونَ﴾<sup>(١)</sup> قال الرازي: جعل أبو يوسف التوسيع في هذه الحالة، كالمضارب في جواز النفقة من ماله في السفر، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَقْبَلُوا نَفَيْتَ بِالْفَيْتِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّ كَذَلِكَ حُبًّا كَبِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا بَيْنَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا بِأَلْفَىٰ بَيْنَ تَعَسَّرَ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَفُقُهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك من الآيات محكمة حاضرة لمال اليتيم على وليه في حال الغنى والفقر.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ قَبِيْرٌ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٤)</sup> متشابه محتمل لوجوه التي ذكرنا، فأولى الأنبياء بها حملها على الأبي المحكم، وهو أن يأكل من مال نفسه بالعرف ثلثا يحتاج إلى مال اليتيم، وثأويل من تأويله على جواز أخذ مال اليتيم قرضاً أو غير قرض مخالف لمعنى المحكم، ومن أوله إلى غير ذلك رده إلى المحكم فهو أولى، وقد روي أن قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ منسوخ، روي عن ابن عباس يطرئ، ذكرها أنها منسوخة، نسخها الآية التي عليها ﴿وَمَنْ كَانَ قَبِيْرٌ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

(١) سورة المائدة الآية ٢٢٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٢.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٥٣.

(٤) سورة النساء: الآية ٦.



وروي نحو ذلك عن الصمحاك بن مزاحم، فإن قيل: روى<sup>(١)</sup> عمرو بن شعيب عن أبيه عن سده أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: «ليس لي مال، وسي يتيم» فقال: «كل من مال يتيم غير مسروق، ولا متأثري ذلك سائله»، وروى الحسن الحوفي عن النبي ﷺ قال: «ياكل ولي التيمم من ماله بالمعروف غير متأثري منه ماله»، قيل له: لا يجوز الاعتراض بهذين الخبرين على ما ذكرنا من الإي المتفتية لحظر مال التيمم، فإن صح فهو معمول على الوجه الذي يجوز، وهو أن يحمل من مال التيمم مصارفة، فيأخذ منه مقدار ربح، وهذا جائز عندما، وقد روي عن جماعة من العلماء نحو ذلك، فإن قيل: إذا جاز تبيع مصارفة، فلم لا يجوز أن يأكل من ماله إذا عمل فيه.

كما روي عن ابن عباس في إحدى الروايات عنه أنه إذا كان يفتناً بغيره، ففكر نحو حديث الباب، قيل له: لأنه لا يخلو الوصي إذا أعان في الإبل، وعمل في التحل من أحد وجهين. إما أن يأخذ على وجه الأجرة نفسه، أو على غير وجه الأجرة.

فإن كان يأخذ على وجه الأجرة فهو فاسد، لأربعة وجوه: أحدها أن الذين أباحوا ذلك إنما أباحوه في حال الفقر. ود لا خلاف أن الغني لا يجوز له الأخذ، وهو نص الكتاب، واستحقاق الأجرة لا يختلف فيه الغني والفقير، فيظل أن يكون أجرة.

الوجه الثاني: أن الوصي لا يجوز له أن يستأجر نفسه للتيمم. الثالث: أن الذين أباحوا ذلك لم يشترطوا له شيئاً معلوماً، والإحارة لا تصح إلا بإجارة معلومة.

الرابع: أن من أباح ذلك لم يجعله أجرة، فإن قيل: خلا كذا الوصي في

(١) أخرجه أبو داود رحمه الله (١٠٥٣) من كتاب التيمم.

٣٤/١٦٧٩ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤْتَى أَبَدًا بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ.....

ذلك كسائر العمال والقضاة الذين يعملون، ويأخذون أرواقهم لأجل عملهم للمسلمين؟ فكذلك الوصي إذا عمل للنبيم جاز له أخذ رزقه بفقر عمله، قيل له: لا خلاف بين الفقهاء أن الوصي لا يجوز له أخذ شيء من مال النبيم لأجل عمله إذا كان غنياً.

ولا خلاف مع ذلك أن القضاة والعمال جائز لهم أخذ أرواقهم مع الغنى، فلو كان ما أخذته ولي النبيم يجري مجرى رزق القضاة جاز له أن يأخذه حال الغنى، ولا خلاف أيضاً أن القاضي لا يجوز له أن يأخذ من مال النبيم شيئاً، وإليه القيام بأمر الأيتام، فثبت بذلك أن سائر الناس ممن لهم الولاية على الأيتام لا يجوز لهم أخذ شيء من أموالهم، لا قرصاً ولا غيره، كما لا يأخذه القاضي فقيراً كان أو غنياً، انتهى مختصراً.

وترجم محمد في «موطئه»<sup>(١)</sup> باب الولي يستقرض من مال النبيم، وأخرج فيه أثر الباب ثم قال: قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ذكر والي النبيم، فقال: إن استغنى استغنى، وإن افتقر أكل بالمعروف قرصاً، وبلغنا عن سعيد بن جبيرة أن قال: قال النبي ﷺ: «لَقَدْ أَكَلَ وَلَمْ يَمْسَسْهُ» قال: قرصاً، أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن صلة بن زهر أن رجلاً أتى عبد الله بن مسعود، فقال: أوصني إلى النبيم، فقال: لا تشترى من ماله شيئاً، ولا تستقرض من ماله شيئاً، والاستغفاف عن ماله عندنا أفضل، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، اهـ. وسط محشبه في تخريج هذه الآثار، وقال: والبسط في «الدر المشور».

٣٤/١٦٧٩ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه) أي أباه وعروته (كان لا يؤتى) يئاء المسجون (أبدًا) أي في وقت من الأوقات (بطعام أو شراب) من

(١) موطأ محمد مع المعنى المصحح (٢/٤٦٤).

خَسِيَ الدَّوَاءَ، فَبَطْنَمَهُ أَوْ بَشَرَنَهُ، إِلَّا قَالَ: ائْتِمْذُ اللَّهَ الَّذِي هَذَاذَا،  
وَأَطْعَمْنَا وَسَقَانَا، وَنَعَّمْنَا، اللَّهُ أَكْبَرُ، اَللَّهُمَّ اأَفْئِنَّا .....

الماء أو غيره مما يشرب، و«أف» للتشويح لا للشك (حتى الدواء) أيضاً قال  
صاحب «المحلى»: بالجر، وحتى بمعنى إلى، ويحمل المعطف، والأول أقرب  
للمعنى كما لا يخفى، اهـ.

قال التاجي<sup>(١)</sup>: يقتضي أن ما تناونه من دواء، فإنه يقع عليه اسم الطعام  
أو الشراب، فإذا ما كان من طعام أو شراب معناه أو غير معناه (فيطعمه أو  
يشربه) ضبطه الزرقاني بنصب الفعلين (إلا قال) حكداً في نسخة الزرقاني  
والنوير، وفي نسخة «المنقى» وغيرها من المصرية (حتى يقول)، وكذا في  
جميع النسخ الهندية، وأعرب في المصرية على الفعل بالنصب، وضبطه  
صاحب «السحى» بالرفع، وقال: حتى ابتدائية

(الحمد لله) فإن الحمد على النعماء مأثور، وموجب للمزيد (الذي ههنا)  
فإن الهداية إلى الإيمان أعظم نعم الله تعالى على العبد، فشكره عليها مقدم  
على غيرها، وأشار إلى أن الأولى بالحمد أن لا يعزده حمده إلى دقائق النعم،  
بل إلى جلالاتها، قاله الزرقاني<sup>(٢)</sup> (وأطعمنا وسقانا) قدم الطعام لزيادة الاعتماد  
به، حتى كاد السقي مر ثمة، كذا في «الزرقاني» (ونعمنا) بتشديد العين  
وتخفيف الهمزة المفتوحين أي أعطانا نعماً كثيرة لا تعد ولا تحصى (والله أكبر)  
كبر مراحاً وضرورةً بحصول النعمة.

(اللهم افئنا) أعرب عنها في النسخ المصرية سكوت اللام وفتح الفاء،  
والله يشير كلام الزرقاني إذ فسر قوله «وجدنا» ليكون ناقصاً من باب  
الإيمان من قولهم: ألد وجد، وضبطه صاحب «المحلى» بفتح الهمزة وكر

(١) «المنقى» (٢٥١/٧)

(٢) «شرح الزرقاني» (٣١١/٤).

يُعْطِيكَ بِكُلِّ شَيْءٍ هَاضِمًا مَهْنًا وَمُسَبِّحًا بِكُلِّ حَبْرٍ. نَسَأْتُكَ نَسَائِمَا

الْإِلَامِ وَدَحِ الدَّاءِ، دَيْكُونُ مَرْجُوًّا مِنْ قَوْلِهِمْ: أَلِفٌ هَذَا الْهَوْدَجُ يَنْزِلُ، وَعَالِيهِ  
كَلَامُ الْهَاضِمِينَ قَوْلًا: أُنْعِمْتُكَ، فَأَعْلَى أَعْلَى (بِكُلِّ شَيْءٍ) فَإِنَّ مَرْجُوًّا بِالْمَعْنَى  
أَيَّ مَجْهُدٍ كُنَّا مَذْهَبُ بِكُلِّ شَيْءٍ وَمَعْصِيَةِ اللَّهِ. وَهَذَا الْمَسْرُ بِمَنْسَبِ الْإِلَامِ.

وَالْمَذْهَبُ عَالِي عَالِي ٥٠- إِلَى الْآلِفِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ كَمَا سَمِعْتَنِي فِي  
اسْتِعْظَمِهِ يَقُولُ: أَلَا هُمْ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ لَكِنْ «مَنْ قَرَى عَالِي بَابِي» مَعْنِيَّتُ، وَإِلَّا  
فَقَدْ نَفَيْتَ عَمَلِي عَنْكَ، وَأَسْطُتَ إِلَيْهِ يَدِي سَمْعًا وَرُفْقًا، وَقَدْ لَمْ يَنْفَعِ إِيَّيَ  
اسْتِعْظَمُكَ لَكِنْ قَدْ تَحَفَّنِي بِسَبِّ نِعْمَةٍ أَمَدَتْ بِي عَلَيَّ، فَتَعَزَّيْتُ بِبِي عَلَى  
حَاصِلِكَ، وَمَعَانِي: أَلَيْسَ لِي أَسْتَغْفِرُكَ لِكُلِّ دَاءٍ أَوْ تَجِبُهُ بِشَمُولِ عَافِيَتِكَ، أَوْ  
تَصَكُّتٍ مِنْهُ عَمَلِي نِعْمَتِكَ، أَوْ مَذْهَبٍ إِلَيْهِ يَدِي سَبَابِغٍ وَرَفَقًا، أَلَا هُمْ إِنِّي  
أَسْتَغْفِرُكَ لِكُلِّ ذَنْبٍ حَطَرْتُ، فَإِنَّ مَرْجُوًّا: أَوْ عَادَتُ إِلَيْهِ يَدِي. أَوْ أَتَدَانِي بِرَحْمَتِي.  
أَوْ أَمْسَبُ بِهِ بِأَدْبِي، أَوْ نَفَقْتُ بِهِ مَذْهَبِي، أَوْ أَلِفٌ بِهِ مَا رُوِّفَتِي. ثُمَّ  
اسْتَغْفِرُكَ عَمَلِي عَمَلِي، وَرُفْقَتِي، ثُمَّ اسْتَعْنَيْتَ بِرُفْقِكَ عَمَلِي عَمَلِيكَ مَسْرُتٍ  
عَلَيَّ، ثُمَّ سَأَلْتُكَ زِيَادَةَ قَلَمٍ حَرَمْتَنِي، ثُمَّ جَدَّيْتُكَ مَعَهُ الرِّبَادَةَ، فَلَمْ تَقْضِ عَمَلِي،  
فَلَا أَرَأَيْتَ مَصْرًا عَمَلِي مَعْصِيَتِكَ. وَلَا تَرَأَيْتَ عَائِدًا عَلَيَّ بِعِلْمِكَ وَكَرَمَتِكَ، يَا أَكْرَمَ  
الْأَكْرَمِينَ، فَصَلِّ يَا رَبِّ وَسَلِّمْ، وَبَارِكْ عَلَيَّ سَيِّدَنَا مَعْصِيَتِكَ وَرَحْمَتِكَ، سَيِّدَنَا  
مَعَهُ، وَخَفَرْتُ بِأَخِيرِ الْعَافِينَ، أَلَلَّهُمَّ آمِينَ.

(فَأَصْبَحْنَا صَهَابًا) أَيَّ مِنْ نِعْمَتِكَ (وَأَصْبَحْنَا بِكُلِّ خَيْرٍ) مِنْ فَضْلِكَ وَبِمَنْعِكَ  
بِقَصِيرٍ، كَذَا فِي «الرِّقَاقِي»<sup>(١)</sup>، وَفِي دَعَائِهِ رَفَعًا: رَبِّ كَمْ مِنْ نِعْمَةٍ أَعْصَيْتَ  
عَلَيَّ قَدْ لَمْ تَعَاوَا حُكْمِي، وَكَمْ مِنْ سَلْبَةٍ أَلْبَسْتَنِي بِهَا قَدْ لَمْ تَعَاوَا حَبْرِي، فِي  
مَنْ قَدْ نَسِيتَ نِعْمَتَهُ شُكْرِي، فَلَمْ يَحْمِلْنِي، إِلَى آخِرِهِ (فَنَسَأْتُكَ) زِيَادَةَ الْفَاءِ فِي  
أَوَّلِهِ فِي «نَسِخِ الْمَصْرِ» دُونَ «نَسَأْتُكَ» (نَسَأْتُكَ) قَالَ الرِّقَاقِي: لَعَلَّهُ اسْتَعْمَلَهُ سَعْدُ  
بَدَائِعِهِ أَوْ اسْتَعْمَلَهُ اللَّهُ، فَلَمْ يَكُنْ أَوْ كَمَا هِيَ الْمُسْتَلْزِمَةُ لِرِيَادَةِ، فَهُوَ دُونَ الْفَاءِ الَّتِي

وَشَكَرَهَا. لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ. وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. إِنَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. وَرَدَّ الْعَالَمِينَ. الْحَمْدُ لَهُ. وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. مَا شَاءَ اللَّهُ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ. وَرَزُقْنَا. وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ.

لا تحصى أسماً (وشكرها) المرحوب بالزيادة قال تعالى: ﴿لَهُمْ مَكْرُومَةٌ لَّا يُبَدِّلُكُمْ﴾ (لا خير) بالنصب لنفي الجس (إلا خيرك) مفعول الواء. فإذ الخير كله بيده سبحانه (ولا إله غيرك) فيرسم تكشف الضر أو إعطاء الخير (إنه العليم) أي المسلمين، ضبط الرزقاني<sup>(١)</sup> بالنصب على النداء بحذف لنداء، وتغرب عليه في النسخ المصرية بالضم. فيكون خير مبتدأ محذوف أي أنت (درب العالمين) بالنصب والرفع. أي العربي لجميع الخلق (الحمد لله) ترويه تأكيداً (ولا إله إلا الله) فإنه أصل الأيمان العرب عليه الشكر (ما شاء الله) يكون إما لم يشأ ثم يكن (ولا قوة إلا بالله) يلوو في جمع النسخ المصرية، وحذفها في الهندية.

قال المزيدي. أنى به إشارة إلى استحباب هذا التذكرة عند رؤية ما يحجب لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ رَأَيْتَ بِحَنَافِكَ لَنُفِيَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَاقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> قال ابن العربي: استدل به مالك على استحباب ذلك من دخل منزله، وأخرج بن أبي حاتم عن مطرف، قال: كان مالك إذا دخل بيته، قال: ما شاء الله، قلت له: لم يقول هذا؟ قال: ألا نسمع الله تعالى يقول، وتلا الآية، وجاء مرفوعاً: «من رأى شيئاً فأنصبه فقل: ما شاء الله ولا قوة إلا بالله لم يضره»<sup>(٣)</sup>.

(اللهم بارك لنا في ما رزقنا. وفنا عذاب النار) قول الناجي<sup>(٤)</sup>: محتمل أن

(١) شرح الرزقاني (١/٢٦٦).

(٢) سورة الكهف. الآية ٢٩.

(٣) المعجم (٧/٦٥٩).

٣٥/١٦٨٠ - قَالَ يَحْيَى: سَأَلْتُ شَائِلَكَ: قُلْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي نَحْرٍ مِنْهَا أَوْ مَعَ غُلَامِهَا؟ .....

يقول هذا لذكر قل بدوئه، ويحتمل - والله أعلم - أن يقوله بعد تناوله فيكون معنى اللفظ، فبطعمه أو يشربه إلا قال كذا، يقال: لا تبع من فلان حتى تريح، معناه إلا أن تريح؛ لأن الريح لا يكون إلا بعد البيع، والأول أظهر من جهة اللفظ، والثاني أظهر من جهة المعنى؛ لأن الحمد مشروع في آخر الطعام والتسمية مشروعة في أول الطعام.

وقال النبي ﷺ لعمر بن أبي سفيان: «سَمِ الله عز وجل وكُل من يليك» ويُجزئ من التسمية: بسم الله الرحمن الرحيم، ويُجزئ من الحمد: الحمد لله رب العالمين، ومن زاد على ذلك فحسن، فإنه ذكر الله عز وجل، وروي أن إبراهيم - عليه السلام - لما قُرِبَ الْعَمَلُ لِلْمَلَأَنَةِ، وهو يستقدم أصحاباً من الإنس، قال: أَلَا تَأْكُلُونَ؟ قالوا: لَا نَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، قال: فَإِنَّ لِهَذَا الطَّعَامِ ثَمَنًا، قالوا: وَمَا ثَمَنُهُ؟ قال: تَسْمُونَ اللهَ فِي أَوَّلِهِ، وَتُحَمِّدُونَهُ فِي آخِرِهِ، فَتَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَقَالُوا: حَقٌّ لِهَذَا أَنْ يَنْتَظِرَهُ اللهُ خَلِيلًا، اهـ.

٣٥/١٦٨٠ - (مثل) ببناء المجهول (مائلك) الإمام (هل تأكل المرأة) أي هل يجوز لها أن تأكل (مع غير ذي محرم منها) هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية، وهو أوضح، وكذا في نسـ «المنتقى» لكن ظاهر شرحه أنه بنى على حذف لفظ غير، إذ قال: قول مالك: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْكُلَ الْمَرْأَةُ مَعَ ذِي مُحْرَمٍ» يريد من تأكد تحريمها عليه، كالأب والابن؛ لأنه ليس في مؤاكلتها له أكثر من النظر إلى وجهها، وكفها، ويجوز لذي محرم أن ينظر منها إلى ما ليس بعورة، اهـ.

(أو مع غلامها) قال ابن الجي<sup>(١)</sup>: يريد عيدها، وذلك لما قلنا من أن الأكل

(١) «السنن» (٧/٢٥١).

فَقَالَ قَالِكُ: لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ. إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَا يُعْرِفُ  
لِنُفْرَاةٍ أَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ مِنَ الرُّجَاجِ.

قَالَ: وَقَدْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا. وَمَعَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُؤَاكِلُهُ. أَرَأَيْتَ  
مَعَ أُخِيهَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.....

ليس فيه إلا النظر إلى الوجه والكفين، وذلك مباح للعبد، وأما نظرها إلى  
شعرها، فاختلف فيه العلماء، والمشهور عن مالك أنه لا ينظر إلى شعرها من  
عييدها إلا الموعود، وهو الذي لا ينظر له، وأما العبد الحسن المنظر فلا يرى  
شعرها، هـ.

(فقال مالك: ليس بذلك بأس) أي يجوز (إذا كان ذلك) الأكل (على  
وجه) بالإضافة إلى (ما يعرف) بيناء المجهول (للمرأة أن تأكل) هي (معه من  
الرجل) يعني إذا كان على طريق متعارف بينهم، وقال الزوقاني: بأن كان ثم  
محرم (فقال) ما كنت في توضيح جوابه - (وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره)  
أي غير الزوج (ممن يؤاكله) بصيغة التذكير في جميع النسخ الهندية، وعليه بنى  
صاحب «المحلى» شرحه إذ قال: ممن يؤاكله زوجها معها من غير  
المحارم، هـ. وكذا في نسخة الزوقاني، وفي غيرها من النسخ المصرية بلفظ  
«تؤاكله بصيغة التأنيث، والأول وجه».

(أو مع أخيها على مثل ذلك) قال الباجي: قال الشيخ أبو بكر الأبهري:  
إنما قال مالك - رحمه الله - : أن تأكل المرأة مع من تأمن الفتنة في الأكل  
معه، هـ. قلت: وفي الأكل مع غيره استعمال لسؤره بعد اللقمة الأولى.

وفي الدر المختار<sup>(١)</sup>: سؤره قومي مطلقاً، ولو جنباً أو كافراً أو امرأة  
طاهر، نعم يكره سؤرها للرجل كعكسه، للاستلذاذ، واستعمال وقن الفجر، وهو  
لا يجوز، قال ابن عابدين، قوله: نعم يكره سؤرها، أي في الشرب لا

(١) انظر: رد المحتار على الدر المختار (١/٤٢٤).

وَيَكْرَهُ ثَمَرَاهُ أَنْ تَحْلُوَ مَعَ الرَّجُلِ - لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حُرْمَةٌ

لَهَا، قَالَ الرَّمْلِيُّ وَيَحِبُّ نَقِيلَهُ بَعِيرُ الرُّوحَةِ وَالْمَحْرُومِ، وَقَوْلُهُ: اسْتِمْعَالُ  
بِقِيقِ النَّمْرِ اعْتَرَضَهُ أَبُو السَّعُودِ، بِأَنَّهُ يَشْمَلُ سَوْدَ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ، وَالْعَبَاءُ لِلْمَرْأَةِ،  
فَالْفَخَّاحُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ كَمَا فَعَلَ فِي «ثَمَرَاهُ» - لِأَنَّهُ يَكُونُ كَمَا  
يَشْرَبُ، وَيُعْطَى (إِنَّهُ لَمِنْ عَنِ بَيْتِهِ، وَغَرَفِي تَالُفَعِ) بِالْأَجْبِيَةِ، وَبِهِ نَظَرُ  
بُضْبٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعِلَّةَ الْأَسْلَدَازَ فَقَطْ، وَبِفَهْمٍ مِنْهُ أَنَّهُ حَيْثُ لَا اسْتِمْعَالُ لَا  
كِرَاهَةَ، أَيْ.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْحُجَابِ، فَفِيهَا عَلَى حَدِّهِ بِنَفَاصِلِهَا، لِأَنَّ الْمَوَازِينَةَ تَحْصُلُ  
بِالْحُجَابِ أَيْضًا، (وَيَكْرَهُ) تَحْرِيمًا لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْلُوَ مَعَ الرَّجُلِ (الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَهَا حُرْمَةٌ) أَيِ لَرَأْسِ سَبِّ أَوْ سَهْرِ أَوْ رُضَاعٍ، وَتِلْكَ مَعْرُوفٌ، وَالْمُصَوِّصُ فِي  
ذَلِكَ مُتَقَاهَةٌ.

قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْتَوَى»: وَفِيهِمْ مَنْ أَنْ الْحُلُوهَ بِالسَّحَرِ مَبَاحَةٌ، وَبِهِ قَالَ  
الْأَلْفَمَةُ الْيَافُوتَةُ، وَاسْتَسَى مِنْهَا فِي «الْأَلْفَمَةِ» أَنَّ تِ الرُّضَاعَةَ وَالنَّصِيرَةَ أَشْيَاءُ،  
وَبِذَلِكَ عَنِ كِرَاهَةِ الْخُلُوهَ بِالْأَحْنَسَةِ مَا فِي مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup> عَنْ جَابِرٍ - لَا يَبِينُ رَجُلٌ  
عَدَا مَرْأَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاحِكًا أَوْ قَدْ مَحْرُومًا، وَمَا رَوَى ابْنُ مَرْزُوقٍ<sup>(٢)</sup> وَالسَّائِقِيُّ عَمْرُ  
عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ قَامَ بِهِ السِّيَاحَةُ أَنْ قَالَ: «لَا يَخْلُوكُ  
رَجُلٌ بامرأة إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَالِثَهُمَا السُّبْطَانُ»، أَيْ.

وَقَالَ السَّادِقِيُّ: رَوَى عَنْ عَفِيَّةَ بِنْتِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا كَامٍ  
وَالْمَدْعُونَ عَلَى السَّاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهَرَأَيْتَ الْحُمْرَ؟  
قَالَ: «الْحُمْرُ الْمَرْبُوعَةُ»<sup>(٣)</sup>، أَيْ.

(١) صحيح مسلم ١/١٢٩ ج (٢١٧١).

(٢) ج (١١٧١).

(٣) أخرجه نسيم ج (٢١٧٢).



## (١١) باب ما جاء في أكل اللحم

## (١١) ما جاء في أكل اللحم

ما يظهر من الآثار الواردة من الباب أن ميل المصنف بعبارة نعم عن عمر - رضي الله عنه - المشعر بحل أهل السنة ترك الإكثار من اللحم، وقد روى الطبري وأبو نعيم في الطب واليهودي عن يريدة: عبد الإدام في الدنيا وأخوة اللحم، وروى البيهقي عن أنس: حبيب الإدام اللحم، وهو سيد الإدام، كما في مجمع المومنان<sup>(١)</sup>

وفيه أيضاً عن علي بن أبي حمزة: لا بأس للجوزي إذا شلى من يقلل المصنوع ويغلب نفسه، ليس هذه طريفة رسول الله ﷺ ولا عار من أمته وأتباعهم، وإنما كانوا يحذرون إذا تم يجدون شيئاً، فإذا حصدوا أكلوا، وقد كان رسول الله ﷺ يأكل اللحم ويحبه، ويأكل الدجاج ويحب النحل، ويستحب له النساء المأدود، وقد كان صفيان الثوري إذا سافر حمل معه في سفره اللحم الحشوي، والفيلدوح، قال: وعند أبي الشيخ عن أبي سمعان سمعت علياً يقول: إن أحب الطعام إلى رسول الله ﷺ اللحم، وهو يزيد في الجمع، وهو سيد الطعام في الدنيا والآخرة، قال الرهري: وأكبه يريد سمين قوة، وقال السدوسي: أكله يريد في العقل، وعنه عن - رضي الله عنه - أنه لعني أنس، ويحب الخلق، ومن بركة أنس يوماً ما: خلقه، ذكره في الإحفاء

قال السدوسي: قال ابن السري: وقد أكل المصطفى ﷺ اللحم والحب والبراءة أعجابه، والله، وهو كان يرى إبراهيم الخليل عليه السلام للملائكة، ومن أسرار من يقدم التذوق على المشوي، وهذا كله في حكم المشهور، أما في حكم المصلحة فالمصنف الجمع، وهو الذي يندرج تحته اللحم، ويصلح به الحمد، وعليه أنشر الشارح لمجيباً أحدهما: إذ المصنف ﷺ في «المصنفين» أمر

(١) ١٠٩٥/١١ وأبرز الحافظ أبو عبد الله في «المشكاة» (١٠٩٦/١١) وروى السدوسي بالصحف «في بعض النسخ» (١٠٩٦/١١).

٣٦/١٦٨١ - وَحَقَّقَنِي عَنْ فَاذِلِكَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ  
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَاللَّحْمَ. ....

بإكثاف المعرفة، يقع بها عموم المنفعة في أهل البيت، الثاني: أنه يصنع به  
الرئيس، وهو أفضل الطعام، اهـ.

وفي «الشمائل»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة، قال: نُبِيّ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّحْمِ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ  
الذَّرَاعَ، وَكَانَتْ تَحْبِبُهُ، الْحَدِيثُ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُ  
الذَّرَاعَ، قَالَ: وَسُمِّيَ فِي الذَّرَاعِ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: طَبَعَتْ لِنَبِيِّ ﷺ يَدْرَأُ،  
وَكَانَ يُعْجِبُهُ الذَّرَاعَ، فَتَنَاوَلَتْهُ الذَّرَاعَ، ثُمَّ قَالَ: «تَنَاوَلَنِي الذَّرَاعُ»، فَتَنَاوَلَتْهُ، ثُمَّ  
قَالَ: «وَأَنَا لِنَبِيِّ الذَّرَاعِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَمْ ثَلَاثًا مِنْ ذَّرَاعٍ؟ فَقَالَ:  
«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ سَكَّتْ لَأَوَّلَنِي الذَّرَاعَ مَا دَعَوْتُ»، وَيُرْوَى أَحْمَدُ نَحْوَ هَذِهِ  
الْقِصَّةِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ: قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَضِيَّةَ مُتَعَدَّةً.

قُتِبَتْ: وَأَخَذَ مِنْهُ الْمَرْفُوعَةُ لِمَا فِيهِ: أَنَّهُ الِاعْتِرَافُ بِعَدْلِ الشَّيْخِ وَحَرَمِ  
الْبِرْكَاتِ.

وفي «الشمائل»<sup>(٢)</sup> عن جابر - رضي الله عنه - قال: أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي  
مِزَانًا فَطَبَعَا لَهُ شَاءَ فَقَالَ: كُنْتُمْ عُلُمُوا أَنَّهُ تَحَبُّ اللَّحْمِ.

٣٦/١٦٨١ - (مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ عُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ) كَذَا فِي نَسْخَةِ الزُّرْقَانِيِّ، وَفِي نَسْخَةِ «الْمُتَنَقَّى» وَجَمِيعِ النُّسخِ  
الْهِنْدِيَّةِ «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ». ثُمَّ هَذَا الْأَثَرُ يَرُودُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ  
الْهِنْدِيَّةِ، وَنَسَخَتِ «الزُّرْقَانِيُّ» وَ«الْمُتَنَقَّى». وَلَا يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِمَا مِنْ نُسْخِ  
الْمِصْرِيَّةِ، لَا فِي الْمَثْبُوتِ وَلَا فِي مَتْنِ «التَّنْوِيرِ»، لَكِنْ السُّيُوطِيُّ ذَكَرَهُ فِي  
الْمَرْحَةِ، فَالظَّاهِرُ سَفُوحُهُ مِنَ الْمَثْبُوتِ لِسَهْوِ الْكَاتِبِ الْأَوَّلِ.

(إِيَّاكُمْ) لِكِتَابِ (وَاللَّحْمِ) بِأَنْصَبِ أَيْ أَحَدُوا وَاحْتَبُوا الْإِكْتَارَ مِنْهُ، قَالَ

(١) ج (١١٠)

(٢) ج (١١٢) (ص ١٠١)

فَرَأَى لَهُ فَرَاوَةَ فَضَرَاوَةَ الْخَمْرِ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَذْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِعَهُ حَضْلًا لَحْمٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟  
فَقَالَ: يَا أَمِيرُ.....

البياني: يريد إياكم والإكثار منه وإتلافه عليه، وأن لا يجزي شيء من  
الآدم منه. يدل على ذلك أنه قد كان يأكل في بعض أوقاته ويؤكل عنده، ثم  
أقْبَنَ له) أي كسح (ضرووة) يفتح الضاء المعجمة وخفة المراء أي عمادة، قال  
الزرقاني<sup>(١)</sup> مصدر غري كعلم، قال السيوطي: يقال: غري بالشئ إذا نهج  
به (كضرووة الخمر) من الأذخري: معناه أن لأهله عمادة في أكله كعمادة شارب  
الخمر في ملازمها. وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يهضم عنها ثداً من اعتاد  
النعم. كما في المحلى: عن «المحلى»:

«ذات الناحي»<sup>(٢)</sup> يريد عمادة تدعو إليه، ويشق تركها لعن الله، ولما أراد  
عمد - رضي الله عنه - مع النعم بالندامة على أكل النعم، وبكل ما جرى  
مجرى ذلك، ونادى إلى الاقتصاد والاعتصام على أسس الأقوات، ثم:

(سألت عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن عمر بن الخطاب) رضي الله  
عنه (أذرك) لحز ولحي (جابر بن عبد الله) رضي الله عنه (وسعه) أي مع جابر  
(جعلاً لحماً) الحمال بكسر الحاء وخفة الميم، ما حملته الحامل، كذا ضبطه  
السيوطي، وفي نسخ عديدة: حمال، ففتح الحاء، والله أعلم، أي شخص  
حنالاً لحماً، فمعناه صحيح أبشاً، قاله الزرقاني<sup>(٣)</sup>، وفي المحلى: وفي  
نسخة حمل لحماً، والمحمل ما حملته الحامل.

(فقال) عمر - رضي الله عنه -: «ما هذا؟ يا جابر؟» (فقال) جابر: «يا أمير

(١) شرح الزرقاني (٢/٢١٧)

(٢) المعجم (٧١/٢٥٣)

(٣) شرح الزرقاني (٢/٢١٧)

الْمُؤْمِنِينَ. فَرَمَا إِلَى اللَّحْمِ. فَاسْتَرَيْتُ بِدَرَاهِمِ أَكْبَا. فَقَالَ غَيْرُ. أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَهْوِيَ بِعُنُقِهِ عَنْ حَارِهِ أَوْ إِنْ عَنِي؟ .....

المؤمنين فرمما<sup>(١)</sup> ففتح القاف وكسر الراء معجم أي اشتد ذلك شهوتنا إلى اللحم، من القوم، وهو شدة شهوة اللحم حتى لا يقصر عنه (إلى اللحم) قال الزرقاني وفي حديث: كَانَ سَعُودٌ مِنَ الْقَوْمِ. يَمْعَى شِدَّةَ الشَّهْوَةِ إِلَى اللَّحْمِ حَتَّى لَا يَقْصُرَ عَنْهُ. يقال: فَرَمْتُ إِلَى اللَّحْمِ وَجَعَلْتُ إِلَى اللَّحْمِ. فإنه المهروتي<sup>(٢)</sup> (فاسترعت بدراهم لحماً فقال عمر) رضي الله عنه (أما) يصح الشهوة وشدة العيم في السخ المتبرية، وفي التسخ الشهوة بطون الشهوة (يريد أحدكم أن يطوي) يسكون الشف، وكسر الواو (بطنه) بالتحريك (عن جازره أو ابن عمه؟) أي أيسر وبهذه أحدكم أن يرجع نفسه، ويؤثر حارها بظلمها، يقال: تلوى فهو ظلوى، أي خدي الطن جانبا، كذا في المحلى.

فإن النبي<sup>(٣)</sup>: بحتمل - والله أعلم - أن يكون ذلك في وقت شدة سمع الناس، ففكر له الشبع، فأكل اللحم في مثل ذلك الوقت، وأراد لو امتنع من ذلك كما استنبح عمر - رضي الله عنه - من أكل السمسم حتى يعم الناس الحصاد، وقوله: أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ الْجَعْلَ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ لِدَنِّهِ، فَإِنَّ عَيْسَى مَعْنَاهُ أَنْ يَقْصُرَ مِنَ شَعَةِ، قَالَ الْأَبَاحِيُّ: وَمَعْنَى مِنَ حَارِهِ عُدُوٌّ، مِنْ أَمَلِ حَارِهِ وَبَنِ حَمَاهُ اهـ

وفي المحلى<sup>(٤)</sup>: رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ حَنْبَلٍ قَالَا: لَقِينِي عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَفَدَّ ابْتِغَاءَ لَحْمًا فَأَرَاهُ، فَقَالَ: هَذَا يَا حَابِرُ؟ قُلْتُ: قَوْمٌ أَهْلِي، فَابْتِغَتْ لَحْمًا بِدَرَاهِمٍ، فَجَعَلَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرُدُّ قَوْمَ أَهْلِي، حَتَّى تَمَيَّزْتُ أَنْ لَمْ أَتَّقِ عُمَرَ، ذَكَرَهُ الْمُنْذَرِيُّ<sup>(٥)</sup>، اهـ.

(١) الخريدة الحديقة (١٦٣٨/٢).

(٢) المصنف (٦/٢٥٣).

(٣) التاريخ والسير (٣/٢٩٩).

أَمِنْ تَدَهَب عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَإِذْ هَبْتُمْ طَبِيبَكُمْ فِي حَيْثُكُمْ الدُّنْيَا وَاسْتَنْتَعْتُمْ بِهَا﴾

(أَمِنْ تَدَهَبُ أَي تَفِرُ، وَتَحْتَمِي عَنْكُمْ) بِجَبِينِهِ الْجَمْعُ فِي الْمَسْحِ اسْتَبْرَئَ، وَاعْلَمْ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ فِي الْمَسْحِ الْإِهْدِيَّةِ (هَذِهِ الْآيَةُ) الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ ﴿وَإِذْ هَبْتُمْ طَبِيبَكُمْ﴾ قَالَ الْحَاطِبُ مَعَهُ مَا خَدَرَ لَكُمْ مِنَ الْعُلْيَابِ وَالْمَسَاتِءِ فَهَذَا اسْتَوْفَيْتُمُوهُ ﴿فِي حَيْثُكُمْ الدُّنْيَا وَاسْتَنْتَعْتُمْ بِهَا﴾<sup>(١)</sup> أَي اتَّعَنَ مِنْهَا عَطَفَ تَعْمِيرَ

وَعِي الدَّرَجَةِ<sup>(٢)</sup> أَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٣)</sup> وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٤)</sup> الشَّعْبَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى فِي يَدِ جَابِرٍ دَرَاهِمًا، فَقَالَ: مَا هَذَا الدَّرَاهِمُ؟ قَالَ: أَرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِهِ لَحْمًا لِأَهْلِي، فَرَمُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَوْ كَلِمَةً اسْتَهْتِمُ نَسِيًا اشْتَرَيْتُمُوهُ؟ أَمِنْ تَدَهَبُ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَاسْتَنْتَعْتُمْ بِهَا﴾

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي «الْمَوْزُونِ» عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: نَرَى حَامِرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ لَحْمًا عَلَى عِمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: مَا هَذَا مَا جَابِرٌ؟ قَالَ: هَذَا لَحْمُ اسْتَهْتِمُهُ اشْتَرَيْتُهُ، قَالَ: وَكَلِمَةً اسْتَهْتِمُ، نَسِيًا اشْتَرَيْتُهُ؟ أَمَا تَحْشَى أَنْ تُخَوَّنَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ دَائِمَةُ ﴿وَإِذْ هَبْتُمْ طَبِيبَكُمْ﴾ الْآيَةُ، وَبِهِذا الْحَبِيبُ طَبِيبُكَ فِي الْأَنْزَارِ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ

قَالَ الْحَاجِي<sup>(٥)</sup> مَحْنَى الْآيَةِ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّكُمْ اسْتَوْفَيْتُمْ طَبِيبَكُمْ وَاسْتَوْعَبْتُمُوهُ، وَلَمْ تَتَرَكُوا شَيْئًا مِنْهَا لِلَّهِ عَالِي، بَلْ اسْمَعْتُمْ نَجْوَا وَتَطَعْتُمْ بِهَا أَعْمَارَكُمْ، دُونَ أَنْ تُقْطَعُوا بِطَاعَةِ اللَّهِ، فَكَرِهَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ جَابِرٍ أَنْ يَبْلُغَ شَهْرَهُ وَيُثَارِعَهُ عَلَى مِرَاسَةِ الْجَبَرِ وَابْنِ الْحَيِّ، أَمَّا

(١) - بَابُ الْإِفْرَادِ الْآيَةُ ٣٠

(٢) - الْبَدَلُ لِمَعْنَى (٢٨٦/٧)

(٣) - الْمُسْتَدْرَكُ (٢/٢٥٥)

(٤) - الْمُسْنَدُ (٧/٢٥٣)

## (١٢) باب ما جاء في ليس الخاتم

وترجم البخاري في صحيحه «باب الآدم»: وأخرج فيه حديث عائشة  
في قصة يريفة، قال الأحافظ<sup>(١)</sup>، حكى ابن بقال عن الطبري، قال: ذلك انقصة  
على إشارته - عليه الصلاة والسلام - اللحم، إذا وجد له السبيل، وأما ما ورد  
عن عمر - رضي الله عنه - وغيره من السلف من إشارته أكل فبر اللحم على  
اللحم، وإنما لقمع النفس عن تعاطي الشهوات، والإدراك عليها، وإما لكراهة  
الإسراف والإسراع في تبذير المال لقلة الشيء عندهم إذ ذاك، اهـ

قلت: وكان ذلك الفقر في عدم الرمادة، وقد ترك عمر - رضي الله عنه -  
السم، واكتفى بالربيت.

## (١٢) ما جاء في ليس الخاتم

(ما جاء في ليس) يضم اللام وسكون الموحدة (الخاتم) فان صاحب  
«المحلى»: فيه لغتان: فتح التاء وكسرها، وقال الأحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup>، هي  
الخاتم لغات: فتح التاء وكسرها، وهذا واضحان، لم ذكر لبيعة، وذكر  
ثلاثة أبيات، منع اللغات بها إلى عشرة فقال

قد نضم مد لغات الخاتم انطلعت      ناسياً ما حواه من قبل نظام  
خاتم خاتم خاتم خاتم وخاتم      م خاتم خاتم وخاتم وخاتم  
وهو مصنوع ثناء تامع وإذا      ماغ القياس أتم العشر خاتم

وقال المناوي: في الخاتم خمس لغات، كلها فصحة، وهي: خاتم،  
خاتم خاتم خاتم، وهي «المصباح»، الكسر أشهر؛ لأنه ينضم به، قالوا:  
الخاتم حلق ذات نصر من غيرها، فإن لم يكن لها نصر فهي فتحة، اهـ

(١) نصح، كجاري، (٥٥٦/٩).

(٢) (٣١٥/١٠١).

٣٧/١٩٨٢ وحديثي عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يتبسل خاتماً من ذهب، ..

٣٧/١٩٨٢ - (مالك من عبد الله بن دينار) لعدي مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه -، يالحديث هكذا أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> برواية عبد الله بن مسلمة عن مالك (أن رسول الله ﷺ كان يلبس خاتماً من ذهب) ولنسائي<sup>(٢)</sup> من وجه آخر عن ابن عمر: «أخذ النبي ﷺ خاتماً من ذهب فلبسه ثلاثة أيام»، وفي «الصحاحين» عن ابن شهاب عن أنس: «أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً، ثم ألفاه»، فإن كان قوله من ورق، وهما من الزهري جرى على لسانه لفظ ورق، كما نقله عياض عن جميع أهل الحديث، وصوابه من ذهب، كما ثبت ذلك من غير وجه عن أنس وابن عمر - رضي الله عنهما -.

فيجمع بأن قول أنس يوماً واحداً طارء، لرؤية أنس، لا لعدة اللبس، وقول ابن عمر - رضي الله عنه - : ثلاثة أيام ظرف لعدة اللبس، وإن قلنا لا وهم، جمع بأن مدة لبس الذهب ثلاثة أيام، مدة ختم الفضة يوم واحد كما قال أنس، كذا في «الترغني»<sup>(٣)</sup> عن «الشيخ»<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ في حديث أنس: هكذا روى الزهري عن أنس، وانفق الشيخان على إخراجهم من طريقه، ونسب فيه إلى الغلط: لأن المعروف أن الخاتم الذي طرجه النبي ﷺ إنما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر، قال النووي: نعماً لعياض. قال جميع أهل الحديث: هذا وهم من

(١) أخرجه البخاري في «المباين» (٥٨٦٧) وفي «الاحتصام» (٧٢٩٨) والحديث في «التبليغ» (٩٥/١٧).

(٢) مسند الشافعي في الزينة (٨/١٩٥).

(٣) شرح الزرقاني (١/٣٩٧).

(٤) دفع البدي (١٠٠/٢٢٠).

الزهري: لأن المطروح ما كان بلا خاتم الذهب، ومنهم من تأوله قال الحافظ: وحاصل الأجوبة ثلاثة: أحدها: قاله الإسماعيلي من أن كان هذا الخمر محفوظاً، فينبغي أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتماً من ورق عني لون من الألوان، وكره أن يتخذ غيره مثله، فلما اتخذوه رمى به حتى رموه، ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذ، ونقش فيه ما نقش ليحتم به. ثانيها: أشار إليه الإسماعيلي أيضاً أنه اتخذ زينة، فلما تبعه الناس فيه رمى به، فلما احتاج إلى الختم اتخذ ليحتم به، وبهذا جزم المحقق المطيري بعد أن حكى قول المهلب، وذكر أنه متكلم، قال: والظاهر من حالهم أنهم اتخذوها نازية، فطرح حاسماً لمطروحا، لم يمس بعد ذلك لتصاصه إلى الختم به واستمر ذلك.

وثالثها: ما قال ابن بطال: خائف ابن شهاب رواية قتادة وثابت وعبد العزيز من شبيب في كون خاتم الفضة استمر في يد النبي ﷺ حتى رمى به، وختم به الخلفاء بعده، فوجب التحكم للجماعة، وإن وهم الزهري فيه. لكن قال المهلب: قد يمكن أن يتأول لابن شهاب ما ينهي عنه الوجه، وإن كان الوجه أظهر، وذلك أنه يحتمل أن يكون لما عزم على إخراج خاتم الذهب اضطجع خاتم الفضة، بدليل أنه كان لا يستغني عنه للختم، فلما نس خاتم الفضة فطرح عند ذلك خاتم الذهب. فطرح الناس خواتم الذهب.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: ولا يخفى وهي هذا الجواب، والذي قاله الإسماعيلي أقرب مع أنه يحدس فيه أنه يستلزم اتحاد خاتم الورق مرتين، ونقل عياض نحواً من قول ابن بطال قاتلاً: فإن بعضهم: يمكن الجمع بأنه لما عزم على تحريم خاتم الذهب اتخذ خاتم الفضة. فلما لبس، وأراه الناس في ذلك اليوم لينسوا إمادة طرح خاتم الذهب، فطرح الناس خواتمهم من الذهب.



وحاصله أنه جعل الموصوف في قوله: «فطرح فطرحاً خواتم الذهب»، وإن لم يجر له ذكر، قال عباس: وهذا يسوع أن لم يجر الرواية وجعلته، ورواية الزهري لا تحتلها، أما الثوري فأوضح هذا التأويل، وقال: هذا هو التأويل الصحيح، وثبت في الحديث ما يصح، وأيده الكرمانى بأن يسر في الحديث أن الخاتم المفلوح كان من ورق، بل من مفلوح، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه خاتمه قال: وفيهما مكر لجميع لا يجوز توهم الراوي.

قال نحافظ: ويحمل وجهاً رابعاً، ليس فيه تغيير ولا زيادة انحاء، وهو أنه اتعد خاتم الذهب للزينة، فلما نتاع الناس فيه وافق وقوع تحريمه، فطرحه، ولذلك قال: لا اسمه أمام، وشرح الناس حوائجهم تبعاً له، وصرح بالثبوت عن تسر، بحسب ذلك صرح في الروايات.

ثم خاج إلى الخاتم لأجل الختم، فأجده من قصة، ونقش فيه اسمه الكريم، فتعه الناس أيضاً في ذلك فومر به حتى رمى الناس تلك الخواتم المنقوشة على اسمه، فلما خوت مصلحة نفس اسمه بوقوع الاشتراك، فلما عدت خواتمهم برصه، وجع إلى خاتمه الخاص به، فصار يختم به، ويشير إلى ذلك قوله في رواية عبد العزيز عن أنس عند البخاري: «إننا اتخذنا خاتماً بنقش فيه نفساً، فلا نقش عليه أحد، وقد أشار إلى ذلك الكرمانى مختصراً» اهـ.

وفي «السنن» بعد ما حكى فيه توهم والسيوطي: «فيل. إن الخاتم الذي ألقاه لم يكن كله فضة، وإنما كان حديداً عليه فضة، روى أبو داود<sup>(١)</sup> عن مجيب: «وكان خاتم النبي ﷺ من حديد مثوي عليه الفضة، فلمن كان هذا

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٢٤) من كتاب الخاتم

ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَنَّدَهُ. وَقَالَ: «لَا أَلْبِسُهُ أَبَدًا». قَالَ: فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

أخرجه البخاري في: ٧٧ - كتاب اللباس، ٤٢ - باب حدثنا عبد الله بن مسلمة.

هو الذي لبس يوماً واحداً، ثم طرحه، وقيل: إبعاً طرحه ثلاثاً يظن أنه شقته. اهـ.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>. إن قلنا: لا وهم، وجمعت بما تقدم فعلة لبس خاتم بالذهب ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر - رضي الله عنه -، ومدة لبس خاتم ثورق لأول كانت يوماً واحداً كما في حديث أنس، ثم لما رمى الناس الخواتيم التي نقشوها على نقشه عادة، فلبس خاتم الفضة استمراراً إلى أن مات. اهـ.

(ثم قام رسول الله ﷺ) خطيباً على المنبر كما في رواية، كذا في «العلقب» للمعجم<sup>(٢)</sup>. (فتنَّده) أي طرحه وألقاه، زاد الشيخان: «فونهى عن الختم بالذهب»، كما في «المحلى» (وقال) ﷺ: (لا ألبسه أبداً) لتحريم لبس الذهب حينئذٍ على الرجال، أو لكرهه مشاركتهم له، أو لما رأى من زهوهم بلبسه، كذا في «الزرقاني».

(قال) ابن عمر رضي الله عنه: (فنبذ الناس خواتيمهم) جمع خاتم أي تبعاعاً له ﷺ، قال محمد في «موفته»<sup>(٣)</sup> بعد هذا: «وبهذا نأخذ، لا ينبغي للرجل أن يختم بذهب ولا حديد ولا صقر، ولا يتختم إلا بالفضة، فأما النساء فلا بأس بختم الذهب لهن». اهـ.

قال صاحب «المحلى»: يثذرا خواتيمهم المعمولة بالذهب، وهو مذهب

(١) فتح الباري (١٠/٣٢١).

(٢) (٣٧٥/٣).

(٣) (ص ٣١١).

الأئمة الأربعة والجمهور أنه يحرم التحنن للذئب، ورخص فيه طائفة منهم إسحاق بن راهويه، وقيل مات خمسة من الصحابة وجو نبيهم من ذهب. رواه ابن أبي شيبة، وقيل مصعب بن سعد رأيت على طلحة وسعد وصهيب حواتيم من ذهب، روى البخاري في تاريخه، وعن حمزة والزهري بن اسحق، أنهم نزحوا من يد أبي أسيد حائساً من ذهب حين مات، وكان يدرياً، روى البخاري في تاريخه.

وروى الشيخان عن ابن المسيب: قال: قال عثمان: نصهيب ما لي أرى عليك خاتم الذهب؟ فقال: قد رآه من هو خير منك فلم يعبه، قال: من هو؟ قال: رسول الله ﷺ. وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن حنيفة وجابر وعبد الله بن يزيد الحطيمي، وله بسند صحيح عن أبي السفيان قال: رأيت على السراء بن غازب خاتماً من ذهب وهو ممن روى النبي، فكأنه حمله على التزعم، اهـ.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: انتهى من حاتم الذهب محصل بل رجال دون النساء، فقد نكح الإجماع على إن حته نكساء، وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عائشة أن النجاشي أهدي النبي ﷺ حنية فيها خاتم من ذهب، فأخذته وأنه لم يعرض عنه، ثم دعا أمامة ابنه فقال: تحبني به.

قلت: أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> أيضاً بنفسه، قدمت على النبي ﷺ حنية من عند النجاشي أمداً لها، فيها خاتم من ذهب، فأخذته رسول الله ﷺ بعدد معرضاً عنه، أو بعض أمامه، ثم دعا أمامة بنت أبي العاص بنت ابنه زينب فقال: تحبني بهذا يا بنتي.

ثم قال الحافظ: قال ابن دقيق العيد: وإظهار التهنيت التبريم، وهو قول

(١) فتح بازي (١/٢١٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٢٤).

٣٨/١٦٨٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ لُبْسِ الْخَاتَمِ؟ فَقَالَ: أَلْبَسُهُ. وَأَخِيرَ النَّاسِ أَنِّي أَقْبَلْتُكَ بِذَلِكَ.

الأئمة، واستقر الأمر عليه، قال عياض: وما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو من حرم من نختم بالذهب، ونذوذ، والأشبه أنه لم يبلغه السنة، قالنا: بعده مجسمون على خلافه، وكذا ما روي فيه عن حجاب، وقد قال له ابن مسعود: أما إن لهذا الخاتم أن يلقى؟ فقال: إنك لن تراه علي بعد اليوم، فكان ما كان، بلغه النهي فلما بلغه رجع.

قال: وقد ذهب بعضهم إلى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم، قال ابن دقيق العيد: هذا يقتضي إثبات الخلاف في التحريم، وهو يناقض القول بالإجماع على المنع.

قال الحافظ: اتفوق بين الكلامين معك بأن يكون القتال بكراهة التنزيه انفرض، واستقر الإجماع بعد على التحريم، وقد جاء عن جماعة من الصحابة لبس خاتم الذهب، ثم ذكر الآثار ينحو ما تقدم من كلام صاحب «المحلى» موطأ.

٣٨/١٦٨٣ - (مالك عن صدقة بن يسار) الجزري (أنه قال: سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم؟) أي خاتم الفضة، وزعمه سأله لما أنه سمع من بعض العلماء أنهم كرهوا الختم مطلقاً (فقال سعيد: (ألبسه) بصيغة أمر للإباحة (وأخير الناس) المذنبين (أنني أقبلتك بذلك) أي بلبسه.

قال النجاشي<sup>(١)</sup>: أما الختم بالفضة فهو الذي قال فيه ابن المسيب، وذلك لما روي عن بعض أهل الشام، أنه منع من ذلك لغير السلطان، نحدث أبي ربيعة أنه سمع النبي ﷺ نهى عن عطر خصال: الوشم، والوسم، والختم

(١) المستقى ٦/٢٥٤.

نعم سلطان الحديث، وهو حديث ضعيف، وقد أجمع الثامن بعد هذا الدليل على حوار كالتخمين، اهـ.

وفي المحرم: يحتفلون في إبرة لبرس خادم المصرة، فأباحه كثير مطلقاً، ومنهم من كرمه إذا فصد به الزينة، ومنهم من كرمه إلا نذري سلطاناً، والصحيح عنه: الشافعية والمالكية القول لأوفى، وقالوا: إن لبسه ﷺ وإن كان نمصنعة انكثت، ثم استداه، ونسبه أصحابه فلم يشكروه عليهم، بل أفخرهم عليه، وأما حديث أبي ربيعة، فقال الحفاظ زين الدين بن عجب: ذكر بعض أصحابنا أن أحمد صحه، اهـ.

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>: أما حديث أبي ربيعة الذي أخرجه أبو داود والسائي فصحته ما نك لما مثل عنه، وكنا ضعه أحمد، اهـ.

وقال الخطاطي: لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب، فلما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم، واتخذ من ذهب، ثم رجع عنه، قال الحفاظ: قال شيخنا في شرح الترمذي: «عواء أن العرب لا عرفوا الخاتم عجيبة، فإنه عربي، وكانت العرب تستعمله، قال الحفاظ<sup>(٢)</sup>: وبخارج إلى ثبوت لبسه من العرب، وإلا فكونه عربياً، واستعملته لهم له في حتم الكتب لا يرد على الخطاطي.

وقد كان الخطاطي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي ربيعة قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الخاتم إلا لذي سلطان، ذهب قوم إلى كرامة لبس الخاتم إلا لذي سلطان، وإحسانهم آخرون فأباحوه.

(١) شرح الزرقاني، (٤/٣١٨).

(٢) فتح الباري، (١٠٠/٢٢٠).

ومن حجتهم حديث أنس المتقدم أن النبي ﷺ لما ألقى خاتمه ألقى الناس خواتمهم، فإنه يدل على أنه كان يمس الخاتم في العهد النبوي من ليس ذا سلطان، فإن قيل: هو منسوخ، قلنا: الذي نسخ منه ليس حاتم المذهب، فإن المحافظ، أو ليس خاتم المفروش عليه نفس خاتم النبي ﷺ، كما تقدم تقريره.

ثم أورد عن جماعة من النصحية والنايبيين أنهم كانوا يلبسون الخواتم ممن ليس له سلطان، ولم يجب عن حديث أبي ربيعة، والذي يظهر أن نبيه لغير السلطان خلاف الأولى؛ لأنه ضرب من التزيين والثلاثي بالرجال لخلاته، وتكون الأدلة الثلاثة على الجواز هي الصارقة للنهي عن التحريم.

ويؤيده أن في بعض طرقه: «نهي عن الزينة والخاتم»، الحديث. ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطنة علوية شريفة، ما يحتاج إلى انختم عليه لا السلطان الأكبر خاصة، والمراد بالخاتم ما يختم به، فيكون له عبثاً، وأما من ليس بالخاتم الذي لا يختم به، وكان من المفضة للزينة، فلا يدخل في النهي، وعلى هذا يحصل حال من لبسه، ويؤيده ما ورد من صفه نفس خواتم بعض من كان يلبس الخواتم، مما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يختم به؛ وقد سئل مالك عن حديث أبي ربيعة فضعفه. وقال ابن العسيبي: ليس الخاتم، وأخبر الناس أنه قد أفيتك، امر.

وقال المناوي<sup>(١)</sup>: حلّ اتخاذ خاتم الفضة ولبسه إجماع من يعتد به، بل يسر ولو منقوشاً، ولو لم يحتج له لختم ولا غيره. وأما ما حكاه البعض عن جمع شافيين أنهم منعوا الخاتم بغير سلطان، واغتر به العصام، فحرم بكراهة ليه له نفقة الحاجة إليه، وهي المراسلة، فغير صواب، إذ قصارى ما احتجوا به حرم عادة الفساد عن اتخاذ للأحاديث، وهو زكي؛ لأن الفساد كما قاله ابن جماعة وغيره، إنما هو ناشئ عن النقش لا الختم.

(١) شرح الماري على الشامل (١/١٣٧).

وقوله: ورد النهي لغيره صريحاً ممنوعاً؛ لأن النهي إنما ورد عن النفس على نفسه، ولم يمتعه عن اتخاذ حاتم العنقة، بل صرح أن ضيقه ليسوا، فأقرهم، ولم يكن أحد منهم إلا ذلك يكاتب المملوك.

وأما خير أنه يتخذ خاتم ورق، وانخذوا مثله، فطرحه فصرخوا، فعنوا، بأنه وهم من الزهري عند جميع أهل الحديث، وفرض التسليم، فلملمهم أسرفوا في فمده، فأمرهم بالطرح خوف الكبير، قاله ابن جماعة وغيره، وما زال الناس ينخذون الحوائيم سلفاً وخلفاً من غير تكبر، ثم رأيت الحنيمي صرح بأن من صرح سلب الحاتم، المنقول لدى سلطان، وكواحه غيره، مراده بذي سلطان ما يشتمل من له سلطنة من ماله أو مال غيره، من كل من بينه وبين الناس معاملته يحتاج لأجلها إلى التماس، ومراده بغيره من ليس بحاجة إليه، وأمسك لتتعمق به وابتهاجه بحسن نوبه وصفاء برينه، لا لغيره آخر، قال: قولاً بدعته معى الخلاء فينه عنه، وبذلك يجمع بين الكلاص، ويزول التماس، وعلى الثاني خير نهى عن الزينة والمخاض، ولم يطلع على ذلك، يحافظ ابن حجر، فأنكر صحته.

قال في المواهب السطانية<sup>(١)</sup> قال شيخ الإسلام الشرف السناوي: نحصل السنة بلبس الحاتم، ولو مستعزاً أو مستأجراً، والأوفق للاتباع نسبه بالملك، واستدامت، ثم مما يتعجب منه قول الشارح: فيه حل اتخاذ الخاتم للرجال والنساء، إذ ليس في اتخاذ النبي ﷺ له ما يفيد حله للنساء، بل احتمال اختصاصه بالرجال قائم، لكونه من شعائهم، ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها لأحوال سقط الاستدلال، ومن ثم ذهب جمع منهم الحنطاني إلى كراهته للنساء، لما ذكر، فإن نسبه صغرته بحو زعفران، فكان ليس بمقبول عند أهل الشافعية، نعم لبسها به خلاف الأولى، فقد قال جميع من عظمائهم: الأولى

(١) انظر: «المواهب الهدية» (٢/ ١٦٠).

له أن لا تلبس الزمير، ولا القضة لما فيه من التشبه بالرجال، هـ.

وقال المبرد<sup>(١)</sup>: خاتم القضة يحوز، بل يندب، إن لبسه تسنة لا أمحب واتحد وكان درعيس فأقل، وإلا حرم، وندب جعله في اليسرى، ولا يجوز للذكر ما يفضه دمه، ولو قرأ، والله أعلم، أنه إذا قل لا يحرم بل يكره، والمظاهر أن المطلق يندب، لا يحرم؛ لأنه نابع للقضة.

قال المصنف، قوله، إن اتحد أي إذا تعدد مُنْبَغ، ولو كان محسوسا المتعدد دون درهمين فأقل، كما حزم بذلك عجم، قال بن: وانظر ما مستند، هـ، وقد تردد في ذلك، وقوله: ندب جعله في اليسرى؛ لأنه آخر الأمرين من تعدد يميني، ولعل وجهه أن لبسه في اليسرى أبعد لفص الثمين، والقياس في تناوله، وكما يندب لبسه في اليسرى يندب حمله فسه ذلك؛ لأنه أبعد من العبد، ويكره التخنم بالحدية، والنحاس، ونحوهما، هـ.

وفي اللبس المختار<sup>(٢)</sup>: لا يتحلّى امرئ بذهب وقضه مطلقاً، إلا بحاتم ومنقطة وحلية سيف من نفضه إذا لم يرد به التزيين، ولا يتخنم إلا بالفضة، ويحرم بغيره كحجر ودمية وسنبل وسقو، والعباءة، والحدقة، لا بالذهب، فيجوز من حجر وحقيق وياقوت وغيرها، وجماء لعل كفه في اليسرى؛ وقيل: ليس إلا أنه من شدة البراقع، فيجب، المحرز منه، فحسباني، وغيره، وتعله كان وبار، فنصر، ولا يزيد على مثقال، ويترك التخنم لغير السلطان والفاسي وفي حاجة كقول أفعل.

قال ابن عديم: قوله: إذا لم يرد به التزيين المظاهر أن الضمير راجع إلى الحاتم فقط، لأن تحلية السيف والمنقطة لأجل الزينة لا تسمى، آخر خلاف

(١) المشرح الكبير، (١٦٨٣).

(٢) (٥٩٢/٩) من كتاب الحصر والإسكان.



الخاتم، ويدل عليه ما في «الكفاية» حيث قال: قوله: إلا بالخاتم، هذا إذا لم يرد به التزيين، وذكر الإمام المحمدي: إن مختم بالقصة، قالوا: إن قصد به التجميل يكره، وإن قصد به التختيم ونحوه لا يكره، ولا بأس بأنه يتخذ خاتم حديد قد ثوري عليه قصة حتى لا يرمى.

وقوله: وترك التختيم أشار إلى أن التختيم سنة لمن يحتاج إليه كما في «الاختيار»، وفي «الكرامات»: نهى المحمدي بعض تلامذته عنه، قال: إذا عبرت فاصباً فتختم، وفي «البيان» عن بعض التابعين لا يتختم إلا ثلاثة: أمير أو كاتب أو أسوق، وظاهره أنه يكره لغير ذي الحاجة، لكن قول المصنف أفضل كالتهدية وعبرها يدل على: نحواز، وغلب في «الدر» بأولى، وفي «الإصلاح» يأحب، فاللهي للتزيين، اهـ.

ثم قال المصنف<sup>(١)</sup>: أجمع أهل السنة على التختيم في اليسار، وهو قول مالك، وأكره التختيم في اليمين، اهـ.

وفي «المعالي»: أنهم جوزوا التختيم في اليمين واليسار، واختلفوا في الأفضلية، فقول: اليسار، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة، وهو نص الإمام أحمد في رواية صالح، ويروى أن مالكاً - رضي الله عنه - كان يلبسه في يساره، وكذلك الإمام الشافعي، ورجحت طائفة التختيم باليمين، وهو قول ابن عباس وعبد الله بن جعفر، وهو المذهب عند الشافعية، والاختلاف في ذلك فرع لاختلاف الأعمار المروية عنه ﷺ في ذلك، ثم بسط في اختلاف الروايات، وكذا بسط فيها الثقاري في «شروح الشرائع»<sup>(٢)</sup>. وحكي عن البيهقي أنه جمع بينهما بأن الذي شسه في يمينه، كان خاتم اليمين، كما في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - وفي اليسار خاتم العضة.

(١) «المتقى» (٢: ٢٤٧).

(٢) «المعالي» (١: ١٣٧) باب ما جاء في ذكر خاتم رسول الله ﷺ.

## (١٣) باب ما جاء في نزاع المعاليق والجرس من العنق

قال: وقد جمع المغوي في شرح السنة بأنه تحتم أولاً في بيته - ثم في يساره، وكان ذلك تخير الأمرين، وذلك المورى أجمع الفقهاء على الجواز في كليهما، ولا كراهة في واحدة منهما، واختلفوا أيهما أفضل؟ وتغنم كثيرون من السلف في اليمين، وكثيرون في اليسار، واستحب مالك الباز، وذكره اليمين، وفي مدنها وجهان: الصحيح أن اليمين أفضل، لأنه زمنه، واليمن أشرف وأخصر بالقرية.

وقال السفلاني: ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف الفصدة، فإن كان لبنة للترين فاليمين أفضل، وإن كانا للشمس به فاليسار أفضل، وحدثت مائة إلى اسماء الأمرين، وأشار إليه أبو داود، وحيث ترجم «باب الشتم في اليمين واليسار»<sup>(١)</sup> ثم أورد الأحاديث مع اختلافها في ذلك من غير ترجيح - اهـ.

## (١٣) ما جاء في نزاع المعاليق والجرس من العين

(ما جاء في نزاع المعاليق) كذا في جميع النسخ المصرية و«المحلى»، وهو جمع معلوق، وفي النسخ الهندية «المعاليق»، والمراد ما يتعلق في أعناق الصبيان والدواب (والجرس) بفتح الجيم والراء آخره سين مهملة معروف، وحكى عياض إسكان الراء، قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: «والشعيق أن الذي مانع اسم الآلة، وإن إسكان اسم الصوت». وفي «التعليق للمعجدة»<sup>(٣)</sup> عن «شعرب» - الجرس صرخة ما يتعلق به، المادة هيضوت، اهـ.

(من العين) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية غير نسخة الرردمي، ففيها مثله من العنق - وهو واضح والحداد يتعلق بالنزع، لكن النسخ متضاربة على الأول، فالجواز متعلق بمعدود أي المعاليق المتعلقة من أذن العين.

(١) نظرا: مسند أبي داود (١/٢٦٦).

(٢) منج التاريخ (١/٢٦٦).

(٣) (١/٢٦٦).

٣٩/١٦٨٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،  
عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ؛ أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ . . . . .

قال الباجي<sup>(١)</sup>: ذكر في الترجمة نزع السمالق والجرس من العيين، ولا  
ذكر أنها في الحديث إلا بمعنى أنها لا تعلق في عنق الحير إلا بفلاة، فانتفى  
الأمر بنزع الفلانة أن لا<sup>(٢)</sup> تنزعها إلا أن هذا إما يكون إذا حمل الأمر بنزع  
الفلانة على عمومها، وفي «الحنيفة» عن مالك في كراهية الفلانة في أعناق  
الإبل، الجرس أشد وما أراه كره الجرس إلا لصوته.

قال ابن القاسم: سألت مازكاً عن الأكرام- يجعلون الأبراس في الحمير  
والإبل التي تحمل الفرج وغيره؟ قال: ما جاء فيه إلا الحديث الواحده، وتركه  
أحب إلي من غير تحريم له، قال مالك: إن سالماً مر على غير لأهل الضام  
وفيها جرس، فقال لهم سالم: إن هذا يبهي عنه، قالوا له: نحن أعظم به منك،  
إنما يكره النجلجل الكبير، فأنما مثل هذا الصغير فلا بأس به، فسكت  
سالم، أم.

٣٩/١٦٨٤ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم  
(عن عباد) بشد المرحدة (ابن تميم) المازني احتلت في اسم جده على أقوال  
نقلته، وقيل: له روية، قال الحافظ: هو وشيخه الراوي عنه أنصاريون  
مدينيون، وعبد الله وعباد تابعين (أن أبا بشير) يفتح المرحدة وكسر الشير  
الجمع على وزن كبير (الأنصاري)، قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: زاد عثمان بن عمر عن  
مالك «الساعدي» عند الدارقطني، فمن قال فيه المازني فيه نظره. هـ.

(١) «الحنيفة» (٢٥٥/٧).

(٢) كذا في الأصل، والظاهر مني أن لفظ «لا» تعريب، صوابه حذفها أي الأمر بنزع  
الفلانة أن تنزعها أيضاً. هـ. وش.

(٣) شرح الزرقاني (٣١٨/٤).

أخبرنا: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ .....

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: ليس لأبي بشير - وهو يفتح الموحدة - في البخاري غير هذا الحديث الواحد، وقد ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرف اسمه، وتبين: اسمه فيمن بن عبد الحبيب، بمهمات مصغراً ابن عمر، وذكر ذلك ابن سعد، وساق اسمه إلى مازد الأنصاري، وفيه طرء، لأنه وقع في رواية عثمان بن عمر عن مالك عبد المارقطني نسبة أبي بشير ساعدياً، وإن كان فيمن يكنى أبا بشير أيضاً فهو صاحب هذا الحديث، وأبو بشير المازني هذا عثماني ليس بعد الشيخ، وشهد الحجة وخرج بها، ومات من ذلك، كنا في «الفتح».

والطاهر عندي أَنَّهُ لَمْ يَنْظَرْ المازني في قوله: أبو بشير المازني هذا سيقه، فهو: مضافه أبو بشير الساعدي هذا كما يدل عليه قوله في «التقريب» إذ قال: أبو بشير الأنصاري المدني، قيل: اسمه فيمن بن عبيد، صحابي من شهد الخندق، مات بعد النبي، ويقال: جاوز المائة، اهـ.

فَعَلِمَ مِنْ أَنَّ هَذَا وَمَاتَ وَفَاتَ أَبِي بَشِيرٍ صَاحِبَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ طَرَفَ فِي كَوْنِهِ مَرَاتِباً، وَقَالَ فِي «تَهْدِيدِ»<sup>(٢)</sup> أَبُو بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ السَّاعِدِيُّ، وَيُقَالُ: الْمَدَنِيُّ، وَيُقَالُ: الْحَارِثِيُّ الْمَدَنِيُّ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: لَا يَوْصَفُ لَهُ عَلَى اسْمٍ صَحِيحٍ، وَقِيلَ اسْمُهُ: قُرَيْشُ بْنُ عَبِيدٍ، وَلَا يَصِحُّ، وَفِي «الْمَدِينِ»: قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ يَوْصَفُ بِهِ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، مَاتَ بَعْدَ وَقْعَةِ الْحَرَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ، اهـ.

(أخبرنا) أي أخبر عباداً (أنه) أي أبا بشير (كان مع رسول الله ﷺ في بعض

(١) فتح الباري (٢/٤١٦)

(٢) تهذيب التهذيب (١١/٢٠٣)

أُسْمَاءُ. قَالَ: فَأَرْسَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمْلًا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَبِثُ أَنَّهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي نَقِيلِهِمْ لَا يَنْقَبُونَ.....

أُسْمَاءُ، قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>: لَمْ أَقِفْ عَلَى نَعْيِهَا (قَالَ) أَبُو بَشِيرٍ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمْلًا أَيَّ قَاصِدًا إِلَى النَّاسِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي رَوَايَةٍ وَدَّعَى عِبَادَةَ عَنْ مَالِكٍ. أَرْسَلَ مَوْلَاهُ زَيْدًا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهُوَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ فِيمَا يَظْهَرُ لِي، كَذَا فِي «الْمَشْرِقِ»<sup>(٢)</sup> وَفِي «الْبَيْهَقِيِّ»: هُوَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ».

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) شَيْخُ الْإِمَامِ (حَبِثُ) أَيَّ طَنَنْتُ (أَنَّهُ) أَيَّ عِبَادَ بْنِ نَعِيمٍ (قَالَ) هَذَا اتَّخَذَ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالنَّاسُ فِي مَقِيلِهِمْ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ، وَهَامِشُ الْهِنْدِيَّةِ عَلَى طَرِيقِ النُّسخَةِ. وَكَذَلِكَ فِي «التَّجْرِيدِ» وَالْمَقْبِلِ: مَوْضِعُ اثْقِيلُوتِهِ، وَهُوَ الْإِسْتِرَاحَةُ فِي نِصْفِ النَّهَارِ، وَفِي مَنَوْدِ الشَّيْخِ الْهِنْدِيَّةِ: وَالنَّاسُ فِي مَقِيلِهِمْ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي دَاوُدَ، وَفِي رَوَايَةِ الْفُضَيْلِيِّ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ الْحَافِظُ: كَأَنَّهُ شَكَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَلَمْ أَوْحَا مِنْ طَرِيقِهِ إِلَّا هَكَذَا. اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «الْبَذَلَةِ»<sup>(٣)</sup> بَعْدَ مَا حَكَى اخْتِلَافَ نِسخِ «المَوْطَأِ»: كَانَ شَكٌّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَالظَّنُّ انْتِزَابُ أَنَّهُ قَالَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اشْتَكَّ فِي قَوْلِهِ: مَقِيلِهِمْ، أَيَّ قَالَ: فِي مَقِيلِهِمْ أَوْ قَالَ: فِي مَقِيلِهِمْ، لَا فِي جَمِيعِ الْجُمْلَةِ. وَفَالِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» بَعْدَ تَسَامِ الْخَطِّ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَحَسْبُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي صِبَاهِهِمْ، وَانْظُرْ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ الْكُتَابِ، اهـ.

(لَا يَنْقَبُونَ) بِالْمَعْنَى الْمَوْفُوفَةِ فِي أَوَّلِهِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ. وَفِي الْهِنْدِيَّةِ بِالْمَعْنَى فِي أَوَّلِهِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ عَلَى الْأَوَّلِ بِالْمَوْفُوفَةِ، قَالَ الشَّيْخُ فِي

(١) مَطْبَعُ بَيْرُوتِ (١٤١/٦).

(٢) «بُذْلُ الْمَجْمُوعَةِ» (٥٦/٦٢).

في رُفْعةٍ بجيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ.....

«البذل». بَشَاءَ نَوْبِهِ (فأب مفتوحين، بينهما موحدة مسكنة آخره نون نوكية، قاله الخسطلاني والوردقاني. ويحتمل أن يكون على بناء المفعول من الإضافة، وتكون لم أو من صرح بذلك أحد من شراح البخاري، والموسط، فكأن ذكره البخاري في شرح المشكاة<sup>(١)</sup>، اهـ.

(في رُفْعةٍ) أي علق بالإضافة (إلى بجير قِلَادَةٌ) بكسر القاف وتخفيف اللام ما يربط في العنق (من وتر) بالمتناة لتوقية في جمع النسخ، وهو بالواو والمتاة المفتوحين وتر أنفوس. كما في «البذل» وفي «المحلل»<sup>(٢)</sup> هو محوى الياء من الفرس، قال الخسطلاني<sup>(٣)</sup>. الوتر بالشيء في جمع الروايات، قال ابن الحموي. وسما صنف من لا علم له بالحديث، قال: ويرى بالموحدة، قال الخسطلاني: حكى ابن أبي شيبة أن الدائدي جرم بذلك، وقال: هو ما ينزع عن التحدث بشبه الصوف، قال ابن التبر. فضخف، اهـ. (أو قِلَادَةٌ) هكذا بلفظ «أو» في جميع النسخ. وكذا في البخاري بالمثل في أنه قال مطلق القِلَادَةُ، أو قيلها بالوتر.

قال البجلي<sup>(٤)</sup>: «أو» على الشك من الرواي أن يكون خصل أو عِمٌّ إلا قطعت، والذي ذهب إليه مالك أن المصوح بها الأوتار، وقال في «الاعتبية»: ما سمعت مكراهية إلا في الوتر، قال ابن القاسم: لا بأس به من غير الوتر، ويعنه كان يصنع كثيراً على وجه معطوف، فتعلمت المنع بهاء وقال أبو القاسم الجوهري: قيل: إن «الجاهلية»<sup>(٥)</sup> كانوا يفلونه ثلثين، فهو عن ذلك وأما لجمال فلا بأس به اهـ.

(١) مرفأه حديث (٢٢٨/٤)

(٢) مصحح البخاري (١٤١/٦)

(٣) «الاعتبية» (٢٥٥/٧).

(٤) كلامه الأصل. اهـ. «أو»

## إِلَّا قَطَعْتُ.

أخرجه البخاري في ٥٦ - كتاب الجهاد، ١٣٩ - باب - قتل في الحرب  
ونحوه في اختلاف الأئمة. ومسلم في ٣٧ - كتاب القياس والريبة، ٢٨ - باب كرامة  
فلاة النور في ربة البحر، حديث ١٠٥.

«قال الحافظ: كذا فهذا بلفظ أو، وهي لشك أو تفتيح، ووقع في  
روية أبي داود عن الثقفيني عن مالك سخط أولا فلاة»، وهو من عطف العام  
على الخاص، وبعد جزم المذهب، ويؤيد الأول أي ذلك ما روي عن مالك  
أنه سئل عن الفلاة؟ فقال: ما سمعت بكراهيها إلا هي النور.

(إلا قطعت) ساء المجهول، قال الحافظ: قد ابن الجوزي. وفي المراد  
بالأوتار ثلاثة أنواع أحدها أنهم كانوا يقاتلون الإبل أوتار القسي، لئلا  
تصيبهم العين بزعمهم، فأسروا قطعها إعلالاً أن الأوتار لا ترد من أمر الله  
شيئاً. وهذا قول مالك.

قوله الحافظ<sup>(١)</sup> ووقع ذلك متصلاً بالحديث من دلالته في «الموطأ» وعد  
سلم وأبي داود وغيرهما، قال مالك: أرى في ذلك من أجل العين، ويؤيده  
حديث عتبة بن عامر روى عن علق تميمه فلا أثم الله له أخرجه أبو داود،  
والتميمية ما حلق من القلائد حبة العين، ونحو ذلك، قال ابن عبد البر: في  
العدة: أرى فيها أنها ترد العين، فقد ظن أنها ترد فقدور، وذلك لا يجوز  
اعتقاده.

فانتهى عن ذلك المتأخرين كذا به عند شدة الزعم، وبحكمي  
ذلك عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وكلام أبي عبيد يرحمه، فإنه  
قال: نهى عن ذلك لأن الدواب تتأذى بذلك، ويصيق عليها نفسها ويرعبها،  
وربما تعلقت شجره، واختصت أو تعرفت عن السير.

(١) «فتح الباري» (١/٢٤٢)

قال تعالى: سَمِعْتُ عَالِكاً يَقُولُ: أَرَى ذَلِكَ مِنْ لُغَيْبٍ.

الله: أنهم كانوا يمشون فيها الأجرام، حكاه الخطابي، وعليه يدل ثوبان البخاري، إذ يرجع عن حديث الباب فإب ما قيل في الجرم ونحوه في أعالي الإبل، والذي يظهر أن البخاري أشد إلى ما ورد في بعض طرقه، عند أخرجه الأذوقطي من رواية عثمان بن عمر المذكور<sup>(١)</sup> بنظر «لا تغيب» فإلا من بشر ولا جرم في عنق إلا قطع، ولا فرق بين الإبل وغيرها في ذلك، إلا على نفوس الثالث، فلم تجر الأمة بتعليق الأجرام في رقاب الخيل، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب رفعه: «اربطوا الخيل وثلاثين، ولا تقادوها الأوتار» قال حتى أن لا اختصاص بالإبل.

وقد حمل الضرر من شمل الأوتار في هذا الحديث على معنى الثاني، فقال: معناه لا نطلبوا بيا حول الحاملة، قال القرطبي: هو أن يروى بعينه وقال النووي: ضعيف، وإلى قول الضرر فتح وكيع، فقال: المعنى لا تركب الخيل في الفتن، فإن من ركبها لم يسم أن يتعلق به وتر يضرب به، والذليل على أن المراد بالأوتار جمع، فوتر بالتحريك، لا الوتر بالإسكان ما رواه أبو داود من حديث ربيعة بن ثابت رفعه: «من عمد لحبته أو نفسه وشراء من محمد<sup>(٢)</sup> منه بريء»، فانه عند جميع الروا جمع بفتح لشد.

قال مالك: أرى ذلك من أجل (العين) قال الربيعي<sup>(٣)</sup> أي أنهم كانوا يفلدون الإبل أوتاراً فلا تصيبها العين من عيهم، فأمرها بقطعها إعلاماً بأن الأوتار لا يرد من أمر الله شيئاً، اهـ.

قال ليأحيى<sup>(٤)</sup>: قول مسند: أرى ذلك من العين على وجه التأويل

(١) في كلام من سمع في ترجمة أبي بشر اهـ (٢)

(٢) شرح الربيعي (١/٣١٩)

(٣) المسند (٦/٢٥٥)



سُحِبَتْ وَالْعَذُولُ بِهِ عَنِ عَمُومِهِ بِنَعْرِهِ وَاجْتِهَادِهِ لَأَمَّهُ لَا خِلَافَ لَهُ لِأَنَّ بَجُورَ  
أَن يَجْعَلَ فِي عَنَقِهِ الْحِطَامَ وَغَيْرَهُ مِمَّا يَشُدُّ بِهِ الرِّجْلُ، وَيُزِيلُ عَنْهُ شَاءَ  
وَسَعَى قَوْلُ: مَا لَكَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَطْلُبُ أَنْ تَكُونَ  
الْقِلَادَةُ تُدْفَعُ أَنْ تَصِيبَ الْإِبِلَ فَالْعَيْنُ أَوْ تَرُدَّ الْقُدْرُ.

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا سَمْعَ أَنْ يَمْلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ مَنْ يَسِي أَدَمَ  
وَنَهْبَانِهِمْ لَيْسَ، مِنَ الْعَلَائِقِ عُرُوفُ مَرْوَةَ الْعَيْسِ، وَإِنْ حَوَّارُوا تَعْلِيْقَ ذَلِكَ عَلَى  
الْمُتَقَبِّهِ رَجَاءَ الْيَوْمِ. وَالصَّحِيحُ مِنَ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ حَوَّارَ ذَلِكَ فِي التَّوْبِيخِ، وَهُوَ  
قَوْلُ: مَا لَكَ وَانْقِطَاعُهُ، وَقَدْ وَجَّهَ الْإِسْلَامُ أَنَّ ذَهَبَهُ أَوْ بِحُجَّتِهِ عُرُوفُ انْقِطَاعِ  
سَامِعِهِ، كَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي الْعَيْسِ وَبَعْدَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ جِرْزٌ أَوْ دَعَاءٌ، وَقَدْ  
قَالَ عَيْسَى مِنْ دَسَارٍ فِي التَّنْزِيهِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَمْلِكَ الرِّجْلُ عَلَى قِرْسِهِ نَحْمَهُ  
انْقِلَابَهُ الصَّنُونُوهَا حَرِيرَةً وَإِلَيْهَا كَرِهَ الْوَتْرُ وَمَا انْقَضَ لِسْمُنْ، وَقَدْ قِيلَ مَا لَكَ. مَا  
سَمِعْتَ بِكَرَامَتِهِ فِي الْعِلَادَةِ إِلَّا هِيَ الْوَتْرُ، لَمْ يَكُنْ.

وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ الْإِمَامَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ الْعَرَبِيَّةِ،  
وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بَعْدَهُ، وَأَشَارَ الْبَاسِي كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي  
عَمُومِ الْقِلَادَةِ إِذْ لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِالْقِلَادَةِ. وَنَحْنُ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ فِي تَفْسِيرِ  
الْحِطَامِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>؛ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْوَتْرِ الْحِجْرُ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَحْلُقُونَ  
الْأَحْرَاسَ فِيهَا، حِكْمًا الْحِطَامِ. وَيَذَلُّ عَلَيْهِ تَرْجُمَةُ الْإِمَامِ بِالْحِجْرِ، وَكَذَا رَوِيَتْ  
شِمَانُ بْنُ عَبْدِ مَنَّانٍ مَا لَكَ بِمَلِكٍ يَمْلِكُ. وَنَرُوهُ لَا يَجُوزُ، فَمَنْ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى تَرْجُمَةٍ إِلَى  
بَعْضِ طُرُقِهِ، لَمْ يَكُنْ.

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٢)</sup>، يَرَوِي مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ.

(١) كِتَابُ فِي الْأَصْلِ، وَالْفَرَابِ عَزَى أَهْلُ سَطِّ لَا يَخْلُفُ مِنَ الْمَسْخَرِ، لَمْ يَكُنْ.

(٢) تَرْجُومَةُ الزُّرْقَانِيِّ (١٤/١٣٩).

(٣) فَتْحُ الْبَارِي (٦/١٤٢).

«الجرس مزمار الشيطان»، وهو داءٌ على أن الكراهية فيه نصوته؛ لأن فيها شبهة بصوت «ثناقرس» وشكله، قال النووي وغيره: «الجهور» هي أن النهي للكراهية، وأنها كراهية تنزيه، وقيل: للتنجيم، وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز إذا وقعت الحاجة، وعمر مالك تختص الكراهية من القلائد واللوازم، ويجوز بغيرها إذا لم يقصد دفع العين، هذا كله في تحليل الثمانم وغيرها مما ليس به قرآن ونحوه.

فأما ما فيه ذكر الله فلا نهى فيه، فإنه إنما يجعل للتنبؤ به والتعوذ بأسمائه، وكذلك لا نهى عما يعنى لأجل الزينة ما لم ينع الخيلاء أو السرف.

واختلوا في تحليل الجرس أيضاً، ثالثها: يجوز بقدر الحاجة، ومنهم من أجاز الصغير<sup>(١)</sup> منها دون الكبير، وأغرب ابن حبان: فزعم أن الملائكة لا تصحب الرقعة التي يكون فيها الجرس إذا كان رسول الله ﷺ فيها، اهـ.

✽ ✽ ✽

(١) كما تقدم في أول الباب من قول أهل الثمان لمسلم اهـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

## ٥١ - كتاب العين

### (١) باب الوضوء من العين

#### (١) الوضوء من العين

قال الحافظ<sup>(١)</sup> تحت ترجمة الأبخذري باب العين حتى أتى الإذابة بالعين سي، ثابت موجود. وهو من جملة ما لحظت كونه، قال المنازري أحد الحنفية بظاهر الحديث أي الذي أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة ومعه: «العين حرة، وأخرى طوائف المبتدعة تعبر بمعنى: لأن كل شيء ليس محلاً في نفسه، ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا بمسألة دليل، فهو من تجاوزات القول، فإذ تعبر الشرع بوقوعه أم يكن لإتكانه معنى، وحس من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخبر به من أمور الآخرة، وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه العين حرة، ولو كان شيء، ما بق القدر نسبته العبد ورد استعسلكم فاحسبوا، فتبها تأكيد ونسبه حتى سرعته نحوها وتأثير، فم الذات.

وأما أمر العائش بالاعتساک عند طلب التمتع منة، فمبه إشارة إلى أن الاعتساک بذلك كان معنوياً عندهم، وأمرهم أن لا يمسوا به إلا يريد منهم، وأدركوا، في ذلك رفع اليد عن الحصول في ذلك، وتجاهل الأمر الوجوب، وحسب المنازري فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال: من حشي ليلاك وكان اعتساک العائش من حرج العانة بالشفة به، فبزه تعبر، وقد نقر أنه يجر بدل الضام للضم، وهذا قوي.

(١) فتح الباري (١٠٢/١٠٠)

(٢) صحيح البخاري (١٥٧٢١)

وقال: أيضاً في موضع آخر<sup>(١)</sup> يقول: عنت الرجل أحبه بعنا. فهو معين ومعينون، ورجل عائن، ومعيان، وعيون، والعين نظر باستحسان مشوب بحسد من حيث الطبع، يحصل المتصور منه ضرر.

وقد وقع عند أحمد من حديث أبي هريرة رفعه العين حتى وبصره الشيطان وحسد ابن آدم، وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال: كيف تمنع العين من بُعد؟ والجواب أن طبائع الناس قد تختلف، فقد يكون ذلك من - م - يعمل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعينون، وقد نقل عن بعض من كان معيماً أنه قال: إذا رأيت شيئاً يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني، ويعقب ذلك مباشرة العائن نضح يدها في إماء السر ففسد، ولو وصفتها بعد ظهرها لم يفسد، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الرمضاء فيرمده. أشار إلى ذلك ابن بطال إلى آخر ما بسطه الحافظ في إثبات تأثيره، والجواب عن مخالفته.

قال الشافعي<sup>(٢)</sup>: الإصانة بها شيء ثابت الموجود مقضي به في الموضع الإنهبي، لا شبهة في تأثيره في نفوس والأعواء. قال القرطبي: هذا قول عامة الأمة، ومذهب أهل السنة، وأكثر قوم منسقة، وهم مجروحون بما يشاهد منه في الوجود، فكم من رجل أدخله العين في نقر لكن حشيتة الله تعالى، ولا بلغت إلى معصر من الشرع والعين شمسك باستبعاد لا أصل له، فما يشاهد من خواص الأحجار وتأثير السحر ما يقتضي منه الحب، الخ.

قال الفاري: قد أصيب في إثباته الإمام محمد الدين الرازي في تفسير سورة عند قوله تعالى: ﴿يَبْقَى لَا تَسْخَرُونَ مِنْ آلِهِ كَيْدًا﴾<sup>(٣)</sup> الآية، وقال

(١) فتح البار: (١/٣٠٠).

(٢) شرح لوزقاني: (١/٣٢٠).

(٣) سورة يونس: الآية ٦٧.

١٦٨٥/١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي  
أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَغْضَى أُمِّي سَهْلًا تَرَى  
حَبِيبًا.....

الغازي<sup>(١)</sup> العن بطر بالاستحسان مشهور بالحدود، وفيه عمل ذات  
من سَمِعَ يعمل من غير العائن حي الهواء إلى ذلك المعبود، وتطير ذلك أن  
الحاضر بضع بلاها من إثمها تليق بفساد، وضد هذا العن بطر العارفين  
المواصلين إلى مربية مراقبين من البيس حجاب العين، فهو من حيث التذكير  
الأكثر بجعل التكفير مؤمناً والفاقر مذللاً والكلب انساناً، الخ.

١٦٨٥/٢ - (مالك عن محمد بن أبي أمية عن سهل بن هب عن أبيه عن  
وسكون الله، فما في النسخ الهذلي بلغة التصغير ابن سهل، تحريف من  
الناسخ، فإن النسخة معروفة لسهل بن حبيب، أصحائي الشهير (ابن حبيب) بضم  
الحاء المهملة مصداق قال في «التحريف» ورأى عليه لأبي داود والنسائي وابن  
ماجة: ثقة، من السادسة، وقال صاحب «السجدة»<sup>(٢)</sup> له هذا الحديث  
الواحد، يعني في الموطأ، وذكر الحافظ في «تهذيب» له ثلاثة أحاديث عند  
أصحاب السنن غير هذا.

(أنه سمع أبا هب عن أبي أمية، وأبو أسعد إيشول) أبو أمية: (أغل أبي  
سهل) كلا في جميع النسخ الهذلي والمصرية بدور التصغير، وهذا أيضاً دليل  
على أن في أول السند تحريفاً من الناسخ الهذلي (ابن حبيب) بن واحد،  
الأصحائي الأوسي، صحابي من أهل بصرى، قال الغازي<sup>(٣)</sup> شهد المشاهد  
كلها، وثبت مع النبي ﷺ يوم أحد، سئلته عني - رضي الله عنه - على  
المنزلة، ثم ولأه فارس، مات بالشجرة سنة ٣٨ هـ، الخ.

(١) معرفة الصحابة (٣٦٤/٨)

(٢) (ص ٦٦٩)

(٣) معرفة الصحابة (٣٦٤/٨)

بالخمران. فخرج خبثاً كانت عليه. وغامر بن ربيعة يفتن. قال وكان  
سهلاً رجلاً أبيض حسن الجمل. قال: فقال له غامر بن ربيعة: ما  
رأيت كاللوم رلاً جلد غبراء.....

قال أبو حنيفة: سمعته علي - رضي الله عنه - على الصفة، ومات في  
حلاته، كذا في "التفسير"، قال الزرقاني: "ظاهر الأرسال، لكنه محمول  
عليه، أو أنه أمانة سمع ذلك من أبيه، ففي بعض طرقه عن أبي ربيعة حديثي  
بني أنه محمول، انه.

قال الحافظ: أخرج أحمد والنسائي، وصححه ابن حبان من حديث  
لوهري عن م أناس بن سهل أن أبا حنيفة قال: "خبرني عرج وساروا معه"  
حديث. سباني يسميه قريباً.

(بالخمران) منج الحاء المعجمة، الراتب الأولى مناداة موضع قرب  
الحقفة، قاله ابن الأثير وغيره، وقال ابن عبد البر: "موضع بالمدينة، ولبيل:  
من أوديتها. وشهد الأول أن هي بعض طرق الحديث حتى إذا كان بنسب  
الخمران من الحقفة، كذا في "الزرقاني".

(فخرج خبثاً) حسب الجسيم وشبهه المرحضة لول صاحب "المحلى": هي  
جوان بينهما، فمن إلا أن يكون من صرف، فقد يكون واحد غير محشور. (كانت  
عليه)، أي معرو عن الشياطين للأعمال، ولا يصح في أنه تحرد عن الإزار  
أيضاً، كما سباني في كلام الناجي في الحديث الذي (وعامر بن ربيعة) لعربي  
الصحابي السدي، صاحب الهجرتين (ينظر) ابن سهل (قال) أبو أمانة (وكان  
سهلاً رجلاً أبيض) جداً (حسن الجمل) بالإضافة (قال) فقال له عامر بن ربيعة:  
ما رأيت كاللوم (أي ما رأيت جسماً مثل الذي رأيت اليوم) (ولا جلد  
غبراء) أثر المكر.

قَالَ: فَوَعَكَ سَهْلٌ مَكَانَهُ. وَاشْتَدَّ وَعْكَهُ. فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُخْبِرَ:  
أَنْ سَهْلًا وَعَكَ. وَأَنَّهُ خَيْرٌ رَاحٍ مَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَنَّهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأُخْبِرَهُ سَهْلٌ بِأَلْبِي تَحَاذٍ مِنْ شَأْنِ عَامِرٍ. فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ؟» .....

قال صاحب «المحلى»: والعدو يانضم الحجاب الذي في فروجهما، ثم هو  
معطوف على مفتر، وهو مفترول وأيت، أي ما رأيت جلد غير عذراء كجلد  
رأيت اليوم، ولا جلد عذراء، قاله الطيبي. ثم قال: فعلى هذا كالיום صفة،  
وإذا قدر المعطوف عليه مؤخرًا كان حالاً، كذا في «المحلى».

قال القاري<sup>(١)</sup>: وأوضح منه كلام ابن المثلث، أن الكاف معمول مطلق،  
أي ما رأيت في وقت ما جلد عذراء: أو ما رأيت جلد رجل في اللطافة، ولا  
جلد عذراء في البياض والتعومة مثل رؤيتي اليوم. أي مثل انجلد الذي رأيت  
اليوم. ويحتمل أن يكون المعنى: ما رأيت يوماً كهذا اليوم، ولا جلد عذراء  
كهذا الجلد، وهو أقرب مأخذ وأبعد تكلفاً. اهـ.

(قاله الراوي: «فوعك» ببناء المجهول أي حُمَّ «سهل مكانه» أي على  
النور «واشتد» أي قوي «وعكه» وسبأني في الحديث الآتي «فلنبط» «فأيت» ببناء  
المجهول «رسول الله ﷺ» (فأخبر) ببناء المجهول أيضاً أي أثناء ﷺ أي،  
فأخبره بذلك الأمر وهو (أن سهلاً وعك وأنه خير راح) أي لا يمكن له أن  
مروح (معك يا رسول الله) لعدم استطاعته شدة الموعك (فأنه) أي سهلاً  
(رسول الله ﷺ) فأخبره سهل بأنذي كان من شأن عامر بن ربيعة) أي ينظره إليه،  
وقول ما قال (فقال رسول الله ﷺ) وفي الطريق الآتي فدعا عامراً فتنظت عليه  
(«علام» قال صاحب «المحلى»: أصغه على ما، تخفف، أي لأي شيء، وقال  
الزرقاني: «علام بمعنى ليم، وفيه معنى الإنكار (بقتل أحدكم أخاه) في الدين.

(١) «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٣٦٥).

أَلَا بِرُكْنٍ. إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوْضِئاً لَهُ.....

قال الفاري: فيه دلالة على أن لضعائن اختياراً عما هي الإصادة أو هي دفعها. ويدل على شاسي قوته «أَلَا بِرُكْنٍ». قال الحافظ: في الحديث دليل أن العين تكون مع الإعجاب ولو بغير حقد، ولو من الرجل السحب، ومن الرجل الصالح، وأن الذي يعجب الشيء، ينبغي أن يندرج إلى اندعاء نفسه بعجبه بالبرقة، «يكون ذلك رتبة منه». اهـ.

(ألا) بفتح الهمزة وتشديد اللام، بمعنى هلا، وجها جاء في بعض طرقه. كذا في «الزرقاني»<sup>(١)</sup>، قال الفاري<sup>(٢)</sup>: «ألا مشدداً لللام للتقديم، وفي المحلى: «لتخصيص (بركن) بفتح المرحمة وتشديد الزاء، أي هلا قلت: مبارك الله بك، حتى لا يؤثر فيه العين». زاد في النسخ الهندية (عليه) وليس هذا في النسخ المصرية.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: «العين إذا بك أي قال: مبارك الله بك». يطل المعنى الذي يخاف من العين، ولم يكن له تأثير.

قال الزرقاني: وقال ابن عبد البر: يقول: شارك الله أحسن الحائمين، اللهم بارك فيه، محبوب على كل من أحبه شيء، أن يبارك، فإذا دعا بالبركة صارت المحذورة لا محالة. وروى ابن أبي شيبة عن سعد بن حكيم. قال: كان يخطب إذا حلف أن يصيب شيئاً فعليه قول: «اللهم بارك فيه ولا تضربه». وأخرج الزوارق أني أنسي عن أمس رفعه. «من رأى شيئاً أعجبه فقال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يضره». اهـ.

(إذ لعين حق) تقدم في أبواب الكلام عليه (توضئاً له) وسببتي بياد.

(١) شرح الزرقاني: (٢٢١/٤)

(٢) المصنف: (٢٦٦/٨)

(٣) المستدرج: (٢٥٦/٣)



فَتَوَضَّأَ لَهُ عَامِرٌ. فَرَأَاهُ سَهْلٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَيْسٌ بِهِ بَأْسٌ.

الوضوء في الحديث الآتي، قال الزرقاني: هذا الوضوء المذكور في الطريق الثاني المعبر عنه باغتسل ليس على صفة غسل الأعضاء في الوضوء كما يأتي بيانه. قال المازري المالكي: الصحيح عندنا أن الأمر للوجوب، فيجبر العائن على الوضوء. وقيل: لا، كذا في «السحلي». وتقدم في أول الباب ما قاله الحافظ: إن ظاهر الأمر الوجوب، والوجوب حكاه الزرقاني عن ابن عبد البر كما سيأتي في الحديث الآتي.

(فتوضأ له عامر) على الصفة الآتية في الحديث الآتي. ثم صاب الماء على سهل (فراخ سهل مع رسول الله ﷺ) على الفور (ليس به بأس) أي ليس معه أثر النوع الذي كان به، كتابة عن سرعة برئه. قال القرطبي: لو أئنف العائن شيئاً حسنته، ولو قتل فعليه الفصاض أو الدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصبر عادة، وهو في ذلك كالسائر القاتل بسحره عند من لا يقتله كفراً. وأما عندما يقتل، قتل بسحره أم لا؟ لأنه كالزنديق. وقال النووي: لا يقتل العائن ولا دية ولا كفارة؛ لأن الحكم إنما يترتب على منضبط عام دون ما يخص بعض الناس، وبعض الأحوال مما لا انضباط، فكيف. ولم يقع منه فعل أصلاً، وإنما غابته حسد ونعم لزوال النعمة، وأيضاً فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لتلك الشخص، ولا يحين ذلك المكروه في إزالة الحياة، فقد يحصل له مكروه يغير ذلك من أثر العين.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: لا يُتَجَرَّ عليه إلا الحكم بقتل الساحر، فإنه في معناه، والفرق بينهما عسير، كذا في «الزرقاني»<sup>(٢)</sup>.

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٠٥).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/٢٢١).

٢/١٦٨٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي  
أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: رَأَى عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ سَهْلًا مِّنْ  
حُنَيْفٍ يَغْتَسِلُ. فَقَالَ: مَا رَأَيْتُكَ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدًا مُّخْبَأَةً.....

٢/١٦٨٦ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي أمامة من سهل بن  
حنيف) المذكور في الحديث السابق (أنه قال - رأى عامر بن ربيعة) المذكور  
سبقاً (سهل بن حنيف) قال البرقي: ظاهره الإرسال لكنت سمع من والده،  
ففي رواية ابن أبي شيبة عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي أمامة عن أبيه أن  
عامراً مر به وهو (يغتسل) وأحمد بالسني - وصححه ابن حبان من وجه آخر  
عن الزهري عن أبي أمامة أن أباه حدثه أن النبي ﷺ خرج، وساروا معه نحواً  
ما حتى إذا كانوا بشعب الخرار من الحنفية اغتسل سهل بن حنيف، وكان  
أبصر حسن الجسم والجلد، فنظر إليه عامر -

قال الناجي<sup>(١)</sup>: ليس في الحديث ما يدل على أن سهلاً دخل ماء  
للغسل، ولعله إما كان يغسل بما يمتروه يديه، ويصب عليه، ولا فيه ما يدل  
على أنه اغتسل بماء إزاره؛ لأن حسن حذاه يظهر بخشب معظم جسده مع ثياب  
إزاره عليه، ودخول الماء بغير إزار حيث لا يكون أحد ينظر إليه من ماء  
العماء إلا ما روي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه منع عن ذلك؛ لأن للعماء  
سكناً، واحتج النسائي في جواز ذلك بقصة موسى - عليه السلام - حين اغتسل  
مفر إزاره، وهرب الحجر شاه، فقال: نوبى حجر، نوبى حجر، ام.

(فقال) «والله» كما في «المسكاة» عن شرح السنة، (ما رأيت كالיום ولا  
جلد مخبأة) يضم الميم والخاء المعجمة والمرحلة المتعددة المفتوحين، بهمة  
من التثنية وهو البشر، وهي التجارية التي هي حذوها المكنونة؛ التي لا تراها  
العيون، قال الفاري: هي التي لم تخرج بعد؛ لأن صبايتها أبعد ممن قد

(١) «مقتضى» (١٢٥٢/٨).

فَلَبِطَ سَهْلٌ. فَأَنْبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. غُلُّ لَكَ فِي سَهْلٍ بَيْنَ حُنَيْفٍ. وَاللَّهِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ. فَقَالَ: «غُلُّ تَهْمُونَ لَهُ.....»

نزوجت، وجعلها أنعم، قال الزرقاني: ومر في الرواية السابقة أولاً حلد عذراء، فكانت جمع بين اللطيف، فقال: عذراء محلة، فاقصر كل راوٍ عنى ما سمعه منه أو أحدهما بالمعنى، لكن لا شك أن محبة أحسن، اهـ.

(قلببط) بصم اللام وكسر الموحدة المنخفضة آخره ضاء (يسهل مكانه) أي صرع، ومقط على الأرض يقال لبط بالرجل فهو ملبوط به، وفي التامرية: لبط به - بالصم -: سبط من قيام وصرع، كذا في «المحلى».

قال البياحي: قال حبيب عن مالك: معناه وهلك، أي وقع صريعاً كالمرضى المشتبك، وهو معنى قوله: «وهلك»، غير أن لفظ لبط عند العرب بمعنى صرع. وسقط عنى الأرض من خيل أو سكر أو إعياء أو غير ذلك على معنى المبالغة في حماها أنها بلغت به حداً، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>. وقال ابن وهب: لبط وعك، وكأناه نسره بالرواية السابقة جمعاً بينهما لاتحاد القصة، ولا ينبغي لحواز الـ سقوطه من شدة وعك، وهذا أولى إبقاء تلفظين على حقيقتيهما، زاد ابن أبي ذئب عن الزهري حتى ما يفعل للدة الفوج (فأني) بياء المجهول أرسول الله ﷺ (قبل) له: (يا رسول الله ﷺ هل لك) رنة (في سهل من حنيف) أو في مداواته، أو هل لك دواء في شأنه، أو دانه؟ كذا في «المعرفة»<sup>(٢)</sup>.

(والله ما يرفع رأسه) من تلة الوعك (فقال) ﷺ: (هل تهمون) بتشديد الفوقية أي هل تضنون (له) كذا في النسخ المصرية باللام. وفي الهندية «به»

(١) شرح الزرقاني (٣٢٦/٢١)

(٢) (٣٦٦/٨).

أَخَذَهُ قَالُوا: نَشْتَهُمُ عَامِرَ بْنَ زَيْبَةَ. قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَامِرًا، فَغَسَّلَهُ عَلَيْهِ. وَقَالَ: «عَلَامٌ يَتَّبِلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ؟ أَلَا يَرْكُضُ؟ اغْتَسِلْ لَهُ» فَغَسَلَ عَامِرَ وَجْهَهُ وَزَيْنَهُ، وَمِرْقَيْهِ.....

بالموجعة (أخذاً) في إصابة العين، قال الباجي<sup>(١)</sup>: يريد أن يكون أحد أصابع بالعين، ونعله كان يلمسه ذلك، فأراد أن ينحفضه (قالوا: نشتهم عامر من ريبة) وكأنهم لما قالوا ذلك ذهب يتلوه إلى سهل لثبت الخبر منه كما في الحديث السابق، فأتاه رسول الله ﷺ فأخبره سهل، ولم يذكر في السابق أنه قال: هل نهمون أحداً، ففي كل من الطريقين احتمال، كذا في «الزرقاني».

زاد في النسخ الهادي بعد ذلك (قال: فدعا رسول الله ﷺ عامراً) أي فجاءه، قال الباجي: فأقر له، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية غير نسخي الزرقاني والناجي، والظاهر سقوط من الناسج (تفتيط عليه) أي غصب من العبط. وفي «المشكاة» عن «شرح الستة» فتغلط عليه أي كسبه كلام غلط.

(وقال علام) أي: لم، كما تقدم (بقتل أحدكم أخاه) بالعين، ولا يرك إذا أصعب (ألا) بمعنى فلا (تركت) أي دعوت بالبركة كما في الحديث السابق (اغتنسل له) قال الرزقاني<sup>(٢)</sup>: أي رحوباً؛ لأن الأمر حقيقة الوجوب، ولا يسمى لأحد أن يمنع أخاه ما يفضعه ولا يضره لاسيما إذا كان بسبه، وكان هو الحامي عايه، فواجب على العائن الغسل عنه، قاله ابن عبد البر: اه. وتقدم في الحديث السابق ما قاله الأمازيغي وغيره

(فغسل عامر وجهه ويديه) قال الزرقاني: وفي رواية بدل هذا، وظاهر كعبه (ومرقيقه) قال الباجي: قال عيسى بن دينار: إن يد يغسل يديه ومرفقيه، ولا

(١) «النسخ» (٧/٢٥٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/٣٢١).

وَرُكْبَتَيْهِ، وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ، وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ، فِي قَدَحٍ، ثُمَّ صُبَّ عَلَيْهِ،  
فَرَاخَ سَهْلٌ.....

بغسل ما بين اليد والمرفق، اهـ. قلت: ويؤيده ما سيأتي عن الزهري في غسله، وبشكل عليه ما سيأتي في كلام الحفاظ من رواية ابن منجه، وبغسل يديه إلى المرفقين، قال الزرقاني. زاد في رواية: وغسل صدره (وركبتيه وأطراف رجله وداخله إزاره).

في شرح السنة: اختلفوا في غسل داخله الإزار، فذهب بعضهم إلى المتكبر وبعضهم إلى الأفتاد والورك، وقال أبو عبيد: إنما أراد بدخله إزاره طرف إزاره الذي يلي جسده مما يلي الجانب الأيمن، فهو الذي يغسله، قل: ولا أعلمه إلا جاء مفسراً في بعض الحديث هكذا، كذا في «المعرفة»<sup>(١)</sup>

قال التاجي: داخله إزاره هو الطرف المتدلي الذي يغسل من مندره إلى جلفه، كأنه إنما يمر بالطرف الأيمن على الأيسر حتى يشد بذلك الطرف المتدلي الذي يكون من داخل، قال يحيى: عر ابن ذافع لا بغسل موضع الحجة من داخل الإزار، وإنما بغسل الطرف المتدلي، اهـ.

وهي «المحلي»: داخله الإزار هو طرف الإزار الذي يلي جسم المؤزر، وقيل: موضعه من الجسم، وقيل: الورك، وقيل: المتكبر، كنى بالدخلة عنها. وقال النووي: المحمود على أنها الطرف المتدلي الذي يلي سفوه الأيمن، اهـ.

وفي «الزرقاني»<sup>(٢)</sup> قال الساروي: ظن بعضهم أنه كناية عن المرح، والمحمود على أنه الطرف المتدلي الذي يلي سفوه الأيمن، اهـ.

(في قدح) أي اغسل في قدح ليجمع فيه الماء المستعمل (ثم صب) ياء المجهول أي هذا الماء الذي في القدح (عليه)، أي على سهل قال الزرقاني: زاد في رواية، قال: وحسبته قال: وأمر فحماسته حسوات (فراخ) أي مشى (سهل

(١) انظر «معرفة الحديث» (١٣٦٦/٨).

مع الناس، ليس به بأس.

أخرجه ابن ماجه في: ٣١ - كتاب الطب، ٣٢ - باب العين.

مع الناس) قال الطيبي: كناية عن سرعة برئه (ليس به بأس) أي ثم يبقى معه شيء من أثر المرض.

قال المحافظ في الفتح<sup>(١)</sup>: ليس في حديث ابن عباس، أي الذي أخرجه مسلم، وفي الأمر بالاحتسال، صفة لاغتسال، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن أباه حدثه، فذكر الحديث، وفيه: ثم قال: اغتسل له، فغسل وجهه وبنيه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله إزاره في قديم، ثم يصب الماء عليه رجل من خلفه على رأسه وظهوره، ثم يكفأ القديح، ففعل به ذلك، فراح سهل مع الناس، هذا لفظ أحمد<sup>(٢)</sup> من رواية أبي أويس عن الزهري، ولفظ النسائي<sup>(٣)</sup> من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند: أنه يصب صبة على وجهه بيده اليسرى، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في القديح. وقال في آخره: ثم يكفأ القديح ورايه على الأرض.

ورفع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري، وفيه: فأمر عامر أن يتوضأ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه وداخله إزاره، وأمر أن يصب عليه، قال معمر عن الزهري: وأمره أن يكفأ الإماء من خلفه، اهـ.

وقال (الزرقاني)<sup>(٤)</sup>: قال الزهري: هذا من العلم بغتسل العائق في قديم من ماء يدخل يده فيه، فيمضمض، ويمسحه في القديح، ويغسل وجهه فيه، ثم يصب

(١) فتح الباري (١٠/٢٠٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٨٦/٣).

(٣) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٢٠٩).

(٤) شرح الزرقاني (٤/٣٢٢).



وقيل: يغترف ويصب عليه، ثم يكفأ القدح على ظهر الأرض، وراعه، اهـ

وفي «أصح» : قال عباس: إن غسل العبد وجهه صفة واحدة بده  
ابنه، وكذلك سائر الاعضاء، إذا هو صفة صفة على ذلك «المعبر في القدح»  
ليس على سطح الوضوء، وكذلك فاعل الإزالة، إنما هو عصبه في القدح، ثم  
يقوم الذي في يده القدح، فيصبه على رأس الثمين من ورائه على جميع جسمه  
مكتماله، ثم يكفأ القدح وراعه على ظهر الأرض، وقيل: يستغلل بذلك عند  
صبه عليه، هذه رواية ابن أبي ذئب عن الزهري. اهـ

قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>

تنبيهات الأول: «فغسل الوضوء في الأذكار» غي قوله. الاستعمال أن  
يقال بعد ذلك: «غسل داخله إزارك مدا بني النجد» فلما قلنا غي غي غي المطبوع  
ليه، وهذا موهوم الاختصار على ذلك، وهو عجيب، ولا سيما، وقد نرى في  
الشرح مسلم كلام عباس بذلك.

الثاني: قال «المعبر» هذا المعبر مما لا يمكن تعينه ومعرفة وجهه من  
جهة العمل، وأين في قوة العمل الإخلاص على أسرار جميع المعطونات، فلا  
بد لكوك لا يفعل معناه. وقال ابن النحوي: إن توغله فيه مشرع قلباً له.  
ق: إنه ورسوله أسسم، وقد عصبته لشجرة، صعدت السمات، أو متعلقت،  
فأورد عليه أظهر: لأن هذه أن الأدوية تفعل بشواها. وقد نعلم سمعي لا  
بذلك، ويسمون ما شاء منه لخواص

وقال ابن القيم<sup>(٢)</sup> هذه الكميات لا ينتفع بها من أكرها، ولا من سجر  
سها، ولا من شئت منها، أو فعلها مجرباً غير معتقد، وإذا كان في الطبيعة

(١) مطبوع «فتح الباري» (١٠٠: ١٠٠).

(٢) مطبوع «مؤيد الممد» (١٦٧: ١٦٧).



## (٢) باب الرقية من العين

خواص لا يعرف الأطباء عليها، بل هي مدغم بحرجة عن القيام، وإنما تعمل بالحامية، فما كذاي نكته جعلتهم من الخواص الشرعية، هذا مع أن في التعليل بالاختصاص حاجة لا تأبى عنها القول الصحيحة، فهذا مرقى سم الحية يؤخذ من تحتها، وهذا علاج النفس الغصية توضع اليد على بدن الغصية، فيسكن، فكان أثر ذلك الأمر تسعة ناز وقعت على جسده، ففي الاختصاص إضافة إلى الشدة.

ثم لما كانت هذه الكيفية الخفية تظهر في النواضع الحقيقية من الجسد لشدة النفوذ فيها، ولا شيء أرق من المغائر، فكان في علاجها إيصال لعينها، ولا سيما أن للأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصاً، وفيه أيضاً وصول أثر العسل إلى القلب من أثر المواضع وتسريعها نقاء، تنظف تلك النار التي أثارتها العين بهذا الماء.

## (٣) الرقية من العين

قال الخافق<sup>(١)</sup>: الرقية تكون المقف بقال: رقي بالفتح في العاضى برقي بالكسر في المستقبل، ورقيت فلاناً بكر المقف أرقيه، ومنرقى: طلب الرقية، وهو بمعنى التحويل بالفعال السحرة. أي رقية من يعصاب بالعين، وقد أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون يتكلم الله تعالى، أو بأسمائه، أو صفاته، وبالله تعالى، أو بما يعرف به من خبره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل مدد الله تعالى، واختلجوا في كونها شرطاً، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة.

ففي صحيح مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث عوف بن مالك قال: كنا نرقي في

(١) فتح الباري (١٩٥/٦٠).

(٢) صحيح مسلم (٢٤٠٠)، وأخرجه أيضاً أبو دار (٣٨٨٦).

الجاهلية، قلنا: يا رسول الله كيف ترى ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقبي ما لم يكن فيه شرك»، وثمة من حديث جابر «نهى رسول الله ﷺ عن الرقبي، فجاء أن عمرو بن حزم، قتلوا: ما رسول الله، إنه كانت عندنا رقية رقبي بها من العفرب، قال: عرضوا عليه، فقال: ما أرى بأساً، من استطاع أن يتبع أخاه فليبعه»، وقد تمسك قوم بهذا المصمم، فأجازوا كل رقية جربت منععتها ولو لم يعقل معاصها. لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقي يؤدي إلى الشرك يبيع، وما لا يعقل معاً لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيبيع احتياطاً، والشروط الأخر لا به فيها، وقال قوم: لا تجوز الرقية إلا من العين والسدغة، لحديث عمران بن حصين عند البخاري «لا رقية إلا من عين أو خبطة».

وأجيب بأن معنى التحصر فيه أنهما أصل كل ما يحتاج إليه الرقية، قبل تحقق العين جواز رقية من «حبل أو مس»، ونحو ذلك، لاشتراكهما في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من إنسي أو جني، ويتحقق بالسهم كل ما عرض للبدن من فبح ونحوه من المواد السنية.

وقد وقع صد أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران بن حصين: «ورد» أو «دم»، وفي «مسلم»<sup>(١)</sup> من حديث أنس، قال: «عرض رسول الله ﷺ في الرقي من العين والحمية والنملة». وفي حديث آخر: «والأذى»، ولأبي داود<sup>(٢)</sup> من حديث الشفاء أن النبي ﷺ قال لها: «ألا تعلمين هذه - يعني حمية - رقية النملة»، والنملة قروح تخرج في الحنك وغيره من الجسد، وقيل: المواد بالتحصر معنى الأفضل أي لا رقية لغيره، كما قيل: «لا سيف إلا

(١) «مصحح مسلم» (٢: ٩٦)، وأخرجه أيضاً الترمذي (٢٠٤٦)، وابن راجه (٣٥١٦).

والسائي في تكملة (٧٥٦٦)

(٢) «مسند أبي داود» (٣٨٨٧)

فوق القدره وقال قوم: اسمنهى عنه من الرقي ما يكون قبل وقوع البلاء، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما.

وفيه نظر، وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرئت فيه التسمائم بالرقي، فأخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> وصححه النسائي عن ابن مسعود رفعه «أن الرقي والتسمائم والتولة شرك»، والتسمائم جمع تسمية، وهي خرز أو فلاة تعلق في الرأس، كانوا في الجاهلية يحتفدون أن ذلك يدفع الآفات، والتولة شيء كانت المرأة تحلب به حدة زوجها، وهو ضرب من السحر، وإنما كان ذلك من الشرك، لأنهم أرادوا دفع انفسار ويطلب المانع من عد غير الله، ولا يخل في ذلك ما كان ماسماً الله تعالى وبكلامه.

فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه، كما في «السجوي»<sup>(٢)</sup> من حديث عائشة «أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه ينفث بالمعوذات، ويسبح بهما وجهه الحديث. وفيه أيضاً عن ابن عباس «أنه ﷺ كان يعوذ الحسن والحسين بكلمات الله التامات من كل شيطان وهامة، والحديث، وسبح الترمذي»<sup>(٣)</sup> من حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً «من نزل منزلاً، فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يشول»

وعند أبي داود<sup>(٤)</sup> والنسائي بسند صحيح عن رجل عن أسلم قال: لدعت الليلة فلم أتم، فقال له النبي ﷺ: «ألم قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء»، والأحاديث في هذا المعنى موجودة.

(١) مسند أبي داود (٩/١) من كتاب الطب (٣٨٨٣).

(٢) صحيح البخاري (٥٧٤٨).

(٣) مسند الترمذي (٣٥٢٧).

(٤) مسند أبي داود (٣٨٩٨).

لكن يحتمل أن يقال: إن الرقي أخف من التعميد، وبالإضافة إلى الرقي مشهور، ولا خلاف في مشروعية الرقي إلى الله، والالتجاء إليه في كل ما وقع وبه يتوقع، وقوله في الرقي: "الذين سمعوا ذلك وغيرها من أسماء الله عز وجل، أو وحده"، إذا كان معنى ذلك الأبرار، حصل الشفاء بفضل الله تعالى.

وأما عن هذا النوع فرج الناس إلى الطب الحسني، وذلك الرقي المبني عليها التي يستعملها السحرة وغيره ممن يدعى بتحريك الحسنة، فيأتي بأقوال مشبهة بقرآن من حق ربنا جل، يجمع إلى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين، والاستعانة بهم واسماؤهم بدعوتهم، ويقال: إن الحجة بعد موتها لا تزال بالقطع تصادف الشياطين فتكونهم أعداء بني آدم، فإذا عزم على الحجة بأسماء السحرة الذين أجبت وخرجت من أركانها، وكذا المديح إذا رقى بشك الأسماء كانت سبباً في إفساد الإنسان، فذلك كره من الرقي ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة، وبالشأن العربي الذي يعرف دعاء، ليكون سبباً من الشرك، وعلى كراهة الرقي غير ذلك الله عز وجل الأمة.

وقال الفهرست: "يرقى ثلاثة أصنام، أحدها: ما كان يرقى به في الجاهلية، مما لا يفلح معه، فيجد أحسنه لئلا يكون فيه مزية أو يؤدي إلى الشرك، الثاني: ما كان بكلام الله وأسمائه، فيجوز، فإن كان مأثوراً فيجب، الثالث: ما كان بأسماء غير الله تعالى من ملك أو صانع أو معتمد من المخلوقات كالشجر، وهذا ليس من الواجب اجتنابه، ولا من المشروع الذي خصص الانشغال إلى الله تعالى والتبكي بأسمائه، فيكون تركه أولى، إلا أن يتضمن تعظيم الحرفي به، فيسمى أن يجلس كالعاقل بخير الله تعالى، وقد التزم: "سألت الصائفي عن الرقية؟ فقال: لا بأس أن يرقى بكتابات الله، وما يعرفه من ذكر الله، أو

وقال الباقر<sup>(١)</sup>: لا خلاف في جواز ذلك بأسماء الله تعالى وكتابه وذكره،  
ويقال على صحة ذلك حديث الباب، وقد روي أن النبي ﷺ نهى عن الرقي حين  
قدم المدينة، فلدغ رجل من أصحابه، فقالوا: يا رسول الله قد كان آل حزم يرقون  
من الحُمّة، فلما نهيت عن الرقي تركوها، فقال رسول الله ﷺ: «ادعوا لي عمارة»،  
فقال: اعرض علي رقبتك، فعرضها عليه، فلم ير بها بأساً، وأذن لهم فيها؛  
فيحتمل أن تكون ممنوعة، ثم نسخ المنع بالإباحة. ويحتمل أن يكون إنما منع منها  
ما كان فيه شيء من أقوال أهل الكفر، والله أعلم وأحكم.

وقد روي عن علي وابن مسعود - رضي الله عنهما - أن الرقي والتمائم  
والثوثة شرك، فيحتمل قولهما على ما تقدم من النهي، ولم يعمرا النسخ،  
ويحتمل أنهما أرادا بذلك الرقي بقول يتضمن الكفر، ومثل مالك - رضي الله  
عنه - عن الرجل يرقى وينشؤ فقال: لا بأس بذلك بالكلام الطيب، اهـ.

وفي «الدر المختار»<sup>(٢)</sup> عن «المجنبي»: التيممة المكروهة ما كان بغير  
العربية، قال ابن عابدين: الذي رأيته في «المجنبي» التيممة المكروهة ما كان  
بغير القرآن، وقيل: هي الخُرْزَة التي تعلّقها الجاهلية، وفي «المغرب»: يتوهم  
بعضهم أن المعاذات هي التمانيم، وليس كذلك، إنما التيممة الخُرْزَة، ولا بأس  
بالمعاذات إذا كتب فيها القرآن أو أسماء الله تعالى، ويقال: رقا الرقاقي رِقْياً  
ورقية: إذا حوَّله ونقش في حوذته. قالوا: وإنما نكره الحوذة إذا كان بغير لسان  
العرب، ولا يلزم ما هو، ولعله يدخله سحر أو كفر أو غير ذلك، وأما ما  
كان من القرآن أو شيء من الأدعوات فلا بأس به.

قال الزيلعي: ثم التيممة قد تشبه بالتيممة على بعض الناس، وهي خيط  
كان يربط في العنق، أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على

(١) المختصر (٧/٦٥٨).

(٢) (٩/٦٠٠).

٣/١٦٨٧ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ،

أَنَّهُ قَالَ

رَعَيْتُهُمْ، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَذَكَرَ فِي مَدْرَدٍ لَأَمْعَانَ أَنَّهُ كَفَرُ، وَفِي «الْمَجْنَسِ»: اِخْتَلَفَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بِالْفَتْحِ، مَنْ يَقْرَأُ عَلَى الْعَرُوسِ أَوْ الْمَلْدُوحِ الْفَاحِشَةَ، أَوْ يَكْتُبُ فِي وَرْقٍ وَيُعَلِّقُ عَلَيْهِ، أَوْ فِي طَسْتٍ وَيَقْمَلُ زَيْتِي، وَعَنِ السِّيِّئَةِ أَنَّهُ كَذَّابٌ يَعُوذُ لِنَفْسِهِ، قَالَ وَهَبُ بْنُ وَهَبٍ: وَهَبُ اللَّهِ عَنْهُ، وَعَنْ أَتَجَوَّازَ عَمَلِ النَّاسِ الْيَوْمَ، وَمَا وَرَدَ لِأَنَارِهِ، وَلَا بِأَسْرَابٍ بِشَدِّ الْجَبِّ وَالْحَافِظِ الْتَعَاوُدَ عَلَى الْحَضَةِ، إِذَا خَابَتْ مَلْفُوفَةٌ، اهـ.

قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: قَالَ فِي «الْحَاثِيَةِ»: امْرَأَةٌ تَصْنَعُ آيَاتَ التَّعْوِيدِ لِيَحْبِبَهَا زَوْجُهَا، بَعْدَ مَا كَانَ يَنْفَعِبُهَا، ذَكَرَ فِي «الْحَامِصِ الصَّغِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَلَا يَحِلُّ، وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبَانَ فِي تَوْحِيدِهِ أَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ السَّحَرِ، وَالسَّحَرُ حَرَامٌ، وَمُشْتَبَهٌ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْرُومٍ كَثْرَةُ آيَاتِهِ، بَلْ فِيهِ شَيْءٌ دَائِدٌ. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَفَعَهُ: «إِنَّ أَرْقَى رَأْسِهِمْ وَالتَّوَلَّى شَرَّكَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(١)</sup>، وَالتَّوَلَّى بِوُزْنِ عَنْهُ: ضَرَبَ مِنَ السَّحَرِ، اهـ.

٣/١٦٨٧ - (مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ) مَصْفُورًا (ابْنُ قَيْسٍ الْمَكِّيُّ) الْأَعْرَجُ يَكُنَّى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبَا مَرْفُورٍ، اِخْتَلَفَ فِي وَلائِهِ، كَمَا فِي: «التَّحْرِيدِ» (أَنَّهُ قَالَ) هَذَا مُعْضَلٌ، وَرَوَاهُ ابْنُ وَهَبٍ فِي «جَامِعِهِ» عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ قَيْسٍ عَنْ شُكْرَةَ بْنِ خَالِدٍ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَقَدْ وَرَدَ مُتَعَلِّقًا مِنْ حَدِيثِ أُمِّهِمَا أَسَاءَ. لَيْتَ عَمَسَ مِنْ وَجْهِهِ صَحَابُحُ عَبْدِ أَحْمَدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٢)</sup>، كَذَّابٌ فِي «التَّنْبِيهِ»<sup>(٣)</sup> وَ«الرِّقَابَةِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ دَاوُدَ (٣٨٨٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٣٠).

(٢) «سَيِّدُ أَحْمَدَ» (٤٣٨/٩)، وَابْنُ التَّرْمِذِيِّ (٢٠٤٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٤١٠).

(٣) «تَنْبِيْهُ الْعَرَبِ» (٦٧٧).

(٤) «شَرْحُ الرِّقَابَةِ» (٣١٢/٤)، وَ«الْأَعْلَانُ» (٢٧/٢٧).

دُخِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابُنِي جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ  
لِعَاضَتَيْهِمَا: .....

(دُخِلَ) بَنَاءُ الْمَجْهُولِ لَعَدَّتْ بِأَنَاءٍ. كَذَا فِي «الْمَحَلِّي» (هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
بَابُنِي جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) «أَقْرَبُ النَّبِشِيِّ ذِي الْكِبَارِ مِنْ الصَّحَابِيِّ الْحُطَّلِيِّ»  
ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ أَسْرَءَ وَرَ شَلِيفَةً عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَشْبُ  
سَبِينٍ. اسْتَشْهَدَ فِي غَزْوَةِ مَوْثَنَ، مَعَ ثَمَانَ مِنَ الْأَمْجَرَةِ، أَخْرَجَ الْحَارِثِيُّ عَنْ  
أَمْسٍ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَزَّزَ. «أَخَذَ الزَّيَّادَةُ وَبَنَ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَحْدَعَهُ  
جَعْفَرُ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَحْدَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ». «الْحَدِيدُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ  
خَبْرَهُ الْأَمْرَاءَ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّي»: عَرَفَهُ يَابُنِي جَعْفَرُ، يَعْنِي اثْنَيْنِ مِنَ وَلَدِهِ  
الْثَّلَاثَةِ، وَحَمَّ عَبْدُ اللَّهِ وَحَمْدُ وَحَمْدُ. اهـ

وَفِي «الْمَشْكَاةِ» عَنْ أَسْمَاءَ ثَلَاثَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ وَلَدَ جَعْفَرٍ يَسْرِعُ إِلَيْهِمْ  
الْعَيْنِ. قَالَ الْفَارِسِيُّ<sup>(١)</sup> مَعَهُمُ الْوَارِدُ وَكَوْنُهُ ثَلَاثًا. وَفِي تَخْلُصِهَا بِفَحْشَاهُمَا أَيْ  
أَوْلَادِ حَمْرٍ.

(فَقَالَ) ﷺ (لِعَاضَتَيْهِمَا) الْحَدِيثُ مَا دُونَ الْإِطْلَاقِ إِلَى الْخُشْعِ، وَخُضِّصَ  
الْإِظْهَارُ بِبَعْضِهِ إِذَا خُفِّصَ إِلَى عَدَمِهِ تَحْتَ جَدَاحِهِ، وَحَاضِةُ الْعَيْنِ أَيْ نَفْسُهُ فِي  
تَرْبِيعِهِ، وَاحْتِصَانُ الشَّيْءِ جَعْلُهُ فِي حَصْبِهِ، كَذَا فِي «مَخْتَارِ الْمَرْجَحِ» قَالَ  
الزُّرْقَانِيُّ: يَحْذَرُ أَنْ يَكُونَ أَمِيمًا أَسْمَاءَ بَنَتِ عَبْسٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهَا،  
فَذَلِكَ أَبُو عَمْرٍ. اهـ.

وَبِأَوَّلِ حَزْمِ صَاحِبِ «السَّحْمِيِّ» إِذَا قَالَ: وَهِيَ أَمِيمَةُ أَسْمَاءَ. قَالَ: وَلَقَدْ  
الْبَدْعُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي «الْمَشْكَاةِ» بِرَوَايَةِ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ عَنْ  
أَسْمَاءَ بَنَتِ عَبْسٍ، قَالَتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ وَلَدَ جَعْفَرٍ يَسْرِعُ إِلَيْهِمْ الْعَيْنِ  
أَفَأَسْرَفِي بِهِمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِثْلُ الْقَدْرِ لَسَفَفْتُهُ لِعَيْنٍ»  
وَأَوْضَحَ مِنْهُ «سَهَابُ» فِي حَدِيثِهِ جَائِزٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لِأَسْمَاءَ.

(١) «مَرْفَاقُ الْمَنَاتِيخِ» (٨/٣٦٤)

«مَا لِي أَرَاهُمَا صَارَ غَيْرَهُ فَنَافَتْ خَاضَتُهُمَا» يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنَّهُ تُسْرِعُ إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ. وَلَمْ يَسْمَعْهُمَا أَنْ تَسْتَرْفِي لَهُمَا إِلَّا أَنَا لَا تُدْرِي مَا يُوَاقِفُكَ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَرْفُوا لَهُمَا، فَإِنَّهُ تُوَسَّقُ شَيْءُ الْقُدْرَةِ لِنَسِيقَةِ الْعَيْنِ».

(مَا لِي أَرَاهُمَا) أَيِ التَّوَلَّدَ (صَارَ غَيْرَهُ) بَضَاءٌ مَحْسُودٌ أَيْ: حَبْطُ الْجَسْمِ، بِفُلَانٍ: ضَرَعُ الزَّحْلُولِ خِرَافَةً ضَمُّعٌ وَفُلٌ، وَفِي «الْمُسْتَفَى»: قَالَ عَبَّاسٌ بْنُ دَاوُدَ: «مَنْ مَاءٌ مَاحِيَانٍ نَحَلَتْ أَيْسَاهُمَا (فَقَالَتْ حَقَّتْهُمَا) ذَلِكَ الْبَاحِي»<sup>(١)</sup> لَعَنَ بَرِيدٌ أَمَهُمَا، وَهِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عَبَّاسٍ. كَانَتْ تَحْتَ حَمْفَرٍ بِنِ ابْنِ طَالِبٍ، فَوَلَدَتْ لَهُ عَمَلًا بَنًا وَمَحْسُودًا وَعَوْنًا، ثُمَّ عَزَلَهُ عَنَّهُمَا، فَأَبْرَأَ الصَّبِيغَيْنِ. وَضِي فَقَدَعَهُ، فَوَلَدَتْ لَهُ مُحَمَّدًا، ثُمَّ حَنَفَ عَلَيْهَا عَمْرٌ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَوَلَدَتْ لَهُ بِحَسٍّ، أَيْ:

(يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ) الْاضْمِيزُ لِذَلِكَ (تُسْرِعُ) ضَمُّعُ النَّاءِ وَكَسْرُ الرَّاءِ، وَيَفْخُحُ أَيِ تَعْجَلُ، كَذَا فِي «الْمَعْرِفَةِ» (إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ) أَيِ يَزُورُ فِيهِمَا سَرِيعًا يَكُونُ حَسْبَهُمَا كُتُورِي وَالْمَعْمُورِي (لَوْلَمْ يَسْمَعْهُمَا أَنْ تَسْتَرْفِي لَهُمَا إِلَّا) هَذَا الْأَمْرُ وَهُوَ (أَنَا) لَا تُدْرِي مَا يُوَاقِفُكَ (وَيَجُوزُ عِنْدَكَ (مِنْ ذَلِكَ) الَّذِي يَرَاهُ بِهِ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَرْفُوا) مَرَجَ الْعَيْنَ الْفَوْقِيَّةَ. وَكَانَ الْوَرَاءُ وَخَمُّ الْقَافِ أَيِ اطْلُبُوا (لَهُمَا) مِنْ بَرَأَتِهِمَا. وَرَوَى قَاسِمٌ مِنْ أَصْبَغٍ عَنْ حَبْرٍ أَنَّهُ نَقَلَ، قَالَ: لَا سَمَاءَ بِنْتُ حَمِيرٍ، أَمَا ذَاكَ أَحَدُهُمْ بَنِي أَخِي عَمَلَةَ، أَتَسْبِيحُ حَاجَةً؟، ثَانِيًا: لَا، وَلَٰكِنْ تُسْرِعُ إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ، أَفَرَأَيْتُمَا؟ ذَلِ. «وَرَبِّمَ ذَا؟» فَمَرَسَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمَا»، كَذَا فِي «الْوَرَقَاتِ»<sup>(٢)</sup>، قَالَ الْحَافِظُ: ضَاعَ أَيْ نَسِيَ.

(إِنَّهُ لَوْ سَمِعَ شَيْءَ الْقُدْرَةِ) مَحْتَجِينَ أَيِ تَوَقَّصَرُ أَنْ لَشَيْءٍ قُوَّةَ تَسْقِيقِ الْقُدْرَةِ (لِنَسِيقَةِ الْعَيْنِ) نَفْوَ مَا يُبْرَاهَا إِلَّا أَنَّهُ شَيْئًا لَا تَسْبِيحُ الْقُدْرَةَ، فَإِنَّ الْقُرْطُبِيَّ: قَهْوُ

(١) «الْمُسْتَفَى» (٧٦/١٥٦).

(٢) «مَرْحُومُ الْوَرَقَاتِ» (٤/٢٧٣).



٤/١٦٨٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ بَسَارٍ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي الْبَيْتِ ضَبِّي يَبْكِي، فَذَعَرُوا لَهُ أَنَّ بِهِ لَعِينًا. قَالَ عُرْوَةُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَسْتَفْقُونَ لَهُ مِنْ الْعَيْنِ؟».

مبالغة في تحقيق إصابة العين جرى مجرى التعميل إذ لا يرد الغدر شيء، قال الباقعي<sup>(١)</sup>: أمر بالاستشفاء، ولم يأمر بالاعتسال؛ لأن الاعتسال إنما يكون إذا كان العائن معروفاً، وأما إذا كان مجهولاً فلا سبيل إلى أن يخلص أحد بالاعتسال، وإنما يذهب أذه بالترقية، اهـ.

٤/١٦٨٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سليمان بن بشار) الهلالي النخعي (أن عروة بن الزبير حدثه) قال أبو عمر<sup>(٢)</sup>: مرسل عند جميع رواة الموطأ، وهو صحيح يستند معناه من طرق ثابتة، وقد رواه البزار عن أبي معاذة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن بشار عن عروة عن أم سلمة. كذا هي الزرقاني<sup>(٣)</sup>.

أن رسول الله ﷺ دخل بيت أم المؤمنين (أم سلمة زوج النبي ﷺ) وفي البيت حمي (ثم يسم (يبكي فذكروا) أي أعلل البت (أن به العين) أي أخذته العين (قال عروة: فقال رسول الله ﷺ: ألا يفتح الهمزة وخفة اللام (تستفرون له) أي لم لا تطلبون له من يرفه (عن العين؟).

قال الزرقاني<sup>(٤)</sup>: وفي «الصحيحين»<sup>(٥)</sup> من طريق الزهري عن عروة عن

(١) «المعجم» (٧/٢٥٨).

(٢) انظر «التبويب» (٢٢/١٥٣) و«الاستنكار» (٢٧/٦٨).

(٣) «شرح الزرقاني» (٤/٣٢٣).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٧٣٩)، و«صحيح مسلم» (٢١٩٧).

زينب بنت أم سلمة عن أمها ثأن السي رضي الله عنه: رأى في بيتها جفارة غي وجهها سعة، فقال: استرقوا لها، فإن بها النظرة، فصح السين المهمة وتضم، وعين مهمة سوداء، أو حمرة بعلوها سوداء، والمراد أن السفرة أدركتها من جهة النظرة، وبإحدى الرأي أنها قصة غير ما في «الموطأ»، ويحتمل اتحادهما، وهو الأصل لاتحاد المصحح، والنصي يطلق على الأثر كالذكر، واليكاء من ثأنها بالسعة الناشئة عن العين، وكأنهم لما أخبروه بأثره العين، قال: فإن بها النظرة تصديقاً للولهم، وتعبيراً لأمره بالرفقة، فلا خلف، اهـ.

ومال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> إلى اتحاد القصتين إذ ذكر في بحث وصل حديث أم سلمة ورساله: قد جاء حديث عروة هنا من غير رواية الزهري، أخرجه البزار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة، فسلط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة، وقال اندارقطني: رواه مالك وابن عيينة، وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد، فلم يجاوزوا به عروة، وتعدد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه، ولا يصح، وإنما قال ذلك بالنسبة إلى هذا الطريق لأنفراد الواحد عن العدد الجم، وإذا انضمت هذا الطريق إلى رواية الزيري فويث جداً اهـ.

وهذا يدل على اتحاد الروايتين عنده، ومن المطائف أن حديث أم سلمة هذا أخرجه البخاري في «صحيحه» عن محمد بن خالد نا محمد بن وهب نا محمد بن حرب نا محمد بن الوليد نا الزهري عن عروة، فإن الحافظ: اجتمع في هذا التسد من البخاري إلى الزهري ستة أنفس في نسبي، كل منهم اسم محمد، وإذا روينا الصحيح من طريق الراوي عن الخطابي عن الكشيبي عن القريبي كانوا عشرة، اهـ.

(١) «فتح الباري» (١/٢٠٦).

## (٣) باب ما جاء في أجر المريض

٥١/١٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ  
عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ بَعَثَ اللَّهُ  
مَعَانِي إِلَيْهِ مَلَكَئِكًا، فَتَالِهُ الْخَطَرُ مَاذَا تُثَوِّلُ لِعَبْدِهِ، فَإِنْ هُوَ، إِذَا  
حَازَهُ، حَمَدَ اللَّهُ.....»

## (٣) ما جاء في أجر المريض

أي ما جاء في بيان ثوابه وأجره عند الموت

٥١/١٦٨٩ - (مالك عن زيد بن أسلم) (عن عطاء بن يسار) قال  
مررت على رجل من بني عبد النضر من طريق مكة من شيبان بن مسعود، قال: «وإن  
المرء إذا مرض، وبصته ابن معمر، وإنه من ربه من عطاء من أبي سعيد  
بخديري، أنه (أن رسول الله ﷺ قال: إذا مرض العبد) قال المروزي المفسر  
والأخبار المأثورة بعدة عديدي العبد المؤمن، لتوفيقه من ربه على ما يشاء  
له في الدنيا، يعني أن تلتفت إلى أنه - عطاء - تكون لغيره منه المؤمن المسمى  
خاصة، (بعث الله ملائكته وتعالى إليه) أي إلى المريض (ملائكة).

قال الشافعي رحمه الله: «والله لا يكفر به معه في غير هذه الأمور»  
لأنه مخصوص بما حفظه من قول المراء. لأن الإحالة التحفظ الملازمين له  
بحسب قول من شئ

(عطاء) تعالني (المنظرة) بضم الهمزة والقاف أي أحضرها (عطاء يشقوا)  
أعرض (للعقوبة) بعد التبرر ونسبته لوفاء جميع عذره (إمان) يستحب التوكل (هو)  
أي المريض (إذا حازوه) أي غزاهه واستلمه حاله، بحيث الجمع في الجمع  
تصغيره، مفسد عاده ما وجد في الجمع المفسد، أي عاده من بعده،  
ولا يرميه إلا أن تستأمنه عياده، (حمدا لله) كسر الهمزة على سبعة المقاصي

وَأَنْتَنِي عَلَيْهِ رَفَعَا ذَلِكَ إِلَيَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَمُ. فَيَقُولُ: يُعْبِدِي عَلِيًّا، إِنْ تَوَقَّيْتَهُ، أَنْ تُدْخِلَنِي لُجْنَةً. وَإِنْ أَنَا سَفَّيْتُهُ أَنْ أَتَدْبِنَ لَهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ. وَأَنْ أَكْفُرَ عَنْهُ سَبَّابَتُهُ.

(وَأَنْتَنِي عَلَيْهِ) سبحانه بما هو أهله (رفعا) أي المكنان (ذلك) الحمد (إلي الله عز وجل وهو) سبحانه وتعالى (أعلم) بذلك الحمد من الملكير استشاراً واختاراً على العلائكة، وحينئذ ليعاد على الحمد له عز اسمه في كل حال.

(فيقول) الله عز وجل: (يعبدي) هذا حق (علي) بشد الياء (إن أنا توفيته) وليس في السخ المسبية لفظ (أنا)، والأوجه وجوده لمناسبة الأني من قوله: (إن أنا شفيعته). وإن بكسر الهمزة وسكون النون، أي إن أمته في ذلك العرض (أن) يفتح الهمزة وسكون النون (الدخلة) ضم الهمزة (الجنة) قال الرافعي: لا عذاب أو مع الناسين (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون (أنا شفيعته) أي عافيته من هذا العرض (أن) يفتح الهمزة (أبذل) له لحماً خيراً من لحمه (العريض) (ودما) خيراً من دمه).

قال الشافعي: يريد أن أعبد، إلى صفة أفضل من صفة، بأن أذله لحماً خيراً من لحمه، ويحتمل أن يريد به خيراً في سجد رقبته وسلامته من الأسقام، ويحتمل أن يريد به أنه خير لما يريد الله تعالى من استعماله بالطاعة، وإثباته من عوده إليه.

(وإن) يفتح الهمزة (أكفر عنه) تشديد الفاء المحسورة (سيئاته) قال المورقاني<sup>(١)</sup>: أي الصفات كلها.

قيل: ولا مانع عن الكليات أيضاً لو شاء. قال الرافعي: وما اختصاه ظاهره من شرط الصبر إنما هو مفيد بهذا الثواب المحصور، فلا شافي حر الطيراني وغيره عن أس رقبته إذا مرض المعبود شرح من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

(١) «شرح الزرقاني» (١/٣٧٢) والحديث في «المعجم» (٥/٤٧).

٦/١٦٩٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُدُّ الْمُؤْمِنُ مِنْ مُصِيبَةٍ.....»

المقتضي ترغيب تكفير الدروب على السمع، سواء انقم له ضرر أم لا، وانشراط الدروبي انصر متع بأنه لا دليل عليه، واحتجاجة يوفق، التعبد بالصبر في أحوال لا تنهض؛ لأن ما صبح منها مفيد شراب مخصوص، فاعضبر فيها الصبر لحصوله، ولو تجد حديثاً صحيحاً شرب به مطلق الكفير على مطلق المريض مع اعتبار نصر، وقد أورد من الأحاديث في ذلك فتحررني ما ذكرته، وسباني مراد في ذلك قريباً مما يدل على التعميم.

٦/١٦٩٠ - (مالك عن يزيد) بإسنادة فزاي ابن مالك (بن خصيفة) أخذ، فحجته فضاء متعملة مصفراً سنة إلى حله (عن عروة بن الزبير أنه قال: سمعت عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أخرجه البخاري رواية الزهري عن عروة (تقول: قال رسول الله ﷺ) قال الزرقاني: له طرف كتبه في «المصاحف» وغيره (لا يهيب المؤمن من مصيبة) فلفظ «من» رائدة للاستعراق، كذا في «السنن»، قال الحافظ: أصل المصيبة: إرميه بالسهم، ثم امتدحت في كل مازلة، ويقال: الرقيب: أصاب يستعمل في الخير والشر، قال تعالى: «فَرِيقٌ نُهِنَ لَكَ حَسَنَةً فَنُوْهُمْ وَإِلَى نُهِنِكَ مُصِيبَةٌ» الآية. قال: وميل الإصابة في الخير مأخوذة من الضوابط، وهو الخط الذي ينزل بقدر الحاجة من غير ضرر، وفي الشر مأخوذة من إصابة السهم، وقال الزركاشي: المصيبة هي اللغة ما ينزل بالإنسان مظناً، وفي العرف ما ينزل به من مكروه حامية، وهو المبراد فيها، الخ.

ولفظ البخاري: «ما من مصيبة تصيب المسلم»<sup>١</sup> قال الزرقاني: وللمسلم

(١) سورة التوبة الآية ٥١

(٢) والحدوث في «الشهد» (٢٤١/٢٥)

حَتَّى الشُّوْكَ، إِلَّا قُصَّ بِهَا، أَوْ كُفِّرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهَا. لَا يُدْرِي  
يُزِيدُ، أَيُّهُمَا قَالَ عُرْوَةُ.

أخرجه مسلم في: ٢٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ١٢ - باب نواب  
المؤمن فيما يصيبه من مرض، حديث ٥٠.

من طريق مالك وبنو من عن الزهري «ما من مصيبة يصيب بها المسلم،  
ولأحمد عن معمر عن الزهري «ما من رجوع أو مرض يصيب المؤمن»، قلت:  
ولفظ البخاري من حديث أبي سعيد وأبي هريرة «ما يصيب المسلم من نصب،  
ولا وصب، ولا هم، ولا حزن، ولا أذى، ولا غم حتى الشوكة يشاكها، إلا  
كُفِّرَ الله من خطاياها».

(حتى الشوكة) المرة من مصدر شاك، بدليل جعلها حاية للمعاني، وقوله  
في رواية البخاري: «يشاكها»، ولو أرادوا الواحدة من اثني عشر، لقال: يشاك  
بها، قاله البيضاوي. وقال المحققون: جروا في الحركات الثلاثة، فالجر بمعنى  
العاية، أي حتى ينهي إلى الشوكة، أو عطفاً على نطق «مصيبة» والنصب بتقدير  
عامل أي حتى وجد أنه الشوكة، والرفع عطفاً على التضمير في يصيب: اهـ.

(إلا قص بها) بالناف وانصاف المهمة المشددة أي أخذ بها. وأصل نقص  
الأخذ. وفي رواية نقص، وهذا متغارباً المعنى، قاله عياض (أو كفر بها) شك  
من يزيد الراوي (من خطاياها) أي خطايا المصائب (لا يلزم يزيد) من خصيفة  
الراوي (أيهما) أي أي اللفظين، وفي النسخ الهندية «أيهما» أي التكنيتين من  
قص وكفر (قال) شيخه (عروة) من الزبير، ولفظ البخاري «إلا كفر الله بها عنه».

قال المحقق<sup>(١)</sup>، وفي رواية لأحمد إلا كان كفارة لذنبه، أي يكون ذلك  
عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المصيبة، ويكون ذلك سبباً لمخفرة ذنبه،  
ووقع في رواية ابن حبان «إلا دفعه الله بها درجة، وحط عنه بها خطيئة»، ومثله

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠٥/١٠).

لنعلم من طريق الأسماء عن عائشة، وهذا يقتضي حصول الأربع معاً،  
حصول الثواب ورفع العقاب، وشأنه ما أخرجه الضحاك في الأوسط من  
وجه آخر عن عائشة، يقطع ما ضرب علي من طريق خط إلا حط الله به عنه  
خطيئة. وبكت له عائشة، ورفع له درجته، وبسببها.

وأما ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق حمزة عنها لفظ إلا كتب الله له  
بها حسنة، أو حط عنه بها خطيئة، كذا وقع فيه لفظ (أو)، فيحتمل أن يكون  
شكاً من الرواة، ويحتمل الشروع، وهذا الوجه، ويكون المعنى إلا كتبه الله له  
بها حسنة إذا لم يكن عليه عقاباً، أو حط عنه إذا كانت له خطايا.

وعنى هذا فيقتصر الأول أو من ليست عليه خطيئة يراد من رفع  
درجته بقدر ذلك، والمفضل واسع، ووقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحمد<sup>(١)</sup>  
ورحمته أبو عوانة والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شعبة القعقري، أن  
عائشة - رضي الله عنها - أخبرته أن رسول الله ﷺ طهره وجع، فجعل يتقلب  
على فراشه يستنكي، فقالت له عائشة - رضي الله عنها - لو صنع هذا  
بعضنا لوحدث عليه، فقال: «إن الصالحين يشهدون عليهم، وإن لا يصيب  
المؤمن نكبة سوفته»، الحديث، وفيه تعقب على الشيخ عمر الناس من عبد  
السلام حين قال: ضى بعض الجهلة أن انصافاً، مأجور، وهو خطأ صريح،  
فإن الثواب والعقاب إنما هو بالكتب، والمصائب ليست منها من الآخر علم  
الخير والشر.

وجه التعقب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في حصول الأجر بمجرد  
حصول العمية، وأما قصر الرضا، فقد رآه يمكن أن يثبت عليهما زيادة  
على ثواب النصيب، قال القرطبي: لمصائب كقارة حراماً سواء أضر بها الرضا

(١) أخرجه أحمد (٦) (١٦٩٠)

٧/١٦٩١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي  
صَعْفَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَوِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ:  
سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَرَدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا  
يُصَبُّ مِنْهُ.

أخرجه البخاري في ٧٥ - كتاب البرص، ١ - باب ما جاء في كفارة البرص.

ثم لا يمكن إن افترق بها الرضا عظم التكفير، وإلا فلي، كما قال، والتحقيق  
أن النجاسة كفارة لذات بوائبها، وبإرضاء يؤجر على ذلك: فإذا لم يكن  
للعصاة ذنب عوّن عن تلك من الثواب بما يواريه.

وذهب الغرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للعصاة جعل الله هذه  
النجاسة كفارة لذنبك؛ لأن الشريعة قد جعلها كفارة، فوال تكبير طلب  
تحصيل المصلحة، وهو إساءة أدب على الشريعة، كما قال.

وتحفظ بما ورد من جواز الدعاء بما هو واقع كالتصلاة على النبي ﷺ  
وسؤال التوسعة له، وأجيب بأنه الكلام فيما لم يرد فيه شيء، وأما ما ورد فيه  
فهو مشروع. لئلا من امتثل الأمر فيه علم ذلك، اهـ.

٧/١٦٩١ - (مالك عن محمد بن عبد الله بن) عبد الرحمن بن (أبي  
صعفة) بمهمات مفتوحات، إلا العين الأولى فمأكنة، قال ابن عبد البر في  
«التجريد»<sup>(١)</sup>: له حديثان، يعني أحدهما هذا، والثاني ما تقدم فيه نجس فيه  
الزكاة، وتقدم هناك الاختلاف في نسيه (أنه قال: سمعت أبا الحباب) يضم  
الحاء، المهمة وخفة الموحدة (سعيد بن يسار) شحبة ومهلفة، القندي.

(يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: من برد الله به خيراً)  
أي خيراً عظيماً أو جميع الخيرات، قاله الزرقاني، وفي «المعالي»: التنوير  
للتنوير، وأنجار والمجروح حال عنه، أي خيراً متلباً به (يصب منه) قال



صاحب "السحلي": الرواية بالنسبة للفاحل على الأشهر، والفاحل ضمير نكرة، وهو مجرور، لأنه جواب الشرط ومن المتعاقبة، يقال أصاب زيد من عرر أي أرسل إليه مصبة.

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>: يجب ضم النجدة وكسر الصاد عند أكثر المحدثين، وهو الأشهر في الرواة، وقال الحافظ في الفتح<sup>(٢)</sup>: كذا للأكثر بكسر الصاد والفتح الله، وقال أبو عبيد الهروي: معناه يتقلبه بالمصائب لشيء عليه، وقال غيره: معناه يوجه إليه البلاء بنفسه، وقال ابن الجوزي: أكثر المحدثين يرويه بالكسر، وسمعت ابن الخطيب يفتح الصاد، وهو أحسن وأليق، كذا قال، ولو عكس لكان أولى، ووجه الضياع الفصح بأنه أتى بالأدب لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِئْتُ فَأَهْوَيْتَنِي﴾.

قال الحافظ: وبشهادة الزكر ما أخرجه أحمد<sup>(٣)</sup> من حديث محمود بن لبيد، رفعه إذا أحب الله توأماً ابتلاهم، فسر ضمر فله الصبر، ومن مزج فله الخزع، ورواه ثقات، إلا أن محمود بن لبيد اختلف في سماعه من النبي ﷺ، وله شاهد من حديث أسد الترمذي وحده.

وفي هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن؛ لأن الأدمي لا يتتق غالباً من الله بب، مخرجاً أو هم، أو نحو ذلك، وفي رواية أخرى عند البخاري عن حديث ابن مسعود عما من مسلم بضيه أذى إلا حات الله عنه خطاياءه وظواهره نعميم جميع الذنوب، لكن يجسور خصوا ذلك بالصفاته، فحملوا المطلقات الواردة في التكفير على التقييد، ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث

(١) شرح الزرقاني، (٤١/٤٣٢٩).

(٢) فتح الباري، ١٠٦/٤٦٠٨، والحديث في التمهيد (٢٣/٢٦٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٥/٤٢٨).

٨/١٦٩٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ  
رَجُلًا جَاءَهُ الْمَوْتُ فِي زَمَانٍ .....

التي ظاهرها التعميم أن المذكورات صالحة للتكفير، فكفر الله بها ما شاء من  
الذنوب، ويكون كثرة التكفير وقلة باعتبار شدة المرض وخفته.

وقد استدل به على أن مجرد حصول المرض أو غيره مما ذكر يتروى عليه  
التكفير المذكور، سواء انضم إلى ذلك صبر أم لا، وأبى ذلك قوم كالفرطبي  
في «المفهم»، فقال: محل ذلك إذا صبر واحتسب، إلى آخر ما بطله الحافظ  
في ذلك أشد البسط.

وقال في آخره: والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر حصل التكفير  
ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله، وإن لم يحصل الصبر نظراً، إن لم يحصل  
من الجزع ما يُدْمُ من قو أو فعل، فالفضل واسع، ولكن المنة منحة عن  
منة الصابر السابقة، وإن حصل فيكون ذلك سبباً لتقص الأجر الموعود به أو  
التكفير، فقد يستويان، وقد يزيد أحدهما على الآخر، فيقدر ذلك بقضى  
لأحدهما على الآخر، ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن ليد الذي  
ذكرته قريباً، اهـ.

قلت: ومالك الباجي<sup>(١)</sup> أيضاً إلى التقييد، إذ قال في حديث عائشة  
المذكور قبل: ومعنى ذلك أنه إذا صبر واحتسب، وقال في هذا الحديث: يريد  
يصيب منه أي بالمرض المؤثر في صحته، وأخذ المال المؤثر في غناه،  
والحزن المؤثر في سروره، والشدة المؤثرة في صلاح حاله، فإذا صبر واحتسب  
كان ذلك سبباً لما أرواه الله تبارك وتعالى به من الخير، اهـ.

٨/١٦٩٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن رجلاً) لم يسم  
(جاءه الموت)<sup>(٢)</sup> فجأة وبخلة من غير سبق مرض، كذا في «المعلى» (في زمان

(١) «استحقاق» (٢٥٩/٧).

(٢) الحديث في «المعبد» (٥٧/٢٤)، و«الاستدراك» (٢٥/٢٧).

وَسُئِلَ اللَّهُ ﷻ فَقَالَ رَجُلٌ: هَنِئِئاً نَه. قَاتَ وَلَمْ يَتَنَلْ بِمَرَضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ. وَمَا يَدْرِيكَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ ابْتَلَا بِمَرَضٍ، يُكْفَرُ بِهِ مِنْ سَيِّئِهِ».

رسول الله ﷺ فقال رجل: لم يسم (هنيئاً له) أي يهتأ له هنيئاً مصدر لفعل محذوف، كذا في «المحلى» (ماث) استئناف ليدل موجب التهئة (ولم يبتل) بفتح اللام يبتأ: المجهول من الابتلاء، والجملة حالية (بمرض) قال الباجي: يقبض بحاله في سلامته من المرض، وإنما ذلك غبطة في الدنيا خاصة.

(فقال رسول الله ﷺ) حلى وجه الإنكار عليه: (وبحكك) كنمة رحمة لمن وفع فيهلكة لا يستحقها، كما أن ويل كلمة عذاب لمن يستحقه، وهذا مصروبان بإضمار فعل، كذا في «الزرقاني»<sup>(١)</sup>، وفي «المحلى»: ويحك كلمة ترحم وتوجع، منصوب على المصدر ويضاف ولا يضاف، ويقال: ويح زيد وويحاً له وويح له، وإنما ترحم عليه لعذره في ظنه أن علم المرض خير له، اهـ.

(وما يدريك) بضم التحتية الأولى، أي وما يعلمك أن علم المرض خير له (لو أن الله تبارك وتعالى) (ابتلاء بمرض يُكْفَرُ به من سيئاته) قال صاحب «المحلى»: جملة شرطية، والجزاء قوله: يكفر، أو هو صفة لمرض، والجزاء محذوف، أي لكان خيراً له، ويحصل أن يكون لو للتمني بمعنى ليت، وعلى هذا يتعين قوله: يكفر صفة، اهـ.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: يريد - والله أعلم - ما يدريك أن هذا أفضل، وأن ما يكفر به من سيئاته أفضل من سلامته من الأمراض مع بقاء سيئاته، اهـ.

قال الزرقاني: فإن غير المعصوم لا يدخلو غالباً من مواقع السيئات،

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٣٩٦).

(٢) «المنتقى» (٧/٢٥٩).

(٤) باب التعوذ والرقية في المرضى

٩/١٦٩٣ - حَقَّقْنِي عَنْ مَا بَكَ، عَنْ يَرْبَادِ بْنِ حُضَيْنَةَ؛ إِذْ  
عَثَرُوا بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الشَّامِيِّ الْخُرَاسِيِّ أَنَّهُ نَافَعَ ابْنَ جَبْرِ الْخُرَاسِيَّ،  
عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي لَعْنَةٍ أَنَّهُ أَمَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عُثْمَانُ:  
وَيْهِ وَحَمَّ لَدَا نُفْلِكُنِي.

فانعرض مكلف لها، أو دافع للمفروجات، وكما امر السامع النفس. وقد روي  
أنه **يُخْرِجُ** خطيب امرأة، قوصها أمةا بالجماع، وقال: أليسك أنيأ نه تعرض  
تعرضه **فَقَالَ رَجُلٌ** يا لله عبد الله من حرقه، امر.

(٤) النعوت والأرفية هي المرض

أي حوارهما أو تفهما، ولعله احتاج إلى ذلك لما أن كون المريض مكبراً للذات يرميهم عدم الجواز، لا سيما ولم يرض النبي ﷺ بعدم المرض، كما في الباب السابق.

١٦٩٣ هـ - (مالك عن يزيد) بالاحتجاجة في أوله، ابن عبد الله (بن خزيمة) صاحب الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة واسكان التحتية وفتح الغاء، مسوب إلى جده (أو عمرو) فتح العين (ابن عبد الله بن كعب) من مالك (السلمي) بفتح حين، الأحمري العنقي، من رواية الستة (أخبره أبو نافع من جابر بن مطعم) ونسب في النسخ المصرية ابن مطعم (أخبره عن عثمان بن أبي العاصي) الثغفي الطائفي، أبو عبد الله، صحابي شهير، استعمله رسول الله ﷺ على الطائف، ظم يزل عليها إلى أن عزله عمر - رضي الله عنه - بعد مضي سنتين من خلافته، كذا في (المحلي)، مات في خلافة معاوية بالبصرة، كذا في (التاريخ) (١).

(أنه) أي عثمان (أنى رسول الله ﷺ، فالعثمان و) كان (يحيى وجمع غدا كلا) أي فارب، وفي الهندية قد كان (يهلكنى) بضم النون وكسر اللام، ولعصم

(١) انظر في المجلد (١٨٤).

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امسحوا ببسبغك شبع مرّات». وَقَالَ: أَعُوذُ

وغيره من رواية الزهري عن نافع عن عثمان أن شكا إلى رسول الله ﷺ وجعاً  
يحدث في جده منذ أسلم.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: فيه دليل على أن للجليل أن يصف ما به من الألم  
لاستدعاء الدواء أو الرقية أو الشفاء بأي وجه أمكن، وقد قال النبي ﷺ، وقال  
له ابن مسعود: إنك لتوعدك وعدكاً مُدْبِداً، قال: «أجل كما يوعدك رجلان  
منكم»، الحديث. وهذا مما لم يرد به التشكي وقلة الضرر، كما روي: أنه ﷺ  
دخل على رجل يعوده، فقال ﷺ: «لا بأس، يظهر إن شاء الله تعالى» قال:  
كلاً، بل هي حصى تضر، على شيخ كبير، تزير، القيور، فقال ﷺ: «فنعلم  
إذاً، اه».

(قال عثمان: فقال رسول الله ﷺ: امسحه) أي موضع الوجع (ببسمك)  
فإن التبركة في البسم (سبع مرات) وفي رواية مسلم: فقال: «ضع يدك على  
الذي يألم من جسدي»، وتلطواني والحاكم: «ضع يمينك على المكان الذي  
تشكي، فامسح بها سبع مرّات»، وفي السبع خاصية لا توجد في غيرها، وقد  
خص ﷺ السبع في غير ما مرصع بشرط قوة اليقين وصدق النبوة، قاله الزرقاني.

وقال الباجي: قوله: «امسح ببسبغك» يريد - والله أعلم - على معنى  
التبرك بالنياس، وقد خص النبي ﷺ هذا العدد في غير ما مرصع، فقال في  
مرضه: «هريقوا عليّ من سبع زبيب لم تحلل أوكيتهن»، وقد روى ابن شهاب  
هذا الحديث عن نافع بن جبير عن عثمان، فقال فيه: «ضع يدك على الذي  
يألم من جسدي، وقل: بسم الله ثلاثاً، وقل: سبع مرّات أعوذ بالله وقدرته من  
شر ما أجد وأحاذر».

(وقال) زاد في رواية مسلم «بسم الله ثلاثاً» قبل قوله: (أعوذ) أي اعتصم

(١) «النسخ» (٧٢/٣٦٠).

بِعِزَّةِ اللَّهِ، فَقَارَتْهُ مِنْ شَرِّ مَا أُجِدَّ قَالَتْ: فَفَلَّطْتُ نَبِيَّكَ فَأَذْهَبَ اللَّهُ مَا  
ثَانَ يَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَمُرَّ بِهَا أَهْلِي وَغَيْرُهُمْ.

أخرجه أبو داود في: ٢٧ - كتاب الطب، ١٩ - باب كيف المرقى، ولترسلين  
في: ٢٦ - كتاب الطب، ٢٤ - باب، حديث إسحاق بن موسى، أقوال أبو عيسى،  
إذا حديث حسن صحيح

(بِعِزَّةِ اللَّهِ) أي بعزته، قال تعالى: قَوْلَهُ الْكِبَرُ وَالْمُرُوءُ (الأنبياء، قال الراغب،  
المرور الذي يظهر وما يقهر، فإن بعزة النبي هي له تعالى هي الدائمة الباقية،  
وهي لغة انحططة المصروفة، كل في «الفتح» (وقد رثته) الكرامة (من شَرِّ مَا  
أُجِدَّ) أراد في رواية «أحذر»، (لترسلين) وحسنه، وحسنه، (ومن  
ما جاء من حديث أنس: «من شَرِّ مَا أُجِدَّ وأحذر من رجلي هذا»، قال صاحب  
«المحلى»: أي من شَرِّ مَا أُجِدَّ في الحال، وأحذر أي أخاف في الاستنباط،  
وهو مبالغة أحذر».

قال الناصي: قد نص على التعمد فيما مر به من شدة المرض بعزة الله  
ومدركته، وهذا يدل على جواز الاستشفاء والدعاء بالدعاء الممرض، وفي معناه  
التداوي بذلك، وحصل - والله أعلم - أن يريد به أنه يقود مع كل مسحة، وهو  
الأطهر عسى، أو: وقال الأزهري: وأما الذي وأماكم، أنه يقول ذلك من كل  
مسحة من السبع.

(قال) عنده، (ففلطت ذلك) الذي فطرت، (فأذهب الله) أي بركته وما  
كان في من الجمع (فلم أر لها) أي بهذه الكرامة، وفي «الفتح» الهذلية  
«»، أي ما أرى، رسول الله ﷺ (أعني وغيره) لأن من الأدوية الإلهية  
والصب النبوي، وقد حارب سبعة مع ما حب من دسارته واستعوبت إليه  
والاستعانة منه بعزته ومدركته، وثكره، يكون أنجع وأمنع، على الزرقاني:

(١) «أحذر» مؤنثاً، مع العلم بالمسحاة (٢٣٩٥/٢)، (٢) «تعمد» (٣٠٠/٢٣).

(٣) تاريخ الزرقاني، (١٢١٧).



وَيُنْفِثُ

الباب، أنه على الطاهر، وأن المرد بأنه كان يقرأ بالمعوذات، أي السور الثلاث، وذكر سورة الإخلاص معها تلياً لما اشتملت عليه من صفة الرب. وإن لم يصرح فيها بلفظ استعوذ.

وقد أخرج أصحاب المنى الثلاثة وأحمد وابن عزيمة وابن حبان من حديث عتبة بن عامر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «قل هو الله أحد قل أعوذ برب الفلق قل أعوذ برب الناس، تعوذ بهن، فإنه لم يتعوذ بمثلهن». وفي لفظ: «قرأ المعوذات ثبر كل صلاة»، فذكر من، اهـ.

قلت: وأصرح منه ما قال الزرقاني، وفي رواية ابن عبد البر من طريق عيسى بن يوسف عن مالك عن شهاب عن عروة عن عائشة: «كان إذا استنكى قرأ على نفسه: قل هو الله أحد والمعوذتين»، وكذا في رواية ابن عزيمة وابن حبان، اهـ.

(ويُنْفِثُ) بكسر الفاء وصمها بعدها مثله، أي يخرج الريح من فمه في يده مع شيء من ريقه، ويمسح جسده، وقال السيوطي: هو شبه البراق بلا ربح، أي يجمع ريقه، ويقرأ فيها وينفث، ثم يمسح بهما على موضع الألف.

وقال الحافظ: أي يتفل بلا ريق، أو مع ريق خفيف، أي يقرأ ما مسحاً لجسده عند قراءتها، قال عياض: ذئبة الثغث النبوك تلك المرطوية أو النهار الذي مائه الدكر، كما يتبرك بمسالة ما يكتب من اندكر، وقد يكون على سبيل التغاؤل بزوال ذلك الأثم عن المريض فانفصال ذلك الزهر، كذا في «الضح».

وترجم البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> «باب المنفث في ارقية»، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: في هذه افرحة إشارة إلى الرد على من ذكره الألف ثلاثاً،

(١) أخرجه البخاري في الطب (٥٧٢٨).

(٢) فتح الباري (٢٠٩/١٠).



قَالَتْ: فَتَنَا اشْتَدَّ وَجَعُهُ. كُتِبَ أَنَا أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأُصْبِحُ عَلَيْهِ بِبِمِينِهِ.  
أَجَاءَ بَرَكْتُهُ.

أخرجه البخاري في ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ١٤ - باب فصل المعوذات.  
ومسلم في: ٣٩ - كتاب السلام، ٢٠ - باب رقية المريض بالمعوذات والعت.  
حيث: ٥١.

كالأسود بن يزيد أحد الثامن نسكاً بقوته تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ الْمُفْضَلِثِ فِي  
الْعَمَلِ﴾، وعنى من كره المفضث عنه قراءة القرآن ما صنفه إبراهيم النخعي،  
أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره، أم الأسود فلا حجة له في ذلك؛ لأن  
المذموم ما كان من نفس السحرة وأهل الباطل، ولا يلزم منه ذم النفس بطلاق،  
ولا سيما بعد ثبوته في الأحاديث الصحيحة.

وأما النخعي فالحجة عليه ما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري عند  
لبخاري وغيره في رقية المذنب، فقد قصوا على النبي ﷺ انقصه، وفيها، أنه  
قرأ بفاتحة الكتاب، وتفل، ولم ينكر عليه النبي ﷺ، فكان ذلك حجة، وكذا  
حديث الثوري، فهو واضح، اهـ.

قال القاضي<sup>(١)</sup>: قولها: ينبت، شئ هي نبت الرافعي، قال عيسى بن  
صنار: المذنب شبه الزراف، ولا يلقي شيئاً، وروي عن عائشة - رضي الله عنها -  
أنها سئلت عن نبت النبي ﷺ، فقالت: كان ينبت كعد ينبت أكل الربيب،  
وهذا يقتضي أنه كان ينبت في السير من الرين، وأما النفل، فإنه يكون معه إلقاء  
الريق، كما في حديث أبي سعيد الخدري في قصة المذنب، اهـ.

(قالت) عائشة - رضي الله عنها - (فلما اشتد وجعه) ﷺ في مرضه الذي  
توفي فيه (كنت أقرأ عليه) ﷺ المعوذات (وأصبح عليه) قال أبو عمر: كذا  
أصحى، وقال غيره عنه: أصبح عنه (ببمينه) كذا في النسخ المصرية، وفي  
الهندية (بده) (وجاء بركتها) أي بركة يده الشريفة، ونسلم عن هشام بن عروة

(١) المعشر (٧٦/٢٦١)

عن أبيه عن عائشة «فلما مرض مرضه الذي مات فيه، جعلت أنضت عليه أمسح بيده نفسه؛ لأنها كانت أعظم بركة من يدي»، وللطبراني من أبي موسى: «فألقى وهي تمسح صدره وتدعو بالشفاء، فقال: «لا، ولكن أسأل الله الرقيب الأعلى» كما في «الزرة»<sup>(١)</sup>.

وهذه الروايات تدل على أن الحديث المذكور في قصة مرضه الذي توفي فيه عليه السلام، وهكذا أخرجه ليخاري برواية مالك عن الزهري، ثم أخرج برواية عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه، ثم نفث فيهما، فقرأ فيها ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْقَلَمِ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْكَافِرِ﴾<sup>(٤)</sup>، ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده»، الحديث.

قال الحافظ<sup>(٥)</sup>: «رواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب، وإن اتحد سندها بالذي قبله من ابن شهاب فصاعداً، لكن فيها: «أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ المعوذات عند النوم»، فهي مغايرة لحديث مالك المذكور، والذي يرجح أنهما حديثان من ابن شهاب بسند واحد، عدد بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض.

فأما مالك ومسلم ويونس وزهباد بن سعد عند مسلم، فلم يختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند التوجه، ومنهم من قبله بمرض الموت، ومنهم من زاد فيه فعل عائشة، ولم يفسر أحد منهم المعوذات.

وأما عقيل فلم يختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم، ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة - رضي الله عنها - كان بأمره صلى الله عليه وسلم، وقد جعلهما أبو مسعود حديثاً واحداً، وتعبه أبو العباس الطبراني، وقرئ بينهما خلف، وتبعه العمري، والله أعلم. اهـ.

(١) «شرح الرقاب» (٤/٢٧٧).

(٢) «فتح الباري» (٩/٦٦).

١٦٩٥/١١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ دَخَلَ عَلَى غَائِشَةَ وَفِي نَشْتِكِي. وَبِهَوْدِيَّةٍ تُرْقِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ.

١٦٩٥/١١ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأسدي (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الأنصارية (أن أبا بكر الصديق) رضى الله عنه (دخل على) ابنة (عائشة) أم المؤمنين (وهي تشتكي ويهودية) لم نسم (توقها) بفتح التاء وكسر القاف من الرقية (فقال أبو بكر) - رضى الله عنه - لليهودية المذكورة: (ارقها) بكسر الهمزة وصيغة الخطاب، فالمراد بكتاب الله التوراة، وروي «أرقها» بصيغة المتكلم، فالمراد بالكتاب القرآن، كذا في «المحلى»، وكذا في «التعليق المصحح»<sup>(١)</sup> عن شرح القادي لمحمد بن محمد، وزاد في الاحتمال الذي يحتمل أن يكون على صيغة المتكلم. أي أنا أرقها بكتاب الله، فيكون متضمناً للنهي من رقيها، اهـ.

(بكتاب الله) قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: أي القرآن إن رُجي إسلامها، لو توراة إن كانت معربة بالعربي، أو أمر تغييرهم لها، فتجوز الرقية به، وبأسماؤه الله تعالى وصفاته، وباللهسان العربي، وبما يعرف معناه من غيره بشرط اعتقاد أن الرقية لا تؤثر بنفسها بل بتقدير الله تعالى، اهـ.

قال صاحب «المحلى»<sup>(٣)</sup>: اختلفوا في رقية أهل الكتاب، فجوزها أبو بكر، وكرهه مالك خوفاً أن يكون مما بدئوا، وقال الشيوخ ابن حجر المكي، وبنحوه الرقية بغیر العربية صرح أئمة المصنفين الأربعة، كذا قال، وأهل مواضع بغير العربي ما لا يوقف على معناه، اهـ.

وقال الباجي<sup>(٤)</sup>: قول أبي بكر - رضى الله عنه - ظاهره أنه أراد التوراة؛

(١) (٣٨٢/٣).

(٢) شرح الزرقاني، (٣٢٨/٤).

(٣) المتنفذ، (٢٦١/٧).

لأن اليهودية في الغالب لا تقرأ القرآن، ويمتثل - والله أعلم - أن يريد بذكر الله عز اسمه، أورقية موافقة لما في كتاب الله، ويعلم صحة ذلك بأن تظهر وفيتها، فإن كانت موافقة لكتاب الله تعالى أمرها بها، وما ثم يكن حنى هذا الوجه، ففي «المستخرجة» من مالك لا أحبُّ رُقي أهل الكتاب، وكرهه، وذلك - والله أعلم - إذا لم تكن رقيتهم موافقة لما في كتاب الله تعالى، وإنما كانت من جنس السحر، وما فيه كفر مناقب للشرع.

وروى ابن وهب عنه عن المرأة التي ترقى بالحديد والملح، وعن الذي يكتب الحروز، ويعقد لهما يعلفه به عقداً، والذي يكتب حوز سليمان أنه كره ذلك كله، وكان العقد عنده في ذلك أشدَّ كراهة لما في ذلك من مشابهة السحر، ولعله تأول قوله تعالى: ﴿وَمِنْ سَكَرٍ أَتَقَدَّسَتْ فِي الْعَقْدِ (١)﴾.

وكانت عائشة - رضي الله عنها - كثيرة الاسترقاء، قال مالك في «العنية»: يلغى أنها كانت ترى البثرة الصغيرة في يدها، فتلع عليها بالتعويد، فيقال لها: إنها صغيرة، فنقول: إن الله عز وجل يُعْظِمُ ما يشاء من صغير، ويُصَغِّرُ ما يشاء من عظيم، اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر: رقية أهل الكتاب كرهاها مالك، وقال ابن وهب: لا أكرهه، وأخذ بحديث أبي بكر هذا، ولم يأخذ بكراهية مالك في ذلك، وكره مالك أن يرقى الراقي، ويبدد الحديد أو الملح، والعقد في الخيط أعظم كراهية عنده، ووجه ذلك عتدي أنه لم يعرف وجه منفعة، فإنه يكره استعماله لما يضاف إليه، وقال مالك في «العنية»: وأما الشيء، ينجم، فيجمل عليه حديد أرجو أن يكون خفيفاً، وأنه ليقع في قلبي أن التنجيم لطول الليل، اهـ.

وفي «الزرقاني»<sup>(١)</sup>: قال عياض: اختلف قول مالك في رقية اليهودي

(١) شرح الزرقاني (٤/٣٢٨).

والنصراني لمسلم، وبالجواز قال الشافعي، قال الربيع: سألت أبا ذر عن نرفية؟ فقال لا بأس أن نرفي بكتابات الله، وبما يعرف من ذكر الله، قلت: نرفي أهل نكتب المسلمين؟ قال: نعم، إذا رقوا من كتاب الله، وروى ابن وهب عن مالك كراهة النرفية بالحديقة والصلح، والذي يكتب حاتم سليمان، وقال: لم يكن ذلك من أمر الناس القديم، اهـ.

زاد في «الفتح»<sup>(١)</sup>: قال العازدي: اختلف في استرقاق أهل نكتاب، فأجازه قوم، وكراهه مالك، فتلا يكون مما يدنوه، وأجاب من أجاز بأن مثل هذا يبعد أن يقولوه، وهو كالطب، سواء كان غير النحوق، لا يحسن أن يقول، والنحوق يألف أن يبدل حرصاً على استمرار وصفه بالحدوق، لترويح صناعته، والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المنقطعة، فمنع منها ما لا يعرفه، فتلا يكون فيها كفر، اهـ.

ويظهر الجواز من صنيع الإمام محمد في موصته<sup>(٢)</sup> إذا قرأ بعد أثر النيب: وبهذا نأخذ لا بأس بالنرفي بما كان في القرآن وما كان من ذكر الله، فأما ما كان لا يعرف من الكلام، فلا ينبغي أن نرفي به، اهـ.

وأخرج أبو داود<sup>(٣)</sup> عن امرأة ابن مسعود عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقي والتمائم والثولة شرك»، قالت: قلت: لم تقول هذا؟ والله لقد كانت عبي يفتل، فكنت أحتلف إلى فلان اليهودي يرفيني، فإذا رقيت كنت، فقال عبد الله: إنما ذلك عمل الشيطان، فإذا رقامت كنت عنها، إنما يكفيلك أن تقول كما كان رسول الله ﷺ يقول: «ادع البأس رب الناس»، الحديث.

(١) فتح الباري (١/١٠١).

(٢) (ص ٢١٢).

(٣) سنن أبي داود (٣٨٨٣) من كتاب الطب.

## باب تعاليج المربض

## (٥) تعاليج المربض

أي جواز مسامحة المريض بالعلاج والدواء، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: طلب الجسد منه ما جاء في المستول عنه عليه السلام، ومنه ما جاء عن غيره، وغائبه راجع إلى التجرد، ثم هو دواء أن نوع لا يحتاج إلى فكر فطر الله على معرفته الحيوانات، مثل ما يدفع الجوع والظمأ، ونوع يحتاج إلى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج عن الاعتدال.

قال الثوري<sup>(٢)</sup>: الطب - مثل الدواء - علاج الأمراض، ومنازه على ثلاثة أشياء: حفظ الصحة، والاحتشاء عن المؤذي، واستعراغ الأخلاط والمواد الفاسدة، وقال بعضهم:

لكل داء دواء يستطیب به إلا انحصارة أعيت من يد أروها

وقد روى البزار عن عروة، قلت لعائشة - رضي الله عنها - إني أجدك عالمة بالطب، فمن أين؟ فقالت: إن رسول الله عليه السلام كثرت أسئلته، فكانت أطباء العرب والعجم يمتحنون له، فتعلمت ذلك.

قال السيوطي: ولأحاديث المأثورة في علمه عليه السلام بالطب لا تحصى، وقد جمع منها دواوين، واختلف في مبدأ هذا العلم على أقوال كثيرة، والمختار أن بعضه علم بالوحي إلى بعض أنبيائه، وسأثره بالتجارب: لما روى البزار والطبراني<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس عن النبي عليه السلام: «أن بي أمة سليمان - عليه السلام - كان إذا قام يصلي، رأى شجرة ثالثة بين يديه، فيقول لها: ما اسمك؟ فتقول كذا. فيقول: لأي شيء أنت؟ فتقول لكذا، فإن كانت لدواء كتبت». أحاديث،

(١) فتح الباري، (١٠٠/١٣٤).

(٢) مرآة المناهج، (٢٢٩/٨).

(٣) أخرجه البزار (٢٢٥٥، ١٢٣٥٦)، والطبراني في الكبير (١٢٦٨١).

ثم قال بعد قوله **يُحْتَجُّ** : «لكل غايه دو ٥٠» الحديث : قال النووي : فيه إشارة إلى استحباب الدواء . وهو مذهب السلف ، وعامة الخطف ، وإلى رد من أنكروا الندوي ، فقال : كل شيء بغضاء وقر ، فلا حاجة إلى الندوي . وحجة الجمهور أنه الأحاديث . واعتقدوا أن الله تبارك هو الفاعل وأن الندوي أيضاً من قدر الله عز وجل ، وهذا كالأمر بالدعاء ، ومحابة الإلشاء باليد إلى التفلحة مع أن الأحل لا يتأخر والمعادير لا تتغير .

وحاصله أن رعاية الأسباب بالندوي لا تنافي التوكل ، كما لا ينافيه دفع الجوع بالأكيل ، ومن ثم قال المحامي : المعتوكل بنداوي اقتداء بسيد الموكلين ، وإن أردت لاستيلاء فإليك بكتاب الإحساء ، انتهى مختصراً .

وكتب الشيخ - رضي الله عنه - في «الذريعة» في حديث أسامة قال : جاء الأعراب ، فقالوا : يا رسول الله «ندوي» ؟ قال : «ندووا» : الظاهر أن الأمر للإباحة والرحمة ، وهو الذي يذهب إليه السقام ، فإن السقام كان عن الإباحة قطعاً ، فالمستدر في جوابه أنه بال للإباحة ، ويفهم من كلام بعضهم أنه لعندب ، وهو بعيد . نعم قد ندوي رسول الله ﷺ بياداً للجوار ، فمن نوى موافقته **يُجْزَى** على ذلك ، كذا في «فتح الردود» ، اهـ .

وبه جرم شيخ مشايخ الكوهمي في «الكوكب»<sup>(١)</sup> ، إذ قال : الأمر أمر بإباحة وتخفيف ، ثم اعلم أن التوكل أناساً يعاقبة النهر ، كمن شرب سماً متركلاً ، أو تردى من جبل ، فكان عدواً عن اعتشال دونه تعالى : «وَلَا تَقُولُوا بِأَيْدِيِكُمْ إِلَى اللَّهِ كَوْنًا» ، وهو حرام ، وتوكل بترك ما غلب الغنى بسبب كشره اللوا للمرضى ، وهو أعلى مراتب التوكل ، وعلى هذا فالأولى ترك المعالجة بتوكيله الله

(١) أدب المجهود (١٦/١٨٢)

(٢) الكوكب النوري (٣/٧٨)

سبحانه، وتوكل بترك ما نهم يغلب الظن على سببته، كترك الزمهرى، وهذا أدنى مراتب التوكل، بل ليس فوقه شيء من التوكل، وبما قررنا ظهر لك أن تدأويه تدأويه نفسه أو أمره لغيره بذلك إنما كان لبيان الجواز، اهـ.

وفي هامشه عن «العلامة» معرفة: أن الأسباب المنيعة للمضرد تنقسم إلى مقطوع به، كالقاء المزبل للمضرد المطش، والبحر المزمحل لضرو الخوج، وإلى مظلون كالعمد والحجامة، وسائر أبواب الطب، وإلى موهوم كالكنى والرقبة، أما المقطوع به فليس تركه من التوكل، بل تركه حرام عند خوف الموت.

وأما الموهوم فشرط التوكل تركه، إذ به وصف رسول الله ﷺ المتوكلين، وأما المتوسط، وهي المظنونة كالمداواة بالأسباب الظاهرة عند الأطباء، ففعله ليس مناقضاً للتوكل، وتركه ليس محظوراً، بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الأحوال، وفي حق بعض الأشخاص، فهو على درجة بين الدرجتين، اهـ.

وما اختاره مشايحنا في «الكوكب» و«البلد» إليه مال الحافظ في «الفتح» (١) إذ قال في الأجوبة عن حديث السبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب: رابعها: أن المراد بترك الرقي والكنى الاعتماد على الله في دفع الماء والرضاء بغيره، لا لتصح في جواز ذلك ثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة، وعن السلف الصالح، لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب، وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه. قال ابن الأثير: هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلاقتها، وهؤلاء هم خواص الأولياء.

ولا يرد دفع ذلك من النبي ﷺ فعلاً وامراً، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان، ودرجات التوكل، فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله؛ لأنه كان كامل التوكل يقيناً، فلا يؤثر فيه تعاطي

(١) انظر: فتح الباري (١٠/٢١٢)



١٦/١٦٩٦ - حدثني عن مالك، عن زيد بن أسلم، أن رجلاً في زمان رسول الله ﷺ أضانه جرح فاحتقن الدم وأن الرجل دعا رجلاً من بني النضير فظفروا إليه، فزعما أن رسول الله ﷺ قال لهما: «ابكما أطب».....

الأسباب شيئاً بخلاف غيره، ولو كان كثير المتوكل، لكن من ترك الأسباب، وفوّض، وأغفل في ذلك، كان أرفع مقاماً إلى آخر ما يسميه.

١٦/١٦٩٦ - (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي، قال الأزرقاني: مرسل عند جميع الرواة، اهـ. وقال السيوطي في «التلويح»<sup>(١)</sup>: له شواهد مسند (أن رجلاً) لم يسم (في زمان رسول الله ﷺ أضانه جرح) بضم الحيم (فاحتقن) أي احتس (الجرح) الارتفاع (الدم) بالنصب، قال صاحب المحلى: أي احس دمه، بقوله: اندم تحبير محمود، على الصاعل، واللام فيه زائدة، أو المعنى جرح الجرح الدم، فقوله: الدم مقعول، واحتس منعه، في «قاموس» حقه يحقه: حبه كحذفه، اهـ. قال الباجي: فاحتس الجرح يريد: رافه أعلم - فأصبر ذلك به، وخيف عبه.

(وأن الرجل) الحريح المأكود (دعا رجلاً) طين (من بني النضير) بنح (الهمزة وسكون النون، قال صاحب «المحلى» في «حاشية الأصول»: هو أبو قبلة من غطفان. وفي «قاموس»: أمار من نذر كتاب: ابن معد أبو قبيلة، اهـ. (فظفروا) أي انظفروا (إليه فزعما) أي قالوا (أن رسول الله ﷺ قال لهما: ابكما أطب) بشد الباء، أي أعصم بالطب، قال الباجي<sup>(٢)</sup>: يحتمل أن يريد بكثرة البحث عن حالهما ومعرفةهما بالطب: لأنه لا يصلح أن يعالج إلا بعلاج من له علم - نطب، قال مالك: أرى للإمام أن يهمل عن حالهما ومعرفةهما بالطب، لأنه لا يصلح أن يعالج من هؤلاء الأطباء عن الله، إلا طبيب معروف، اهـ.

(١) انظر التحايش (ص ٦٧٩)

(٢) «المحلى» (٢/٢٦٦)

فَقَالَا: أَوْ فِي الْمَطْبِ خَيْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَرَعِمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنْزَلَ الدَّوَاءَ الَّذِي أَنْزَلَ الْأَدْوَاءَ».

(نقلاً أو في المطب) يفتح الهمزة الاستفهامية، والواو عطف على مقدر، أي أتعالج وفي المطب خير، كذا في «المحلى» (خير يا رسول الله) قال الباقون: يحتمل - والله أعلم - أن يكونا طبيبين في حال كفرهما، فبعد أسلمهما أمسكاً عن ذلك شكاً في أمره، ويحتمل أن يريدنا تحقيق ما اعتقد صحته (فرعِم زيد) أي قال زيد من أسلم: (أن رسول الله ﷺ قال: أنزل الدواء) بالنصب على الضمورية وقاعله (الذي أنزل الأدوية)<sup>(١)</sup> جمع داء، وهو المرض أي الذي أنزل الأمراض، وهو الله سبحانه وتقدس.

وختلف في معنى الإنزال، فقبل: إعلانه عباده، ومنع بأنه ﷺ أخبر بعموم الإنزال لكل داء ودواء، وأكثر الحلق لا يعلمون ذلك، كما صرح به في حديث ابن مسعود عند النسائي<sup>(٢)</sup> بقوله: «علمه من علمه، وجهله من جهله» وقيل: إنزالهما إنزال الحلائكة الموكلين بمشاهدته مخلوقات الأرض، وأنزل معهم الداء والدواء، فيخبرون بذلك النبي مثلاً أو إلهام لغيره، وقيل: عامة الأدوية والأدوية بواسطة إنزال العيب الذي تنولد منه الأغذية والأدوية وشبههما، وهذا من تمام لطف الرب بخلقه، فكما ابتلاهم بالأدواء أعانهم عليها بالأدوية، وكما ابتلاهم بالذنوب أعانهم عليها بالدعوة.

وفي «النفردوس» عن علي - رضي الله عنه - مرفوعاً: «لكل داء دواء» ودواء الفسور الاستنفار، قال أبو عمر: فيه إيحاء ابتدائي وإتيان الطبيب إلى العليل، كذا في «الترغاثي»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الحديث في التبيين» ٥٦/٢٦٣.

(٢) «السنن الكبرى» ١/٦٨٦.

(٣) «شرح الزرقاني» ١/٣٦٩.

وأخرج البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما أنزل الله دواء إلا أنزل له شفاء»، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: «وقع في رواية عن ابن مسعود رفعه: «إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، فتداولوا». أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم، ولاحمد عن أنس: «إن الله تعالى حيث خلق الداء خلق الدواء فتداولوا».

وفي حديث أسامة بن شريك: «تداولوا يا عباد الله، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء»، إلا داء واحداً، الهرم، أخرجه أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» والأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة. وفي لفظ: «إلا أنسا»، يعني الموت، ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلمى عن ابن مسعود نحو حديث الباب.

وزاد في آخره: «علمه من عبده وجهله من جهله» أخرجه النسائي، وصححه ابن حبان والحاكم، ولمسلم<sup>(٣)</sup> عن جابر، رفعه: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء، برأ بإذن الله»، ولأبي ذؤاد<sup>(٤)</sup> من حديث أبي أنس، رفعه: «إن الله جعل لكل داء دواء فتداولوا، ولا تداروا بهرام».

وفي مجموع هذه الألفاظ ما يعرف منه المراد بالإنزال في حديث الباب، وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك لقي ﷻ، أو خبر بالإنزال عن التقدير، وفيها التفتيد بالحلالة فلا يجوز تداولي بالحرام، وفي حديث جابر إشارة إلى أن الشفاء متوقف على الإصابة بإذن الله، وذلك أن الدواء قد يحصل معه

(١) (٥٦٧٨).

(٢) «فتح لبارئ» (١٠/١٣٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب السلام (٦٩).

(٤) أخرجه أبو ذؤاد (٣٨٧٤).

١٦٩٧/١٣ - وحديثي عن مالك. عن يحيى بن سعيد: قال.  
يعني أن سعد.....

سعد ه الحد في الكيفية والكمية ولا يجمع، بل إذا أحدثه أو. وفي  
حديث ابن مسعود: فتارة يمر أن بعض الأدوية لا يعملها كل أحد، ومن عملها  
يصاب بالأسباب، وأن ذلك لا يصح التوكل على الله لعز اعتدائها بولن الله  
وينفد، وأنها لا تجمع مآلها، من إذا قار الله إلى أحوال. وإن الأدوية إذا  
سئل. إذا قار الله ذلك، وإليه الإشارة في حديث جابر بن عبد الله  
فيكون الله. له. وإليه أنس الخارف الروم.

ومما سار ١٦٩٨ - يروى عن مالك بن أنس عن أبيه عن حماد بن عمار عن

١٦٩٧/١٣ - مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري (قال يونس: قال  
السوطي في التنوير: <sup>(١)</sup> وصلة ابن ماجة من حديث جابر، أخره  
الترمذي وصاحب السمعاني، والطاهر عدي أنه أخره من السير في أحوالهم.  
في الرواية عن جابر ثبت في نسخة ابن زريق، ثم في حديث آخر عليه هذه  
القصص، وخالف أيضاً وصفاً ابن ماجة <sup>(٢)</sup> فذكر أنس من حديث جابر، بل من  
طريقه إلى سعد بن مسعود بن عبد الرحمن من سعد بن رواحة الأنصاري  
سمعت يحيى بن يحيى - ما أروى رجلاً ما به شيئاً - يحدث أنس أن سعد بن  
رواية هذه جمع في خلقه يقال له: الدخيل، فقال: أسير ينجو، أو لا ينجو، أو  
لا ينجو، في أي أمانة عذراً، فخواه عدة فعات، فقال: الشئ ينجو - أمانة مودة،  
لبيهاً يقولون. أفلا دفع عن صدقته وما أمك له ولا تفسد عليه.

(أن سعد) هكذا في شرح التنوير، وزيادة الألف في قوله بخلاف ذلك.

(١) البرز الخليل (ص ٦٦٩)

(٢) أنس ابن ماجة من طريق أبيه عن حماد بن عمار عن مالك بن أنس (ص ٣١٤٩)

(٣) هكذا في الأخير وفي أنس ابن ماجة أيضاً، فخرج الترمذي وأبو بكر بن أبي عمير في  
الخلق في الدم.

أَبْنِ زُرَّارَةَ

قوله دعون الأتف، وهكذا في شرح المحلى، وصيغة زيادة الأتف، من أوله، وهكذا في «تجريد التمهيد» وفي غير هذه الثلاثة من جميع المسح الهندية والنصيرية من المشون والشرع بدون الأتف في أوله، وربما أحياناً، وجم الزرطاني أن القصة لسعد إذ قال في «مشرحه» سعد يسكنون الحسن ابن زُرَّارَةَ من علس الأنصاري الخرجي أخو أسعد بألف أوله، ذكره حسنة في الصحاح، وذكر الواقدي ولعنوي أنه كان يسب إلى الشذوق، ولعله تاب، اهـ.

وجم صاحب «المحلى» أن القصة لأخيه أسعد إذ قال في «مشرحه»: أسعد زيادة الأتف من أوله ابن زُرَّارَةَ أبو أمامة الأنصاري الخرجي، شهد العقة الأولى والثانية، ولما أرسل النبي ﷺ مصعب بن عمير إلى المدينة، اتفق ابن زُرَّارَةَ معه، واجتهد في تأييد الإسلام، وأمن تبعه كثير من الأنصار، اهـ.

والصواب عندي ما في «المحلى» فوجوه: الأول: لموافقة رواية ابن ماجه المذكورة، والثاني: تصريح التكمي بأن أمامة في رواية ابن ماجه، وهي كنية أسعد بالألف، والثالث: أن الحافظ في «الإصابة» ذكر قصة «نكح لأسعد لا أسعد» وذكر في ذلك روايات بأني بعضها.

(ابن زُرَّارَةَ) بضم الزاي وتخفيف الراءين بينهما ألف، كما في «المحلى»، قال صاحب «التجريد»<sup>(١)</sup>: وهذا الحديث وروى مسنداً من حديث ابن شهاب عن ابن عباس، لا أنه لم يرو هذا لإسناده عن ابن شهاب إلا مصدر واحد، وهو عد أهل العلم بالحديث خطأ يقولون: إنما أخطأ فيه معمر بالنصرة، لأنه حدث بها - إذ تركها - من حفظه، فلم تكن معه كلمة، فحفظها له في ذلك غلط كثير في الأسناد، ويقولون: إنه الصواب في ذلك حديث ابن شهاب عن أبي اسمه بن سهل «أن رسول الله ﷺ كثرة أسعد بن زُرَّارَةَ»، اهـ.

(١) (ص ٢٢٢) و«الأسبعت» (٨٠/١)، و«الاستخارة» (٣٨٢٧).

اكتوى في زمان رسول الله ﷺ من المشيمة.....

قلت: وسدث معمر هذا أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup> سنة عن الزهري عن أنس  
 قال النبي ﷺ كوى سعد بن زارقة عن الشوكة، قال: وهذا حسن غريب، أه.  
 هكذا في نسخة من الترمذي، واخلفت نسخ الترمذي في لفظ سعد وأسعد،  
 وهكذا في رواية الطحاوي.

وقال الحافظ في «الإصابة»<sup>(٢)</sup>: قال عبد الرزاق: عن معمر عن الزهري  
 عن أبي أمامة بن سهل، قال: دخل النبي ﷺ على أسعد بن زارقة، وكان  
 أحد الضيفاء إليه العفة، وقد أخذته الشوكة، فكواه، الحديث، وكذا رواه  
 الحاكم من طريق يونس عن الزهري.

قال الحافظ: وهذا هو المحفوظ، ورواه عبد الأعلى عن معمر عن  
 الزهري عن أنس أخرجه الحاكم أيضاً وهي شاذة، ورواه ابن أبي ذئب عن  
 الزهري عن عمرو عن عائشة، وهي شاذة أيضاً، ورواه زمعة عن صالح عن  
 الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبي أمامة أسعد بن زارقة، وهذا موافق  
 لرواية عبد الرزاق؛ لأنه لم يرد بقوله: عن أبي أمامة أسعد بن زارقة الرواية،  
 وإنما أراد أن يقول عن قصة أسعد بن زارقة، وقد اتفق أهل البخاري،  
 والتواريخ أنه مات في حياة النبي ﷺ قبل رقة بدر، وذكر ابن إسحاق أنه مات  
 والنبي ﷺ يني المسجد، وقال الواقدي: كان ذلك في شمال، أه.

(اكتوى في زمان رسول الله ﷺ) قبل بدر، أيام بناء المسجد، كما في  
 «المعالي» (من الذبحة) بذلك مدحمة ومردة، قال في «القاموس»: كهزة وعبة  
 وكسوة وصبرة: جمع في الحلق أو دم بخشن، عيشل، وهي «النهاية»: فتح  
 الموحدة، وقد سكن، وجمع بعرض في الحلق من الدم، وقيل: فرحه فظهر فيه

(١) أخرجه الترمذي من كتاب الطب ج (٢٠٥٠) وهو في «التهذيب» (٢١٠/٢١١).

(٢) (٣٢/١)

فُتَات.

فِيْهَا، وَيَنْقُضُ الْفَتْحَ، وَفِي «الْعَرَبِيِّينَ»: الْمَذْبُوحَةُ: وَجَعُ الْحَقِيقِ، وَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ: «فَرَحَةٌ فِي حَقِّكَ لِأَحَدٍ مِثْلُ الزُّبَيْبَةِ الَّتِي تَأْخُذُ الْحَمِيمَ، كَذَا فِي الرَّزَقَانِيِّ»<sup>(١)</sup>.

(فَعَلَاتُ) وَفِي الْأَحَدِثِ جَوَارِ الْمَكْنَى، بَلْ عَالِجُهُ الْعَرَبِيُّ بِحَذَرٍ يَبْدُو اسْتَرْيَافَهُ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَاجَةَ: «وَنُورِجُ الْخَارِجِيِّ فِي «مَدْحِهِ»» كِتَابٌ مِنْ أَكْثَرِ كَوْنٍ غَيْرِهِ وَفَصْلٌ مِنْهُ يَكُونُ، وَأُخْرِجَ فِيهِ حَدِيثُ حَابِرٍ مَرْفُوعٌ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءٌ، فَمَنْ شَرَعَهُ مَحْضُومٌ أَوْ لَذْعَةٌ بَنَاءٌ، تَبَّ أَحْرَجَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي السَّبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْحَنَّةَ بِغَيْرِ حَسَابٍ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَنَبَّهُونَ، وَلَا يَكُونُونَ، وَعَلَى رِجْلَيْهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

قَالَ الْحَدِثُ<sup>(٢)</sup>: كَانَ الْخَزَنِيُّ أَشْرَ بِالرَّحْمَةِ أَنْ تَكُنِيَ جَانِبَ لَذْعَةٍ، وَأَنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ إِذْ لَمْ يَنْتَعِنْ، وَلَهُ إِذَا حَارَ كَانَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ الشَّخْصُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ، وَعَمُومُ الْجَوْرِ مَاخُذٌ مِنْ سَبِّهِ، يُسْتَفَادُ إِلَيْهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثِي الْبَابِ: وَفَصْلٌ تَرْكُهُ مِنْ تَوَنُّهِ: «مَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوبَ».

وَقَدْ أُخْرِجَ مُسَلِّحٌ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَوْفَى سَعْدُ بْنُ مَعَادٍ عَنِّي أَنْتَحَلَهُ، فَحَسِبَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَفِي «السَّحَابِيِّ»<sup>(٣)</sup> عَنِ أَنَسٍ: «كُنْتُ مِنْ ذَلِكَ الْجَدِيدِ»، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، الْحَدِيثُ، وَعَمْدُ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدُ بْنُ ذَرَارَةَ مِنَ الشُّوَكَةِ»، وَلِلسَّلْمِ<sup>(٤)</sup> عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصْبِلٍ: «كَانَ يُسَامُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شَرْحُ الرَّزَقَانِيِّ» (٣٢٩: ٥).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (١/١٥٨).

(٣) ج (٥٧٢٦).

(٤) ج (١٣٤١).

(٥) مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَامَ بِهِ بِرَأْسِهِ، فَكَانَ يَمْسُحُ عَنْهُ أَلْهَامًا، وَكَانَتْ أَلْهَامَاتُهُ تَسْلُمُ عَلَيْهِ، فَاتَّكَوَى فَانْقَطَعَ سَلَامُهُمْ عَلَيْهِ، ثُمَّ بَرِكَ الْكَلَمُ فَعَادَ سَلَامُهُمْ عَلَيْهِ.





ثم ذكر فيه أولاً الآثار الدالة على المنع، ثم قال: فذهب قوم إلى أن الكي مكره، وأنه لا يجوز لأحد أن يذعله على حال من الأحوال، راحسوا في ذلك هذه الآثار، وبخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا بأس بالكي لما علاجه الكي، ثم أخرج روايات الإباحة.

ثم قال: ففي هذه الآثار إباحة الكي للداء المذكور فيها، فاحتمل أن يكون المعنى الذي كانت له الإباحة في هذه الآثار غير المعنى الذي كان له النهي في الآثار الأولى، وذلك أن قوماً كانوا يكتون قبل نزول السلاء بهم، يرون أن ذلك يمنع البلا، أن ينزل بهم كما يفعل الأساجم، فهذا مكره، لأنه ليس على طريق العلاج، وهو شرك؛ لأنهم يفعلونه ليدفع قدر الله عنهم.

فأما ما كان بعد نزول السلاء، إما برأيه الصلاح، والعلاج مباح مأمور، وقد بين ذلك جابر في حديثه، إذ قال: إن النبي ﷺ قال: «إن يكن من شيء من أذيتكم هذه خير، ففي شراطة منخجم أو شربة عسل، أو لدغة ناز توافق داء، وما أحب أن أكتوي»، ففي هذا الحديث أن لدغة النار التي توافق داء مباح، والكي مكره، وكانت اللدغة بالنار كيف شئت أن الكي الذي يوافق الداء مباح، والكي الذي لا يوافق مكره، ويحتمل أن يكون الكي منهياً عنه على ما في الآثار الأولى، ثم أخرج بعد ذلك على ما في الآثار الأخر.

وذلك لما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يشأه في الكي، فقال: «لا تكن»، لحديث، وفي آخره، لم أمره أن يكتوي، فليحبه عليه ﷺ عن الكي وإباحته إياه بعد ذلك، فاحتمل أن يكون ما هي الآثار الأولى، كان من رسول الله ﷺ في حال النهي المذكور في هذا الحديث، وما كان من الإباحة في الآثار الأخر كذا بعد ما كانت من الإباحة، فتكون الإباحة مسقة للنهي، وقد اكتوى أصحاب النبي ﷺ من بعده.

ثم قال بعد ذكر الآثار: فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قد اكتوا وكروا

١٤/١٦٩٨ - وَحَفَّضَنِي عَنْ قَائِلِكَ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَكْتَوَى مِنَ اللَّقْوَةِ، وَزُفِّي مِنَ الْمُعْرِبِ.

عبرهم، وفيهم ابن - عمر رضي الله عنه - وقد روينا عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما أحبُّ أن أكتوي»، فذل ذلك على ثبوت نسخ ما كان النبي ﷺ كرهه من ذلك، وفيهم عمران بن حصين، وهو الذي روى عن النبي ﷺ منحه الذي لا يكتون. فذل ذلك أيضاً على حمله بإباحة رسول الله ﷺ لنفسه، اهـ.

١٤/١٦٩٨ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (أكتوى من اللقوة) بلام مفتوحة ففاف ساكنة، فاء يصيب الوجه، كما في «انفاموس» وغيره، وأخرج الطحاوي بسنده إلى أبي الزبير، قال: رأيت عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أكتوى من اللقوة في أصل أذنيه؛ قال: «يا بني<sup>(١)</sup>، قال مالك في «العنية»: لا بأس بالأكوة من اللقوة، اهـ.

(ورقي من المقرب) أخرجه الطحاوي بسنده إلى ابن وهب، عن مالك إلى أبي عبد الرحمن المقرئ، عن أبي حنيفة، عن نافع، وفي «المجالس»: روى الضبراني في «المعبر» عن علي - رضي الله عنه - قال: «تدخ النبي ﷺ وهو يصلي فلما فرغ قال: «لئن الله المقرب، لا تدخ مصلياً ولا غيره»، ثم دعا بماء، فجعل يمسح عليها، ويقرأ الكافرون والمعوقين». وفي «التمهيد»<sup>(٢)</sup> عن ابن المصعب: من قال حين يمسي: سلام على نوح في العائمين لم يندعه عقر، اهـ.

وفي «المشكاة» برواية البيهقي في «شعب الإيمان» عن عني - رضي الله عنه - قال: «أب رسول الله ﷺ ذات ليلة يصلي، فوضع يده على الأرض، فلندعه عقر، فناولها رسول الله ﷺ يندله فقتلها، فلما انصرف قال: «لئن الله

(١) «النتقي» (٧/٢٦٦).

(٢) (٢١/٢٤٦).

(٦) باب الغسل بالهَاءِ مِنْ لُحْمَى

اعتبرت ما كان مصحفاً ولا معاداً، وإنما رغبة في أن يكون لها سلاح وقد أجهله في  
الآن. ثم جعلت عليه على صدره حيث لم يمتد ويستحيب. ثم ذهب  
ساعداً في آخره.

ولعلنا الخاطيء فادرك - بحسن الله هذه - أشار عليه أن يترك هذا العمل الخاطيء  
 من أجل أن يكون له نصيب من ثمرات هذا العمل الصالح الذي كان عليه يراعى

واحد، غير، على اكتوى الذي يتلوه في الحفظ، ثم ار ذلك في أثر  
مصحح إلا أن الخطي سبب إلى قنات أوب الموم، فطوى أن السي يتلوه  
اتنري، ودهدو العليبي لفظ، روى أنه يتلوه كوي أجمع الذي أسيه بأحد،  
فقال الحافظ، وكتاب، في أحد، جرح، ك، في، البحار، في غيرة أحد،  
فقطنة، روي أنه عنها - عرفت نصيب، فحفظت به جرحه، وأسر عدا  
الحكي بسبعين، بحرم من السد، اكتوى، وذلك من السجدة في  
السد، في البحر.

(٦) المصطلح بالماء من الحيبي

حي حراء عرفة تشعل في القلوب، يستشر ما شرط الزوج والد في  
العروف إلى جميع المدن، وفي فسحة عرفة - هي الحافة على ما، أو  
حرف - أو صفة حرافة الشمس أو الشمس التمدد وحولها، وعرضه وهي  
تلا، كذا، والتي من دابة، ثم هي، أو حرافة جميع المدن.

فان كان مدعى بغيره بالروح فيبي خشي برد، فليبدأ بخلق عسا في يوم،  
ويستأجره لثلاثه ايام كان يخدمه بالاعمال الاصلية يوم واحد، وثلاثه  
أحده وان كان بغيره بالاعمال حسب نفسه يوم بعد الاصلاح لا يخدم.

وتحت هذه الأنواع أضاف كثرة سبب الأفرار، والتركيب، كما في «الزرقاني»<sup>(١)</sup>

قال الشيخ بن القيم في «الحادي»<sup>(٢)</sup> ثبت في «الصحاحين» عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الحصى من صبح بهم، فأبردها بالماء». وقد أشكل هذا الحديث على كثير من حملة الأطناب، ورأوه منافياً لدواء النحس وعلاجه، ومن نسب رسول الله ﷺ وجهه وفقهه، فنقول: غطت الحصى بثلث موعان: عام لأهل الأرض، وخاص بمعضهم، فالأول كعامة سطايف، والثاني كقوله: «ولا تستقبلوا القبلة بعائط ولا بول، لكن شوقوا»<sup>(٣)</sup> فهذا ليس بخطب لأهل المشرق والمغرب، لكن لأهل المدينة ومن على مدنتها، كأهل الشام وغيرها.

إذا عرف هذا، فخطابه في هذا الحديث خاص بأهل الحجاز، وما إلاهم إذ نادى أكثر الخُصات التي تعرض لهم من الحصى اليومية العربية تحدث عن شدة حرارة الشمس، وهذه ينضحها الماء البارد شرباً، وغتسالاً إلى آخر ما بسط من أنواع الحمى، وتفاصيلها.

وقال بعد ذلك: فيجوز أن يكون المراد من أقسام الحصى العرضية، فإنها تسكن على أماكن الارضيات في الماء البارد، وسقي الماء البارد المثلوج، ولا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر، فليما مجرد كهيئة حادة متعلقة بالروح، فيكني في ذوالها مجرد وصول كهيئة باردة، ويجوز أن يراد به جميع أنواع الحصى، وقد اعترف فاضل الأطباء جالينوس بأن الماء البارد يقع فيها، قال في العقائد العاشرة من كتاب «حكمة الزمر»<sup>(٤)</sup> لو أن رجلاً شاباً حسن اللحم غصص، البدن في وقت القبط، وفي وقت منتهى الحر، وليس في

(١) «شرح الزرقاني» (٦/٣٤٠)

(٢) «زاد المعاد» (١/٢٢، ٢٤).

(٣) آخره الشاذي (١/٢١٨) في القلة: «باب غلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق».

١٥/١٦٩٩ - حدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت السدر، أن أسماء بنت أبي بكر كانت، إذا أتيت بالمرأة وقد حُميت تدعو لها، أخذت الماء فصبته بينها وبين جيبها. أحسنه ورهم، استحم ماء بارد، أو سبع فيه، لا تنفع بذلك، ونحن نأمر بذلك بلا توقف. اهـ.

(قال النووي<sup>(١)</sup>): قد أعرض من في قلبه مرض، فقال: إن استعمال المغموم الماء البارد مخاطرة قريب من الهلاك؛ لأنه يجمع المصاء، ويحضر البخار، ويعكس الحرارة إلى داخل الجسم، فيكون سبباً للثقل، فالمرضى يقولون عن النبي ﷺ ما لم يقل، فإنه ﷺ لم يقل أكثر من قوله «أبردوها بالماء»، ولم يبين صفته وحالته، والأطباء يسلون أن الحمى المصراوبة يبرد صاحبها بسقي الماء البارد الشديد البرودة، وبسفوفه الثلج، وبفسلون أطرافه بالماء البارد، فلا يبعد أن النبي ﷺ أراد هذا النوع من الحمى. اهـ.

١٥/١٦٩٩ - (مالك عن هشام بن عروة عن) زوجه وبنت عمه (فاطمة بنت السدر أن) حدثها (أسماء بنت أبي بكر الصديق) أخرجها البخاري برواية الفعفي، عن مالك (كانت إذا أتيت) بصم المرأة سماء المجهول (بالمرأة) وقد حُميت) بصم الحاء وفتح الحيم المشددة سماء المجهول (تدعو لها) قال صاحب «المعجم»: جملة مستأنفة لبيان سبب الإتيان أي إذا أتيت بها كي تدعو أسماء لها، ويحتمل أن يكون حالاً مقدرة أي مريدة دعاء أسماء لها. اهـ.

قال ابن أبي (٢) فيه دليل على أن ذلك كان يتكرر منها نكرة من الناس بها، ورقية في دعائها، فكانت مصيف إلى ذلك ما سيأتي من صلب الماء (أخذت) أسماء (الماء فصبته بينها) أي بين المغمومة (وبين جيبها) بفتح الجيم

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٤/٢٣٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/١٤/١٦٩٥).

(٢) «المعجم» (٧/٢٦٦).

وَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ تُرَدَّهَا بَالِغًا.

أخرجها البخاري في ٧٦ - كتاب الطهارة ٢٨ - باب: الحس من فح جهنم  
مسلم في: ٣٩ - كتاب السلام ٢٦ - باب: لكل داء دواء، حديث ٨٢

١٧٠٠/١٦ - وَحَدَّثَنِي تَمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

أَبِي؟ .....

وَسَكُونِ التَّحْتِ بِعَدَا مَوَاحِدَةٍ هِيَ أَنْ يَكُونَ مَفْرُجًا مِنَ الثَّوْبِ، كَالْكُمِ وَالطُّرُقِ،  
وَمِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ عَرِ هِشَامٍ عَنْ هِشَامٍ «نَسِبَ فِي حَيْثُهَا» كَذَا فِي الْمَفْتَحِ<sup>(١)</sup>

قَالَ الْبَاحِي: نَسِبَ بَيْنَ الْمُحْجَمَةِ وَحَيْثُ تَرَدُّدُهَا. قَالَ عَسَى مِنْ  
دَبَّارِ تَأْخِذِ الْمَاءِ تَنْصَدُّ فَيَدُ بَيْنَ طَوْفِهِ وَجَسَدِهَا حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى  
جَسَدِهِ، تَرْجُو بِذَلِكَ بَرَكَةُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تُفَرِّدُوهَا بِالنَّهَارِ»، وَجَسَدُ مَنْ يَكُونُ  
ذَلِكَ مِنْ لُحْمِهِ كَانَتْ مَذْكُورَةً بِإِلْهَامِيَةِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، شِدَّةُ الْحَرِّ، أَوْ

وَقَالَتْ: فِي بَيَانِ حَبْرٍ دَعَاؤُهُ هَذِهِ (إِنْ وَصُولُ اللَّهِ ﷻ كَانَ يَأْمُرُنَا) بِتَضْمِيرِ  
الْمَعْمُورِ فِي نَسَبِ الْمَصْرِيَّةِ، وَحَدَّثَهُ فِي الْهَنْدِيَّةِ (أَنْ تُرَدَّهَا) فَتُفْحِ الثَّوْبُ وَسَكُونِ  
لَهُ حَذْفٌ، وَفِيهِمْ أَيْضًا، وَمِنْ رِوَايَةِ بَصِيصٍ لَمُونَ وَكَسَرَ الدَّالَّ الْمَشْدُودَ مِنَ التَّرِيدِ  
(بِالْعَاءِ).

قَالَ الْمُحَافِظُ: رَدَّ حَذْفٌ مِنْ رِوَايَةِ دُوغَالٍ بِهَا مِنْ فَحِ حَيْثُهَا. أَوْ  
وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ الْأَنِيِّ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْصِي»<sup>(٢)</sup> فَوَيْدَانِ كَيْفِيَّةِ  
التَّرِيدِ الْمَطْلُوعِ فِي الْحَدِيثِ الْأَنِيِّ، وَالصَّحَابَةُ لَا سَمَاءَ أَسْمَاءَ أُخْتُ عَائِشَةَ النَّبِيِّ  
كَانَتْ عَمِّي نَزَلِمَ بَيْتَهُ ﷺ أَعْلَمَ سِرَاءَ ﷻ مِنْ عَمِيرَةٍ، وَأَنَّ لَبَنَ أَبِي الْعَرَادِ  
اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ عَلَى وَجْهِهِ مَخْضُوضًا لَا اغْتَسَلَ بِحَمِيمِ الْمَدَنِ، وَحَيْثُ عَمِّي بَيْنَ  
الْإِسْكَارِ.

١٧٠٠/١٦ - (عَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ) مَرْسَلًا عَنْ جَمْعِ دَوَاةٍ

(١) تَوْحِيدُ التَّرِيدِ (١٧٠٠/١٦).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْحَمَى مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ.....»

«الموطأ» إلا معن بن عيسى، فرواه في «الموطأ»<sup>(١)</sup> عن هشام عن أبيه عن عائشة، وليست روايته بشاذة، لأنه نابعه ابن رعب، وهو معلوم الاتصال عند أصحاب هشام، رواه البخاري<sup>(٢)</sup> من طريق يحيى القطان ومسلم من عدة طرق عن هشام عن أبيه عن عائشة، كذا في «الترغاني»<sup>(٣)</sup> (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْحَمَى مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ) يفتح القاء وسكون التثنية وحاء مهملة، وفي حديث رافع بن خديج في البخاري «من فوج بالواو بدل الياء، وفي رواية الشيخين عنه «من فوره بالراء بدل الحاء، وأثلاثه بمعنى، وهو سطوح خرّها، وومعه، كذا في «الترغاني» و«الفتح».

قال الشيخ ابن القيم<sup>(٤)</sup>: «قَيْحِ جَهَنَّمَ» هو شدة لمسها وانتشارها، وفيه وجهان: أحدهما: أن ذلك أنموذج ورفيقة اشتقت من جهنم، يستدل بها العباد عليها، ويعتبروا بها، ثم إن الله تبارك وتعالى قدّر ظهورها بأسباب تفتيقها، كما أن الروح وانفوخ والسرور واللذة من نعيم الجنة، وأظهرها الله تعالى في هذا الدار عبرة ودلالة، وقدّر ظهورها بأسباب ترجيحها، والثاني: أن يكون المراد التشبيه، تشبه شدة الحمى ولحمها بفوج جهنم، وتنبهاً للنفوس على شدة عذاب النار، وأن هذه الحرارة العظيمة شبيهة بفوجها، وهو ما يصيب من قرب منها من حرها، اهـ.

قال الحافظ: والأول أولى، ويؤيده قول ابن عمر في آخر هذا الحديث عند البخاري: قال نافع: وكان عبد الله يقول: «كشف عنا الرجز»، وفي

(١) وتحدث في التمهيد (٢٤/٢٩٢)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الحمى من قَيْحِ جَهَنَّمَ (٥٧٢٥). ومسلم في كتاب السلام، باب لكل داء دواء (٨٦).

(٣) «شرح الترغاني» (١/٣٣٦).

(٤) «زاد المعاد» (٢٦/٢٤).

قَابَرُوهَا دَالِمًا<sup>(١)</sup>

وَحَثَّيْنِي مَالِكٌ، عَنْ نَاصِعٍ، عَنْ ابْنِ خَشْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَخْمَى مِنْ فَيْحٍ حَيْثُمْ فَأَخْمَثُوهُمَا بِأَلْمَاءٍ».

أخرجه البخاري في: ٧٦ - كتاب الطب، ٢٨ - باب الحمى من فَيْحِ جَهَنَّمَ، وبسليم في: ٢٩ - كتاب السلام، ٢٩ - باب لكل داء دواءه، حديث ٢٩.

الزرقاني<sup>(٢)</sup>: قال الطيبي: «منه» ليست ببيان حتى تكون نسيجا، فهي إما ابتدائية أي الخصى نباتات وحصلت من فَيْحِ جَهَنَّمَ، أو تبعيضية أي بعض منها، ويدل على هذا التأويل ما في «الصحيح»: «استنكتت ثمار إلى ربها»، فقالت: يا رب أكل بعضي بعضا، فأذن لها تفين نفس في الشتاء، ونفس في الصيف». حكما أن حرارة المسبب أثر من فيحها كذلك الحمى. اهـ.

(قَابَرُوهَا) قال ابن القيم: روي بوجهين يقطع الهمزة المضمومة، وباعى، من قَبر الشيء إذا صرّها مَرْدًا، مثل أسخنته إذا صرته سخنا، والثاني: بهزمة الوصل مضمومة، من برد الشيء برده، وهو أفصح لغة واستعمالا، والرباعي لغة دينة، اهـ. وقال الخياط<sup>(٣)</sup>: المشهور في ضبطها بهزمة وصل، والراء مضمومة، وحكى كسرهما يقال: بردت الخصى أبردها بردا، يوزن فتألفها أَفْطَلْهَا فتلا أي أسكنت حرارتها، وحكى عياض رواية بهزمة فضع منصوحة وكسر الراء، وقال الجوهري: إنها لغة دينة، اهـ. ونعقب قول من دل أنها رديئة بعد ثوبها رواية (بألماء) البازد، كما في حديث أبي هريرة عند ابن ماجة، غربا وعسل أطراف؛ لأن الماء الناري رطب بناسخ نهونه، فبصل لخطافته إنى أماكس العلة من غير حاجة إلى معاونه الطبيعة، كذا في «الزرقاني».

قال ابن القيم: فيه قولان أحدهما: أنه كل ماء وهو الصحيح، والثاني: أنه ماء زمزم، واحتج أصحاب هذا القول بما رواه البخاري<sup>(٤)</sup> عن أبي حمزة

(١) وضع الباري: (١٧٥/١٠)

(٢) أخرج البخاري (٣٢٩١)



كنت اجالس ابن عباس بمكة، فاستدنى الخنسي، فقال: أبوء لك سرًا، فقال رسول الله ﷺ قال: يا أبا جنى من بيع حبيبي، فأبوء لها بالماء، أبو جنى، والله رزقهم، ورويت عنه ثمانية آلاف، وهو حرم بن نكاح، أمراً لأهل مكة إذا هم بشيء، و٥١٤ هـ، وأخبرهم به، عدهم من العدة، له.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> كذا في رواية البخاري، وبعلق به من قال: لا ذكر له، ومزم أن هذا الحديث رواه أحمد، ومحمد بن هبة، إلى ذلك ابن القيم، ونعت أنه دفع في دولة أحمد، وأخبره هذا بناء، ومزم ولم يثبت، وكذا أخرجه الترمذي وابن سيرين والحاكم، ومحمد بن أبي حبان بعد إسناده حديث ابن عمر، فقال: ذكر الخير، ليسر لعمد التحليل في الحديث الذي فيه، وهو بن شاذ الخنسي، ثم زاد ما رزقهم دون غيره من العدة، وهذا حديث ابن عباس، وتعمد على التعمد، لا خلاف بين أن الخنسي، وأهل مكة خاصة، ليسر ما رزقهم عنده، كما حصل الخطوب بأهل مكة، وأهل البلاد المجاورة، له.

ثم قال الشيخ ابن القيم<sup>(٢)</sup>، ثم عرفت من هذا، أن الماء على غيره، على العدة، والصفة بالماء، أو استعماله لا على غيره، وأنصح إلى استعماله، وأمر أن الذي قد استمره الصفة به أنه يمكن عليه استعمال الماء، لئلا في الخنسي، وأمر منهم وجوه، مع أن مودة وجهه، وأنه وهو أن الصفة من جنس النسي، فكما أحمد ليجب تعطين على نظمان بالماء، لئلا في أحمد، الله ليجب أحسن من حرم، وفاقاً، ولكن هذا يزعم من قد الحديث والرواية، وأما المزم به فاستعمله، وقد ذكر ابن القيم وعبد بن حبان أنس يرفعه، إذا لم أحكم، فأبزر عليه الماء، لئلا ثلاث بال من السحر<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الباري (١/١٧٠).

(٢) زاد المعاد (١/٢٧٠).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرج (١/١٠٠).

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: اعترض بعض سخفاء الأطباء على هذا الحديث بأن استعمال المحموم بالماء خطر بقربه من الهلاك، قال الخطابي: غلط بعض من يسبب إلى العلم فانغمس في الماء لما أصابته الحمى، فاحتضت الحرارة في باطن بدنه، فأصابته صفة كادت تهلكه، فلما خرج من العلة قال قولاً سبباً لا يحسن ذكره، وإنما أوقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث.

والجواب أن هذا الاعتراض صدر عن صديق مراتب في صديق الخبير، فيقال له أولاً: من أين حملت الأمر على الاعتسال؟ وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية، فضلاً عن اختصصها بالغسل، وإنما في الحديث الإرشاد إلى تبريد الحمى بالماء، فإن اقتضت صناعة الطب أن انغمس كل محموم في الماء أو صبّه إياه على جميع بدنه بصره، فليس هو المراد، وإنما قصد كثر استعمال الماء على وجه ينفع، فتبيحت عن ذلك الوجه، ليحصل الانتفاع به، وهو كما وقع في أمره العائن بالاعتسال، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطاى الاعتسال، وإنما أورد الاعتسال على كيفية مخصوصة.

وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صيغته أسماء سن التصديق - رفس، الله عنها - فيكون ذلك من باب النشرة المعاذون فيها، والتصحيب ولا سيما مثل أسماء التي هي ممن كان يلزم بيت النبي ﷺ أعلم بالمراد من غيرها، ونعل هذا هو التجزؤ في براد البخاري حديث أسماء بعد حديث ابن عمر بلفظ: **الْحُمَى** من فيج جهنم فأطفئوها بالماء وهذا من بدیع ترتبه، وقال المازني: لا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجاً إلى التفصيل حتى إن المربض بكون الشيء دواء في ساعة، ثم يصير داء له في الساعة التي تليها لعارض يعرض له، ومثل ذلك كثير.

(١) فتح الباري (١٧٦/١٠)

فإذا فرغ من وجود الشيء الشخصي بشي، في حادثة ما قبله يلزم منه وجود الشيء معه أو بعده في سائر الأحوال، والأشياء مجتمعون على أن الأمراض أحياناً يختلف علاجها باختلاف السن والدم والعدة والغذاء والمقام والتأثيرات والوقت وقوة الطباع.

وعلى تقدير أن يرد التصريح بالانحلال في جسم تجسد، فيجب بأنه يستلزم أن يكون أراد به أنه يصح بعد إفلاج الكلى، وهو عينه، ويحتمل أن يكون بعدد مخصوص في وقت مخصوص، فيكون من الحواس التي تقلب عليها بشيء بالوحي، وصحة حل عند ذلك جميع كلاء أهل الطب. وقد أخرج الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث ثوبان مرفوعاً: فإذا أصاب أحدكم آفة من آفات وهي قطعة من النار، فيحفظها عنه بالماء، يستفع في نهر حار، ويستقبل حريمه رطباً، بسم الله أنشأهم شف عذرك وضيق رسولك بعد صلاة الصبح قبل خروج الشمس، ولتغمس فيه ثمت غمسات، ثلاثة أيام. فإن لم يبرأ فحمس، وإلا فسمع، وإلا فصع، فواتها لا تخاف تجاوز نعماً يادن الله، قال الترمذي: عريب.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وفي نسخة سعيد بن زريق مختلف فيه، قال: ويحتمل أن يكون لبعض الأحاديث دون بعض، في بعض الأماكن دون بعض، لبعض الأشخاص دون بعض، وهذا أرجح، فإن علاجاً بشيء قد يكون عاماً، وهو الأرجح، وقد يكون خاصاً كما قال. فلو كان شروقاً أو غروباً فإنه خاص لأهل المدينة، ومن عني سمعها، كما تقدم في كتاب النظارة، فكذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصاً بأهل الحجاز، وما والأهم، كما تقدم لربما.

فالمراد: وقد تكرر في الحديث استعماله بشيء الماء نادر في عله، كما

(١) أخرجه الترمذي ٨٤٦، ٨٤٧.

(٢) فتح الباز ١: ١٧٦، ١٧٧.

قال: «صُفِّرْ عَيْنِي مِنْ مَسِيحٍ قَرِيبٍ لَمْ تُحِطْهُنَّ»، وقال مسرة: «كُنْ رَسُولاً لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ»، فَمَرَّ بِهَا عَلَى قَدَمَيْهِ وَغَسَلَ، أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَلَكِنْ فِي سَنَدِ رِأْسِهِ خُفِيفٌ، وَقَالَ أَنَسٌ: «إِذَا حُكِّمَ أَحَدُكُمْ فَلْيُشْرِ عَيْنَهُ مِنَ الْمَاءِ تَبَارَدَ مِنَ السَّحَرِ ثَلَاثَ لَيَالٍ»، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ. وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَهُوَ شَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَالِدَةَ بِنْتِ سَعِيدٍ، أَخْرَجَهُ الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «مُسْنَدِهِ» وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْمَطَبِ مِنْ طَرِيقِهِ، وَقَالَ عُمِدُ الْإِسْلَامِ بْنُ الْمَرْفُوعِ رَفَعَهُ: «الْحَقُّ رَأَيْتُ الْعَدِيَّةَ، وَهِيَ سَجْنٌ تَفِي فِي الْأَرْضِ فَمَرَّتُهَا بِهَا الْمَاءُ فِي الثَّلَاثِ، وَفُتِّحُوا عَلَيْكُمْ أَيْضًا بَيْنَ الْأَدْنَى وَالْقَرِيبِ وَانْعَبْ قَدْ نَزَلَ فَعَلُوا فَعَلَهُمْ»، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَهَذَا الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا تَرُدُّ عَلَى الَّذِي رَوَاهُ الْخَلْعَانِيُّ عَنِ ابْنِ الْأَبْدَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَدْخُلُوا»، فَتَرَدُّوا عَلَى الْحَقِّقَةِ، أَمْ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَعِيمٍ<sup>(١)</sup>. وَفِي «السَّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذُكِّرَتْ الْحَقِيقَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَبَّحَهَا رَحِمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّهَا فَإِنَّهَا تَقْبَلُ الذُّبُوبَ كَمَا تَقْبَلُ النَّارُ حَيْثُ الْحَدِيدُ»<sup>(٢)</sup>. لَمَّا كَانَتْ الْحَقِيقَةُ يَتَّبَعُهَا حَسْبَةٌ مِنَ الْأَعْلِيَّةِ لِمَرْيَمَةَ، وَتَدْوِي لِأَعْيُنِهِ وَأَدْوِيَةِ النَّفْسِ، وَهِيَ ذَلِكَ إِحْسَانٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْبَدَنِ، بِتَصْفِيَّتِهِ مِنْ مَوَادِّ الرَّدِيئَةِ، وَتَفَعُّلِهِ فِيهِ كَمَا تَفَعَّلُ النَّارُ فِي الْحَدِيدِ فِي نَفْيِ خَبَثِهِ. وَتَصْفِيَّتِهِ جَوْهَرَهُ، كَأَنَّهَا أَشْبَهَ الْأَشْيَاءَ بِنَارِ الْكَبِيرِ لَمَّا تَصْفَى جَوْهَرُ الْحَدِيدِ، وَهَذَا الْقَدَرُ عَنِ الْمَعْدُومِ عِنْدَ أَصْيَاءِ الْأَبْدَانِ.

وَأَمَّا تَصْفِيَّتُهَا الْقَلْبَ مِنْ رَسَخَةٍ وَدَرَنَةٍ، فَأَمْرٌ بِعِلْمِهِ أَطْبَاءُ الْقُلُوبِ. وَيَجِدُونَهُ كَمَا أَحْبَبُوا بِهِ لِنَفْسِهِمْ ﷺ، بَلْ كُنْ مَرَضٌ الْغَلْبَ إِذَا هَارَ مَأْمُومًا مِنْ بَرْنَةٍ، لَمْ يَخَفْ فِيهِ هَذَا الْعِلَاجُ. فَالْحَقِيقَةُ تَنْفَعُ الْبَدَنَ وَالْقَلْبَ، وَمَا كَانَ يَهْدِي:

(١) إسناده صحيح (٢٨/٢).

(٢) أخرجه أبي داود (٣٤٦٤).

## (٧) باب عبادة المريض والطيرة

العبادة هي ظلم وعذابات، وذكر مرة وأنا محبوس فوال بعض الشعر بسها:

زارت مكفرة الذنوب وودعت      شياً لها من زانم ومودع  
قالت: وقد عرفت على نزعانيه      ماذا تريد؟ فقلت: أن لا تُفجمني

فقلت: تناله إذ سب ما نهى رسول الله ﷺ عن سبه، وقال:

زارت مكفرة الذنوب لضبيها      أهلاً بها من زانم ومودع  
قالت: وقد عرفت على نزعانيه      ماذا تريد؟ فقلت: أن لا تُفجمني

ولمّا أُولي به، ولأُفعلت عنه، فأفعلت على سريعا، فدروي في أثر لا  
أعرف حاله حتى يوم كفارة منتهه وفيه قولان

أحدهما: أن الخصى تدخل في كل الأعضاء والمفاصل، وعدتها ثلاثمائة  
وسنة مفصلاً، فتكفر عنه - بعد كل مفصل - ذنوب يوم.

والثاني: أنها تؤثر في البدن تأثيراً لا يروى بالكلية إلى سنة، كما قيل في  
قوله ﷺ: من شرب الخمر لم يقبل له صلاة أربعين يوماً<sup>(١)</sup>. إن أثر الخمر  
يبقى في جوف العبد وعروقه أربعين يوماً، فإن أمر هريرة - رضي الله عنه - ما  
من مرض يصيبني أحب إلي من الخصى، لأنها تدخل في كل عضو مني،  
وإن الله تبارك وتعالى يعطي كل عضو حظه من الأجر، أم.

## (٧) عبادة المريض

أصل العبادة عبادة، فثبت الواو باء الكسرة ما قبلها، يقال: غلّبت  
المريض، أعوده عبادة إذا زرت برأته، كذا في البرقاني<sup>(٢)</sup> ونرجم البخاري  
في صحيحه<sup>(٣)</sup> باب وجوب عبادة المريض، وذكر فيه حديث أبي موسى

(١) أخرجه أحمد (١٧٧٣)

(٢) شرح البرقاني ٤١/١٣٣٩

الأنعمي<sup>(١)</sup> رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أطعموا الجائع وعودوا المريض، وتكفوا العاني»، وحديث البراء بن عازب<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع، الحديث، وفيه: «سونا أن نتبع الجنائز، ونعود المريض».

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: كذا، جزم بالوجوب على ظاهر الأمر بالعبادة، وفي حديث أبي هريرة في الجنائز: «حق المسلم على المسلم خمس» فذكرتها عبادة المريض. وفي رواية مسلم «خمس تجب للمسلم على المسلم» فذكرها منها. قال ابن بطال: «يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية»<sup>(٤)</sup> كإطعام الجائع، وفك الأسير.

ويحتمل أن يكون فنسب للحث على التواصل والألفة، وجزم الداودي بالأول، فقال: «هي فرض بحمله بعض الناس عن بعض، وقال الجمهور: هي في الأصل نذير، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض، وعن الطبري تأكيد في حق من ترجى برسته، ونس فيمن يراعى حاله، وتباح فيما عدا ذلك، وفي الكافر خلاف».

ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب، يعني على الأعيان، واستدل بعموم الأحاديث على مشروعية العبادة في كل مريض، لكن استشر بعضهم الأرملة فكان عائد قد يرى مالا يراه هو، وهذا الأمر خارجي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كأنعقمت عليه.

(١) ج (٥٦٤).

(٢) ج (٥٦٥).

(٣) فتح الباري (١٠٦/١١٦).

(٤) قال ابن العربي: التبريق فرض على التكافة لا بد أن يقوم به بعض الخلق عن بعض. فالتبريق ثم المصاحبة ثم الجوار ثم سائر الناس، الفرس (٤/١١٤٣).

وقد جاءه في عبادة الأرمذ بخصوصها حديث ربه من أبيهم قال: «عادي  
وسوز الله ﷻ من وحي كذا يعني» أخرجه أبو داود، وصححه لحاكم،  
وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ومباقة أئم. وأما ما أخرجه البيهقي  
وأخبرني مرفوعاً ثلاثة أسس لهم عبادة: الدين، والأهل، والضرر، فاستخرج  
البيهقي أنه موقوف على يحيى بن كبير.

ونحذف من إطلاق الحديث أيضاً عدم التقيد بزمان من ابتداء عمره، وهو  
قول الجمهور، ونجزم العربي في «الإجابة» بأنه لا يعد ولا بعد ثلاث، راسخ  
إلى حديث أخرجه ابن ماجه عن أنس «كان النبي ﷺ لا يعود مريضاً إلا بعد  
ثلاث»، وهذا حديث ضعيف جداً، تفرد به مسلم بن علي، وهو مشرؤك،  
وجعلت له شاهداً من حديث أبي هريرة عند الضرابي في «الأوسط»، وجيه وإبر  
مشرؤك أيضاً. وفي إطلاق الحديث أيضاً أن العبادة لا تغيب بوقته دود، وقت  
تكن جرت العادة بها في طوفاي النهار.

ونرجح البخاري في «الأدب المفرد»<sup>(١)</sup> والعبادة في التابيل، ومباقة عن  
عائد بن الربيع لما نقل حديث أمه في حرف النون أو عند الصبح. فقال: أي  
ساعة هذه؟ فأخبروه فقال: أعود بالله من صباح النار. الفحلية، وبشئ لأن  
عن أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الضيف: نعوذ بالله؟ قال: ليس هذا  
وقت عبدة، ونقل ابن الصلاح عن الطراوي أن العبادة تسحب في الضيف، ليلاً،  
وفي الضيف نهاراً، وهو غريب، ومن أدبها أن لا يطيل الجسم حتى يصح  
العريض، يشق على أهله، فإن اقتضت ثلث ضرورة فلا بأس به، اهـ.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: «سحب عبادة العريض لحديث الجواه وغيره، وإذا دخل

(١) (ص ٢١٤)

(٢) (المعجم) (٣/ ٢٦٦).

على مريض دعائه، ورفاهه، قال ثابت لأبي: يا أبا حمزة، أشتكى فقال أنس: أولا  
 رقيب يريه رسول الله ﷺ؟<sup>(١)</sup> وروى أبو حمزة قال: لما جاء رسول  
 الله ﷺ فقال: يا محمد، شاك، قال: نعم، قال: بسم الله أقرئك من كل شيء  
 يأذكرك من شر كل نفس، وعين حاسدة، الله يأمرك، قال أبو ذرعة: خلا حديث  
 الأحبش مخرج، وروى أن النبي ﷺ قال: إذا دخلتم على المريض فمضوا له في  
 الأجل، فإنه لا بد من قضاء الله شأنا، وإنه لطلب عس المريض له دواء من  
 ما حاد<sup>(٢)</sup>، ويزعجه في التربة والنوصية، لما روي عن ابن عمر مرفوعا: ما حق امرئ  
 مسلم بيت لهthesis، وإنه شيء يوصي به إلا ووصيته مكتوبة عنده، ينقل عنه، اهـ.

وفي «سند المستوفى»<sup>(٣)</sup>: جاء عيادة لدمي بأجمعهم، وفي عيادة  
 المجوسي فولاد، وحاز عيادة فاسق على الأصح، لأنه مسلم، والعبادة من  
 حقوق المسلمين، قال ابن عذير: قوله: جاز عيادة فاسق، وهذا غير حكم  
 المحافظة، ذكر صاحب «المناقب» بكرة شمشور المتقدمين به الإحاطة برحل  
 من أهل البهمل والشو لا مقرر ضرورة: لأن بعضهم أمره بين الناس، ومن  
 العبادة المكروهة إذا علم أنك تفعل على المريض فلا تنهه، ضد قول: مخالفه  
 التقليل حتى المروج، ولا هوول على المريض، ولا تحرك رأسك، ولا تقله ما  
 علمت أنك عبي هذه الحالة التديفئة بل هوول عليه السرس، وظننته، وقل  
 له: أراك في حير بآويل، وانكر له ما يريد رجاء في رحمته تعالى مشوبا  
 بشيء من التخوف، ولا تضع يدك على رأسه قريبا يؤذيه إلا إذا طلبه، ولا  
 تقل له: أومس، فإنه من أمال الجهال، وبشائم الناس في زماننا من لعباده  
 يوم الأربعاء، يجيئهم ركبها، إن حصل للمريض بذلك ضرورة، اهـ.

(١) أخرجه البخاري ج (٢٧٤)، من كتاب الطب، وأبو داود: ١٣٨٩٠، والترمذي (٩٧٣)

(٢) أصح من ما حاد (١/٤٦١)

(٣) نظره: ورد استجار على يد المهاد (٩/٦٣٩)



## والطيرة

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: بكرة المهمة وفتح المتحانية، وقد تسكن، هي التملؤم بالنسب المعجمة، وهو مصدر نظير مثل تحير خيرة، قال بعض أهل اللغة: لم يحن من المصادر فكذا غير هاتين، ونعقب بأنه سمع طيبة.

وأصل الطير أنهم كانوا في الجاهلية أنهم كانوا يعتمدون على الطير، فإذا خرج أحدهم لأمر، فإن رأى الطير طار بمئة ثمن به، واستمر، وإن رآه طار بسرة تشاء به، ورجع، وربما كان أحدهم يبيع الطير ليطير فيحتمدها، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك، وكان أكثرهم بنطيرين ويعتمدون على ذلك، ويصح معهم غالباً لتزيين الشيطان ذلك، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين.

وأخرج ابن حبان في «صحيحه» من حديث أنس رقه: «لا طير»، والطيرة على من نظير، وأخرج أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رقه: «الطيرة شرك»، وما بنا إلا نظير، ولكن الله يذهب بالتوكل»، وقوله: «ما منا إلا» من كلام ابن مسعود أدرجه في الخبر، وقد بينه سليمان شيخ البخاري فيما حكاه الترمذي<sup>(٢)</sup> عن البخاري عنه.

وأما جعل ذلك شركاً لاعتقادهم أن ذلك يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً، فكأنهم أشركوه مع الله تبارك وتعالى، وقوله: «لكن الله يذهب بالتوكل» إشارة إلى أن من وقع له ذلك فسلم لله، ولم يعبأ بذلك أنه لا يؤاخذ بما حرض له من ذلك، هـ.

قلت: ولعل المصنف جمعها في باب واحد لأن العبادة قد تؤدي إلى الطيرة؛ مثلاً يعود الرجل المريض، ثم مرض العائد بذلك المرض اتفاناً،

(١) فتح الباري (١٠/٢٦٢).

(٢) مشن الترمذي (٤/١٦٦) ح (١٦٦٢).

١٧٠١/١٧ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَادَ الرَّجُلُ الْمَرِيضَ خَاضَ الرَّحْمَةَ.....»

فيؤمهم أنه أصابه مرضه لوصوله إليه للعبادة، وقد يعكس، فإن المريض قد ينظير بالعبادة، كما تقدم في كلام ابن عابدين من عبادة يوم الأربعاء، وقد ينظير بنحو من كلام العائذ، مثل أمره بالوضوء ونحو ذلك، وذكر المصنف في الباب الأخيرين دعاء فرغيب العبادة، والنهي عن النظرة.

١٧٠١/١٧ - (مالك أنه بلغه عن جابر بن عبد الله) قال البيهقي في «التبوير»<sup>(١)</sup>: وصه قاسم بن أصبغ من طريق عبد الحميد بن حنبل عن أمه عن عمرو بن الحكم عن جبره<sup>(٢)</sup>، وقال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: أخرجه قاسم بن أصبغ والإمام أحمد بن حنبل، الصحيح، اهـ. وفي «التحريم»<sup>(٤)</sup>: هذا حديث محفوظ عن النبي ﷺ من حديث جابر. كذا قال مائث، ويحفظ أيضاً من حديث أنس، ومن حديث عمرو بن حزم وغيرهم. وحديث عمرو بن حزم كحديث جابر سواء. اهـ.

(أن رسول الله ﷺ قال: إذا عاد الرجل المريض خاض الرحمة) كذا في جميع نسخ النصيفة، النون والشروح. بدون ذكر حرف الخلف قبل الرحمة، وكذا في «التبوير». فليكون الرحمة منصوباً على النظرة، وفي جميع النسخ الهندية سقطت: «خاض» في الرحمة، بزيادة نطق «في»، قال الزرقاني: شبه الرحمة بالضم، أي في النظرة، وإما في الشرح والشمول، ونسب إليها ما هو مستوفى إلى المصنف من الخوض، قال الباجي<sup>(٥)</sup>: يريد - والله أعلم - حظه أجر

(١) تبوير الحوالات (ص ٦٨).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢٢٩).

(٣) من ١٨٠.

(٤) المغني (٧/٢٦٣).

حَتَّى إِذَا مَرَدَ عَائِدَةُ قُرْتُ بِهٖ ، أَوْ دَحُو هَذَا

العبادة (حتى إذا قعد) العائد (عنده) أي عند السريض (قُرْتُ) شد الشراء وسكون  
الثناء أي نشأت الرحمة (فيه) أي في العائد.

قال صاحب المحلى: أي استقرت الرحمة ونشأت في العائد، أراد  
بذلك أن شروده في الزوال للعبد يكون في عبادة، فيذكر الله عليه الصلاة  
والرحمة ما دام في الطريق، فإذا وصله إليه، وجلس عنده حب الله عليه  
الرحمة جاء أي يعطيه عطاء كثيراً فروع ما أفاده قوله في سلوكه إني  
بأصابعه.

وقال الماجي: يريد - والله أعلم - أنه إذا ثبت له من رحمة الله - وهي  
نزهة التجريد، ونحوه غير الذنوب، يرتعلق به ما ثبت للمحاض في انشاء  
وإذا لمعه عنه، تعلق به منها ما يتعلق بالمشقة الشات، وذلك أكثر مما يتعلق  
بالتحاضر في انشاء، وقوله: قُرْتُ فيه أو نحو هذا، إن كان هذا لفظاً فإنه  
يعتدل أن يريد به قرب له، ثم يقول: فيه رفق بكذا، وفيه ظلاقة، أي له رفق  
وله ظلاقة، ويعتدل أن يكون من المغلوب، فيكون العلم من قُرْ مبه أي ثبت  
فيه خبره منها، اهـ

(أو نحو هذا) ثبت من الراوي، ولفظ رواية أحمد<sup>(١)</sup> عن حابر قال يخطئ:  
«مر عائد مريضاً ثم برأ يخوض في الرحمة حتى يجلس، فإذا جلس اعتنق  
فيه» - وله أيضاً من حديث أبي أمامة: «عائد السريض يخوض في الرحمة، فإذا  
جلس عنده نفسه الرحمة، ومن ندام عنده فريض أن يقيم أحدهم يده على  
وجهه أو على يده، بمالك كيف هو؟»، كذا في «الفرغاني»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: «شرح البخاري غير «الأدب المفرد» من طريق عمر بن

(١) أحمد أحمد (٣٠٤: ٣١٤)، الحديث في التسمية (٢٤٦: ٢٧٤)

(٢) شرح الفرغاني (٤: ٢٣٢).

(٣) معجم الأئمة (١: ١١٣).



أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عُدُوِيَّ .....»

قال المحقق: وقد وافق يحيى بن أكبر في ذكره، فالمكتبة بشير بن عمر  
لجوري. لكنه خالفه في صحابه<sup>(١)</sup>. قال الأذرقطي في «اختلاف الموطآت»:  
حدثنا من صاعد في مسنده أبي حنيفة الأسدي ثنا أبو هشام الجرجاني ثنا  
شريك<sup>(٢)</sup> عن عمرو بن مالك به، قال المحقق: والوجه فيه من أبي هشام في قوله:  
أبي هريرة، إنه هو عن أبي هريرة، وفي المسند اختلاف آخر عن مالك: ليس  
هذا رجل ذكره، اهـ. كذا في نسخة من النجاشي.

وقال الترمذي<sup>(٣)</sup>: وقد وافق ابن أكبر في ذكره، لكنه المكتبة بشير بن  
الجرجاني عن مالك، لكنه خالفه في صحابه، مثله عن أبي هريرة أخرجه  
الأذرقطي في «اختلاف الموطآت»، لكنه وضع من أبي هشام الجرجاني وأوجه عمر  
أبي بشير، وها هو عن أبي هريرة، اهـ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) أخرجه البغدادي في مصنفه<sup>(٤)</sup> عن سعد بن  
سواء. قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا عُدُوِيَّ، وَلَا ظَمِيرَ  
وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفْرَ، وَفَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا يَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ».

ربط المحقق<sup>(٥)</sup> في أبوابه الواردة في «البيان» ثم قال: «والناحيل من  
ذلك ستة أسماء: العسوي، والظميرة، والهامة، والنصفرة، والعول، والنوء، وسقط  
الكلام على هؤلاء موضوع من كتابه».

(لَا عُدُوِيَّ) بالعين المهدولة والواو المفتوحة، فهما ذاك صيغة مكنية،

(١) كذا في الأصل والمصنف، في نسخة به، اهـ. شرح.

(٢) واختلف أهل النقل في ذكره، سقط عن سواء. ومثلونها، اهـ. شرح.

(٣) شرح الترمذي (١/٢٢٢).

(٤) ج (١٧٠٩).

(٥) انظر: فتح الباري (١/١٠٩).

أي لا سرية للمرض عن صاحبه إلى غيره، غفياً لما كانت الجاهلية تعتقد في بعض الأدواء أنها تعذي بنفسها، وهو خبر أريد به النهي، كذا في الفسطاني<sup>(١)</sup>

قال صاحب المحلى: أي لا مجاوزة نعمة ولا سرية لها من صاحبها إلى غيره، وذلك عند الأطباء في سبع علل: الجذام، والجرب، والجلدي، والحصبة، والبخر، والرمد، والأمراض الوبائية. وفي الحديث تأويلان فالأكثر على أن السراد منه نفي ذلك، وإبطاله، واختاره الحافظ، وقيل: لم يرد إبطالها، بل أراد بذلك أن هذه الأمراض لا تعذي بطبيعتها، كما يفتنه أصحاب الطبيعة من أن العلل المعدية مؤثرة لا محالة، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض فلتصحح سبب إعدائه مرضه، ثم قد يتخلف، وبهذا جمع ابن الصلاح وغيره، بين قوله ﷺ: «فر من المجذوم كما نفر من الأسد» رواه البخاري.

واختاره الزين العراقي في «الثبوت»، وقال في «شرحها»: «لا عدوى» نفي، أما كان يعتقد أهل الجاهلية من أن هذه الأمراض تعذي بطبيعتها، وقوله: «فر من المجذوم» بيان لما يخلقه الله تعالى من الأسباب عند المخالطة للمريض، وقد يتخلف عن السبب، وهذا مذهب أهل السنة كما أن النار لا تحرق بطبيعتها، ولا ماء زوي بطبيعته، وإنما هي أسباب عادية.

وقد بجمع بينهما على التأويل الأول، بأن نفي العدوى باقي على عمومه والأمر بالفرار سداً للذريعة، لئلا يتفق نفي بخلطة شيء من ذلك بتقدير الله ابتداء، لا بالعدوى، فيظن أن ذلك بسبب مخالطة، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الحرج. قال التوريشي: التأويل الثاني أولى؛ لأن الأول يعضي إلى تعطيل الأسباب، والأصول الطبيعية، ولم يرد الشرع بتعطيلها، بل بلبثاتها.

(١) إرشاد الساري (١٢/٥٠٣).

وبن علي نسخة ذلك قوله **يُجْزَى** ثم مجزوم بوزن أحد سده، فوجهه معه هي  
الجمعة: أكل ثقة بالله وبأكل عبه، ولا سبيل إلى التوصل من هذين الحدين  
إلا من هذا الوجه، فبين الأول التوقي من أسباب التلف. والثاني التوكل  
على الله في مشاركة لأسبابه. اهـ.

قال المصنفان في قوله **يُجْزَى**: هو من المجزوم استشكل مع السابق أي  
قوله: ولا عدوى. وأكله **يُجْزَى** مع المجزوم. وأجيب بأن القرار ينفي العدوى  
أو سدا لا يعدى بطبعه غيابة لما كانت الجاهلية تعتقده، فأكل مع المجزوم  
لنن أن الله تعالى هو الذي يقرض ويضمي، ونهاهم عن التذم من المجزوم،  
ليبين أن هذا من الأساليب التي أخرى الله العدة بأنها تنضي إلى مسبباته،  
وعلى هذا جرى أكثر الشافعية.

والمجمل. إنبات العدوى في الجذام وسجود مخصوص من عموم على  
العدوى، فيكون المعنى لا عدوى إلا من الجذام والبرص والتخرب مثلا، ذلك  
الخاص أي أبو بكر الجاهلي. وقيل: الأمر بالقرار ليس من باب العدوى، بل  
أمر طبيعي. وهو ما ذكره الفراء من جسد إلى جسد بواسطة السلامة وسبب  
الراحة، فليس على صريح العدوى، بل بتأثير الراحة، لأنها تسبب من التخر  
اشدامها، قاله ابن قبة، وهو قريب.

وقيل: أمراد بالقرار رعاية حذو المجزوم؛ لأنه إذا رأى تصحيح  
عصبه مضيق، يراشده أنه على ما ينبغي به، وبني سائر ما نعلم له علم،  
فيكون ميا لراحة أجبه السهم. وفي: لا عدوى أصلا، والأمر بالقرار سدا  
للمدبرة مثلا بحيث لا يخلط شيء، فيظن أنه بسبب المحافظة، حيث العدوى  
الشمي، فأمر **يُجْزَى** بالتعبد شفقة على أمته. اهـ.

قال الزحافق في الفتح<sup>(١)</sup> قوله: «ور من المحذوم كما تم من الاستثناء» لم أظف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ومن وجه آخر عنه أنه عيبه لكنه مغلوط. وأخرج ابن حريمة في كتاب التتوكل أنه شاهد بأنهم قال بعد ذكر الروايات: قال عياض: اختلفت الآثار في المحذوم، فجاء ما تقدم عن جابر أن النبي ﷺ أكل مع مجنوم. قال: فذهب عمر - رضي الله عنه - وجماعة من السلف إلى الأكل معه، ورووا أن الأمر باجتنابه موقوف. وممن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية.

ثاني: والصحيح الذي عليه الأكثر. ويعين التصحيح إلى أن لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين. وحمل الأمر باجتنابه على الاستحباب، والأكل بعد على بيان الجواز. هكذا اقتصر القاضي ومن بعده على حكاية حديث القرطبي، وحكي عنه قول ثالث، وهو الترميح، وقد سلكه فريقان:

أحدهما: سلك ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدى وتزنيب الآخر الدالة على عكس ذلك، من حديث الباب فأعملوه بالشذوذ، وبأن عائشة - رضي الله عنها - أنكرت ذلك، فأخرج الطبري عنه: «إن امرأة سألتها عنه؟ فقالت: ما قال ذلك رسول الله ﷺ، ولكنه قال: لا عدوى. وقال: من عدوى الأول؟ قالت: وكان في مولى به هذا الداء، فكان يأكل في صحفي، وينسب في أقداحي، وينام على فراشي». وبأن الروايات الدالة في نفي العدى كثيرة مشهورة. والجواب عن ذلك أن طرق الترجيح لا يُستلزم إليها إلا مع تعدد الجمع، وهو ممكن، فهو أولى.

والفريق الثاني: سلكوا في الترجيح عكس هذا، فردوا حديث: «لا عدوى» بأن أم هريرة رجع عنه، إما لشكّه فيه، وإما لشكوت مكمه عنه فقد

(١) فتح الباري (١٠: ١٢٩).



أخرج البخاري<sup>(١)</sup> عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه: لا عدوى ولا صغرة الحديث. وعن أبي سلمة<sup>(٢)</sup> سمعنا أبا هريرة يعد<sup>(٣)</sup> يقول: قال رسول الله ﷺ: لا تؤذونا مُنْزِعاً على نصح<sup>(٤)</sup>، وأنكر أبو هريرة الحديث الأول. وفيما أقم أخذت أنه لا عدوى فمن بلحشة. قال أبو سلمة: فما رقيت سي حدثاً غيره.

قال الحافظ<sup>(٥)</sup> قالوا: والأحاديث اندائه على الاجتناب أكثر مخرج وأكثر ظهراً، فالمصير إليه أولى، وأما حديث حذير: «إن النبي ﷺ أخذ بيد مجنوم، فوضعه في القمص، وقال: كل ثمة باقة، عليه نظر. وقد أخرج الترمذي، وبير الأخراف فيه، ورجح وكفه عن عمر - رضي الله عنه -، وعلى تقدير ثبوته، فليس فيه أنه يحمي أكل معه؛ وإنما وضع يده في القمص، فإله التكرار في بعض الأخبار. والجواب عن هذا كالفصل السابق أن طريق الجمع أولى من الترجيح، وأيضاً فإن حديث: «لا عدوى» ثبت من غير طريق أبي هريرة، أصح من عائشة وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وجابر وغيرهم، فلا معنى لدعوى كونه معدولاً.

وفي طريق الجمع مسائل أخرى:

أحدها: هي العدوى حملة، والأمر بالبراءة لرعية حاضر المجنوم، يعني كما تقدم في كلام النسطلائي.

الثاني: حمل الخطاب، كالص والإثبات على حالتين مختلفتين، فثبت أنه لا عدوى، كان المحاضرات ذلك من قوي يقينه، وضح توكله بحيث يستطيع أن

(١) صحيح البخاري، ج (٥٧٧).

(٢) ج (٥٧٧).

(٣) أي بعد الرواية الأولى، بعد الش.

(٤) بعد: وضع الناري (١٦٠/١٠).

يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى. وعلى هذا يحتمل حديث جابر في الآكل مع  
 الماء حذرم وسائر ما ورد من حذره، وحيث حذر من المجانوم كراه  
 المخاطب بذلك من ضعف يتيبه، فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد أهله.  
 فأرد بذلك سبب اعتقاد العدوى عنه، بأن لا يشرع ما يكون سبباً لإلزامها،  
 وقد فعل بعض فلا الأسرين ليتأتى به نيل من الطائفتين.

ثالث السالك: ما قال القديس أبو بكر البافلاسي: إن مات العدوى في  
 الجذام. ونحوه مخصوص من عموم النفي، فيكون معنى قوله: «لا عدوى» أي  
 لا يعدى شيء شيئاً إلا ما تقدم تبييني له أن فيه العدوى وقد حكى ذلك ابن  
 بطال أيضاً، وتقدم في كلام الفسطاطي.

رابعها: أيضاً تقدم، وهو طريق ابن قتيبة، فقال المحاذوم تشدد راحته  
 حتى يسقم من أفعال محاسنه، ومحادثه، ومصعبته، وكذا يقع كثيراً بالمرأة  
 من الرجل، وعكسه، ولذا يأمر الأطباء ترك مخالطة السحوم، لا على طريق  
 العدوى، بل على طريق التأثر بالرائحة، قال: ومن ذلك قوله بعض: «لا يؤخذ  
 ممرض على مصح» لأن الحرب رطب قد يكون بالنعيب، فإذا خالط الإبل أو  
 حنكها وجعل إليها بالحاء الذي يبل به.

قال ولما قوله: «لا عدوى» فله معنى آخر أيضاً، وهو أن يقع الممرض  
 بسكان. كالمصاعون فيقر منه محادثة أن يصبه: لأن فيه نوعاً من الفوارز من  
 قدره.

المسلك الخامس: أن المراد بالنفي أن شيئاً لا يعدى بضعه شيئاً سلكه  
 الجاهلية تعتقده، وأكمله بعض مع المجتزم تبين أن الله عز وجل يمرض ويشفي،  
 ونهاهم عن عدو نبيهم لهم أن هذا من الأسباب التي أخرى الله العادة بأنها  
 تفصي (إلى مسبوقتها)، ويحتمل أيضاً أن يكون أكله بعض مع المعتوم أنه كان به  
 أمر بغير لا يعدى مثله في العادة، إذ ليس الجذام كلهم سواء، بل لا يحصل

منه في العادة هوى أصلاً، كالذي أصابه شيء من ذلك، ووقف، فلم يعد بقية جسمه فلا يعدي، وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية.

قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعي ما نصه: الجذام والبرص يزعم أهل العلم بالطب والتجارب أنه يعدي الزوج كثيراً، وهو ذلك مانع للجماع، لا تكاد نفس أحد تطيب من جماعه من هو به.

قال البيهقي<sup>(١)</sup>: وأما ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا عدوى» فهو على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة تفعليل إلى غير الله تعالى، وقد يحمل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سبباً لحدوث ذلك، ونذا قال ﷺ: «فر من المجدوم»، وقال: «لا يورد مريض على مصبح»، وقال في لظاعون: «من سمع به نأرض فلا يقدم عليه»، وكان ذلك بتقدير الله تعالى، وبعه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده طائفة، ومن قبله طائفة.

المسلك السادس: العمل بنفي العدوى أصلاً ورأساً، وحمل الأمر بالمجانبة على سدّ الفرعة لتلا يحدث للمخالط شيء، فيظن أنه بسبب المخالطة، فيثبت العدوى التي نفاها الشارع، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد، وتبعه جماعة، فقال أبو عبيد: ليس في قوله: «لا يورد مريض على مصبح» إثبات العدوى، بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن، فأمر باعتدبه، قل: وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاحتساب إنما هو للمخالطة على الصحيح. قل: هذا شر ما حمل عليه الحديث، لأن فيه إثبات العدوى التي نفاها الشارع.

وأثبت ابن خزيمة في هذا في «كتاب المتوكل» فإنه أورد حديث «لا

(١) سنن البيهقي (٢١٦/٧)

عدي بن عبد الله عن عتبة بن الصحابة. وحديث «ألا يورد معترض» من حديث أبي هريرة، وترجم لأول «التوكل على الله» في «في العدوى»، ولكنني ذكر خبر غلط في معنى بعض العلماء وأبى. «العدوى»، ثم ترجم «الدليل على أنه يظن» ثم يرد إثبات العدوى بهذا القول، فساق حديث أبي هريرة «فمن أهدى لأول» بطريق، ثم ترجم «ذكر خبر» في الأمر بالغوار من المجذوم، قد يخطر بعض الناس أن فيه إثبات العدوى، «فمن كذلك» يساق حديث «من من المجذوم» من حديث عائشة وأبي هريرة، ونحوهما.

ثم قال: إما أمرهم بذلك بالغوار كما نهاهم أن يورد الممرض على لمسح لثمة عليهم، وخشية أن يصيبهم شيء من ذلك، فسق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى، فأمرهم بالاحتياط شفقة منه على أمواتهم من نصيبين بالعدوى. قال: ويؤيد ذلك أكله يظن مع المجذوم، ثم قال: وأما عهد يظن من إقامة النظر إلى المجذوم، فمحتمل أن يكون لأن المجذوم يخنق ويكره بدمان النظر إليه - لأنه قل من يكون له داء إلا وهو يكره أن يطلع عليه، وهذا الذي ذكره احتمالاً من إليه ماله. فإنه سئل عن هذا الحديث؟ فقال: ما مسحت فيه بكرة حية. وما أدري ما جاء ذلك إلا احتياطاً أن يقع في نفس المؤمن شيء.

وقال نظري: الصواب عندنا القول بما صح به الخبر، وأن لا عدوى، وذكر قريباً من تقدم عن ابن خزيمة، وقد سئل الطحاوي في «معاني الآثار» مسألت ابن خزيمة فأورد حديث: «ألا يورد مريض على مريض» ثم قال: ساء أن المصح قد يصيب ذلك المريض. فيقول الذي أورد: لو أبي ما أوردته عليه لم يصيبه. والواقع أنه لو لم يورده لأصابه: لأنه تعالى فقلوه، ثم سأل لأحاديثه، فأجاب: وجميع ما جحد ابن خزيمة، انتهى كلام الحافظ بالاختصار. وشي من الزيادة للإيضاح.

وَلَا هَامَ .....

(ولا هام) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية قال الزرقاني<sup>(١)</sup> وفي لفظ: «ولا هامة» بخلة الميم على الصحيح. اسم طائر من طير الليل، كانوا يشاءون به فيصدّم عن مقاصدهم، وقيل: هو النومة كانوا يشاءون بها، فيزعسون أنه إذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت أي لا ينطير به، وقيل: المراد نفي زعمهم أنه إذا قتل قتيلاً خرج من رأسه طائر، فلا يزال يقول: استغوني حتى يقتل فأنله، مطير، وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة، وقيل: إن روحه تغلب هامة، فتطير، ويسمونها الصدى، اهـ.

قال التوحي<sup>(٢)</sup>: له تأويلان: أحدهما: أن العرب كانت تشاء بالهامة، وهي الطائر المعروف من طير الليل، وقيل: هي البومة كانوا يرون بها ما به نه نفسه أو بعض أهل داره، وهي تفسير مالك بن أنس، والثاني: أن العرب كانت تعتقد أن عظام الميت، وقيل: روحه يغلب هامة تطير، وهذا تفسير أكثر العلماء وهو المشهور، وبحور أن يكون المراد النوعين، فإنهما جميعاً باطلان، فبين انتبه بطلان ذلك وحيلولة الجاهلية فيما يعتقد في ذلك، اهـ.

وقال الحافظ<sup>(٣)</sup>: قال أبو ورد. هي بالتشديد، وحالفة الجميع فحفظوها، وهو المحفوظ في الرواية، وكان من شدتها ذهب إلى واحدة الهواء، وهي ذوات السموم، وقيل: دواب الأرض التي تهم بالآذى، وهذا لا يصح فيه إلا أن أريد أنها لا تضر لدائها، وإنما تضر إذا أراد الله تعالى إيقاع الضرر بمن أصابته

وذكر الزبير بن بكار أن العرب في الجاهلية تقول: إذا قتل الرجل. ولم

(١) شرح الزرقاني: (٢٢٢/٤).

(٢) شرح صحيح مسلم: لتوحي (٢١٥/١٤)، وانظر الاستذكار (٤٦/٢٧). والتمهيد (١٩٠/٢٤ - ١٩٣).

(٣) فتح الباري: (٢٤١/١٠٠).

وَلَا مَحْفَرٌ .

يؤخذ بالمرء، خرجت من رأسه عامة. وهي دودة. فتأويل حول غيره. فيقول: استعوي، فإن أدرك بثأره ذهبت، ولا بقيت، قال: وكانت اليهود تُرغم أنها تدور حول قبره سبعة أيام، ثم تذهب. وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين نحو الأول إلا أنهم لم يبينوا كونها دودة.

بل قال الفزار: إنها من طير النيص، كنه يسمي النيص، قال ابن الأعرابي: كانوا يشاءون بها إذا وقعت على بيت أحدهم، يقول: نَحْتُ إِلَيَّ نَفْسِي أَوْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ طَائِفِي، وقام له عيد. كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير دابة فتسير، ويسمون ذلك الطائر البصدي، فعلى هذا فمعنى الحديث لا حياة لهامة الميت، وعلى الأول لا شؤم بالنبوذة وسجودها، وتعلل المصنف ترجمه لا هامة مرنين بالنظر لهذين التفسيرين، اهـ.

قلت: وهذا هو الأوجه حلي في ترجم البخاري فإنه - رضي الله عنه - ترجم بقوله: لا هامة في النابيين.

(ولا صغر) غشيت، قال الناحي<sup>(١)</sup>. قال منليك وغيره: معناه أن العرب كانت في الجاهلية تحرم صغر عاماً وتؤجر إليه المحرم. وكانت تحلله عاماً، وتقدم المحرم إلى وقته، فنهى النبي ﷺ عن ذلك، وقال بن وهب: كان أهل الجاهلية يقولون: إن الصغار التي في الجوف تغفل صاحبها، وهي التي عذت عليه إذا مات، فرد ذلك النبي ﷺ وأكذبهم، وقال: «لا يموت أحد إلا راحله»، اهـ.

وقال لنووي<sup>(٢)</sup>: فيه تأويلان: أحدهما: أن المراد بأحبرهم المحرم إلى صغره، وهو النسي، الذي كان يفعلونه، وبهذا دل سلك وأبو عبيدة، والثاني:

(١) فالتصحيح (١٦/١٤٤).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/١٦٤).

أن الصفر دواب في أنيطر، وهي دود، كانوا يعتقدون أن في أنيطر دابة تهيج عند الحوق، وربما قتل صاحبها. وكانت تعرف ترابها أعدى من الحرب، وهذا التفسير هو الصحيح. وله قال مطرف ابن وهب وأبو حبيب وأبو عبيد وخلاتون من العلماء، وقد ذكره مسلم عن جابر - رضي الله عنه - زاذي الحديث ممن اعتمدوه، ويجوز أنه يكون المراد هذا، ولأول جسمنا وأن الصفرين جميعاً ياطلان لا أصل لهما، الله.

وأخرج مسلم<sup>(١)</sup> عن أبي الربيع يذكر أن جابرًا قد لهم قوله: ولا صفر، فقال أبو الربيع الصفر النطن، فقبل لجدر: كيف قال؟ كان يقال: دواب النطن، ٨١.

قال المدبري<sup>(٢)</sup>: إن الجاهلية كانت تعتقد أن في الجوف حية على شراسيفه، وتشراسيف أطراف الأضلاع التي تشرف على أنطن، يقال لها: الصفر، إذا تحركت جاع الإنسان، وتؤذيه إذا جاع، ولها تعذني، فأبطل الإسلام ذلك، ٨١.

وترجم البخاري في الصحيح: «باب لا صفر». وهو ذاء يأخذ النطن. قال القسطلاني<sup>(٣)</sup> زاد في «لقاموس» بضم الهمزة، ٨١.

قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: كذا جزم بتفسير الصفر، ونقل أبو عبيدة «جمر بن المشي في غريب الحديث» عن رؤبة بن المحبح أنه قال: هي حية تكون في النطن نصيب المسنة والناس، وهي أعدى من الحرب عند الحرب، فعلى هذا فالمراد

(١) (١٧٤٥/٤) ج (١٠٩) من كتاب السلام.

(٢) «حياة الحيوان» (٤٨٨/٢).

(٣) «إرشاد الساري» (١٧) (٢١٣).

(٤) «فتح الباري» (١٠٥) (١٦٧).

وَلَا يَحِلُّ الْمَعْرُوضُ عَلَى الْمُصْبِحِ .....

بنفي أصغر ما كانوا يعتقدون فيه من العدوى، ورجح عبد البخاري هذا القول لكونه فرق في الحديث بالعدوى، ورجح هذا القول الطبري. وقيل: المراد بالصغير الحية، لكن المراد بالثعلبي يعني ما كانوا يعتقدون أن من أصابه ثعلب، فلو أن ذلك انتشر بأن الموت لا يكون إلا إذا قرع الرأس، ولقد جاء هذا التعبير عن حارس، وهو أحد رواة حديث: «لا صغره» قاله الطبري.

وقيل: إن المراد به شهر صمد، وروي هذا القول عن مالك، والصفار أيضاً. وجع في البطن يأخذ من الجوع، ومن اجتماع الماء الذي يكون من الاستسقاء، وعمل الحديث على هذا لا يثبته بخلاف ما سبق، اهـ. رواه النسبلاسي: أو المراد الشهر المعروف كانوا يشتبهون بدخوله.

قلت: ذكره أبو داود عن محمد بن راشد قال: سمعنا أن أهل الجاهلية يستشيرون بغيره، فقال النبي ﷺ: «لا صغره»، وحكاة الرزقاني عن البيضاوي، قال: هو نفس لما سرقتم أن شهر صمد ذكر في الدواهي، اهـ.

(ولا يحل) كذا في جمع النسخ الهندية وبعض المعصرية والإعدام. وفي أكثر المعصرية لا يحل تلك الإعدام، وعلى الأول سي الرزقاني «شرح» اهـ. قال: يفتح الياء وضم الحاء، اهـ.

وفي «سحلي»: ولا يحل بضم الحاء من حل بحر. وفي «سحلي» لا ينزل الممرض بكسر المراء أي الذي مرضت ماشيته، اهـ.

(الممرض) بكسر المراء ومنحها عنى ما حمله الرزقاني. وفي «سحلي» الممرض بكسر المراء الذي مرضت ماشيته، اهـ. فمد في السبع الهندية بلفظ «الممرض» حذف إحدى التبعين الطاهر أنه تحريف من إنسح (على المصحح) بكسر الصاد السهلة. وفي لفظ البخاري: «لا يورذن ممرض عنى مصح». قال الحافظ: كذا فيه بتأكيد النهي عن الإبراء. وفي رواية: «لا يورذن بلفظ النهي» وهو خير مما هو عليه. سبيل رواية الثالث، والممرض - بهم أوله ويكون ثلثه



وكسر الراء بعد هذا صاء معجمه - هو الذي له إيس مرضى، والمصحح - يضم  
 النجم وكسر الصاد المهملة - من له إيل صحاح، يعني مذهب الإيل المريضة  
 أن يوردها على الإيل الصحيحة قال أهل اللغة: الممرض اسم فاعل من  
 أضر الرجل إذا أصاب ما يشبه مرضه، والمصحح اسم فاعل من أضر إذا  
 أصاب ما يشبه عاهته، ثم ذهب عنه وصححت، اهـ

وفي أخرى لمسخاري: «لا يوردها المسمر من عسر المصحح»، قال  
 القسطلاني: «لا يوردها» عينة لجمع، والممرض بكسر الراء في النسخ، رمي  
 غيره منهجه، أي من الإيل، ولأبي در وغيره «لا يورده» بالتحية وكسر الراء في  
 الفرج، وفي غيره «لا يورده» بفتحها متبئاً بالمتعوزة - «الممرض» رفع - ند، عن  
 النعماني، اهـ.

قال النجاشي<sup>(١)</sup>: «الممرض ذو العاشية المريضة، والبصح ذو العاشية  
 النصبوحة»، قال عيسى بن دينار: بعد ما انتهى عن أن يأتي الرجل بابنه العريفة،  
 فحضر بها على ماشية صحيحة، قال: ولكنه عندي منسوخ بقوله **اللا** «لا  
 عدوى»، قال النجاشي: وهذا الذي قاله عيسى بن دينار، فيه خطأ، لأن قوله  
 «لا عدوى» إن كان بمعنى الحبر والتكذيب بقول من يعتقد العدوى، فلا يكون  
 مسلماً، وإن كان بمعنى انتهى أي لا ذكرهوا دخول المعبر الأمر بين إيتكم  
 غير الجيرة، ولا ندموا ذلك، فإننا لا نعلم أيهما قال أولاً، وإن تخلفنا بالظاهر  
 فقول: «لا عدوى» ورد في أول الحديث، فمحال أن يكون ناسخاً عما ورد  
 بعده، أو لما لا عدوى ورد قبله أن بعده، لأن النسخ إنما يكون ناسخاً لحكم  
 من قبله.

وأخرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن الزهري أن أنس بن مالك بن عبد الرحمن حدثه أن

(١) المعنى (٧١/٢٦٦).

(٢) صحيح مسلم ج (٢٢٠).

رسول الله ﷺ قال: «لا عذري» وحدث أن رسول الله ﷺ قال: «لا يورد ممرض على مصح». قال أبو سلمة: وكان أبو هريرة يحدثنا عن النبي ﷺ عن رسول الله ﷺ، ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «لا عذري»، وأقام<sup>١</sup> على أن لا يورد ممرض على مصح». قال: فقال الحارث بن ثابت، وهو من عم أبي هريرة، قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثا آخر، قد شككت عنه، كنت تقول: قال رسول الله ﷺ: «لا عذري» فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: «لا يورد ممرض على مصح» رواه<sup>٢</sup> الحارث عن ذلك حتى عصب أبو هريرة، مرس بالتحسين، فقال الحارث: أنفري ماذا قلت؟ قال: لا. قال أبو هريرة: إني قلت: أبيت، قال أبو سلمة: وأعمري، لقد كان أبو هريرة يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «لا عذري» ولا أنرى أنسي أبو هريرة أن نسخ أحد الأقوال الآخر، والحدث أخرجه البخاري<sup>٣</sup> مختصرا.

قال الحافظ<sup>٤</sup> وهذا الذي قاله أبو سلمة: ظاهر في أنه كان يعتقد أن من الحديثين أمام الله (المرس). وقد نعدم في أول الحديث وجه الجمع بينهما، وخاصة أن قوله: «لا عذري» مهي عن اعتقادهما، بقوله: «لا يورد ممرض على مصح» في اعتقاد المروي أن الخشية تأثير الأوهام، كما في حديث: المرس المسجون<sup>٥</sup>، لأن الذي لا يعتقد أن الجنام يعدي، يجد في نفسه نكرة حتى لو أمرها على الغرب منه لتألم بذلك، فالأولى بالعامل أن لا يرضى لذلك، في يبعد أسباب الآلام، ويحارب طريق الأوهام، وقبل: كان الحديث الثاني نسخا<sup>٦</sup> لأول. فسكت عن المنسوخ.

١) أي استقر على قوله الثاني قطب. اهـ. مش.

٢) من أسانيد. اهـ. مش.

٣) الجامع الصحيح: للبخاري (١: ١٧٧).

٤) صحيح البخاري (١: ١٧٧).

وقبل معنى قوله: «لا عدوى» النهي عن الاعتداء، ولعل بعض من أجلب عليه ابتلاً جرباً أراد تضميناً، فاحتج عليه في إسقاط الضمان بأنه أصابها ما قدر عليها، ويحتمل أنه يكون قال هذا على ظنه، ثم نبر له خلاف ذلك، وأما دعوى نسب أبي هريرة للحديث، فهو حسب ما ظن أبو سلمة، وأما دعوى النسخ فمردودة؛ لأن النسخ لا يمار إليه بالاحتياط، ولا سيما مع إمكان الجمع. وأما الاستعمال الثالث فبعيد من سياق الحديث، والذي بعده أبعد منه، ويحتمل أيضاً أنهما لما قاتا خيرين مثلهما من حكمين مختلفين، لا ملازمة بينهما، جاز عنه أن يحدث بأحدهما، ويصكت عن الآخر حسبما تدعو إليه الحاجة، فإنه الفرطي في «المفهم» قال. ويحتمل أن يكون خلاف اعتقاد جاهل يظهرهما متفاضلين، فصكت عن أحدهما، وكان إذا أمن ذلك خلت بهما جميعاً، اهـ.

وقال النووي<sup>(١)</sup>: قال جمهور العلماء: يجب الجمع بين هذين الحديثين، وهما صحيحان قالوا: ومن طريق الجمع أن حديث: «لا عدوى» المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه من أن الأمراض تعدى بطلبها لا بفعل الله. وأما حديث: «لا يبرء مريض» فأرشد فيه إلى معجابه ما يحصل الفسر عنه في العادة بفعل الله وقهره، اهـ.

فنت: وهذا مبني على ما عليه أكثر الشافعية كما تقدم في أول الحديث، والأوجه عدني في الجمع بينهما أن أول الحديث يعني قوله: «لا عدوى» على ظاهره، وآخر الحديث مبني على سبب اللزعة، وحسم للعادة لئلا يحدث للمخالطة شيء، ويظهر أنه سبب المخالطة فيقع في العرج، فأمر النبي ﷺ بذلك شفقة على أمته، كما سطر الحافظ في المسلك السادس من المسالك المذكورة في أول الحديث.

(١) اشرح صحيح مسلم للنووي (١/١٤١).

وَلِيَحْتَلَّ الْمَصْحُ حَيْثُ شَاءَ فَعَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَمَا ذَلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ أَذَى».

(وليحطل) نعت الإذغام في جميع النسخ الهندية والمصرية (المصحح حيث شاء) يعني أن للمصحح أن ينزل سحلة المريض إن شاء وصبر على ذلك، واحتملته نفسه، ولا يخطر في باله الممدى، (فعالوا: بما رسول الله ﷺ وما ذلك؟) أي لم يهتد المريض أن يحل على مصحح؟ (فقاله رسول الله ﷺ: إنه أذى) أي يتأذى به الرجل المصحح.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: قال يحيى بن يحيى في «السنينة»: سمعت أن تفسيره في الرجل يكون به الإذغام، فلا ينبغي أن يحل محل المصحح، ولا ينزل عليه؛ لأنه وإن كان لا يهني، فالتنفس تنفر عنه، فعوله ﷺ: «إنه أذى» نسبة على أنه ﷺ إنما نهى عن ذلك للأذى لا للممدى، اهـ. وبحمل أن يكون في الحديث إشارة إلى ما تقدم في السلك الرابع من المسائل المذكورة في أول الحديث.



(١) «المنظوم» (٧/ ٢٦٤)

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء السادس عشر  
من دأوجز انسللك إلى موطأ الإمام مالك  
عليه إن شاء الله الجزء السابع عشر وأوله «المنة في الشعر»  
وصل الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه  
وسلم تسليماً كثيراً كثيراً

## فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

### (٤٧) كتاب القدر

- ١ - النهي عن القول في القدر ..... ٥
- معنى القضاء والقدر ..... ٦
- تدريج آدم وحواء عليهما السلام فتح آدم ..... ٨
- قادر الله تعالى اعدائهم بخمسين ألف سنة ..... ١٣
- قوله أحد ربك من بني آدم من ظهرهم خربتكم الآية ..... ١٤
- فهم الصبي يا رسول الله؟ قال: اعلوا كن مسر لها حتى لا ..... ٢٢
- قال عليه السلام: تركت بكم أمرين كتاب الله وسنة نبيه ..... ٢٦
- كل شيء من القدر حتى النحر والنكس ..... ٢٨
- قال ابن القيم في خطبته: إن الله هو الهادي والهادي ..... ٣١
- قال عمر بن عبد العزيز في الفتوى: مسيهم وإلا عرفهم على اليف ..... ٣٣
- ٢ - جامع ما جاء في أهل القدر ..... ٣٥
- لا تسأل امرأة طلاق أحبتها فإذ لها ما فسر لها ..... ٣٥
- لا تسأل عما أعطى ولا تمنني عما لم يع ..... ٣٩
- محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ..... ٤٤
- لا يموت أحد حتى يستكمل رقه فأحموا في القلوب ..... ٤٦

### (٤٨) كتاب حسن الخلق

- ١ - ما جاء في حسن الخلق ..... ٤٠
- احملوا في الخلق عزيمة أو مختصة ..... ٤١



العرض	الصفحة
ياكم والنظر نواز الظن أكذب الحديث	١١٦
لا يدخل فيه العمل بالحديث ولا العقه	١١٧
ولا نجسوا ولا نجسوا ولا تفسروا ولا تفسروا	١٢٠
تصافحوا بذهب العدل	١٢١
المنه المصاحفة بالدين	١٢٩
تهاتوا تحابوا، وتذهب الشجاء	١٣٤
تفتح أبواب الجنة يوم الاخير والخصم فيخر إنخ	١٣٦
تمرض الأعيال كل جمعة موتير	١٤١
بقول: انكوا هنين حتى يفيتا	١٤٣
يختلف العرض من الأمسوخ والمنة	١٤٤

(٤٩) كتاب القيلس

١ - ما جاء في ليس الثياب للجمال	١٤٥
المعص بين رين ما ورد في تركه	١٤٦
عزوة بني أحمار	١٤٩
قال عليه السلام لرجل كان ليس ثوباً ختاً: ضربه الله عتقه	١٥٤
قال عمر: أحب الثياب أبيض الثياب	١٥٥
قال عمر رضي الله عنه: إذا أوسع الله فأوسعوا، جمع رجل عليه ثيابه	١٥٦
٢ - ما جاء في ليس الثياب المصبعة والذهب	١٥٧
كان ابن عمر - رضي الله عنهما - ينس الثوب المصنق	١٥٨
المصنوع برغوان	١٦٠
يكره أن يلبس ثياباً من الذهب	١٦٦
قال مالك: لا بأس في المصنوع المصنوع في الثوب	١٦٥
٣ - ما جاء في ليس الخنزير	١٦٧
٤ - ما يكره لبسه قلنساء	١٧١
نصف عائشة - رضي الله عنها - خماراً رقياً	١٧١
قال عليه السلام: إساءة كاسيات عاريات حائلات مبيلات	١٧٢



- قال عليه السلام: سدا منع من الحرائق والنار أبغظوا صواحب الحرائق ..... ١٧٦
- ٥ - ما جاء في إسماعيل الرجل ثوبه ..... ١٧٩
- الإسماعيل بالخلاء ولغيره ..... ١٨١
- فونه عيب السلام: أبرة المؤمن إلى أصحابه سقيه ..... ١٨٧
- ما أنقض من الحكمين يهي النار ..... ١٨٨
- ٦ - ما جاء في إسماعيل المرأة ..... ١٩٠
- عن أم سلمة رضي الله عنها وأوعا ..... ١٩٢
- ٧ - ما جاء في الاندلس ..... ١٩٤
- لا يسلبن أحدكم في نخل واحد ..... ١٩٥
- إذا اتصل أحدكم وليداً بيعة ..... ١٩٩
- وإذا جلع نساءك إلك بأنواك المقدس طوق ..... ٢٠١
- من أي شيء كان نعل موسى عليه السلام ..... ٢٠٢
- ٨ - ما جاء في لبس الثياب ..... ٢٠٣
- نهي عنه السلام عن لبس رحرير يغير ..... ٢٠٥
- وأن يحيي الرجل من ثوب ..... ٢٠٥
- وأن ينسل لرجل ثياباً ماؤها وهو نساء ..... ٢٠٦
- أن عمر رضي الله عنه رأى حلة مبراة يباع ..... ٢٠٨
- تساعا عمر رضي الله عنه أعاله - شركاً ورزق ..... ٢١٤
- قد رجع عمر - رضي الله عنه - ثلاث رجع فبد بعضه على بعض ..... ٢١٦

### (٥٠) كتاب صفه النبي ﷺ

- ١ - صفه النبي ﷺ ..... ٢١٨
- كان عليه السلام لبس بالعمامة الناس ..... ٢١٨
- بمث محبه السلام على رأس أميئة ونوفي على رأس سبي ..... ٢٢٤
- ليس في رأسه راحة عشرين شهراً بعد ..... ٢٢٨
- ٢ - صفه عيسى ابن مريم والذجال ..... ٢٣٠
- أراني ابلة فزيت كافي رجل، صفوه عانيت وهو عيسى بن مريم ..... ٢٣٠



الموضوع	الصفحة
ما رسول الله صلى لا أقوى من نفسي واحد	٢٢١
٨ - ما جاء في شرب الرجل رجوا قائم	٢٢٢
اختلافهم في الشرب قائماً	٢٢٤
٩ - السنة في الشرب ومنازلته عن اليمين	٢٢٦
أما عليه السلام بشئ قد شرب بئام رضى بعينه أغربى وبساره أو بكر بحصى الله	٢٢٧
عن	٢٢٨
أما عليه السلام بشرب وعن بعينه علام وبساره أشبح	٢٢٩
١٠ - جامع ما جاء في الطعام والشراب	٢٣٠
فصا دعوا، أما طمعة في غزوة الحندق ومجزئة بيعة في تكثير الطعام	٢٣١
طعام الأنس كفي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة	٢٣٢
أأكلوا البنى وأركبوا السفاء	٢٣٣
حمررا الإناء وأملنوا المصباح	٢٣٤
الشيطان لا يفتح قفلاً ولا يحل وكاء	٢٣٥
أندبسه نكرم على الناس بينهم	٢٣٦
من كان يؤمن بالله فليقل خيراً أو يصبحت	٢٣٧
من كان يؤمن بالله فليكرم حاره وده إكرام الكائن الكرام	٢٣٨
من كان يؤمن بالله فليكرم صيفه	٢٣٩
هل الضيافة واجبة أو مستحبة؟	٢٤٠
حائزاه يوم وليلة	٢٤١
ولا يحل أن يتوفي عنه حتى يحرم	٢٤٢
دحل سفرى ثلثاً ينصر له	٢٤٣
في كل ذات كد رطبة أجر هل بعن العمودى	٢٤٤
حديث: سرية أبي عبيدة عن ساحل البحر فوجدوا حراً مثل القرب	٢٤٥
باب المومسات لا تحضر إحداهن لحاربته ولو كرهت	٢٤٦
قال الله اليهود نهوا عن أن يؤمنوا بالله	٢٤٧

الموضوع	الصفحة
هل يجوز بيع المحرم أكله؟	٤٠٧
قال عيسى عليه السلام: عليكم بالفراخ وإياكم خبز الير لا تقوموا بشكره	٤٠٩
حديث خروجه ﷺ والشبهين للجرع إلى بيت أبي الهيثم	٤١٠
هل كانت الفصية له أو لأبي أيوب؟	٤١٧ - ٤١٩
هل يجوز التكلف للضيف؟	٤٢٣
كشائن يومئذ عن النعيم	٤٢٤
كان عمر - رضي الله عنه - يأكل خبزاً بسمن فذاع مفقراً ثم قال: لا أكل حتى يحيا	٤٢٧
يطرح لعمر - رضي الله عنه - هراع من تمر فبأكله حتى يأكل حشيتها	٤٣٠
مثل عمر - رضي الله عنه - عن الجراد . . الحديث	٤٣١
زار قوم أبا هريرة فقال لأمه: أطعينا	٤٣٣
ثم قال: اصح الزحام وأطب مراحها فإنها من دواب الجنة	٤٣٦
قال عليه السلام لأبن أبي ساعدة: سم الله وكل مما يليك وحكماهما	٤٣٩
سأل رجل ابن عباس عن الأكل عن مال يتيمه	٤٤٢
اختلافهم في الأكل من مال اليتيم وقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَقْفِفْ﴾ الآية	٤٤٥
أثر حرره في الدعاء عن الطعام	٤٥٠
هل تأكل المرأة مع غير ذي محرم؟	٤٥٤
١١ - ما جاء في أكل اللحم	٤٥٧
الإكثار من اللحم	٤٥٨
قال عمر - رضي الله عنه - إياكم واللحم	٤٥٨
نكير عمر - رضي الله عنه - على جابر في اللحم	٤٥٩
١٢ - ما جاء في لبس الخاتم	٤٦٢
اللقاق، قيع . . .	٤٦٢
كان عليه السلام يلبس خاتماً من ذهب فنبذه	٤٦٣
اختلافهم في خاتم الذهب	٤٦٦
قال ابن المسيب: أفنيك بخاتم الفضة واختلافهم في خاتم الفضة	٤٦٨

الموضوع	الصفحة
١٣ - ما جاء في نزع المصالب والجرس	٤٧٤
قال عليه السلام: لا تنفس في رفة بئر قلادة	٤٧٧
اختلافهم في تحيق الجرس	٤٨١
(٥١) كتاب العين	
١ - الوضوء من العين	٤٨٣
الإصابة بالعين حتى يموت	٤٨٣
أصاب سؤل بن حنيف عن فاضل له عامر	٤٨٥
المراء بدخل الإزار في العمل	٤٨٣
كيفية الغسل للعين	٤٩٤
٢ - الرقة من العين	٤٩٧
اختلافهم في الرقة	٤٩٧
المراء بالنعمة	٥٠١
قال عليه السلام لأبي جعفر اسرفوا لهما	٥٠٤
في بيت أم سلمة صبي يكي... الحديث	٥٠٥
٣ - ما جاء في أجر المريض	٥٠٧
إذا مرض العبد بعث الله تعالى ملكين يقول: انظروا ماذا يقول لرباده	٥٠٧
لا يقبض المؤمن عصية حتى الشركة إلا فسد بها	٥٠٩
هل المصائب مأجور أو لا؟	٥١١
قال عليه السلام: من برد الله به جبراً يصب منه	٥١٢
سئل رجل ولم يصبه مرض فقال رجل: هنيئاً له وأنكر عليه السلام عليه	٥١٤
٤ - التمرد والرقة في المرض	٥١٦
قالت عائشة رضي الله عنها: فما أشد رجعة حبه السلام كنت أئثت عليه	٥٢١
يهودية فرقي عائشة فدخل أمير بكر	٥٢٣
هل يجوز رقة الكافر؟	٥٢٤
٥ - تعالج للمريض	٥٢٦
وبدا الضب وتأثير الأدوية	٥٢٦

الموضوع	الصفحة
هل العلاج مأمور أم مباح؟	٥٢٧
أصاب رجلاً الجرح فاحتقن الدم	٥٢٩
أقول: أذكروا الذي أنزل الأذن	٥٣٠
إن أسعد من زانية أكثر، هي زانية عليه السلام	٥٣٢
الاستئذان في العلاج بالكي	٥٣٥
هل أكثرى النبي ﷺ؟	٥٣٩
٦ - الفصل بالماء من الحمى	٥٣٩
أخذت أسماء ماء فدرجته بها وبرز جبهتها	٥٤١
إن لحمي مر بريح شهيق فأبردوها بالماء	٥٤٣
البحث في هذا لعمل والماء عام أو خاص بزمزم	٥٤٤
س رجل حمى فنبه عليه السلام	٥٤٨
٧ - عبادة المريض ومكسبه والطبوة	٥٤٩
إذا عاد الرجل المريض فاض الرحمة	٥٥٤
قوله عليه السلام لا عدوى	٥٥٧
الجميع بينه وبين فر من المجدوم ... الحديث	٥٥٨
ولا ماء والبحث فيه ولا صغر	٥٦٥
لا يحل المريض علو المتصريح	٥٦٨
فهرس الكتاب	٥٧١